

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

شعبة أصول الفقه

# الإحكام في أصول الأحكام

لنصف الدين علي بن أبي علي الآمدي

٥٥١-٦٣١هـ

دراسة وتحقيق

دلالات المنظوم ( من بداية الأمر إلى نهاية الظاهر )

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه

إشراف

د / محمد بكر إسماعيل حبيب

الأستاذ المشارك بقسم القضاء بجامعة أم القرى

إعداد الطالب

أحمد بن مشعل بن عزيز الغامدي

١٤٢٤-١٤٢٥هـ

الجزء الأول

المملكة العربية السعودية  
جامعة أم القرى  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

نموذج رقم ( ٨ )

( إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات )

الاسم رباعياً : أحمد بن مشعل بن عزيز الغامدي / كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
قسم الدراسات العليا الشرعية .

الأطروحة مقدمة لنيل درجة ( الماجستير ) في تخصص ( أصول الفقه ) .


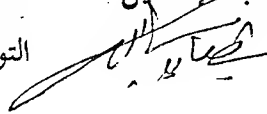

عنوان الأطروحة ( الإحكام في أصول الأحكام ، لسيف الدين علي بن أبي علي الآمدي

٥٥١-٦٣١هـ دراسة وتحقيق دلالات المنظوم من بداية الأمر إلى نهاية الظاهر ) .

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه  
أجمعين ، وبعد : فبناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي  
تمت مناقشتها بتاريخ : ١٨/٤/١٤٢٥هـ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث  
قد تم عمل اللازم فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية  
المذكورة أعلاه .

والله الموفق ؟؟

أعضاء اللجنة

المناقش	المناقش	المشرف
الاسم : د/ سعيد مصيلحي	الاسم : أد/ شعبان إسماعيل	الاسم : أد/ محمد بكر إسماعيل
التوقيع : 	التوقيع : 	التوقيع : 

رئيس قسم الدراسات العليا الشرعية

د / علي بن صالح المحمادي

بسم الله الرحمن الرحيم

## ملخص الرسالة

موضوع الرسالة : الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين علي بن أبي علي الآمدي .  
دراسة وتحقيق . دلالات المنظوم ( من بداية الأمر إلى نهاية الظاهر ) .  
محتوى الرسالة : اشتملت الرسالة إجمالاً على مقدمة ، وقسمين رئيسيين ، وفهارس تفصيلية .

أما المقدمة : فقد أبرزت فيها أهمية الموضوع ، ودوافع الكتابة فيه ، ومنهج البحث وخطته  
أما القسمان الرئيسان : فالأول : قسم الدراسة ، والثاني : قسم التحقيق .  
فالقسم الدراسي اشتمل على فصلين ، تناولت في الأول : حياة الآمدي الشخصية ،  
والعلمية والعملية ، ومعتقداته ومذهبه الفقهي .

وتناولت في الثاني كتابه الإحكام : من حيث نسخه المخطوطة ، و نسبته لمؤلفه ، وأهمية  
الكتاب ومزاياه وما عليه من ملحوظات ، ومصادر الكتاب ، والكتب التي نقلت عنه .  
أما القسم التحقيقي : فتناول الموضوعات الخاصة بما يشترك فيه الكتاب والسنة والإجماع  
فيما يتعلق بدلالات المنظوم ، وهي تسعة أصناف شملت : الأمر ، والنهي ، والعام  
والخاص ، وتخصيص العموم ، وأدلة التخصيص المتصلة والمنفصلة ، والمطلق والمقيد ،  
والجمل ، والبيان والمبين ، والظاهر وتأويله .

وقد كان الآمدي في كل ما سبق دقيقاً في ترتيب الأبواب وتفریع المسائل ، فقد قسّمها إلى  
تسعة أصناف ، تحت كل صنف مقدمات ضمّنها ما يتعلق به من تعريفات وأدوات وأنواع  
مع التوسع في عرضها ومناقشتها ، ثم بعد ذلك سرد مسائل كل صنف وقد بلغت خمساً  
وثمانين مسألة اعتنى فيها بتحقيق المذاهب وتحرير الأقوال في الجملة .

وقد استوعب الآمدي في كتابه هذا ما سبقه من الكتب المعتمدة في هذا الفن على طريقة  
المتكلمين ( العمد ، المعتمد ، البرهان ، المستصفى ) وأصبح بذلك من المصادر الأصولية التي  
لا غنى عنها ، بل ويعد كتاب أصول فقه مقارن .

هذا والله الحمد أولاً وآخراً ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

عميد الكلية  
د/عابد السفيازي

المشرف  
د/محمد شكري السلي

الطالب  
أحمد مشعل الفامدي

## المقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

اللهم لك الحمد حمداً يليق بجلالك وعظيم سلطانتك ، ولك الشكر على فضلك وإحسانك ، فأنت أهل الثناء والمجد ، لا إله إلا أنت سبحانك ، سبحانك ربنا لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ، اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا إنك أنت السميع العليم ، اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم .

و بعد فإن للعلوم كلها شرفاً ومناراً وفضيلة ومقداراً ، لكنها متفاوتة في المزايا والمناقب ، ومختلفة في الدرجات والمراتب ، وأجلها وأشرفها بلا ريب العلوم الدينية الكاشفة عن أسرار الملة الحنيفية ، وإن الاشتغال بطلب هذه العلوم ، والترقي في مدارجها من أحق ما سهرت له الأعين وبذلت فيه الأعمار ، وإن من أنفع هذه العلوم بعد الاعتقاد الصحيح ، علم أصول الفقه إذ هو أساس الفتاوى الفرعية التي عليها مدار السعادة الدنيوية والأخروية .

وإن الطريق القويم لمعرفة الأحكام الفقهية التي طلبها رب العالمين من عموم المكلفين متوقفة على الرجوع إلى مظان تلك الأحكام من نصوص الكتاب والسنة ، والتي تحتاج إلى جودة نظر ، وحسن ملكة ، ومعرفة بوجوه دلالات النصوص وطرق الترجيح بينها عند التعارض ، وهذا حقيقة صعب المنال إلا على من وفقه الله تعالى وجلّى الحق أمام ناظره ، وتغلغل في علم أصول الفقه ، وكرع من مناهله الصافية ، يقول الشوكاني : " وعليه أن يطوّل الباع فيه - أي في علم الأصول - ويطلع على مختصراته ومطولاته بما تبلغ به طاقته ؛ فإن هذا العلم عماد فسطاط الاجتهاد وأساسه الذي تقوم عليه أركان بنائه " (١) .

(١) إرشاد الفحول ، تحقيق : أحمد عزو عناية ( ٢ / ٢٠٩ ) .



وإن من نعم الله عليّ وتوفيقه أن يسر لي طلب العلم الشرعي وحببه إلى نفسي فأتممت الدراسة الجامعية الأولى بكلية الشريعة ، ويسر الله لي الالتحاق بمرحلة الماجستير والتي تتطلب القيام بعمل علمي رصين يعد بحثاً لإتمام هذه المرحلة ، فأخذت أبحث في عدد من الموضوعات ، وأقلب النظر في فهارس المخطوطات ، وقمت باستشارة بعض أساتذة القسم وأهل الرأي والاختصاص في كل ذلك ، وكان من ضمنها دراسة وتحقيق جزء من كتاب الإحكام في أصول الأحكام للإمام سيف الدين علي بن أبي علي الآمدي ( ت ٦٣١هـ ) فاستحسنوا التسجيل فيه وشجعوا ، وبينوا لي أهمية الكتاب وقيّمته العلمية ، رغم صعوبة عبارته وغموض أسلوبه ، فاستخرت الله عز وجل وعزمت على أن أتقدم بجزء من الكتاب إلى قسم الدراسات العليا الشرعية مع بقية الزملاء الآخرين في نفس الكتاب وقد اخترت منه القسم الثالث على ما يأتي وصفه .

#### \* أهمية التحقيق :

فن التحقيق يعد علماً من أهم العلوم ، له قواعده وأصوله وأهدافه ، ورسولنا عليه الصلاة والسلام أول من سن قاعدة المقابلة بما كان يقابل القرآن على ناقله جبريل عليه السلام .

ولقد برزت أهمية التحقيق واشتدت الحاجة إليه منذ القرن الرابع الهجري ؛ إذ نشطت حركة التأليف في هذا القرن ، واتسعت الحركة العلمية اتساعاً كبيراً ، فأصبحت المؤلفات في هذا القرن وما بعده تعتمد على نسخا احترفوا هذه المهنة لنسخ الكتب لحساب طالبيها ، وكان هؤلاء النساخ على مراتب : فمنهم من أوتي من العلم حظاً ساعده على إتقان حرفته وتحري الدقة في ذلك ، بل ويكتبون فيما لهم به إلمام من العلوم ، ومنهم من لم يكن له من العلم حظاً فلا يعرف غير صورة الحرف ورسم الكلمة ، بل وينسخون فيما يجهلونه من العلوم ، مثلهم كمثل منضد الحروف في المطبعة الحديثة ، بل ربما غلبت عليه الرغبة في الربح فحملته على الإسراع في النسخ وقلة الثبوت ، والتصرف في العبارة أحياناً إما باختصارها أو استبدالها بما يظن أنه أوضح ، أو إضافة تعليقة إلى المتن ونحو ذلك .

إلا أن مثل هذه الأمور والله الحمد مما يقل وجودها في تراثنا مقارنة بكتب غيرنا من الأمم

وإن من نعم الله عليّ وتوفيقه أن يسر لي طلب العلم الشرعي وحببه إلى نفسي فأتممت الدراسة الجامعية الأولى بكلية الشريعة ، ويسر الله لي الالتحاق بمرحلة الماجستير والتي تتطلب القيام بعمل علمي رصين يعد بحثاً لإتمام هذه المرحلة ، فأخذت أبحث في عدد من الموضوعات ، وأقلب النظر في فهارس المخطوطات ، وقمت باستشارة بعض أساتذة القسم وأهل الرأي والاختصاص في كل ذلك ، وكان من ضمنها دراسة وتحقيق جزء من كتاب الإحكام في أصول الأحكام للإمام سيف الدين علي بن أبي علي الآمدي ( ت ٦٣١هـ ) فاستحسنوا التسجيل فيه وشجعوا ، وبينوا لي أهمية الكتاب وقيمه العلمية ، رغم صعوبة عبارته وغموض أسلوبه ، فاستخرت الله عز وجل وعزمت على أن أتقدم بجزء من الكتاب إلى قسم الدراسات العليا الشرعية مع بقية الزملاء الآخرين في نفس الكتاب وقد اخترت منه القسم الثالث على ما يأتي وصفه .

#### \* أهمية التحقيق :

فن التحقيق يعد علماً من أهم العلوم ، له قواعده وأصوله وأهدافه ، ورسولنا عليه الصلاة والسلام أول من سن قاعدة المقابلة بما كان يقابل القرآن على ناقله جبريل عليه السلام .

ولقد برزت أهمية التحقيق واشتدت الحاجة إليه منذ القرن الرابع الهجري ؛ إذ نشطت حركة التأليف في هذا القرن ، واتسعت الحركة العلمية اتساعاً كبيراً ، فأصبحت المؤلفات في هذا القرن وما بعده تعتمد على نساخ احترفوا هذه المهنة لنسخ الكتب لحساب طالبيها ، وكان هؤلاء النساخ على مراتب : فمنهم من أوتي من العلم حظاً ساعده على إتقان حرفته وتحري الدقة في ذلك ، بل ويكتبون فيما لهم به إلمام من العلوم ، ومنهم من لم يكن له من العلم حظاً فلا يعرف غير صورة الحرف ورسم الكلمة ، بل وينسخون فيما يجهلون من العلوم ، مثلهم كمثل منضد الحروف في المطبعة الحديثة ، بل ربما غلبت عليه الرغبة في الربح فحملته على الإسراع في النسخ وقلة التثبت ، والتصرف في العبارة أحياناً إما باختصارها أو استبدالها بما يظن أنه أوضح ، أو إضافة تعلية إلى المتن ونحو ذلك .

إلا أن مثل هذه الأمور ولله الحمد مما يقل وجودها في تراثنا مقارنة بكتب غيرنا من الأمم

والطوائف ؛ وما ذلك إلا لسيطرة الإسلام وسيادة شريعته على حياة الناس ، وما استقر في النفوس من الإيمان وخشية الرحمن .

وتبرز الحاجة إلى التحقيق حين نعلم أنه بدون التحقيق العلمي يصعب الاطمئنان بنسبة كتاب لصاحبه وأنه على الصورة التي أرادها مؤلفه ، بل إن النقل عن الكتاب والاحتجاج بما فيه من أهم الأمور التي تحتاج إلى التثبت والتحري ، ولهذا فإن أهمية تحقيق كتاب ما تحقيقاً علمياً أميناً لا تقل أهمية عن قيمة الكتاب ذاته .

وإن كتاب الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين الآمدي من الكتب التي حفل بها هو كثيراً قبل أن يحفل بها من سواه ، فقد سعى جاهداً أن يضم بين طياته ما استفاده من علم الأصول وما يتعلق به من علوم أخرى ، حيث ألفه بعد اكتمال نضجه العلمي وذلك في سن متقدمة سنة ٦٢٠هـ - وله من العمر آنذاك (٦٩) عاماً .

#### \* أسباب اختيار الموضوع :

وقد بدت لي أهمية خدمة الكتاب من خلال الأمور التالية :

١ - أهمية الكتاب في علم أصول الفقه على طريقة المتكلمين ، والمعتمدة على تحقيق القواعد تحقيقاً منطقياً مستنداً إلى العقل فضلاً عن النقل ، والتي ستوضح في القسم الدراسي عند الحديث عن أهمية الكتاب .

٢ - أن هذا الكتاب وإن كان مطبوعاً فلا يخلو من كثرة التصحيف ، وإهمال علامات الترقيم ، ودمج التقسيمات التي أوردتها الآمدي والتي تحتاج إلى ترتيب وتنسيق ؛ حتى يسهل على القارئ استيعابها والإحاطة بها ، وغير ذلك مما سيلاحظه من قارن بين المطبوع والمحقق .

٣ - أن الطباعات الموجودة نسخت من نسخة واحدة ، وربما قوبلت على نسخة أخرى ، رغم وجود نسخ عدة للكتاب يعود بعضها لعصر المؤلف ، ولاشك أن هذا مدعاة لكثير من التحريف و السقط والأخطاء والتي تحتاج إلى تصحيح واستدراك ، وسأبين نماذج منها في ملحق مستقل .

٤ - أن الكتاب محتاج إلى حواش تعزى فيها الآيات ، وتخرج فيها الأحاديث تخريجاً علمياً ، وتنسب فيها الأقوال ، ويترجم للأعلام ، وغير ذلك مما يحتاجه التحقيق العلمي وهذا ما تخلو منه الطباعات الحالية .

٥- أن الكتاب محتاج لدراسة علمية تبين أهميته ومزاياه ، وما يؤخذ عليه ، وما اعتمده من مصادر .

### \* خطة البحث :

- هذا وقد اقتضى البحث أن أجعله في قسمين رئيسين :
- أحدهما : قسم الدراسة ، والثاني : قسم التحقيق .
- أولاً : القسم الدراسي ، وقد اشتمل على فصلين :
- الفصل الأول : عن المؤلف الأمــــــدي ، ويشتمل على سبعة مباحث كالتالي :
- المبحث الأول : مولده واسمه ونسبه .
- المبحث الثاني : حياته العلمية والعملية .
- المبحث الثالث : شيوخه ، وأقرانه ، وتلاميذه .
- المبحث الرابع : صفاته وأخلاقه .
- المبحث الخامس : معتقده ومذهبه الفقهي .
- المبحث السادس : مؤلفاته .
- المبحث السابع : وفاته .

الفصل الثاني : في الكلام عن كتاب الإحكام في أصول الأحكام ، وفيه سبعة مباحث :

- المبحث الأول : اسم الكتاب .
- المبحث الثاني : التحقق من نسبة الكتاب لمؤلفه .
- المبحث الثالث : أهمية الكتاب ومزاياه .
- المبحث الرابع : الملاحظات على الكتاب .

المبحث الخامس : مصادر الكتاب .

المبحث السادس : الكتب التي نقلت عنه .

المبحث السابع : وصف نسخ المخطوط .

ثانياً : القسم التحقيقي ، ويتناول القسم الأول مما يشترك فيه الكتاب والسنة والإجماع

والمتعلق بدلالات المنظوم وهي تسعة أصناف :

الصنف الأول : في الأمر وفيه أربعة أبحاث :

أولها : فيمل يدل عليه اسم الأمر حقيقة .

ثانيها : في حد الأمر الحقيقي .

ثالثها : في صيغة الأمر الدالة عليه .

رابعها : في مقتضاه وفي هذا المبحث اثنتا عشرة مسألة .

الصنف الثاني : في النهي : ويشتمل على مقدمة ، وثلاث مسائل .

الصنف الثالث : في العام والخاص : وفيه مقدمة ، وخمس وعشرون مسألة .

الصنف الرابع : في تخصيص العموم : ويشتمل على مقدمة ، ومسألتين .

الصنف الخامس : في أدلة تخصيص العموم : وهي قسمان : متصلة ومنفصلة .

القسم الأول : في الأدلة المتصلة ، وهي أربعة أنواع :

النوع الأول : الاستثناء . وفيه مقدمة وخمس مسائل .

النوع الثاني : التخصيص بالشرط .

النوع الثالث : تخصيص العام بالصفة .

النوع الرابع : التخصيص بالغاية .

القسم الثاني : التخصيص بالأدلة المنفصلة ، وفيه أربع عشرة مسألة .

الصنف السادس : في المطلق والمقيد .

الصنف السابع : المحمل : وفيه مقدمة ، وثمان مسائل .

الصنف الثامن : في البيان والمبين : ويشتمل على مقدمة ، وثمان مسائل .

الصفحة التاسعة : في الظاهر وتأويله : ويشتمل على مقدمة ، وثمان مسائل .

الفهارس : وقد شملت :

فهرس الآيات القرآنية .

فهرس الأحاديث النبوية .

فهرس الآثار .

فهرس الآيات الشعرية .

فهرس الأعلام المترجم لهم .

فهرس الفرق .

فهرس الأماكن .

فهرس المصطلحات والألفاظ الغريبة .

فهرس المصادر والمراجع .

فهرس الموضوعات .

وقد تم بحمد الله إخراج هذا القسم من الكتاب وفق الرسم الحديث ، مع التعليق على ما يحتاج إلى تعليق ، معتمداً في إخراج نص الكتاب على ما توفر لدي من النسخ المخطوطة له وهي أربع نسخ على ما سيأتي وصفها في القسم الدراسي إن شاء الله تعالى .

\* أما عملي في التحقيق فأوجزه فيما يلي :

١ - قمت بنسخ الكتاب وإخراجه بصورة صحيحة قدر الإمكان ، معتمداً على طريقة النص المختار .

٢ - قابلت بين النسخ مدوناً العبارة الصحيحة أو الراجحة في صلب المتن دون التقييد بنسخة معينة ، مع إثبات المقابل في الهامش .

٣ - إذا كان السقط أو الاختلاف في جمل طويلة فإني أرمز لها عند آخر كلمة منها ، وأحيل للهامش لبيان الفرق أو السقط من بدايته جاعلاً إياه بين علامتي تنصيص هكذا مثلاً: من قوله : " مع أن أكثر الأوامر للمندوبات " إلى هنا ساقطة من : م .

وإن كان في حرف أو كلمة أو جملة قصيرة فمثل ما سبق إلا أنني أجعلها كاملة بين علامتي تنصيص في الهامش هكذا مثلاً :

" في " ساقطة من : م .

" البصري " ساقطة من ع و ط و م .

في ب : " مراد الله تعالى " . وهكذا .

٤ - عزوت الآيات الكريمة إلى سورها وأرقامها ، وأخرجتها بما يوافق رسم المصحف .

٥ - خرجت الأحاديث الشريفة مع بيان درجتها من حيث الصحة والضعف حسب أقوال أهل العلم الموجودة في ذلك ، إلا إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فاكتفيت بالعزو إليهما من غير تعرض لحكمه .

٦ - خرجت الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين بقدر الاستطاعة والإمكان .

٧ - قمت بتوثيق النصوص والمذاهب والآراء والنقول التي أوردتها المؤلف من المصادر التي اعتمد عليها ، أو من غيرها إن لم أجد ذلك فيها ، مرتباً المصادر والمراجع ما استطعت حسب تقدم الوفاة ، أو حسب ورود المذاهب في المسألة .

٨ - قمت بتحرير محل النزاع في بداية بعض المسائل التي تحتاج لذلك مما لم يذكره المؤلف .

٩ - قد يأتي المؤلف ببعض الأقوال في المسألة ويترك البعض الآخر ، فقمت غالباً بذكر بقية الأقوال ، خصوصاً في المسائل التي لها ثمرة ، مبيناً الراجح عندي منها ، مع ذكر سبب الترجيح ، وبعض الفروع الفقهية المبنية عليها ، وأحيل القارئ في كل ذلك إلى المراجع التي اعتمدت عليها ، وذلك في آخر المسائل غالباً .

١٠ - قمت بالنقد والتنبيه إلى بعض الأخطاء التي وقعت في الكتاب مخالفة لمنهج السلف الصالح مع بيان الحق بالدليل والتعليل .

١١ - قمت بتوضيح الكلمات والمصطلحات الغامضة من مصادرها المعتمدة .

١٢ - أحياناً يعرف المؤلف بعض المصطلحات الواردة في الكتاب ، فإذا كان تعريفه مرضياً عندي اكتفيت بالإحالة إلى مصادر التعريف ، وإن وجدت تعريفاً أحسن منه في نظري ذكرته وأحلت إلى مصادره .

١٣ - ترجمت للأعلام الذين ورد ذكرهم في النص المحقق ، باستثناء المشاهير منهم كالخلفاء الأربعة ، وبقية العشرة المبشرين ، وأمّهات المؤمنين ، وأئمة المذاهب الأربعة .

١٤- التزمت بالرسم الإملائي المعاصر ، وعلامات الترقيم ، ولم أتعرض للفروق الإملائية بين النسخ .

١٥- أشرت إلى نهاية كل ورقة من النسخ المخطوطة ، وذلك بوضع علامة النجمة \* عند نهاية الكلمة التي تنتهي بها ورقة المخطوط ، وأثبت نظيرها في الهامش هكذا مثلاً :  
\* نهاية صفحة (٩٥/أ) من : ط .

١٦- جعلت لكل مسألة عنواناً في أولها بين معقوفتين [ ] حيث لم يعنون الآمدي للمسائل .

١٧- وضعت للبحث فهارس تفصيلية لما تضمنه الكتاب (فهارس للآيات القرآنية ، والأحاديث ، والآثار ، والأعلام ، والمصطلحات والألفاظ الغريبة ، والفرق والمذاهب ، والأماكن ، والمصادر والمراجع ، والموضوعات ) .

وبعد : فهذه خطة بحثي ، وهذا عملي في الكتاب ، والله العالم ما لقيت فيه من جهد ومشقة ، وما بذلته من صبر ومجاهدة ، ولا يدرك مدى ذلك وصعوبته إلا من قدر له أن يزاوِل مثله ويخوض غماره :

لا يعرف الشوق إلا من يكابده ولا الصبابة إلا من يعانيتها

فإذا أضيف لخطورة العمل خطورة العلم ، وتعدد النسخ ، وقلة البضاعة ، وكون هذا العمل لم يسبق لي فيه تجربة ، ولم أحقق كتاباً قبله فإنني أستطيع القول بأن إغذار الكرام على طرف الثمام ، ومهما يكن من أمر فإنني أرجو أن تكون العثرات محدودة ، والهفوات معدودة ، فإن النقص من طبيعة البشر ، والكمال لخالق البشر ، وإن الحسنات يذهبن السيئات .

ولا بد من تضافر الجهود وتبادل النصيح والتوجيه حول هذا العمل ومثله ؛ ليكون بالصورة اللائقة به ، فما يأتي من توجيهات وتصويبات من مشرف أو مناقش فكل ذلك محل عناية وقبول ليتم به استدراك ما فات ويصوب به ما وقع من خطأ أو حدث عن سهو أو نسيان ، وهذا مما يقوي العمل ويزيده صحة وصلاحاً .



وختاماً وامثالاً لقول النبي ﷺ ( من لا يشكر الناس لا يشكر الله )<sup>(١)</sup> لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر والعرفان لأهل الفضل والإحسان ممن أسدى إلي معروفاً أو قدم معونة ، وعلى رأسهم والديّ الكريمين حيث كان لحسن تربيتهما ورعايتهما وتوجيههما منذ صغري عظيم الأثر في حياتي العلمية والعملية ، فأسأل الله عز وجل أن يجزيهما عني خير الجزاء ، وأن يبارك لهما في أعمارهما وأعمالهما وأن يرحمهما كما ربياني صغيراً .

كما أتقدم بجزيل الشكر لفضيلة الأستاذ الدكتور : محمد بكر إسماعيل ، والذي أكرمني بإشرافه على هذا البحث ، حيث كان لمتابعته وتوجيهاته الأثر الكبير في شحذ الهمة والسير على بصيرة ، فكان نعم العون في كل ما يشكل ، فجزاه الله عني خير الجزاء ، وأسأل الله عز وجل أن يبارك له في عمره وماله وولده وعلمه وعمله ، وأن يجعل ما بذله من وقت وجهد وتوجيه وإرشاد في موازين أعماله إنه تعالى على كل شيء قدير .

كما أتوجه بالشكر الجزيل لهذا الصرح العلمي الشامخ جامعة أم القرى ممثلة في كلية الشريعة و عمادة الدراسات العليا الشرعية والعاملين فيها على ما يبذلونه ويهيئونونه لطلاب العلم عموماً وما قدموه لي خصوصاً أثناء الدراسة المنهجية وما بعد تسجيل الرسالة وعلى رأسهم د/ عابد السفياي عميد كلية الشريعة ، ود/ عبد الله الثمالي عميد الدراسات العليا الشرعية سابقاً ود/ علي الحمادي عميد الدراسات العليا الشرعية حالياً فجزاهم الله عن العلم وأهله وطلابه خير الجزاء .

(١) عن أبي هريرة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : من لا يشكر الناس لا يشكر الله . وفي رواية عن أبي سعيد : من لم يشكر الناس لم يشكر الله .

أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الأدب ، باب : في شكر المعروف ، (٢٥٥/٤) رقم (٤٨١١) .  
والترمذي في سننه ، كتاب : البر والصلة عن رسول الله ﷺ ، باب : ماجاء في الشكر لمن أحسن إليك ، (٣٣٩/٤) رقم (١٩٥٤) .

وقال : هذا حديث حسن صحيح .

والبيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الهبة ، باب : شكر المعروف ، (١٨٢/٦) رقم (١١٨١٢) .

والشكر موصول لعميد كلية الشريعة وأصول الدين بجامعة الملك خالد ولرئيس وأعضاء قسم أصول الفقه ولعمادة الجامعة للدراسات العليا على ما قدموه ويقدمونه من أجل مواصلة طلب العلم فجزاهم الله عنا خير الجزاء .

ولا أنسى في هذا المقام أن أقدم الشكر لزوجتي " أم ريان " لصبرها وتضحياتها بكثير من حقوقها ، وهيئتها سبل الراحة من أجل إتمام هذا العمل فجزاها الله عني خير الجزاء ولا حرمها الأجر والثواب .

هذا وإن أصبت في ذلك ففضل من الله ومنة ، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان والله ورسوله منه بريتان ، وأستغفر الله من كل ذنب وخطيئة ، وأسأله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم إنه على كل شيء قدير ، سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

الطالب : أحمد بن مشعل بن عزيز الغامدي

نماذج لبعض الأخطاء الموجودة في الكتب المطبوعة للإحكام في أصول الأحكام للآمدي .

أولاً : أمثلة لبعض الأخطاء الموجودة في طبعة ( المكتب الإسلامي ) تعليق الشيخ : عبد الرزاق عفيفي ط ٢ ( ١٤٠٢ ) .

١- جاء في المطبوع ( وقد احتج الأصحاب على إبطاله بأن السيد المعاتب من جهة السلطان على ضرب عبده ، إذا اعتذر عن ذلك قصد إظهار أمره ، وأمره بين يدي السلطان .. ) السطر ٢٢ ، ج ٢ ، ص ١٣٨ والصواب كما في المخطوط ( إذا اعتذر عن ذلك بمخالفة أمره ، وأمره بين يدي السلطان ) السطر ٢٤ ص ١٩٢ من نسخة مكتبة عارف حكمت .

٢- جاء في المطبوع ( وإنما الخلاف في صيغة افعل هل هي خاصة بالأمر ، أم لكونها مترددة في اللغة بين محامل كثيرة ... ) السطر ١٢ ، ج ٢ ، ص ١٤١ والصواب كما في المخطوط ( .. هل هي خاصة بالأمر أم لا ؟ لكونها ... ) السطر ٧ ، ص ١٩٤ النسخة السابقة .

٣- جاء في المطبوع ( وهي بالإجماع غير خارجة عن الغرض المرجو وعلو السن ) السطر ٨ ، ج ٢ ، ص ١٦٧ والصواب كما في المخطوط ( .. غير خارجة عن المرض المرجو ... ) السطر ١٧ ، ص ٢٠٦ النسخة السابقة .

٤- جاء في المطبوع ( أن الخروج عن العهدة بفعل أي واحد كان من الآحاد الداخلة تحت اللفظ المطلق لم يكن اللفظ دلالة عليه بوضعه لغة . ) السطر ١١ ، ج ٣ ، ص ٥ والصواب كما في المخطوط ( ... لم يكن اللفظ دالاً عليه لغة ) السطر ١ ، ص ٢٨٣ النسخة السابقة .

٥- جاء في المطبوع ( أن يتقيد الصوم المطلق في اليمين أما بالتتابع أو التفريق ، وهو محال ، أو بأحدهما دون الآخر... ) السطر ١٤ ، ج ٣ ، ص ٦ والصواب كما في المخطوط ( ... إما بالتتابع والتفريق معاً وهو محال ... ) السطر ١٨ ، ص ٢٨٣ النسخة السابقة .

٦- جاء في المطبوع ( وكون ذلك مما يقصد به العشر ونصف العشر ... ) السطر ١٥ ، ج ٣ ، ص ٦١ والصواب كما في المخطوط ( وكون ذلك مما يقصد به الفرق بين العشر ونصف العشر ) السطر ٢٨ ، ٣٠٨ النسخة السابقة .

ثانياً : نماذج لبعض الأخطاء في طبعة دار الكتب العلمية ، ضبط : ( إبراهيم العجوز )

١- جاء في المطبوع ( المفسد للحج مأمور بمضيه في حجه الفاسد ويجب عليه القضاء )  
السطر ٩ ، ج ٢ ، ص ٣٩٧

والصواب كما في المخطوط ( .. مأمور بمضيه في حجه الفاسد على حسب حاله )  
ويجب عليه القضاء ) السطر ٢١ ، ص ٢١٠ النسخة السابقة .

٢- جاء في المطبوع ( أنه لو كان قول القائل : كل الناس ، يفيد العموم ولكنه يعبر به  
تارة عن البعض وتارة عن العموم حقيقة ، لكان ... ) السطر ١ ، ج ٢ ، ص ٤٢١  
والصواب كما في المخطوط ( ... كل الناس ، لا يفيد العموم ... )  
السطر ٦ ، ص ٢٢٣ النسخة السابقة

٣- جاء في المطبوع ( فالفائدة في ذكر العلة معرفة كون الحكم معللاً ، إلا أن يكون  
اللفظ الدال على الحكم عاماً ... ) السطر ١٢ ، ج ٢ ، ص ٤٦٥  
والصواب كما في المخطوط ( ... لا أن ، يكون اللفظ ... )  
السطر ٢٦ ، ص ٢٤٥ النسخة السابقة

٤- جاء في المطبوع ( المفهوم ينقسم إلى مفهوم الموافقة ، وهو ما كان حكم  
المسكوت عنه موافقاً لحكم المنطوق كما يأتي تحقيقه ) السطر ٤ ، ج ٢ ، ص ٤٦٦  
والصواب كما في المخطوط ( ... موافقاً لحكم المنطوق ، وإلى مفهوم المخالفة وهو  
ما كان حكم المسكوت عنه مخالفاً لحكم المنطوق كما يأتي تحقيقه )  
السطر ٣-٤ ، ص ٢٤٦ النسخة السابقة .

٥- جاء في المطبوع ( وذلك لأن دليل العقل وإن كان متقدماً في ذاته على الخطاب  
المفروض ، غير أنه لا يوصف قبل ذلك بكونه مخصصاً لما يوجد ، وإنما يصير مخصصاً  
ومبيناً بعد وجود الخطاب ) السطر ٣ ، ج ٢ ، ص ٥١٩

والصواب كما في المخطوط ( ... مخصصاً لما لم يوجد ... )  
السطر ٥-٦ ، ص ٢٧٢ النسخة السابقة .

٦- جاء في المطبوع ( لانسلم أنه يلزم من القياس نسخ النص المطلق بل تقييده ببعض مسمياته وذلك لا يدل على تخصيص العام بالقياس عندكم ) السطر ٨ ، ج ٣ ، ص ٨ والصواب كما في المخطوط ( ... وذلك لا يزيد على تخصيص العام بالقياس عندكم ) السطر ٢٨ ، ص ٢٨٣ النسخة السابقة .

٧- جاء في المطبوع ( فإنه يكون مجملًا لعدم إشعار اللفظ بما هو المراد منه بعينه من الأفعال المخصوصة

لأنه مجمل بالنسبة إلى الوجوب ) السطر ٤ ، ج ٣ ، ص ١٢  
والصواب كما في المخطوط ( ... لا أنه مجمل بالنسبة إلى الوجوب )  
السطر ٢٣ ، ص ٢٨٥ النسخة السابقة .

٨- جاء في المطبوع ( ولو كان الحيض يزيد على خمسة عشر يوماً و أقل الطهر لذكره ) السطر ١٤ ، ج ٣ ، ص ٦٢  
والصواب كما في المخطوط ( ولو كان الحيض يزيد على خمسة عشر يوماً لذكره )  
السطر ٢٤ ، ص ٣١٠ النسخة السابقة .

#### ملاحظات :

- هناك من الأخطاء الشيء الكثير ولكن اكتفيت بما ذكرت لأن القصد التمثيل ، ولعدم الإطالة .
- الأخطاء الطباعية ، وإهمال الهمز ، وترك علامات الترقيم لا يكاد يخلو منها سطر في جميع مطبوعات الكتاب . ولهذا لم أمثل لها لأنها معلومة .

# القسم الدراسي

ويشتمل على فصلين

الفصل الأول : عن المؤلف الآمدي

الفصل الثاني : في الكلام عن كتاب الإحكام في أصول  
الأحكام

## الفصل الأول

عن المؤلف الآمدي

ويشتمل على سبعة مباحث كالتالي :

المبحث الأول : مولده واسمه ونسبه .

المبحث الثاني : حياته العلمية والعملية .

المبحث الثالث : شيوخه وأقرانه وتلاميذه .

المبحث الرابع : صفاته وأخلاقه .

المبحث الخامس : معتقده ومذهبه الفقهي .

المبحث السادس : مؤلفاته .

المبحث السابع : وفاته .



## المبحث الأول

### مولده و اسمه ونسبه

#### مولده :

أما مولده : فقد اتفق المؤرخون على أن مولده بعد سنة ٥٥٠ هـ ، وحدده بعضهم بسنة ٥٥١ هـ في مدينة آمد ، وهذا هو الراجح حسب ما نصت عليه أكثر المصادر<sup>(١)</sup> .

#### اسمه :

علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي الآمدي .  
وهذا هو الراجح طبقاً لما ذكره أكثر من ترجموا له<sup>(٢)</sup> ؛ ولما دون على كتبه التي نسخت في حياته ومنها الكتاب الذي نحن بصددده ، وأخطأ القفطي<sup>(٣)</sup> في اسمه ، فسماه : علي بن علي بن أبي علي<sup>(٤)</sup> . وكذلك أخطأ ابن الشحنة<sup>(٥)</sup> حيث سماه : علي بن محمد بن سالم التغلبي<sup>(٦)</sup> .

- (١) وفيات الأعيان لابن خلكان (٢٩٤/٣) ، طبقات الشافعية للإسنوي (١٣٧/١) ، إخبار العلماء بأخبار الحكماء للقفطي (١٦١) ، روضات الجنات لمحمد باقر الخوانساري (٢٩٦/٥) .
- (٢) وفيات الأعيان (٢٩٣/٣) ، سير أعلام النبلاء للذهبي (٣٦٤/٢٢) ، مرآة الجنان لعبد الله اليافعي (٧٣/٤) ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣٠٦/٨) ، طبقات الشافعية للإسنوي (١٣٧/١) .
- (٣) علي بن يوسف بن إبراهيم الشيباني القفطي ، وزير مؤرخ ، سكن حلب وولي بها القضاء ، ثم الوزارة أيام الملك العزيز ، وكان يلقب بالوزير الأكرم ، كان جماعاً للكتب محباً لها ، من مؤلفاته : إخبار العلماء بأخبار الحكماء ، وإنباه الرواة على أنباء النحاة . (٥٦٨ هـ - ٦٤٦ هـ) .
- [معجم الأدباء لياقوت الحموي (٢٠٢٢/٥) ، سير أعلام النبلاء (٢٢٧/٢٣) .]
- (٤) إخبار العلماء بأخبار الحكماء (١٦١) .

- (٥) محب الدين أبو الوليد محمد بن محمد بن محمد بن محمود بن غازي بن الشحنة ، التركي الأصل ، الحلبي الحنفي ، حفظ القرآن وعدة متون ، وبرع في الفقه والأصول والنحو والأدب ، وأفقت ودرس ، من تلاميذه : ابن قاضي شعبة ، وابن الهمام ، وله مصنفات عدة منها : شرح الكشاف للزمخشري ، ومؤلف في الفقه . (٧٤٩ هـ - ٨١٥ هـ) .
- [شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (١١٣/٧ - ١١٤) ، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٢٩٥/١١) .]

- (٦) روض المناظر في علم الأوائل والأواخر ، لابن الشحنة (٢٤٩) .

أما كنيته : فيكنى أبا الحسن ، فكل من ترجم له كناه بذلك<sup>(١)</sup> ، إلا سبط بن الجوزي<sup>(٢)</sup> فقد انفرد بذكر كنية أبي القاسم<sup>(٣)</sup> .

أما لقبه : فيلقب بسيف الدين ، أو السيف اختصاراً ، ولذلك قال فيه القاضي ابن بصاقة<sup>(٤)</sup> :

ولا تكله إلى كتب تنبؤه      فالسيف أصدق إنباء من الكتب<sup>(٥)</sup> .

(١) المراجع في الصفحة السابقة هامش (٢) .

(٢) تأتي ترجمته ص (٤٢) من هذا البحث إن شاء الله .

(٣) مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي (٦٩١/٨) .

- والأولى ترك التكني بأبي القاسم ؛ امتثالاً لقول النبي ﷺ كما في الصحيحين ( تسموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي ) ، وخروجاً من الخلاف في ذلك ، فقد اختلف في التكني بأبي القاسم على مذاهب أشهرها :

١- المنع مطلقاً سواء كان اسمه محمداً أم لا ، وقد ثبت ذلك عن الشافعي وأهل الظاهر .

٢- الجواز مطلقاً ، ويختص النهي بحياته ﷺ ، وهو مذهب مالك وبه قال جمهور السلف .

٣- لا يجوز لمن اسمه محمد ويجوز لغيره ، وهو قول جماعة من السلف .

٤- أن النهي للتنزيه والأدب لا لتحريم ، وهو مذهب ابن جرير .

انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني (٥٧٢/١٠) ، شرح النووي

لصحيح مسلم ، ليحيى بن شرف النووي (١١٢/١٤-١١٣) .

(٤) تأتي ترجمته ص (٤١) من هذا البحث إن شاء الله .

(٥) عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة (٦٥١) .

نسبه :

يقال في نسبه : التغلي أو الثعلبي الآمدي ثم البغدادي ثم المصري ثم الحموي ثم الدمشقي الحنبلي ثم الشافعي .

فيقال : التغلي أو الثعلبي ؛ نسبة إلى قبيلته ، فالبعض نسبه إلى بني تغلب<sup>(١)</sup> ، والبعض إلى بني ثعلبة<sup>(٢)</sup> ، ولا أرى مانعاً من الجمع بينهما إذ لا تعارض ؛ فبنو ثعلب بطن من تغلب ، فهم بنو ثعلبة بن بكر بن حبيب بن عمور بن غنم بن تغلب<sup>(٣)</sup> ، فتكون نسبته إلى تغلب من باب النسبة إلى القبيلة الأم ، وإلى ثعلب من باب البطن المتفرع من القبيلة الأم .

ويقال : الآمدي ؛ نسبة إلى مدينة آمد<sup>(٤)</sup> ، وذلك باعتبار المولد والوطن الأصلي .

ويقال : البغدادي ثم المصري ثم الحموي ثم الدمشقي ؛ لكونه نزل بهذه البلدان وتنقل بينها .

ويقال : الحنبلي ثم الشافعي ؛ نسبة إلى مذهبه الفقهي ، إذ كان حنبلياً في أول أمره ، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي وبقي عليه إلى وفاته رحم الله الجميع<sup>(٥)</sup> .

(١) وفيات الأعيان (٢٩٣/٣) ، طبقات الشافعية للإسنوي (١٣٧/١) ، عيون الأنباء (٦٥٠) .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣٠٦/٨) ، مرآة الجنان (٧٣/٤) ، البداية والنهاية لابن كثير (١٠٧/١٣) .

(٣) جمهرة أنساب العرب لابن حزم (٣٠٤) .

(٤) وهي مدينة من أعظم ديار بكر بن وائل ، وتقع في أعالي منطقة الجزيرة شمالي العراق ، يحيط بها نهر دجلة إلا من جهة واحدة على شكل هلال ، وهي الآن جزء من تركيا ، يسميها الأتراك " أميدة " و " قرّة آمد " ، فتحها المسلمون سنة ٢٠هـ بقيادة عياض بن غنم صلحاً .

معجم البلدان ليلقوت الحموي (٥٦/١-٥٧) ، دائرة المعارف لبطرس البستاني (١٧٦/٨) .

(٥) انظر في نسبه : روضات الجنات (٢٦٨/٥) ، مرآة الجنان (٢٧٣/٤) ، البداية والنهاية (١٠٧/١٣) .

## المبحث الثاني

### حياته العلمية والعملية

الآمدي كان جاداً في طلب العلم ، تواقاً إليه ، حريصاً على الاستزادة منه ، يظهر ذلك من خلال تعلمه المبكر ببلده آمد ، وتنقله بين الأمصار لتحصيل العلم والنهل من العلماء ، ونفع الناس به من خلال تعليمه وتدريسه ، وتأليف المصنفات في فنونه ، حتى بلغ من ذلك منزلة رفيعة ، وتبوأ مكانة عالية .

وفي هذا المبحث سأتناول ما يتعلق بطلبه للعلم ، والعلوم التي حازها وألف فيها ، والمناصب التي تولاها وقام عليها ، وذلك من خلال تتبع حياته في البلدان التي عاش فيها وتنقل بينها .

#### • في آمد (٥٥١هـ - ٥٦٥هـ) :

الآمدي درس أولاً مبادئ القراءة والكتابة ، وحفظ القرآن ، وتلقى شيئاً من الفقه والقراءات في بلده آمد ، فقد قرأ القراءات على عمار الآمدي ومحمد الصفار ، وحفظ كتاباً في الفقه الحنبلي ربما يكون كتاب الهداية لأبي الخطاب<sup>(١)</sup> ، وذكر القفطي أنه قرأ أيضاً على مشايخ بلده في مذهب الشافعي ثم رحل إلى العراق .<sup>(٢)</sup>

(١) أبو الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوزاني البغدادي ، فقيه حنبلي ، كان إماماً علامة ورعاً ، وافر العقل غزير العلم ، إمام وقته في الفقه ، تتلمذ على القاضي أبي بعلی ، وقرأ عليه جماعة من أئمة المذهب ، من مؤلفاته : التمهيد في أصول الفقه ، الخلاف الكبير والخلاف الصغير . (٤٣٢هـ - ٥١٠هـ) .

[ ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي (١١٦/١ - ١١٨) ، شذرات الذهب (٢٧/٤ - ٢٨) . ]  
(٢) إخبار العلماء بأخبار الحكماء (١٦١) ، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣٠٦/٨) ، طبقات الشافعية لابن شعبة (٧٩/٢) ، سير أعلام النبلاء (٣٦٤/٢٢) .

• في بغداد (٥٦٥هـ - ٥٨٢هـ) :

انحدر إلى بغداد وعمره أربعة عشر عاماً ، وذلك في سنة ٥٦٥هـ ، وفيها اشتغل بدراسة المذهب الحنبلي ، فلأزم أول دخوله علماء مذهبه إذ كان حنبلياً ، حيث اتصل بأحد علماء الحنابلة الكبار آنذاك وهو أبو الفتح نصر بن فتيان بن مطر المعروف بابن المسي<sup>(١)</sup> ، وصحبه فترة يدرس عليه الفقه الحنبلي ، وأخذ عنه في الجدل والمناظرة وقرأ عليه أيضاً كتاب الهداية في مذهب أحمد .<sup>(٢)</sup>

واتصل أيضاً بأحد علماء الحديث ببغداد وهو ابن شاتيل<sup>(٣)</sup> ، فأخذ عنه علم الحديث وروى عنه كتاب ( غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام<sup>(٤)</sup> ) .<sup>(٥)</sup>  
والتقى فيها أيضاً بأبي عبيدة ، وقرأ عليه القراءات مرة أخرى .<sup>(٦)</sup>

وأثناء إقامته ببغداد تحول عن المذهب الحنبلي إلى المذهب الشافعي<sup>(٧)</sup> ، ولم يذكر لنا من ترجموا له تفصيلات هذا التحول ولا مبرراته ودواعيه ، إلا أنه ربما يكون ذلك نتيجة لما

(١) تأتي ترجمته في ص (٣٧) من هذا البحث إن شاء الله .

(٢) وفيات الأعيان (٢٩٣/٣) ، البداية والنهاية (١٠٧/١٣) ، إخبار العلماء بأخبار الحكماء (١٦١) ،

طبقات الشافعية لابن شعبة (٧٩/٢) ، سير أعلام النبلاء (٣٦٤/٢٢) .

(٣) تأتي ترجمته في ص (٣٧) من هذا البحث إن شاء الله .

(٤) أبو عبيد القاسم بن سلام ، اشتغل بالحديث والأدب والفقه ، وكان فاضلاً في دينه وعلمه ، ربانياً

متفتناً في أصناف علوم الإسلام من القراءات والفقه والأخبار ، حسن الرواية صحيح النقل ، يقال

إنه أول من صنف في غريب الحديث ، ومن مؤلفاته : أدب القاضي ، والأموال . (١٥٠هـ -

٢٢٤هـ) .

[ وفيات الأعيان (٤٨٩/٣ - ٤٩١) ، سير أعلام النبلاء (٤٩٠/١٠) . ]

(٥) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣٠٦/٨) ، سير أعلام النبلاء (٣٦٤/٢٢) ، لسان الميزان

(١٣٤/٣) .

(٦) سير أعلام النبلاء (٣٦٤/٢٢) .

(٧) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣٠٦/٨) ، طبقات الشافعية للإسنوي (١٣٧/١) ، سير

أعلام النبلاء (٣٦٤/٢٢) .

يتمتع به الآمدي من روح نقدية عالية ، واتجاه عقلي قوي يميل إلى الجدل والمناظرة وغيرها من العلوم العقلية والحكمية ، ولم يجد عند من تتلمذ على أيديهم من الحنابلة الاهتمام بهذا الجانب والحرص على تنميته .

وربما كان أيضاً لاتصاله بشيخه ابن فضالان الشافعي<sup>(١)</sup> أثر في هذا التحول ؛ إذ إنه يتمتع بقدرات عالية في هذه العلوم .

وربما كان أيضاً من دواعي هذا التحول زيادة المضايقات والحن التي تعرض لها الحنابلة في تلك الفترة ببغداد ، إذ كان دخول الآمدي بغداد سنة ٥٦٥هـ كما سبق ، في خلافة المستضيئ بأمر الله العباسي<sup>(٢)</sup> ، والذي ضعف في عصره الرفض ببغداد ، وأمن الناس إلى أن مات سنة ٥٧٥هـ ، وتولى بعده ابنه الناصر لدين الله<sup>(٣)</sup> ، فمال بالناس إلى الظلم والجور ، وقوي نفوذ الرافضة بسببه ، حيث كان يميل إلى الشيعة ، واتخذ وزيراً شيعياً ، وساءت علاقته بالحنابلة فأنزل بهم البلايا والحن ، وأصبحوا يحاطون بالخطر والريبة ، وامتنازوا بعداوة السلطان لهم .

وبعد أن انتقل إلى المذهب الشافعي لزم الشيخ جمال الدين أبا القاسم يحيى بن الفضل المعروف بابن فضالان ، شيخ الشافعية ببغداد ، فتفقه على يديه وبرع عليه في علم الخلاف

(١) تأتي ترجمته في ص (٣٧) من هذا البحث إن شاء الله .

(٢) المستضيئ بأمر الله : أبو محمد الحسن بن المستنجد بالله ، بويح بالخلافة بعد أبيه ، هاجر الناس إلى بغداد لحسن سيرته وعدله ، وعم في زمانه الجود والفضل ، وفي أيامه انتهت دولة بني عبيد ، وعادت في مصر الخطبة للدولة العباسية بعد أن خطب فيها صلاح الدين الأيوبي للمستضيئ (٥٣٦هـ-٥٧٥هـ)

[ تاريخ الخلفاء للسيوطي (٥٠٩-٥١٢) ، البداية والنهاية (٢٠٦/١٢-٢٠٧) . ]

(٣) الناصر لدين الله : أبو العباس أحمد بن الحسن بن المستضيئ بالله ، بويح بالخلافة عند موت أبيه ، ولم يل الخلافة أحداً أطول مدة منه إذ قام بها سبعة وأربعين سنة ، كان شهماً شجاعاً كريماً ذا عقل رصين ومكر ودهاء . (٥٥٣هـ-٦٢٢هـ) .

[ تاريخ الخلفاء للسيوطي (٥١٣-٥١٧) ، البداية والنهاية (٨١/١٣-٨٢) ، سير أعلام النبلاء

[ (٢٠٢-١٩٢/٢٢) . ]

وعلم النظر ، والحكمة ، وحفظ طريقة الشريف<sup>(١)</sup> ، وزوائد طريقة أسعد الميهني<sup>(٢)</sup> ، وأربعين جدياً ، كما قرأ عليه كتاب الشامل في أصول الدين للجويني ، ويبدو أنه قرأ عليه شيئاً من أصول الفقه حيث ذكر المؤرخون أن الآمدي حفظ الوسيط والمستصفى للغزالي في هذه الفترة ، وقيل : إنه رأى في المنام الإمام الغزالي في تابوت ، فكشف عن وجهه وقبله ، فلما انتبه أراد أن يحفظ شيئاً من كلامه ، فحفظ المستصفى في فترة قصيرة<sup>(٣)</sup> .

واتصل أيضاً أثناء إقامته ببغداد ببعض أهل الكتاب من نصارى الكرخ<sup>(٤)</sup> ويهودها ، وأخذ عنهم ما يتعلق بالحكمة والفلسفة كما يفيد كلام القفطي<sup>(٥)</sup> ، وبسبب ذلك جفاه الفقهاء وتحاموه ، ووقعوا في عقيدته فخرج من بغداد .

وبهذا يكون الآمدي في هذه البيئة العلمية الخصبية ببغداد قد حصل جوانب من الثقافة الإسلامية المختلفة ، حيث قضى فيها ما يقارب سبع عشرة سنة ، نضجت فيها شخصيته

---

(١) الشريف هو : شرف شاه بن ملكداد ، الشريف العباسي المراغي ، تفقه بالنظامية حتى برع وصار من أنظر الفقهاء ، صنف طريقته المشهورة في الخلاف ، وصنف أيضاً في الجدل ولم يتمه ، ت (٥٤٣هـ)

[ طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣٠٦/٨-٣٠٧) ، طبقات الشافعية لابن شعبة (٣١٦/٢-٣١٧) . ]

(٢) أبو الفتح أسعد بن أبي نصر الميهني ، نسبة لقرية صغيرة قرب طوس ، قدم بغداد ودرس بالمدرسة النظامية ، وكان فقيهاً شافعيّاً برع في الجدل والخلاف ، من آثاره : تعليقه في الفقه والخلاف . (٤٦١هـ-٥٢٧هـ) .

[ وفيات الأعيان (٢١٢/١) ، البداية والنهاية (١٦٢/١٢) ، سير أعلام النبلاء (٦٣٣/١٩-٦٣٤) . ]  
(٣) وفيات الأعيان (٢٩٣/٣) ، طبقات الشافعية لابن شعبة (٧٩/٢) ، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣٠٦/٨-٣٠٧) ، سير أعلام النبلاء (٣٦٤/٢٢) ، مرآة الجنان (٧٣/٤-٧٤) .

(٤) الكرخ : كلمة نبطية ، المراد منها الاجتماع في موضع معين ، وهي عدة أماكن كلها في العراق ، ومنها كرخ بغداد وكان أولاً وسط بغداد والمحال حولها ، وأما الآن فهي محلة وحدها في وسط الخراب وحولها محال غير مختلطة بها ، وأهل الكرخ كلهم شيعة إمامية لا يوجد بينهم سني ألبتة (وهذا في زمنه) . معجم البلدان (٤٤٧/٤-٤٤٨) .

(٥) إخبار العلماء بأخبار الحكماء (١٦١) .

العلمية ، وبان اتجاهه الفكري ، والذي كان سبباً في تأليب كثير من العلماء ضده ، فاضطر للخروج من بغداد ، ثم إنه أيضاً وجد من نفسه رغبة في الاستزادة من العلوم العقلية والحكمة فكان ذلك دافعاً له للتحويل إلى بلاد الشام والأخذ عن علمائها .

• في الشام (٥٨٢هـ - ٥٩٢هـ) :

توجه الآمدي إلى الشام سنة ٥٨٢هـ ، واشتغل فيها بالعقليات فحفظ منها الكثير ، ولم يكن في زمانه أحفظ منه لهذه العلوم العقلية ، وتفنن في علم النظر ، وأحكم أصول الدين ، وأصول الفقه ، والفلسفة .<sup>(١)</sup>

والمصادر التي ترجمت للآمدي لم تسهب في بيان أسماء العلماء الذين اتصل بهم ونهل من علمهم أثناء إقامته بهذه البلاد في هذه الفترة ، ولم تذكر لنا من ذلك إلا اجتماعه في حلب بالشهاب السهروردي الحكيم<sup>(٢)</sup> ، حيث لقيه الآمدي ليستزيد من العلوم الحكيمة التي برع فيها الشهاب ، ولكن الآمدي فوجئ بما لم يكن يتوقعه حيث قال : اجتمعت بالسهروردي فقال لي : لا بد أن أملك الأرض ، فقلت : من أين لك هذا ؟ فقال : رأيت في المنام أني شربت ماء البحر ، فقلت : لعل ذلك يكون اشتهاً العلم ، فلم يرجع ، فرأيت كثير العلم قليل العقل .<sup>(٣)</sup>

وذكر البعض أيضاً اتصاله بالمحير البغدادي<sup>(٤)</sup> ، حيث درس عليه علم الخلاف مرة أخرى ، وأخذ عنه المبادئ الطبية .<sup>(٥)</sup>

وفي أثناء هذه الفترة التي قضاها الآمدي بالشام ضيق صلاح الدين الأيوبي<sup>(٦)</sup> على أهل

(١) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣٠٧/٨) ، وفيات الأعيان (٢٩٣/٣) .

(٢) تأتي ترجمته إن شاء الله ص (٣٨) .

(٣) روضات الجنات (٢٦٩/٥) .

(٤) تأتي ترجمته إن شاء الله ص (٣٨) .

(٥) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣٠٧/٨) ، عيون الأنباء (٦٥٠) .

(٦) صلاح الدين : السلطان الكبير الملك الناصر يوسف بن أيوب بن شاذي ، تولى وزارة العاضد

آخر حكام العبيدين ، ثم ملك مصر وهو من أمراء السلطان نور الدين زنكي ، كان كريماً حليماً

حسن الأخلاق ، له محاسن جمة من أعظمها الجهاد ، افتتح بسيفه من اليمن إلى الموصل ، ومن

طرابلس الغرب إلى النوبة ، فتح بيت المقدس ، وهزم الإفرنج في حطين . (٥٣٢هـ - ٥٨٩هـ) .

[ البداية والنهاية (١٣/٥-٨) ، سير أعلام النبلاء (٢٧٨/٢١-٢٩١) ] .



العقليات فيها ، ومنعهم من الصعود إلى المنابر وتولي التدريس بها ، بل وصل الأمر إلى قتل بعضهم كما حصل للسهروردي<sup>(١)</sup> ، فقرر الآمدي الانتقال إلى مصر وذلك سنة ٥٩٢هـ فتكون الفترة التي قضاها الآمدي في الشام في هذه المرحلة عشر سنوات .

• في مصر (٥٩٢هـ - ٦١٣هـ) :

وصل الآمدي إلى مصر وعمره واحد وأربعون عاماً وذلك في سنة ٥٩٢هـ ، ولعل الآمدي قصدها :

لأن حاكمها في حينه الملك العزيز<sup>(٢)</sup> ابن صلاح الدين الأيوبي والذي كان من صفته محبة العلوم والاهتمام بأهلها ، ومخالطته للجهمية ومعاشرتهم ، وكرهه للحنابلة حتى إنه عزم على إخراجهم من مصر ، والكتابة إلى بقية إخوته بإخراجهم من بلادهم ، ولكن الله أهلكه في السنة التي عزم فيها على ذلك وهي سنة ٥٩٦هـ .

ولأن بها الشهاب الطوسي<sup>(٣)</sup> الذي التقى به الآمدي في بغداد .

وفي مصر يتمكن الآمدي أيضاً من التدريس والإقراء وهذا ما لم يكن يناله في الشام .

وعندما وصل مصر نزل بمدرسة منازل العز التي أقامها صاحب حماة تقي الدين عمر<sup>(٤)</sup> ،

وكان المشرف على هذه المدرسة أحد كبار علماء الأشاعرة وهو الشهاب الطوسي .<sup>(٥)</sup>

(١) سير أعلام النبلاء (٢٠٩/٢١) .

(٢) الملك العزيز : عثمان بن صلاح الدين الأيوبي ، تولى الملك بعد أبيه ، وكان ملكاً كريماً ، كثير

الخير واسع لكرم ، محسناً إلى الناس ، مات وعمره ثمان وعشرون سنة . (٥٦٧هـ - ٥٩٥هـ) .

[ سير أعلام النبلاء (٢٩١/٢١ - ٢٩٤) ، البداية والنهاية (١٦٠١٧/١٣) ، النجوم الزاهرة

(١٢٠/٦ - ١٣١) . ]

(٣) تأتي ترجمته إن شاء الله ص (٣٩) من هذا البحث .

(٤) الملك المظفر : تقي الدين عمر بن شاهنشاه بن أيوب ، صاحب حماة وأبو أصحابها ، كان بطلاً

شجاعاً مقداماً في الحروب ، له مواقف مشهودة مع عمه صلاح الدين ، استنابه عمه على مصر

وبنى فيها المدرسة المعروفة بمنازل العز ، ثم أعطاه صلاح الدين حماة وبني فيها المدرسة التقوية ،

وكان كثير الإحسان إلى العلماء والفقراء وأهل الخير . ت (٥٨٧هـ) .

[ وفيات الأعيان (٣٩٩-٤٠٢) ، سير أعلام النبلاء (٢٠٢/٢١ - ٢٠٣) . ]

(٥) وفيات الأعيان (٤٠٠/٣) ، خطط المقرئ (٣١٦-٣١٧) .

## القسم الدراسي : الفصل الأول

ويبدو أنها كانت له بمثابة السكن ولم يدرّس بها ، بل عين معيداً في أكبر مدارس القاهرة وهي المدرسة الناصرية أو الصلاحية بالقرافة الصغرى المجاورة لضريح الإمام الشافعي ، والتي أسسها صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٧٢هـ<sup>(١)</sup> فدرّس بها فترة حتى آنس من نفسه الأهلية للتدريس والتصدر فاختار جامع الظافر المعروف اليوم بجامع الفاكهيين ، والجامع الأفخر<sup>(٢)</sup> . وخلال إقامته بمصر ناظر وحاضر ، وأظهر تصانيفه في علوم الأوائل<sup>(٣)</sup> ونقل عنه ، وقرأ عليه من رغب في شيء من ذلك ، وقرأ عليه تصنيفه في أصول الدين وأصول الفقه<sup>(٤)</sup> . وتصدر للاشتغال بالعقليات وغير ذلك<sup>(٥)</sup> ، وأُنجز في هذه الفترة أكثر مؤلفاته كما سيأتي بيانها قريباً إن شاء الله تعالى ، ومنها كتابه في العقائد " خلاصة الإبريز تذكرة الملك العزيز " حيث أهداه للعزيز ملك مصر .

وفي هذه الفترة اشتغل عليه الناس وانتفعوا به ، واشتهر فضله وعلاصيته ، فلما بلغ من ذلك ما بلغ كاد له جماعة من فقهاء البلاد وحسدوه ، وتعصبوا عليه ونسبوه إلى فساد العقيدة ، وانحلال الطوية ، والتعطيل ، والأخذ بمذهب الفلاسفة والحكماء ، وكانت نتيجة ذلك أن كتبوا فيه محضراً يتضمن كل ذلك ، ووضعوا فيه خطوطهم بما يستباح به الدم ، ولكن رجلاً منهم يصفه ابن خلكان<sup>(٦)</sup> بأن فيه عقلاً ومعرفة ، لما رأى تحاملهم عليه وإفراط

(١) وفيات الأعيان (٢٩٣/٣) ، طبقات الشافعية للإسنوي (١٣٨/١) .

(٢) وفيات الأعيان (٢٩٣/٣) ، طبقات الشافعية للإسنوي (١٣٨/١) .

وهذا الجامع بالقاهرة وسط السوق ، بناه الظافر بنصر الله الفاطمي سنة ٥٤٣هـ .

انظر : خطط المقرئزي (٢٩١) .

(٣) هي العلوم العقلية التي هي طبيعية للإنسان من حيث إنه ذو فكر ، فهي غير مختصة بملة ، وهي

موجودة في النوع الإنساني منذ كان عمران الخليفة ، وتسمى علوم الفلسفة والحكمة ، وهي أربعة

أنواع : علم المنطق ، التعاليم ، الإلهيات (الروحانيات) ، العلم الطبيعي .

انظر : مقدمة ابن خلدون (١٧٥/٢-١٧٦) .

(٤) إخبار العلماء بأخبار الحكماء (١٦١) .

(٥) طبقات الشافعية لابن شعبة (٧٩/٢) .

(٦) شمس الدين ، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان الأربلي الشافعي ، قاضي القضاة ، كان فاضلاً

بارعاً عارفاً بالمذاهب حسن الفتوى بصيراً بالعربية ، عالماً بالأدب والشعر وأيام الناس ، من مؤلفاته

: وفيات الأعيان . (٦٠٨هـ-٦٨١هـ) .

[ فوات الوفيات (١١٠/١) . ]

التعصب ، كتب في المحضر وقد حمل إليه ليكتب فيه مثل ما كتبوا ، فكتب  
حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه  
فالقوم أعداء له وخصوم  
كضرائر الحسناء قلن لوجهها  
والله أعلم ، وكتب فلان بن فلان ، ثم وضع توقعه بعد ذلك<sup>(١)</sup> ، فلما رأى سيف الدين  
تألبهم عليه وما اعتمدوه في حقه ترك البلاد ، وخرج منها مستخفياً إلى الشام ، وعمره  
آنذاك ستون عاماً .

• في حياة (٦١٣هـ-٦١٧هـ) :

وصل الآمدي إلى الشام واستوطن مدينة حماة<sup>(٢)</sup> ، وكان أميرها في حينه الملك المنصور  
ابن تقي الدين عمر<sup>(٣)</sup> الذي عرف هو وأبوه بجبهما وإكramهما للعلم والعلماء ، فأكرم  
المنصور وفادة الآمدي وأجزل له الهبات والعطايا وبقي عنده إلى أن توفي الملك سنة  
٦١٧هـ<sup>(٤)</sup> ، حيث غادر بعدها إلى دمشق ، وفي هذه الفترة بحماة اشتغل الآمدي بالتأليف  
وكان من ذلك كتاب " كشف التمويهات في شرح التنبيهات " والذي أهده للملك  
المنصور ، كما قام في هذه الفترة بالتدريس في أكبر مدارسها وهي المدرسة المنصورية  
السلطانية<sup>(٥)</sup> .

(١) وفيات الأعيان (٢٩٣-٢٩٤) ، مرآة الجنان (٧٤/٤) ، روض المناظر (٢٤٩) حيث انفرد  
بالبیت الثاني .

(٢) وفيات الأعيان (٢٩٤/٣) ، طبقات الشافعية للإسنوي (١٣٨/١) .

(٣) تأتي ترجمته إن شاء الله ص (٤٣) من هذا البحث .

(٤) عيون الأنباء (٦٥٠) .

(٥) الآمدي وآراؤه الكلامية ، د/حسن الشافعي (٤١) نقلاً عن الحياة العقلية في عصر الحروب  
الصليبية في مصر ، د/أحمد بدوي (٧٣) .

• في دمشق (٦١٧هـ - ٦٣١هـ) :

انتقل الآمدي إلى دمشق سنة ٦١٧هـ ، وكان قد استقل بها آنذاك الملك المعظم عيسى<sup>(١)</sup> ، وكان سلفي العقيدة ، حنفي المذهب على غير عادة الأيوبيين ، والذين غلب عليهم المذهب الشافعي والعقيدة الأشعرية<sup>(٢)</sup> ، ولكن المعظم رغم ذلك كان يعرف للآمدي قدره وإن لم يمل له قلبه ؛ لما اشتهر به الآمدي من العلوم العقلية والفلسفية وعلم الأوائل ، ولكنه أحسن استقباله وأنعم عليه ، بل وولاه التدريس بالمدرسة العزيزية<sup>(٣)</sup> ، وفي هذا يقول أحد المقرئين إلى الملك المعظم وهو السبط<sup>(٤)</sup> : " ومع كراهة المعظم له أي للآمدي فإنه فوض له المدرسة العزيزية ، وكان إذا دخل على المعظم والمجلس غاص لا يتحرك له ، فكنت أخجل من الآمدي ، حتى قلت للمعظم يوماً : عوض ما تقوم لي قم للآمدي ، فقال : ما يقبله قلبي . " <sup>(٥)</sup>

وخلال تدريس الآمدي بهذه المدرسة ألف كتابه الكبير في أصول الفقه " الإحكام في أصول الأحكام " سنة ٦٢٠هـ ، وأهداه للملك المعظم<sup>(٦)</sup> .

(١) الملك المعظم عيسى بن الملك العادل أيوب بن شاذي ، تولى دمشق بعد وفاة أبيه ، وكان شجاعاً باسلاً عالماً فاضلاً يحب العلماء ويكرمهم ، ويقول : أنا على عقيدة الطحاوي ، سهل طرق الحجاج ، وكان مواظباً على الغزو والاشتغال بأنواع العلوم ، والحج إلى الحرمين بنفسه ، ت (٦٢٤هـ) .

[ وفيات الأعيان (٤٩٤/٣) ، سير أعلام النبلاء (١٢٠/٢٢ - ١٢٢) البداية والنهاية (٩٢/١٣) ، الذيل إلى الروضتين لأبي شامة المقدسي (١٥٢) . ]

(٢) الآمدي وآراؤه الكلامية (٤١) نقلاً عن الحياة العقلية (٨) .

(٣) عيون الأنباء (٦٥٠) ، وفيات الأعيان (٣٩٤/٣) ، مرآة الجنان (٧٤/٤) ، طبقات الشافعية لابن شعبة (٨٠/٢) ، الدارس في تاريخ المدارس (٣٨٩/١) .

(٤) تأتي ترجمته إن شاء الله ص (٤٢) من هذا البحث .

(٥) سير أعلام النبلاء (٣٦٥/٢٢) .

وهنا يمكن القول بأن انشغال المرء بعلوم غير صحيحة أو غير مفيدة مما يعرضه لبغض الناس و عدم إقبالهم عليه بقلوبهم ، وإن نال منهم تدريساً أو عملاً .

(٦) الإحكام للآمدي (٤/١) .

وفي هذه الفترة بلغ الآمدي أوج كفايته فضلاً وعلماً ، واشتغل بالتأليف والتدريس ، وكان يعقد مجالس للمناظرة في مسائل الفقه والأصول بجامع بني أمية بدمشق مرتين في الأسبوع ، كل ثلاثاء وجمعة ، يحضرها أكابر العلماء للاستفادة<sup>(١)</sup> ، وتخرج على يديه عدد من العلماء البارزين منهم : العز بن عبد السلام ، وابن أبي أصيبعة ، وأبو شامة وغيرهم كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى<sup>(٢)</sup> .

وقد بقي الآمدي طوال هذه الفترة بمنصبه في المدرسة العزيزية رغم كره العلماء من أهل الحديث والحكام لذلك والذين أرادوا الإطاحة به ؛ لأنها أصبحت ذات طابع عقلي بعيدة عن التفسير والحديث ، ولكن قوة سلطان الملك المعظم ، وحسن تعامله مع الآمدي حال دون إزاحته عن منصبه ، وبقي فيها إلى أن مات الملك المعظم سنة ٦٢٤هـ ، وخلفه ابنه الناصر<sup>(٣)</sup> ، والذي فقد السلطة في عام ٦٢٦هـ حيث استولى الأشرف على دمشق وأخذها من الناصر ، والآمدي إلى الآن ما زال في منصبه ، وفي أثناء فترة الأشرف اتصل صاحب آمد الملك المسعود<sup>(٤)</sup> بالآمدي ، وطلب منه أن يأتيه ليوليه قضاء آمد ، فاستحسن أصدقاء الآمدي ذلك رغبة في اتساع رزقهم ، فوعد بالإجابة ، ولكنه ماطل في الجيء ، وكان هذا الاتصال سرّاً لا يعلم به الأشرف صاحب دمشق ، وفي سنة ٦٢٩هـ استولى الكامل<sup>(٥)</sup> على آمد وأخذها من الملك المسعود ، فأراد الكامل أن يعين قاضياً لآمد ، فاستشار من

(١) إخبار العلماء بأخبار الحكماء (١٦١)

(٢) انظر ص (٤٣) من هذا البحث .

(٣) الناصر أبو المفاخر : داود بن عيسى بن محمد بن أيوب ، ولي دمشق بعد وفاة أبيه سنة ٦٢٤هـ ، وأخذت منه ، وأعطى الكرك وأعمال القدس ، كان عالماً فاضلاً ، له فصاحة وشعر جيد ، وفضائل جمّة ، وكان عارفاً بعلوم الأوائل ، مشغلاً بعلم الكلام ، ت (٦٥٦هـ) .

[ البداية والنهاية (١٤٩/١٣) ، الذيل على الروضتين (٢٠٠) . ]

(٤) ركن الدين مودود بن الملك الصالح أبي الفتح محمد بن نور الدين محمد الأرتقي ، كان على آمد إلى أن أخذت منه في عهد الكامل سنة ٦٢٩هـ ، وكان المسعود فاسقاً يأخذ بنات الناس قهراً .

[ وفيات الأعيان (٣٢٨/٤) ، سير أعلام النبلاء (١٦٣/٢٣) . ]

(٥) الملك الكامل : أبو المعالي محمد بن الملك العادل بن أيوب ، تملك مصر أربعين سنة شطرها في أيام والده ، وكان ذكياً عاقلاً مهيباً ذا بأس شديد ، مع العدل والإنصاف . (٥٧٦هـ-٦٣٥هـ) .

[ وفيات الأعيان (٣٢٦/٤-٣٣٤) ، البداية والنهاية (١١٣/١٣) ، سير أعلام النبلاء

(١٢٧/٢٢-١٣١) ، الذيل على الروضتين (١٦٦) . ]

بحضرته وكان الملك الأشرف صاحب دمشق حاضراً في المجلس ، حيث كان في زيارة لآمد فأشار إليه أحدهم أن يجعل القضاء للآمدي ؛ لأن صاحبها السابق قد كاتبه في ذلك وأجابه الآمدي ، فنظر الكامل إلى الأشرف كالمنكر عليه أن يكون في بلده مثل هذا الرجل وقد عزم على مفارقتها وهو يكتب ملكاً آخر ، فبقيت في نفس الأشرف إلى أن ورد دمشق فأخذ المدرسة العزيزية من الآمدي ، وقطع جاريه ، وأمره أن يلزم بيته<sup>(١)</sup> .

وكان قبل ذلك قد نادى في المدارس : أن من ذكر غير التفسير والحديث والفقه ، أو تعرض لكلام الفلاسفة نفيت<sup>(٢)</sup> ، ولما عزل الآمدي أنشد لنفسه :

قد عزل السيف وولى القراب      وهو قضى فينا بغير الصواب  
فاضحك على الدهر وأربابه      وابك على الفضل وفصل الخطاب<sup>(٣)</sup>

ولعل في صنيع الأشرف هذا استجابة أيضاً لرغبة أهل الصلاح وعلماء المسلمين كابن الصلاح<sup>(٤)</sup> وغيره من المحدثين الذين يرون حرمة الاشتغال بالفلسفة والمنطق ، وكانوا يحرصون على إزاحة الآمدي عنها ، وفي ذلك يقول ابن الصلاح : " فالواجب على السلطان أعزه الله أن يدفع عن المسلمين شر هؤلاء المشائيم ، ويخرجهم من المدارس ويبيدهم " .<sup>(٥)</sup> ويقول أيضاً : " إن أخذ العزيزية من الآمدي أفضل من أخذ عكا " . أي من الإفرنج<sup>(٦)</sup> .

(١) إخبار العلماء بأخبار الحكماء (١٦١) ، تاريخ الحكماء للزوزني (٣٤١) . روضات الجنات [ ٢٧٠/٥ - ٢٧١ ] .

(٢) طبقات الشافعية لابن شعبة (٨٠/٢) ، الدارس في تاريخ المدارس لعبد القادر الدمشقي (٣٩٣/١) ، سير أعلام النبلاء (٣٦٥/٢٢) ، طبقات الشافعية للإسنوي (١٣٨/١) .

(٣) روضات الجنات (٢٧١/٥) .

- والبيت الأخير فيه محذور عقدي : وهو سب الدهر ، وقد فهمنا عن ذلك ففي الحديث ( لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر ) . أخرجه مسلم في كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها ، باب : النهي عن

سب الدهر . (١٧٦٣/٤) رقم (٢٢٤٦) .

(٤) تأتي ترجمته إن شاء الله ص (٤٠) من هذا البحث .

(٥) سير أعلام النبلاء (١٤٣/٢٣) .

(٦) نقض المنطق لابن تيمية (١٥٦) .

وكان الأشرف يميل للمحدثين والحنابلة ، وبني لهم دار الحديث الأشرفية سنة ٦٣٠هـ — ،  
وولاهما ابن الصلاح ، وبعد عزل الآمدي مكث عدة شهور خاملاً في بيته إلى أن مات سنة  
٦٣١هـ . (١)

● وفي ختام هذا المبحث ومن خلال ما سبق يمكن أن أخص بإيجاز العلوم والمعارف التي  
حازها الآمدي ، والمناصب التي تولاها .

- فأما ما يتعلق بالعلوم التي حازها بعد حفظ القرآن وشيء من الحديث فيمكن

تقسيمها إلى قسمين :

القسم الأول : العلوم التي أَلِمَ بها استكمالاً لثقافته ولم يؤلف فيها . وتمثل فيما يلي :

١- **الفقه** : حيث بدأ بالتفقه على مذهب الحنابلة في بلده آمد فحفظ كتاب الهداية ، و  
أكمل دراسته في بغداد على ابن المني الحنبلي ، ثم تحول للمذهب الشافعي وحفظ فيه  
الوسيط ، وبعد أن ارتحل من بغداد لم تنقطع صلته بالفقه ، بل قام بتدريسه في البلدان التي  
حل بها ، فقد درس الفقه الشافعي في المدرسة الناصرية التي أعاد بها في مصر ، وفي دمشق  
كان يعقد مجالس للمناظرة في الفقه والأصول كل ثلاثاء وجمعة بجامع بني أمية كما سبق .

٢- **الطب** : ولم يتخصص أو يتعمق فيه الآمدي ، وإنما اكتفى منه بالمبادئ الطبية كما  
ذكر تلميذه ابن أبي أصيبعة إذ عده في طبقات الأطباء وقال : " كان الآمدي أذكى أهل  
زمانه ، وأكثرهم معرفة بالعلوم الحكيمة ، والمذاهب الشرعية ، والمبادئ الطبية " (٢) .

٣- **اللغة والأدب** : فقد أحاط بمسائلها كما تدل عليه مناقشاته وتوسعه في بعض المبادئ  
اللغوية في أصول الفقه ، وكان ينظم شيئاً من الشعر كما يدل عليه كلام ابن أبي أصيبعة إذ  
يقول : " ومن شعر سيف الدين الآمدي ، أنشدني ولده جمال الدين محمد مما أنشده والده  
سيف الدين لنفسه :

(١) وفيات الأعيان (٣/٢٩٤) ، إخبار العلماء بأخبار الحكماء (١٦١) .

(٢) عيون الأنباء (٦٥٠) .

فلا فضيلة إلا من فضائله      ولا غريبة إلا وهو منشأها  
حاز الفخار بفضل العلم وارتفعت      به الممالك لما أن تولاهـا  
فهو الوسيلة في الدنيا لطالبها      وهو الطريق إلى الزلفى بأنحراها<sup>(١)</sup>

أما القسم الثاني : فيشمل العلوم التي تعمق في دراستها ، وأحاط بمباحثها ، وألف فيها ، وهي إجمالاً تتسم بالطابع العقلي الصرف أو الممزوج بالشرع ، وهذه العلوم تشمل مايلي

١- علم الكلام .

٢- علم الجدل .

٣- علم الحكمة .

٤- علم الخلاف .

٥- علم المناظرة .

٦- علم المنطق .

٧- الفلسفة .

٨- علم أصول الفقه .

فقد حاز الآمدي هذه العلوم وتعمق فيها ، حيث درسها على شيخه ابن فضلان ببغداد ، وحفظ في ذلك أربعين جلدًا ، وطريقة الشريف ، وأسعد الميهني ، واتصل بالمجير البغدادي وأخذ عنه هذه العلوم ، كما اتصل بالحكيم السهروردي ، وبيعض أهل الكتاب من نصارى الكرخ ويهودها ، حتى أصبح في هذه العلوم أوحد زمانه كما يقول تلميذه ابن أبي أصيبعة : " كان أذكى أهل زمانه وأعرفهم بالعلوم الحكيمة " <sup>(٢)</sup> .

ويقول سبط ابن الجوزي : " لم يكن في زمانه من يجاريه في الأصلين وعلم الكلام " <sup>(٣)</sup> .  
ويقول ابن السبكي : " تفنن في علم النظر ، وأحكم الأصلين ، والفلسفة ، وسائر العقلية وأكثر من ذلك " <sup>(٤)</sup> .

(١) عيون الأنباء (٦٥١) . وهذه الأبيات فيها انحراف عقدي ، خصوصاً في البيت الأخير .

(٢) عيون الأنباء (٦٥٠) .

(٣) سير أعلام النبلاء (٣٦٥/٢٢) .

(٤) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣٠٧/٨) .



ويقول ابن تيمية : " لم يكن أحد في وقته أكثر تبحراً في العلوم الكلامية والفلسفة منه ، وكان من أحسنهم إسلاماً وأمثلهم اعتقاداً . " (١)

ومما يشهد لكل ما سبق الآثار والمصنفات الكثيرة التي ألفها في هذه العلوم والمعارف ، والتي سيأتي بيانها مفصلاً بإذن الله تعالى .

• وبسبب هذه العلوم العقلية وتوسع الآمدي فيها تعرض لعداوة العلماء وغيظهم عليه ، وتحامل الحكام وسخطهم عليه ، ففي العراق تحامل عليه الفقهاء ووقعوا في عقيدته (٢) ، وفي مصر اجتمع العلماء وكتبوا فيه محضراً يوجب تكفيره واستباحة دمه (٣) ، وفي دمشق عزل من المدرسة العزيزية بعد أن أمر الملك الأشرف بذلك ومنع من الاشتغال بغير الحديث والفقه والتفسير (٤) .

• المناصب التي تولاها :

- ١- عين معيداً بالمدرسة الناصرية أو الصلاحية بالقرافة الصغرى بالقاهرة .
- ٢- تولى التدريس بالجامع الظافري " الفاكهاني " .
- ٣- تولى التدريس بالمدرسة المنصورية السلطانية بحماة .
- ٤- تولى التدريس بالمدرسة العزيزية بدمشق .

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٨-٧/٩) .

(٢) إخبار العلماء بأخبار الحكماء (١٦١) .

(٣) وفيات الأعيان (٢٩٣/٣-٢٩٤) .

(٤) طبقات الشافعية لابن شهبة (٨٠/٢) .

## المبحث الثالث

### شيوخه وأقرانه وتلاميذه

#### • أولاً : شيوخه .

أوردت بعض المصادر التي ترجمت للآمدي عدداً من الشيوخ الذين تتلمذ عليهم ، وتلقى تعليمه ومعارفه عنهم ، وسأورد هؤلاء العلماء مرتبين حسب تلقي الآمدي عنهم ، من خلال ترتيب البلدان التي تنقل بينها ، مع ترجمة مختصرة لمن أجد له ذلك .

#### • في آمد :

رغم أن الآمدي تلقى فيها مبادئ القراءة والكتابة ، وحفظ القرآن وقرأ القراءات ، ودرس شيئاً من الفقه والعربية إلا أن المراجع التي ترجمت للآمدي لم تصرح بأسماء من تلقى عنهم هذه العلوم ، ولم أجد في ذلك إلا ما ذكره الذهبي عن اثنين منهما ، وهما :

١- عمار الآمدي .

٢- محمد الصفار .

وقد قرأ عليهما الآمدي القراءات بآمد كما ذكره الذهبي<sup>(١)</sup> ، ولم أقف لهما على ترجمة .

#### • في بغداد :

بعد رحيل الآمدي إلى بغداد تلقى فيها بعض العلوم على بعض المشايخ ، وهم :

١- ابن عبيدة : وقد ذكر الذهبي<sup>(٢)</sup> أن الآمدي تلا القرآن على ابن عبيدة ببغداد ، ولم أقف له على ترجمة .

(١) سير أعلام النبلاء (٣٦٤/٢٢) .

(٢) شمس الدين ، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الذهبي ، الإمام الحافظ ، محدث العصر ، ومؤرخ الإسلام ، شيخ الجرح والتعديل ، من مؤلفاته : تاريخه الكبير المعروف بسير أعلام النبلاء . (٦٧٣هـ-٧٤٨هـ) .

[ طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (١٠٠/٩-١١٠) ، شذرات الذهب (١٥٣/٦-١٥٦) . ]

وانظر ما ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (٣٦٤/٢٢) .

٢- ابن شاتيل : [٤٩١هـ-٥٨١هـ]

الشيخ الجليل المعمر ، أبو الفتح عبيد الله بن عبد الله بن محمد بن نجا بن شاتيل البغدادي الدباس ، مسند بغداد ، ويعد من ثقات المحدثين ، من تلاميذه الموفق بن قدامة ، وابن الجوزي ، وقد درس عليه الآمدي الحديث ، وقرأ عليه كتاب غريب الحديث لأبي عبيد بن سلام .<sup>(١)</sup>

٣- ابن المني : [٥٠١هـ-٥٨٣هـ]

أبو الفتح نصر بن فتيان بن مطر النهرواني ثم البغدادي ، يعرف بابن المني ، شيخ الحنابلة ، والفقيه الزاهد ، كان عالماً بالفقه والحديث والخلاف وأصول الفقه ، وكان من العباد الأتقياء ، وكان شيخ المدرسة المأمونية ببغداد ، من تلاميذه : الموفق ابن قدامة ، وابن الجوزي ، وقد درس عليه الآمدي الفقه الحنبلي في أول طلبه للعلم ببغداد .<sup>(٢)</sup>

٤- ابن فضلان : [٥١٧هـ-٥١٥هـ-٥٩٥هـ]

أبو القاسم جمال الدين يحيى بن علي بن الفضل بن هبة الله البغدادي ، شيخ الشافعية ببغداد ، درس بها ، وكان إماماً في الفقه والأصول والخلاف والجدل ، وكان ذكياً يقظاً ليلاً ، كثير التلاميذ ، وكان يجمع إلى هذه العلوم الدينية والعقلية تعبدًا وتنسكاً ونزوعاً إلى الأدب ، بنيت له مدرسة خاصة تعرف بدار الذهب ، وقام عليها حتى وفاته ، وكان من شيوخه علي بن محمد تلميذ الغزالي ، وقد لازمه الآمدي ودرس عليه المذهب الشافعي وعلم الخلاف والجدل<sup>(٣)</sup> ، وقد كان ابن فضلان أكبر الشيوخ في بغداد أثراً في تكوين الآمدي واتجاهاته العلمية ، فهو كما سبق فقيه أصولي شافعي ، يعرف المنطق ويجيد المناظرة والجدل ، وهي الجوانب التي نمت وازدهرت في شخصية الآمدي العلمية فيما بعد .

(١) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٢٢٩/١٥) ، سير أعلام النبلاء (١١٧/٢٢-١١٨) .

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣٨/٢١) ، ذيل طبقات الحنابلة (٣٥٨/١-٣٦٥) .

(٣) سير أعلام النبلاء (٢٥٨-٢٥٧/٢١) ، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣٢٢/٧-٣٢٣) ،

طبقات الشافعية لابن شعبة (٤٩/٢) ، البداية والنهاية (١٩/١٣) .

• في الشام :

بعد أن انتقل الآمدي من بغداد إلى الشام ، واصل تحصيله العلمي بها ، ولم تذكر لنا المصادر من الذين تلقى عنهم العلم إلا اثنين هما :

١- الشهاب السهروردي : [ ٥٧٨هـ - ]

شهاب الدين يحيى بن حبش بن أميرك السهروردي ، الحكيم الفيلسوف المنطقي ، أوحده زمانه في حكمة الأوائل ، برع في أصول الفقه ، وكان يتوقد ذكاء ، ناظر علماء حلب فلم يجاره أحد ، فقربه الملك الظاهر صاحب حلب ، فثار علماء حلب وكتبوا إلى السلطان صلاح الدين الأيوبي بكفر السهروردي ، وأفتوا بقتله بسبب الانحلال والتعطيل ومذهب الأوائل ، فأرسل صلاح الدين إلى ولده الظاهر وأمره أن يقتله ، ففعل ذلك سنة ٥٧٨هـ . وقد لقيه الآمدي وأخذ عنه في العلوم الحكيمة ، ومن مؤلفاته : كتاب المعارج ، المطارحات ، حكمة الإشراق ، كشف القبائح اليونانية ورشف النصائح الإيمانية وغيرها ، وقد وصف الذهبي كتبه بأنها ليست من علوم الإسلام .<sup>(١)</sup>

٢- الحجير البغدادي : [ ٥١٧هـ - ٥٩٢هـ ]

بحير الدين أبو القاسم محمود بن المبارك بن علي بن الحسن الواسطي ثم البغدادي ، تفقه وأعاد بالمدرسة النظامية ببغداد ، ثم سافر إلى دمشق ودرّس بها وناظر ونشر علم الطب ، وقد كان من كبار الشافعية ، والعلماء المحررين في المذهب ، برع في الأصول والفروع والخلاف والجدل وعلم الكلام والمنطق وعلم الطب ، ووقعت بينه وبين ابن فضال منازعات كان الحجير يقطعها فيها كثيراً ، درس عليه الآمدي علم الخلاف والمبادئ الطبية ، مات بممدان حين خرج رسولاً إلى خوارزم شاه والي أصبهان .<sup>(٢)</sup>

(١) سير أعلام النبلاء (٢١/٢٠٧-٢١١) ، وهذا الحكم من الذهبي فيه إجمال يحتاج إلى تفصيل فليس كل كتبه خارجة عن علوم الإسلام .

(٢) سير أعلام النبلاء (٢١/٢٥٥-٢٥٧) ، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٧/٢٨٧-٢٨٨) ، طبقات الشافعية لابن شهاب (٢/٤٨) .

• ثانياً : أقرانه .

طلب الآمدي العلم على أيدي الشيوخ السابقين ، وشاركه في ذلك عدد من أصدقائه وأقرانه طلاب العلم والذين أصبحوا فيما بعد شامة في جبين التاريخ الإسلامي لما قدموه لهذه الأمة وحفظوه لها من ميراث نبيهم محمد ﷺ ، كما أنه صحب البعض منهم أثناء تدريسه وتنقله بين الأمصار ، وفي هذه الفقرة سأتناول بعضاً من هؤلاء الأقران مع ترجمة مختصرة لكل واحد منهم ، مرتباً إياهم على تاريخ الوفاة .

١- الشهاب الطوسي : [٥٢٢هـ-٥٩٦هـ]

شهاب الدين أبو الفتح محمد بن محمود بن محمد الطوسي ، نزيل مصر ، أحد مشاهير الشافعية ، درس بنيسابور ودخل بغداد ووعظ بها ، وقد أظهر المذهب الأشعري بمصر ، وبني له المظفر المدرسة المعروفة بمنازل العز ، تصدر للفتوى ومشيخة الشافعية بمصر ، نزل الآمدي بمدرسته لما قدم مصر وكان قد التقى به في بغداد<sup>(١)</sup> .

٢- ابن الجوزي : [٥١٠هـ-٥٩٧هـ]

جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي ، الواعظ المشهور من أعيان المذهب الحنبلي ، شارك الآمدي الطلب في بغداد على أيدي ابن شاتيل وابن المني ، آتاه الله حلاوة الأسلوب ورصانة الكلمة ، وكان يحضر له في مجلس وعظه الآلاف ، وقد ألف كثيراً من المؤلفات في شتى فنون العلم من تفسير ، وحديث ، وفقه ، ووعظ ورقائق ، وتاريخ وطب ، حتى قيل فيه : لم يصنف أحد من العلماء مثل ما صنف<sup>(٢)</sup> .

(١) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣٩٦/٦-٤٠٠) ، طبقات الشافعية لابن شعبة (٤٣/٢-٤٤) ، سير أعلام النبلاء (٣٨٧/٢١-٣٨٩) ، البداية والنهاية (٢١/١٣) .

(٢) البداية والنهاية (٢٤/١٣-٢٥) ، ذيل طبقات الحنابلة (٣٩٩/١-٤٣٣) ، سير أعلام النبلاء

(٣٨٤-٣٦٥) .

٣- الرازي : [٥٤٤هـ-٦٠٦هـ]

فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين التميمي الرازي ، أصولي متكلم ، شاعر فيلسوف ، فاق أهل زمانه في علم الكلام والمعقولات ، له مصنفات كثيرة منها : نهاية العقول ، المطالب العالية ، المحصول في علم الأصول .<sup>(١)</sup>

٤- الموفق ابن قدامة : [٥٤١هـ-٦٢٠هـ]

موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الفقيه الحنبلي ، كان من بحور العلم ، إذ كان إماماً في القرآن وتفسيره وفي علم الحديث ومشكلاته وأوحد زمانه في الفقه ، إماماً في علم الخلاف وأصول الفقه والفرائض والنحو والحساب والكواكب ، شارك الآمدي في الطلب على ابن شاتيل وابن المني ببغداد ، وشاركه في التدريس بجامع دمشق ، له مؤلفات عدة منها : المغني في الفقه ، روضة الناظر في الأصول<sup>(٢)</sup> .

٥- ابن الصلاح : [٥٧٧هـ-٦٤٣هـ]

تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى الكردي الشهرزوري الشافعي ، كان من أئمة الفقه والحديث والتفسير ، بنى له الملك الأشرف دار الحديث الأشرفية بدمشق ، سعى عند الأشرف لعزل الآمدي كما سبق ، من مؤلفاته : علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح ، أدب المفتي والمستفتي<sup>(٣)</sup> .

٦- ابن الحاجب : [٥٧٠هـ-٦٤٦هـ]

أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس بن الحاجب المصري ، شيخ المالكية ، فقيه أصولي ، لغوي متبحر ، تولى مشيخة المالكية بدمشق وقام بتدريس القراءات والعربية ، أخذ القراءات من الشاطبي ، ومن تلاميذه ياقوت الحموي ، عاد لمصر مع العز بن عبد السلام ،

(١) وفيات الأعيان (٨٣/٤-٨٦) ، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٨١/٨-٩٦) ، شذرات الذهب (٢١/٥-٢٢) ، طبقات الشافعية للإسنوي (٢٦٠/٢-٢٦١) .

(٢) ذيل طبقات الحنابلة (١٣٣/٢-١٤٩) ، سير أعلام النبلاء (١٦٥/٢٢-١٧٣) ، البداية والنهاية (٧٧/١٣) .

(٣) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣٢٦/٨-٣٣٦) ، سير أعلام النبلاء (١٤٠/٢٣-١٤٤) .

من مؤلفاته : منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل ، جامع الأمهات في فروع الفقه المالكي ، الكافية في النحو وغيرها<sup>(١)</sup>.

٧- ابن بصاقة : [٥٧٩هـ-٦٤٦هـ]

فخر القضاة أبو الفتح نصر الله بن هبة الله الغفاري الحنفي المشهور بابن بصاقة ، قرأ الأدب بالشام ومصر ، ولي كتابة الإنشاء بالديار المصرية ، وكان من خاصة المعظم وابنه الناصر ، وكان أكتب أهل زمانه وأجودهم ترسلأ وأطولهم باعاً في الأدب والشعر ، كان من أصدقاء الآمدي ومحبيه ولمكانته عنده تشفع به أحد تلاميذ الآمدي وهو ابن السلماس ليشغل على الآمدي ، فأنشد لنفسه شعراً قال فيه :

يا سيداً جمل الله الزمان به	وأهله من جميع العجم والعرب
العبد يذكر مولاه بما سبقت	وعوده لعماد الدين عن كتب
ومثل مولاي من جاءت مواهبه	عن غير وعد وجدواه بلا طلب
فأصف من بحرك الفياض مورده	وأغنه من كنوز العلم لا الذهب
واجعل له نسباً يدلي إليك به	فلحمة العلم تعلو لحمة النسب
ولا تكله إلى كتب تنبهه	فالسيف أصدق إنباء من الكتب <sup>(٢)</sup> .

(١) الديباج المذهب لابن فرحون (١٨٩-١٩١) ، سير أعلام النبلاء (٢٦٤-٢٦٦) ، البداية والنهاية (١٣٣/١٣) . الذيل على الروضتين (١٨٢) .  
(٢) عيون الأنباء (٦٥٠-٦٥١) ، فوات الوفيات لمحمد الكتبي (٥٩٧/٢-٥٩٩) ، الجواهر المضئية لعبد القادر الحنفي (٥٥٤/٣) .

والشطر الثاني من البيت الأخير مضمن من قصيدة أبي تمام التي يمدح فيها الخليفة المعتصم بالله ويذكر فتح عمورية ، والتي مطلعها :

السيف أصدق إنباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب

انظر : ديوان أبي تمام الطائي بشرح الخطيب التبريزي (٤٠/١) .

٨- سبط ابن الجوزي : [٥٨١هـ-٦٥٤هـ]

يوسف بن قُزْأُغْلِي بن عبد الله التركي البغدادي الحنفي ، سبط الإمام ابن الجوزي ، كان حسن التذكير والوعظ ، عارفاً بالتاريخ تربطه بالآمدي علاقة المودة والصداقة حيث كانا في خاصة الملك المعظم ، من مؤلفاته مرآة الزمان في تاريخ الأعيان<sup>(١)</sup> .

(١) الجواهر المضية (٦٤٥/٣) ، الذيل على الروضتين (١٩٥) .



• ثالثاً : تلاميذه .

يذكر من ترجعوا للآمدي أنه قد تتلمذ على يديه كثير من طلاب العلم في مصر والشام ولكنهم لم يعينوا منهم إلا القليل ، وسأذكر في هذا المبحث أبرز من اطلعت عليه منهم ، مع ترجمة مختصرة لمن أجد له ذلك ، مرتباً إياهم حسب تواريخ وفياتهم .

١- الملك المنصور : [ - ٦١٧هـ ]

محمد بن المظفر تقي الدين عمر بن شاهنشاه بن أيوب ، كان شجاعاً مقداماً محباً للعلم والعلماء ، فقد كان في عونه ما يناهز مئتين من الفقهاء والأدباء والنحاة والمنجمين والفلاسفة والكتبة ، وكان كثير المطالعة والبحث ، من شيوخه الطاهر بن عوف ، ولما ورد الآمدي حماة بالغ في إكرامه واشتغل عليه ، وله مصنفات عدة ، فقد ألف تاريخاً كبيراً في مجلدات ، وألف طبقات الشعراء ، وكتاب مضممار الحقائق في عشرين مجلد ، وقد دامت دولته ثلاثين سنة ، هزم خلالها الفرنجة مرتين ، وبني سوراً لحماية ولقلعتها .<sup>(١)</sup>

٢- الدخوار الطيب : [ ٥٦٥هـ - ٦٢٧هـ وقيل ٦٢٨هـ ]

مهذب الدين عبد الرحيم بن علي بن حامد ، طبيب الأمراء ، وشيخ الأطباء ورئيسهم بدمشق ، وقد أخذ العربية عن الكندي ، والعلاج عن الرضي الرجي والموفق بن المطران ، وقد لازم الآمدي في العقلات وحصل معظم مصنفاته ، وقد تخرج على يديه جماعة من الأطباء ، ونسخ بيده أزيد من مائة مجلد ، وله مصنفات عدة منها اختصار الحاوي ، ومقالة في الاستفراغ .<sup>(٢)</sup>

٣- ابن سني<sup>(٣)</sup> الدولة : [ - ٦٦٠هـ ]

صدر الدين أبو العباس أحمد بن يحيى بن هبة الله بن الحسين التغلبي الدمشقي الشافعي ، المعروف بابن سني الدولة ، قاضي القضاة ، كان ممن تتلمذ على الآمدي ، وقد سافر مع

(١) سير أعلام النبلاء (١٤٧/٢٢) ، الذيل على الروضتين (١٤٢) ، البداية والنهاية (٧٢/١٣) .

(٢) سير أعلام النبلاء (٣١٧/٢٢) ، الذيل على الروضتين (١٥٩) ، البداية والنهاية (٩٨/١٣) ، فوات الوفيات (٥٦٦-٥٦٣/١) .

(٣) الأسنى : من ألقاب ملوك المغرب ، وهو مأخوذ من السناء بالمد وهو الرفعة ، ويجوز أن يكون من السنا بالقصر وهو الضياء .

صبح الأعشى للقلقشندي (٨/٦) .

القاضي ابن الزكي إلى ملك التتار لما أخذ حلب ، وكان الملك الناصر يثني عليه .<sup>(١)</sup>

#### ٤- العزيز بن عبد السلام : [٥٧٧هـ - ٦٦٠هـ]

عز الدين وسلطان العلماء أبو محمد عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن حسن السلمي الدمشقي الشافعي ، فقيه أصولي مفسر ، ولد ونشأ بدمشق ، وهو من أكبر تلاميذ الآمدي وأكثرهم تأثراً به ، فقد درس عليه علم الفقه والأصول وأخذ عنه شيئاً من علم الخلاف والجدل والمناظرة ، يدل على ذلك قول العز في وصف درس الآمدي : " وإن غير لفظاً من الوسيط كان لفظه أمس بالمعنى من لفظ صاحبه . " وقوله : " ما علمنا قواعد البحث إلا من سيف الدين الآمدي . " وللعز مصنفات عديدة منها : القواعد الكبرى المعروف بقواعد الأحكام في مصالح الأنام ، والقواعد الصغرى المعروف بالفوائد في اختصار القواعد ، وهما أول ما جمع في مقاصد الشريعة .<sup>(٢)</sup>

#### ٥- الفتح بن موسى : [٥٨٨هـ - ٦٦٣هـ]

نجم الدين أبو النصر الفتح بن موسى بن حماد المغربي الحضراوي المقربي ، ولد في الأندلس ثم قدم دمشق ، واشتغل بحماسة على الآمدي ، وكان من فضلاء زمانه ، نظم المفصل للزخشرى ، وكتاب الإشارات لابن سينا ، ونظم سيرة ابن هشام على قافية رائية في اثني عشر ألف بيت ، ودخل مصر ودرّس بالفائزية ، وكان من العلماء الأفاضل في فنون كثيرة ، ولي قضاء أسبوط وبها توفي .<sup>(٣)</sup>

(١) سير أعلام النبلاء (٣٦٦/٢٢) ، الذيل على الروضتين (٢٠٦) ، البداية والنهاية (١٣/١٦٧-١٦٨) .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٢٠٩-٢١٥) ، طبقات الشافعية لابن شعبة (٢/٨٠) ،

(١٠٩) ، حسن المحاضرة للسيوطي (٣١٤-٣١٦) ، البداية والنهاية (١٣/١٧٦) .

(٣) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣٤٨/٨) ، طبقات الشافعية لابن شعبة (٢/١٤٥-١٤٦)

حسن المحاضرة (١/٤١٥) .

## ٦- أبو شامة المقدسي : [٥٩٩هـ-٦٦٥هـ]

شهاب الدين أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الشافعي ، عرف بأبي شامة ؛ لشامة كبيرة كانت فوق حاجبه الأيسر ، وقد كان فقيهاً مقرئاً نحويّاً محدثاً مؤرخاً ، قد بلغ رتبة الاجتهاد ، له تصانيف كثيرة منها : الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية والذيل عليه ، وشرح الشاطبية ، واختصر تاريخ دمشق مرتين ، الأولى في خمسة عشر مجلداً ، والثانية في خمس مجلدات ، وله كتاب المحقق في علم الأصول فيما يتعلق بأفعال الرسول ﷺ ، وقد تتلمذ أيضاً على عز الدين بن عبد السلام ، وابن الصلاح ، تولى التدريس بدار الحديث الأشرفية ، وولي مشيخة القراءة بالتربة الأشرفية .<sup>(١)</sup>

## ٧- القاضي ابن الزكي : [٦٦٨هـ- ]

أبو الفضل يحيى بن محمد بن علي بن محمد بن يحيى القرشي ، المعروف بابن الزكي ، كان عظيم الميزة عند صلاح الدين الأيوبي ، وكان ينهى الناس عن الاشتغال بكتب المنطق والجدل ، وكان عالماً صارماً ، حسن الخط واللفظ ، وكان ممن تتلمذ على الآمدي ، شهد فتح المقدس ، وكان أول من خطب به بخطبة فائقة ، تولى قضاء دمشق ، وكان سبباً في فتنة الحافظ عبد الغني المقدسي في دمشق إذ اجتمع مع جماعة ضده وأتهموه بالتشبيه .<sup>(٢)</sup>

## ٨- ابن أبي أصيبعة : [٦٦٨هـ - ]

أحمد بن القاسم بن خليفة الخزرجي ، المعروف بابن أبي أصيبعة ، وقد كان طبيباً مؤرخاً ، وأديباً وله شعر كثير ، وقد تتلمذ على يدي الآمدي إذ يقول : " وكنت اجتمعت به واشتغلت عليه في كتاب رموز الكنوز من تصنيفه ، وذلك لمودة أكيدة بينه وبين أبي ، وأول اجتماعي به دخلت أنا وأبي إليه في داره فلما جلسنا عنده بعد السلام ، وتفضل بحسن التودد والكلام ، نظر إلي وقال : ما رأيت ولداً أشبه بوالد منكما ، من مصنفاته : عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، والتجارب والفوائد ، وغيرها .<sup>(٣)</sup>

(١) البداية والنهاية (١٨٧/١٣) ، طبقات الشافعية لابن شعبة (١٣٥/٢) .

(٢) البداية والنهاية (١٩٣/١٣) ، سير أعلام النبلاء (٣٦٦/٢٢) .

(٣) البداية والنهاية (١٩٣-١٣) ، عيون الأنباء (٦٥٠) .

٩- الأديب نجم الدين بن إسرائيل : [٦٠٣هـ-٦٧٧هـ]

أبو المعالي محمد بن سوار بن إسرائيل بن الخضر بن إسرائيل الشيباني الدمشقي الأديب، ولد ونشأ بدمشق ، وفيها تلقى تعليمه على الآمدي وغيره ، وكان شاعراً وله ديوان شعر وقصائد جميلة في مدح وثناء شيخه ، يأتي طرفاً منها عند الحديث عن وفاة الآمدي .<sup>(١)</sup>

١٠- ابن أبي عمر المقدسي : [٥٩٧هـ-٦٨٢هـ]

شمس الدين أبو الفرج وأبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ، سمع من أبيه وعمه الموفق ابن قدامة ، كان معظماً عند العامة والخاصة ، كثير الفضائل والمحسن ، وإليه انتهت رئاسة العلم في زمانه ، ولي القضاء أكثر من اثنتي عشر سنة ، وأخذ الأصول عن السيف الآمدي ، وإليه تنسب قصة وضع الخبر على رجل الآمدي كما سيأتي بيانها إن شاء الله<sup>(٢)</sup> ، ومن تلاميذه : تقي الدين ابن تيمية ، والمزي وغيرهما كثير .<sup>(٣)</sup>

١١- صفي الدين المراغي : [٦٨٥هـ- ]

أبو الصفاء خليل بن أبي بكر بن صديق المراغي ، قدم دمشق وقرأ بها القرآن ، وتفقه على موفق الدين ابن قدامة ، ودرس الأصول على الآمدي ، كان كثير المناقب ، متين الديانة ، عالماً بالخلاف والطب ، قرأ عليه جماعة بالروايات ، وسمع منه المزي وأبو حيان وغيرهما ، توجه إلى مصر ومات بها .<sup>(٤)</sup>

١٢- العماد بن السلماس : [ — ]

عماد الدين أبو بكر بن محمد بن عثمان بن سعيد السلماس الكاتب ، وقد تشفع القاضي ابن بصاقة صاحب الآمدي للعماد بن السلماس كي يسمح له أن يقرأ عليه كتبه وذلك في أبيات رقيقة كان آخرها ( ولا تكله إلى كتب تنبئه فالسيف أصدق إنباء من الكتب ) فوقعت تلك القصيدة من نفس الآمدي أحسن موقع ، وأقبل على العماد وأحسن إليه .<sup>(٥)</sup>

(١) فوات الوفيات (٤٣١/٢-٤٣٨) ، شذرات الذهب (٣٥٩/٥) ، البداية والنهاية (٢١٤/١٣) .

(٢) انظر ص (٥٣) من هذا البحث .

(٣) ذيل طبقات الحنابلة (٣٠٤/٢-٣١٠) ، شذرات الذهب (٣٧٦-٣٧٩) ، البداية والنهاية (٢٢٨/١٣) .

(٤) ذيل طبقات الحنابلة (٣١٦/٢-٣١٧) ، شذرات الذهب (٣٩٠/٥-٣٩١) .

(٥) عيون الأنباء (٦٥٠-٦٥١) .

## المبحث الرابع

### صفاته وأخلاقه

الآمدي من العلماء الذين تحلوا بكرم الأخلاق ، وتحملوا بأحسن الصفات ، وفي هذا المبحث سأعرض لمجمل تلك الصفات العلمية ، والخلقية ، والخلقية مما نصت عليه كتب التراجم ، أو عرف من خلال التأمل في سيرة هذا العلم الكبير .

#### ١- الذكاء المفرط والعقلية الفذة :

هذه الصفة التي عرف بها الآمدي يشهد بها من درس عليه مباشرة ، أو قرأ وتأمل في كتبه ، والتي تميزت بدقة النظر في المشكلات العقلية ، مما يوحي بأن وراءها عقلية فذة ، وذكاء حاداً ، ولذلك عده المؤرخون أحد أذكى العالم<sup>(١)</sup> ، والبعض جعله أذكى أهل زمانه ، فهاهو تلميذه ابن أبي أصيبعة يقول : " كان أذكى أهل زمانه ، ولذلك حسده أقرانه وتألبوا عليه<sup>(٢)</sup> " . وهاهو الذهبي يصفه بكمال الذهن ، وأنه بلغ في معرفة المعقول النهاية<sup>(٣)</sup> .

#### ٢- سرعة الحفظ وقوة الذاكرة :

يظهر هذا من خلال الكتب التي حفظها الآمدي وفي فترات قصيرة ، فقد حفظ في صغره القرآن الكريم ، وحفظ في بغداد طريقة الشريف وزوائد طريقة أسعد الميهني ، وكذلك حفظ كتاباً في الفقه الحنبلي قد يكون كتاب الهداية ، كما حفظ أيضاً الوسيط والمستصفى للغزالي في أيام يسيرة ، كما في قصة المنام التي رأى فيها الغزالي في تابوت فكشف عن وجهه وقبله فلما انتبه أراد أن يحفظ شيئاً من كلامه ، فحفظ المستصفى في فترة قصيرة<sup>(٤)</sup> .

(١) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣٠٦/٨) ، ميزان الاعتدال للذهبي (٤٣٩/١) .

(٢) عيون الأنباء (٦٥٠) .

(٣) سير أعلام النبلاء (٣٦٧/٢٢) .

(٤) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣٠٧/٨) ، طبقات الشافعية لابن شهبة (٧٩/٢) .

## ٣- غزارة العلم مع الفصاحة وحسن البيان :

يظهر ذلك جلياً من خلال كتبه التي يغلب عليها فصاحة العبارة ، وقوة البيان ، ورصانة الأسلوب مع التوسع والاستيعاب غالباً ، ويظهر أيضاً من خلال من ترجم له ودرس على يديه ، فهاهو تلميذه ابن أبي أصيبعة يصفه بأوصاف من جملتها أنه فصيح الكلام جيد التصنيف ، وكان إذا نزل وألقى الدرس والفقهاء عنده يتعجب الناس من حسن كلامه في المناظرة والبحث <sup>(١)</sup> .

يقول تلميذه العز بن عبد السلام : " ما سمعت أحداً يلقي الدرس أحسن منه كأنه يخطب <sup>(٢)</sup> " ، وكان يقول أيضاً : " لو ورد على الإسلام مترندق مشكك لما تعين لمناظرته غيره ؛ لاجتماع أهلية ذلك فيه <sup>(٣)</sup> " . وهذا شاهد على سعة أفقه وغزارة علمه .

## ٤- الصبر والمثابرة :

وهذه الصفة تظهر بوضوح وجلاء للمتأمل في سيرة الآمدي منذ صغره وطلبه للعلم وتنقلاته وأسفاره من آمد إلى بغداد ، ثم إلى الشام ، فمصر ، ثم إلى حماة ، ودمشق ، فقد تحمل كل المصاعب في سبيل طلب العلم والاستزادة منه ، وتحمل كل الابتلاءات والافتراءات والتهم التي وجهت إليه في دينه وعقيدته ، وتحمل حسد الأقران له ، وقابل كل ذلك بالصبر والإعراض .

ومن تأمل مؤلفات الآمدي وجد أنه يتمتع بطول النفس والصبر على البحث والتدقيق ، ولا أدل على ذلك من كتاب الإحكام والذي ألفه في سن متقدمة حيث شارف على السبعين ، فبسط فيه الموضوعات والمسائل ، مستوعباً كل ما يتعلق بها من مناقشات ومعارضات وترجيح دون سآمة أو ملل .

(١) عيون الأنباء (٦٥٠) .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣٠٧/٨) ، طبقات الشافعية لابن شهبة (٨٠/٢) ،

روضات الجنات (٢٧٠/٥) .

(٣) طبقات الشافعية لابن شهبة (٨٠/٢) ، روضات الجنات (٢٧٠/٥) .

كذلك صبره على طلابه وتحمله لهم مع كثرتهم وترددهم وتوافدهم عليه من أنحاء البلاد، فقد وصفه الذهبي بأنه كان يواسي الطلاب ويفهمهم ويطول روحه<sup>(١)</sup>.

##### ٥- التواضع وإنصافه من نفسه والبعد عن التعصب :

وهذه الصفات الحميدة تبرز بشكل واضح في شخصية الآمدي ، وتظهر في تعامله مع أقرانه وجلسائه وتلاميذه ، فقلما تجد في مؤلفاته جرحاً لأحد من العلماء أو تنقصاً منه ، بل إنه كان يجلس إليه جماعة من أصحاب المذاهب الأربعة بمختلف مستوياتهم ولا يتعصب في تعليمه للشافعية ، حتى قيل له : يامولانا نراك تؤثر الحنابلة وتزيد في الإحسان إليهم ، فقال على سبيل المزاح : المرتد لا يحب كسر المسلمين . يعني أنه كان حنبلياً<sup>(٢)</sup>.

ويذكر أن بعض الفضلاء كان يحضر دروسه ويكفي بالاستماع والانتفاع ، بعيداً عن الجدل والقليل والقال ، فقال له الآمدي : لم لا تشرفنا وتشنف أسماعنا بفوائدك وفرائدك ، فأنشد بحبياً :

وفي حيننا نحن الموالي لأهله      وفي حي ليلي نحن بعض عبيدها

فدعا له السيف وبجله وكرمه<sup>(٣)</sup>.

وكان الآمدي ينصف من نفسه ، وكثيراً ما يردد في كتبه : عسى أن يكون عند غيري غيره ، أو حله ، أو تحقيقه . ومن ذلك قوله مثلاً في بعض مسائل الإحكام : " وأما ترجيح الواقع منها فعسى أن يكون عند غيري تحقيقه<sup>(٤)</sup> ". وقوله : " فهو في غاية الغوص والإشكال ، وعسى أن يكون عند غيري حله<sup>(٥)</sup> " .

(١) سير أعلام النبلاء (٣٦٤/٢٢) .

(٢) روضات الجنات (٢٧٠/٥) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) الإحكام للآمدي (٤٤/١) .

(٥) الإحكام للآمدي (١٢٥/١) .

## ٦- حرية الرأي وعدم التبعية لأحد :

وهذا يظهر من خلال ترجيحاته واختياراته في كتبه عامة ، وفي كتاب الإحكام خاصة ، فهو لا يتعصب لتقليد مذهب ، ولا يدين بإتباع أحد ، بل يختار ويرجح ما عضده الدليل وأيدته الحجة وصدقه البرهان في نظره، ولا أدل على ذلك من انفراده بآراء في بعض المسائل، وتوقفه في مسائل أخرى وعدم اختيار أي رأي من الآراء المطروحة فيها .

وهذه الصفة وإن كانت حميدة إلا أن المبالغة فيها والخروج بها عن الحدود والضوابط الشرعية قد توقع في الحيرة والتوقف ، أو الشذوذ في الآراء وهذا ما حصل بالفعل للآمدي في بعض المسائل حين أعمل فيها العقل ولم يتقيد بالضوابط الشرعية<sup>(١)</sup> ، وهذا ما حدا بابن تيمية أن يقول : " يغلب على الآمدي الحيرة والوقف " كما نقله الذهبي عنه<sup>(٢)</sup> .

## ٧- الاتصال بالحكام والمبالغة في إطرائهم :

فقد عرف الآمدي بقربه من الحكام واتصاله بهم ، خصوصاً وأن ملوك بني أيوب كانوا يكرمونه<sup>(٣)</sup> ، ومما يؤكد هذه الصلة مبالغة الآمدي في الثناء عليهم وإهداء الكتب لهم ، ومن ذلك :

- كتاب خلاصة الإبريز تذكرة الملك العزيز ، والذي أهده للملك العزيز عثمان بن صلاح الدين الأيوبي صاحب مصر<sup>(٤)</sup> .
- كتاب كشف التمويهات في شرح التنبهات ، والذي أهده للملك المنصور محمد ناصر الدين صاحب حماة<sup>(٥)</sup> .

(١) قال الشيخ عبدالرزاق عفيفي معلقاً على مسألة توقف فيها الآمدي : "من تجاوز حده في بحشه ، واعتبر كل احتمال يخطر بباله ، وكثر في ذلك جدلاً تضاربت لديه الآراء واستولت عليه الحيرة".

هامش الإحكام (٤٤/١) .

(٢) سير أعلام النبلاء (٣٦٦/٢٢) .

(٣) البداية والنهاية (١٠٧/١٣) .

(٤) عيون الأنباء (٦٥١) .

(٥) عيون الأنباء (٦٥١) .



- كتاب الإحكام في أصول الأحكام ، والذي أهده للملك المعظم عيسى ابن الملك العادل صاحب دمشق .

وكان مع هذا الإهداء يبالغ في المدح ، ولتأخذ على ذلك مثلاً ما ذكره في مقدمة كتابه الإحكام إذ يقول : " خدمة لمولانا السلطان ، الملك المعظم المكرم ، سلطان الأجواد والأجناد ، أجل العالم وأفضل من تمتد إليه أعناق الهمم والعزائم ، ملك أرباب الفضائل ، ناقد خلاص الفضائل ، باعث أموات الخواطر ، ناشر رفات العلوم الدوائر ، بما خصه الله به من الفضائل التي حاز بها قصب سبق الأولين ، والمناقب التي يقف دون إحصائها عدّ الحاصرين " (١) .

- المبين في معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين ، والذي أهده لأحد الحكام ، ولكنه لم يصرح باسمه فقد جاء في مقدمة الكتاب : " هدية سنوية ، من الأمور العلمية ، والآثار النفسية إلى المولى الصديق الفاضل ، الخير الكامل ، رئيس العلماء وسيد الفضلاء ، خاصة أمير المؤمنين وذلك لشرف إخائه إلي ، وكريم امتنانه علي " (٢) .

#### ٨- رقة القلب ، وسلامة الصدر ، وحسن الخلق :

فقد كان الآمدي كما وصفه ابن كثير حسن الأخلاق ، سليم الصدر ، كثير البكاء ، رقيق القلب (٣) ، وقال عنه الذهبي : كان سريع الدمعة ، رقيق القلب ، سليم الصدر ، ولم يكن ذلك مع الناس فحسب ، بل تعداه إلى الحيوان ، فقد حكى عن الآمدي أنه لما كان مقيماً بحماة مات له قط فأوصى بدفنه ، فلما انتقل إلى دمشق بعث من حمل له عظام القط في كيس ودفنها بترتبه التي أعدها في قاسيون (٤) .

(١) الإحكام للآمدي (٤/١) .

(٢) المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين للآمدي (٤٧) .

(٣) البداية والنهاية (١٠٧/١٣) .

(٤) قاسيون : جبل يشرف على دمشق ، فيه كهوف و عدة مغارات ، وفي سفحه مقبرة أهل الصلاح ، وهو جبل عظيم يروى فيه آثار عن الأنبياء ، ويقال : إن قابيل قتل أخاه هابيل في مغارة الدم منه . انظر معجم البلدان (٤٦٤/٢-٤٦٥) ، (٣٩٠/٣) . وانظر : سير أعلام النبلاء (٣٦٥/٢٢) .

٩- حسن المظهر ، وجمال الهيئة :

وهذه الصفة تظهر من وصف تلميذه ابن أبي أصيبعة للآمدي بأنه كان بهي الصورة<sup>(١)</sup> .  
هذه هي الصفات التي كان يتصف بها الآمدي ، ويحسن بي في نهاية هذا المبحث أن  
أعرض لقصة اتهام الآمدي بترك الصلاة ، ومدى صحة ذلك من خلال النظر في سند القصة  
وما قيل حول متنها .

(١) عيون الأنباء (٦٥٠) .

## اتهام الآمدي بترك الصلاة

أما قصة اتهام الآمدي بترك الصلاة فقد أوردها الذهبي في سير أعلام النبلاء<sup>(١)</sup>، وأشار إليها في ميزان الاعتدال<sup>(٢)</sup>، حيث ذكر أن شيخه القاضي تقي الدين سليمان بن حمزة يحكي عن شيخه شمس الدين ابن عمر قال : كنا نتردد إلى السيف الآمدي فشككنا هل يصلي أم لا ؟ فتركناه حتى نام ، فعلمنا على رجله بالخبر ، فبقيت العلامة يومين في مكانها ، فعلمنا أنه ما توضأ ، نسأل الله السلامة في الدين .

وهذه القصة ينبغي التثبت منها وتحقيقها فإن ما عرف عن الآمدي من يقينه بالله تعالى واليوم الآخر ، وما نقل عنه من صفاته وأخلاقه السابقة ليناقض هذه التهمة وينفيها ، لذلك كانت هذه القصة بحاجة إلى دراسة نقدية منصفة تناقش سندها ومتنها :

- فأما سندها فقد انفرد الذهبي بذكر هذه القصة عن شيخه تقي الدين سليمان بن حمزة كما سبق ، وسليمان يرويها عن شيخه عبدالرحمن بن أبي عمر المقدسي صاحب القصة ، والذي هو أحد تلاميذ الآمدي .

● فعبد الرحمن بن أبي عمر تلميذ الآمدي قال عنه الذهبي : " شيخ الحنابلة ، بل شيخ الإسلام ، وفقه الشام ، وقدوة العباد ، فريد وقته ، من اجتمعت الألسن على مدحه والثناء عليه<sup>(٣)</sup> " .

● وأما سليمان بن حمزة وهو من تلاميذ شمس الدين بن أبي عمر ومن شيوخ الذهبي فقد قال عنه الذهبي : " كان إماماً فقيهاً محدثاً " . وقال عنه : " ولكنه يجري في أحكامه ما الله به أعلم ، والآفة من سبطه ، والله المستعان ، ولولا دخوله في القضاء لعد من العلماء العاملين<sup>(٤)</sup> " .

(١) سير أعلام النبلاء (٣٦٦/٢٢) .

(٢) ميزان الاعتدال (٤٣٩/١) .

(٣) ذيل طبقات الحنابلة (٣٠٥/٢) .

(٤) ذيل طبقات الحنابلة (٣٦٥/٢) .

• وأما الذهبي نفسه فإمام محدث حافظ ، شيخ الجرح والتعديل .<sup>(١)</sup>

فهذا سند القصة ، ويلاحظ أن طرفيه شمس الدين بن أبي عمر والذهبي من العدول الثقات ، أما الواسطة بينهما وهو سليمان بن حمزة ففي قبول روايته نظر ، لما وصفه به تلميذه الذهبي من قوله : " ولكنه يجري في أحكامه ما الله به أعلم " . فلا يمكن بعد ذلك الركون إلى هذه الرواية والاطمئنان إليها ، وخصوصاً أنه انفرد بها .

- وأما المتن : فقد أورد البعض عدة احتمالات على هذه القصة ، ومن ذلك :

١- أن الخبر قد يبقى على العضو أياماً عند من يكتفي بإسالة الماء عليه دون اعتبار التدليك فرضاً في الوضوء<sup>(٢)</sup> .

٢- أن الآمدي ربما يكون اكتفى بالمسح ، خصوصاً وأنه يرى التخيير بين غسل الرجلين ومسحهما لما يتضمنه العطف من التشريك<sup>(٣)</sup> .

٣- أن ذلك لو حدث لاشتهر نقله وعرف ، إذ ترك الصلاة أمر عظيم ، فكيف يسكت طلاب العلم الذين يترددون على الآمدي عن الإنكار عليه ، أو النصح له ، أو الحديث معه في شأن الصلاة ، بل كان الأولى بهم إذ شكوا أن يسألوه سؤالاً صريحاً بدلاً من التهجم عليه وأخذ بالظن<sup>(٤)</sup> .

٤- أن من الممكن حتى مع التسليم بصحة الواقعة أن يكون الرجل يؤدي صلاته بتيمم لمرض لا يجب أن يعلنه ، وقد كان الإمام مالك لا يصلي في المسجد لما أصابه من مرض بعد ضربه بالسياط ، فكيف يقال مع هذا : إنه كان يترك الصلاة<sup>(٥)</sup> .

(١) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (١٠٠/٩) .

(٢) مقدمة الشيخ عبدالرزاق عفيفي لكتاب الإحكام ( ز ) .

(٣) الإحكام للآمدي (٦٢/٣) .

(٤) مقدمة الشيخ عبد الرزاق عفيفي لكتاب الإحكام ( ز ) ، الآمدي وأراؤه الكلامية ، د/ حسن

الشافعي (٥٣) .

(٥) الآمدي وأراؤه الكلامية (٥٣) .

٥- أن الخبر قد يكون من النوع الذي يبقى أثره مدة طويلة ، ويؤيد ذلك ما قاله ابن جماعة<sup>(١)</sup> : "والكتابة بالخبر أولى من المداد ؛ لأنه أثبت . " وعصر ابن جماعة قريب من عصر الآمدي<sup>(٢)</sup> .

٦- أن القصة فيها أمور لا يمكن للعاقل أن يقبلها ، فصاحب الرواية يقول : " كنا نتردد إلى السيف " . وهذا يدل على أن الآمدي كان يستقبل تلاميذه في بيته ، وكثرة التردد سبيل إلى الجزم بمعرفة الشخص ، ومدى التزامه بالصلاة من عدمها ، فعبارة الراوي فيها تناقض واضح ، إذ يقول مع كثرة تردده : " فشككنا " . فهو لم يستطع الجزم بأمر ليس من السهل إخفاؤه على المخالط ، خصوصاً مع كثرة التردد<sup>(٣)</sup> .

٧- أن ابن أبي عمر من تلاميذ الآمدي في دمشق ، وكما سبق فإن ابن الصلاح وغيره من المحدثين كانوا يحرضون السلطان على عزل الآمدي عن المدرسة العزيزية لأنهم يرون حرمة الاشتغال بالفلسفة والمنطق ، فلو كان تاركاً للصلاة لاحتجوا بذلك عند السلطان ؛ إذ هو أعظم في الجرم وأدعى للطعن في الدين من الاشتغال بالفلسفة والمنطق ، وابن الصلاح ومن معه لا يخفى عليهم أيهما أعظم ، وأولى بالقدح في الرجل .

٨- أن العز بن عبد السلام خرج في جنازة الآمدي وكان ممن صلى عليه ، فلو كان ما أشيع عن الآمدي صحيحاً لما صلى عليه ؛ إذ من المعلوم أن تارك الصلاة لا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين .

والخلاصة أن القصة لا تثبت إذ هي مضطربة سنداً وممتناً ، بل هي أقرب ما تكون إلى الصناعة والاختلاق ، والله أعلم .

---

(١) عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الله بن جماعة الكناي ، فاضل من فقهاء الشافعية كان محدثاً حافظاً ، خطيباً فصيحاً زاهداً ، له من المصنفات : شرح الألفية في الحديث للزين العراقي ، وشرح ألفاظ الشفاء . (٨٢٥هـ - ٨٦١هـ) .

[ الأعلام ، لخير الدين الزركلي (٣٠٢/١) ، معجم المؤلفين (٢٥٥/٢) . ]

(٢) الآمدي أصولياً ، د/ محمد الجيزاني (١٠٠) .

(٣) الآمدي وأراؤه الاعتقادية في النبوة والرسالة ، حسين السعيد (١١٩) .

## المبحث الخامس

### عقيدته ، ومذهبه في الفقه

#### عقيدته :

من خلال النظر في كتب الآمدي ومقالاته ، وما نقله العلماء عنه يتضح لنا بجلاء أنه أشعري<sup>(١)</sup> المعتقد ، بل من نظار الأشاعرة وكبرائهم .

ويمكن تحقيق ذلك من خلال المسائل التي نصر فيها مذهب الأشاعرة ، والتي يمكن التدليل عليها بما يلي :

١- أن الآمدي يعتبر أهل السنة والجماعة مذهباً آخر ، يخالف ما يعتقدوه هو ، ويلحق بهم عبارات التنقص والازدراء ، فهو يسميهم الحشوية ، ويسمي الأشاعرة أهل الحق ، ويخذ على ذلك مثلاً قوله في تعريف الإيمان : " وفي عرف استعمال أهل الحق من المتكلمين : عبارة عن التصديق بالله وصفاته ، وما جاءت به أنبيأؤه ورسالاته . "

ثم قال بعد ذلك : " وبهذا يتبين أيضاً فساد قول الحشوية : إن الإيمان هو التصديق بالجنان ، والإقرار باللسان ، والعمل بالأركان<sup>(٢)</sup> . "

ومعلوم بلا مرأ أن هذا قول السلف من أهل السنة ، ثم هو أيضاً يصفهم بذلك في صفة إثبات الكلام إذ يقول : " فذهب الحشوية إلى أنه قدس أزلي قائم بذات الرب تعالى<sup>(٣)</sup> . "

(١) الأشاعرة : طائفة من أهل الكلام ينتسبون إلى أبي الحسن الأشعري ، ومذهبهم في نصوص الصفات قائم على تأويلها بأنواع المجازات تأويلاً يصل إلى تحريفها وإخراجها عن ظاهرها المراد واللائق بالله تعالى ، ويؤمنون بسبع صفات بدون تأويل يثبتها العقل وهي : الحياة ، والعلم ، والقدرة ، والإرادة ، والسمع ، والبصر ، والكلام . (ومن العجيب : أن أبا الحسن الأشعري قد رجع عن هذه العقيدة إلى عقيدة أهل السنة والجماعة ، وبقوا هم على ذلك )

الملل والنحل للشهرستاني (١/١٠٦ وما بعدها) .

(٢) غاية المرام في علم الكلام ، لسيف الدين الآمدي (٣٠٩-٣١١) .

(٣) المرجع السابق (٨٨) .

٢- آراؤه في أبواب العقيدة : إذ ينص فيها صراحة على مذهب الأشاعرة ، واكتفي من ذلك برأيه في صفة الكلام للتمثيل فقط لا للحصر ، ففي كتابه الإحكام يؤول صفة الكلام بالمعنى القائم بالنفس ، ومن ذلك قوله : " وقد اختلف القائلون بكلام النفس ، هل للأمر صيغة تخصه وتدل عليه دون غيره في اللغة أم لا <sup>(١)</sup> ؟ " .

ويقول في موضع آخر : " وأما على قولنا : إن الأمر هو الطلب القائم بالنفس فلأننا إذا فرضنا الكلام في الطلب النفساني القديم ، فهو وإن اتحد على أصلنا فإنما يكون أمراً بسبب تعلقه بإيجاد الفعل .... " <sup>(٢)</sup> .

وهو يصرح بهذا في كتابه غاية المرام إذ يقول في إثبات صفة الكلام : " ذهب أهل الحق من الإسلاميين إلى كون الباري تعالى متكلماً بكلام قديم أزلي نفساني أحدي الذات ، ليس بحرف ولا أصوات ، وهو مع ذلك ينقسم بانقسام المتعلقات ، مغاير للعلم والقدرة والإرادة وغير ذلك من الصفات <sup>(٣)</sup> " .

ويقول في موضع آخر منه : " وليس مرادنا من إطلاق لفظ غير المعنى القائم بالنفس ، وهو ما يجده الإنسان من نفسه عند قوله لعبده : ائتني بطعام ، أو اسقني بماء ، وكذا في سائر أقسام الكلام ، وهذه المعاني هي التي يدل عليها بالعبارات ، وينبه عليها بالإشارات <sup>(٤)</sup> " .

أما مذهب أهل السنة في هذه المسألة ، فيبينه شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله : إن الله تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء ، وأنه يتكلم بصوت وحرف ، وكلامه سبحانه هو اللفظ والمعنى جميعاً ، وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديماً ، ويدل عليه قوله تعالى { وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا } <sup>(٥)</sup> ، وقوله تعالى { وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ } <sup>(٦)</sup> ، وقوله تعالى { حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ } <sup>(٧)</sup> . <sup>(٨)</sup>

(١) الإحكام (١٤١/١) .

(٢) الإحكام (١٧٢/١) .

(٣) غاية المرام (٨٨) .

(٤) المرجع السابق (٩٧) .

(٥) سورة النساء : آية (١٦٤) .

(٦) سورة الأعراف : آية (١٤٣) .

(٧) سورة التوبة : آية (٦) .

(٨) مجموعة فتاوى ابن تيمية (٩٠/١٢ - ١٠١ - ١٦٣/١٢) .

## أما مذهبه في الفقه :

فتفيد المصادر التي ترجمت للآمدي أنه كان حنبلي المذهب ثم انتقل إلى المذهب الشافعي وكما سبق فلم تفصح تلك المراجع عن الأسباب الحقيقية لهذا التحول ، ولكن من خلال سيرة الآمدي وتطلعاته ، واتجاهاته العلمية ، وميوله الفكرية ، وقدراته العقلية ، يمكن التنبؤ بتلك الأسباب ولا يتعدى كونها مجرد احتمالات واجتهادات .

فلعل من تلك الأسباب ما كان يتمتع به الآمدي من اتجاه عقلي ، وروح نقدية عالية ، ولم يجد عند من تتلمذ على أيديهم من الحنابلة ببغداد ما يشبع رغبته وتطلعاته منها ؛ إذ كانوا على صلة وثيقة بالحديث والآثار غير مباينين بهذه العلوم التي يتوق إليها الآمدي .

ولعل من الأسباب اتصاله القوي بشيخه ابن فضالان الشافعي وتلمذه عليه ، إذ كان يتمتع بقدر كبير من العلوم العقلية التي يميل إليها الآمدي ، ووجد عنده بغيته ، فأخذ عنه في فقه الشافعية ، وفي علم المناظرة ، وأصول الفقه ، والخلاف ، والجدل ، والكلام ، والمنطق<sup>(١)</sup> ، وهذه الجوانب التي عرف بها ابن فضالان هي التي ازدهرت في شخصية الآمدي ، وكان لها أكبر الأثر في تكوينه العلمي فيما بعد .

ولعل من الأسباب المضايقات والحن التي كان يتعرض لها الحنابلة من قبل الخليفة في بغداد<sup>(٢)</sup> .

ومما يدل على أنه شافعي المذهب ما يعبر به في كتبه عن الشافعية ، فهو يطلق عليهم الأصحاب ، فيقول مثلاً : " مذهب أصحابنا<sup>(٣)</sup> " " وأما أصحابنا<sup>(٤)</sup> " أو " فذهب أصحابنا<sup>(٥)</sup> " ثم يورد مذهب الشافعية في ذلك .

(١) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣٢٢/٧) ، طبقات الشافعية لابن شهبه (٤٩/٢) .

(٢) راجع ص (٢٤) من هذا البحث .

(٣) الإحكام للآمدي (١٧٥/٢) .

(٤) المرجع السابق (٢٩١/٢) .

(٥) المرجع السابق (٢٩٧/٢) .



## المبحث السادس

### مؤلفاته

ذكر أن للآمدي مقدار عشرين تصنيفاً<sup>(١)</sup>، وأن مصنفاته في الآفاق مرغوب فيها<sup>(٢)</sup>، فالآمدي كما سبق قد ألم بجميع فروع الثقافة الإسلامية ، دينية وغير دينية ، على اختلاف في التخصص والتعمق فيها ، فبعض العلوم ألم بها استكمالاً لثقافته كالقراءات والحديث واللغة والطب ، والبعض الآخر تعمق في دراستها والإحاطة بمباحثها وتدريسها والتأليف فيها ، وأصبحت محط عنايته ، ولكنها اتسمت بالطابع العقلي الصرف أو الممزوج بالشرع ، وهذه العلوم تمثل أصول الدين ، وأصول الفقه ، وعلم الجدل ، والخلاف ، والفلسفة والمنطق والعلوم الحكيمة ، وهذه العلوم هي التي ألف فيها الآمدي ، وسأتناول في هذا المبحث النتائج العلمي الذي ورثه الآمدي في كل من هذه العلوم وفق ما نصت عليه المصادر ، مع بيان المطبوع منها والمخطوط وما توافر لي حولها من معلومات ، والله الهادي إلى سواء السبيل

### • في علم الكلام<sup>(٣)</sup> .

#### ١- أبكار الأفكار :

كل من ترجم للآمدي يجعل هذا الكتاب في مقدمة كتبه ، وإن اختلفوا في تحقيق عنوانه فالفقطي وغيره أسموه " أبكار الأفكار في أصول الدين"<sup>(٤)</sup> وأنه في أربع مجلدات<sup>(٥)</sup> .

(١) وفيات الأعيان (٢٩٤/٣) ، مرآة الجنان (٧٤/٤) .

(٢) المراجع السابقة بالإضافة لإخبار العلماء بأخبار الحكماء (١٦١) .

(٣) هو علم يقتدر معه على إثبات الحقائق الدينية بإيراد الحجج عليها ، ودفع الشبه عنها . وموضوعه ذات الله وصفاته . انظر : مفتاح السعادة ، لطاش كبري زاده (١٥٠/٢) .

(٤) إخبار العلماء بأخبار الحكماء (١٦١) ، طبقات الشافعية لابن شہبة (٨٠/٢) ، مفتاح السعادة (١٨٠/٢) ، أبعاد العلوم لصديق الفتوح (١١٨/٣) .

(٥) المراجع السابقة ، وذكر صاحب روضات الجنات أنه في ثلاث مجلدات (٢٧٢/٥) .

وابن خلكان وغيره يسمونه " أبكار الأفكار في علم الكلام" <sup>(١)</sup> ، وابن أبي أصيبعة أسماه

" أبكار الأفكار في الأصول" <sup>(٢)</sup> ، والبعض يكتفي بتسميته " الأبكار" <sup>(٣)</sup> " اختصاراً .

وقد طبع الجزء الأول من هذا الكتاب في رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراة من جامعة الأزهر ، قدمها الدكتور : أحمد المهدي ، عام ١٩٧٤ م .

ونسخ هذا الكتاب المخطوطة توجد في <sup>(٤)</sup> برلين برقم (١٧٤١) ، - أيا صوفيا برقم (٢١٦٣-٢١٦٥) ، - سراي بتركيا برقم (١٧٧٤-١٧٧٥) ، - كوبريللي برقم (٧٩٤) ، - السليمانية برقم (٧٤٧) ، - بيروت برقم (٣٨٩) ، - دار الكتب المصرية برقم (١٩٥٤) (١٦٠٣) ،

- ويوجد منه نسخة مصورة عن مكتبة أيا صوفيا بمركز إحياء التراث بجامعة أم القرى برقم (ف٧٦٢ ص ٥٣) توحيد .

## ٢- منائح القرائح :

وهو اختصار لكتاب أبكار الأفكار السابق ، ويقع في مجلد واحد <sup>(٥)</sup> ، وقد نسب من ترجم للأمدي هذا الكتاب له مع اختلاف في التسمية ، فالبعض يسميه " منائح القرائح" <sup>(٦)</sup> والبعض الآخر أسماه " مناهج القرائح" <sup>(٧)</sup> ، وهو في علم الكلام ، والبعض منهم وهم فجعله في أصول الفقه <sup>(٨)</sup> .

(١) وفيات الأعيان (٣/٢٩٤) ، مرآة الجنان (٤/٧٤) ، البداية والنهاية (١٣/١٠٧) ، سير أعلام النبلاء (٢٢/٣٦٥) ، كشف الظنون لحاجي خليفة (١/٤) .

(٢) عيون الأنباء (٦٥١) .

(٣) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٨/٣٠٧) .

(٤) تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان (٤/٦٠) .

(٥) روضات الجنات (٥/٢٧٢) ، هدية العارفين لإسماعيل البغدادي (١/٧٠٧) .

(٦) وفيات الأعيان (٣/٢٩٤) ، عيون الأنباء (٦٥١) ، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٨/٣٠٧) .

(٧) مرآة الجنان (٤/٧٤) ، كشف الظنون (٢/١٨٤٦) .

(٨) روضات الجنات (٥/٢٧٢) . لم أجد غير هذه المعلومات فربما يكون الكتاب مفقوداً .

## ٣- غاية المرام :

بعض من ترجم للآمدي يذكر هذا الكتاب ضمن مؤلفاته ، وقال البعض منهم : إن الآمدي استله من كتاب أبكار الأفكار ، وأنه ملخص له ، ويقع في مجلد واحد<sup>(١)</sup> ، وممن أكد ذلك محقق الكتاب في دراسته له ، واستدل بأدلة لا تنهض لاثبات ذلك<sup>(٢)</sup> ، حسب ما ذكره الدكتور أحمد المهدي في دراسته لأبكار الأفكار ، وبعد مقارنته للكتابين أكد أن كتاب غاية المرام كتاب مستقل لا يمت لأبكار بصلة ، واستدل بأدلة قوية منها :

١- ورد في نهاية غاية المرام أنه انتهى من تأليفه سنة ٦٠٣هـ بالمدرسة العادلية بالإسكندرية بينما نجد أنه ورد في نهاية الأبكار النص على أنه انتهى من تأليفه سنة ٦١٢هـ ، أي أن غاية المرام سابق على الأبكار بتسع سنوات فكيف يكون مختصراً له .

٢- اتفقت المراجع أن الآمدي اختصر الأبكار في كتاب آخر هو منائح القرائح .

٣- ذكر محقق غاية المرام أن النسخة التي اعتمد عليها في إخراج الكتاب قد نسخت قبل وفاة الآمدي بما يقرب من ثلاثين سنة ، الأمر الذي يزيد من قيمتها ، فكيف يتفق هذا مع القول بأن الغاية ملخص الأبكار ؟ مع أن الأبكار قد انتهى من تأليفه سنة ٦١٢هـ ، أي قبل وفاة الآمدي بتسعة عشر عاماً .

وهناك أدلة أخرى<sup>(٣)</sup> ، اكتفيت بذكر أشهرها اختصاراً .

هذا وقد طبع الكتاب بتحقيق الأستاذ حسن محمود عبد اللطيف ، وحصل به على درجة الماجستير من جامعة القاهرة ، بعنوان " الآمدي وأثره في علم الكلام " وقد قامت لجنة إحياء التراث التابعة للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر بطباعة هذا الكتاب ، وهو موجود ومتداول .

(١) عيون الأنباء (٦٥١) ، هدية العارفين (٧٠٧/١) .

(٢) انظر مقدمة تحقيق غاية المرام (١٥-١٦) ، بتحقيق الأستاذ حسن محمود عبد اللطيف .

(٣) آراء الآمدي الاعتقادية في النبوة والرسالة (١٠٢-١٠٤) نقلاً عن القسم الدراسي لأبكار الأفكار

للآمدي ، تحقيق د/ أحمد المهدي (١٦٨/١) .

#### ٤ - خلاصة الإبريز تذكرة الملك العزيز :

وهذا الكتاب كما سبق ألفه الآمدي في مصر ، وأهداه للملك العزيز بن صلاح الدين الأيوبي صاحب مصر<sup>(١)</sup> . وهو كتاب في العقائد كما في هدية العارفين<sup>(٢)</sup> .

٥ - رسالة في علم الله : وقد نسبها بروكلمان للآمدي ، وذكر أنه بالمدينة برقم (ز،د،م،ج - ١١٦، ٩٠)<sup>(٣)</sup>.

#### • في علم المنطق<sup>(٤)</sup> :

##### ١ - كشف التمويهات في شرح التنبيهات :

هذا من الكتب التي ألفها الآمدي<sup>(٥)</sup> ، ويعد شرح لإشارات وتنبيهات ابن سينا ، وقد ألفه الآمدي للملك المنصور ابن تقي الدين صاحب حماة<sup>(٦)</sup> ، ويوضح ذلك ما جاء في مقدمة الكتاب من أنه أهداه إلى " فلان حرس الله علاه ، فإنه الواقف في نهاية أقدام الحكماء ، والعالم بتفاوت درجات العلماء ، والمحقق الذي يشار إليه في الآفاق وطالما كنت أطلب من يعرف ما تحملت في تحصيل هذا الشرح من المشاق فلما انتهيت إلى حضرته ، ومررت بعبته ، وعرفت التفات خاطره إلى إتمام شرح هذا الكتاب لا جرم خضت في تيار بحاره<sup>(٧)</sup>..."

(١) عيون الأنباء (٦٥١) .

(٢) هدية العارفين (٧٠٧/١) . وربما يكون الكتاب مفقوداً ؛ إذ لم أر من أشار إلى أنه مخطوط .

(٣) تاريخ الأدب العربي (٦٠/٤) .

(٤) هو علم يتعرف منه كيفية اكتساب المجهولات التصورية أو التصديقية من معلوماتها .

انظر : مفتاح السعادة (٢٩٥/١) .

(٥) روضات الجنات (٢٧٢/٥) ، هدية العارفين (٧٠٧/١) .

(٦) عيون الأنباء (٦٥٠) .

(٧) نقلاً عن الآمدي وآراؤه الكلامية (٨٠) .

ويوجد من هذا الكتاب نسخة مخطوطة بمكتبة المتحف البريطاني بلندن برقم (٢٥٣) شرقي ،  
وأخرى في برلين برقم (٥٠٨٣) ، وثالثة في جاز الله بتركيا برقم (١٣١٣) (١) .

## ٢- لباب الألباب :

وهو مجلد في المنطق كما في روضات الجنات وهدية العارفين (٢) ، ولكن البعض (٣) رجح أنه من مؤلفاته في أصول الفقه ، وأنه أسبق من الإحكام ، مستنداً في ذلك إلى ما ذكره الآمدي في مقدمة الإحكام من أنه أحاط من مسائل الأصول بلباب الألباب ، ويقول في مقدمة منتهى السؤل : " ولخصنا من ذلك لباب الألباب " . وبما ورد في كتاب إخبار العلماء من أن الآمدي قد قرأ عليه بمصر تصنيفه في أصول الدين وأصول الفقه ، ومعلوم أن الإحكام ألفه في الشام بعد عودته من مصر (٤) .

## ٣- المآخذ على الفخر الرازي :

وقد أورده القفطي على أنه رد على الرازي في شرحه لكتاب الإشارات لابن سينا المعروف بالتنبيهات والإشارات فقال : " كتاب المآخذ على فخر الدين بن خطيب الري في شرح الإشارات " ، وذكر أنه مجلد (٥) .

وقد ذكر بعض المحققين المعاصرين بعد التدقيق والتحري أن هذا الكتاب هو المآخذ على الإمام الرازي في كتابه " المطالب العالية " وليس في شرحه للإشارات ، وبالتالي يعتبر تلخيصاً ونقداً للمطالب العالية (٦) .

(١) المرجع السابق (٨٠) .

(٢) روضات الجنات (٢٧٢/٥) ، هدية العارفين (٧٠٧/١) .

(٣) هو الدكتور حسن الشافعي في كتابه الآمدي وآراؤه الكلامية (٦٩) .

(٤) هذا ما وجدته من معلومات عن هذا الكتاب ، وربما يكون مفقوداً .

(٥) إخبار العلماء بأخبار الحكماء (١٦١) .

(٦) الآمدي وآراؤه الكلامية (١٠١-١٠٢) .

ويوجد من هذا الكتاب نسخة مصورة بمعهد المخطوطات العربية بمصر ، رقم (٣) توحيد<sup>(١)</sup>

## • في علم الخلاف<sup>(٢)</sup> :

### ١- الترجيحات :

وهو في الخلاف كما صرح بذلك تلميذه ابن أبي أصيبعة إذ قال : " كتاب الترجيحات في الخلاف<sup>(٣)</sup> ". وقد أحال عليه الآمدي في آخر كتابه منتهى السؤل ، عند حديثه عن الباب الثاني في الترجيحات الواقعة بين الحدود الشرعية الظنية حيث قال : " وقد يتشعب من تركيب هذه الترجيحات ، ترجيحات كثيرة أشرنا إليها في كتاب الترجيحات فعليك بالالتفات إليها<sup>(٤)</sup> .

### ٢- التعليقة الصغيرة .

### ٣- التعليقة الكبيرة .

وهما في الخلاف كما نصت عليه كتب التراجم<sup>(٥)</sup> ، وقد أوردهما من ترجموا للآمدي بعدة تسميات ، فالبعض يسميها " التعليقة الكبيرة ، والتعليقة الصغيرة<sup>(٦)</sup> ". والبعض أوردها بأن له طريقة في الخلاف ومختصراً في الخلاف أيضاً<sup>(٧)</sup> ، والبعض قال : له طريقة في الخلاف

(١) المرجع السابق (٩٩) .

(٢) هو علم باحث عن وجوه الاستنباطات المختلفة من الأدلة الإجمالية و التفصيلية ، وغرضه : تحصيل

ملكة الإبرام والنقض ، وفائدته : دفع الشكوك وإيقاعها في المذهب المخالف .

انظر : مفتاح السعادة (٣٠٦/١-٣٠٧) .

(٣) عيون الأنباء (٦٥١) .

(٤) منتهى السؤل (٧٨/٣) . وهذا ما وجدته من معلومات عن هذا الكتاب ، وربما يكون مفقوداً .

(٥) عيون الأنباء (٦٥١) ، هدية العارفين (٧٠٧/١) .

(٦) المراجع السابقة .

(٧) وفيات الأعيان (٢٩٤/٣) ، مرآة الجنان (٧٤/٤) ، كشف الظنون (١١١٣/٢) ، طبقات

الشافعية لابن شهبة (٨٠/٢) .

وتعليقة حسنة<sup>(١)</sup> ، والبعض يفرد التعليقتين كمصنفين مستقلين ، وطريقة في الخلاف كمصنف ثالث<sup>(٢)</sup> .

ولكن الذي يظهر أن التعليقة الكبيرة هي التي يعبر عنها البعض بأن له طريقة في الخلاف .  
والتعليقة الصغيرة هي التي يعبر عنها بأن له مختصراً في الخلاف أو تعليقة حسنة ، والله أعلم .  
والتعليقة الصغيرة يوجد منها نسخة مخطوطة في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية برقم (٢٧٣) أصول غير مفهرس ١٨٣ق) وعنوانها : الطريقة الصغيرة في علم الخلاف .

### ٣- دليل متحد الائتلاف ، جار في جميع مسائل الخلاف :

وقد نسب هذا الكتاب للآمدي بعض من ترجم له<sup>(٣)</sup> .

### ٤- المواخذ الجلية في المواخذات الجدلية :

ذكره البعض ضمن مؤلفات الآمدي باللفظ السابق<sup>(٤)</sup> ، والبعض أورده باسم " المواخذات في الخلاف"<sup>(٥)</sup> .

(١) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣٠٧/٨) ، مفتاح السعادة (١٨٠/٢) .

(٢) الآمدي أصولياً (١١٥) .

(٣) عيون الأنباء (٦٥١) ، هدية العارفين (٧٠٧/١) . لم أجد من المعلومات عنه غير نسبته للآمدي .

(٤) روضات الجنات (٢٧٢/٥) .

(٥) عيون الأنباء (٦٥١) ، هدية العارفين (٧٠٧/١) . لم أجد من المعلومات عنه غير نسبته للآمدي .

• في علم الجدل<sup>(١)</sup> :

١- شرح جدل الشريف :

هذا من الكتب التي نسبت للآمدي<sup>(٢)</sup> ، ويقع في مجلد واحد<sup>(٣)</sup> ، وهو شرح لجدل الشريف المراغي والذي حفظ الآمدي طريقته في بغداد ، ودرسه على شيخه ابن فضالان الشافعي<sup>(٤)</sup> .

٢- الغرائب وكشف العجائب في الاقترانان الشرطية :  
من الكتب التي نسبت للآمدي ، ويقع في مجلد واحد<sup>(٥)</sup> .

٣- منتهى السالك في رتب المسالك :

نسب هذا الكتاب للآمدي بعض من ترجم له<sup>(٦)</sup> .

٤- غاية الأمل في علم الجدل :

بعض من ترجم للآمدي يفرد مصنفاً في علم الجدل<sup>(٧)</sup> ، والبعض الآخر يجعله بعينه شرح جدل الشريف السابق وليس تصنيفاً آخر<sup>(٨)</sup> ؛ معتمداً في ذلك على ما في عيون الأنباء من

---

(١) علم باحث عن الطرق التي يقتدر بها على إبرام أي وضع أريد ، وعلى هدم أي وضع كان ، وهو من فروع علم النظر ، والغرض منه تحصيل ملكة الهدم والإبرام .

انظر : مفتاح السعادة (٣٠٤/١-٣٠٥) .

(٢) عيون الأنباء (٦٥١) ، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣٠٧/٨) ، روضات الجنات (٢٧٢/٥) ، وفيات الأعيان (٢٩٤/٣) ، مرآة الجنان (٧٤/٤) ، هدية العارفين (٧٠٧/١) .

(٣) روضات الجنات (٢٧٢/٥) .

(٤) وفيات الأعيان (٢٩٤-٢٩٣/٣) ، مرآة الجنان (٧٤/٤) . و لم أجد معلومات عن الكتاب غير ما ذكر .

(٥) روضات الجنات (٢٧٢/٥) ، هدية العارفين (٧٠٧/١) . و لم أجد معلومات عن الكتاب غير ما ذكر .

(٦) عيون الأنباء (٦٥١) ، هدية العارفين (٧٠٧/١) . لم أجد من المعلومات عنه غير نسبته للآمدي .

(٧) روضات الجنات (٢٧٢/٥) ، عيون الأنباء (٦٥١) ، معجم المؤلفين (١٥٥/٧) ، هدية العارفين (٧٠٧/١) .

(٨) الآمدي وآراؤه الكلامية (٧١) .



تسمية الكتاب بأنه " غاية الأمل في شرح الجدل " .

والذي يظهر لي أنه تصنيف آخر ؛ لأن بعض من ترجم للآمدي أورد ذكر المصنفين كلاً على حدة ، ، فلو كان مصنفاً واحداً لاكتفى بذكر أحدهما ، أو لبين ذلك ، والله أعلم .

وربما يكون هذا الكتاب هو الذي ذكره بروكلمان باسم " كتاب الجدل " وأفاد أنه مخطوط بمكتبة باريس برقم (٥٣١٨) <sup>(١)</sup> .

(١) تاريخ الأدب العربي (٦٠/٤) .

• في علم الحكمة<sup>(١)</sup> :

١- الباهر في علم الأوائل والأواخر :

وهذا الكتاب نسب للآمدي ، ويقع في خمس مجلدات كبار<sup>(٢)</sup> ، والبعض ذكر أنه في ثلاث مجلدات ويسميه " الباهر في الحكم الزواهر<sup>(٣)</sup> ". والبعض الآخر يسميه " النور الباهر في الحكم الزواهر<sup>(٤)</sup> ". وآخر يسميه " الماهر في علوم الأوائل والأواخر<sup>(٥)</sup> ".  
ويوجد من هذا الكتاب نسخة في دار الكتب العمومية باستانبول<sup>(٦)</sup> .

٢- دقائق الحقائق :

ذكره بعض المترجمين باسم " كتاب الحقائق في علم الأوائل " وهو في ثلاث مجلدات<sup>(٧)</sup> ، والبعض يجعله في المنطق<sup>(٨)</sup> .  
وهذا الكتاب مخطوط ، ويوجد منه نسخة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية .

---

(١) علم يبحث عن حقائق الأشياء على ما هي عليه في نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية .

وموضوعه : الأشياء الموجودة في الأعيان والأذهان .

وغايته : التشرف بالكمالات في العاجل والفوز بالسعادة الآخروية .

انظر : كشف الظنون (٦٧٦/١) .

(٢) إخبار العلماء بأخبار الحكماء (١٦١) ، أيجد العلوم (١١٨/٣) ، مفتاح السعادة (١٨٠/٢) ،

هدية العارفين (٧٠٧/١) .

(٣) روضات الجنات (٢٧٢/٥) .

(٤) هدية العارفين (٧٠٧/١) .

(٥) أيجد العلوم (١١٨/٣) .

(٦) المرجع السابق .

(٧) إخبار العلماء بأخبار الحكماء (١٦١) ، البداية والنهاية (١٠٧/١٣) .

(٨) كما ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي (٦٠/٤) .

### ٣- رموز الكنوز :

وهو في مجلد واحد<sup>(١)</sup> ، والبعض جعله في علم الكلام ، وأنه مختصر من أبكار الأفكار<sup>(٢)</sup> .  
ولكن الذي يظهر أنه في الحكمة والفلسفة ؛ بدليل ما نقله تلميذه ابن أبي أصيبعة أنه " قرأ عليه كتاب رموز الكنوز ، وكان نادراً أن يقرئ أحداً شيئاً من العلوم الحكيمية<sup>(٣)</sup> " .  
وبدل على ذلك أيضاً أنه في كتاب أبكار الأفكار يحيل إلى رموز الكنوز ، ومن ذلك قوله في المعقولات : " وهي عشرة : الجوهر ، والكم ، والكيف ، والإضافة ، والأين ، ومتى ، والملك ، والوضع ، وأن يفعل ، وأن يفعل ، ومن أراد معرفة حقيقة كل واحد من هذه الأجناس وأنواع أنواعها إلى الأنواع التي لا نوع تحتها على طريقة الاستقصاء فعليه بمراجعة دقائق الحقائق ورموز الكنوز<sup>(٤)</sup> " . وهذا دليل ساطع على سبق تأليف رموز الكنوز عن أبكار الأفكار<sup>(٥)</sup> .

### ٤- فرائد الفوائد :

وهو مجلد في الحكمة<sup>(٦)</sup> .

### ٥- المبين في معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين :

وقد نسب هذا الكتاب للآمدي<sup>(٧)</sup> ، وكما هو واضح من عنوانه فهو يعدد المصطلحات

(١) روضات الجنات (٢٧٢/٥) ، عيون الأنباء (٦٥١) ، كشف الظنون (٩١٣/١) ، هدية العارفين (٧٠٧/١) .

(٢) وفيات الأعيان (٢٩٤/٣) ، مرآة الجنان (٧٤/٤) ، كشف الظنون (٤/١) وقد ذكره صاحب الكشف في علم الحكمة وعلم الكلام ، ولعل ذلك سهواً .

(٣) عيون الأنباء (٦٥٠) .

(٤) أبكار الأفكار (٢٩٩ب) من نسخة أيا صوفيا المصورة بمركز إحياء التراث بجامعة أم القرى .

(٥) لم أجد معلومات عن الكتاب غير ما ذكر .

(٦) روضات الجنات (٢٧٢/٥) ، هدية العارفين (٧٠٧/١) . ولم أجد من المعلومات عنه غير نسبته للآمدي

(٧) عيون الأنباء (٦٥١) .

الفلسفية والكلامية الدائرة بين الحكماء والمتكلمين ، وبين معانيها .

ويبدو من مقدمته أنه أراد إهداءه لأحد الحكماء ولكنه لم يذكر اسمه إذ يقول فيها :

" هدية سنية ، من الأمور العلمية ، والآثار النفسية إلى المولى الصديق الفاضل ، الحبر الكامل ، رئيس العلماء وسيد الفضلاء ، خاصة أمير المؤمنين وذلك لشرف إخوانه إلي ، وكرم امتنانه علي ، حتى أشار أعلى الله مراتبه بوضع مختصر جامع لشرح الألفاظ المتداولة في اصطلاح الحكماء والمتكلمين ؛ ليكون هداية للمبتدئين وتذكرة للمتتهين <sup>(١)</sup>..." .

ولعل هذا الحاكم هو صاحب حماة الملك المنصور ؛ إذ الصفات التي ذكرها الآمدي تنطبق عليه تماماً ، فكما مرّ في ترجمته <sup>(٢)</sup> فقد كان محباً للعلم والعلماء ، وأكرم الآمدي حين قدم حماة واشتغل عليه ، ولذلك وصفه الآمدي بالمولى الصديق ، وقال : وذلك لشرف إخوانه إلي ، وكرم امتنانه علي .

وكان هذا الحاكم كثير المطالعة والبحث ، وفي عونه مئتين من العلماء ، وصنف كتباً ضخمة ، لذلك ينطبق عليه وصف الآمدي بالحبر الكامل ، رئيس العلماء ، وسيد الفضلاء . والكتاب قد طبع بتحقيق الدكتور / عبد الأمير الأعسم ، ضمن كتابه " المصطلح الفلسفي عند العرب <sup>(٣)</sup> " .

ونشر أيضاً مطبوعاً في مجلة المشرق البيروتية <sup>(٤)</sup> .

كما أخرجه محققاً أيضاً الدكتور / حسن محمود الشافعي <sup>(٥)</sup> .

(١) المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين للآمدي (٤٧) .

(٢) راجع ص (٤٣) من هذا البحث .

(٣) ط ١٩٨٩ م القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

(٤) بغناية ولهم كوتش و أغناطيوس عبده خليفة اليسوعيان ، عدد رقم (٢) ، مجلد (٨٤) ، عام

١٩٥٤ م .

انظر : الآمدي وآراؤه الاعتقادية في النبوة والرسالة (١٠٨) .

(٥) مكتبة وهبة ، ط ٢ ، ١٤١٣ هـ .

• في علم أصول الفقه<sup>(١)</sup> :

١- الإحكام في أصول الأحكام<sup>(٢)</sup> .

٢- منتهى السؤل في علم الأصول :

وهذا الكتاب منسوب للآمدي ويعتبر مختصراً لكتاب الإحكام ، كما صرح بذلك الآمدي نفسه في مقدمته حين قال : " وذلك ما ضممناه في كتاب الإحكام في أصول الأحكام ، غير أنه لاتساعه وامتداده ربما قصرت عن الوصول إليه همم الضعفاء المبتدئين ، وكلت عن الإحاطة به خواطر القاصرين ، فرأيت النزول عن ذلك البسط العظيم إلى مختصر لائق بأفهام أبناء الزمان وسميته " منتهى السؤل في علم الأصول<sup>(٣)</sup> " .

والمقارنة بين الكتابين خير شاهد على ذلك ، إذ يتفقان في التقسيم والتفريع ، وسوق الأقوال والمذاهب ، وترتيب المسائل وغير ذلك ، مع اختلاف طفيف دعت إليه طبيعة الاختصار .

والكتاب مطبوع ومتداول<sup>(٤)</sup> .

٣- المآخذ على المحصول :

وهو في مجلد واحد<sup>(٥)</sup> ، والكتاب كما هو ظاهر من عنوانه نقد لكتاب الرازي " المحصول في علم أصول الفقه " .

وقد أفاد الدكتور/ أحمد المهدي أن هذا الكتاب قد تم تحقيقه في كلية الشريعة بجامعة الأزهر<sup>(٦)</sup> .

(١) هو علم يتعرف منه على أدلة الفقه الإجمالية ، وكيفية الاستدلال بها ، وحال المستفيد .

وموضوعه : الأدلة الشرعية الكلية من حيث أنها كيف يستنبط عنها الأحكام الشرعية .

انظر : المحصول للرازي (١/٨٠) ، الإحكام للآمدي (١/٧) ، كشف الظنون (١/١١٠) .

(٢) سيأتي الكلام عنه مفصلاً إن شاء الله ، في الفصل الثاني من هذا القسم ص (٧٦) .

(٣) منتهى السؤل (ق ١/٣) .

(٤) طبع على نفقة إدارة طباعة الجمعية العلمية الأزهرية المصرية الملايوية ، ومحمد علي صبيح الكتبي وأولاده

(٥) روضات الجنات (٥/٢٧٢) .

(٦) آراء الآمدي الاعتقادية في النبوة والرسالة (١٠٦) نقلاً عن القسم الدراسي لأبكار الأفكار

(١/١١٣) .

## المبحث السابع

### وفاته

أما وفاته يرحمه الله فقد اتفق المؤرخون على أنها كانت في شهر صفر من سنة ٦٣١هـ الموافق نوفمبر تشرين سنة ١٢٣٣م ، ولم أجد من خالف في ذلك إلا ما ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال<sup>(١)</sup> أنه مات سنة ٦٣٢هـ ، وتبعه عليه ابن حجر<sup>(٢)</sup> في لسان الميزان<sup>(٣)</sup> .

ولكن حصل الخلاف بينهم بعد اتفاقهم في سنة وشهر وفاته في تحديد يوم وفاته ، فالأكثر على أن وفاته كانت يوم الثلاثاء الرابع من صفر<sup>(٤)</sup> . وذهب البعض الآخر إلى أنها كانت يوم الاثنين الثالث من صفر<sup>(٥)</sup> . والذي يظهر أنه لا تعارض بين النقلين ؛ إذ يمكن الجمع بينهما بأن وفاته كانت يوم الاثنين الثالث من صفر ، ودفنه والصلاة عليه كانت يوم الثلاثاء الرابع من صفر ، وبذلك صرح بعض المؤرخين<sup>(٦)</sup> أن وفاته كانت في الثالث من صفر ودفن من الغد بسفح جبل قاسيون .

وكان عمره يوم وفاته ثمانين عاماً ؛ إذ كان مولد سنة ٥٥١هـ .

(١) ميزان الاعتدال (٤٣٩/٨) .

(٢) شهاب الدين : أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني ، المعروف بابن حجر ، الإمام الحافظ أمير المؤمنين في الحديث ، رحل لطلب الحديث ، وبرع في الفقه والعربية ، انتهت إليه المعرفة بالرجال وأحوالهم وعلل الأحاديث ، له مؤلفات كثيرة منها : فتح الباري . (٧٧٣هـ - ٨٥٢هـ) .

[ شذرات الذهب (٢٧٠/٧ - ٢٧٣) . ]

(٣) لسان الميزان (١٣٤/٣) .

(٤) الذيل على الروضتين (١٦١) ، عيون الأنباء (٦٥٠) ، وفيات الأعيان (٢٩٤/٣) ، سير أعلام النبلاء (٣٦٥/٢٢) .

(٥) طبقات الشافعية للأسنوي (١٣٨/١) .

(٦) هو زكي الدين عبد العظيم المنذري في كتابه التكملة لوفيات النقلة (٣٥٩/٣ - ٣٩٠) .

## مشاهدات بعد وفاته :

- لما مات توقف العلماء والأكابر بدمشق عن حضور جنازته ؛ خوفاً من الملك الأشرف<sup>(١)</sup> إذ كان متغيراً على الآمدي .

وربما كان من الأسباب اشتغال الآمدي بالعقليات والتي لم تكن صالحة في الغالب ، بل مفسدة للدين والعقل ، يدل على ذلك كراهة كبار علماء أهل السنة أن يشتغل بها ، ومضايقة صلاح الدين لمن يعلمها ، بل وخروج الآمدي متخفياً إلى مصر ثم إلى الشام كما سبق<sup>(٢)</sup> .

وربما كان من الأسباب ما أشيع حول الآمدي من ترك الصلاة كما سبق أيضاً<sup>(٣)</sup> . ولكن خرج الإمام عز الدين بن عبد السلام في جنازته ؛ لأنه كان من تلاميذه ، وجلس تحت قبة النسر حتى صلى عليه ، فلما رأى الناس ذلك بادروا بالصلاة عليه<sup>(٤)</sup> .

- أثناء قيام الناس بدفنه جادت السماء بمطر عظيم ، فأنشد نجم الدين بن إسرائيل قائلاً:

بكت السماء عليه عند وفاته	بمدمع كاللؤلؤ المنثور
وأظنها فرحت بمصعد روحه	لما سمعت وتعلق، ت بالنور
أوليس دمع الغيث يهمني بارداً	وكذا تكون مدمع المسرور <sup>(٥)</sup> .

(١) أبو الفتح موسى بن الملك العادل بن أيوب بن شاذي ، تملك القدس ثم دمشق ، وكان سلطاناً شجاعاً كريماً حليماً ، محباً لأهل الخير والصلاح خصوصاً الحنابلة والمحدثين ، بنى دار الحديث الأشرفية ت (٦٣٥هـ) .

[ وفيات الأعيان (٥١٩/٤-٥٢٣) ، البداية والنهاية (١٥٧/١٣) ، سير أعلام النبلاء (١٢٢/٢٢-١٢٧) . ]

(٢) ص (٢٩) من هذا البحث .

(٣) ص (٥٣) من هذا البحث .

(٤) روضات الجنات (٢٧٢/٥) .

(٥) روضات الجنات (٢٧١/٥) .

- دخل بعض أصحابه في بستان له بدمشق بعد موته وكان فيهم تلميذه نجم الدين ، فكتب على سارية تحت عريش كان كثيراً ما يجلس سيف الدين إليها حين يقرأ عليهم العلم :

يا مربعاً قلبي له مربع  
جاءك غيث أبداً يهمع  
عهدي بمغناك وفي أفقه  
شمس المعالي والحجى تطلع  
و كنت غمد السيف حتى قضى  
والغمد بعد السيف لا يقطع .<sup>(١)</sup>

وبهذا تنطوي صفحات مشرقة من حياة عالم جليل ، رحمة الله تعالى علينا وعليه ، وعفا الله عنا وعنّه ، إنه جواد كريم .

(١) روضات الجنات (٢٧١/٥) .



## الفصل الثاني

في الكلام عن كتاب الإحكام في أصول الأحكام

وفيه سبعة مباحث :

المبحث الأول : اسم الكتاب .

المبحث الثاني : التحقق من نسبة الكتاب للمؤلف .

المبحث الثالث : أهمية الكتاب ومزاياه .

المبحث الرابع : الملاحظات على الكتاب .

المبحث الخامس : مصادر الكتاب .

المبحث السادس : الكتب التي نقلت عنه .

المبحث السابع : وصف نسخ المخطوط .

## المبحث الأول

### اسم الكتاب

المراجع التي ترجمت للآمدي أوردت اسم هذا الكتاب بألفاظ متقاربة ، فالبعض جعله بعنوان " الإحكام في أصول الأحكام<sup>(١)</sup> " ، والبعض أسماه " الإحكام في أصول الفقه<sup>(٢)</sup> " ، وآخرون أسموه " إحكام الأحكام في أصول الفقه<sup>(٣)</sup> " .

ولعل أصحابها " الإحكام في أصول الأحكام " ؛ وذلك لعدة أمور منها :

١- أن الآمدي نص على ذلك صراحة في مقدمة الكتاب حيث قال : " وسميته كتاب الإحكام في أصول الأحكام<sup>(٤)</sup> " .

٢- أنه صرح بذلك أيضاً في مقدمة كتابه منتهى السؤل في علم الأصول ، والذي هو مختصر من الإحكام كما سبق ، حيث قال : " وذلك ما ضممناه في كتاب الإحكام في أصول الأحكام<sup>(٥)</sup> " .

٣- أن عنوان الكتاب جاء منصوباً عليه في الصفحة الأولى من النسخة المخطوطة التي كتبت في عصر الآمدي ، بل بعد تأليفه للكتاب بعام فقط ، وذلك سنة ٦٢١ هـ ، بلفظ " كتاب الإحكام في أصول الأحكام<sup>(٦)</sup> " .

(١) روضات الجنات (٢٧٢/٥) .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣٠٦/٨) .

(٣) البداية والنهاية (١٠٧/١٣) .

(٤) الإحكام للآمدي (٤/١) .

(٥) منتهى السؤل (ق ١/٣) .

(٦) انظر ص (١١٣) من هذا البحث .

تنبيهان :

• البعض قد يكتفي بلفظ " الإحكام " اختصاراً ، كما في مقدمة ابن خلدون<sup>(١)</sup> إذ يقول :  
" وأما كتاب الإحكام للآمدي<sup>(٢)</sup> " .

• وتسمية الكتاب هذه من الآمدي تماثل تسمية ابن حزم<sup>(٣)</sup> لكتابه " الإحكام في أصول  
الأحكام " .

---

(١) ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن الحضرمي الإشبيلي المالكي ، عالم  
أديب مؤرخ ، من مصنفاته : تاريخ ابن خلدون ، لباب المحصل في أصول الدين . (٧٣٢هـ —  
٨٠٨هـ)

[ شذرات الذهب (٧٦/٧-٧٧) ، معجم المؤلفين (١٨٨/٥-١٨٩) . ]

(٢) مقدمة ابن خلدون (١٣٨/٢) .

(٣) أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي الظاهري ، كان عبقرياً في المنقول والمعقول ،  
والأدب والشعر ، كان شافعيّاً ثم انتقل إلى مذهب داود الظاهري ، من مؤلفاته : المحلى في الفقه ،  
الإحكام في الأصول . ت (٣٨٤هـ-٤٥٦هـ) .

شذرات الذهب (٢٩٩/٣) ، الأعلام (٩٥/٥) .

## المبحث الثاني

### التحقق من نسبة الكتاب للمؤلف .

ثبتت نسبة الكتاب للآمدي ، وذلك لعدة أمور :

أولاً : اتفق من ترجموا للآمدي على نسبة هذا الكتاب له ، ومن أثبتته ما يلي :

١- ابن السبكي<sup>(١)</sup> في طبقاته الكبرى<sup>(٢)</sup> .

٢- ابن كثير<sup>(٣)</sup> في البداية والنهاية<sup>(٤)</sup> .

٣- الخوانساري<sup>(٥)</sup> في روضات الجنات<sup>(٦)</sup> .

(١) تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي ، حصل فنوناً من العلم من الفقه والأصول والحديث والأدب ، وبرع في العربية ، كان صاحب ذكاء مفرط وذهن وقاد ، لازم الذهبي وتخرج به ، وتولى القضاء ، من مؤلفاته طبقات الشافعية الكبرى والوسطى والصغرى . (٧٢٧هـ - ٧٧١هـ) .

[ طبقات الشافعية لابن شعبة (١٠٤/٣) ، شذرات الذهب (٢٢١/٦ - ٢٢٢) . ]

(٢) (٣٠٦/٨) .

(٣) عماد الدين أبو الفداء ، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي ، حافظ كبير ، برز في التفسير والحديث والتاريخ ، وقد اشتهر بالضبط والتحرير ، من شيوخه تقي الدين بن تيمية ، وقرأ الأصول على الأصبهاني ، ومن مؤلفاته : تفسير القرآن العظيم ، جامع المسانيد . (٧٠٠هـ - ٧٧٤هـ)

[ شذرات الذهب (٢٣١/٦) ، معجم المؤلفين (٢٨٣/٢ - ٢٨٤) . ]

(٤) (١٠٧/١٣) .

(٥) السيد مير محمد باقر الموسوي الخوانساري الأصبهاني ، ولد في بلدة خوانسار ، وكان أبوه وجده من العلماء فتتلمذ على يديهما ، ورحل إلى أصبهان ثم إلى النجف وتتلذذ على علمائها ، حتى بلغ مرتبة الاجتهاد ، له مؤلفات عدة في العقائد والفقه والتاريخ والآداب ، ومن ذلك أرجوزة في أصول الفقه ، ورسالة في الفقه . (١٢٢٤هـ - ١٣١٣هـ) . انظر : [الأعلام (٤٩/٦) ، إيضاح

المكون لإسماعيل البغدادي (٣٣/١) ، مقدمة روضات الجنات (و - ز - ح) . ]

(٦) (٢٧٢/٥) .

- ٤- ابن قاضي شهبة<sup>(١)</sup> في طبقاته<sup>(٢)</sup> .
- ٥- ابن العماد<sup>(٣)</sup> في شذرات الذهب<sup>(٤)</sup> .
- ٦- ابن خلدون في مقدمته<sup>(٥)</sup> .
- ٧- حاجي خليفة<sup>(٦)</sup> في كشف الظنون<sup>(٧)</sup> .
- ٨- طاشكيري زاده<sup>(٨)</sup> في مفتاح السعادة<sup>(٩)</sup> .

(١) تقي الدين أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الشافعي ، كان إماماً علامة مؤرخاً ، أفق ودرّس وجمع وصنف ، من شيوخه : سراج الدين بن الملقن ، وزين الدين العراقي ، كتب أكثر من مائتي كتاب بيده ، من مؤلفاته : شرح المنهاج للنووي ، وطبقات الشافعية وغيرهما . (٧٧٩هـ—٨٥١هـ)

[ شذرات الذهب (٢٩٦/٧) ، معجم المؤلفين (١٠٥/٩) . ]

(٢) (٨٠/٢) .

(٣) أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد الحنبلي ، مؤرخ فقيه عالم بالأدب ، من مصنفاته شرح المنتهى في فقه الحنابلة ، وشذرات الذهب وغيرهما . (١٠٣٢هـ—١٠٨٩هـ) .  
[ الأعلام للزركلي (٦١/٤) ، السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة ، لمحمد بن عبد الله بن حميد (٤٦٠/٢—٤٦٤) . ]

(٤) (١٤٥/٥) .

(٥) (١٣٨/٢) .

(٦) مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الحنفي المعروف بالحاج خليفة ، تركي الأصل مستعرب ، مؤرخ بآثاء ، تولى أعمالاً كتابية في الجيش العثماني ، وانقطع في السنوات الأخيرة من حياته إلى تدريس العلوم من مصنفاته : كشف الظنون ، وتحفة الكبار في أسفار البحار . (١٠١٧هـ—١٠٦٧هـ) .  
[ الأعلام (١٣٨/٨—١٣٩) ، معجم المؤلفين (٢٦٢/١٢—٢٦٣) . ]

(٧) (١٧/١) .

(٨) عصام الدين أبو الخير أحمد بن مصطفى بن خليل ، المعروف بطاشكيري زاده ، تركي الأصل مستعرب ، مؤرخ درّس الفقه والحديث وعلوم العربية ، وولي قضاء القسطنطينية ، من مؤلفاته : الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، نوادر الأخبار في مناقب الأخيار . (٩٠١هـ—٩٦٨هـ) [ الأعلام (٢٤١/١) . ]

(٩) (١٨٦/٢) .

ثانياً : أن الآمدي نص على نسبة الكتاب إليه ، حيث قال في كتابه منتهى السؤل في علم الأصول والذي هو مختصر الإحكام : " وذلك ما ضممناه في كتاب الإحكام في أصول الأحكام " (١) .

ثالثاً : نقل العلماء عن الإحكام ، ونسبته للآمدي ومن ذلك مثلاً :

- ١- ابن الساعاتي<sup>(٢)</sup> في كتابه بديع النظام الجامع بين كتابي البزدوي والإحكام .
- ٢- القرافي<sup>(٣)</sup> في كتابه نفائس الأصول في شرح المحصول ، حيث نص على ذلك في مقدمته .
- ٣- الزركشي<sup>(٤)</sup> في البحر المحيط ، كما نص على ذلك في مقدمته (٥) .

(١) منتهى السؤل (ق ٣/١) .

(٢) مظفر الدين أحمد بن علي بن تغلب البغدادي البعلبكي الأصل ، المعروف بابن الساعاتي الحنفي ، إمام كبير عالم علامة ، تولى تدريس الحنفية في المستنصرية ، كان ممن يضرب به المثل في الذكاء والفصاحة وحسن الخط ، من مصنفاته مجمع البحرين في الفقه وشرحه . ت (٦٩٤هـ) .

[ الجواهر المضية (٢٠٨/١) ، تاج التراجم (٩٥) ، الأعلام (١٧٥/١) . ]

(٣) شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله القرافي ، انتهت إليه رئاسة المالكية ، كان بارعاً في الفقه والأصول والتفسير والنحو ، من مصنفاته : الذخيرة ، والفروق .

ت (٦٨٤هـ) . [ الدياج المذهب (٦٢) ، الأعلام (٩٤/١-٩٥) . ]

(٤) بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ، أشعري العقيدة شافعي المذهب ، كان أصولياً فقيهاً محدثاً مفسراً أديباً فاضلاً زاهداً ، من شيوخه : جمال الدين الإسوي ، والحافظ بن كثير ، ألف كثيراً حتى لقب بالمصنف ، ومن مؤلفاته : سلاسل الذهب ، تشنيف السامع بجمع الجوامع ، القواعد في الفروع وغيرها كثير . (٧٤٥هـ-٧٩٤هـ) .

[ طبقات الشافعية لابن شهاب (١٦٧/٣) ، شذرات الذهب (٣٣٥/٦) . ]

(٥) وللمزيد من ذلك انظر المبحث السادس من هذا الفصل في الكتب التي نقلت عنه ص (١٠٠) .

رابعاً : اتفاق النسخ الخطية لهذا الكتاب على نسبته للآمدي . ففي صفحة العنوان من نسخة (ع) والتي كتبت في عصر المؤلف ، أثبت الناسخ أنه لسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي .

وفي صفحة العنوان من نسخة (ب) أثبت الناسخ أن كتاب الإحكام للعلامة سيف الدين الآمدي .

ومثل ذلك في صفحة العنوان من نسخة (ط) <sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر المبحث السابع من هذا الفصل (١١٣-١٢٤) .

### المبحث الثالث

#### أهمية الكتاب ومزاياه .

يعتبر كتاب الإحكام من أهم الكتب المؤلفة في أصول الفقه على طريقة المتكلمين وأبرزها، بل يعد من المصادر الأصولية التي لا غنى عنها للمتخصصين عنها ، فهو يغني عن غيره وغيره لا يغني عنه ، يدل على ذلك اهتمام العلماء به دراسة وتدریساً ، وحفاوهم به والثناء عليه ، وفي ذلك يقول ابن الحاجب<sup>(١)</sup> كما نقله عنه صاحب روضات الجنات : " ما صنف في أصول الفقه مثل كتاب سيف الدين الآمدي : الإحكام في أصول الأحكام<sup>(٢)</sup> ". ويقول ابن تيمية<sup>(٣)</sup> عن هذا الكتاب : " وهو من أجل كتب المتأخرين<sup>(٤)</sup> " .

وقد تميز هذا الكتاب بعدة مزايا منها :

١ - حسن تقسيم الكتاب والدقة في ترتيب أبوابه وتفریع مسائله ، مع العناية الفائقة بتحقيق المذاهب وتحرير الأقوال ، وفي ذلك يقول ابن خلدون : " والآمدي مولع بتحقيق المذاهب وتفریع المسائل<sup>(٥)</sup> " .

(١) وهو على نفس طريقة الآمدي في التأليف في أصول الفقه .

(٢) روضات الجنات (٢٧٠/٥) .

(٣) تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحاراني الدمشقي ، برع في التفسير والحديث والفقه واللغة ، نظر في العقلیات وأقوال المتكلمين فرد عليهم ونصر السنة ، قيل إنه تتلمذ على أزيد من مائتي شيخ ، وتلمذ على يديه خلق كثير منهم : ابن القيم ، والذهبي ، وابن كثير ، وله تصانيف كثيرة منها : درء تعارض العقل والنقل ، ومنهاج السنة ، والاستقامة . (٦٦١هـ - ٧٢٨هـ) . [ ذيل طبقات الحنابلة (٣٨٧/٢) ، شذرات الذهب (٨٠/٦) ] .

(٤) مجموعة فتاوى ابن تيمية (٢٢٣/٢٠) . مع أن ابن تيمية له وقفات ومناقشات للآمدي كما في موضع الحجاز مثلاً (٢٢٠/١٩) وما بعدها .

(٥) مقدمة ابن خلدون (١٣٨/١) .



٢- يمتاز الكتاب بأصالة مصادره وعراقتها في طريقة المتكلمين في التأليف في هذا العلم ، إذ اعتمد على أركان هذا الفن وقواعده ( العمد ، المعتمد ، البرهان ، المستصفى ) فقد استوعبها ولخصها<sup>(١)</sup> .

٣- أن الكتاب يتميز برصانة الأسلوب ، وفصاحة العبارة ، وفي ذلك يقول الشيخ عبد الرزاق عفيفي رحمه الله : " فالكتاب واضح العبارة ، عالي الأسلوب ، بسط مؤلفه القول فيه وأرعى لقلمه العنان في بيان معانيه<sup>(٢)</sup> " .

٤- استيعابه لقواعد هذا الفن ، وإثباتها بالأدلة النقلية والعقلية ، حيث اشتمل الكتاب على أربع قواعد :

الأولى : في تحقيق مفهوم أصول الفقه ومبادئه .

الثانية : في تحقيق الدليل السمعي وأقسامه ، وما يتعلق به من لوازمه وأحكامه .

الثالثة : في أحكام المجتهدين ، وأحوال المفتين والمستفتين .

الرابعة : في ترجيحات طرق المطلوبات<sup>(٣)</sup> .

٥- أن الآمدي التزم في هذا الكتاب - كغيره من مؤلفاته - الأدب مع العلماء ، واحترام آرائهم ، حيث يوردها مع أدلتهم العقلية والنقلية بكل مصداقية ، ثم يناقشها بكل هدوء وأدب ، مبتعداً عن التعصب والشدة والعنف ، وألفاظ التنقص والتجريح .

٦- يعتبر هذا الكتاب من المصادر الأساسية في أصول فقه المتكلمين ، وكذلك أصول فقه الفقهاء خصوصاً عند المقارنة والجمع بين الطريقتين كما سيأتي بيانه ، وما ذلك إلا لمكانة مؤلفه ودقته ، واستيعابه وغزارة علمه في هذا الفن .

٧- ظهور شخصية المؤلف في هذا الكتاب من أوله إلى آخره ، إذ لم يكن تابعاً لأحد من الأئمة أو متعصباً لمذهب ، بل كان ذا شخصية مستقلة ، يختار من الآراء ما يؤيده الدليل

(١) مقدمة ابن خلدون (١/١٣٨) ، وانظر ما يأتي عن مصادره ص (٩٣) من هذا البحث .

(٢) مقدمة الإحكام للشيخ عفيفي ( هـ ) .

(٣) الإحكام (١/٤-٥) .

وتعضده الحجة ، مما جعله ينفرد بآراء ربما تخالف ما عليه الجمهور ، أو لم يسبق إليها ، أو يتوقف في المسألة .

٨- كثيراً ما يحيل إلى ما سبق ، إذا تماثلت الأدلة في مسألتين ، ولا يكرر الكلام فيها خشية الإطالة والملل ، بل يكتفي بالإشارة إلى أنه قد سبق تقريره محدد المسألة التي سبق فيها ذلك.

٩- يعتبر كتاب الإحكام كتاب أصول فقه مقارن ، إذ عني الآمدي فيه بنقل أبرز المذاهب والآراء في كل مسألة ، مع إيراد أدلتهم ومناقشتها وترجيح ما يراه راجحاً .

## المبحث الرابع

### الملحوظات على الكتاب

إنه لمن الصعب على باحث مثلي ، مازال يتلمس مواضع أقدامه في العلم ، أن يحكم على نتاج الآخرين في حقل المعرفة ، وخاصة إذا كانوا فحولاً في مثل هذا الفن كالآمدي وأمثاله ، ولما كان أمراً لا بد منه في مثل هذه الرسائل الجامعية ، وبحكم معاشتي للكتاب ، فسأذكر هنا بعض الملحوظات على الكتاب مما وقفت عليه خلال دراستي لبعض موضوعاته وتحققها ، وعزائي في ذلك أن كتاب الإحكام كغيره من الكتب التي هي من أعمال البشر ، والتي لا تخلو من نقص أو خلل ، أو تقصير أو زلل ، سائلاً الله التوفيق والسداد وأن يلهمني الصواب والرشاد .

فمما يلاحظ على هذا الكتاب ما يلي :

١- الانحراف عن منهج السلف أهل السنة والجماعة في بعض المسائل العقديّة ، بل واعتقاد ما يخالف ذلك والذود عنه ، ومن هذه المسائل : إثبات صفة الكلام وتأويلها بالمعنى القائم بالنفس ، ففي مباحث الأمر مثلاً يقول : " وقد اختلف القائلون بكلام النفس ، هل للأمر صيغة تخصه وتدل عليه دون غيره في اللغة أم لا ؟ <sup>(١)</sup> " .

ويقول في موضع آخر : " وأما على قولنا : إن الأمر هو الطلب القائم بالنفس ؛ فلأننا إذا فرضنا الكلام في الطلب النفساني القديم ، فهو وإن اتحد على أصلنا فإنما يكون أمراً بسبب تعلقه بإيجاد الفعل ... <sup>(٢)</sup> " .

وهذا المذهب هو مذهب الأشاعرة ، وهو يخالف المعتقد الحق ، معتقد أهل السنة والجماعة كما سبق بيانه <sup>(٣)</sup> .

(١) الإحكام للآمدي (١٤١/٢) .

(٢) الإحكام للآمدي (١٧٢/٢) .

(٣) راجع ص (٥٦-٥٧) من هذا القسم .

٢- عدم العناية بالأحاديث لا سنداً ولا متناً ، فهو لا يبين سند الحديث ولا من خرج به ، ويتصرف في ألفاظ الحديث ويرويها بالمعنى ، بل ويستدل بالأحاديث الموضوعة والضعيفة دون بيان ذلك أو التنبيه إليه ، وذلك بسبب اعتماده في نقل الأحاديث على كتب الأصول مباشرة ، الأمر الذي جعله يقع فيما وقعوا فيه .

ومن الأحاديث الموضوعة التي استدلت بها : " إذا روي لكم عني حديث فأعرضوه على كتاب الله فإن وافقه فاقبلوه ، وإن خالفه فردوه <sup>(١)</sup> " .

ومن الأحاديث الضعيفة : " نحن نحكم بالظاهر <sup>(٢)</sup> " ، " حكمي على الواحد حكمي على الجماعة <sup>(٣)</sup> " ، " ما أجهلك بلغة قومك ، أما علمت أن " ما " لما لا يعقل و " من " لمن يعقل <sup>(٤)</sup> " .

(١) انظر (٥٥٨) من هذا البحث .

(٢) انظر (١٧٣) من هذا البحث .

(٣) انظر (٤٢٠) من هذا البحث .

(٤) انظر (٣٠٢) من هذا البحث .

٣- تعبيره في معرض الجواب عن الاستدلال بالأدلة الشرعية بتعبيرات لا تليق ، فمن ذلك قوله مثلاً : " وهذه الحجج ضعيفة<sup>(١)</sup> " أو الجواب عن الآية " ، أو " والجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup> " ونحو ذلك .

والأولى أن يقال : والجواب عن الاستدلال بالآية كذا ، أو الجواب عن الاستدلال بالأدلة الشرعية كذا ، أو وجه الضعف في الاستدلال كذا ، ونحو ذلك .

٤- أنه يصف أدلة المخالف بأنها شبه ، ومن ذلك مثلاً قوله : "أما شبه القائلين بالوجوب فشرعية ولغوية وعقلية<sup>(٤)</sup> . " ، " وأما شبه القائلين بامتناع احتمال التكرار<sup>(٥)</sup> " . وهذا لا ينبغي ؛ لأن فيها أدلة شرعية ينبغي التأدب معها ، فالأولى أن يعبر عنها بالأدلة أو بالحجج كما فعل في بعض المواضع<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر (١٢٨) ، (٣٣٤) من هذا البحث

(٢) انظر (٤٢٤) من هذا البحث .

(٣) انظر (٢٦١) من هذا البحث .

(٤) انظر (١٦٤) من هذا البحث .

(٥) انظر (١٨٩) من هذا البحث .

(٦) انظر (٣٢٦) من هذا البحث .

٥ - غالباً يترك كتابة الصلاة والسلام على الرسول صلى الله عليه وسلم بالكلية ، أو الاختصار على السلام فقط ، ومن ذلك قوله مثلاً : " أما النقلية فقوله عليه السلام : إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم <sup>(١)</sup> " و " أيضاً قوله : لولا أن أشق على أمتي <sup>(٢)</sup> ". وكان الأولى كتابة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كاملة ، وتكرار ذلك كلما ورد ، فقد استحَب أهل العلم ذلك ، يقول ابن كثير : " وقد استحَب أهل الكتابة أن يكرر الكاتب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كلما ذكره <sup>(٣)</sup> " .

ولكن يمكن أن يحمل صنيعه في ذلك على الاكتفاء بالتلفظ بها عند الكتابة كما ذكر عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله <sup>(٤)</sup> ، ويمكن أن يحمل ذلك أيضاً على أنه من فعل النسخ لا من فعل المؤلف ، مع أني أشدد على كتابتها حتى وإن تلفظ بها ؛ لأن في ذلك استجابة لأمر الله تعالى في قوله : " إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً <sup>(٥)</sup> " ، ولأن في ذلك تذكيراً للقارئ بها ، وبيان منزلتها وأهميتها ، وعظيم أجرها ، والله أعلم .

(١) نسخة (ع) ١٩٩ ب

(٢) نسخة (ع) ١٩٧ أ

(٣) تفسير ابن كثير (٥١٧/٣) .

(٤) المرجع السابق .

(٥) سورة الأحزاب ، آية (٥٦) .

٦- كثيراً ما يهمل الترضي على الصحابة الكرام رضي الله عنهم ، حتى وإن كانوا من الخلفاء ، ويلاحظ أنه يذكر علياً ﷺ ويقول أحياناً : عليه السلام ، ويترك غيره من الصحابة. ومن ذلك قوله مثلاً : " احتجاج عمر على أبي بكر في قتال مانعي الزكاة " <sup>(١)</sup> ، وقوله مثلاً : " احتجاج عثمان على علي " <sup>(٢)</sup> ، وقوله : " والعلة المانعة من الجمع في احتجاج علي عليه السلام " <sup>(٣)</sup> .

٧- التوسع في الأدلة العقلية ومناقشتها ، والإكثار من ذلك ، وانظر على سبيل المثال مسألة ما يطلق عليه اسم الأمر حقيقة <sup>(٤)</sup> ، ومسألة تعلق الأمر بالماهية الكلية المشتركة <sup>(٥)</sup> ، وغير ذلك. والأولى عدم الإكثار من ذلك خصوصاً إذا كان في المسألة أدلة شرعية ، وفي ذلك يقول الشاطبي <sup>(٦)</sup> : " الأدلة العقلية إذا استعملت في هذا العلم فإنما تستعمل مركبة على الأدلة السمعية أو معينة في طريقها ، أو محققة لمناطها ، أو ما أشبه ذلك ، لا مستقلة بالدلالة ؛ لأن النظر فيها نظر في أمر شرعي والعقل ليس بشارع " <sup>(٧)</sup>

(١) نسخة (ع) ٢٢١ ، والمطبوع بتعليق الشيخ عبد الرزاق عفيفي (٢٠٢/٢) .

(٢) نسخة (ع) ٢٢١ ، والمطبوع بتعليق الشيخ عبد الرزاق عفيفي (٢٠٢/٢) .

(٣) نسخة (ع) ٢٢٥ .

(٤) انظر (١٢٧-١٤٠) من هذا البحث .

(٥) انظر (٢٤٥-٢٤٧) من هذا البحث .

(٦) أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الغرناطي المالكي ، له باع في الفقه والأصول ، والتفسير والحديث ،

وله تصانيف كثيرة نافعة منها : الاعتصام ، والموافقات . ت (٧٩٠هـ) .

الأعلام (٧٥/١) ، معجم المؤلفين (١١٨/١) .

(٧) الموافقات (٢٣/١-٢٤) .

٨- التوسع في بعض المسائل التي يعود الخلاف فيها إلى اللفظ دون المعنى ، أو كانت قليلة الثمرة ، وانظر في ذلك مثلاً : مسألة جواز تخصيص العموم بالدليل العقلي<sup>(١)</sup> ، ومسألة الخطاب الوارد شفاهاً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والأوامر العامة ، هل يخص الموجودين في زمنه أو هو عام لهم ولمن بعدهم<sup>(٢)</sup> ؟ وغيرها .

ومثل هذه المسائل لا ينبغي أن يثقل هذا الفن بها ، ولا أن يطال الكلام حولها ، ولقد وضع الإمام الشاطبي في المقدمة الرابعة من كتابه الموافقات ضابطاً للمسائل الأصولية فقال : " كل مسألة مرسومة في أصول الفقه لا يبنى عليها فروع فقهية أو آداب شرعية أو لا تكون عوناً في ذلك فوضعها في أصول الفقه عارية ، والذي يوضح ذلك أن هذا العلم لم يختص بإضافته إلى الفقه إلا لكونه مفيداً له ومحققاً للاجتهاد فيه ، فإذا لم يفد ذلك فليس بأصل له ، ولا يلزم على هذا أن يكون كل ما انبنى عليه فرع فقهي من جملة أصول الفقه<sup>(٣)</sup> . "

وقال : " وكل مسألة في أصول الفقه يبنى عليها فقه إلا أنه لا يحصل من الخلاف فيها خلاف في فرع من فروع الفقه فوضع الأدلة على صحة بعض المذاهب أو إبطاله عارية أيضاً<sup>(٤)</sup> . "

٩- أن الآمدي غالباً يسرد المذاهب ، ثم يورد بعد ذلك أدلة كل مذهب ، وبعد الانتهاء من الأدلة يشرع في مناقشتها والاعتراض عليها ، مما سبب الفصل بين الأدلة والاعتراضات الواردة عليها ، فيؤدي ذلك إلى تشتيت فكر القارئ ، مما يضطره للعودة لمراجعة الدليل ، فكان ينبغي للمؤلف أن يورد الاعتراض عقب الدليل مباشرة ، أو يذكر ملخصه عند إرادة الاعتراض كما فعل في بعض المواضع ، ومن ذلك صنيعه في المسألة الرابعة من مسائل الاستثناء<sup>(٥)</sup> .

(١) انظر (٥٣٥-٥٤٢) من هذا البحث .

(٢) انظر (٤٤٨-٤٥٣) من هذا البحث .

(٣) الموافقات (٢٩/١) .

(٤) الموافقات (٣٠/١) .

(٥) انظر (٥٠٧-٥٢٢) من هذا البحث .



١٠- المؤلف كما سبق كان دقيقاً في نقل الآراء ونسبتها إلى أصحابها ، إلا أن هناك بعض الآراء عزاها المؤلف ولم يكن ذلك العزو محرراً ، وقد بينت كل ذلك في موضعه<sup>(١)</sup> . وسبب ذلك أنه قد ينقل المذهب أو أقوال العلماء من غير مراجعهم ، ومن ذلك مثلاً نقله قول الكرخي الحنفي في مسألة تخصيص عموم القرآن بالسنة<sup>(٢)</sup> من كتاب الحصول للرازي الشافعي .

١١- رغم رصانة الأسلوب ، وقوة العبارة إلا أنه قد كانت هناك ركاقة في بعض العبارات ، وقد بينت ذلك في موضعه<sup>(٣)</sup> ، ومن ذلك أن المؤلف أحياناً قد يأتي بـ"أم" بعد "هل" الاستفهامية<sup>(٤)</sup> ، والأولى أن يأتي بعدها "أو" في المواضع التي ذكرها المؤلف ، كما فعله في مواضع آخر<sup>(٥)</sup> .

١٢- أن الآمدي بلا شك أفاد من المصادر التي اعتمد عليها ، بل نقل من بعضها بالنص ولم يشر إلى ذلك ، وكان الأولى به أن يشير إليه ويبين مصدره ، كما فعل حين نقل من كتاب الجمل في اللغة : تعريف الجمل<sup>(٦)</sup> ، ومن كتاب المفصل : تعريف الكلام<sup>(٧)</sup> .

١٣- في الصنف التاسع خصوصاً - المتعلق بالظاهر وتأويله يلاحظ على الآمدي أنه عندما يكون التأويل من الحنفية فإنه يصرح بنسبته إليهم ، أما إذا كان عند غيرهم خصوصاً الشافعية والذي هو على مذهبهم في الفروع فإنه لا يذكرهم بالاسم<sup>(٨)</sup> .

(١) انظر مثلاً ص (٣٣٧) هامش (٥) ، ص (٣٤٩) هامش (٦) من هذا البحث .

(٢) انظر (٥٥٤) من هذا البحث .

(٣) انظر مثلاً ص (٢٨٦) هامش (٢) ، ص (٣٧٦) هامش (٩) من هذا البحث .

(٤) انظر مثلاً (٤١٩) ، (٤٢٦) من هذا البحث .

(٥) انظر مثلاً (٢٣٤) ، (٣٢٤) من هذا البحث .

(٦) انظر (٦٠٤) من هذا البحث .

(٧) الإحكام للآمدي (٧٢/١) .

(٨) انظر مسائل التأويل في هذا البحث ص (٧٠٧-٧٢٥) .

١٤- أن الآمدي وهو من أكثر المتكلمين تمسكاً بالمجاز وجد في كلامه ما يناقض تمسكه ، ومن ذلك مثلاً : قوله في مسألة صحة الاحتجاج بالعموم فيما بقي بعد التخصيص : " إن المجاز ليس بظاهر ، وما لا يكون ظاهراً لا يكون حجة " <sup>(١)</sup> . وقوله في مسألة دخول المؤنث في اللفظ العام الذي لم تظهر فيه علامة تذكير ولا تأنيث بعد أن اختار الدخول : " والأصل في كل ما فهم من اللفظ أن يكون حقيقة فيه لا مجازاً " <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر ص (٣٥٣) من هذا البحث .

(٢) انظر ص (٤٣٦) من هذا البحث .

## المبحث الخامس

### مصادر الكتاب

الآمدي لا ينص صراحة على مصادرہ إلا في القليل النادر ، ولكن الناظر في كتابه الإحكام ، وما ذكره العلماء حوله يدرك لأول وهلة أن الآمدي يعتمد في المقام الأول على أربعة كتب تعد أركان هذا الفن وقواعده على طريقة المتكلمين وهي : العمد ، والمعتمد ، والبرهان ، والمستصفي ، كما يدل عليه كلام ابن خلدون صراحة إذ يقول : " وكان من أحسن ما كتب فيه المتكلمون كتاب البرهان لإمام الحرمين ، والمستصفي للغزالي ، وهما من الأشعرية ، وكتاب العهد لعبد الجبار ، وشرحه المعتمد لأبي الحسين البصري وهما من المعتزلة وكانت الأربعة قواعد هذا الفن وأركانه ، ثم لخص هذه الكتب الأربعة فحلان من المتكلمين المتأخرين وهما : الإمام فخر الدين بن الخطيب في كتاب المحصول ، وسيف الدين الآمدي في كتاب الإحكام<sup>(١)</sup> " .

فهذه الكتب الأربعة تعد بمثابة المصادر الأصلية لكتاب الإحكام ، إلا أن هناك كتباً أخرى رجع إليها الآمدي وأفاد منها فوائد متنوعة أصولية ولغوية وكلامية ، والبعض منها يذكره صراحة ، والبعض الآخر لا ينص عليه ، ولكن بالتأمل يعرف أن الآمدي رجع إليه واستفاد منه ، وهذه الكتب المتنوعة تعد بمثابة المصادر الثانوية ، وفي هذا المبحث سأتناول هذه المصادر مع تقسيمها إلى مصادر أصولية ، وكلامية ، ولغوية ، مرتباً إياها حسب وفاة مؤلفيها ، والله الموفق .

(١) مقدمة ابن خلدون (٢/١٣٨) .

## • المصادر الأصولية :

### ١- كتاب العمد :

وهو للقاضي أبو الحسين عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني ، قاضي القضاة ،  
وشيوخ المعتزلة ، وهو من كبار فقهاء الشافعية ، له تصانيف كثيرة منها : المغني في أبواب  
التوحيد والعدل ، ومتشابه القرآن (٣٥٩هـ - ٤١٥هـ) .<sup>(١)</sup>

وهذا الكتاب يسميه ابن خلدون " العهد"<sup>(٢)</sup> ، ولكن تسميته بالعمد أصح وأرجح  
حسب ما ذكره أبو الحسين البصري في المعتمد وهو تلميذ القاضي عبد الجبار حيث درسه  
على يديه وقام بشرحه ، وبعد ذلك قام بتأليف كتاب المعتمد الذي استله من هذا الشرح  
وزاد فيه زيادات لا توجد في الشرح<sup>(٣)</sup> ، فإذا كان هذا هو حال أبي الحسين البصري  
وصنيعه ، فهو أدرى بعنوان الكتاب وتسميته .

وقد استخلص الآمدي من كتاب العمد آراء القاضي عبد الجبار خصوصاً والمعتزلة  
عموماً ، ومعرفة أدلتهم والاعتراض عليها .

وكتاب العمد هذا مفقود لم يصل إلينا ، ولكن ينوب عنه في معرفة آراء القاضي عبد  
الجبار كتاب المعتمد لأبي الحسين البصري .

### ٢- المعتمد :

وهو لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري ، شيخ المعتزلة ، كان من أذكى  
زمانه ، تتلمذ على يدي عبد الجبار ، ومن مؤلفاته : تصفح الأدلة ، وشرح الأصول الخمسة  
(ت ٤٣٦هـ) .<sup>(٤)</sup>

وقد استل أبو الحسين هذا الكتاب من شرحه لكتاب العمد ، ونقحه ورتبه وزاد عليه ،  
وحذف منه ما لا علاقة له بالأصول ، وكل هذا صرح به في مقدمته إذ يقول : " ثم الذي  
دعاني إلى تأليف هذا الكتاب في أصول الفقه ، بعد شرحي كتاب العمد واستقصاء القول

(١) سير أعلام النبلاء (٢٢٤/١٧) ، طبقات الشافعية لابن شعبة (١٨٣/١) .

(٢) مقدمة ابن خلدون (١٣٨/٢) .

(٣) انظر مقدمة المعتمد (٣/١) .

(٤) تاريخ بغداد (١٠٠/٣) ، سير أعلام النبلاء (٥٨٧/١٧) .

فيه ، أني سلكت في الشرح مسلك الكتاب في ترتيب أبوابه ، وتكرار كثير من مسائله ، وشرح أبواب لا تليق بأصول الفقه من دقيق الكلام إلى غير ذلك ، فطال الكتاب بذلك وبذكر ألفاظ العمد على وجهها ، وتأويل كثير منها ، فأحسبت أن أولف كتاباً مرتبة أبوابه غير مكررة ، وأعدل فيه عن ذكر ما لا يليق بأصول الفقه من دقيق الكلام<sup>(١)</sup> .

وقد استفاد الآمدي من هذا الكتاب آراء المعتزلة عموماً كما في المعتمد ، وآراء أبي الحسين البصري خصوصاً ، مع نقده للمواضع التي تحتاج لذلك .

وكتاب المعتمد مطبوع عدة طبعات<sup>(٢)</sup> .

### ٣- البرهان :

وهو لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله الجويني ، الملقب بإمام الحرمين ؛ وذلك لأنه جاور بينهما أربع سنوات ، شيخ الشافعية ، من مصنفاته : الشامل في أصول الدين ، وتلخيص التقريب للباقلاني ، (٤١٩هـ - ٤٧٨هـ) .<sup>(٣)</sup>

وهذا الكتاب يعد من مفتخرات الشافعية ، وسماه بعضهم لغز الأمة ؛ لما فيه من مصاعب الأمور ، وأنه لا تخلو مسألة عن إشكال<sup>(٤)</sup> .

وقد اعتمد الغزالي في كتابه المنحول على هذا الكتاب وما فيه من تعليقات كما صرح بذلك في خاتمه ، ولما اطلع عليه إمام الحرمين قال : " دفنتني وأنا حي ، فهلا صبرت الآن ، كتابك غطى على كتابي<sup>(٥)</sup> " .

وقد أفاد منه الآمدي في معرفة آراء إمام الحرمين ، ومعرفة آراء القاضي الباقلاني إذ كثيراً ما يوردها الجويني في كتابه هذا .

وكتاب البرهان مطبوع عدة طبعات ومتداول<sup>(٦)</sup> .

(١) المعتمد (٣/١) .

(٢) ومن ذلك طبعة دار الكتب العلمية ، تقديم وعناية : خليل الميس .

(٣) سير أعلام النبلاء (٤٦٨/١٨) .

(٤) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (١٩٢/٥) .

(٥) سير أعلام النبلاء (٣٣٥/١٩) .

(٦) ومن ذلك طبعة دار الوفاء ، بتحقيق د/ عبد العظيم الديب ، ط ٢ ، ١٤١٨هـ .

#### ٤ - المستصفي :

وهو لأبي حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي ، تفقه على إمام الحرمين ، وبرع في علوم كثيرة حتى وصف بأنه حجة الإسلام وأعجوبة الزمان ، له تصانيف عدة تدل على ذكائه المفرط منها : إحياء علوم الدين ، والوسيط والوجيز في الفقه ، المنحول في الأصول وغيرها كثير ، (٤٥٠هـ - ٥٠٥هـ) .<sup>(١)</sup>

وقد حفظ الآمدي هذا الكتاب أثناء الطلب ، فقد سبق أن الآمدي رأى الغزالي في المنام في تابوت فكشف عن وجهه وقبله ، فلما انتبه أراد أن يحفظ شيئاً من كلامه فحفظ المستصفي في فترة قصيرة<sup>(٢)</sup> ، واستفاد منه كثيراً في تأليف كتابه ، إذ كان ينقل منه آراء الغزالي ويقوم بنقلها عند الحاجة إلى ذلك . والكتاب مطبوع عدة طبعات<sup>(٣)</sup> .

#### ٥ - المحصول :

وهو لفخر الدين أبي عبد الله الرازي<sup>(٤)</sup> .

لقد اطلع الآمدي بالتأكيد على كتاب المحصول للرازي وأفاد منه ؛ إذ فرغ الرازي من تأليفه سنة ٥٧٦هـ<sup>(٥)</sup> ، وفرغ الآمدي من الإحكام سنة ٦٢٠هـ<sup>(٦)</sup> ، فالفارق بينهما أربعة وأربعون سنة ، ولا شك أنه اطلع عليه واستفاد منه وإن لم يصرح بذلك ، ولكنه كثيراً ما يذكر عبارة : قال بعض الأصوليين ، أو قيل ، أو قال بعض أصحابنا ثم ينقل كلام الرازي من المحصول ، والأدلة على ذلك كثيرة منها :

أ- ما ذكره الزركشي في المعبر أثناء كلامه عن مختصر ابن الحاجب حيث قال : " فائدة : حيث وقع الإمام في المختصر فالمراد إمام الحرمين ، وأما فخر الدين فلم يسمه بل يعبر عنه "بقيل" تبعاً للآمدي<sup>(٧)</sup> " .

(١) المرجع السابق (٣٢٢/١٩) .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣٠٧/٨) ، طبقات الشافعية لابن شعبة (٨٠/٢) .

(٣) منها طبعة دار إحياء التراث العربي ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .

(٤) سبقت ترجمته ص (٤١) من هذا البحث .

(٥) انظر المحصول (٤٨/١) .

(٦) راجع ص (٨٠) من هذا البحث .

(٧) المعبر (٣٠٢) .

- ب- أمثلة لبعض ما نقله الآمدي من المحصول ، ومن ذلك :
- قال الآمدي : " قال بعض أصحابنا : الأمر إنما يتعلق بالماهية الكلية المشتركة ، ولا تعلق له بشيء من جزئياتها ولذلك قلنا : إن الوكيل في البيع المطلق لا يملك البيع بالغبن الفاحش وهو غير صحيح ؛ لأن <sup>(١)</sup> " .
- والمراد ببعض الأصحاب الرازي ، وهذا كلامه كما في المحصول <sup>(٢)</sup> .
- قال الآمدي في تعريف الاستثناء : " وقيل إنه عبارة عما لا يدخل في الكلام إلا لإخراج بعضه بلفظ إلا ولا يستقل بنفسه <sup>(٣)</sup> " .
- وهذا هو تعريف الرازي كما في المحصول <sup>(٤)</sup> .
- وكتاب المحصول مطبوع عدة طبعات <sup>(٥)</sup> .
- هذه هي المصادر الأصولية التي اعتمد عليها الآمدي في كتابه الإحكام ، والتي تعد بمثابة المصادر الأصلية لهذا المؤلف .

(١) الإحكام للآمدي (١٨٣/٢) .

(٢) المحصول (٢٥٤/٢) .

(٣) الإحكام للآمدي (٢٨٧/٢) .

(٤) المحصول (٧٢/٣) .

(٥) ومنها طبعة مؤسسة الرسالة ، بتحقيق د/ طه جابر العلواني ، ط ٣ ، ١٤١٨ هـ .

## • المصادر الكلامية والحكمية :

وهذه المصادر من مؤلفات الآمدي نفسه ، إذ إنه أثناء كلامه في بعض المسائل يبين أنه استفاد هذه المعلومة واستقاها من كتاب كذا وكذا ، ويحيل على كتبه الكلامية والحكمية ، وهذه المصادر تعد بمثابة المصادر الثانوية ، ومن ذلك :

### ١- أبكار الأفكار :

ومثال ذلك : قوله فيما يطلق عليه اسم الأمر حقيقة : "والكلام القديم النفساني عندنا ، وإن كان صفة واحدة لا تعدد فيه في ذاته ، غير أنه يسمى أمراً ونهياً وخيراً ، إلى غير ذلك من أقسام الكلام بسبب اختلاف تعلقاته ومتعلقاته ، كما سبق تقريره في أبكار الأفكار..."<sup>(١)</sup>

### ٢- دقائق الحقائق :

ومثال ذلك : قوله في معرض الرد على الدليل العقلي الخامس من أدلة القائلين بجواز التكليف بالمستحيل لغيره : "إذ هي مبنية على امتناع اكتساب التصورات ، وقد أبطلناه في كتاب دقائق الحقائق إبطالاً لا ريبه فيه بما لا يحتمله هذا الكتاب ، فعلى الناظر بمراجعته" <sup>(٢)</sup>

### ٣- كتاب المؤاخذات :

وقد أحال عليه في الأصل السادس في معنى الاستدلال وأنواعه فقال ما نصه : "وقد ترد عليه أسئلة كثيرة أوردناها في كتاب المؤاخذات وقررناها اعتراضاً وانفصلاً ، فعليك بالالتفات إليها"<sup>(٣)</sup>

### ٤- منتهى السالك في رتب المسالك :

وقد أحال إليه عند حديثه عن التعارض الواقع بين معقولين ، إذ قال في نهاية الترجيحات ما نصه : "وقد أشرنا إلى جملة في كتابنا المرسوم بمنتهى السالك في رتب المسالك فعليك بمراجعته"<sup>(٤)</sup>

(١) الإحكام للآمدي (١٣١/٢) .

(٢) الإحكام للآمدي (١٤٠/١) .

(٣) الإحكام للآمدي (١٣١/٢) .

(٤) الإحكام للآمدي (٢٨٠/٤) .



## • المصادر اللغوية :

وهذه المصادر قد نص عليها الآمدي في المواضع التي نقل منها مباشرة ، وهي تعد أيضاً بمثابة المصادر الثانوية ، وهي :

### ١- مجمل اللغة :

لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني ، من أئمة اللغة والأدب ، ومذهبه في النحو على طريقة الكوفيين ، من مصنفاته مقاييس اللغة ، المجمل في العربية ، وجامع التأويل في تفسير القرآن ، ت (٣٩٢هـ) .<sup>(١)</sup>

و الآمدي قد استفاد من هذا الكتاب حيث صرح بنقل تعريف المجمل لغة منه فقال : " وهو في اللغة مأخوذ من الجمع ، ومنه يقال : أجمل الحساب : إذا جمعه ورفع تفاصيله ، وقيل : هو المحصل ، ومنه يقال : جملة الشيء : إذا حصته ، هكذا ذكره صاحب المجمل في اللغة<sup>(٢)</sup> " .

وكتاب المجمل هذا مطبوع عدة طبعات<sup>(٣)</sup> .

### ٢- المفصل :

لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري ، كان إماماً في التفسير والحديث والنحو واللغة وعلم البيان ، من مصنفاته الكشف في التفسير ، وأساس البلاغة . ت (٥٣٨هـ) .<sup>(٤)</sup>

وقد نقل منه الآمدي تعريف الكلام لغة فقال : " وأما مأخذه في اصطلاح أهل اللغة : قال الزمخشري وهو ناقد بصير في هذه الصناعة : الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى<sup>(٥)</sup> " . وكتاب المفصل مطبوع ومتداول<sup>(٦)</sup> .

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/١٠٣-١٠٦) ، إشارة التعيين لعبد الباقي اليماني (٤٣) .

(٢) الإحكام للآمدي (٨/٣) .

(٣) منها طبعة مؤسسة الرسالة ، بتحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ .

(٤) وفيات الأعيان (٥/١٦٨) .

(٥) الإحكام للآمدي (١/٧٢) ، المفصل في علم العربية ، للزمخشري (٦) .

(٦) ومن ذلك طبعة دار الجليل ، ط ٢ .

## المبحث السادس

### الكتب التي نقلت عنه

الكتب التي اعتنت بكتاب الآمدي وأفادت منه كثيرة ، فغالب من أتى بعد الآمدي وألف في أصول الفقه تجده قد استفاد من هذا الكتاب ما بين مقل ومستكثر ، فمنهم من جعله من المصادر التي اعتمد عليها ، ومنهم من قام بنقل آرائه واختياراته ونحو ذلك . وفي هذا المبحث سأتناول الكتب التي رجعت لكتاب الإحكام ، مبتدئاً بالكتب التي جعلته من مصادرها الأصلية ، ومثلياً ببعض الكتب التي اعتنت بآراء الآمدي والنقل عنه من خلال هذا الكتاب .

#### ● الكتب التي جعلته من مصادرها الأصلية :

##### ١- منتهى السؤل في علم الأصول :

وهذا الكتاب للآمدي نفسه ، وقد ألفه بعد الإحكام ، بل واختصره منه لما رأى قصور الهمم عن الوصول إليه ، يوضح ذلك قوله في مقدمة المنتهى : " وذلك ما ضمناه في كتاب الإحكام في أصول الأحكام ، غير أنه لاتساعه وامتداده في تكثير مداركه وبعد مسالكه في تحقيق الحق وإبطال الباطل ، ربما قصرت عن الوصول إليه همم الضعفاء المبتدئين ، وكلت عن الإحاطة به خواطر القاصرين ، فرأيت النزول عن ذلك البسط العظيم ، والخطب الجسيم إلى مختصر لائق بأفهام أبناء الزمان ، وضعف دواعي طلاب هذا الأوان وسميته منتهى السؤل في علم الأصول<sup>(١)</sup> .

وقد سار الآمدي في تقسيماته وتفريعاته وذكر مسائله على نحو ما في الإحكام .

(١) منتهى السؤل (ق ٣/١) .

## ٢- منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجلد ، أو المختصر الكبير :

وهذا الكتاب لابن الحاجب<sup>(١)</sup> ، وقد اختصر فيه كتاب الإحكام كما قال ابن خلدون :  
 " وأما كتاب الإحكام للآمدي فلخصه أبو عمرو بن الحاجب في كتابه المعروف  
 بالمختصر الكبير<sup>(٢)</sup> ". وقال صاحب الدارس في تاريخ المدارس : " وله مختصر في أصول الفقه  
 استوعب فيه عامة فوائد الإحكام لسيف الدين الآمدي<sup>(٣)</sup> " .

وهذا المختصر الكبير مطبوع ومتداول<sup>(٤)</sup> .

وقد اختصر ابن الحاجب كتابه هذا أيضاً في مختصر آخر أسماه " مختصر المنتهى " ، ويسمى  
 " بمختصر ابن الحاجب<sup>(٥)</sup> " ، وقد دعاه إلى ذلك قصور الهمم عن الإكثار ، وميلها إلى  
 الإيجاز ، كما يذكره هو في مقدمته لهذا المختصر<sup>(٦)</sup> ، وقد سار ابن الحاجب في تقسيمات  
 مختصره هذا وتفريعاته على طريقة الآمدي وإن خالفه في ترجيحاته وآرائه الإجتهدية .  
 ومختصر المنتهى مطبوع ومتداول أيضاً<sup>(٧)</sup> .

## ٣- بديع النظام الجامع بين كتابي البزدوي والإحكام لابن الساعاتي :

ويسمى أيضاً بنهاية الوصول إلى علم الأصول ، وقد ضمن ابن الساعاتي فيه أصول  
 البزدوي<sup>(٨)</sup> وإحكام الآمدي ، كما يشير إليه العنوان حيث لخص فيه الكتابين السابقين ،

(١) سبقت ترجمته ص (٤٢) من هذا البحث .

(٢) مقدمة ابن خلدون (١٧٩/٢) .

(٣) عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي ، ت (٩٢٧هـ) . الدارس في تاريخ المدارس (٤/٢) .

(٤) ومن ذلك طبعة دار الكتب العلمية ، ط ١ .

(٥) كشف الظنون (١٨٥٣/٢) .

(٦) مختصر ابن الحاجب (٨/١) .

(٧) مطبوع مع شرح المختصر لمحمود الأصفهاني ، بتحقيق د/محمد مظهر بقا ، طبعة مركز إحياء

التراث الإسلامي بجامعة أم القرى .

ومع شرح العضد ، طبعة دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٢١هـ .

(٨) فخر الإسلام أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم البزدوي ، الفقيه الكبير بما وراء

النهر ، من مؤلفاته : المبسوط ، شرح الجامع الكبير والصغير ، ت (٤٨٢هـ) .

[ الجواهر المضية (٥٩٤/٢-٥٩٥هـ) ، تاج التراجم (٢٠٥-٢٠٦) ]

وصرح بذلك في مقدمته أيضاً إذ يقول : " قد منحتك أيها الطالب نهاية الوصول إلى علم الأصول بهذا الكتاب البديع في معناه ، المطابق لمسماه ، لخصته لك من كتاب الإحكام ورصعته بالجواهر النفيسة من أصول فخر الإسلام ، فإنهما البحران المحيطان بجوامع الأصول ، الجامعان لقواعد المعقول والمنقول ، هذا حاو للقواعد الكلية الأصولية ، وذلك مشهور بالشواهد الجزئية الفروعية<sup>(١)</sup> " .

فهو في هذا الكتاب جمع زبدة كلام الآمدي والبزدوي<sup>(٢)</sup> ، يقول ابن خلدون : " وجاء ابن الساعاتي من فقهاء الحنفية فجمع بين كتاب الإحكام وكتاب البزدوي في الطريقتين ، وسمى كتابه بالبدائع<sup>(٣)</sup> " .

وقال صاحب مفتاح السعادة عن ابن الساعاتي : " وله كتاب البديع في أصول الفقه ، جمع فيه بين أصول فخر الإسلام البزدوي ، وإحكام الأحكام للآمدي ، أخذ من الأول الشواهد الجزئية ، ومن الثاني القواعد الكلية<sup>(٤)</sup> . والكتاب مطبوع ومتداول<sup>(٥)</sup> .

٤- كتاب في أصول الفقه : ألفه أحمد بن أحمد بن نعمة شرف الدين أبو العباس النابلسي المقدسي<sup>(٦)</sup> جمع فيه بين طريقتي الفخر الرازي والسيف الآمدي . ولا يوجد هذا الكتاب ، ولا النص على مسماه ، إلا الإشارة السابقة فقط<sup>(٧)</sup> .

(١) بد يع النظام (٤/١)

(٢) كشف الظنون (٢٣٥/١) .

(٣) مقدمة ابن خلدون (١٣٩/٢) .

(٤) مفتاح السعادة (١٨٨/٢) .

(٥) ومنها طبعة مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، بتحقيق د/ سعد بن غرير السلمي .

(٦) ولد (٦٢٢هـ) وكان إماماً فقيهاً محققاً متقناً للمذهب والأصول والعربية والنظر ، وانتهت إليه رئاسة المذهب الشافعي ، وولي دار الحديث النورية ، ومن شيوخه السخاوي ، وابن الصلاح ، والعز بن عبد السلام .

[ طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (١٥/٨) ، طبقات الشافعية لابن شعبة (١٦١/٢-١٦٢) . ]

(٧) المراجع السابقة للترجمة .

##### ٥- نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي :

وقد اعتمد على كتاب الآمدي في كتابه هذا ، وجعله أحد مصادره ، إذ نص في مقدمة كتابه هذا على أنه ضمنه نحو ثلاثين مصنفاً في أصول الفقه ، وذكر منها " الإحكام لسيف الدين الآمدي <sup>(١)</sup> " .

والكتاب مطبوع عدة طبعات <sup>(٢)</sup> .

##### ٦- نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للإسنوي <sup>(٣)</sup> :

وقد اعتمد على الإحكام في كتابه هذا ، وضمنه بعض الآراء منه ، وقد صرح بذلك في مقدمته عند بيان منهجه في الكتاب ، حيث قال : " الخامس : التنبيه على المواضع التي خالف المصنف فيها كلام الإمام ، أو كلام الآمدي ، أو كلام ابن الحاجب ، فإن كل واحد من هؤلاء قد صار عمدة في التصحيح ، يأخذ به آخذون <sup>(٤)</sup> " .

والكتاب مطبوع ومتداول <sup>(٥)</sup> .

(١) نفائس الأصول (١٤/١) .

(٢) ومن طبعاته طبعة دار الكتب العلمية ، بتحقيق : محمد عبد القادر عطا ، ط ١ ، ١٤٢١هـ .

(٣) جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن حسن بن علي بن عمر الإسنوي الشافعي ، انتهت إليه رئاسة الشافعية ، إذ برز في الأصول والعربية وسائر العلوم ، من مصنفاته طبقات الشافعية ، ت (٧٧٢هـ) .

[ طبقات الشافعية لابن شعبة (٩٨/٣) ، شذرات الذهب (٢٢٣) . ]

(٤) نهاية السؤل (٤/١) .

(٥) ومن طبعاته طبعة دار ابن حزم ، بتحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .

## ٧- نهاية الوصول في دراية الوصول لصفي الدين الهندي<sup>(١)</sup> :

فهو في هذا الكتاب جمع بين طريقة الإمام فخر الدين الرازي ، وطريقة سيف الدين الآمدي كما أفاده محققا الكتاب<sup>(٢)</sup> ، مما يجعل كتاب الإحكام مصدراً أساسياً لهذا الكتاب ، وقد صرح بذلك فيما يتعلق بنقله من المحصول ، أما الإحكام للآمدي فلم يصرح بالنقل عنه ولا في موطن واحد ، رغم وجود نقولات ومسائل كثيرة من هذا الكتاب ، والمقارنة بين الكتابين خير شاهد على هذا<sup>(٣)</sup> .  
وهذا الكتاب مطبوع ومتداول<sup>(٤)</sup> .

## ٨- البحر المحيط للزرکشي :

حيث نص في مقدمة كتابه على الكتب التي اعتمد عليها وجعلها مصدراً لكتابه ، وذكر منها كتاب الإحكام للآمدي<sup>(٥)</sup> .  
وكتاب البحر هذا مطبوع عدة طبعات<sup>(٦)</sup> .

(١) أبو عبد الله محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأرموي الهندي ، العلامة المحقق الفقيه الأصولي المتكلم الشافعي مذهباً الأشعري عقيدة ، تصدر للإفتاء وناظر ودرّس ، وكان ديناً متعبداً ، له مصنفات عدة منها : الزبدة في أصول الدين ، والفائق في أصول الفقه . (٦٤٤هـ-٧١٥هـ) .  
[ طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٩/١٦٢-١٦٤) ، طبقات الشافعية للأسنوي (٢/٥٣٤) ، طبقات الشافعية لابن شعبة (٢/٢٩٦) ، البداية والنهاية (١٤/٧٤-٧٥) . ]

(٢) د/صالح اليوسف ، د/سعد السويح في القسم الدراسي للكتاب (١/١٤٧) .

(٣) قارن بينهما على سبيل المثال لا الحصر في :

- مسألة الأمر المطلق هل يقتضي الفور أو لا ؟ (٣/٩٥١-٩٧١) .

- مسألة الغاية التي ينتهي إليها التخصيص (٤/١٤٦٣-١٤٧٠) .

- مسألة العام بعد التخصيص ، هل هو حقيقة في الباقي أو مجاز ؟ (٤/١٤٧١-١٤٨٤) .

(٤) ومن أجود طبعاته طبعة نزار الباز ، بتحقيق د/صالح اليوسف ، د/سعد السويح ، ط ٢ ،

١٤١٩هـ .

(٥) البحر المحيط (١/٥) .

(٦) ومن طبعاته طبعة دار الكتب العلمية ، بتحقيق د/محمد محمد تامر ، ط ١ ، ١٤٢١هـ .

## • الكتب التي اعتنت بآراء الآمدي ونقلت عنه :

هذه الكتب كثيرة ، ومن العسير جداً حصرها ؛ إذ كل من أتى بعد الآمدي قديماً وحديثاً استفاد من كتابه هذا ، ونقل عنه ما بين مقل ومستكثر ، وهنا سأذكر بعض كتب المتقدمين التي نقلت عن الآمدي واعتنت بآرائه على سبيل المثال لا الحصر ، أما الكتب الحديثة والرسائل الجامعية المعاصرة فلا تجد من يكتب في أصول الفقه إلا ويرجع لكتاب الآمدي ويجعله من مصادره الأصلية ، وفهارس هذه الكتب والرسائل خير شاهد على ذلك

### ١- شرح تنقيح الفصول للقرافي :

فهو ينقل عن الآمدي بعض الآراء وينص على ذلك ، ومن ذلك مثلاً أنه ذكر المذاهب الواردة في الواجب الموسع ثم قال بعد ذلك : " فهذه سبعة مذاهب في هذه المسألة ، حكاهما سيف الدين الآمدي في الإحكام <sup>(١)</sup> ".  
والكتاب مطبوع ومتداول <sup>(٢)</sup>.

### ٢- الإبهاج في شرح المنهاج لتقي الدين السبكي <sup>(٣)</sup> وابنه تاج الدين :

نقل عن الآمدي بعض الآراء في عدة مسائل مصرحاً بذلك ، وانظر على سبيل المثال : آراء في لفظ الأمر <sup>(٤)</sup> ، وفي الأمر المطلق <sup>(٥)</sup> ، وفي التخصيص <sup>(٦)</sup> . والكتاب مطبوع <sup>(٧)</sup>.

(١) شرح تنقيح الفصول (١٥٢) .

(٢) ومن ذلك طبعة دار الفكر ، بتحقيق : طه عبد الرؤوف ، ط ١ ، ١٣٩٣هـ .

(٣) تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي الأنصاري السبكي الشافعي ، شيخ الإسلام قاضي القضاة ، برع في علوم شتى ، وأفتى ودرّس ، وتخرج به فضلاء عصره ، ومصنفاته تزيد على المائة والخمسين منها : الدر النظيم في تفسير القرآن العظيم ، السيف المسلول على من سب الرسول ﷺ . (٦٨٣هـ - ٧٥٦هـ) .

[طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (١٤٦/٦ - ٢٢٦) ، طبقات الشافعية لابن شعبة (٣٧/٣ - ٤٢)]

(٤) (١١/٢) .

(٥) (٤٩/٢) .

(٦) (١٢٦/٢) .

(٧) ومن ذلك طبعة دار الكتب العلمية ، ١٤١٦هـ .

### ٣- شرح الكوكب المنير لابن التاجار<sup>(١)</sup> :

وانظر فيما نقله عن الآمدي مثلاً : معاني صيغة إفعال<sup>(٢)</sup> ، ومسألة النهي هل يقتضي الفساد<sup>(٣)</sup> ، ومسألة أقل الجمع<sup>(٤)</sup> ، والمقتضي هل له عموم<sup>(٥)</sup> ؟ .  
والكتاب مطبوع ومتداول<sup>(٦)</sup> .

### ٤- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي :

انظر فيما نقله من آراء الآمدي مثلاً : مسألة الأمر بالأداء هل هو أمر بالقضاء<sup>(٧)</sup> ؟  
و مسألة دخول النيابة فيما كلف به من الأفعال البدنية<sup>(٨)</sup> . والكتاب مطبوع<sup>(٩)</sup> .

### ٥- سلاسل الذهب للزركشي :

انظر فيما استفاده من الأحكام مثلاً : في الحكم الشرعي<sup>(١٠)</sup> ، ومسألة الإتيان بالمأمور به<sup>(١١)</sup> ، وموضوع الدلالات<sup>(١٢)</sup> . وقد تم طبع هذا الكتاب<sup>(١٣)</sup> .

---

(١) أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى المصرى المشهور بابن النجار الحنبلى ، برع فى الفقه ، وتولى القضاء ، من مؤلفاته منتهى الإرادات فى جمع المقنع مع التنقيح وزيادات ، ت (١٩٧٢هـ) [ كشف الظنون (١٨٥٣/٢) ، الأعلام (٦/٦) . ]

(٢) (٣٠/٣) .

(٣) (٩٤/٣) .

(٤) (١٤٤/٣) .

(٥) (٢٠٢/٣) .

(٦) ومن طبعاته طبعة مكتبة العبيكان ، بتحقيق د/محمد الزحيلي ، د/نزيه حماد ، ١٤١٨هـ .

(٧) (٦٨) .

(٨) (٧٠-٦٩) .

(٩) ومن ذلك طبعة دار الرائد العربى ، بتحقيق د/محمد حسن هيتو ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .

(١٠) (١١٣) .

(١١) (١٥٥) .

(١٢) (١٦٥) .

(١٣) ومن ذلك طبعة بتحقيق د/محمد المختار الشنقيطى ، ط ٢ ، ١٤٢٣هـ .



## ٦- شرح المنهاج لشمس الدين الأصفهاني<sup>(١)</sup> :

وانظر فيما نقله عنه مثلاً : مسألة الأفعال الاختيارية قبل البعثة<sup>(٢)</sup> .

والكتاب مطبوع ومتداول<sup>(٣)</sup> .

## ٧- الكاشف عن المحصول في علم الأصول لأبي عبد الله الأصفهاني<sup>(٤)</sup> :

وهو كثيراً ما ينقل كلام الآمدي بالنص في أغلب المسائل ، ثم يقوم بعد ذلك بالنقد أو

التأييد ، وانظر على سبيل المثال : لفظ الأمر<sup>(٥)</sup> ، ومسألة في الواجب الموسع<sup>(٦)</sup> .

والكتاب مطبوع<sup>(٧)</sup> .

(١) أبو الثناء محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني ، كان إماماً بارعاً في العقليات ، عارفاً

بالأصولين ، فقيهاً ، صحيح الاعتقاد ، درس بدمشق والقاهرة ، له مؤلفات كثيرة منها : بيان معاني

البديع وهو شرح لبديع ابن الساعاتي . (٦٧٤هـ - ٧٤٩هـ) .

[ طبقات الشافعية للأسنوي (١٧٢/١) ، مرآة الجنان (٣٣٣-٣٣١/٤) . ]

(٢) (١٢٨/١) .

(٣) ومن ذلك طبعة مكتبة الرشد ، بتحقيق د/عبد الكريم النملة ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .

(٤) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمود بن محمد بن عباد العجلي الأصفهاني ، كان إماماً في المنطق

والكلام والأصول والجدل ، وله يد طولى في العربية والشعر ، وكان كثير العبادة حسن العقيدة ،

أخذ عنه العلم جماعة منهم ابن دقيق العيد ، له مصنفات عدة منها : القواعد ، الكاشف عن

المحصول في علم الأصول . (٦١٠هـ - ٦٨٨هـ) .

[ طبقات الشافعية لابن شعبة (١٩٩/٢ - ٢٠٢) ، شذرات الذهب (٤٠٦/٥) . ]

(٥) (١٤-١٣/٣) .

(٦) (٥١٥/٣) .

(٧) ومن طبعاته طبعة دار الكتب العلمية ، بتحقيق : عادل عبد الموجود ، وعلي معوض ، ط ١ ،

١٤١٩هـ .

## ٨- أصول الفقه لابن مفلح الحنبلي<sup>(١)</sup>:

وانظر نقله عنه مثلاً في : تعريف الأمر<sup>(٢)</sup> ، ومسألة : الأمران المتعاقبان بلا عطف<sup>(٣)</sup> ،  
وتعريف الاستثناء<sup>(٤)</sup> .  
والكتاب مطبوع<sup>(٥)</sup> .

## ٩- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لابن السبكي :

انظر فيما نقله عنه مثلاً : مسألة النهي هل يقتضي التكرار<sup>(٦)</sup> ؟ ، مسألة تخصيص القران  
بخير الواحد<sup>(٧)</sup> ، مسألة لا إجمال في نحو " والسارق والسارقة " <sup>(٨)</sup> .  
والكتاب مطبوع<sup>(٩)</sup> .

## ١٠- الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي :

وقد نقل عن الأمدي في كتابه هذا بعض الآراء ، وكان يصرح بنقله عند ذلك ، ومن  
هذا مثلاً : مسألة الاستثناء من غير الجنس<sup>(١٠)</sup> ، وشرط الاتصال<sup>(١١)</sup> ، واستثناء الأكثر<sup>(١٢)</sup> .  
وهذا الكتاب مطبوع ومتداول<sup>(١٣)</sup> .

(١) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مفلح بن محمد الرميني المقدسي الدمشقي الحنبلي ، تلقى العلوم في  
الفقه والأصول والحديث والعربية حتى برع في ذلك ، وكان من شيوخه : شيخ الإسلام ابن  
تيمية ، والذهبي ، والمزي ، حقق ودرّس وناظر وأفتى وقضى ، وصار شيخ الحنابلة بالشام في وقته ،  
له مصنفات عدة منها : كتاب الفروع في الفقه الحنبلي ، وكتاب الآداب الشرعية الكبرى .  
ت (٧٦٣هـ) .

[ ذيل طبقات الحنابلة (٣٨٧/٢) ، البداية والنهاية (٢٩٤/١٤) ، شذرات الذهب (١٩٩/٦) . ]

(٢) (٦٥٢/٢) .

(٣) (٧٢٥/٢) .

(٤) (٨٩٥/٣) .

(٥) ومن ذلك طبعة مكتبة العبيكان ، بتحقيق د/ فهد السدحان ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .

(٦) (٩/٣) .

(٧) (٣١٧/٣) .

(٨) (٣٩٧-٣٩٦/٣) .

(٩) ومن طبعاته طبعة عالم الكتب ، بتحقيق : علي معوض ، و عادل عبد الموجود ، ط ١ ،

١٤١٩هـ .

(١٠) (٥٠٩) .

(١١) (٥٢٨) .

(١٢) (٥٣٦) .

(١٣) ومن ذلك طبعة مطبعة الإرشاد ، بتحقيق : طه محسن .

## المبحث السابع

### وصف نسخ المخطوط

يوجد بين يدي أربع نسخ مخطوطة لهذا الكتاب وصفها كالتالي :  
[١] نسخة مكتبة عارف حكمت ، وهي محفوظة برقم ١٠٦٠ ، رقم التصنيف ٢٥١/١ .  
وعنوان هذه النسخة : إحكام الأحكام في أصول الأحكام / الإحكام في أصول الأحكام .  
تأليف : أبو الحسن علي بن أبي علي المعروف بسيف الدين الآمدي ت ٦٣١ هـ .

أول المخطوطة : { الحمد لله خالق الأفلاك ومديرها ، ومزينها بالشهب الثاقبة ومنيرها ،  
وجاعل حركات السيارات دالة على اختلاف أحوال الكائنات وتديرها } .

وآخرها : { ووافق الفراغ من تأليفه يوم الأحد ، خامس شهر شعبان سنة عشرون  
وستمئة<sup>(١)</sup> ، فرغ منه لنفسه محمود بن عبد المولى بن محمود الواسطي يوم الاثنين سادس  
شوال سنة إحدى وعشرين وستمئة<sup>(٢)</sup> ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلّم } <sup>(٤)</sup>

اسم الناسخ : محمود الواسطي .

تاريخ النسخ : ٦٢١ هـ .

نوع الخط : معتاد .

الملاحظات : نسخة قديمة عليها بعض التصحيحات .

عدد الأوراق : ٥٥٦ .

عدد الأسطر : ٢٩ .

المقاس : ٢٣ × ١٥ سم .

والجزء المحقق من الصفحة رقم ( ١٨٨ ) إلى الصفحة رقم ( ٣١٠ ) .

وعدد اللوحات ( ٦٠ لوحة ) .

وقد رمزت لها بالحرف ( ع ) .

(١) هذا تاريخ فراغ الآمدي من تأليف الكتاب .

(٢) هنا كلمة لم أتمكن من قراءتها .

(٣) هذا تاريخ انتهاء الناسخ من نسخ الكتاب .

(٤) مكان النقط كلمات لم أتمكن من قراءتها .

[٢] نسخة معهد إحياء المخطوطات العربية في القاهرة . وهي محفوظ بالرقم  
( ١ أصول فقه )

وعنوان هذه النسخة : الإحكام لسيف الدين الآمدي .  
تأليف : أبو الحسن علي بن أبي علي المعروف بسيف الدين الآمدي ت ٦٣١ هـ .

أول المخطوطة : { بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه  
أجمعين ، الحمد لله خالق الأفلاك ومديرها ، ومزينها بالشهب الثاقبة ومنيرها ، وجاعل  
حركات السيّارات دالّة على اختلاف أحوال الكائنات وتدييرها ، ومظهر حكمه في  
إبداعه } .

وآخرها : { .... اللهم اغفر لكاتبه ، ولوالده ، ولجميع المسلمين .. } .

تاريخ النسخ : ٦٧٩ هـ .

نوع الخط : معتاد .

الملاحظات : نسخة قديمة .

عدد اللوحات : ٢٦٧

عدد الأسطر : ٢٩

المقاس : ٢٤ × ١٨ سم تقريباً .

والجزء المحقق من اللوحة رقم (٩٢) إلى اللوحة رقم (١٥٢) .

وعدد اللوحات (٦١) لوحة .

وقد رمزت لها بالحرف ( م ) .

[٣] نسخة المكتبة الوطنية / باريس (٧٩١) ف.م.ع. الوطنية (دي سلان) ١٧١ .  
وهي مصورة بالميكروفيلم في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ومحفوظة  
بنفس الرقم (٧٩١) .

وعنوان هذه النسخة : الإحكام لسيف الدين الآمدي .  
تأليف : أبو الحسن علي بن أبي علي المعروف بسيف الدين الآمدي ت ٦٣١ هـ .

أول المخطوطة : { بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد . قال الشيخ  
الإمام العالم العامل الحبر الكامل حجة الإسلام شيخ الأنام ، إمام دهره ، وفريد عصره ،  
لسان المتكلمين .. } .

وآخرها : { ... واجعل إلى حصنك مصيرنا ومآلنا ، وتقبل بفضلك أعمالنا إنك مجيب  
الدعوات ومفيض الخيرات . تم ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله  
أجمعين .. } .

تاريخ النسخ : القرن التاسع الهجري ، الخامس عشر الميلادي .  
نوع الخط : معتاد .

الملاحظات : نسخة قديمة عليها بعض التصحيحات .

عدد اللوحات : ٢٨٩ .

عدد الأسطر : ٢٥ - ٢٩

المقاس : ٢٧ × ١٨ سم تقريباً .

والجزء المحقق من اللوحة رقم ( ١٠٠ ) إلى اللوحة رقم ( ١٦٦ ) .

وعدد اللوحات ( ٦٦ لوحة ) .

وقد رمزت لها بالحرف ( ب ) .

[٤] نسخة متحف طوبقبو سراي /إستانبول ، وهي محفوظة برقم [(٣٢٠٤)١٣٠٤] - (١٩٥) .

وعنوان هذه النسخة : كتاب الإحكام في أصول الأحكام ، لمولانا سيف الدين الآمدي .

أول المخطوط : {بسم الله الرحمن الرحيم ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت ، الحمد لله خالق الأفلاك ومديرها ، ومزينها بالشهب الثابتة ومنيرها } .

آخر المخطوط : في الحديث عن المسلك السابع فيما يتعلق بإثبات العلة بالطرد والعكس وكان آخر ما ذكر قوله : {والدوران بهذه القيود متحقق في السكر مع التحريم فكان } .

اسم النسخ : غير معروف .

تاريخ النسخ : غير معروف .

نوع الخط : معتاد .

الملاحظات : جاء في فهرس المخطوطات أنها نسخة لعل كاتبها المؤلف<sup>(١)</sup> ، ولكن بعد التحقيق ثبت أنها نسخة مقابلة على نسخة أخرى قوبلت على نسخة المؤلف ، وعليها بعض التصحيحات .

عدد الأوراق : ١٩٦ .

عدد الأسطر : ٢٧ .

المقاس : ٢٧ × ١٨ سم تقريباً .

والجزء المحقق من الصفحة رقم (٨٥) إلى الصفحة رقم (١٤٢) .

وعدد اللوحات (٦٨ لوحة) .

وقد رمزت لها بالحرف (ط) .

(١) الفهرس الشامل للتراث العربي والإسلامي المخطوط ، مؤسسة آل البيت (١٦٦/١) .

نماذج لصور من أوراق النسخ  
المخطوطة لكتاب الأحكام في  
أصول الأحكام للآمدي

# كتاب الأحكام في صور الحكماء

المصنف سماه الامام العلامة الصدر الشهيد الكامل الخميني سيد علماء العصر اوجاهل  
بهذا المصنف لاوصاف الحكماء في رؤسا الاصحاب الشريف علم الهند معني  
نظر وارث علم النبوة وطالب السيرة في سيرة سيدنا الامام علي بن ابي طالب  
عنه الامام الحسن علي بن علي بن محمد الامير

كنت ههنا الشيخ في عصر سيف الدين جاح  
علي بن علي الوميدى بعد سنة من تاليفه والله اعلم  
تاليفات لغز مثل اكارا الوفا في علم الحكماء  
وغيره وقد اخذ المصنف كتابه هذا من العبد  
والمعتمد وهما القاضي الرضى رحمه الله

ومن القريب والتسم  
تليد الاشعري وتليد المصنف  
وتليد الشيخ ابو عمر وعثمان بن الحاجب  
المستور والمحضر مشي المسئول والامل في علم الاصول

الكبرى  
الاصغر  
الحسين  
عليه السلام  
العلي  
الحسين  
عليه السلام  
الحسين  
عليه السلام

صورة لصفحة العنوان من نسخة ( ع )





الرجوع منها من حق الأول بل هو أحد ما يستلزم العمل بها صحتها فاعلم على الأرض المظلمة فيكون  
ولا يشعشع ولا أشراق ولا غراب ولا حطرات ولا ملازمة من طريق المطافه أو القصر  
الآخر فهو أو السكونة أقرب إلى الغيب بعد الحلال الإحطار الثاني أن يكون لمعرف في أحدها  
من المعروف في الآخر هو أو في لونه أبيض أو البصر على الثاني أن يكون أحدهما معروفا بالآخر الدائره  
والآخر لا نور العريضة فالعريف لا نور الدائره والآخر مثله في البصر في الآخر العريضة  
في البصر في ترجع على صورتها في المحرود الثاني أن يكون أحدهما من أعمر الآخر فغنى عن الآخر  
الأعمر أو الثاني له محرود الآخر وريان وما كان كالأشياء فبأن يكون في قدر من ثابته  
الآخر في نظرنا إلى المدلوله متفق عليه وقد نزلنا حرم الزمان مختلفه وما مدلوله فهو  
عليه أو الثاني أن يكون أحدهما في فيه جميع ذاتيه والآخر معصا مع السمع فالمدلوله  
لأنه استند بغيرها بالادب بل يكون أحدهما على في العقل السمع والآخر على خلافه فالمدلوله  
أو في المحرود عن الحلال لأنه أغلب على الطرائق بل أن يكون طرفا كانت أحدهما أعمر من  
أكثر الآخر هو أو الثاني لأنه أغلب على الطرائق بل أن يكون أحدهما موافقا للوضع للغير  
والآخر على خلافه أو أنه أقرب إلى موافقه والآخر أبعد فالمدلوله أو ما هو من موافقه للوضع  
للغير بل هو أو الثاني الأصل إنما هو المفرد من الغير لونه أقرب إلى البصر أسرع إلى الاتيان  
وهذا كان المفرد هو الغالب في مكانه معطاه عليه خلاف البصر فبالأولى التاسع أن يكون أحدهما  
ما قد ذهب إلى العلم به أهل المدينه أو كلفا الراشدون إجماعه من الأمراء وأحد من المشاهير  
بالجهاد والعدالة والنفه ما تقول بخلاف الآخر هو أو الثاني لأنه أغلب على الصواب أقرب إلى التباد  
العاشر أن يكون أحدهما بغير حمى أخضر والآخر بغير حمى أخضر أو الراهبه أو الذهب  
ما يلزم منه بغير حمى أخضر أو الثاني لما فيه من في الحجج كالأدلى لنيلهم من العلم أحدهما بغير حمى  
والآخر لا يشترط في البصر بل في الماس في الحجج الثاني عندان يلزم من أحدهما بغير حمى أخضر  
ومن الآخر حمى أخضر في الماس بغير حمى أخضر في الماس في الحجج الثالث عشر  
أن يلزم من أحدهما ذرة الحذر والعقوبة ومن الآخر حراثة فالتدبير في الماس في الحجج  
الرابع عشر أن يكون أحدهما بلا زهره أو الطلاء والآخر بلا زهره الزهر أو ألق الناح  
فالحكم في الماس في الحجج وقد شيعت في بل هذه البرهينات من حيث أن خبري شمس خازن عن  
أبي بصير في الحجج عليها وهذا خبر ما ازدهاه ونهايه ما زنتاه اللهم فها الممنات في الحجج  
في آياتها فحكمنا في الماس في الحجج في آياتها فحكمنا في الماس في الحجج في آياتها  
أما الثاني فزنا العافية عذوانا وأضالنا وأجعل إلى خصك نصرنا وما لنا وقبل فصل العافية  
أما في الحجج البرهينات ومنه خبرنا وذات الراعي من الفيدوم الآخر ما منكم في الحجج  
في الحجج البرهينات ومنه خبرنا وذات الراعي من الفيدوم الآخر ما منكم في الحجج  
في الحجج البرهينات ومنه خبرنا وذات الراعي من الفيدوم الآخر ما منكم في الحجج

صورة للصفحة الأخيرة من نسخة ( ع ) .



١٣٥٥

كتاب الاكام في اصول الاكام تصيف الشيخ الامام  
العلامة سيف الدين ابن الحسن علي الامري بمغزوه  
الله تعالى برحمته واسكنه فيج جنته

صورة الصفحة الأولى من نسخة ( م ) .





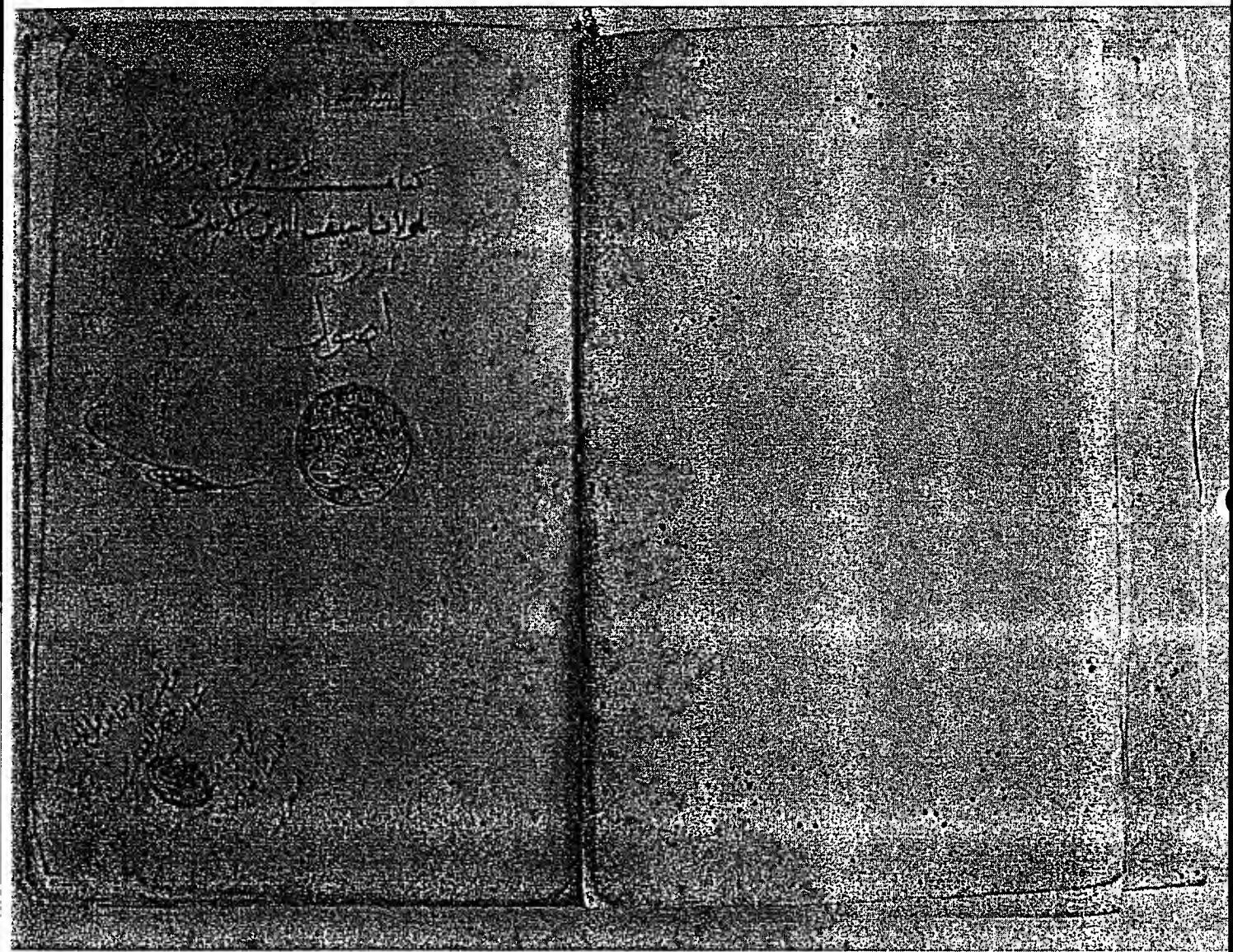




[illegible][illegible]

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة ( ب ) .



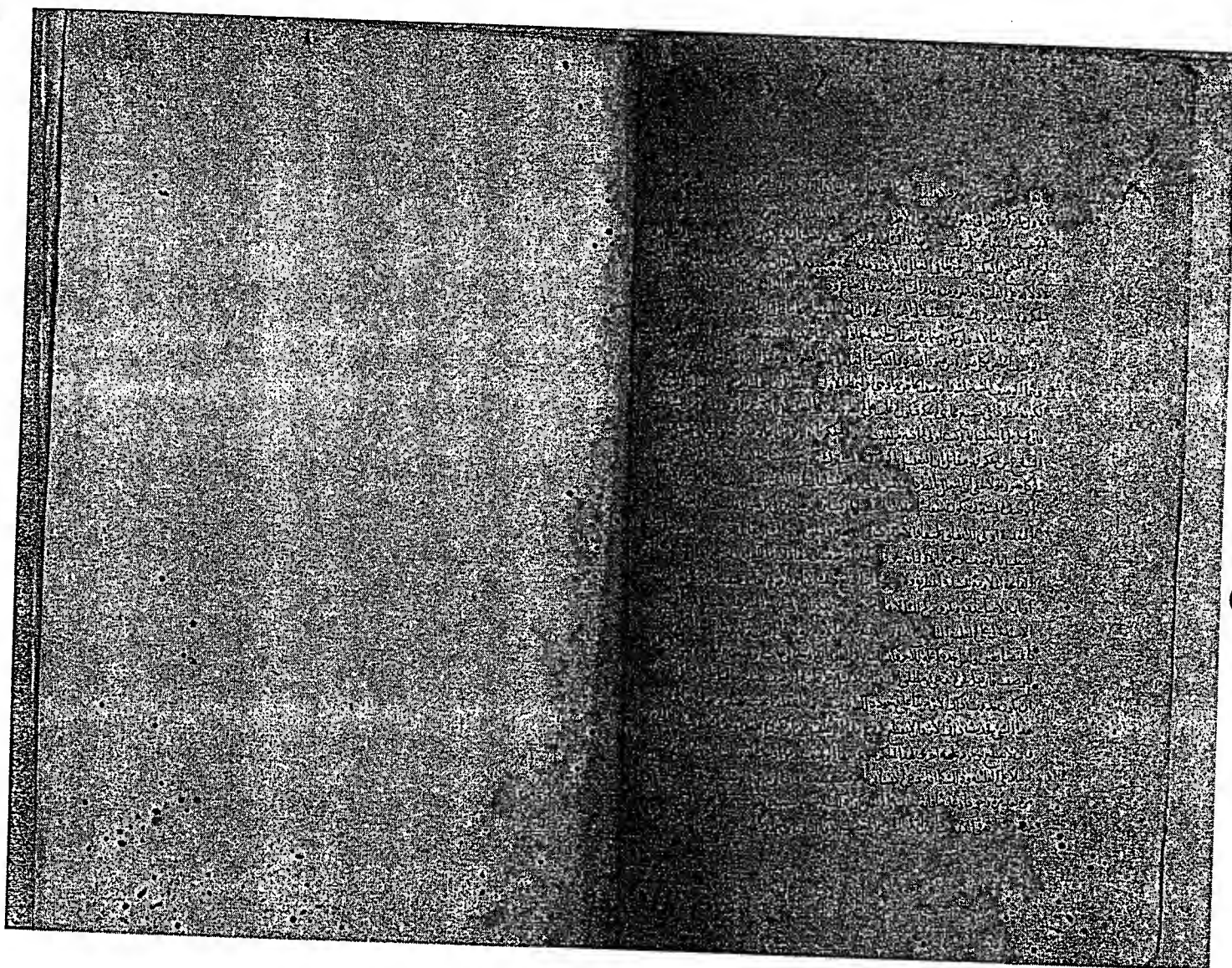


صورة صفحة العنوان من نسخة ( ط ) .

[illegible]

صورة لصفحة من الجزء المحقق من نسخة ( ط ) .





صورة الصفحة الأخيرة من نسخة ( ط ) .

## القسم التحقيقي

يتناول الباب الأول فيما يشترك فيه الكتاب  
والسنة والإجماع من حيث دلالات المنظوم وهي  
تسعة أصناف  
( من بداية الأمر إلى نهاية الظاهر )

## النوع الثاني \*

فيما يتعلق بالنظر في المتن وفيه بابان :

أولهما : فيما يشترك فيه الكتاب ، والسنة ، والإجماع .

وثانيهما : فيما يشترك فيه الكتاب والسنة دون ما عداهما من الأدلة .

### الباب الأول

فيما يشترك فيه الكتاب والسنة والإجماع<sup>(١)</sup> ، وكل واحد من هذه الأصول الثلاثة<sup>(٢)</sup> إما

أن يدل على المطلوب بمنظومه أو لا بمنظومه ، فلنفرض في كل واحد منهما<sup>(٣)</sup> قسماً .

### القسم الأول :

في<sup>(٤)</sup> دلالات المنظوم ، وهي تسعة أصناف :

### الصف الأول : في الأمر

وفيه أربعة أبحاث :

أولها : فيما يدل اسم الأمر عليه حقيقة<sup>(٥)</sup> .

وثانيها : في حد الأمر الحقيقي .

وثالثها : في صيغة الأمر الدالة عليه .

ورابعها : في مقتضاه .

\* كان الحديث في النوع الأول فيما يشترك فيه الكتاب والسنة والإجماع من حيث السند .

(١) من قوله : " وثانيهما " إلى هنا ساقطة من : ع .

(٢) في ب : " الثابتة " .

(٣) في ع و م : " منها " ، والمثبت أولى ؛ لعوده على المطلوب بمنظومه أو لا بمنظومه .

(٤) في " ساقطة من : ب .

(٥) هذا يغاير ما ذكره في البحث الأول بعد ذلك ، فهنا كلامه يدل على أنه سيتحدث عن مدلول

الأمر من حيث الوجوب والندب ونحوه ، ولكنه هناك تحدث عما يطلق عليه اسم الأمر حقيقة من

القول المخصوص أو الفعل ، فهو لم يلتزم ما ذكره ، وعلى هذا فالظاهر أنه يقصد بما يدل عليه

الأمر هنا : أي ما يطلق عليه الأمر حقيقة ؛ لأن مدلول الأمر ومقتضاه سيأتي في البحث الرابع .

البحث الأول : فيما يطلق عليه اسم الأمر حقيقة<sup>(١)</sup>.

فنقول<sup>(٢)</sup> : اتفق الأصوليون على أن اسم الأمر حقيقة في القول المخصوص<sup>(٣)</sup>، وهو قسم من أقسام الكلام ، ولذلك قسمت العرب الكلام إلى أمر ونهي ، وخبر<sup>(٤)</sup> واستخبار ، ووعد ووعيد ، ونداء<sup>(٥)</sup>، وسواء قلنا : إن الكلام هو المعنى القائم بالنفس<sup>(٦)</sup>، أو العبارة الدالة بالوضع والاصطلاح على اختلاف المذاهب<sup>(٧)</sup> .

(١) " حقيقة " ساقطة من : م .

وكان ينبغي للآمدي أن يبدأ بتعريف الأمر أولاً ، ثم يأتي بالمباحث والمسائل المتعلقة به بعد ذلك ؛ فالحكم على الشيء فرع عن تصوره ، ولكنه أخر ذلك في المبحث الثاني ص (١٥٠) من هذا البحث .

(٢) في : ط " نقول " .

(٣) المعتمد لأبي الحسين البصري (٣٩/١) ، منتهى السؤل للآمدي (ق ١/٢) ، شرح تنقيح الفصول للقرافي (١٢٦) ، التقرير والتحبير لابن أمير الحاج (٣٦٧/١) ، فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري (٣٩٨/١) .

(٤) " خبر " ساقطة من : ط .

(٥) البرهان للجويني (٦١/١) ، أصول السرخسي (٣١/١) ، المستصفى للغزالي (٢٥٣/١) ، المنحول للغزالي (١٦٧، ١٦٣) .

(٦) التقريب و الإرشاد الصغير للباقلاني (١٠/٢) ، البرهان (٦١/١) .

(٧) اختلف الناس في مسألة الكلام على عدة أقوال ، أوصلها شارح العقيدة الطحاوية إلى تسعة أقوال ، ونسبها لأصحابها . والذي يهمننا هنا هو مذهب الأشاعرة والمعتزلة ، حيث قال الأشاعرة : إن الكلام معنى قائم بالنفس ، وبعضهم صرح أنه حقيقة في المعنى القائم بالنفس وبجاز في اللفظ ، وبعضهم جعله مشتركاً بين اللفظ والمعنى النفسي وإليه ذهب الغزالي ، وقال الرازي : إنه مذهب المحققين منا .

وقالت المعتزلة : إن الكلام حقيقة هو اللفظ دون المعنى النفسي .

والحق في هذه المسألة : أنه اسم عام لهما جميعاً يتناولهما عند الإطلاق ، وإن كان مع التقييد يراد به هذا تارة ، وهذا تارة . قال شيخ الإسلام ابن تيمية : هذا قول السلف وأئمة الفقهاء . وقال : كلام الله حروفه ومعانيه ، ليس كلام الله الحروف دون المعاني ، ولا المعاني دون الحروف . =

والكلام القديم النفساني عندنا وإن كان صفة واحدة لا تعدد فيه في ذاته غير أنه يسمى أمراً ، ونهياً ، وخبراً إلى غير ذلك من أقسام الكلام ؛ بسبب اختلاف تعلقاته ومتعلقاته كما سبق تقريره في أبكار الأفكار<sup>(١)</sup> ، فلا يمتنع أن يكون الأمر قسماً من أقسامه بهذا التفسير<sup>(٢)</sup> .

= وقال شارح العقيدة الطحاوية : " إن الكلام والقول عند الإطلاق يتناول اللفظ والمعنى جميعاً ، كما يتناول لفظ الإنسان الروح والبدن معاً ، وهذا قول السلف " .  
وعلى هذا فالكلام حقيقة في الملفوظ المسموع ، أما إذا أريد به الكلام النفسي فلا بد له من قيد ، كما قال تعالى { وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ } سورة المجادلة : آية " ٨ " . وكقول عمر ؓ : أردت أن أتكلم وكنت قد زورت مقالة أعجبتني . أخرجه البخاري في كتاب المحاريين ، باب : رجم الحبلى في الزنا إذا أحصنت . ( ٢٥٠٦/٦ ) رقم ( ٦٤٤٢ ) . وفي رواية : وكنت قد رويت كلاماً في نفسي . أخرجها عبد الرزاق في مصنفه ، بيعة أبي بكر ؓ في سقيفة بني ساعدة . ( ٤٤٣/٥ ) رقم ( ٩٧٥٨ ) .

وقال شيخ الإسلام بعد أن أورد مذهب الأشاعرة : " أول من أحدث هذا القول في الإسلام أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب البصري ، واتبعه عليه أبو الحسن الأشعري ، ومن نصر طريقتيهما وهذه المسألة : مسألة حد الكلام ، قد أنكرها عليهما جميع طوائف المسلمين حتى الفقهاء ، والأصوليون ، والمصنفون في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد يذكرون الكلام وأنواعه من الأمر ، والنهي ، والخبر وما فيه من العام والخاص ، وأن الصيغة داخلية في مسمى ذلك عند جميع فرق الأمة أصوليها ، وفقهها ، ومحدثها ، وصوفيها إلا عند هؤلاء " .

انظر فيما سبق : الاستقامة ( ٢١٢/١ ) ، مجموعة فتاوى ابن تيمية ( ٩٠/١٢ - ١٠١ ) ، ( ١٦٣/١٢ ) ، شرح العقيدة الطحاوية ( ١٧٢/١ - ١٧٥ - ١٧٩ ) .

( ١ ) مخطوط أبكار الأفكار ، للآمدي ، نسخة أيا صوفيا ، ( ٨٢/أ ) .

( ٢ ) هنا يصرح الآمدي بمذهب الأشاعرة والذي هو مذهبه ، من أن كلام الله سبحانه نفسي فقط ، وأنه صفة قديمة قائمة بذات الله تعالى ليست بحرف ولا صوت فلا يتكلم عندهم إذا شاء ، وأن كلامه شيء واحد لا تعدد فيه ، وإنما التعدد في متعلقاته من المخير عنه والمطلوب وغير ذلك .

والصحيح ما ذهب إليه السلف من أن كلام الله تعالى اسم للفظ والمعنى ، وأنه بصوت وحرف ، وأنه تكلم مع من أراد من رسله وملائكته بكلام حقيقي سمعوه منه ، ولا يزال يتكلم وتسمعه الملائكة ، وسيتكلم مع أهل الجنة وأهل النار يوم القيامة . مجموعة فتاوى ابن تيمية ( ٦٧/١٢ ) ، التسعينية لابن تيمية ( ٢٢٨/٢ ) وما بعدها ، هامش الإحكام للآمدي ( ١٥٣/١ ) .

وإنما وقع الخلاف بينهم في إطلاق اسم الأمر على الفعل ، هل هو حقيقة أو<sup>(١)</sup> لا ؟<sup>(٢)</sup> والأكثر على أنه مجاز<sup>(٣)</sup> ، واختيار أبي الحسين البصري أنه مشترك بين الشيء والصفة وبين جملة الشأن والطرائق ، ووافق على أنه ليس\* حقيقة في نفس الفعل من حيث هو فعل بل من حيث هو شيء .<sup>(٤)</sup>

وهانحن نذكر حجج كل فريق ، وننبه على ما فيها ، ونذكر بعد ذلك ما هو المختار . أما حجة أبي الحسين البصري<sup>(٥)</sup> على ما ذهب إليه : أن الإنسان إذا قال : هذا أمر ، لم يدر السامع مراده من قوله إلا بقرينة . وهو غير صحيح ؛ لكونه مصادراً<sup>(٦)</sup> بدعوى التردد في إطلاق اسم الأمر ، ولا يخفى ظهور

(١) في م : " أم " .

(٢) نسب أبو الحسين البصري في المعتمد (٣٩/١) وأبو الخطاب في التمهيد (١٤٠/١) القول : بأنه حقيقة في الفعل لأصحاب الشافعي ، ونسبه الرازي في المحصول (٩/٢) لبعض الفقهاء ، وصرح الأصفهاني في الكاشف (٧/٣) أنهم بعض فقهاء الشافعية ، وذكر أن صاحب الإفادة نقله عن أصحاب مالك ، وصرح به السمرقندي في ميزان الأصول (١٩٦/١) .

(٣) وهو قول الجمهور . المعتمد (٣٩/١) ، العدة لأبي يعلى (٢٢٣/١) ، أصول السرخسي

(٢٩/١-٣٠) ، المحصول (٩/٢) ، المغني للخبازي (٢٩) .

\* نهاية صفحة (٩٩/ب) من : ب .

(٤) المعتمد (٣٩/١) حيث قال : " وأنا أذهب إلى قول القائل : أمر ، مشترك بين الشيء والصفة ، وبين جملة الشأن والطرائق ، وبين القول المخصوص . يبين ذلك أن الإنسان إذا قال : هذا أمر ، لم يدر السامع أي هذه الأمور أراد " .

وهذا غير صحيح ؛ فالأمر حقيقة في القول المخصوص ، وإذا أريد به غيره فلا بد من قرينة كما إذا أريد به الشأن .

(٥) " البصري " ساقطة من : ع و ط و م .

(٦) المصادرة : جعل نتيجة الدليل هي إحدى مقدمات الدليل بتغيير في اللفظ يكون سبباً لتوهم

الغايرة بين النتيجة والمقدمة ، كقولنا : الإنسان بشر وكل بشر ضاحك ، ينتج أن الإنسان ضاحك ، فهنا المقدمة والمطلوب شيء واحد ؛ إذ البشر والإنسان مترادفان .

التعريفات للجرجاني (٢٧٧) ، التعاريف للمناوي (٦٥٩) ، آداب البحث والمناظرة للشنقيطي

(٧٤) ، المنطق " نظرية البحث " لجون ديوي (٧٩-٨٠) .



المنع من مدعي الحقيقة في القول المخصوص ، وأنه مهما أطلق اسم الأمر عنده كان المتبادر\* إلى فهمه القول المخصوص ، وأنه لا يصرف<sup>(١)</sup> إلى غيره إلا بقرينة ، ولا يخفى امتناع تقرير التردد مع هذا المنع .

وأما حجج القائلين بكونه مجازاً في الفعل فكثيرة :  
الأولى منها : أنه لو كان حقيقة في الفعل مع كونه\* حقيقة في القول لزم منه الاشتراك في اللفظ ، وهو خلاف الأصل ؛ لكونه مخلاً بالتفاهم<sup>(٢)</sup> ؛ لاحتياجه في فهم المدلول المعين منه إلى قرينة ، وعلى تقدير خفائها لا يحصل المقصود من الكلام .<sup>(٣)</sup>

الثانية : أنه لو كان حقيقة في الفعل لا طرد في كل فعل ؛ إذ هو لازم الحقيقة ، ولهذا فإنه لما كان إطلاق اسم العالم على من قام به العلم حقيقة ، اطرده في كل من قام به العلم . ولما كان قوله {وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ} <sup>(٤)</sup> مجازاً عن أهلها لما بينهما من المجاورة لم يصح التجوز بلفظ السؤال للبساط والكوز عن صاحبه وإن كانت الملازمة بينهما أشد ، وهو غير مطرد ؛ إذ لا يقال للأكل والشرب : أمر<sup>(٥)</sup> .<sup>(٦)</sup>

\* نهاية صفحة ( ٨٥ / أ ) من : ط .

(١) في ع و ب : " ينصرف " .

\* نهاية صفحة ( ١٨٨ ) من : ع .

(٢) في ب : " بالظاهر " .

(٣) شرح مختصر ابن الحاجب ( ٩ / ٢ )

(٤) سورة يوسف : آية " ٨٢ " .

(٥) " للأكل والشرب أمر " هكذا في جميع النسخ المخطوطة ، والمناسب التعبير بصيغة اسم الفاعل في الكلمات الثلاث ( للأكل والشارب أمر ) . ويصلح ما هو موجود في النسخ باعتباره فعلاً .

(٦) المعتمد ( ٤٠ / ١ ) ، أصول السرخسي ( ٣٠ / ١ ) ، التمهيد ( ١٤٠ / ١ ) ، الحصول ( ٩ / ٢ ) ، المغني

للخبازي ( ٢٩ ) ، ، نهاية الوصول في دراية الأصول لصفي الدين الهندي ( ٨٠٤ / ٣ ) .

الثالثة : أنه لو كان حقيقة في الفعل لاشتق لمن قام به منه اسم الأمر كما في القول المخصوص ، إذ هو <sup>(١)</sup> الأصل ، إلا أن يمنع مانع من جهة أهل اللغة ، كما اشتقوا اسم القارورة للزجاجة المخصوصة من قرار المائع فيها ، ومنعوا من ذلك في الجرة والكوز ، ولم يرد مثله فيما نحن فيه <sup>(٢)</sup>.

الرابعة : أن جمع الأمر <sup>(٣)</sup> الحقيقي في القول المخصوص "بأوامر" ، وهو لازم له لنفس الأمر لا للمسمى ، وهو غير متحقق في الفعل ، بل إن جمع فإنما يجمع "بأمور" <sup>(٤)</sup>.

الخامسة : أن الأمر الحقيقي له متعلق وهو المأمور ، وهو غير متحقق في الفعل ؛ فإنه وإن سمي أمراً ، فلا يقال له <sup>(٥)</sup> : مأمور ، ويلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم <sup>(٦)</sup>.

السادسة : أن من لوازم الأمر الحقيقي وصفه بكونه مطاعاً و <sup>(٧)</sup> مخالفاً ، ولا كذلك الفعل <sup>(٨)</sup>.

(١) في م : " وهو " .

(٢) المعتمد (٤٠/١-٤١) ، العدة (٢٢٣/١) ، التمهيد (١٤٢/١) ، المحصول (٩/٢) ، نهاية الوصول (٨٠٦/٣) .

(٣) " الأمر " ساقطة من : م .

(٤) أصول السرخسي (٣٠/١) ، المغني للخبيزي (٢٩) .

- جاء في المصباح المنير للفيومي (٢٩/١) أن " الأمر " بمعنى الحال جمعه : أمور ، وعليه { وَمَا أَمْرُ فَرَعَوْنَ بِرَشِيدٍ } و " الأمر " بمعنى الطلب جمعه : أوامر ، فرق بينهما . وجمع الأمر أوامر ، هكذا يتكلم به الناس ومن الأئمة من يصححه " ، ونقل الأصفهاني في الكاشف (٤/٣) كلام الأبياري شارح البرهان في شذوذ جمع أمر على أوامر .

والصحيح أن " الأمر " إذا كان في الطلب فإنه يجمع بأوامر ، وإذا كان في الشأن والصفة فيجمع بأمور .

(٥) في م : " إنه " .

(٦) التمهيد (١٤٢/١) .

(٧) في ط و م و ب : " و " . وهي ساقطة من : ع . ولعل الصواب " أو " .

(٨) المعتمد (٤١/١) ، المحصول (١٠/٢) . وانظر مزيداً من أدلتهم في بديع النظام لابن الساعاتي

(٣٩٥/١) ، نهاية الوصول (٨٠٥/٣)

وفي هذه الحجج نظر :

أما الأولى<sup>(١)</sup> : فلقال أن يقول : لا نسلم أنه يلزم من كونه حقيقة في الفعل أن يكون مشتركاً إذا أمكن\* أن يكون حقيقة فيهما ، باعتبار معنى مشترك بين القول المخصوص والفعل فيكون متواطئاً .

فإن قيل : الأصل عدم ذلك<sup>(٢)</sup> المسمى المشترك ، فلا تواطؤ .

قيل : لا خفاء باشتراكهما في صفات وافتراقهما في صفات ، فأمكن أن يكون بعض الصفات المشتركة هو المسمى ، كيف وأن الأصل أن لا<sup>(٣)</sup> يكون اللفظ مشتركاً ولا مجازاً ؛ لما فيه من الافتقار إلى القرينة المخلة بالتفاهم ، وليس أحد الأمرين أولى من الآخر .

فإن قيل : ما وقع به الاشتراك لا يخرج عن الوجود ، والصفة ، والشبيه وغير ذلك ، و أي أمر قدر الاشتراك فيه ، فهو متحقق في النهي وسائر أقسام الكلام ، ولا يسمى أمراً . والقول بأنه متواطئ ، ممتنع ، كيف وأن القائل قائلان ، قائل : إنه مشترك ، وقائل : إنه مجاز في الفعل ، فإحداث قول ثالث يكون خرقاً للإجماع ، وهو ممتنع<sup>(٤)</sup> .

(١) نقل صاحب الكاشف الاعتراضات على هذه الحجة بأكملها ثم أجاب عنها (١١/٣-١٧) .

\* نهاية صفحة (٩٣/أ) من : م .

(٢) " ذلك " ساقطة من : م .

(٣) " لا " ساقطة من : ع .

(٤) في الحقيقة هذه المسألة وهي إذا اختلف أهل عصر على قولين ، هل يجوز لمن بعدهم إحداث قول ثالث ؟ مسألة خلافية ، فمنع منه الأكثرون ، وجوزه أهل الظاهر مطلقاً .

والحق في ذلك أن يقال : إن إحداث قول ثالث إن لم يرفع ما أجمع عليه القولان فهو جائز ، وإن رفع القول الثالث ما أجمع عليه القولان لم يجوز .

ومثال الأول : فسخ النكاح بالعيوب الخمسة وهي ( الجذام ، الجنون ، البرص ، الرق ، العنة ) اختلف العلماء في ذلك على قولين ، فقليل : يفسخ بجميعها . وقيل لا يفسخ بشيء منها . فالقول الثالث وهو : أنه يفسخ ببعض دون البعض لا يرفع ما اتفق عليه الفريقان ؛ لأنه يوافق في كل صورة قولاً فيجوز ذلك .

ومثال الثاني : الجحد مع الأخ في الميراث ، اختلف في ذلك على قولين ، فقليل : المال للجد ، وقيل : المال للجد والأخ يقتسمانه . فالقول الثالث وهو : حرمان الجد قول خارق للإجماع فلا يجوز العمل به =

قلنا : أما الأول فغير صحيح ؛ وذلك أن مسمى اسم الأمر إنما هو الشأن والصفة<sup>(١)</sup> ، وكل ما صدق عليه ذلك كان ثمياً أو غيره فإنه يسمى أمراً حقيقة ، وعلى هذا فقد اندفع ما ذكروه من خرق الإجماع ، فإن ما ذكرناه من جعل الشأن والصفة\*<sup>(٢)</sup> ، مدلولاً لاسم الأمر فمن جملة ما قيل ، وإن سلمنا أن ذلك يفضي إلى الاشتراك ، ولكن<sup>(٣)</sup> لم قيل : بامتناعه ؟ والقول بأنه مجاز مخل بالتفاهم ؛ لافتقاره إلى القرينة ، وإنما<sup>(٤)</sup> يصح أن لو لم يكن اللفظ المشترك عند إطلاقه محمولاً على جميع محامله ، وليس كذلك على ما سيأتي تقريره من مذهب الشافعي والقاضي أبي بكر<sup>(٥)</sup> .

سلمنا أنه خلاف الأصل ، غير أن التجوز أيضاً خلاف الأصل<sup>(٦)</sup> ، وليس أحد الأمرين أولى من الآخر .

فإن قيل : إلا أن محذور الاشتراك أعظم من محذور التجوز فكان المجاز أولى ، وبيانه من جهة الإجمال والتفصيل :

= والدليل على ما سبق : أن القول الثالث المحدث لم يرفع مجعاً عليه فهو جائز ؛ لأن المحذور مخالفة الإجماع أو القول بما يلزم منه مخالفة الإجماع ، فإن لم يكن إحداث القول الثالث كذلك جاز ؛ لأن المسألة حيثئذ تكون اجتهادية ، فالمحذور وهو مخالفة الإجماع لم يقع .  
الإحكام لابن حزم (٤/٦٨٩، ٦٨٨، ٦٧٨) ، المستصفى (١/١٩٢) ، المحصول (٤/١٢٧-١٣٠) ، الإحكام للأمامي (١/٢٦٨) ، شرح تنقيح الفصول (٣٢٦) ، تيسير التحرير لمحمد أمين " أمير بادشاه " (٣/٢٥٠) .

(١) في ب : " القصة " .

\* نهاية صفحة (١٠٠/أ) من : ب .

(٢) في ب : " القصة " .

(٣) " ولكن " ساقطة من : م .

(٤) في ط و ب : " وإنما " .

(٥) في ع : " أبي بكر رضي الله عنه " .

والقاضي أبو بكر هو : محمد بن الطيب بن محمد الباقلاني ، كان فقيهاً مالكيًا ، ومحدثاً حجة ، ومتكلماً على طريقة الأشعري ، انتهت إليه رئاسة المالكية في وقته ، وكان من شيوخه : الأبهري وابن أبي زيد ، ومن تلاميذه : أبو ذر الهروي ، والقاضي ابن نصر ، له عدة مصنفات منها : التقريب والإرشاد الكبير والأوسط والصغير في أصول الفقه ، والمقنع في الأصول ، وكشف الأسرار وهتك الأستار في الرد على الباطنية . (٣٣٨هـ-٤٠٣هـ) .

تاريخ بغداد للخليفة البغدادي (٥/٣٧٩) ، وفيات الأعيان لابن خلكان (٤/٩٨-٩٩) ، شذرات الذهب لابن العماد (٣/١٦٨-١٧٠) .

(٦) من قوله : " غير أن التجوز " إلى هنا ساقطة من : ب .

أما الإجمال فهو : أن المجاز أغلب في لغة العرب من الاشتراك ، ولولا أنه أوفى بتحصيل مقصود الوضع لما كان كذلك .

وأما التفصيل \* : فمن وجهين :

الأول : أن المحذور اللازم من الاشتراك بافتقاره إلى القرينة لازم له أبداً ، بخلاف المجاز ، فإن المحذور إنما يلزمه بتقدير إرادة جهة المجاز ، وهو احتمال نادر ؛ إذ الغالب إنما هو إرادة جهة الحقيقة .

الثاني \* : أن المحذور لازم في المشترك في كل محمل من محامله ؛ لافتقاره إلى القرينة في كل واحد منها ، بخلاف المجاز ، فإنه إنما يفتقر إلى القرينة بتقدير إرادة جهة المجاز لا بتقدير إرادة جهة الحقيقة .

قليل<sup>(١)</sup> : هذا معارض من عشرة<sup>(٢)</sup> أوجه :

الأول : أن المشترك لكونه حقيقة في كل واحد من مسمياته مما يطرد ، بخلاف المجاز كما سبق ، وما يطرد أولى لقلة اضطرابه .

الثاني : أنه يصح منه الاشتقاق ؛ لكونه حقيقة ، بخلاف المجاز ، فكان أوسع في اللغة ، وأكثر فائدة .

الثالث : أنه لكونه حقيقياً<sup>(٣)</sup> مما<sup>(٤)</sup> يصح التجوز به في غير محله الحقيقي ، بخلاف المجاز فكان أولى ؛ لكثرة فائدته .

\* نهاية صفحة (١٨٩) من : ع .

\* نهاية صفحة ( ٨٥ / ب ) من : ط .

(١) في ب : " فإن قيل " .

(٢) في ع : " بعشرة " .

(٣) في م : " حقيقة " .

(٤) في ب : " فما " .

الرابع : أنه وإن افتقر إلى قرينة ، لكن يكفي أن يكون أدنى<sup>(١)</sup> ما يغلب على الظن ، بخلاف المجاز ؛ لافتقاره إلى قرينة مغلبة على الظن ، وأن تكون راجحة على جهة ظهور اللفظ في حقيقته ، فكان يمكن الخلل منه<sup>(٢)</sup> لذلك أكثر .

الخامس : أن المجاز لا بد فيه من علاقة بينه وبين محل الحقيقة تكون مصححة للتجاوز باللفظ على ما سلف ، بخلاف المشترك .

السادس : أن المجاز لا يتم فهمه دون فهم محل الحقيقة ؛ ضرورة كونه مستعاراً منه ، وفهم كل واحد من مدلولات اللفظ المشترك غير متوقف على فهم غيره ، فكان أولى .

السابع : أن المجاز متوقف على تصرف من قبلنا في تحقيق العلاقة التي هي شرط في التجوز ، وربما وقع الخطأ فيه ، بخلاف اللفظ المشترك .

الثامن : أنه يلزم من العمل باللفظ\* في جهة المجاز مخالفة الظهور في جهة الحقيقة ، بخلاف اللفظ المشترك ، إذ لا يلزم من العمل به في أحد مدلوليه مخالفة ظاهر أصلاً .

التاسع : أن المجاز تابع للحقيقة ولا عكس ، فكان المشترك أولى .

العاشر : أن السامع للمجاز بتقدير عدم معرفته بالقرينة<sup>(٣)</sup> الصارفة إلى المجاز ، إذا كان المجاز هو مراد المتكلم فقد يبادر إلى العمل بالحقيقة ، ويلزم منه ترك المراد وفعل ما ليس بمراد ، بخلاف المشترك ، فإنه بتقدير عدم ظهور القرينة مطلقاً لا يفعل شيئاً ، فلا يلزم سوى عدم حصول<sup>(٤)</sup> المقصود .<sup>(٥)</sup>

(١) " أدنى " ساقطة من : ع .

(٢) في ب : " معه " .

\* نهاية صفحة (٩٣/ب) من : م .

(٣) في م : " للقرينة " .

(٤) " حصول " ساقطة من ع و م .

(٥) نقل الأصفهاني هذه الوجوه العشرة في الكاشف وأجاب عن كل وجه منها (١٧-١٥/٣) .

فإن قيل : إلا أن المجاز يتعلق به فوائد : فإنه ربما كان أبلغ ، وأوجز ، وأوفق في بديع الكلام ، نظمه<sup>(١)</sup> ونثره ، للسجع ، والمطابقة ، والمجانسة ، واتحاد حرف الروي<sup>(٢)</sup> في الشعر إلى غير ذلك .

قلنا : ومثل هذا الاحتمال أيضاً منقذ في اللفظ المشترك مع كونه حقيقة ، فكان اللفظ المشترك أولى ، وإن لم يكن أولى فلا أقل من المساواة ، وهي كافية\* في مقام المعارضة<sup>(٣)</sup> .

وأما الحجة الثانية : فلا نسلم امتناع إطلاق الأمر على الأكل والشرب ، وإن سلم ذلك فعدم اطراده في كل فعل إن كان مما يمنع من كونه حقيقة في بعض الأفعال ، فعدم اطراده في كل قول مما يمنع من كونه حقيقة في القول المخصوص ، وهو غير مطرد في كل قول على ما لا يخفى ، وإن كان لا يمنع من ذلك في القول فكذلك في الفعل .

فإن قيل : إنما يجب اطراد الاسم في المعنى الذي كان الاسم حقيقة فيه لا في غيره ، والأمر إنما كان حقيقة في القول المخصوص لا في مطلق قول ، وهو مطرد في ذلك القول ، فمثله لازم في الأفعال ؛ إذ للخصم أن يقول : إنما هو حقيقة في بعض الأفعال لا في كل فعل .<sup>(٤)</sup>

(١) في ط و ب : " ونظمه " بزيادة الواو .

(٢) في ع و ب : " الروي " .

والروي أو حرف الروي : هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة و تنسب إليه فيقال : قصيدة دالية أو تائية .

انظر : التعريفات (١٥١) ، التعاريف (٣٧٩) .

\* نهاية صفحة (١٠٠/ب) من : ب .

(٣) المعارضة : إقامة الدليل على خلاف ما أقام الخصم عليه دليله ، وترد على جميع الأدلة المستنبطة سواء كانت قياساً أو غيره .

انظر : التعريفات (٢٨١) ، الحدود الأنيقة لذكريا الأنصاري (٨٣) ، تيسير التحرير (١٤٦/٤) ، آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (٦٠) .

(٤) انظر في الجواب والاعتراضات عليه : التمهيد (١٤١/١) ، المحصول (١٠/٢) .

وأما الحجة الثالثة : أنه لو كان الأصل في الحقائق<sup>(١)</sup> الاشتقاق ، لكان المنع من اشتقاق اسم القارورة للجرة والكوز من قرار المائع فيهما<sup>(٢)</sup> على خلاف الأصل .<sup>(٣)</sup>

فإن قيل\* : ولو لم يكن على وفق الأصل لكان الاشتقاق في صور الاشتقاق على خلاف الأصل والمحذور اللازم منه أكثر ؛ لأن صور الاشتقاق أغلب وأكثر من صور عدم الاشتقاق قيل : لا يلزم من عدم الأصالة في الاشتقاق أن يكون الاشتقاق على خلاف الأصل ؛ لجواز أن يكون الاشتقاق وعدمه لا على وفق أصل فيقتضيه بل هما تابعان للنقل والوضع ، كيف وأنه إذا جاز أن يكون الاشتقاق من توابع الحقيقة ، جاز أن يكون من توابع بعض المسميات ، وليس أحد الأمرين أولى من الآخر ، وعلى هذا فلا يلزم من الاشتقاق في بعض<sup>(٤)</sup> المسميات الاشتقاق في غيره ؛ لعدم الاشتراك\* في ذلك المسمى ، وبهذا يندفع ما ذكره من الحجة الرابعة ، والخامسة ، والسادسة ، كيف وقد قيل في الحجة<sup>(٥)</sup> الرابعة : إن أوامر ليست جمع أمر ، بل جمع أمور<sup>(٦)</sup> .

وأما القائلون بكونه مشتركاً بين القول المخصوص والفعل فقد احتجوا بثلاث حجج : الأولى : أن المسمى في نفسه مختلف ، وكما قد أطلق اسم الأمر على القول المخصوص فقد أطلق على الفعل ، والأصل في الإطلاق الحقيقة ، ويدل على الإطلاق قول العرب : أمر

(١) في ب : " الحقيقة " .

(٢) في ع و ب : " فيها " .

(٣) المحصول (١٠/٢) .

\* نهاية صفحة (١٩٠) من : ع .

(٤) " بعض " ساقطة من : م .

\* نهاية صفحة ( ٨٦ / أ ) من : ط .

(٥) من قوله : " الرابعة ، والخامسة " إلى هنا ساقطة من : م .

(٦) في ع و م : " أمرة " وفي ط : " أمر " .



فلان مستقيم ، أي عمله ، وإليه الإشارة بقوله تعالى {وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ} <sup>(١)</sup> أي فعلنا ،  
{وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ} <sup>(٢)</sup> أي فعله <sup>(٣)</sup>. <sup>(٤)</sup>

الحجة الثانية : أن اسم الأمر في الفعل قد جمع بأمر ، والجمع علامة الحقيقة . <sup>(٥)</sup>

الحجة الثالثة : أنه لو كان اسم الأمر في الفعل مجازاً لم يخل : إما أن يكون مجازاً بالزيادة أو بالنقصان <sup>(٦)</sup> ، أو لمشابهته لحل الحقيقة ، أو لمجاور له ، أو لأنه كان عليه ، أو سيؤول إليه ولم يتحقق شيء من ذلك في الفعل ، وإذا لم يكن مجازاً كان حقيقة . <sup>(٧)</sup>

وهذه الحجج ضعيفة أيضاً :

أما الحجة الأولى : فلقال أن يقول : لا نسلم صحة إطلاق \* اسم الأمر على الفعل ، وقولهم : أمر فلان مستقيم ، ليس مسماه <sup>(٨)</sup> الفعل ، بل شأنه وصفته ، وهو المراد من قوله تعالى {وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ} <sup>(٩)</sup> ومن قوله {وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ} <sup>(١٠)</sup>. <sup>(١١)</sup>

وأما الحجة الثانية : فلا نسلم أن الجمع دليل <sup>(١٢)</sup> الحقيقة ، بدليل قولهم في جمع من سمي حملاً لبلادته : حمر ، وهو مجاز . وإن سلمنا بأن الجمع يدل على الحقيقة ، ولكن لا نسلم

(١) سورة القمر : آية " ٥٠ " .

(٢) سورة هود : آية " ٩٧ " .

(٣) في ع : " أي أمره " .

(٤) المعتمد (٤١/١) ، العدة (٢٢٣/١) ، أصول السرخسي (٢٩/١) ، التمهيد (١٤٢/١-١٤٣) ،

المحصل (١١/٢) ، نهاية الوصول (٨٠٧/٣) ، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري (١٥٧/١) .

(٥) المعتمد (٤١/١) ، التمهيد (١٤٤/١) ، المحصول (١٣/٢) ، نهاية الوصول (٨١٢/٣) .

(٦) في م : " بالنقصان " .

(٧) المعتمد (٤٢/١) ، نهاية الوصول (٨١١/٣) .

\* نهاية صفحة (٩٤/أ) من : م .

(٨) في ب : " معناه " .

(٩) سورة القمر : آية " ٥٠ " .

(١٠) سورة هود : آية " ٩٧ " .

(١١) انظر في الجواب : المعتمد (٤١/١) ، التمهيد (١٤٢/١-١٤٣) ، المحصول (١٣-١٤) .

(١٢) في ب : " دليل على " .

أن أمور جمع أمر ، بل الأمر والأمور كل واحد منهما يقع موقع الآخر وليس أحدهما جمعاً للآخر ، ولهذا يقال : أمر فلان مستقيم ، فيفهم منه ما يفهم من قولهم : أمور فلان مستقيمة .<sup>(١)</sup>

وأما الحجة الثالثة : فهو أنه لا يلزم من كون الأمر ليس مجازاً في الفعل أن يكون حقيقة فيه من حيث هو فعل، وإنما هو حقيقة فيه من جهة ما اشتمل عليه من معنى الشأن والصفة<sup>(٢)</sup> كما سبق .<sup>(٣)</sup>

وعلى هذا فالمختار : إنما هو كون اسم الأمر متواطئاً<sup>(٤)</sup> في القول المخصوص والفعل ، لا أنه مشترك ولا مجاز في أحدهما .<sup>(٥)</sup>

(١) المعتمد (٤١/١) ، التمهيد (١٤٥/١) ، الحصول (١٥/٢) ، نهاية الوصول (٨١٢/٣) .

\* نهاية صفحة (١٠١/أ) من : ب .

(٢) في ب : " والقصة " .

(٣) نهاية الوصول (٨١١/٣) .

(٤) المتواطئ : هو الكلبي الذي يكون حصول معناه وصدقه على أفراده الذهنية والخارجية على السوية كالإنسان ، والشمس ، فإن الإنسان له أفراد في الخارج وصدقه عليها بالسوية ، والشمس لها أفراد في الذهن وصدقه عليها أيضاً بالسوية .

أو هو الاسم الكلبي الذي استوى معناه في أفراد ، كالإنسان فإن كل فرد من الأفراد لا يزيد عن الآخر في الحيوانية والناطقية .

نهاية السؤل للإسنوي (٢٠٠/١) ، التعريفات (٢٥٧) .

(٥) منتهى السؤل (ق ٢/٢) ، واختيار الآمدي بأنه متواطئ يعد إحداثاً لقول ثالث ، فيكون بذلك

خارقاً للإجماع ، وقد ناقشه الأصفهاني في الكاشف بعد أن أورد دليله ، فانظره (١٧/٣-١٨) .

• دليل القائلين بالتواطؤ كما ذكره الآمدي في منتهى السؤل : " أن اسم الأمر يصح إطلاقه على القول المخصوص بالإجماع ، وعلى الفعل حيث يقال : أمر فلان مستقيم ، ومنه قوله تعالى { وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ } أي فعلنا ، والأصل في الإطلاق الحقيقة من غير تجوز ولا اشتراك ؛ لكونهما بخلاف التفاهم ؛ لافتقار كل واحد منها إلى القرينة ، وذلك على خلاف الأصل " .

= وقال محمود الأصفهاني شارح مختصر ابن الحاجب : " احتج القائلون بالتواطؤ ، بأن القول والفعل مشتركان في معنى عام ، فيجعل لفظ الأمر لذلك المعنى العام الشامل لهما ؛ دفعاً للمحذورين : الاشتراك والمجاز ، اللازم أحدهما على تقدير كونه حقيقة فيهما ، والآخر على تقدير كونه حقيقة في أحدهما . "

شرح مختصر ابن الحاجب ( ١٠/١١-١١ ) .

- والذي أراه راجحاً مما سبق قول الجمهور : وهو أن اسم الأمر حقيقة في القول المخصوص بمجاز فيما عداه ؛ وذلك لقوة ما ذهبوا إليه من أدلة ، والله أعلم .
- ومن فروع المسألة كما قال الإسنوي في التمهيد ( ٢٦٥-٢٦٦ ) : إذا قال لزوجته : أمرك بيدك ، أو فوضت إليك أمرك ، فإنه يكون كناية في الطلاق كما جزم به الرافعي ؛ لأننا إذا قلنا إنه مشترك فلا بد من نية تميز المراد ، وإن قلنا : حقيقة في القول الطالب للفعل خاصة فيكون استعماله في غيره مجازاً ، والمجاز لا بد فيه من القصد .

البحث الثاني : في حد الأمر<sup>(١)</sup>.

وقد اختلفت<sup>(٢)</sup> المعتزلة<sup>(٣)</sup> فيه بناء على إنكارهم لكلام النفس<sup>(٤)</sup> ،  
فذهب البلخي<sup>(٥)</sup> ، وأكثر المعتزلة إلى أن الأمر هو : قول القائل لمن دونه : افعل ، أو ما  
يقوم مقامه<sup>(٦)</sup> .  
وأراد بقوله : يقوم مقامه ، أي في الدلالة على مدلوله ، وقصد بذلك إدراج صيغة الأمر من  
غير العربي في الحد .

(١) كتب في هامش ط أمام هذه العبارة قوله : " هي مقابلة بالنسخة المقابلة بخط المصنف " .  
وهذه العبارة يكرر الناسخ كتابتها في المخطوط في صفحات متباعدة ؛ ليذكر بأن هذه النسخة  
مقابلة على نسخة قبلت على نسخة المصنف .  
(٢) في م : " اختلف " .

(٣) المعتزلة : من الفرق الإسلامية الضالة ، أصحاب واصل بن عطاء الذي اعتزل مجلس الحسن البصري  
فسموا أصحابه بذلك ، ويسمون أصحاب العدل والتوحيد ؛ وذلك لأنه من أصولهم ، ويلقبون  
بالقدرية والعدلية ، وهم طوائف كثيرة منها : البشرية ، والهاشمية ، والكعبية ، والجبائية وغير ذلك

الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي (٢٤، ١١٤) ، الملل والنحل للشهرستاني (٥٦/١) ، الفصل  
في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٢٦٩/٢) .

(٤) سبق التعليق على إنكارهم لكلام النفس ، والحق في ذلك . ص (١٢٨) ، هامش (٧) .  
(٥) هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي المعتزلي ، حنفي المذهب ، له في الكلام  
كتب كثيرة ، وكان له آراء في العقائد والأصول خاصة به ، فكان رأس طائفة من المعتزلة تنسب  
إليه وهم الكعبية ، وقد أخذ الاعتزال عن الحسين الخياط ، له مصنفات كثيرة منها : المقالات ،  
أدب الجدل ، قبول الأخبار . ( ٢٧٣هـ - ٣١٧هـ ) .

وفيات الأعيان (٤٣/٣) ، شذرات الذهب (٢٨١/٢) ، تاج التراجم لابن قطلوبغا السعدوني (١٧٧) .  
(٦) وهذا التعريف بناء على إنكارهم للكلام النفسي : الفصول في الأصول (٧٩/٢) ، المعتمد  
(٤٣/١) ، التبصرة (١٨) ، المستصفى (٢٥٤/١) ، المحصول (١٦/٢) ، المغني للخبازي (٢٧)  
بدون : أو ما يقوم مقامه ، نهاية الوصول (٨١٧/٣) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٤/٢) .

وهو فاسد من ثلاثة أوجه<sup>(١)</sup>:

الأول : أن مثل ذلك قد يوجد فيما ليس بأمر بالاتفاق ، كالتهديد في قوله تعالى {اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ}<sup>(٢)</sup> والإباحة في قوله {وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا}<sup>(٣)</sup> والإرشاد في قوله {وَأَسْتَشْهِدُوا}<sup>(٤)</sup> والامتنان كقوله {كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ}<sup>(٥)</sup> والإكرام كقوله {ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ}<sup>(٦)</sup> والتسخير ، والتعجيز إلى غير ذلك من المحامل\* التي يأتي ذكرها<sup>(٧)</sup>.

الثاني : أنه يلزم من ذلك أن تكون صيغة افعل الواردة من النبي ﷺ نحونا أمراً حقيقة ؛ لتحقيق ما ذكره من شروط الأمر فيها ، ويلزم من ذلك أن يكون هو الأمر لنا بها<sup>(٨)</sup>، ويخرج بذلك عن كونه رسولاً ؛ لأنه لا معنى للرسول غير المبلغ لكلام المرسل ، لا أن يكون هو الأمر والناهي ، كالسيد إذا أمر عبده<sup>(٩)</sup> ، وسواء كانت صيغته مخلوقة له كما هو مذهبهم أو

(١) ذكر في المحصول (١٦/٢) أنه خطأ ؛ لثلاثة أوجه : الأول والثاني غير ما ذكره الآمدي ، وفي نهاية الأصول (٨٢٢-٨١٨/٣) ذكر أربعة أوجه لفساده والاعتراضات عليها .

(٢) سورة فصلت : آية " ٤٠ " .

(٣) سورة المائدة : آية " ٢ " .

(٤) سورة البقرة : آية " ٢٨٢ " .

(٥) سورة المائدة : آية " ٨٨ " .

(٦) سورة ق : آية " ٣٤ " .

\* نهاية صفحة (١٩١) من : ع .

(٧) كل هذه أوامر ، وما ذكره الآمدي معان لها ، إذ للأمر كما هو معروف معان كثيرة أوصلها البعض إلى تسع وثلاثين معنى وكلها في الأمر ، ولذا فقوله : " ليس بأمر بالاتفاق " . فيه نظر ، بل هو أمر باتفاق والاختلاف في المعنى .

انظر في هذه المعاني : البحر المحيط للزركشي (٩٢/٢-٩٨) ، و ص (١٥٥) من هذا البحث .

(٨) في م : " بها لنا " .

(٩) لا يلزم من كون الرسول ﷺ مبلغاً لنا أن يكون أمراً لنا ، ولا أن يخرج بذلك عن كونه رسولاً ، ولذلك قال صفى الدين الهندي كما في نهاية الوصول (٨١٩/٣) : " هذا باطل ؛ فإن الرسول المبلغ لأمر الغير ليس بأمر إجماعاً " .

لله تعالى كما هو مذهبننا .<sup>(١)</sup>

الثالث : أنه قد ترد<sup>(٢)</sup> مثل هذه الصيغة من الأعلى نحو الأدنى ولا يكون أمراً ، بأن يكون ذلك على سبيل التضرع والخضوع ، وقد ترد من الأدنى نحو الأعلى ويكون أمراً إذا كانت على سبيل الاستعلاء ، لا على سبيل الخضوع والتذلل ، ولذلك يوصف قائلها بالجهل والحمق بأمره لمن هو أعلى رتبة منه<sup>(٣)</sup> .<sup>(٤)</sup>

ومنهم من قال : الأمر صيغة افعل على تجردها عن<sup>(٥)</sup> القرائن الصارفة لها عن جهة الأمر إلى التهديد ، وما عداه من المحامل .<sup>(٦)</sup>

وهو أيضاً فاسد ؛ من حيث إنه<sup>(٧)</sup> أخذ الأمر في تعريف الأمر ، وتعريف الشيء بنفسه محال . وإن اقتصروا في التحديد على القول : بأن الأمر صيغة افعل المجردة عن القرائن لا غير ، وزعموا أن صيغة افعل فيما ليس بأمر لا تكون مجردة عن القرائن ، فليس ما ذكره أولى من قول القائل : التهديد عبارة\* عن صيغة افعل المجردة عن القرائن . إلا أن يدل عليه

= وأيضاً حتى لو أثبت الأمر للنبي ﷺ كما جاء في قوله تعالى : " فليحذر الذين يخالفون عن أمره " فإنه ليس من عنده وإنما هو بوحى من الله إليه ، فهو مبلغ فيه كما قال تعالى { وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى } سورة النجم : آية " ٣-٤ " ، وكما في قوله تعالى { وَدَاعِيَا إِلَيْهِ اللَّهُ يَأْتِيهِ سِرَاجًا مُنِيرًا } سورة الأحزاب : آية " ٤٦ " .

(١) علق الشيخ عبد الرزاق عفيفي على قول الآمدي هنا بقوله : " الخلاف في ذلك مبني على الخلاف في أفعال العباد الاختيارية ، هل هي مخلوقة لله أو للعبد ؟ " هامش الإحكام (١٣٧/٢) .

(٢) في م و ب : " يرد " .

(٣) في م : " منه رتبة " .

(٤) المعتمد (٤٣/١) .

(٥) في ب : " من " .

(٦) نسبه الغزالي لجماعة من الفقهاء المنكرين لكلام النفس . المستصفى (٢٥٤/١) ، لباب الحصول

لابن رشيقي المالكي (٥١٥/٢) .

(٧) " إنه " ساقطة من : م .

\* نهاية صفحة ( ٨٦ / ب ) من : ط .

دليل من جهة السمع ، وهو غير متحقق .<sup>(١)</sup>  
ومنهم<sup>(٢)</sup> من قال : الأمر صيغة افعل بشرط إرادات ثلاث<sup>(٣)</sup> : إرادة إحداث الصيغة ، وإرادة الدلالة بها على الأمر ، وإرادة الامتثال .  
فإرادة إحداث الصيغة<sup>(٤)</sup> : احتراز عن النائم إذا وجدت هذه الصيغة منه .  
وإرادة الدلالة بها على الأمر : احتراز عما إذا أريد بها التهديد أو ما سواه من المحامل .  
وإرادة الامتثال : احتراز<sup>(٥)</sup> عن الرسول الحاكي المبلغ ، فإنه وإن أراد إحداث الصيغة والدلالة بها على الأمر فقد لا يريد بها الامتثال<sup>(٦)</sup> .

(١) لباب المحصول ( ٥١٦/٢ ) .

(٢) أي من المعتزلة ، المعتمد (٤٣/١) ، البرهان ( ٦٣/١ ) ، وذكر الغزالي أنه تعريف محقق المعتزلة وبين فساده . المستصفى (٢٥٤/١) ، نهاية الوصول (٨٢٢/٣) .

(٣) في ب : " ثلاثة " .

(٤) في ط : " الصيغ " .

(٥) " احتراز " ساقطة من : م .

(٦) اشتراط الإرادات الثلاث مذهب بعض المعتزلة البصريين ، ومنهم أبو الحسين البصري ، أما البغداديون منهم فيقولون : الأمر أمر لعينه وصيغته ، وإنما يحمل على غيره بدليل ، ولا يشترطون الإرادة والكعي اشتراط إرادتين : اللفظ و الامتثال ، فهو يرى وقوع الأمر من قبيل الصفات التابعة للحدوث .

المعتمد (٤٣/١) ، وقد رد عليهم الجويني في البرهان (٦٤-٦٥) .

- ومذهب أهل السنة عدم اشتراط إرادة الأمر المأمور به ، كتكليف الكفار بالإيمان فقد أراده الله شرعاً ولم يردّه كوناً ؛ ولأن الله تعالى أمر إبراهيم بذبح ابنه ولم يردّه ، فلو أراده لوقع لأنه فعال لما يريد ، ولأنه يحسن أن يقول الرجل لعبده : أمرتك بكذا ولم أردّه منك ويقصد به الاختبار ولو كان من شرط الأمر الإرادة لما حسن ذلك كما لا يحسن أن يقول الرجل لعبده : أردت منك كذا ولم أردّه ؛ لما فيه من التناقض .

وانظر في المسألة وأدلتها ومناقشتها : المغني للقاضي عبد الجبار (١٧/١٠٧) ، التقريب والإرشاد (١١-١٠/٢) ، المعتمد (٤٦/١) ، العدة (٢١٤-٢٢٢) ، التبصرة للشيرازي (١٨) ، البرهان (٦٣/١) ، المستصفى (٢٥٤/١) ، الوصول إلى الأصول لابن برهان (١٣١/١) ، ميزان الأصول للسمرقندي (٢٠٣-٢٠٤) ، الحصول (١٩/٢) شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لعضد الملة الإيجي (١٦٣) ، شرح الكوكب المنير لابن النجار الفتوح (١٣-١٤) .

وهو أيضاً فاسد من وجهين :

الأول : أنه أخذ الأمر في حد الأمر\* ، وتعريف الشيء بنفسه ممتنع .

الثاني : هو أن الأمر الذي هو مدلول الصيغة إما أن يكون هو الصيغة أو غير الصيغة ، فإن كان هو نفس الصيغة كان الكلام متهافتاً ؛ من حيث إن حاصله يرجع إلى أن الصيغة دالة على الصيغة ، والدال غير المدلول . وإن كان هو غير الصيغة فيمتنع أن يكون الأمر هو الصيغة\* وقد قال بأن الأمر هو : صيغة افعل بشرط الدلالة على الأمر ، فإن الشرط غير المشروط ، وإذا كان الأمر غير الصيغة فلا بد من تعريفه والكشف عنه ؛ إذ هو المقصود في هذا المقام .<sup>(١)</sup>

ولما انحسرت عليهم طرق التعريف قال قائلون منهم : الأمر هو إرادة الفعل .<sup>(٢)</sup>

وقد احتج الأصحاب على إبطاله : بأن السيد المعاتب من جهة السلطان على ضرب عبده إذا اعتذر عن ذلك بمخالفة أمره ، وأمره بين يدي السلطان قصداً لإظهار مخالفته ؛ لبسط عذره والخلاص من عقاب السلطان له ، فإنه يعد أمراً ، والعبد مأموراً ومطيعاً بتقدير الامتثال ، وعاصياً بتقدير المخالفة ، مع علمنا بأنه لا يريد منه الامتثال ؛ لما فيه من ظهور كذبه وتحقيق عقاب السلطان له ، والعاقل لا يقصد ذلك .

غير أن مثل هذا لازم على أصحابنا إن كان صحيحاً في تفسيرهم الأمر بطلب الفعل ، من جهة أن السيد أيضاً أمر في مثل هذه الصورة لعبده ، مع علمنا بأنه يستحيل منه طلب الفعل من عبده ؛ لما فيه من تحقيق عقابه وكذبه ، والعاقل لا يطلب ما فيه مضرته وإظهار كذبه ، وعند ذلك فما هو جواب أصحابنا في تفسير الأمر بالطلب\* يكون جواباً للخصم في تفسيره بالإرادة .<sup>(٣)</sup>

\* نهاية صفحة ( ٩٤ / ب ) من : م .

\* نهاية صفحة ( ١٠١ / ب ) من : ب .

(١) انظر في الجواب المراجع السابقة بالإضافة إلى : لباب المحصول ( ٥١٥ / ٢ - ٥١٧ ) ، نهاية الوصول ( ٨٢٢ / ٣ ) .

(٢) لباب المحصول ( ٥١٥ / ٢ ) .

\* نهاية صفحة ( ١٩٢ ) من : ع .

(٣) المستصفى ( ٢٥٤ / ١ ) ، الوصول لابن برهان ( ١٣٢ / ١ ) ، لباب المحصول ( ٥١٧ / ٢ ) ، نهاية الوصول ( ٨٢٥ / ٣ ) ، شرح العضد ( ١٦٣ - ١٦٤ ) .



وإن زعم بعض أصحابنا أن<sup>(١)</sup> الأمر ليس هو الطلب ، بل الإخبار باستحقاق الثواب على الفعل، فيلزمه<sup>(٢)</sup> أن يكون الأمر لعبده مما يصح تصديقه وتكذيبه في أمره لعبده ؛ ضرورة كون الأمر خبيراً ، وهو ممتنع ، كيف وأنه على خلاف تقسيم أهل اللغة الكلام إلى أمر وخبر .<sup>(٣)</sup>

والحق في ذلك أن يقال : أجمع المسلمون من غير مخالفة من الخصوم على أن من علم الله تعالى أنه يموت على كفره أنه مأمور بالإيمان ، وليس الإيمان منه مراداً لله تعالى<sup>(٤)</sup> ؛ لأنه لا معنى لكونه مراداً لله تعالى<sup>(٥)</sup> سوى تعلق الإرادة به ، ولا معنى لتعلق الإرادة بالفعل سوى تخصيصها له بحالة حدوثه ، فلا يعقل تعلقها به دون تخصيصها له<sup>(٦)</sup> بحالة حدوثه ، وما لم يوجد لم تكن الإرادة مخصصة له بحالة<sup>(٧)</sup> حدوثه فلا تكون متعلقة به ، وليقنع<sup>(٨)</sup> بهذا هاهنا عما استقصيناه من الوجوه الكثيرة في علم الكلام .<sup>(٩)</sup>

(١) في ط و ب : " بأن " .

(٢) في م : " فيلزم " .

(٣) في م : " أمر ونهي وخبر " .

(٤) في ب : " مراد الله تعالى " . والمراد بالإرادة هنا : الإرادة الكونية القدرية ، وإلا فالإيمان من الكافر مراد لله تعالى إرادة شرعية .

(٥) في ب : " مراد الله تعالى " .

(٦) " له " ساقطة من : م .

(٧) في ط و ب : " بحال " .

(٨) في ط و ب : " ولنقنع " .

(٩) المحصول (٢/١٩-٢٠) ، والأصل الذي بنيت عليه هذه المسألة كما قال ابن برهان في الوصول إلى الأصول (١/١٣١-١٣٢) : " هو أن الله تعالى أمر الكفار بالإيمان وما أراد من بعضهم إذ لو أراد له حصل ، وكل ما أراد الله فلا بد من حصوله " .

- وهذا المعتقد الذي ذكره الآمدي وغيره خطأ ، فالأمر الشرعي يستلزم الإرادة الدينية ولا يستلزم الإرادة الكونية ، فالله لا يأمر إلا بما يريده شرعاً ودينياً ، وقد يأمر بما لا يريده كوناً ، وفائدته العزم على الامتثال وتوطئ النفس أو الاختبار ، ومن هنا قال بعض السلف : إن الله أراد من إبليس السجود ولم يرده منه .

سلاسل الذهب للزركشي (٢٠٤) .

وأما أصحابنا فمنهم من قال : الأمر عبارة عن الخبر على الثواب<sup>(١)</sup> على الفعل تارة ،  
والعقاب على الترك تارة<sup>(٢)</sup> .

وهو فاسد ؛ لما سبق من امتناع تصديق الأمر وتكذيبه ؛ ولأنه يلزم منه لزوم الثواب  
على فعل ما أمر به والعقاب على تركه من جهة الشارع حذراً من الخلف في خير الصادق ،  
وليس كذلك بالإجماع ؛ أما الثواب : فلجواز إحباط العمل بالردة ، وأما العقاب : فلجواز  
العفو والشفاعة ، ويمكن أن يحترز عن هذا الإشكال بأن يقال : هو الإخبار باستحقاق  
الثواب والعقاب ، غير أنه يبقى عليه الإشكال الأول من غير دافع .

ومنهم من قال وهم الأكثرون كالقاضي أبي بكر ، وإمام الحرمين ، والغزالي ، وغيرهم  
الأمر هو : القول بالمقتضي طاعة المأمور بفعل المأمور به<sup>(٣)</sup> .  
فقولهم : " القول " كالجنس للأمر وغيره\* من أقسام الكلام .  
وقولهم : " المقتضي طاعة المأمور بفعل المأمور به " للفصل بين الأمر وغيره من أقسام الكلام  
ولفصل الأمر عن الدعاء والسؤال .  
ومنهم من زاد في الحد " بنفسه "<sup>(٤)</sup> احترازاً عن الصيغة ؛ فإنها لا تقتضي الطاعة بنفسها ، بل  
بالتوقيف و<sup>(٥)</sup> الاصطلاح .

(١) في ط و م : " بالثواب " . وفي ب : " عن الثواب " .

(٢) الحصول ( ٢١/٢ ) ، الكاشف ( ٤٢/٣ - ٤٣ ) وقد بين فيه أوجه فساد ، شرح العضد ( ١٦٢ ) .

(٣) التقريب و الإرشاد ( ٥/٢ ) وزاد فيه " بنفسه " ، البرهان ( ٦٣/١ ) ، المستصفى ( ٢٥٣/١ ) ،

المنحول ( ١٦٧ ) بلفظ : " قول جازم يقتضي " ، الحصول ( ١٦/٢ ) ، لباب الحصول

( ٥١٣/٢ ) وانظر شرح العضد ( ١٦٢ ) فقد أجاب عن الاعتراضات الموجهة لهذا التعريف ، قال

" وارتضاه الجمهور " .

\* نهاية صفحة ( ٨٧ / أ ) من : ط .

(٤) كالجويني في البرهان ( ٦٣/١ ) حيث قال : " وقولنا : بنفسه ، يقطع وهم من يحمل الأمر على

العبارة ، فإن العبارة لا تقتضي بنفسها ، وإنما تشعر بمعناها عن اصطلاح أو توقيف عليها .

(٥) في ب : " أو " .

وعلى كل تقدير فهو باطل ؛ لما فيه من تعريف الأمر بالمأمور والمأمور به ، وهما مشتقان\* من الأمر ، والمشتق من الشيء أخفى من ذلك الشيء ، وتعريف الشيء بما لا يعرف إلا بعد معرفة ذلك الشيء محال .<sup>(١)</sup>

ومنهم من قال : الأمر هو طلب الفعل على وجه يعد فاعله مطيعاً .<sup>(٢)</sup>  
وهو أيضاً باطل\* ؛ لما<sup>(٣)</sup> فيه من تعريف الأمر بالطاعة المتعلقة بالفعل ، والطاعة المتعلقة بالفعل لا تعرف إلا بموافقة الأمر ، وهو دور ممتنع ، كيف وأن فعل الرب تعالى لما طلبه العبد منه بالسؤال يقال له باعتبار موافقة طلب العبد : مطيعاً ، بدليل قوله ﷺ ( إن أطعت الله أطاعك )<sup>(٤)</sup> أي إن فعلت ما أراد فعل ما تريد ، وليس طلب العبد من الله تعالى بجهة السؤال<sup>(٥)</sup> أمراً ؛ إذ الأمر لله قبيح شرعاً بخلاف السؤال ، ويمكن الاحتراز عنه بما يعد فاعله

\* نهاية صفحة ( ١٠٢ / أ ) من : ب .

(١) ذكر في المحصول ( ١٦ / ٢ ) وجهاً آخر لفساده حيث قال : " الطاعة عندنا موافقة الأمر ، وعند المعتزلة موافقة الإرادة ، فالطاعة على قول أصحابنا لا يمكن تعريفها إلا بالأمر ، فلو عرفنا الأمر بما لزم الدور . " وانظر مزيداً من الجواب عليه في الكاشف ( ٣ / ٢٩ - ٣٠ ) وذكر بعد ذلك أقوال العلماء في دفع الإشكاليين الواردين على تعريف القاضي ومن معه ( ٣ / ٣٤ - ٣٦ ) .

(٢) حكاه في العدة ( ١ / ١٥٨ ) عن أبي بكر بن فورك حيث قال : " الأمر ما يكون المأمور بامتثاله مطيعاً " ، نهاية الوصول ( ٣ / ٨١٦ ) .

\* نهاية صفحة ( ٩٥ / أ ) من : م .

(٣) في ب : " بما " .

(٤) عن أنس بن مالك ﷺ أن أبا طالب مرض فثقل ، فعاده النبي ﷺ ، فقال : يا بن أخي ادع ربك الذي بعثك أن يعافيني ، فقال النبي ﷺ : اللهم اشف عمي ، فقال : فكأنما نشط من عقال ، فقال أبو طالب : إن ربك بعثك ليطيعك ، قال النبي ﷺ : وأنت يا عم إن أطعت الله ليطيعنك .

أخرجه الحاكم في المستدرک ، كتاب : الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر . ( ١ / ٧٢٧ )

رقم ( ١٩٩١ ) . وقال الذهبي : الميثم - أحد رواة الحديث - تركوه .

(٥) في ط : " السؤال لله " وفي م : " السؤال له " . والأولى إسقاطها كما في ع و ب .

مطيعاً في العرف العام ، والباري تعالى ليس كذلك .<sup>(١)</sup>

والأقرب في ذلك إنما هو القول الجاري على قاعدة الأصحاب وهو أن يقال : الأمر طلب الفعل على جهة الاستعلاء .<sup>(٢)</sup>

(١) انظر مزيداً من المناقشة لهذا التعريف في نهاية الوصول (٨١٧/٣) .

(٢) إحكام الفصول للباقي (١٧٦/١) و الإشارة للباقي (١٦٤) وزاد فيه "على جهة الاستعلاء والقهر والقسر . " ، المحصول (١٧/٢) ، منتهى السؤل (ق٣/٢) ، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري (١٥٥/١)

وقد انتقد العلماء هذا التعريف أيضاً ، فقال عنه صفي الدين الهندي كما في نهاية الوصول (٨١٧/٣) " وهو أيضاً غير مانع ؛ حيث يقتضي دخول الإشارة الدالة على طلب الفعل تحته إذا كانت على جهة الاستعلاء ، وهو غير مستقيم أيضاً على القول بالكلام النفساني ؛ لأن الإشارة وما يجري مجراها نحو الإيماء ليست بكلام وهو يتناولها . "

وقال الأصفهاني في الكاشف (٣٣/٣) بعد أن أورد التعريف : " وهو ضعيف ؛ لأنه يبطل بقول القائل : أنا طالب منك سقي الماء مستعلياً ؛ لأنه طلب الفعل بالقول على سبيل الاستعلاء ، ولا جواب له إلا تقييد القول بالمفرد . " ، وقال في موضع آخر (٤٣/٣) : " وهو باطل ؛ لأن الاستعلاء عبارة عن هيئة قائمة في الأمر ، وذلك يتحقق في الأخرس فتعلم تلك الهيئة . " وبهذا يكون الأمدي قد تبع في التعريف القائلين باشتراط الاستعلاء كأبي الحسين البصري كما في المعتمد (٤٣/١) ، والرازي كما في المحصول (١٧/٢) . وهو مذهب أكثر الماتريديين على ما جاء في فواتح الرحموت (٤٠١/١) .

● وفي مسألة اشتراط العلو والاستعلاء في الأمر أربعة أقوال :

الأول : ما سبق .

الثاني : أنه يشترط العلو في الأمر ، وهو مذهب أكثر المعتزلة ، واختاره الشيرازي ، والقاضي عبد الوهاب ونقله عن جمهور أهل العلم وأكثر أهل اللغة .

الثالث : أنه لا يشترط العلو ولا الاستعلاء ، وهو مذهب أبي الحسن الأشعري ، وعليه أكثر الشافعية .

الرابع : أنه يشترط العلو والاستعلاء . وحكاها الزركشي عن ابن القشيري ، والقاضي عبد الوهاب .

فقولنا : " طلب الفعل " احتراز عن النهي وغيره من أقسام الكلام .

وقولنا : " على جهة الاستعلاء " احتراز عن الطلب بجهة الدعاء والالتماس .

فإن قيل : قولكم الأمر هو : طلب الفعل ، إن أردتم به الإرادة فهو مذهب المعتزلة وليس مذهباً لكم ، وإن أردتم غيره فلا بد من تصويره ، وإلا كان فيه تعريف الأمر بما هو أخفى\* من الأمر .

= انظر في المسألة بالإضافة لما سبق : التبصرة (١٧) ، اللع (٤٥) ، شرح العضد (١٦٢) ، نهاية السؤل (٣٧٩/١) ، البحر المحيط (٨٣/٢) .

• والذي أراه في تعريف الأمر أن يقال : هو طلب الفعل بدون قيد العلو ولا الاستعلاء وذلك لإجماع النحاة على عدم اعتبار ذلك لا في الأمر ولا في النهي كما نقله الزركشي في البحر (٨٤/٢) من احتجاج العبدري به ، وقسموا الدعاء في حق الله إما أن يأتي بلفظ الأمر نحو : ارحمنا ، أو بلفظ النهي نحو : لا تعذبنا .

ونقل قول سيبويه : "إن الدعاء بممثلة الأمر والنهي ، وإنما قيل له الدعاء ؛ لأنه استعظم أن يقال : أمر أو نهي . " ، ولم يذكروا للمقابل اسماً ؛ لأنهم لم يجدوه في كلام العرب ، وكان هذا أمراً طارئاً على اللغة بعد استقرارها . ثم قال : " فالصواب أن صيغة افعل ظاهرة في اقتضاء الفعل سواء كان من أعلى أو مساو أو دون ، ولكن يتميز بالقرينة ، فإن كان المخاطب مخلوقاً كانت قرينة دالة على حمله على الدعاء بالاصطلاح العربي الشرعي لا اللغوي .  
فائدة :

خلاصة الفرق بين العلو والاستعلاء ، أن العلو : هيئة في المتكلم ، والاستعلاء : هيئة في الكلام . فالعلو : هيئة في الأمر بأن يكون أعلى مرتبة ، كالأب مع ابنه ، والسلطان مع رعيته ، والسيد مع عبده .

والاستعلاء : هيئة الأمر ، كرفع الصوت والغلظة ونحو ذلك .

رفع الحاجب لتاج الدين السبكي (٤٨٩/٢) ، نهاية السؤل للإسنوي (٣٧٩/١-٣٨٠) ، شرح الكوكب المنير (١٧/٣) .

\* نهاية صفحة (١٩٣) من : ع .

قلنا : إجماع العقلاء منعقد على أن الأمر قسم من أقسام الكلام ، وأنه واقع موجود لا ريب فيه ، وقد بينا امتناع تفسيره بالصيغة والإرادة بما سبق ، فما وراء ذلك هو المعنى بالطلب ، والنزاع في تسميته بالطلب بعد الموافقة<sup>(١)</sup> على وجوده فأيل إلى خلاف لفظي .

(١) من قوله : " بما سبق ، فما وراء ذلك " إلى هنا ساقطة من : م .

البحث الثالث : في الصيغة الدالة على الأمر .

وقد اختلف القائلون بكلام النفس ، هل للأمر صيغة تخصه وتدل عليه دون غيره في اللغة أم لا ؟ فذهب الشيخ أبو الحسن<sup>(١)</sup> ومن تابعه إلى النفي<sup>(٢)</sup> ، وذهب من عداهم إلى الإثبات<sup>(٣)</sup> .

قال إمام الحرمين والغزالي : والذي نراه أن هذه الترجمة عن الأشعري خطأ ؛ فإن قول القائل لغيره : أمرتك وأنت مأمور ، صيغة خاصة بالأمر من غير منازعة ، وإنما الخلاف في أن صيغة افعل ، هل هي خاصة بالأمر أم لا ؟ ؛ لكونها مترددة في اللغة بين محامل كثيرة يأتي ذكرها<sup>(٤)</sup> .

(١) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري ، يرجع نسبه إلى أبي موسى الأشعري ؓ ، كان بارعاً في علمي الكلام والجدل على طريقة أهل الاعتزال حتى صار من رؤسائهم ، وكان قوي الحجة مما كان له الأثر في رجوعه عن الاعتزال إلى مذهب أهل السنة ، وإليه تنسب طائفة الأشعرية ، من شيوخه أبو إسحاق المروزي ، وأبو علي الجبائي ، ومن تلاميذه أبو بكر القفال ، قيل : بلغت مصنفاته المائتين ومنها : إثبات القياس ، والخاص والعام في الأصول .  
وفيات الأعيان (٣/٢٤٩-٢٥٠) ، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣/٣٤٧-٣٦٠) ، شذرات الذهب (٢/٣٠٣-٣٠٥) .

(٢) ونقل عن الشيخ أبي الحسن التوقف ، كما نقل عنه النفي ، واختلف أصحابه في تنزيل مذهبه ، وفسر القول عنه بالنفي بتفسيرين : الأول : أن المراد به الوقف ، وتعقب بأن الوقف لا ينتج النفي وأجيب عنه بأن المراد بالنفي ما يشمل عدم الجزم .  
الثاني : أنه قال ذلك لوجود الاشتراك في المعاني التي ورد بها .

المعتمد (١/٥٠) ، البرهان (١/٦٦) ، المنحول (١٧١) ، الوصول لابن برهان (١/١٣٨-١٣٩) ، المحصول لابن العربي (٥٤) ، لباب المحصول (٢/١٥٧) ، نهاية الوصول (٣/٨٣٥) . جمع الجوامع مع حاشية البناني (١/٣٧١-٣٧٢) .

(٣) وهو مذهب الجمهور ، واختاره الآمدي . التبصرة (٢٢) ، البرهان (١/٦٨) ، الوصول لابن برهان (١/١٣٨) ، منتهى السؤل (٢/٤) ، المغني للخبازي (٢٨) .

(٤) البرهان (١/٦٧) ، المستصفى (١/٢٥٥) ، وقال ابن الحاجب : " قال المحققون : وليس الخلاف في مطلق الصيغة فإنها معلومة الوقوع ؛ لأن في اللغة ألفاظاً مخصوصة بالأمر كقولنا : أمرتك بكذا أو أوجبت عليك كذا . " شرح مختصر ابن الحاجب (٢/٢٠) .

واعلم أنه لا وجه لاستبعاد هذا الخلاف ، وقول القائل : أمرتك وأنت مأمور ، لا يرفع هذا الخلاف ؛ إذ الخلاف إنما هو في صيغة الأمر الموضوعة للإنشاء ، وما مثل هذه الصيغ أمكن أن يقال <sup>(١)</sup> : إنها إخبارات <sup>(٢)</sup> عن الأمر لا إنشآت ، وإن كان الظاهر صحة استعمالها للإنشاء ، فإنه لا مانع من استعمال صيغة الخبر للإنشاء ، كما في قوله : طلقت ، وبعث ، واشترت ونحوه ، وبيانه : أنه <sup>(٣)</sup> إذا قال لزوجته : طلقتك ، فإن الطلاق يقع عليه إجماعاً ، ولو كان إخباراً لكان إخباراً <sup>(٤)</sup> عن الماضي أو <sup>(٥)</sup> الحال ؛ لعدم صلاحية هذه الصيغة للاستقبال ، ولو كان كذلك لم يخل : إما أن يكون قد وجد منه الطلاق ، أو لم يوجد .

فإن كان الأول : امتنع تعليقه بالشرط في قوله : إن دخلت الدار ؛ لأن تعليق وجود ما وجد على وجود ما لم يوجد محال .

وإن كان الثاني : وجب <sup>(٦)</sup> أن يعد كاذباً ، وأن لا يقع الطلاق عليه ، وهو خلاف الإجماع . وإن قدر أنه إخبار عن المستقبل مع الإحالة ، فيجب أيضاً أن لا يقع به الطلاق ، كما لو صرح بذلك وقال لها : ستصيرين طالقاً في المستقبل ، فإنه لا يقع به الطلاق ، مع أنه صريح إخبار عن وقوع الطلاق في المستقبل ، فما ليس بصريح أولى .

وإذا بطل كونه إخباراً ، تعين أن يكون إنشاءً ؛ إذ الإجماع\* منعقد على امتناع الخلو منهما ، فإذا بطل أحدهما تعين الآخر <sup>(٧)</sup> .

(١) " وما مثل هذه الصيغ أمكن أن يقال " هكذا في جميع النسخ ، والأولى حتى تستقيم العبارة أن يقال : ومثل هذه الصيغ يمكن أن يقال ... ، أو : وأما مثل هذه الصيغ فيمكن أن يقال .

(٢) ب : " إخبار " .

(٣) " أنه " ساقطة من : ب .

(٤) " لكان إخباراً " ساقطة من : م .

(٥) في م : " و " .

(٦) " وجب " ساقطة من : م .

\* نهاية صفحة ( ١٠٢ / ب ) من : ب .

(٧) انظر في المسألة وأدلتها بالإضافة لما سبق : التقريب و الإرشاد ( ١٤ / ١ ) ، قواطع الأدلة للسمعاني ( ٨٠ / ١ - ٩٠ ) ، التبصرة ( ٢٢ - ٢٥ ) ، نهاية الوصول ( ٨٣٥ / ٣ - ٨٣٧ ) ، البحر المحيط

( ٨٨ / ٢ - ٩١ ) .



- = والذي أراه في هذه المسألة : أن الأمر له صيغة موضوعة له لغة ، وتدل عليه حقيقة بدون قرينة ، كدلالة سائر الألفاظ الحقيقية على موضوعاتها ومعانيها ، وهي :
- صيغة افعل وما في معناها مثل : اكتب .
  - المضارع المجزوم بلام الأمر مثل : ليفعل .
  - واسم فعل الأمر نحو : عليكم أنفسكم .
  - والمصدر النائب عن فعله نحو : فضرب الرقاب .
- وإنما خص الأصوليون ( افعل ) بالذكر ؛ لكثرة دورانه في الكلام .
- البحر المحيط ( ٩٢/٢ ) .

## البحث الرابع : في مقتضى صيغة الأمر .

وفيه اثنتا<sup>(١)</sup> عشرة مسألة\* .

### المسألة الأولى

#### [ تعدد موارد استعمال صيغة الأمر ]

فيما ذا صيغة الأمر حقيقة فيه إذا وردت مطلقة عرية عن القرائن ؟ وقد اتفق الأصوليون على إطلاقها بإزاء خمسة عشر اعتباراً<sup>(٢)</sup> :  
الوجوب : كقوله تعالى { أَقِمِ الصَّلَاةَ }<sup>(٣)</sup> .  
والندب : كقوله تعالى { فَكَاتِبُوهُمْ }<sup>(٤)</sup> .  
والإرشاد : كقوله تعالى { وَأَشْهَدُوا }<sup>(٥)</sup> وهو قريب من الندب ؛ لاشتراكهما في طلب تحصيل المصلحة ، غير أن الندب\* لمصلحة أخروية ، والإرشاد لمصلحة دنيوية .  
والإباحة : كقوله تعالى { فَاصْطَادُوا }<sup>(٦)</sup> .

(١) في ب : " اثنا " .

\* نهاية صفحة ( ٨٧ / ب ) من : ط .

(٢) المستصفى ( ٢٥٥ / ١ ) ، المحصول ( ٣٩ / ٢ ) ، نهاية الوصول ( ٨٤٦ / ٣ - ٨٥١ ) حيث عد ثمانية عشر

اعتباراً ، كشف الأسرار ( ١٦٣ / ١ - ١٦٤ ) ، وتوسع فيها البعض فأوصلها إلى ست وعشرين ،

وآخرون إلى الثلاثين . وأوصلها الزركشي في البحر المحيط إلى ثلاث وثلاثين ( ٩٢ / ١ - ٩٨ ) ،

فواتح الرحموت ( ٤٠٤ / ١ ) .

(٣) سورة الإسراء : آية " ٧٨ " .

(٤) سورة النور : آية " ٣٣ " .

(٥) سورة البقرة : آية " ٢٨٢ " .

\* نهاية صفحة ( ٩٥ / ب ) من : م .

(٦) سورة المائدة : آية " ٢ " .

- والتأديب : وهو داخل في الندب<sup>(١)</sup> كقوله ﷺ ( كل مما يليك )<sup>(٢)</sup> .  
والامتنان : كقوله تعالى { كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ }<sup>(٣)</sup> .  
والإكرام : كقوله تعالى { ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ }<sup>(٤)</sup> .  
والتهديد : كقوله تعالى { اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ }<sup>(٥)</sup> .  
والإنذار : كقوله تعالى { تَمَتُّعُوا }<sup>(٦)</sup> وهو في<sup>(٧)</sup> معنى التهديد .  
والتسخير : كقوله تعالى { كُونُوا قِرَدَةً }<sup>(٨)</sup> .  
والتعجيز : كقوله تعالى { كُونُوا حِجَارَةً }<sup>(٩)</sup> .  
والإهانة : كقوله تعالى { ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ }<sup>(١٠)</sup> {<sup>(١١)</sup> } .

(١) في م : " المندوب " .

(٢) عن عمرو بن سلمة ﷺ قال : أكلت يوماً مع رسول الله ﷺ فجعلت أكل من نواحي الصفحة ، فقال لي رسول الله ﷺ : كل مما يليك ) .

ولفظ مسلم ، عن عمرو بن سلمة ﷺ قال : كنت في حجر رسول الله ﷺ وكانت يدي تطيش في الصفحة ، فقال لي : يا غلام سم الله ، وكل بيمينك ، وكل مما يليك ) .

أخرجه البخاري في كتاب الأطعمة ، باب : التسمية على الطعام ، وباب : الأكل مما يليه .  
(٢٠٥٦/٥) رقم (٥٠٦١-٥٠٦٢-٥٠٦٣) .

وأخرجه مسلم في كتاب الأشربة ، باب : آداب الطعام والشراب . (١٥٩٩/٣) ، رقم (٢٠٢٢) .

(٣) سورة الأنعام : " ١٤٢ " .

(٤) سورة ق : آية " ٣٤ " .

(٥) سورة فصلت : آية " ٤٠ " .

(٦) سورة إبراهيم : آية " ٣٠ " .

(٧) " في " ساقطة من : ب .

(٨) سورة البقرة : آية " ٦٥ " .

(٩) سورة الإسراء : آية " ٥٠ " .

(١٠) " الكريم " ساقطة من : ط و ب .

(١١) سورة الدخان : آية " ٤٩ " .

- والتسوية : كقوله تعالى {فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا} <sup>(١)</sup> .  
والدعاء : كقوله تعالى {اغْفِرْ لِي} <sup>(٢)</sup> .  
والتمني : كقول الشاعر : ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي <sup>(٣)</sup> .  
وكمال القدرة : كقوله تعالى {كُنْ فَيَكُونُ} <sup>(٤)</sup> .

وقد اتفقوا على أنها مجاز <sup>(٥)</sup> فيما سوى الطلب ، والتهديد ، والإباحة <sup>(٦)</sup> .  
غير أنهم اختلفوا ، فمنهم من قال : إنها مشتركة - كاشتراك لفظ القراء - بين الطلب \*  
للفعل ، وبين <sup>(٧)</sup> التهديد المستدعي لترك الفعل ، وبين الإباحة المخيرة بين الفعل والترك <sup>(٨)</sup> .

(١) سورة الطور : آية "١٦" .

(٢) سورة نوح : آية "٢٨" .

(٣) هذا صدر بيت لامرئ القيس ، وقد جاء ضمن قصيدة مشهورة تعد إحدى المعلقات العشر .

وعجزه : بصبح وما الإصباح منك بأمثل .

انجلي : انكشف . أمثل : أفضل

وقد اضطرب المحققون والشرح في ترتيب هذا البيت ضمن معلقته . فهو البيت التاسع والأربعون من المعلقة كما في ديوان امرئ القيس ، بتحقيق وتعليق د/ محمد حمود (٩٩) ، والسادس والأربعون كما في شرح المعلقات السبع للزوزني (٣٩) ، وشرح القصائد السبع للأنباري (٧٧) ، وشرح القصائد التسع للنحاس (١٦٠/١) ، والسادس والخمسون كما في شرح ديوان امرئ القيس (١٧٣) ، ت/ حسن الندوي ، وأسامة منيمنة .

(٤) سورة يس : آية "٨٢" .

(٥) هذه فرع القول بالمجاز في القرآن ، وهي مسألة خلافية ، والأولى أن يقال : إن صيغة افعل حقيقة في كل معنى وردت فيه بالقرائن سواء كانت لفظية أو حالية .

(٦) المحصول (٣٩/٢) ، نهاية الوصول (٨٥٢/٣) . وتخصيص هذه الثلاث بأن صيغة افعل حقيقة فيها دون غيرها تخصيص بغير تخصص ، فهو تحكم .

\* نهاية صفحة (١٩٤) من : ع .

(٧) " بين " ساقطة من : م .

(٨) وهم بعض الواقفية ، ونقل عن الأشعري ، وابن سريج الشافعي ، وبعض الشيعة .

المعتمد (٥٠/١) ، المستقصى (٢٥٦/١) ، كشف الأسرار (١٦٤/١) .

ومنهم من قال : إنما حقيقة في الإباحة مجاز فيما سواها .<sup>(١)</sup>

ومنهم من قال : إنما حقيقة في الطلب ومجاز فيما سواه .

وهذا هو الأصح<sup>(٢)</sup> ؛ وذلك لأننا إذا سمعنا أن أحداً قال لغيره : افعَل كذا<sup>(٣)</sup> ، وتجرد ذلك عن جميع القرائن ، وفرضناه كذلك ، فإنه يسبق إلى الأفهام منه طلب الفعل واقتضاؤه من غير توقف على أمر خارج ، دون التهديد المستدعي لترك الفعل ، والإباحة المخيرة بين الفعل والترك ، ولو كان مشتركاً أو ظاهراً في الإباحة لما كان كذلك ، وإذا كان الطلب هو السابق إلى الفهم عند عدم القرائن مطلقاً ، دل ذلك على كون صيغة افعَل ظاهرة فيه .

فإن قيل : يحتمل أن يكون ذلك بناء على عرف طارئ على الوضع اللغوي ، كما في لفظ الغائط والدابة<sup>(٤)</sup> ، وإن سلم دلالة ما ذكرتموه على الظهور في الطلب ، غير أنه معارض بما يدل على ظهوره في الإباحة ؛ لكونها أقل الدرجات فكانت مستيقنة<sup>(٥)</sup> .

قلنا جواب الأول : أن الأصل عدم العرف الطارئ ، وبقاء الوضع الأصلي بحاله . وجواب الثاني : لا نسلم أن الإباحة متيقنة<sup>(٦)</sup> ؛ إذ هي مقابلة للطلب والتهديد ؛ لكونها غير مستدعية للفعل ولا للترك ، والطلب مستدع للفعل ، والتهديد مستدع لترك الفعل<sup>(٧)</sup> ،

(١) هم بعض المعتزلة ، حيث قالوا : إن " افعَل " لرفع الحرج ، ثم يصير مع الاقتران بالوعيد على الترك مقتضياً إيجاباً ، وبالاقتران بوعد الثواب على الفعل مع التخيير في الترك مقتضياً استحباباً ، وأصل اللفظ لو تجرد لرفع الحرج .

المعتمد (٥١/١) ، البرهان (٦٧/١) ، العدة (٢٩٩/١) ، المستصفى (٢٥٦/١) ، المنحول (١٧٠)

(٢) المعتمد (٥٠/١) ونسبه للجمهور من الناس ، العدة (٢٩٩/١) ، المستصفى (٢٥٦/١) .

(٣) في م : " كذا وكذا " .

(٤) في م : " الدابة والغائط " .

(٥) في م : " متيقنة " .

(٦) من قوله : " قلنا جواب الأول " إلى هنا ساقطة من م .

(٧) في م : " للترك " .

(١) في م : " في واحد منهما الإباحة" .

(٢) وقد ناقش المذاهب السابقة وبين فساد بعضها : إمام الحرمين في البرهان (٦٨/١-٧١) ، والغزالي

في المستصفى (٢٥٦/١-٢٥٧) ، والرازي في المحصول (٤١-٤٤) .

- والذي أراه راجحاً : أن صيغة افعل إذا تجردت عن القرائن تقتضي الوجوب حقيقة ، واستعمالها فيما عدا ذلك من المعاني لا يكون إلا بقرينة ، والذي يدل على هذا الاختيار أدلة الجمهور التي سيأتي ذكرها في المسألة الثانية ، والله أعلم .

## المسألة الثانية

### [ اختلاف العلماء في مدلول صيغة الأمر ]

إذا ثبت أن صيغة افعل ظاهرة في الطلب والاختضاء ، فالفعل المطلوب لا بد وأن يكون فعله راجحاً على تركه ، فإن كان ممتنع الترك كان واجباً ، وإن لم يكن ممتنع الترك فإما أن يكون ترجحه لمصلحة أخروية فهو المندوب ، وإما لمصلحة دنيوية فهو الإرشاد .

وقد اختلف الأصوليون : فمنهم من قال : إنه مشترك بين الكل ، وهو مذهب الشيعة .<sup>(١)</sup>

ومنهم من قال : إنه لا دلالة له على الوجوب والندب بخصوصه ، وإنما هو حقيقة في القدر المشترك بينهما ، وهو ترجيح الفعل على<sup>(٢)</sup> الترك .<sup>(٣)</sup>

ومنهم من قال : إنه حقيقة في الوجوب مجاز فيما عداه ، وهذا\* هو مذهب الشافعي ، والفقهاء ، وجماعة من المتكلمين كأبي الحسين البصري ، وهو قول الجبائي<sup>(٤)</sup> في أحد

---

(١) المنحول (١٧١) ، الحصول (٤٥/٢) قال الرازي فيه : " وهو قول المرتضى من الشيعة . " الكاشف (١٢٦/٣) ، نهاية الوصول (٨٥٥/٣) ، القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام (٢٢٢) .

(٢) في م : " و " .

(٣) المعتمد (٥٠/١) ، المستصفى (٢٥٨/١) ، الحصول (٤٥/٢) ، وقد ذهب إليه جماعة من العلماء ومنهم أبو منصور الماتريدي كما في كشف الأسرار (١٦٥/١) ، نهایه الأصول (٨٥٧/٣) ، الإجماع لعلي السبكي وابنه عبد الوهاب (٢٣/٢) ، القواعد والفوائد الأصولية (٢٢٢) .

\* نهاية صفحة (١٠٣/أ) من : ب .

(٤) المعتمد (٥٠/١) .

والجبائي هو : أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران بن أبان مولى عثمان ، أحد أئمة المعتزلة ، وإليه تنسب الجبائية ، وكان إماماً في علم الكلام ، من شيوخه أبو يوسف الشحام ومن تلاميذه أبو الحسن الأشعري ، وابنه أبو هاشم ، ومن مؤلفاته : متشابه القرآن ، وكتاب المخلوق . ( ٢٣٥هـ - ٣٠٣هـ ) .

وفيات الأعيان (٩٧/٤ - ٩٨) ، شذرات الذهب (٢٤١/٢) .

ومنهم من قال : إنه حقيقة في النذب ، وهو مذهب أبي هاشم<sup>(٢)</sup> ، وكثير من المتكلمين من المعتزلة وغيرهم ، وجماعة من الفقهاء ، وهو أيضاً منقول عن الشافعي<sup>(٣)</sup>.

ومنهم من توقف وهو مذهب الأشعري<sup>(٤)</sup> ومن تابعه من أصحابه كالقاضي أبي بكر<sup>(٥)</sup>

(١) هو مذهب الجمهور من الأئمة الأربعة ، وقول أهل الظاهر . انظر بالإضافة إلى المصادر والمراجع السابقة : الفصول في الأصول للجصاص (٨٧/٢) ، مقدمة ابن القصار (٢٠١) ، التقريب (٢٧/٢) ، قواطع الأدلة (٩٢/١) ، الإحكام لابن حزم (٣٧٢/٣) ، البرهان (٦٨/١) وذكر أنه اختيار أبي إسحاق الاسفرائيني ، العدة (٢٢٤/١) ، أصول السرخسي (٣٤/١) ، المنحول (١٧٠) ، شرح تنقيح الفصول (١٢٧) ، كشف الأسرار (١٦٥/١) ، شرح مختصر ابن الحاجب "بيان المختصر" لشمس الدين الأصفهاني (١٩/٢) .

(٢) أبو هاشم الجبائي هو : عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي ، المتكلم ابن المتكلم ، وإليه تنسب الطائفة الهاشمية من المعتزلة وتسمى البهشية أيضاً ، وهو من كبار المعتزلة ، من شيوخه والده ، وأبو يوسف الشحام ، ومن تلاميذه الوزير صاحب ، له مصنفات في الفقه والأصول منها : الجامع الكبير ، الاجتهاد . (٢٤٧هـ - ٣٢١هـ) .

تاريخ بغداد (٥٥/١١) ، شذرات الذهب (٢٨٩/٢) .

(٣) التقريب (٢٦/٢) ، المعتمد (٥١/١) ، التبصرة (٢٧) ، البرهان (٦٨/١) ، المستصفى (٢٥٨/١) حيث صرح بمذهب الشافعي فقال : "وقد صرح الشافعي في كتاب أحكام القرآن بتردد الأمر بين الوجوب والنذب ، وقال : النهي على التحريم" ، ونسبه ابن برهان في الوصول (١٣٤/١) إلى أبي إسحاق الاسفرائيني ، وقد ذهب إليه بعض المالكية ومنهم أبو الحسن المتنب وأبو الفرج كما في الإشارة (١٦٧) ، وهذا المذهب أوماً إليه الإمام أحمد كما في التمهيد (١٤٧/١) حيث قال : "ما أمر به النبي فهو عندي أسهل مما نهي عنه" .

قلت : قول الإمام أحمد هنا لا يستدعي أو يستلزم أنه للنذب .

(٤) البرهان (٦٦-٦٧) وقد أورد متعلق مذهب الواقفية والاعتراض عليه ، ونفى ما نسب للأشعري من القول بالوقف ، ونقل عنه أنه يقول بوجود صيغة تخص الأمر نحو : ألزمت ، وأوجبت وما شاكل ذلك ، وبين أنه إنما توقف في "افعل" فهي مترددة بين الأمر والنهي ورفع الحرج . وقد جاء في شرح اللمع للشيرازي (١٧٢/١) ونقله الإسنوي في نهاية السؤل (٣٩٦/٢) : أن الذي أملاه الأشعري على أصحاب أبي إسحاق ببغداد إنما هو الوجوب فقط .

وذكر في المحصول أن القائلين بالوقف ثلاث فرق ، ثم فصل القول فيها . (٤٤/٢-٤٥) .

(٥) التقريب (٢٧/٢) ، الوصول لابن برهان (١٣٧/١) ، بالإضافة لما سبق .



وهو الأصح<sup>(٣)</sup>؛ وذلك لأن وضعه مشتركاً أو حقيقة في البعض و<sup>(٤)</sup> مجازاً في البعض :  
إما أن يكون مدركه عقلياً أو نقلياً .

الأول : محال ؛ إذ العقول لا مدخل لها في المنقول لا ضرورة ولا نظراً.

والثاني : فإما أن يكون قطعياً أو ظنياً ، والقطعي غير<sup>(٥)</sup> متحقق فيما نحن فيه ، والظني إنما<sup>(٦)</sup>  
ينفع أن لو كان إثبات مثل هذه المسألة مما يقتنع فيه بالظن ، وهو غير مسلم فلم يبق غير  
التوقف<sup>(٧)</sup>.

فإن قيل : ما ذكرتموه\* مبني على أن مدار مثل<sup>(٨)</sup> هذه المسألة على القطع ، وهو غير  
مسلم ولا في شيء من اللغات ، وإن سلمنا ذلك لكن ما<sup>(٩)</sup> المانع أن يكون المدرك لا عقلياً  
محضاً ولا نقلياً محضاً ، بل هو مركب منهما كما يأتي تحقيقه ، وإن سلمنا الحصر فيما

(١) المستصفي (٢٥٧/١) ، المنحول (١٧١) واختار فيه : أن مقتضى صيغة الأمر في اللسان للطلب  
الجازم . وليس في هذا تناقض إذا علمنا أن الطلب الجازم عند الغزالي يشمل الندب كما يشمل  
الوجوب ، وإنما يفرق بينهما عند اقتران أحدهما بما يشعر بعقاب على الترك من عدمه .

(٢) في ع و ط و ب : " وغيره " .

(٣) انتهى السؤل (ق ٤/٢) وقال الآمدي فيه : " وهو الحق " .

(٤) " و " ساقطة من : ع .

(٥) في ع : " فغير " .

(٦) في ع و ب : " فإنما " .

(٧) في ط و م : " الوقف " .

\* نهاية صفحة ( ٨٨ / أ ) من : ط .

(٨) " مثل " ساقطة من : ب .

(٩) في ب : " هذا " .

## الصنف الأول : في الأمر

ذكرتموه غير أنه لازم عليكم في القول بالوقف أيضاً ؛ فإن العقل لا يقتضيه ، والنقل القطعي \* غير متحقق فيه ، والظن<sup>(١)</sup> إنما<sup>(٢)</sup> يكتفى به أن لو كانت المسألة ظنية ، فما هو جوابكم عنه في القول بالوقف يكون جواباً لخصومكم فيما ذهبوا إليه على اختلاف مذاهبهم .

قلنا : أما إنكار القطع في اللغات على الإطلاق فمما يفضي إلى إنكار القطع في جميع الأحكام الشرعية ؛ لأن مبناها على الخطاب بالألفاظ اللغوية ومعقولها ، وذلك كفر صراح .

والقول بأن ما ذكرتموه مبني على أن مدار ما نحن فيه على القطع .

قلنا : نحن في هذه المسألة غير متعرضين \* لنفي ولا إثبات ، بل نحن متوقفون ، فمن رام إثبات اللغة فيما نحن فيه بطريق ظني أمكن أن يقال له : متى يكتفى بذلك فيما نحن فيه ؟ إذا كان شرط إثباته القطع أم<sup>(٣)</sup> لا ؟ ولا بد عند توجه التقسيم<sup>(٤)</sup> من تنزيل الكلام على الممنوع أو المسلم ، وكل واحد منهما متعذر ؛ لما سبق<sup>(٥)</sup> .

قولهم : ما المانع من كونه مركباً من العقل والنقل ؟

قلنا : لأن ما ذكرناه من التقسيم في النقلي ثابت هاهنا كان مستقلاً أو غير مستقل ، والقطع لا سبيل إليه ، وإن كان ظنياً فالمركب منه ومن العقلي يكون ظنياً سواء كان العقلي ظنياً أو قطعياً .

قولهم : ما ذكرتموه لازم عليكم في الوقف .

---

\* نهاية صفحة ( ٩٦ / أ ) من : م .

(١) في ب : " فالظن " .

(٢) في ع و ب : " فإنما " .

\* نهاية صفحة ( ١٩٥ ) من : ع .

(٣) في ع : " أو " .

(٤) " توجه التقسيم " ساقطة من : ع ، وبدلها " ولا بد عند تقسيم الكلام " .

(٥) في ب : " سيق " .

قلنا : ليس كذلك ؛ لأن الواقف<sup>(١)</sup> غير حاكم ، بل هو ساكت عن الحكم ، والساكت عن الحكم لا يفتقر إلى دليل ، فلا يكون ما ذكره لازماً علينا<sup>(٢)</sup>.<sup>(٣)</sup>

شبهه<sup>(٤)</sup> القائلين بالوجوب :

وقد ذكر أبو الحسين البصري في ذلك ما يناهز ثلاثين شبهة<sup>(٥)</sup> دائرة بين غث وسمين<sup>(٦)</sup> ،  
وها نحن نلخص حاصلها ، ونأتي<sup>(٧)</sup> على المعتمد من جملتها ، مع حذف الزيادات<sup>(٨)</sup> العريضة

(١) في م : " الوقف " .

(٢) في ب : " عاماً " .

(٣) ينظر مزيداً من أدلتهم مع مناقشتها في : العدة (٢٤٢/١-٢٤٥) ، التبصرة (٣١-٣٣) ، البرهان

(٦٨/١-٦٩/١) ، المستصفى (٢٥٧/١-٢٥٨) ، الوصول لابن برهان (١٣٧/١-١٣٨) ، المحصول

(٩٤/٢-٩٦) ، شرح مختصر ابن الحاجب (٣١/٢) .

• في المسألة مذاهب أخرى غير ما ذكر وهي :

- ذهب الجويني إلى أنها تدل على الطلب المطلق ، وليس فيها دلالة على العقاب .

- وبعض المعتزلة قال : إنها حقيقة في الإباحة .

- وفصل أبو بكر الأبهري بين أوامر الله و أوامر رسوله ﷺ ، فأوامر الله للوجوب ، وأوامر الرسول ﷺ الأصل فيها النذب إلا ما كان موافقاً لنص أو مبيناً لمحمل .

وانظر مزيداً من المسألة والمذاهب فيها : التقريب (٢٦/٢) ، العدة (٢٢٩/١) ، البرهان

(٦٨/١) ، الكاشف (١٢٦/٣) ، شرح العضد (١٦٤-١٦٥) ، الإيجاج (٢٢/٢-٢٧) ، نهاية

السؤل (٣٩٦/٢-٤٠١) ، البحر المحيط (٩٩/١-١٠٤) .

(٤) من أسلوب الآمدي في الكتاب غالباً أن ما يأتي به الخصم من أدلة يطلق عليها شبهاً ، والآمدي في هذه المسألة متوقف ، فجعل أدلة الآخرين شبهاً بالنسبة إليه ، وإلا فهي أدلة معتبرة والله المستعان .

(٥) أورد هذه الأدلة وغيرها وأجاب عنها كل من : الباقلاني في التقريب (٥٢/٢-٨١) ، وأبو الحسين

البصري في المعتمد (٥١/١-٦٩) ، والغزالي في المستصفى (٢٦٠/١-٢٦٣) ، والأصفهاني في

الكاشف (١٢٦/٣-٢٦٢) ، وصفى الدين الهندي في نهاية الوصول (٨٥٦/٣-٩٠٥) .

(٦) في ع : " ثمين " .

(٧) في ط : " فنأتي " .

(٨) في م : " الزيادة " .

## الصنف الأول : في الأمر

عن الفائدة ، ونشير إلى جهة الانفصال عنها ، ثم نذكر بعد ذلك شبه القائلين بالندب ، وطرق تخرجها إن شاء الله تعالى .

أما <sup>(١)</sup> شبه القائلين بالوجوب فشرعية ، ولغوية ، وعقلية :

أما الشرعية : فمنها ما يرجع إلى الكتاب ، ومنها ما يرجع إلى السنة ، ومنها ما يرجع إلى الإجماع .

أما الكتاب : فقوله تعالى { أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ } <sup>(٢)</sup> ، ثم هدد <sup>(٣)</sup> عليه بقوله { فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ } <sup>(٤)</sup> والتهديد على المخالفة دليل الوجوب . <sup>(٥)</sup>

وأيضاً قوله تعالى { فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ } <sup>(٦)</sup> ووجه الاستدلال به ما سبق في الآية التي قبلها \* <sup>(٧)</sup> .

وأيضاً قوله تعالى لإبليس { مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ } <sup>(٨)</sup> أورد ذلك في معرض الذم بالمخالفة ، لا في معرض الاستفهام <sup>(٩)</sup> اتفاقاً ، وهو دليل الوجوب . <sup>(١٠)</sup>

(١) في ط و ب : " فأما " .

(٢) سورة النور : آية " ٥٤ " .

(٣) " هدد " ساقطة من : م .

(٤) في ب : " توليتم " .

(٥) سورة النور : آية " ٥٤ " .

(٦) المعتمد ( ٦٥ / ١ ) ، المستصفى ( ٢٦١ / ١ ) .

(٧) سورة النور : آية " ٦٣ " .

\* نهاية صفحة ( ١٠٣ / ب ) من : ب .

(٨) المعتمد ( ٦١ - ٦٣ ) ، العدة ( ٢٣١ / ١ ) ، التبصرة ( ٢٨ ) ، المستصفى ( ٢٦١ / ١ ) ، المحصول

( ٥٧ - ٥٠ / ٢ ) .

(٩) في م و ب : " أن تسجد " .

(١٠) في ب : " إذا " .

(١١) سورة الأعراف : آية " ١٢ " .

(١٢) في ب : " الانتقام " .

(١٣) قواطع الأدلة ( ٩٦ / ١ ) ، المعتمد ( ٦٤ / ١ ) ، العدة ( ٢٢٩ / ١ ) ، التبصرة ( ٢٧ ) ، المحصول

( ٤٦ / ٢ )

وأيضاً قوله تعالى {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ} <sup>(١)</sup> ذمهم على المخالفة ، وهو دليل الوجوب . <sup>(٢)</sup>

وأيضاً قوله تعالى {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ} <sup>(٣)</sup> والمراد من قوله : قضى ، أي ألزم . ومن قوله : أمراً ، أي مأموراً ، وما لا خيرة <sup>(٤)</sup> فيه من المأمورات لا يكون إلا واجباً . <sup>(٥)</sup>

وأيضاً قوله تعالى {أَفَعْصَيْتَ أَمْرِي} <sup>(٦)</sup> وقوله {لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ} <sup>(٧)</sup> وقوله {لَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا} <sup>(٨)</sup> وصف مخالف الأمر بالعصيان ، وهو اسم ذم ، وذلك لا يكون في غير الوجوب . <sup>(٩)</sup>

وأيضاً قوله تعالى {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} <sup>(١٠)</sup> أي أمرت ، ولولا أن الأمر للوجوب لما كان كذلك . <sup>(١١)</sup>

(١) سورة المرسلات : آية "٤٨" .

(٢) المعتمد (٦٣/١) ، المحصول (٤٧-٤٦/٢) .

(٣) سورة الأحزاب : آية "٣٦" .

(٤) في م : " خير " .

(٥) قواطع الأدلة ( ٩٨/١ ) ، المعتمد (٦٤/١) ، العدة (٢٣١/١) ، التبصرة (٢٨) ، المحصول (٤٩-٤٨/٢) .

(٦) سورة طه : آية "٩٣" .

(٧) سورة التحريم : آية "٦" .

(٨) سورة الكهف : "٦٩" .

(٩) المعتمد (٥٣/١) ، العدة (٢٣٢/١) ، المحصول (٦٣-٥٨/٢) .

(١٠) سورة النساء : آية "٦٥" .

(١١) المعتمد (٦٥/١) .

وأما السنة : فقوله ﷺ لبريرة<sup>(١)</sup> وقد عتقت تحت عبد وكرهته ( لو راجعته ، فقالت : بأمرك يا رسول الله ؟ فقال : لا ، إنما أنا شافع ، فقالت<sup>(٢)</sup> : لا حاجة لي فيه )<sup>(٣)</sup> فقد عقلت أنه لو كان أمراً لكان واجباً ، والنبي ﷺ قررها عليه .<sup>(٤)</sup>  
وأيضاً قوله ﷺ ( لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة )<sup>(٥)</sup> وهو دليل الوجوب ، وإلا فلو كان الأمر للندب فالسواك مندوب .<sup>(٦)</sup>

(١) بريرة : كانت مولاة لبعض بني هلال فكاتبوها ثم باعوها من عائشة رضي الله عنها فأصبحت مولاة لها ، وبسببها جاء الحديث " إنما الولاء لمن أعتق " ، وكانت قد عتقت تحت زوج لها فخيرها الرسول ﷺ في البقاء معه أو مفارقتها ، فكانت تلك سنة .  
الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر (١٧٩٥/٤) ، أسد الغابة لابن الأثير (٤٠٩/٥) ، سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٩٧/٢-٣٠٣) ، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني (٥٠/٨)

(٢) " فقالت " ساقطة من : ع . وفي م و ب : " قالت " .  
(٣) عن ابن عباس ﷺ أن زوج بريرة كان عبداً يقال له مغيث ، كأني أنظر إليه يطوف خلفها يكي ودموعه تسيل على لحيته ، فقال النبي ﷺ لعباس : يا عباس ، ألا تعجب من حب مغيث بريرة ، ومن بغض بريرة مغيثاً ، فقال النبي ﷺ : لو راجعته ، قالت : يا رسول الله تأمرني ؟ قال : إنما أنا شافع ، قالت : لا حاجة لي فيه .  
أخرجه البخاري في كتاب الطلاق ، باب : شفاعة النبي ﷺ في زوج بريرة . (٢٠٢٣/٥) رقم (٤٩٧٩)

(٤) العدة (٢٣٣/١) ، التبصرة (٢٩) ، المستصفى (٢٦١/١) ، المحصول (٦٨-٦٩/٢) .  
(٥) عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال : لولا أن أشق على أمتي أو على الناس لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة . ولفظ مسلم ( لولا أن أشق على المؤمنين وفي حديث زهير على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ) .

أخرجه البخاري في كتاب الجمعة ، باب : السواك يوم الجمعة . (٣٠٣/١) رقم (٨٤٧) .  
وأخرجه مسلم في كتاب الطهارة ، باب : السواك . (٢٢٠/١) رقم (٢٥٢) .  
(٦) قواطع الأدلة (٩٩/١) ، المعتمد (٦٦/١) ، المستصفى (٢٦٢/١) ، العدة (٢٣٢/١) ، التبصرة (٢٩) ، المحصول (٦٧-٦٨/٢) .

وأيضاً\* قوله لأبي سعيد الخدري<sup>(١)</sup> حيث لم يجب دعاءه وهو في الصلاة ( أما سمعت الله تعالى<sup>(٢)</sup> يقول\* {اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ} <sup>(٣)</sup> )<sup>(٤)</sup> وبخه على مخالفة أمره ، وهو دليل الوجوب .<sup>(٥)</sup>

\* نهاية صفحة ( ٩٦ / ب ) من : م .

(١) " لأبي سعيد الخدري " هكذا في جميع النسخ ، والصواب " لأبي سعيد بن المعلی " كما يدل عليه

تخريج الحديث في هامش (٤) .

(٢) " تعالى " ساقطة من : ط .

\* نهاية صفحة ( ٨٨ / ب ) من : ط .

(٣) سورة الأنفال : " ٢٤ " .

(٤) نسب الآمدي هذه القصة لأبي سعيد الخدري ؓ ، وقد تابع في ذلك الغزالي والرازي ، ولكن هذه

النسبة خطأ ؛ وذلك لأن القصة في صحيح البخاري منسوبة لأبي سعيد بن المعلی ؓ ، لذلك قال

الحافظ ابن حجر العسقلاني : " نسب الغزالي والفخر الرازي وتبعه البيضاوي هذه القصة لأبي

سعيد الخدري وهو وهم ، وإنما هو أبو سعيد بن المعلی " . فتح الباري ( ١١٩ / ٨ ) .

وعلى هذا فالصواب أنها لأبي سعيد بن المعلی ، ففي البخاري عن أبي سعيد بن المعلی ؓ قال :

كنت أصلي في المسجد فدعاني رسول الله ﷺ فلم أجبه ، فقلت يا رسول الله : إني كنت أصلي ،

فقال : ألم يقل الله {اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ} ثم قال لي : لأعلمنك سورة

هي أعظم السور في القرآن قبل أن تخرج من المسجد ، ثم أخذ بيدي فلما أراد أن يخرج قلت له :

ألم تقل لأعلمنك سورة هي أعظم سورة في القرآن ، قال : الحمد لله رب العالمين ، هي السبع

المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته .

أخرجه البخاري في كتاب التفسير في عدة أبواب ، منها باب : ما جاء في فاتحة الكتاب

( ١٦٢٣ / ٤ ) رقم ( ٤٢٠٤ ) . وباب : يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما

يحييكم . ( ١٧٠٤ / ٤ ) رقم ( ٤٣٧٠ ) .

- وأبو سعيد بن المعلی : اختلف في اسمه ، وأصح ما قيل : إنه الحارث بن نقيع بن المعلی بن لواز

بن حارثة ، وقد روى عنه حفص بن عاصم ، وعبيد بن حنين .

الاستيعاب ( ٩٠ / ٤ ) ، أسد الغابة ( ٣٤٨ / ١ ) ، الإصابة ( ٨٨ / ٤ ) .

(٥) ما سبق مع : العدة ( ٢٣٤ / ١ ) ، المحصول ( ٦٣ / ٢ - ٦٧ ) .

وأيضاً فإنه لما سأله الأقرع بن حابس<sup>(١)</sup> : أحجنا هذا لعامنا أم<sup>(٢)</sup> للأبد ؟ قال ﷺ ( بل للأبد ولو قلت : نعم لوجب )<sup>(٣)</sup> وذلك دليل على أن أوامره للوجوب .<sup>(٤)</sup>

وأما\* الإجماع : فهو أن الأمة في كل عصر لم تنزل راجعة في إيجاب العبادات إلى الأوامر من قوله تعالى { أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ }<sup>(٥)</sup> إلى غير ذلك من غير توقف ، وما كانوا

(١) الأقرع بن حابس بن عقال ، واسمه فراس ، ولقب بالأقرع لقرع كان به في رأسه ، قدم على النبي ﷺ ، وكان شريفاً في الجاهلية والإسلام ، شهد فتح مكة وحنين ، وشهد مع خالد حرب العراق وفتح الأنبار .

الاستيعاب (١٠٣/١) ، أسد الغابة (١٦٤-١٦٧) ، الإصابة (٢٥٢/١-٢٥٩) .  
(٢) في ط و ب : " أو " .

(٣) عن ابن عباس ﷺ أن الأقرع بن حابس سأل النبي ﷺ فقال يا رسول الله : الحج في كل سنة أو مرة واحدة ؟ قال : بل مرة واحدة ، فمن زاد فهو تطوع . هذا لفظ أبي داود وكل من صرح بذكر الأقرع بن حابس .

أما لفظ مسلم من حديث أبي هريرة ﷺ فلم يرد فيه التصريح بذكر الأقرع بن حابس ، حيث قال أبو هريرة ﷺ : خطبنا رسول الله ﷺ فقال : يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا ، فقال رجل : كل عام يا رسول الله ؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً ، فقال النبي ﷺ : لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم

أخرجه مسلم في كتاب الحج ، باب : فرض الحج مرة في العمر . (٩٧٥/٢) رقم (١٣٣٧) .  
وأحمد في المسند ، مسند أبي هريرة ﷺ (٧٣٧/٣) رقم (١٠٦١٥) .

وأبو داود في كتاب المناسك ، باب : فرض الحج . (١٣٩/٢) رقم (١٧٢١) .  
وابن ماجه في كتاب المناسك ، باب : فرض الحج . (٩٦٣/٢) رقم (٢٨٨٦) .  
والنسائي في كتاب مناسك الحج ، باب : وجوب الحج (١١١/٥) رقم (٢٦٢٠) .  
والحاكم في المستدرک ، أول كتاب المناسك . (٦٠٨/١) رقم (١٦٠٩) .

(٤) المعتمد (٦٦/١) ، المستصفى (٢٦٢/١) .

\* نهاية صفحة (١٩٦) من : ع .

(٥) سورة البقرة : آية " ١١٠ " .



يعدلون إلى غير الوجوب إلا لمعارض<sup>(١)</sup>.

وأيضاً فإن أبا بكر ﷺ استدل على وجوب الزكاة على أهل الردة<sup>(٢)</sup> بقوله تعالى {وَأَتُوا  
الزَّكَاةَ} ولم ينكر عليه أحد من الصحابة<sup>(٣)</sup> فكان ذلك إجماعاً<sup>(٤)</sup>.

وأما من جهة اللغة فمن وجوه :

الأول : وصف أهل اللغة من خالف الأمر بكونه عاصياً ، ومنه قولهم : أمرتك فعصيتني  
و<sup>(٥)</sup> قوله تعالى {أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي}<sup>(٦)</sup> .

وقول الشاعر: أمرتك أمراً حازماً فعصيتني<sup>(٧)</sup> ، والعصيان اسم ذم ، وذلك في غير الوجوب

(١) قواطع الأدلة (١/١٠٠) ، المعتمد (١/٥٨) ، العدة (١/٢٣٥) ، المستصفى (١/٢٦٢-٢٦٣) ،  
المحصول (٢/٦٩-٧٢) .

(٢) " أهل الردة " ساقطة من : م .

(٣) عن أبي هريرة ﷺ قال : لما توفي رسول الله ﷺ وكان أبو بكر ﷺ وكفر من كفر من العرب ، فقال  
عمر ﷺ : كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا  
الله ، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله ) فقال : والله لأقاتلن من فرق  
بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال ، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ  
لقاتلتهم على منعها ، قال عمر ﷺ : فوالله ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أبي بكر ﷺ فعرفت أنه  
الحق .

أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ، باب : وجوب الزكاة . (٢/٥٠٧) رقم (١٣٣٥) .

ومسلم في كتاب الإيمان ، باب : الأمر بقتال الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله محمد رسول الله

ﷺ . (١/٥١) رقم (٢٠) .

(٤) المعتمد (١/٦٨) .

(٥) في ب : " ومنه " .

(٦) سورة طه : آية "٩٣" .

(٧) هذا صدر بيت ، وعجزه : فأصبحت مسلوب الإرادة نادماً . وهو منسوب للحصين أو الحصين

بن المنذر الرقاشي ، كما في الحماسة للبحري (٢٧٤) ، و معجم الشعراء للمزباني (١٩٢) . =

وأيضاً فإن السيد إذا أمر عبده بأمر فخالفه ، حسن الحكم عليه<sup>(٢)</sup> من أهل اللغة بدمه واستحقاقه للعقاب<sup>(٣)</sup> ، ولولا أن الأمر للوجوب لما كان كذلك .<sup>(٤)</sup>

وأما من جهة العقل فمن وجوه :

الأول : أن الإيجاب من المهمات في مخاطبات أهل اللغة ، فلو لم يكن الأمر للوجوب لخلا الوجوب عن لفظ يدل عليه ، وهو ممتنع مع دعو<sup>(٥)</sup> الحاجة إليه .<sup>(٦)</sup>

وأيضاً فإنه قد ثبت أن الطلب لا يخرج عن الوجوب والندب ، ويمتنع أن يكون حقيقة في الندب لا بجهة الاشتراك ، ولا بجهة<sup>(٧)</sup> التعيين ، ولا بطريق التخيير ؛ لأن حمل الطلب على الندب معناه افعّل إن شئت ، وهذا الشرط غير مذكور في الطلب ، فيمتنع حمل الطلب عليه بوجه من هذه الوجوه ، ويلزم من ذلك أن يكون حقيقة<sup>(٨)</sup> في الوجوب<sup>(٩)</sup> .

= وأورده الرازي في المحصول (٣٢/٢) ونسبه للحباب بن المنذر مخاطباً به يزيد بن المهلب . وكذلك أبو يعلى في العدة (٢٥٢/٢) ، وصفي الدين الهندي في الفائق (٢١/٢) . ونسبه الرازي أيضاً في المحصول (٣١/٢) لعمر بن العاص وأنه قاله لمعاوية ، وعجزه : وكان من التوفيق قتل ابن هاشم .

وأورده صفي الدين الهندي في نهاية الوصول (٨٤٣/٣) ، وكذلك أورده المحلي في شرحه على جمع الجوامع (٣٦٩/١) وبين مناسيته .

(١) قواطع الأدلة (١٠٠/١) ، المعتمد (٥٣/١) .

(٢) " عليه " ساقطة من : ع و م .

(٣) في ع و م : " للعذاب " .

(٤) قواطع الأدلة (١٠٤/١-١٠٥) ، المعتمد (٥٥/١) ، التبصرة (٣٠) ، المحصول (٧٦-٧٤/٢) .

(٥) في م و ب : " دعوى " .

(٦) المعتمد (٥٨/١-٥٩) ، المستصفى (٢٦٠/١) .

(٧) " بجهة " ساقطة من : ط و ب .

(٨) " حقيقة " ساقطة من : ط .

(٩) قواطع الأدلة (١٠٢/١) ، المعتمد (٥٧/١) ، المحصول (٧٢/٢) .

## الصنف الأول : في الأمر

وأيضاً فإن الأمر مقابل للنهي<sup>(١)</sup>، والنهي يقتضي ترك الفعل والامتناع من الفعل جزءاً، فالأمر يجب أن يكون مقتضياً للفعل ومانعاً من الترك جزءاً<sup>(٢)</sup>.

وأيضاً فإن الأمر بالشيء فهي عن \* جميع أصداده، والنهي عن أصداده مما يمنع من فعلها، وذلك غير متصور دون فعل المأمور به فكان واجباً<sup>(٣)</sup>.

وأيضاً فإن حمل الأمر على الوجوب أحوط للمكلف ؛ لأنه إن كان للوجوب فقد حصل المقصود الراجع<sup>(٤)</sup> وأما من ضرر<sup>(٥)</sup> تركه ، وإن كان للندب فحملة على الوجوب يكون أيضاً نافعاً غير مضر ، ولو حملناه على الندب لم نأمن من الضرر بتقدير كونه واجباً ؛ لفوات المقصود الراجع<sup>(٦)</sup>.

وأيضاً فإن الندب<sup>(٧)</sup> داخل في الواجب من غير عكس ، فحمل الأمر على الوجوب لا يفوت معه المقصود من الندب، بخلاف الحمل على الندب، فكان حملة على الوجوب أولى<sup>(٨)</sup>.

وأيضاً فإن الأمر موضوع لإفادة معنى ، وهو إيجاد<sup>(٩)</sup> الفعل ، فكان مانعاً من نقيضه كالخبر<sup>(١٠)</sup>.

(١) في ب : " النهي "

(٢) المحصول (٧٧-٧٦/٢) .

\* نهاية صفحة ( ١٠٤ / أ ) من : ب .

(٣) المعتمد (٥٩/١) .

(٤) في م : " والراجع " .

(٥) في ب : " ضر " .

(٦) المعتمد (٥٩/١-٦٠) ، المحصول (٩١/٢-٩٢) .

(٧) في ع : " المندوب " .

(٨) المعتمد (٦١/١) .

(٩) في ب : " اتحاد " .

(١٠) المحصول (٧٦/٢) .

## الصنف الأول : في الأمر

وأيضاً فإن الأمر بالفعل يفيد رجحان وجود الفعل على عدمه وإلا كان مرجوحاً أو مساوياً ، ولو كان مرجوحاً لما أمر به ؛ لما فيه<sup>(١)</sup> من الإخلال بالمصلحة الزائدة في الترك ، والتزام المفسدة الراجحة في<sup>(٢)</sup> الفعل ، وهو قبيح ، ولو كان مساوياً لم يكن الأمر به أولى من النهي عنه ، وذلك أيضاً قبيح<sup>(٣)</sup> ، وإذا كان راجحاً فلو جاز تركه لزم منه الإخلال بأرجح المقصودين ، وهو قبيح فلا يرد به الشرع ، فتعين الامتناع من الترك ، وهو معنى الوجوب.<sup>(٤)</sup>

والجواب من جهة الإجمال والتفصيل :

أما الإجمال : فهو أن جميع ما ذكره لا خروج له عن الظن ، وإنما يكون مفيداً فيما يطلب فيه الظن<sup>(٥)</sup> فقط ، وهو غير مسلم فيما نحن فيه ، وقوله ﴿ نحن نحكم بالظاهر ﴾<sup>(٦)</sup>

(١) " لما فيه " ساقطة من : ب .

(٢) في م : " على " .

(٣) في م : " قبيح أيضاً " .

(٤) المحصول (٢/٧٧-٨٠) .

(٥) في ع : " الطلب " .

(٦) قال ابن كثير في تحفة الطالب (١٤٥-١٤٦) : " هذا الحديث كثيراً ما يلهج به أهل الأصول ، ولم أقف له على سند ، وسألت عنه الحافظ أبا الحجاج فلم يعرفه ، لكن له معنى في الصحيح وهو قوله ﴿ إنما أقضي بنحو مما أسمع " .

وقال السخاوي في المقاصد الحسنة (٩١) عن هذا الحديث : " اشتهر بين الأصوليين والفقهاء ، بل وقع في شرح مسلم للنووي في قوله ﴿ : إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ، ولا أشق بطونهم ، ما نصه معناه : إني أمرت بالحكم بالظاهر والله يتولى السرائر ، كما قال ﴿ : أ.هـ . ثم قال : ولا وجود له في كتب الحديث المشهورة ولا الأجزاء المشورة ، وجزم العراقي بأنه لا أصل له ، وكذا أنكره المزي وغيره . نعم في صحيح البخاري عن عمر : إنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم ، بل وفي الصحيح من حديث أبي سعيد رفعه : إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس . وفي المتفق عليه من حديث أم سلمة : إنكم تختصمون إلي ، فلعل بعضكم أن يكون ألحن =

فظني ، والكلام في صحة الاحتجاج به فيما نحن فيه فعلى ما تقدم .

وأما من جهة التفصيل فإننا نخص كل شبهة بجواب :

أما قوله تعالى { أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ\* }<sup>(١)</sup> فهو أمر ، والخلاف<sup>(٢)</sup> في اقتضائه للوجوب بحاله .

وقوله { فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ }<sup>(٣)</sup> فإما أن لا يكون للتهديد بل للإخبار بأن الرسول عليه ما حمل من التبليغ ، وعليكم ما حملتم من القبول ، وليس<sup>(٤)</sup> في ذلك ما يدل على كون الأمر للوجوب\* ، وإن كان للتهديد ، فهو دليل على الوجوب فيما هدد على تركه ومخالفته من الأوامر\* ، وليس فيه ما يدل على أن كل أمر مهدد بمخالفته ، بدليل أمر الندب ، فإن المندوب مأمور به على ما سيأتي ، وليس مهتداً على مخالفته ، وإذا انقسم الأمر إلى مهدد عليه وغير مهدد وجب اعتقاد الوجوب فيما هدد عليه دون غيره ،

= بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذ منه شيئاً . قال ابن كثير : إنه يؤخذ معناه منه .

وقال الغماري في الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج (٢٤٥) : " اشتهر بين الأصوليين والفقهاء بلفظ : أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر . ولا أصل له كما قال المزي ، وابن كثير ، والعراقي ، والحافظ ، والسخاوي ، والسيوطي ، نعم ورد في السنة ما يؤيد معناه ، ففي المتفق عليه من حديث أم سلمة رضي الله عنها : إنكم تختصمون الحديث . "

\* نهاية صفحة ( ٩٧ / أ ) من : م .

(١) سورة النور : آية " ٥٤ " .

(٢) في ع : " والكلام " .

(٣) في ب : " توليتم " .

(٤) سورة النور : آية " ٥٤ " .

(٥) في ع و ط : " فليس " .

\* نهاية صفحة ( ٨٩ / أ ) من : ط .

\* نهاية صفحة ( ١٩٧ ) من : ع .

## الصنف الأول : في الأمر

وبه يخرج الجواب عن كل صيغة أمر هدد<sup>(١)</sup> على مخالفتها وحذر منها ، ووصف مخالفتها بكونه عاصياً ، وبه دفع أكثر ما ذكره من الآيات .<sup>(٢)</sup>

ويخص قوله تعالى {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ} <sup>(٣)</sup> بأنه<sup>(٤)</sup> غير عام في كل أمر بصيغته<sup>(٥)</sup> ، وإن قيل بالتعميم بالنظر إلى معقوله من جهة أنه مناسب ، رتب التحذير على مخالفته ، فإنما يصح أن لو لم يتخلف الحكم عنه في أمر الندب ، وقد تخلف عنه<sup>(٦)</sup> فلا يكون حجة ، وأيضاً فإن غايته أنه<sup>(٧)</sup> حذر من مخالفة أمره ، ومخالفة أمره أن لا يعتقد موجباً وأن لا يحمل<sup>(٨)</sup> على ما هو عليه من إيجاب أو ندب ونحن نقول به ، وليس فيه ما يدل على أن كل أمر للوجوب .<sup>(٩)</sup>

ويخص قوله تعالى لإبليس {قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ} <sup>(١٠)</sup> بأنه غير عام في كل أمر .<sup>(١١)</sup>

(١) في ب : " مهدد " .

(٢) المعتمد (١/٦٥-٦٦) .

(٣) سورة النور : آية "٦٣" .

(٤) في ع و ط : " أنه " .

(٥) علق الشيخ عبد الرزاق عفيفي على كلام الآمدي هنا قائلاً : " الصواب أنه عام بصيغته ؛ لأنه اسم جنس مضاف . " هامش الإحكام (٢/١٥٠) .

(٦) " عنه " ساقطة من : م و ب .

(٧) في ب : " أن " .

(٨) في ع و م : " يفعل " .

(٩) انظر الجواب ومزیداً منه في : المعتمد (١/٦٢) ، العدة (١/٢٣٨) ، التبصرة (٢٨) ، المحصول لابن العربي (٥٥) .

(١٠) سورة الأعراف : آية "١٢" .

(١١) المعتمد (١/٦٤) ، التبصرة (٢٧) ، محصول ابن العربي (٥٤) .

## الصف الأول : في الأمر

ويخص قوله تعالى {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ} الآية<sup>(١)</sup> بأن<sup>(٢)</sup> المراد من قوله {أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ} أي في اعتقاد وجوب المأمور به أو نذبه ، وفعله على ما هو عليه إن كان واجباً فواجب<sup>(٣)</sup> وإن كان نذباً فنذب<sup>(٤)</sup> .<sup>(٥)</sup>

ويخص قوله تعالى {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ} الآية<sup>(٦)</sup> بأنه<sup>(٧)</sup> لا حجة فيها ، وقوله {ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ} أي حكمت به من الوجوب والنذب ، والإباحة ، والتحریم ونحوه ، وليس فيه ما يدل على أن كل ما قضى<sup>(٩)</sup> به يكون واجباً .<sup>(١٠)</sup>

وأما حديث بريرة : فلا\* حجة فيه ، فإنها إنما سألت عن الأمر طلباً للثواب بطاعته ، والثواب والطاعة قد يكون بفعل المندوب ، وليس في ذلك ما يدل على أنها فهمت من الأمر الوجوب ، فحيث لم يكن أمراً لمصلحة أخروية لا بجهة الوجوب ولا النذب قالت : لا حاجة لي فيه .

فإن قيل : فإجابة شفاعة النبي ﷺ مندوب إليها ، فإذا لم يكن مأموراً بها تعين أن يكون الأمر للوجوب .

(١) سورة الأحزاب : آية "٣٦" .

(٢) في ط : " أن " .

(٣) في ع : " فواجباً " .

(٤) في ع : " فنذباً " .

(٥) انظر الجواب ومزيداً منه في : المعتمد (٦٤/١) ، العدة (٢٣١/١) .

(٦) " حتى يحكموك " ساقطة من : ط .

(٧) سورة النساء : آية "٦٥" .

(٨) في ط : " أنه " .

(٩) في ع : " يقضي " .

(١٠) انظر الجواب ومزيداً منه في المعتمد (٦٥/١) .

\* نهاية صفحة (١٠٤/ب) من : ب .

قلنا : إذا سلم أن الشفاعة في صورة بريرة غير مأمور بإجابتها ، فلا نسلم أنها كانت في تلك الصورة مندوبة ؛ ضرورة أن المندوب<sup>(١)</sup> عندنا<sup>(٢)</sup> لا بد وأن يكون مأموراً به<sup>(٣)</sup>.

وأما خبر<sup>(٤)</sup> السواك : ففيه ما يدل على أنه أراد بالأمر أمر الوجوب ، بدليل أنه قرن به المشقة ، والمشقة لا تكون إلا في فعل الواجب ؛ لكونه متحتماً ، بخلاف المندوب ؛ لكونه في محل الخيرة بين الفعل والترك ، ولا يمتنع صرف الأمر إلى الوجوب بقرينة ، ودخول حرف لولا على مطلق الأمر لا يمنع من هذا التأويل<sup>(٥)</sup>.

وأما خبر أبي سعيد الخدري<sup>(٦)</sup> : فلا حجة فيه أيضاً ؛ فإن قوله تعالى { اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ }<sup>(٧)</sup> إنما كان محمولاً على وجوب إجابة النداء<sup>(٨)</sup> تعظيماً لله تعالى<sup>(٩)</sup> ولرسوله ﷺ<sup>(١٠)</sup> في إجابة دعائه ، ونفياً للإهانة عنه والتحقير له بالإعراض عن

(١) في م : " النذب "

(٢) في ب : " عنده "

(٣) انظر الجواب ومزيماً منه في العدة (٢٣٤/١) . وعلق الشيخ عبد الرزاق عفيفي على كلام الآمدي هنا قائلاً : " الظاهر أن المتنفي في الحديث أمر الوجوب لقرينة كما في الحديث الذي بعده ، فتعين الحمل على النذب فيهما للقرينة . " هامش الإحكام (١٥١/٢) .

(٤) " خبر " ساقطة من : ع .

(٥) انظر الجواب ومزيماً منه في المعتمد (٦٦/١-٦٧) .

(٦) " أبي سعيد الخدري " هكذا في جميع النسخ ، والصواب " أبي سعيد بن المعلى " كما يدل عليه تخريج الحديث فيما سبق .

(٧) سورة الأنفال : آية " ٢٤ " .

(٨) في ب : " الدعاء " .

(٩) " تعالى " ساقطة من : ط .

(١٠) ما ينبغي أن يجمع في التعظيم بين الله تعالى ورسوله ﷺ بالواو ، فكان الأولى بالعبارة أن تكون " تعظيماً لله تعالى ثم لرسوله ﷺ في إجابة دعائه " .



إجابة دعائه ؛ لما فيه من هضمه في النفوس ، وإفضاء ذلك إلى الإخلال بمقصود البعثة ، ولا يمتنع صرف الأمر إلى الوجوب بقرينة <sup>(١)</sup>.

وأما خبر الحج : فلا دلالة فيه ، وقول النبي ﷺ ( ولو قلت نعم لوجبت <sup>(٢)</sup> ) ليس أمراً ليكون للوجوب ، بل لأنه يكون \* بياناً لقوله تعالى { وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ } <sup>(٣)</sup> فإنه مقتضى للوجوب ، غير أنه متردد بين التكرار والمرة الواحدة ، فقوله : لو قلت نعم لوجبت <sup>(٤)</sup> أي <sup>(٥)</sup> تكرر ؛ لأنه يكون بياناً لما أوجبه الله تعالى ، لا أنه يكون موجباً <sup>(٦)</sup>.

وأما ما ذكره <sup>(٧)</sup> من الإجماع : فإن أريد به أن الأمة كانت ترجع في الوجوب إلى مطلق الأوامر فهو غير مسلم ، وليس هو أولى من قول القائل : إنهم كانوا يرجعون في الندب إلى مطلق الأوامر ، مع أن أكثر الأوامر للمندوبات ، وإن أريد به أنهم كانوا يرجعون في الوجوب إلى الأوامر <sup>(٨)</sup> المقترنة بالقرائن فلا حجة فيه <sup>(٩)</sup>.

وأما قصة أبي بكر : فلا حجة في احتجاجه بقوله تعالى { أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ } <sup>(١٠)</sup> على \* أن الأمر بمطلقه <sup>(١١)</sup> للوجوب ؛ وذلك لأنهم لم يكونوا منكبين لأصل

(١) المعتمد (٦٧/١) ، العدة (٢٣٧/١) ، التبصرة (٢٩) .

(٢) في ع و ب : " لوجب " .

\* نهاية صفحة ( ٩٧ / ب ) من : م .

(٣) سورة آل عمران : آية " ٩٧ " .

(٤) في ع و ب : " لوجب " .

(٥) " أي " ساقطة من : ع و ط و م .

(٦) انظر في الجواب المعتمد (٦٦/١) .

(٧) في ع و م : " ذكره " .

(٨) من قوله : " مع أن أكثر الأوامر للمندوبات " إلى هنا ساقطة من : م .

(٩) المعتمد (٦٨-٦٩/١) ، العدة (٢٣٦-٢٣٧) .

(١٠) سورة البقرة : آية " ١١٠ " .

\* نهاية صفحة ( ١٩٨ ) من : ع .

(١١) في م : " مطلق " .

## الصنف الأول : في الأمر

الوجوب حتى يستدل على الوجوب<sup>(١)</sup> بالآية ، بل إنما أنكروا التكرار ، والاستدلال على تكرار ما وجب لا يكون استدلالاً على نفس اقتضاء الأمر بمطلقه للوجوب .<sup>(٢)</sup>

وأما قولهم : إن أهل اللغة يصفون من خالف\* الأمر المطلق بالعصيان ، ويحكمون عليه باستحقاق الذم والتوبيخ . ليس<sup>(٣)</sup> كذلك ، فإنه ليس القول بملازمة هذه الأمور للأمر المطلق ، وملازمة انتفائها للأمر المقيد بالقرينة في المندوبات أولى من العكس .

فإن قيل : بل تقييد المندوب بالقرينة أولى من تقييد الواجب بها ، فإنها بتقدير خفائها تحمل على الوجوب وهو مضر ، وبتقدير الواجب بها يلزم منه<sup>(٤)</sup> الإضرار بترك الواجب بتقدير خفائها ؛ لفوات المقصود الأعظم منه .

فهو معارض بأن الأوامر الواردة في المندوبات أكثر منها في الواجبات ، فإن ما من واجب إلا ويتبعه مندوبات ، والواجب غير لازم للمندوب ، ولا يخفى أن المحذور في تقييد الأعم بالقرينة لاحتمال خفائها أعظم من محذور ذلك في الأخص .<sup>(٥)</sup>

وأما الشبه العقلية في<sup>(٦)</sup> قولهم : إن الوجوب<sup>(٧)</sup> من المهمات . قلنا : والندب من المهمات ، وليس إخلاء\* أحد الأمرين من لفظ يدل عليه أولى من الآخر .

(١) في ب : " بالوجوب على " .

(٢) المعتمد (٦٨/١) . وعلق الشيخ عبد الرزاق عفيفي هنا قائلاً : " يظهر لي من كلام الآمدي الاعتراف بإجماعهم على إفادة الصيغة للوجوب ، وإنما خالفوا أبا بكر في استمراره أو تكراره ، وهذا أقوى لإفادة الأمر للوجوب مما لو نازعوه في أصل الوجوب . " هامش الإحكام (١٥٢/٢) .

\* نهاية صفحة ( ٨٩ / ب ) من : ط .

(٣) " ليس " هكذا في جميع النسخ ، والأولى : فليس ؛ لأنها واقعة بعد أما .

(٤) " منه " ساقطة من : م .

(٥) انظر مزيداً من الجواب في المعتمد (٥٥/١-٥٦) ، التبصرة (٣٠-٣١) .

(٦) " في " ساقطة من : ب .

(٧) في م : " الواجب " .

\* نهاية صفحة ( ١٠٥ / أ ) من : ب .

فإن<sup>(١)</sup> قيل : بأن المندوب له لفظ يدل عليه ، وهو قول القائل : ندبت ، ورغبت .  
فللوجوب أيضاً لفظ يدل عليه ، وهو قوله : أوجبت ، وألزمت ، وحتمت .<sup>(٢)</sup>

قولهم : إنه يمتنع أن يكون الأمر حقيقة في الندب لما ذكرناه . فهو مقابل بمثله ، فإن حمل الطلب على الوجوب معناه : افعل وأنت ممنوع من الترك ، وهو غير مذكور في الطلب فلا يكون حمله على أحدهما أولى من الآخر .<sup>(٣)</sup>

قولهم : إن النهي يقتضي المنع من الفعل ، فيجب أن يكون الأمر مقتضياً للمنع من الترك .

قلنا : لا نسلم أن مطلق النهي يقتضي المنع من الفعل إلا أن يدل عليه دليل كما ذكرناه في الأمر ، وإن صح ذلك في النهي ، فحاصل ما ذكرناه راجع إلى القياس في اللغة وهو باطل بما سبق .

قولهم : إن الأمر بالشيء فهي عن جميع أضداده .

غير مسلم كما يأتي ، وإن سلم ذلك<sup>(٤)</sup> ولكن إنما يمكن القول بأن النهي عن أضداد المأمور به مما يمنع من فعلها أن لو كان الأمر للوجوب ، وإلا فبتقدير أن يكون للندب فبالنهي عن أضداده يكون فهي تنزيه ، فلا يمنع من فعلها ، وعند ذلك فيلزم منه توقف الوجوب على كون النهي عن أضداده<sup>(٥)</sup> مانعاً من فعلها<sup>(٦)</sup> ، وذلك متوقف على كون الأمر للوجوب ، وهو دور ممتنع .<sup>(٧)</sup>

(١) في ع : " وإن " .

(٢) المعتمد (٥٩/١) .

(٣) المعتمد (٥٧/١) .

(٤) " ذلك " ساقطة من : ب .

(٥) من قوله : " يمون فهي تنزيه " إلى هنا ساقطة من : م .

(٦) " من فعلها " ساقطة من : ع و ب .

(٧) المعتمد (٥٩/١) .

قولهم : إن حمل الطلب على الوجوب أحوط للمكلف على ما ذكره .  
فهو معارض بما يلزم من حمله على الوجوب من الإضرار اللازم من الفعل الشاق<sup>(١)</sup> بتقدير فعله ، والعقاب بتقدير تركه، ولما فيه من مخالفة النفي الأصلي بما اختصاص به الوجوب من زيادة الذم والوصف بالعصيان ، بخلاف المندوب ، كيف وأن المكلف إذا نظر وظهر له أن الأمر للندب<sup>(٢)</sup> فقد أمن من الضرر وحصل مقصود الأمر .<sup>(٣)</sup>

قولهم : إن المندوب داخل في الواجب . ليس كذلك على ما سبق تقريره .<sup>(٤)</sup>

قولهم : إن الأمر موضوع لمعنى فكان مانعاً من نقيضه . دعوى محل النزاع ، والقياس على الخبر من باب القياس في اللغات<sup>(٥)</sup> ، وهو باطل بما سبق ، ثم إنه منقوض\* بالأمر بالمندوب ، فإنه مأمور به على ما سبق .

فإن قيل : لا يلزم من مخالفة الدليل في المندوب المخالفة مطلقاً .  
قلنا : يجب أن نعتقد أن ما ذكره ليس بدليل حتى لا يلزم منه المخالفة في المندوب .  
وما ذكره من الشبهة الأخيرة فهي منتقضة بالمندوب .<sup>(٦)</sup>

وأما شبه القائلين بالندب فمنها نقلية وعقلية :  
أما النقلية : فقولہ ﴿ إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء

(١) في ع : " المشتق " .

(٢) كلام الآمدي هنا يفيد أن الأصل في الأمر الوجوب ؛ لأنه ما حمل على الندب إلا بعد ما نظر وظهر له بالقرائن أنه للندب .

(٣) المعتمد (٦٠/١) ، الحصول (٩٢/٢-٩٤) .

(٤) المعتمد (٦١/١) .

(٥) في م : " اللغة " .

\* نهاية صفحة ( ٩٨ / ١ ) من : م .

(٦) الحصول (٧٩/٢-٨٠) .

فانتهوا<sup>(١)</sup> فوض\* الأمر إلى استطاعتنا ومشيعتنا وهو دليل الندية .<sup>(٢)</sup>

وأما العقلية : فهو أن المندوب ما فعله خير من تركه ، وهو داخل في الواجب ، فكل واجب مندوب وليس كل مندوب واجباً ؛ لأن الواجب ما يلام على تركه ، والمندوب ليس كذلك ، فوجب جعل الأمر حقيقة فيه لكونه متيقناً .<sup>(٣)</sup>

وجوابهما من جهة الإجمال : فما سبق في جواب شبه القائلين بالوجوب .  
ومن جهة التفصيل عن الأولى : أنه لا يلزم من قوله : ما استطعتم ، تفويض الأمر إلى مشيعتنا ، فإنه لم يقل : فافعلوا ما شئتم ، بل قال : ما استطعتم ، وليس ذلك خاصية الندب فإن كل واجب كذلك .<sup>(٤)</sup>

---

(١) عن أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ قال : دعوني ما تركتكم ، إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم ، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) هذا لفظ البخاري ، ولفظ مسلم ( فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه ) .

أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب : الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ  
(٢٦٥٨/٦) رقم (٦٨٥٨) .

ومسلم في كتاب الحج ، باب : فرض الحج مرة في العمر . (٩٧٥/٢) رقم (١٣٣٧) .  
\* نهاية صفحة (١٩٩) من : ع .

(٢) المستصفى (٢٥٩/١) واعترض على الدليل والاستدلال فقال : " هذا اعتراف بأنه من جهة اللغة والوضع ليس للندب ، واستدلال بالشرع ، ولا يثبت مثل ذلك بخير الواحد لو صحت دلالتة ، كيف ولا دلالة له ؛ إذ لم يقل : فافعلوا ما شئتم ، بل قال : ما استطعتم ، كما قال ( فاتقوا الله ما استطعتم ) ، وكل إيجاب مشروط بالاستطاعة . " ، التقريب (٤٥/٢) .

(٣) قواطع الأدلة (٩٥/١) ، التبصرة (٣٣) ، المستصفى (٢٥٩/١) وقد ذكر الغزالي لفساده ثلاثة أوجه ، شرح العضد (١٦٥-١٦٦) .

(٤) التقريب (٤٥/٢-٤٦) ، المستصفى (٢٥٩/١) .

## الصنف الأول : في الأمر

وعن الثانية\* : ما سبق من امتناع وجود المندوب في الواجب<sup>(١)</sup> ، ثم لو كان تنزِيل لفظ الأمر على المتيقن لازماً ، لكان جعله<sup>(٢)</sup> حقيقة في رفع الحرج عن الفعل أولى ؛ لكونه متيقناً ، بخلاف المندوب فإنه متميز بكون الفعل مترجحاً على الترك وهو غير متيقن .<sup>(٣)</sup>

\* نهاية صفحة ( ٩٠ / أ ) من : ط .

(١) في م : " الوجوب " .

(٢) في ب : " حمله " .

(٣) انظر مزيداً من أدلتهم مع مناقشتها بالإضافة لما سبق : العدة ( ٢٥٤ / ١ - ٢٤٧ ) ، نهاية الوصول ( ٩٠٦ / ٣ - ٩١١ ) .

• وفي المسألة مذاهب أخرى لم يذكرها الآمدي ، وهي إجمالاً :

١- أنه حقيقة في الإباحة ؛ لأنه المحقق والأصل عدم الطلب .

٢- أنه مشترك بين الوجوب والندب .

٣- أنه مشترك بين الوجوب والندب والإباحة .

٤- أنه بين الأمور الثلاثة السابقة ولكن بالاشتراك المعنوي وهو الإذن ، حكاه ابن الحاجب مع الذي قبله .

٥- أنه مشترك بين خمسة وهي الثلاثة المذكورة سابقاً والإرشاد والتهديد ، حكاه الغزالي في المستصفى

٦- أنه مشترك بين الأحكام الخمسة : الوجوب ، الندب ، الإباحة ، التحريم ، الكراهة ، وهذا نسب إلى الأشعري .

٧- أنه موضوع لواحد من هذه الخمسة ولا نعلمه ، نسب للأشعري .

٨- أنه مشترك بين ستة أشياء وهي : الوجوب ، والندب ، والتهديد ، والتعجيز ، والإباحة ، والتكوين ، وحكي عن الأشعري .

٩- أن أمر الله تعالى للوجوب ، وأمر رسوله ﷺ للندب ، وهذا حكي عن الأبهري .

١٠- أن أمر الشارع للوجوب دون غيره ، واختاره أبو المعالي وابن منجا .

انظر : التمهيد للإسنوي ( ٢٦٦ - ٢٦٩ ) ، البحر المحيط ( ٩٩ / ٢ - ١٠٤ ) ، القواعد والفوائد الأصولية ( ٢٢١ - ٢٢٣ ) .

• والذي أراه راجحاً هنا : المذهب الثالث الذي ذكره الآمدي ، وهو مذهب الجمهور من أنه حقيقة في الوجوب ولا يحمل على غيره إلا بقرينة ، وهذا الترجيح مبني على الاختيار السابق في المسألة الأولى من أن صيغة افعل إذا تجردت عن القرائن تقتضي الوجوب حقيقة ، والله أعلم .

• ومن فروع المسألة : ما إذا قال لمن تجب عليه طاعته كعبده وولده : افعل كذا ، ولم يصرح بما يقتضي التحريم أو عدم التحريم ، ففي وجوب ذلك عليه ما سبق . التمهيد للإسنوي ( ٢٦٩ ) . ومقتضى ما تقدم وجوبه .

### المسألة الثالثة

#### [ الأمر المطلق هل يفيد التكرار ؟ ]

اختلف الأصوليون في الأمر العربي عن القرائن<sup>(١)</sup> ، فذهب الأستاذ\* أبو إسحاق الإسفرائيني<sup>(٢)</sup> وجماعة من الفقهاء والمتكلمين إلى أنه مقتضى للتكرار<sup>(٣)</sup> المستوعب لزمان العمر<sup>(٤)</sup> مع الإمكان .<sup>(٥)</sup>

وذهب آخرون إلى أنه للمرة الواحدة ومحمّل للتكرار .<sup>(٦)</sup>

(١) تحرير محل النزاع : الأمر إذا ورد مقيداً بالمرة أو التكرار حمل عليه بلا خلاف ، وإن كان مطلقاً لم يقيد بشيء فيه خلاف بين العلماء في حمله على المرة الواحدة أو التكرار كما سيأتي .  
\* نهاية صفحة ( ١٠٥ / ب ) من : ب .

(٢) هو : إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفرائيني ، الفقيه الشافعي المتكلم الأصولي ، من شيوخه أبو بكر الإسماعيلي ، ومن تلاميذه القاضي الطبري ، وأبو القاسم القشيري ، ومن مؤلفاته : التعليقة في أصول الفقه ، الجامع في أصول الدين . ( ٣٤٤ هـ - ٤١٨ هـ ) .

وفيات الأعيان ( ١ / ٥٥ ) ، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ( ٤ / ٢٥٦ - ٢٦٢ ) ، طبقات الشافعية للإسنوي ( ١ / ٥٩ - ٦٠ ) ، شذرات الذهب ( ٣ / ٢٠٩ - ٢١٠ ) .

(٣) جاء في ميزان الأصول ( ١ / ٢٣١ - ٢٣٢ ) أن استعمال كلمة التكرار في المسألة لا يراد به حقيقته وهو : عود عين الفعل الأول ؛ لأنه لا يتحقق عند أكثر المتكلمين ، وإنما يراد به تجدد أمثاله على الترادف وهو معنى الدوام في الأفعال .

(٤) في م : " للزمان مدة العمر " .

(٥) المعتمد ( ١ / ٩٨ ) ، البرهان ( ١ / ٧٢ ) ، المستصفى ( ٢ / ٥ ) ، الحصول ( ٢ / ٩٩ ) ، ونقله في المنحول ( ١٧٤ ) عن أبي حنيفة والمعتزلة ، ، نهاية الوصول ( ٣ / ٩٢٢ ) ، وحكاة ابن القصار كما في مقدمته ( ٢٩٢ ) عن الإمام مالك ، الحصول لابن العربي ( ٥٨ ) ، وكذلك في شرح تنقيح الفصول ( ١٣٠ ) ، وقال به أبو يعلى في العدة ( ١ / ٢٦٤ ) ، ونسبه ابن النجار للإمام أحمد وأكثر أصحابه كما في شرح الكوكب ( ٣ / ٤٣ ) ، والقواعد والفوائد الأصولية ( ٢٣٥ ) .

(٦) المصادر والمراجع السابقة ، وكون الأمر لا يقتضي التكرار قال به بعض الحنفية كما في أصول =

## الصنف الأول : في الأمر

ومنهم من نفى احتمال التكرار ، وهو اختيار أبي الحسين البصري وكثير من الأصوليين<sup>(١)</sup> .

ومنهم من توقف في الزيادة ولم يقض فيها بنفي ولا إثبات ، وإليه ميل إمام الحرمين والواقفية<sup>(٢)</sup> .

والمختار : أن المرة الواحدة لا بد منها في الامتثال ، وهو معلوم قطعاً ، والتكرار محتمل، فإن اقترن به قرينة أشعرت بإرادة المتكلم التكرار حمل عليه ، وإلا كان الاقتصار على المرة الواحدة كافياً<sup>(٣)</sup> .

والدليل على ذلك<sup>(٤)</sup> : أنه إذا قال له : صل أو صم ، فقد أمره بإيقاع فعل<sup>(٥)</sup> الصلاة

---

= السرخسي (٣٨/١) ، والمغني للخبازي (٣٤) ، وهو مذهب أصحاب مالك وخالفوا فيه إمامهم كما في شرح تنقيح الفصول (١٣٠) ، وهو رواية عن أحمد اختارها أبو الخطاب كما في التمهيد (١٨٧/١) ، وابن قدامة كما في الروضة (٦١٦/٢) ، وهو الصحيح عند الظاهرية كما في الإحكام لابن حزم (٤٣٦، ٤٤٠/٣) .

(١) المعتمد (٩٨/١) ، أصول السرخسي (٣٨/١) ، المحصول (٩٩/٢) .  
(٢) قال إمام الحرمين في البرهان (٧٤/١) : " الصيغة المطلقة تقتضي الامتثال والمرة الواحدة لا بد منها ، وأنا على الوقف في الزيادة عليها فلست أنفيه ولست أثبته والقول في ذلك يتوقف على القرينة . " .  
وهو مذهب الأشعرية . التقريب (١١٧/٢) ، المستصفى (٥/٢) ، المنحول (١٧١) ، المحصول (٩٩/٢)

- والمراد بالتوقف هنا أنه لأحدهما ولا يعرف ، أو لكونه مشتركاً بين المرة والتكرار .  
انظر : القواعد والفوائد الأصولية (٢٣٦) .

(٣) وهو معزو للشافعي ، واختاره الباقلاني ، والغزالي ، والرازي ، وابن الحاجب ، التقريب (١١٧/٢)  
البرهان (٧٢/١) ، المستصفى (٥/٢) ، المحصول (٩٩/٢) ، منتهى السؤل (٧/٢) ، شرح العضد (١٦٦) ، وهو الصحيح عند الحنفية كما في الفصول في الأصول (١٣٥/٢) ، كشف الأسرار (١٨٥/١) ، وتيسير التحرير (٣٥١/١) ، وحكي عن أحمد كما في القواعد والفوائد الأصولية (٢٣٥)

(٤) البرهان (٧٤/١) ، نهاية الوصول (٩٣٥/٣) .

(٥) " فعل " ساقطة من : م .



## الصنف الأول : في الأمر

والصوم ، وهو مصدر افعل ، والمصدر محتمل للاستغراق والعدد ، ولهذا يصح تفسيره به ، فإنه لو قال لزوجته : أنت طالق ثلاثاً ، وقع به الثلاث<sup>(١)</sup> لما كان تفسيراً للمصدر وهو الطلاق ، ولو اقتصر على قوله : أنت طالق ، لم يقع سوى طلبة واحدة ، مع احتمال اللفظ للثلاث ، فإذا قال له<sup>(٢)</sup> : صل ، فقد أمره بإيقاع المصدر وهو الصلاة ، والمصدر محتمل للعدد ، فإن اقترن به قرينة مشعرة بإرادة العدد حمل عليه وإلا فالمرة الواحدة تكون كافية . ولهذا فإنه لو أمر عبده أن يتصدق صدقة ، أو يشتري خبزاً أو لحماً فإنه يكتفى منه بصدقة واحدة وشراء واحد ، ولو زاد على ذلك فإنه يستحق اللوم والتوبيخ ؛ لعدم القرينة الصارفة إليه وإن كان اللفظ محتملاً له<sup>(٣)</sup> ، وإنما<sup>(٤)</sup> كان كذلك ؛ لأن حال الأمر متردد بين إرادة العدد وعدم إرادته ، وإنما يجب العدد مع ظهور الإرادة ولا ظهور ، إذ الفرض فيما إذا عدت القرائن المشعرة به ، وعلى هذا فقد بطل القول : بعدم إشعار اللفظ بالعدد مطلقاً ، وبطل القول : بظهوره فيه ، وبالوقوف أيضاً .

والاعتراض هاهنا يختلف باختلاف مذاهب<sup>(٥)</sup> الخصوم\* ، فمن اعتقد ظهوره في التكرار اعترض بشبهه :

الأولى منها : أن أوامر الشرع<sup>(٦)</sup> في الصوم والصلاة محمولة على التكرار ، فدل على إشعار الأمر به .<sup>(٧)</sup>

(١) في ع و ط : " وقع الثلاث " ، و " به " ساقطة من ع فقط .

(٢) " له " ساقطة من : ع و م .

(٣) " له " ساقطة من : م .

(٤) في ع : " وإن كان " .

(٥) في م : " مذهب " .

\* نهاية صفحة (٩٨/ب) من : م .

(٦) في ع و م : " الشارع " .

(٧) المعتمد (١٠٠/١) ، التبصرة (٤٤) ، المستصفي (٧/٢) ، لباب المحصول (٥٢٩/٢) .

## الصنف الأول : في الأمر

الثانية : أن قوله تعالى {فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ<sup>(١)</sup>} يعم كل مشرك ، فقوله : صم وصل ، ينبغي أن يعم جميع الأزمان ؛ لأن نسبة اللفظ إلى الأزمان كنسبته إلى الأشخاص<sup>(٢)</sup>.

الثالثة : أن قوله : صم ، كقوله : لا تصم ، فمقتضى النهي الترك أبداً ، فوجب أن يكون الأمر مقتضياً للفعل أبداً ؛ لاشتراكهما في الاقتضاء والطلب<sup>(٣)</sup>.

الرابعة : أن الأمر يقتضى فعل الصوم ، واقتضى اعتقاد وجوبه والعزم عليه أبداً ، فكذلك الموجب الآخر<sup>(٤)</sup>.

الخامسة : أن الأمر لا اختصاص له بزمان دون زمان ، فليس حمله على البعض أولى من البعض فوجب التعميم<sup>(٥)</sup>.

السادسة : أنه لو لم يكن الأمر للتكرار ، لما صح الاستثناء منه ؛ لاستحالة\* الاستثناء من المرة الواحدة ، ولا تطرق النسخ إليه ؛ لأن ذلك يدل على البداء<sup>(٦)</sup> ، وهو محال على الله تعالى ، ولا حسن الاستفهام من الأمر أنك أردت المرة الواحدة أو التكرار ؟ ولكان<sup>(٧)</sup> قول الأمر لغيره : صل مرة واحدة ، غير مفيد ، وكان قوله : صل مراراً ، تناقضاً ، ولكان إذا لم يفعل المأمور ما أمر به في أول الوقت محتاجاً في فعله ثانياً إلى دليل ، وهو ممتنع<sup>(٨)</sup>.

(١) سورة التوبة : آية "٥" . وكتبت في جميع النسخ بدون الفاء في أولها .

(٢) المستصفي (٦/٢) ، روضة الناظر (٦١٦/٢) .

(٣) المستصفي (٦/٢) ، المنحول (١٧٥) ، المحصول (١٠٢/٢) .

(٤) البرهان (٧٢/١) ، التبصرة (٤٥) ، المنحول (١٧٥) ، المحصول لابن العربي (٥٨) .

والمراد بالموجب الآخر هنا : التكرار واقتضاء الفعل أبداً .

(٥) المعتمد (١٠١/١) ، المحصول (١٠٢/٢) .

\* نهاية صفحة (٢٠٠) من : ع .

(٦) البداء : ظهور الرأي بعد أن لم يكن . التعريفات (٦٢) ، التعاريف (١١٨) .

(٧) في م : " وكان " .

(٨) المعتمد (١٠١/١-١٠٢) ، المحصول (١٠٢/٢) .

## الصنف الأول : في الأمر

السابعة : أن الحمل على التكرار<sup>(١)</sup> أحوط للمكلف ؛ لأنه إن كان للتكرار فقد حصل المقصود ولا ضرر ، وإن لم يكن للتكرار لم يكن فعله مضراً<sup>(٢)</sup>.

الثامنة : أن الأمر بالشيء نهي عن جميع أضداده ، والنهي عن أضداده يقتضي استغراق الزمان ، وذلك يستلزم استدامة فعل المأمور به<sup>(٣)</sup>.

التاسعة : قوله \* ( إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم )<sup>(٤)</sup> أي فأتوا بما أمرتكم به ما استطعتم ، وذلك يقتضي وجوب التكرار<sup>(٥)</sup>.

العاشرة : أن عمر بن الخطاب \* سأل النبي ﷺ لما رآه قد جمع بطهارة واحدة بين صلوات عام الفتح وقال : أعمداً فعلت هذا يا رسول الله ؟ فقال : نعم<sup>(٦)</sup>. ولولا أنه فهم تكرار الطهارة من قوله تعالى { إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ }<sup>(٧)</sup> لما كان للسؤال معنى<sup>(٨)</sup>.

(١) " التكرار " ساقطة من : م .

(٢) المصادر السابقة .

(٣) المعتمد (١٠٢/١) ، البرهان (٧٢/١) ، المستصفى (٦/٢) ، لباب المحصول (٥٢٨/٢) .

\* نهاية صفحة (١٠٦/أ) من : ب .

(٤) سبق تخريجه ص (١٨٢) من هذا البحث .

(٥) التبصرة (٤٤) . ولم أجد من قال بهذا التفسير والذي يناقض لفظ الحديث صراحة ، فإن فيه قوله

: " فأتوا منه " ولم يقل : به .

\* نهاية صفحة (٩٠/ب) من : ط .

(٦) عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن النبي ﷺ صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد ، ومسح

على خفه ، فقال عمر : لقد صنعت اليوم شيئاً لم تكن تصنعه ، قال : عمداً صنعته يا عمر .

أخرجه مسلم في كتاب الطهارة ، باب : جواز الصلوات كلها بوضوء واحد . (٢٣٢/١) رقم (٢٧٧)

(٧) سورة المائدة : آية "٦" .

(٨) العدة (٢٦٦/١) .

الحادية عشرة : أنه إذا قال الرجل لغيره : أحسن عشرة فلان ، فإنه يفهم منه التكرار والدوام .<sup>(١)</sup>

وأما شبه القائلين بامتناع احتماله للتكرار<sup>(٢)</sup>:

فأولها : أن<sup>(٣)</sup> من قال لغيره : ادخل الدار ، يعد ممثلاً بالدخول مرة واحدة ، كما أنه يصير ممثلاً لقوله : اضرب رجلاً ، بضرب رجل واحد ، ولذلك فإنه لا يلام بترك التكرار ، بل يلام من لامه عليه .<sup>(٤)</sup>

وثانيها : أنه لو قال القائل : صام زيد ، صدق على المرة الواحدة من غير إدامة ، فليكن مثله في الأمر .<sup>(٥)</sup>

وثالثها : أنه لو حلف أنه ليصلين أو<sup>(٦)</sup> ليصومن ، برت يمينه بصلاة واحدة ، وصوم يوم واحد ، وعد آتياً بما التزمه ، فكذلك في الالتزام<sup>(٧)</sup> بالأمر .<sup>(٨)</sup>

ورابعها : أنه لو قال الرجل لو كي له : طلق زوجتي لم يملك أكثر من تطليقة واحدة .<sup>(٩)</sup>

وخامسها : أنه لو كان الأمر للتكرار لكان قوله : صل مراراً ، غير مفيد ، وكان قوله : صل مرة واحدة ، نقضاً ، وليس كذلك .<sup>(١٠)</sup>

(١) التبصرة (٤٥) ، التمهيد (١٩٥/١) .

(٢) في م : " بامتناع احتمال التكرار " ، وفي ب : " باحتمال امتناع التكرار " .

(٣) " أن " ساقطة من : ب .

(٤) المعتمد (٩٩/١) ، بديع النظام (٤١٢/١) .

(٥) البرهان (٧٣/١) ، العدة (٢٧٢/١) ، التبصرة (٤٢) ، المنحول (١٧٦) .

(٦) في م : " و " .

(٧) في ب : " الإلزام " .

(٨) المصادر والمراجع السابقة .

(٩) العدة (٢٧٢/١) ، التبصرة (٤٢) ، نهاية الوصول (٩٣٤/٣) .

(١٠) بديع النظام (٤١٢/١) .

وسادسها : أنه لو كان مطلق الأمر للتكرار لكان الأمر بعبادتين مختلفتين لا يمكن الجمع بينهما إما تكليفاً بما لا يطاق ، أو أن يكون الأمر بكل واحدة مناقضاً للأمر بالأخرى ، وهو ممتنع .<sup>(١)</sup>

وأما شبه القائلين بالوقف :

فأولها : أن الأمر بمطلقه غير ظاهر في المرة الواحدة ولا في التكرار ، ولهذا فإنه يحسن أن يستفهم من الأمر عند قوله : اضرب ، ويقال له : مرة واحدة أو مراراً ؟ ولو كان ظاهراً في أحد الأمرين لما حسن الاستفهام .<sup>(٢)</sup>

وثانيها : أنه لو كان ظاهراً في المرة الواحدة لكان قول الأمر : اضرب مرة واحدة ، تكراراً ، أو مراراً ، تناقضاً ، وكذلك لو \* كان ظاهراً في التكرار .<sup>(٣)</sup>

والجواب عن الشبهة الأولى للقائلين بالتكرار هو : أن حمل بعض الأوامر وإن كانت متكررة على التكرار لا يدل على استفادة ذلك من ظاهرها ، وإلا كان ما حمل من الأوامر على المرة الواحدة كالحج ونحوه مستفاداً من ظاهر الأمر ، ويلزم من ذلك إما التناقض أو اعتقاد الظهور في أحد الأمرين دون الآخر من غير أولوية وهو محال .<sup>(٤)</sup>

فإن قيل : اعتقاد الظهور في التكرار أولى ؛ لأن ما حمل من الأوامر على التكرار أكثر من المحمول على المرة الواحدة ، وعند ذلك فلو جعلناه<sup>(٥)</sup> ظاهراً في المرة الواحدة لكان<sup>(٦)</sup>

(١) العدة (٢٧٣/١-٢٧٤) .

(٢) التقريب (١١٧/٢-١١٨) .

\* نهاية صفحة (٩٩/أ) من : م .

(٣) انظر مزيداً من أدلتهم في بديع النظام (٤١٢/١) .

(٤) انظر في الجواب وما أورد عليه : المعتمد (١٠٠/١) ، التبصرة (٤٤) ، المستصفى (٧/٢) ، لباب

المحصول (٥٢٩/٢) .

(٥) في ب : " حققناه " .

(٦) في ط : " كان " .

## الصنف الأول : في الأمر

المحذور اللازم من مخالفته في الحمل على التكرار أقل من المحذور اللازم من جعله ظاهراً في التكرار عند حملة على المرة الواحدة .

قلنا هذا إنما يلزم أن لو قلنا : إن الأمر ظاهر في أحد الأمرين ، وليس كذلك ، بل الأمر عندنا إنما يقتضي إيقاع مصدر الفعل ، والمرة الواحدة من ضروراته ، لا أن الأمر ظاهر فيها ولا<sup>(١)</sup> في التكرار\* ، فحمل الأمر على أحدهما بالقرينة لا يوجب مخالفة الظاهر في الآخر لعدم تحققه فيه .

وعن الثانية : وإن سلمنا أن العموم في قوله تعالى {فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ<sup>(٢)</sup>} وأنه يتناول<sup>(٣)</sup> كل مشرك ، فليس ذلك إلا لعموم اللفظ ، ولا يلزم مثله فيما نحن فيه ؛ لعدم العموم في قوله : صم ، بالنسبة إلى جميع الأزمان<sup>(٤)</sup> ، بل لو قال : صم في جميع الأزمان ، كان نظيراً لقوله {فَاقْتُلُوا\* الْمُشْرِكِينَ<sup>(٥)</sup>} .

وعن الثالثة : لا نسلم<sup>(٦)</sup> أن النهي المطلق للدوام ، وإنما يقتضيه عند التصريح بالدوام ، أو ظهور قرينة تدل عليه كما في الأمر ، وإن سلمنا اقتضائه للدوام ، لكن ما ذكره من إلحاق الأمر بالنهي بواسطة الاشتراك بينهما في الاقتضاء فرع صحة القياس في اللغات ، وقد أبطلناه ، وإن سلمنا صحة ذلك غير أنا نفرق ، وبيانه من وجهين :

(١) في ع و م و ب : " كذلك " .

\* نهاية صفحة (٢٠١) من : ع .

(٢) سورة التوبة : آية " ٥ " . وكتبت في جميع النسخ بدون الفاء في أولها .

(٣) في ب : " تناول " .

(٤) علق الشيخ عبد الرزاق عفيفي هنا قائلاً : " لأن اللازم من وقوع الحدث مطلق الزمن ، لا عموم الأزمان ، وذلك أن الفعل المثبت في حكم النكرة في الإثبات فلا شمول فيه " .

هامش الإحكام (١٥٨/٢) .

\* نهاية صفحة (١٠٦/ب) من : ب .

(٥) انظر في الجواب المستصفي (٥/٢) .

(٦) " نسلم " ساقطة من : م .

## الصف الأول : في الأمر

الأول : أن من أمر غيره أن يضرب ، فقد أمره بإيقاع مصدره وهو الضرب ، فإذا ضرب مرة واحدة ، يصح<sup>(١)</sup> أن يقال : وجد الضرب ، وإذا قال له : لا تضرب ، فمقتضاه عدم إيقاع الضرب ، فإذا انتهى في بعض الأوقات دون البعض ، يصح أن يقال : لم يعد<sup>(٢)</sup> الضرب .<sup>(٣)</sup>

الثاني : أن حمل الأمر على التكرار مما يفضي إلى تعطيل\* الحوائج المهمة ، وامتناع الإتيان بالمأمورات التي لا يمكن اجتماعها ، بخلاف الانتهاء عن المنهي مطلقاً .<sup>(٤)</sup>

وعن الرابعة : أنها غير متجهة ؛ وذلك لأن دوام اعتقاد الوجوب عند قيام دليل الوجوب ليس مستفاداً من نفس الأمر ، وإنما هو من أحكام الإيمان ، فتركه يكون كفراً ، والكفر منهي عنه دائماً ، ولهذا كان اعتقاد الوجوب دائماً في الأوامر المقيدة .

وأما العزم فلا نسلم وجوبه ، ولهذا فإن من دخل عليه الوقت وهو نائم لا يجب على من حضره إنباهه<sup>(٥)</sup> ، ولو كان العزم واجباً في ذلك الوقت لوجب عليه كما لو ضاق وقت العبادة وهو نائم ، وإن سلمنا وجوب العزم ولكن لا نسلم وجوبه دائماً ، بل هو تبع

(١) في ع : " صح " .

(٢) " لم يعدم " بدلها في ب : " انعدم " .

(٣) علق الشيخ عبد الرزاق عفيفي قائلاً : " لأن الفعل في حكم النكرة فإن وقع في الإثبات فلا عموم ، وإن وقع بعد نفي أو شبهه عم . " هامش الإحكام (١٥٨/٢) .

\* نهاية صفحة ( ٩١ / أ ) من : ط .

(٤) أجاب الغزالي بخمسة ردود في فساد قياس الأمر على النهي ، فلتراجع في المستصفى (٦/٢-٧) ، المنحول (١٧٥) . وانظر مزيداً من الجواب على هذا الدليل في : العدة (٢٦٦/١) ، التبصرة (٤٤-٤٥) ، محصول ابن العربي (٥٨) ، المحصول (١٠٥/٢-١٠٦) ، ، لباب المحصول (٥٢٧/٢-٥٢٨) .

(٥) " إنباهه " هكذا في جميع النسخ ، والأولى " تنبيهه " ؛ لأنها من تَبَّهه وانتبه من نومه ، أما " إنباهه " فإنها من أنبهه بمعنى : وقَّفه على الشيء . لسان العرب (١٣/٥٤٦) ، مختار الصحاح (١/٢٦٨) مادة : نبه .

## الصنف الأول : في الأمر

الوجوب المأمور به ، وإن سلمنا وجوبه دائماً فلا نسلم كونه مستفاداً من نفس الأمر ليلزم ما قيل ، بل إنما هو مستفاد من دليل اقتضى دوامه غير الأمر الوارد بالعبادة ، ولهذا وجب<sup>(١)</sup> في الأوامر بالفعل مرة واحدة .<sup>(٢)</sup>

وعن الخامسة: أنها باطلة من جهة أن الأمر غير مشعر بالزمان ، وإنما الزمان من ضرورات وقوع الفعل المأمور به ، ولا يلزم من عدم<sup>(٣)</sup> اختصاصه ببعض الأزمنة دون البعض التعميم كالمكان .<sup>(٤)</sup>

وعن السادسة : وهي قولهم : لو كان \* الأمر<sup>(٥)</sup> للمرة الواحدة لما دخله النسخ .  
ليس كذلك عندنا<sup>(٦)</sup> ، فإنه لو أمر بالحج في السنة المستقبلية جاز نسخه عندنا قبل التمكن من الامتثال على ما يأتي ، وإنما ذلك لازم على المعتزلة .

وأما دخول الاستثناء : فمن أوجب الفعل على الفور فيمنع<sup>(٧)</sup> منه ، ومن أوجبه على التراخي فلا يمنع من استثناء بعض الأوقات التي المكلف مخير في إيقاع الواجب فيها .

وأما<sup>(٨)</sup> حسن الاستفهام : فإنما كان لتحصيل اليقين فيما اللفظ محتمل له تأكيداً ، فإنه محتمل لإرادة التكرار وإرادة المرة الواحدة ، وبه يخرج الجواب عن قوله : صل مرة واحدة .

(١) أي العزم .

(٢) البرهان (٧٣/١) ، التبصرة (٤٥-٤٦) ، المنحول (١٧٦) ، المحصول لابن العربي (٥٩) .

(٣) "عدم" ساقطة من : م .

(٤) المعتمد (١٠١/١) ، المحصول (١٠٦/٢) .

\* نهاية صفحة (٩٩/ب) من : م .

(٥) "الأمر" ساقطة من : ع و ب .

(٦) في ب : "عنده" .

(٧) في ع و م : "يمنع" .

(٨) في ب : "وإنما" .



وقوله : صل مراراً غير متناقض ، بل غايته دلالة الدليل على إرادة التكرار المحتمل ، وإذا لم يفعل ما أمر به في أول الوقت ، فمن قال بالتراخي لا يحتاج إلى دليل آخر؛ لأن مقتضى الأمر المطلق عنده لتخير<sup>(١)</sup> المأمور في إيقاع الفعل في أي وقت شاء من ذلك الوقت<sup>(٢)</sup>.  
ومن قال بالفور فلا بد له من دليل في<sup>(٣)</sup> ثاني الحال .<sup>(٤)</sup>

وعن السابعة : ما سبق في الواجب والمندوب .<sup>(٥)</sup>

وعن الثامنة : لا نسلم أن الأمر بالشيء نهي عن أضداده ، وإن سلم ذلك ولكن اقتضاء النهي للأضداد بصفة الدوام فرع كون الأمر مقتضياً للفعل على الدوام ، وهو محل النزاع.<sup>(٦)</sup>

وأما قوله ﷺ ( إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم )<sup>(٧)</sup> الحديث<sup>(٨)</sup> إنما يلزم أن لو كان ما زاد على المرة الواحدة مأموراً به ، وليس كذلك .<sup>(٩)</sup>

وأما حديث عمر : فلا يدل على أنه فهم أن الأمر بالطهارة يقتضي تكرارها\* بتكرار<sup>(١٠)</sup> الصلاة ، بل لعله أشكل عليه أنه للتكرار فسأل النبي ﷺ عن عمدته وسهوه في ذلك ؛ لإزاحة الإشكال بمعرفة كونه للتكرار إن كان فعل النبي ﷺ سهواً ، أو لا للتكرار إن

(١) في ع : " عند تخيير " .

(٢) " الوقت " ساقطة من : ب .

(٣) " في " ساقطة من : م .

(٤) المعتمد (١٠١/١-١٠٢) ، المحصول (١٠٦/٢) .

(٥) انظر ذلك في المصادر السابقة .

(٦) انظر الجواب مطولاً في : المعتمد (١٠٢/١-١٠٥) ، البرهان (٧٢/١) ، لباب المحصول (٥٢٨/٢)

(٧) " فأتوا منه ما استطعتم " ساقطة من : ع و ب .

(٨) سبق تخريجه ص (١٨١) .

(٩) التبصرة (٤٤) .

\* نهاية صفحة (١٠٧/أ) من : ب .

(١٠) في ع و ب : " بتكرر " .

كان فعله عمداً ، كيف وأن فهم عمر لذلك مقابل بإعراض النبي ﷺ عن التكرار ، ولو كان للتكرار لما أعرض عنه وله الترجيح <sup>(١)</sup>.

وأما الشبهة الأخيرة : فإنما عمّ الأمر فيها بالإكرام وحسن العشرة للأزمان ؛ لأن ذلك إنما يقصد به التعظيم ، وذلك يستدعي استحقاق المأمور بإكرامه للإكرام ، وهو سبب الأمر فمهما لم يعلم زوال ذلك السبب وجب دوام المسبب ، فكان الدوام مستفاداً من هذه القرينة لا من مطلق الأمر <sup>(٢)</sup>.

والجواب عن الشبهة الأولى للقائلين بامتناع احتمال الأمر المطلق للتكرار : أن ذلك يدل على أن الأمر غير ظاهر في التكرار ، ولا يلزم منه امتناع احتماله له <sup>(٣)</sup> ، ولهذا فإنه لو قال : ادخل الدار مراراً ، بطريق التفسير ، فإنه يصح ويلزم ، ولو عدم الاحتمال لما صح التفسير <sup>(٤)</sup>.

وعن الثانية : أن ذلك قياس في اللغات فلا يصح ، وبه دفع الشبهة الثالثة <sup>(٥)</sup>. وإذا قال لو كيّله : طلق زوجتي . إنما لم يملك ما زاد على الطلقة الواحدة ؛ لعدم ظهور الأمر فيها ، لا لعدم الاحتمال لغة ، ولهذا لو قال : طلقها ثلاثاً على التفسير ، صح <sup>(٦)</sup>. وعن الخامسة ما سبق .

وعن السادسة : أنها باطلة ؛ وذلك لأن زيادة المشقة من حمل الأمر على التكرار ، إما أن لا يكون\* منافياً له ، أو يكون منافياً <sup>(٧)</sup> ، فإن كان الأول فلا اتجاه لما ذكره ، وإن كان

(١) علق الشيخ عبد الرزاق عفيفي قائلاً : " ويمكن أن يقال : إن عمر فهم التكرار من تعليق الأمر بالوضوء على القيام للصلاة ، وبالجملة فالآية موضوع البحث في المسألة الرابعة لا الثالثة . "

هامش الإحكام (١٦٠/٢) .

(٢) المعتمد (٩٩/١) ، التبصرة (٤٥) ، التمهيد (١٩٥/١-١٩٦) .

(٣) " له " ساقطة من : ب .

(٤) بديع النظام (٤١٢/١) .

(٥) انظر الجواب ومزیداً منه في : البرهان (٧٣/١-٧٤) ، المنحول (١٧٧) .

(٦) العدة (٢٧٣/١) ، التبصرة (٤٢) ، نهاية الوصول (٩٣٥/٣) .

\* نهاية صفحة ( ٩١ / ب ) من : ط .

(٧) في م : " منافياً له " .

## الصنف الأول : في الأمر

الثاني فغاياته تعذر العمل بالأمر في التكرار عند لزوم الحرج ، فيكون ذلك قرينة مانعة من صرف الأمر إليه ، ولا يلزم من ذلك امتناع احتماله له لغة .<sup>(١)</sup>

وجواب شبهة القائلين بالوقف ما سبق في جواب من<sup>(٢)</sup> تقدم .

(١) انظر في الجواب العدة (١٧٤/١) .

(٢) في ب : " ما " .

• وفي المسألة مذاهب أخرى منها :

- ما نقله السرخسي في أصوله (٤٣/١) وابن السبكي في الإبهاج (٥٠/٢) عن ابن أبان : أنه إن كان فعلاً له غاية يمكن إيقاعه في جميع المدة فيلزمه في جميعها وإلا فيلزمه في الأقل .
- إن كان الطلب راجعاً إلى قطع الواقع ، كقولك في الأمر الساكن : تحرك ، فللمرة . وإن رجع إلى اتصال الواقع واستدامته ، كقولك في الأمر المتحرك : تحرك ، فللاستمرار والدوام ، ويجيء هذا في النهي أيضاً ، قال الزركشي بعد أن أورده : " وهو مذهب حسن . " البحر المحيط (١٢٠/٢)
- والذي أراه راجحاً : ما اختاره الآمدي في هذه المسألة من أن الأمر المطلق المجرد عن القرائن لا يقتضي التكرار وتكفي فيه المرة الواحدة ، ولا تثبت الزيادة أو التكرار إلا بقرينة ؛ وذلك لما ذكره من أدلة في المسألة ، والله أعلم .
- ومن فروع المسألة ، إذ قال لو كيله : بع هذا العبد ، فباعه ، فرد عليه بالعيب . أو قال له : بع بشرط الخيار ، ففسخ المشتري فليس له بيعه ثانياً كما جزم به الرافعي في آخر الوكالة ، وفيه وجه آخر أنه يجوز . التمهيد للإسنوي (٢٨٣) .

### المسألة الرابعة

[ الأمر المعلق على شرط أو صفة هل يقتضي التكرار ؟ ]

الأمر المعلق على شرط<sup>(١)</sup> كقوله : إذا زالت الشمس فصلوا ، أو<sup>(٢)</sup> صفة كقوله { الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ }<sup>(٣)</sup> هل يقتضي تكرار المأمور به بتكرار الشرط والصفة أم لا ؟

فمن قال : إن الأمر المطلق يقتضي التكرار فهو \* هاهنا أولى<sup>(٤)</sup> .

ومن قال : إن الأمر المطلق لا يقتضي التكرار اختلفوا هاهنا ، فمنهم من أوجبه<sup>(٥)</sup> ومنهم من نفاه<sup>(٦)</sup> .

(١) في ع و ب : " بشرط " .

(٢) في ب : " و " .

(٣) سورة النور : آية " ٢ " .

\* نهاية صفحة ( ١٠٠ / أ ) من : م .

(٤) المعتمد ( ١٠٦ / ١ ) ، المحصول ( ١٠٧ / ٢ ) .

(٥) ذهب إليه بعض فقهاء الحنفية ، ومنهم أبو زيد الدبوسي ، ونسب لمحمد بن خويزمنداد وغيره من المالكية ، ونسب لبعض الشافعية ، واختاره أبو يعلى من الحنابلة .

أصول السرخسي ( ٣٨ / ١ ) ، كشف الأسرار ( ١٨٥ / ١ ) ، تيسير التحرير ( ٣٥١ / ١ ) ، إحكام الفصول ( ٢١٠ / ١ ) ، شرح تنقيح الفصول ( ١٣١ ) ، التبصرة ( ٤٧ ) ، نهاية الوصول ( ٩٤١ / ٣ ) ، العدة ( ٢٧٥ / ١ ) .

(٦) ومن نفاه بعض أصحاب أبي حنيفة ومنهم الجصاص ، حيث قال : " ولا فرق عند أصحابنا بين الأمر إذا كان مطلقاً أو معلقاً بوقت أو شرط أو صفة أنه لا يقتضي التكرار " . والقاضي عبد الجبار ، وأبو الحسين البصري ، والغزالي ، وأبو حامد الاسفرائيني ، وابن الحاجب ، وابن قدامة ، وبعض المالكية ومنهم ابن نصر والقاضي عبد الوهاب . انظر بالإضافة لما سبق : الفصول في =

وقبل الخوض في الحجاج لا بد من تلخيص محل النزاع فنقول : ما علق به المأمور من الشرط أو الصفة ، إما أن يكون قد ثبت كونه علة في نفس الأمر لوجوب الفعل المأمور به كالزنا ، أو لا يكون كذلك ، بل الحكم متوقف عليه من غير تأثير له<sup>(١)</sup> فيه كالأحصان<sup>(٢)</sup> الذي يتوقف عليه الرجم في الزنى ، فإن كان الأول : فالاتفاق واقع على تكرار الفعل بتكرره نظراً إلى تكرار العلة ، ووقوع الاتفاق على التعبد باتباع العلة مهما وجدت ، فالتكرار مستند إلى تكرار العلة لا إلى الأمر<sup>(٣)</sup>.

وإن كان الثاني : فهو محل الخلاف<sup>(٤)</sup> ، والمختار أنه لا تكرار<sup>(٥)</sup>.

وقد احتج القائلون بهذا المذهب بحجج واهية ، لا بد من التنبيه عليها وعلى<sup>(٦)</sup> ما فيها ، ثم نذكر بعد ذلك ما هو المختار .

=الأصول (١٤٢/٢) ، التقريب (١٣١/٢) ، المغني لعبد الجبار (١٢٤/١٧) ، المعتمد (١٠٦/١) ،  
اللمع للشيرازي (٥٠) ، التلخيص للجويني (٣١٠/١) ، المستصفى (٧/٢) ، المحصول (١٠٧/٢) .  
(١) له " ساقطة من : م .

(٢) في ب : " كالأحصان للزنا " ، و " الذي " ساقطة منها .

(٣) حكى الآمدي وبعض الأصوليين هنا الاتفاق ، والصحيح عدم ذلك ؛ لوجود مخالفين كثر من الحنفية وغيرهم . فقد قال محب الله بن عبد الشكور من الحنفية : " صيغة الأمر المعلق بشرط أو صفة قيل : موضوعة للتكرار مطلقاً ، وقيل ليس له مطلقاً ، فإن كان علة فهو يتكرر بتكررها ، والحق نعم أي يتكرر - وقيل : لا يتكرر ، فدعوى الإجماع في العلة كما في المختصر وغيره غلط ."  
ثم علق الشارح قائلاً : " نعم بعد ثبوت تحقق الخلاف على نحو ما حكى المصنف انتفى الإجماع قطعاً . " فواتح الرحموت (٤٢٤/١) . وانظر أيضاً في ذلك مطولاً : أصول السرخسي (٤٠/١) ، كشف الأسرار (١٨٥/١) .

(٤) وعلى هذا فمحل الخلاف كما ذكر الآمدي في السبب الذي لم يثبت كونه علة .

(٥) منتهى السؤل (ق ٩/٢) .

(٦) الأدق أن يعبر بقوله : إليها وإلى ما فيها .

الحجة الأولى : أنهم قالوا : أجمعنا على أن الخبر المعلق بالشرط أو الصفة لا يقتضي تكرار المخبر عنه ، كما لو قال : إن جاء زيد جاء عمرو ، فإنه لا يلزم تكرار مجيء عمرو في<sup>(١)</sup> تكرار مجيء زيد ، فكذلك في الأمر .

وهي باطلة ، فإن حاصلها يرجع إلى القياس في اللغة ، وقد أبطلناه .<sup>(٢)</sup>

الثانية : أنه لو قال لزوجته\* : إذا دخلت الدار فأنت طالق ، فإنه لا يتكرر الطلاق بتكرار الدخول ، فكذلك في قوله : إذا زالت الشمس فصلوا . وهو أيضاً من جنس ما تقدم ؛ لما فيه من قياس الأمر على إنشاء الطلاق الذي ليس بأمر .<sup>(٣)</sup>

الثالثة : أن اللفظ لا دلالة فيه إلا<sup>(٤)</sup> على تعليق شيء بشيء ، وهو أعم من تعليقه عليه في كل صورة أو في صورة واحدة ، والمشعر بالأعم لا يلزم أن يكون مشعراً بالأخص . وحاصل هذه الحجة\* أيضاً يرجع إلى محض الدعوى بأن الأمر المضاف إلى الشرط أو الصفة لا يفهم منه اقتضاء التكرار بتكرار الشرط أو الصفة ، وهو عين<sup>(٥)</sup> محل النزاع ، وإنما الواجب أن يقال إنه مشعر بالأعم ، والأصل عدم إشعاره بالأخص .

والمعتمد في ذلك أن يقال : لو وجب التكرار لم يخل : إما أن يكون مقتضي له نفس الأمر ، أو الشرط ، أو مجموع الأمرين .

(١) في ب : " من " .

(٢) المعتمد (١٠٧/١) ، التمهيد (٢٠٥/١) ، المحصول (١٠٨/٢) ، بديع النظام (٤١٣/١) ، نهاية الوصول (٩٤٥/٣) .

\* نهاية صفحة (١٠٧/ب) من : ب .

(٣) التقريب (١٣٢/٢) ، التمهيد (٢٠٥/١) ، المحصول (١٠٨/٢) ، بديع النظام (٤١٣/١) ، نهاية الوصول (٩٤٤/٣) .

(٤) " إلا " ساقطة من : م .

\* نهاية صفحة (٢٠٣) من : ع .

(٥) في ط : " غير " .

لا جائز أن يقال بالأول ؛ لما سبق في المسألة المتقدمة .

ولا بالثاني ؛ لأن الشرط غير مؤثر في المشروط ، بحيث يلزم من وجوده وجوده ، بل إنما تأثيره في انتفاء المشروط عند انتفائه<sup>(١)</sup> ، وحيث قيل بملازمة المشروط لوجود الشرط في قوله لزوجته : إن دخلت الدار فأنت طالق ؛ إنما كان لضرورة وجود الموجب ، وهو قوله : أنت طالق ، لا لنفس<sup>(٢)</sup> دخول الدار ، وإلا كان دخول الدار موجباً للطلاق مطلقاً ، وهو محال . ولا جائز أن يقال بالثالث ؛ لأننا أجمعنا على أنه لو قال لعبده : إذا دخلت السوق فاشتر لحماً أنه<sup>(٣)</sup> لا يقتضي التكرار ، وذلك إما أن يكون مع تحقق الموجب للتكرار أو لا مع تحققه . لا جائز أن يقال بالأول ، وإلا فانتفاء التكرار إما لمعارض أو لا لمعارض ، والأول ممتنع ؛ لما فيه من المعارضة ، وتعطيل الدليل عن إعماله ، وهو خلاف الأصل ، والثاني أيضاً باطل ؛ لما فيه من مخالفة الدليل من غير معارض ، فلم يبق سوى الثاني<sup>(٤)</sup> وهو المطلوب .<sup>(٥)</sup>

(١) حيث إن الشرط : ما يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ، ولا عدم لذاته .

(٢) في م : " ولا نفس " .

(٣) " أنه " ساقطة من : ب .

(٤) في م : " الثالث " .

(٥) قال الآمدي في منتهى السؤل (ق ٩/٢) : " والمختار أنه لا تكرار ، لا لما قيل : إن الخبر المعلق بالشرط

كما لو قال : إن جاء زيد جاء عمرو لا يقتضي التكرار ، فكذلك الأمر ؛ لأنه قياس في اللغة وهو

باطل كما سبق ؛ بل لأنه لا دلالة للفظ على غير تعليق شيء بشيء وأعم من تعليقه عليه في كل

صورة ، والأصل عدم إشعاره بالأخص ؛ ولأنه لو كان الأمر المعلق بالشرط مقتضياً للتكرار لكان

انتفاء التكرار عند قول السيد لعبده : إذا دخلت السوق اشتر خبزاً على خلاف الدليل ، وسواء

كان لمعارض أو لا لمعارض ، وهو ممتنع .

قال في المعتمد (١٠٧/١) بعد أن أورد الحجة : " فإن قيل : فإذا جوزتم أن يكون ما ذكر بلفظ

الشرط مؤثراً في الحكم فجوزوا التكرار وقفوا فيه ولا تقطعوا على نفيه !!

قيل : إن لفظ الشرط لا يدل على أن ما دخل عليه علة ، فلو كان علة لدل الله عليها ، فإذا لم

يدل عليها قطعنا على أنه ليس بعلة . " وانظر الحجة و مضمون هذه المناقشات في : المستصفى

(٨/٢) ، التمهيد (٢٠٤/١) ، بديع النظام (٤١٣/١) .

فإن قيل : ما ذكرتموه معارض من وجوه :

الأول : أنه قد وجد في كتاب الله تعالى<sup>(١)</sup> أوامر متعلقة بشروط وصفات ، وهي متكررة بتكررها كقوله تعالى { إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا } الآية<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى<sup>(٣)</sup> { وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا }<sup>(٤)</sup> ، وقوله<sup>(٥)</sup> { الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي } الآية<sup>(٦)</sup> ، ولو لم يكن ذلك مقتضياً للتكرار لما كان متكرراً<sup>(٨)</sup>.

الثاني \* : أن العلة يتكرر الحكم بتكررها إجماعاً ، والشرط أقوى من العلة ؛ لانتفاء الحكم بانتفائه ، بخلاف<sup>(٩)</sup> العلة ، فكان اقتضاؤه للتكرار \* أولى<sup>(١٠)</sup>.

الثالث : أن نسبة الحكم إلى أعداد الشرط المعلق عليه نسبة واحدة ، ولا اختصاص له بالموجود الأول منها دون ما بعده ، وعند ذلك فيما أن يلزم من انتفاء الحكم مع وجود الشرط ثانياً وثالثاً انتفاؤه مع وجود الشرط الأول ، أو من وجوده مع الأول الوجود مع

(١) " تعالى " ساقطة من : ط .

(٢) سورة المائدة : آية " ٦ " .

(٣) " تعالى " ساقطة من : ط .

(٤) سورة المائدة : آية " ٣٨ " .

(٥) " قوله " ساقطة من : ع و م .

(٦) سورة النور : آية " ٢ " .

(٧) " الآية " ساقطة من : ط .

(٨) المعتمد ( ١٠٨ / ١ ) ، العدة ( ٢٧٦ / ١ ) ، التبصرة ( ٤٩ ) ، لباب المحصول ( ٥٣١ / ٢ ) ، نهاية الوصول ( ٩٤٦ / ٣ ) .

\* نهاية صفحة ( ٩٢ / أ ) من : ط .

(٩) في ب : " بخلاف " .

\* نهاية صفحة ( ١٠٠ / ب ) من : م .

(١٠) المعتمد ( ١٠٨ / ١ ) ، العدة ( ٢٧٦ / ١ ) ، التبصرة ( ٤٨ ) ، المستصفى ( ٨ / ٢ ) ، لباب المحصول ( ٥٣٠ / ٢ ) ، نهاية الوصول ( ٩٤٧ ) .



الثاني وما بعده ؛ ضرورة التسوية ، والأول خلاف الإجماع ، والثاني هو المطلوب .<sup>(١)</sup>

الرابع : أنه لو لم يكن الأمر مقتضياً لتعليق الحكم بجميع الشروط ، بل بالأول منها فيلزم أن يكون فعل العبادة مع الشرط الثاني دون الأول قضاء ، وكانت مفتقرة إلى دليل آخر ، وهو ممتنع .<sup>(٢)</sup>

الخامس : أن النهي المعلق بالشرط مفيد<sup>(٣)</sup> للتكرار كما إذا قال : إن دخل زيد الدار فلا تعطه درهماً ، والأمر ضد النهي ، فكان مشاركاً له في حكمه ؛ ضرورة اشتراكهما في الطلب والاقتضاء .<sup>(٤)</sup>

السادس : أن تعليق الأمر على الشرط<sup>(٥)</sup> الدائم موجب لدوام المأمور به بدوامه ، كما لو قال : إذا وجد شهر رمضان فصمه ، فإن الصوم يكون دائماً بدوام الشهر ، وتعليق الأمر على الشرط المتكرر في معناه فكان دائماً\*<sup>(٦)</sup> .<sup>(٧)</sup>

والجواب عن الأول : أنه إذا ثبت بما ذكرناه أن الأمر المعلق بالشرط والصفة غير مقتض للتكرار ، فحيث قضى بالتكرار : إما أن يكون الشرط والصفة علة للحكم المكرر في نفس الأمر كما في الزنا والسرقه ، أو لا يكون علة له ، فإن كان الأول : فالتكرار إنما كان لتكرر<sup>(٨)</sup>

(١) المعتمد (١٠٨/١) ، التمهيد (٢٠٨/١) ، نهاية الوصول (٩٤٩/٣) .

(٢) التقريب (١٣٣/٢) ، المعتمد (١٠٩/١) .

(٣) في ب : " مقيد " .

(٤) المعتمد (١١٠/١) ، التبصرة (٤٩) ، نهاية الوصول (٩٤٩) .

(٥) " الشرط " ساقطة من : ب .

\* نهاية صفحة (١٠٨/أ) من : ب .

(٦) من قوله : " الشهر وتعليق الأمر " إلى هنا ساقطة من : م .

(٧) نهاية الوصول (٩٥٠/٣) .

(٨) في ع : " لتكرار " .

## الصفة الأولى : في الأمر

العلة الموجبة للحكم ، ولا كلام فيه . وإن كان الثاني : فيجب اعتقاد كونه متكرراً لدليل اقتضاه غير الأمر المعلق بالشرط والصفة ؛ لما ذكرناه من عدم اقتضائه ، كيف وأنه كما قد يتكرر الفعل المأمور به بتكرر الشرط فقد لا يتكرر ، كالأمر بالحج فإنه مشروط بالاستطاعة وهو غير متكرر بتكررها .<sup>(١)</sup>

وعن الثاني : أنه لا يلزم من تكرر الحكم بتكرر العلة لكونها موجبة\* للحكم ، تكرره بتكرر الشرط ، مع أنه غير موجب للحكم كما تقرر .<sup>(٢)</sup>

وعن الثالث : أنه إنما يلزم القائلين بالوجوب على الفور ، وليس كذلك عندنا ، بل الأمر مقتضى للامثال مع استواء التقديم والتأخير فيه<sup>(٣)</sup> إذا علم تجدد الشرط وغلب على الظن بقاء المأمور ، ويكون الأمر قد اقتضى تعلق المأمور به على الشروط كلها على طريق البدل ، من غير اختصاص له ببعضها دون بعض ، وأما إن لم يغلب على الظن تجدد الشرط ، ولا بقاء المأمور إلى حالة وجود الشرط الثاني ، فقد تعين اختصاص المأمور بالشرط الأول ؛ لعدم تحقق ما سواه .<sup>(٤)</sup> وعلى هذا فقد خرج الجواب عن الرابع أيضاً .<sup>(٥)</sup>

وعن الخامس : أن حاصله يرجع إلى قياس الأمر على النهي في اللغة ، وهو باطل بما سبق ، كيف وأنا لا نسلم أن النهي المضاف إلى الشرط يتكرر بتكرر الشرط ، بل ما اقتضاه النهي إنما هو دوام المنع عند تحقق الشرط الأول ، سواء تجدد الشرط ثانياً أو لم يتجدد .<sup>(٦)</sup>

---

(١) المعتمد (١٠٨/١) ، التبصرة (٤٩) ، المستصفى (٨/٢) ، لباب المحصول (٥٣١/٢) ، بديع النظام (٤١٣/١) ، نهاية الوصول (٩٤٧/٣) .

\* نهاية صفحة (٢٠٤) من : ع .

(٢) المعتمد (١٠٨/١) ، العدة (٢٧٦-٢٧٧/١) ، التبصرة (٤٨) ، المستصفى (٨/٢) ، لباب المحصول (٥٣١/٢) ، نهاية الوصول (٩٤٨/٣) .

(٣) في م : " وإذا " .

(٤) المعتمد (١٠٨/١-١٠٩) ، التمهيد (٢٠٨/١) ، نهاية الوصول (٩٥٠/٣) .

(٥) المعتمد (١٠٩/١) .

(٦) انظر الجواب ومزيده منه في : المعتمد (١١٠-١١١/١) ، التبصرة (٤٩) ، نهاية الوصول (٩٤٩/٣) .

## الصنف الأول : في الأمر

وعن السادس : أن الشرط المستشهد به وإن كان له دوام في زمان<sup>(١)</sup> معين ، والحكم موجود معه فهو واحد ، والمشروط به غير متكرر بتكرره ، وعند ذلك فلا يلزم من لزوم وجود المشروط عند تحقق شرطه من غير تكرار ، لزوم التكرار بتكرار الشرط في محل النزاع<sup>(٢)</sup> .

(١) في ب : " زمن " .

(٢) نهاية الوصول (٣/٩٥٠) .

• انظر في أدلة الفريقين ومناقشتها بالإضافة لما سبق : التقريب (٢/١٣٠-١٣٦) ، قواطع الأدلة (١/١٢٤-١٢٦) ، التمهيد (١/٢٠٤-٢٠٩) ، الوصول لابن برهان (١/١٤٦-١٤٨) .

• وفي المسألة مذاهب أخرى منها :

- أن الأمر المعلق بشرط أو صفة لا يقتضي التكرار لفظاً ويقتضيه قياساً . واختاره الرازي ، والبيضاوي  
- أن الأمر المعلق بشرط لا يقتضي التكرار ، دون المعلق بصفة . واختاره السبكي وبين وجه ذلك ، ونسبه للجويني ، والقاضي الباقلاني نقلاً عن التلخيص حيث قال الجويني : " والذي يصح وهو ما ارتضاه القاضي أن الأمر المقيد بشرط لا يتضمن تكرار الامتثال عند تكرار الشرط . " ، والذي رأيته للباقلاني في كتابه التقريب أنه لا يوجب التكرار في الصفة والشرط .  
انظر بالإضافة لما سبق : الفصول في الأصول (٢/١٤٢) ، التقريب (٢/١٣١) ، المغني لعبد الجبار (١٧/١٢٤) ، المعتمد (١/١٠٦) ، اللمع للشيرازي (٥٠) ، التلخيص للجويني (١/٣١٠) ، المستصفى (٢/٧) ، المحصول (٢/١٠٧) ، الإجماع (٢/٦٥) ، البحر المحيط (٢/١٢١-١٢٢) .

• والذي أراه في هذه المسألة : أن الأمر المعلق بشرط لا يقتضي التكرار إلا بقرينة ؛ لأن بعض الشروط يدل على التكرار وبعضها لا يدل عليه ، فإذا كان الشرط بمعنى السبب فإنه يتكرر الحكم بتكرره كما في قوله تعالى { وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا } ، أما إذا كان الشرط محضاً فإنه لا يدل على التكرار كالطهارة بالنسبة للصلاة كما في قوله تعالى { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ } سورة المائدة : آية " ٦ " . فإن الشخص إذا قام متطهراً فلا يجب عليه تكرار الطهارة .

أما الأمر المعلق بصفة فكما قال الرازي : لا يدل على التكرار من جهة اللفظ ولكن يدل من جهة القياس بناء على أن الصحيح أن ترتيب الحكم على الوصف يشعر بالعلية ، والله اعلم .

• ومن فروع المسألة : إذا سمع مؤذناً بعد مؤذن ، فهل يستحب إجابة الجميع لقوله ﷺ : إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول . فهنا قيل بالتكرار ، وقيل تكفي المرة .

والمختار : أن المرة تكفي من جهة اللفظ ، ولكن قد يتكرر هنا بناء على ترتيب الحكم على الوصف المناسب وهو من الطرق الدالة على التعليل ، على المشهور .  
التمهيد للإسنوي (٢٨٣) ، القواعد والفوائد الأصولية (٢٤٠) .

المسألة الخامسة

[ الأمر المطلق هل يقتضي الفور ]

اختلفوا في الأمر المطلق<sup>(١)</sup> ، هل يقتضي تعجيل فعل المأمور به<sup>(٢)</sup> ؟<sup>(٣)</sup> فذهبت الحنفية ، والحنابلة ، وكل من قال بحمل الأمر على التكرار إلى وجوب التعجيل<sup>(٤)</sup> .

(١) تحرير محل النزاع : الأمر إن صرح فيه الأمر بالفعل في أي وقت شاء ، أو قال : لك التأخير فهو للتراخي بالاتفاق ، وإن صرح بالتعجيل فهو للفور بالاتفاق . وإن كان مطلقاً أي مجرداً عن دلالة التعجيل أو التأخير وجب العزم فوراً على الفعل قطعاً على الراجح ، وهل يقتضي الفعل الفور عقبه أو التراخي ؟ فالقائلون باقتضائه التكرار فالفور من ضرورياته ، وأما المانعون فاختلفوا على نحو ما ذكره الآمدي . - والمسألة مفروضة في المأمور المطلق عن الوقت ، أما المأمور المؤقت فلا بد من الفعل فيه قبل فوات الوقت المقدر شرعاً . انظر في محل التحرير البحر المحيط (١٢٦/٢) .

(٢) " به " ساقطة من : ب .

(٣) ذكر الجويني تنبيهاً يتعلق بتهذيب العبارة فيما يتعلق بترجمة المسألة حيث قال : " فإن المسألة مترجمة بأن الصيغة على الفور أم على التراخي ؟ فأما من قال : إنها على الفور ، فهذا اللفظ لا بأس به . ومن قال : إنها على التراخي فلفظه مدخول ؛ فإن مقتضاه أن الصيغة المطلقة تقتضي التراخي ، حتى لو فرض الامتثال على البدار لم يعتد به ، وليس هذا معتقد أحد ، فالوجه أن يعبر عن المذهب الأخير المعزو إلى الشافعي والقاضي رحمهما الله بأن يقال : الصيغة تقتضي الامتثال ولا يتعين لها وقت . "

البرهان (٧٥/١) ، وأشار إلى هذا أيضاً ابن السبكي في رفع الحاجب (٥٢٠/٢) .

(٤) في هذه النسبة إلى الحنفية تساهل ، فهذا قول بعضهم ومنهم الكرخي وتلميذه الجصاص ، وأبو يوسف ، بل أكثرهم والصحيح عندهم على خلافه ، والتعجيل مذهب المالكية البغداديين ، والظاهرية ، وبعض الشافعية .

الفصول في الأصول (١٠٥/٢) ، أصول السرخسي (٤٤/١) ، كشف الأسرار (٣٦٥-٣٦٦) ، تيسير التحرير (٣٥٦-٣٥٧) ، الإشارة (١٧٠) ، شرح تنقيح الفصول (١٢٨) =

## الصنف الأول : في الأمر

وذهب الشافعية ، والقاضي أبو بكر ، وجماعة من الأشاعرة ، والجبائي ، وابنه ، وأبو الحسين البصري إلى التراخي ، وجواز التأخير عن أول وقت الإمكان .<sup>(١)</sup>

وأما الواقفية فقد توقفوا ، لكن منهم من قال : التوقف إنما هو في المؤخر ، هل هو ممثّل أم<sup>(٢)</sup> لا ؟ وأما المبادر فإنه ممثّل قطعاً ، لكن هل يَأْتَمُّ بالتأخير ؟ اختلفوا فيه : فمنهم من قال بالتأثيم وهو اختيار إمام الحرمين<sup>(٣)</sup> .<sup>(٤)</sup>

= الإحكام لابن حزم (٤١١/٣) ، المعتمد (١١١/١) ، البرهان (٧٥/١) ، المستصفى (٨/٢) ، المنحول (١٧٧) ، الوصول لابن برهان (١٤٩/١) ، المحصول (١١٣/٢) ، العدة (٢٨١/١) ، روضة الناظر (٦٢٣/٢) ، المسودة لآل تيمية (١٢٦/١) ، القواعد والفوائد الأصولية (٢٤٤) .  
(١) قال أبو الحسين البصري : " ذهب الشيخان أبو علي وأبو هاشم إلى أنه لا يقتضي وجوب تعجيل المأمور به في أقرب الأوقات ، وجوزا تأخير المأمور به عن أول وقت الإمكان . " المعتمد (١١١/١) ، المغني لعبد الجبار (١٢٠/١٧) .

وقال القاضي الباقلاني : " والوجه عندنا في ذلك القول بأنه على التراخي دون الفور والوقف . " التقريب (٢٠٨/٢) .

— وهو ما يدل عليه مذهب مالك كما في مقدمة ابن القصار (٢٨٨) ، وهو مذهب المالكية المغاربة كما في الإشارة (١٧٠) ، واختاره ابن العربي في محصوله (٦٠) .  
انظر بالإضافة لما سبق : قواطع الأدلة (١٢٧/١) ، التبصرة (٥٢) ، البرهان (٧٥/١) ، المستصفى (٨/٢) ، المنحول (١٧٧) حيث نقل فيه عن الشافعي أنه قال : " وجوب البدار المأمور به لا يفهم من مطلق الأمر . " ، المحصول (١١٣/٢) .

(٢) في م : " أو " . وعبارة " أم لا " ساقطة من : ب .

(٣) " وهو اختيار إمام الحرمين " ساقطة من : ط و م .

(٤) في هذه النسبة من الآمدي لإمام الحرمين تساهل فالصحيح من مذهبه التوقف حتى في التأثيم كما في البرهان (٧٥/١) حيث قال : " وذهب المقتصدون من الواقفية إلى أن من بادر في أول الوقت كان ممثلاً قطعاً ، فإن أخر وأوقع الفعل المقتضي في آخر الوقت فلا يقطع بخروجه عن عهدة الخطاب ، وهذا هو المختار عندنا . " وقال في موضع آخر (٨١/١) : " وإنما التوقف في أمر آخر وهو أنه إن بادر لم يعص ، وإن أخر فهو مع التأخير ممثّل لأصل المطلوب ، وهل يتعرض للإثم بالتأخير ؟ ففيه التوقف . "

ومنهم من لم يؤثمه <sup>(١)</sup>.

ومنهم من توقف في المبادر أيضاً ، وخالف في ذلك إجماع\* السلف <sup>(٢)</sup>.

والمختار : أنه مهما فعل كان مقدماً أو مؤخراً <sup>(٣)</sup> كان ممثلاً للأمر ، ولا إثم عليه بالتأخير <sup>(٤)</sup>.

والدليل على ذلك : أن الأمر حقيقة في طلب الفعل لا غير ، فمهما أتى بالفعل في أي زمان كان مقدماً أو مؤخراً كان آتياً بمدلول الأمر ، فيكون ممثلاً للأمر ، ولا إثم عليه بالتأخير ؛ لكونه آتياً بما أمر به <sup>(٥)</sup> على الوجه الذي أمر به <sup>(٦)</sup>.

وبيان <sup>(٧)</sup> أن مدلول الأمر طلب الفعل وجهان :

الأول : أنه دليل على طلب الفعل بالإجماع ، والأصل عدم دلالة على أمر خارج ، والزمان وإن كان لا بد منه من <sup>(٨)</sup> ضرورة وقوع الفعل المأمور به ، فلا يلزم أن يكون داخلياً

---

(١) واختاره الغزالي حيث قال في المستصفى (٨/٢) : " والمختار أنه لا يقتضي إلا الامتثال ، ويستوي فيه البدار والتأخير . " وفي المنحول (١٨٠) اختار التوقف حيث قال : " فالمختار إذن : القضاء بأنه لو بادر وقع الموقع ، ولو أخر توقفنا فيه لما بيناه . " وبالتالي فمذهبه ما في المستصفى لأنه المتأخر . وانظر : المحصول (١١٣/٢) .

\* نهاية صفحة ( ٩٢ / ب ) من : ط .

\* نهاية صفحة ( ١٠١ / أ ) من : م .

(٢) البرهان (٧٥/١) حيث قال عقيب إيراد مذهبهم : " وهذا سرف عظيم في حكم الوقف . " وأجاب

عن مذهبهم في (٨١/١) ، كذلك أجاب عنهم الغزالي في المستصفى (٨/٢) والمنحول (١٧٨) .

(٣) في حالة الأمر المؤقت بوقت يشترط أن يكون ذلك قبل فوات وقته المقدر له شرعاً ، وهذا يفهم من تحرير محل النزاع في أول المسألة .

(٤) منتهى السؤل (ق٢/١٠) .

(٥) في م : " بالمأمور " .

(٦) منتهى السؤل (ق٢/١٠) .

(٧) في ع و ط و ب : " وبيان ذلك " .

(٨) " من " مثبتة في جميع النسخ ولعل الأولى إسقاطها ؛ إذ هي زائدة لا فائدة فيها ، وتؤدي إلى الركاقة .

## الصنف الأول : في الأمر

في مدلول الأمر ، فإن اللازم من الشيء أعم من الداخل<sup>(١)</sup> في معناه ، ولا أن يكون متعيناً ، كما لا تتعين الآلة في الضرب ، ولا الشخص\* المضروب ، وإن كان ذلك من ضرورات امتثال الأمر بالضرب .<sup>(٢)</sup>

الوجه الثاني : أنه يجوز ورود الأمر بالفعل على الفور وعلى التراخي ، ويصح<sup>(٣)</sup> مع ذلك أن يقال بوجود الأمر في الصورتين ، والأصل في الإطلاق الحقيقة ، ولا مشترك بين الصورتين سوى طلب الفعل ؛ لأن الأصل عدم ما سواه ، فيجب أن يكون هو مدلول الأمر في الصورتين دون ما به الاقتران من الزمان وغيره نفيًا للتجاوز والاشتراك عن اللفظ .<sup>(٤)</sup>

فإن قيل : ما ذكرتموه في بيان امتناع خروج الوقت عن الدخول في مقتضى الأمر معارض بما يدل على نقيضه ، وبيانه من وجوه خمسة :

الأول : أنه إذا قال السيد لعبده : اسقني ماء ، فإنه يفهم منه تعجيل السقي ، حتى إنه يحسن لوم العبد وذمه في نظر العقلاء بتقدير التأخير ، ولولا أنه من مقتضيات الأمر لما كان كذلك ؛ إذ الأصل عدم القرينة\* .<sup>(٥)</sup>

الثاني : هو أن مدلول الأمر وهو الفعل المأمور به لا يقع إلا في وقت وزمان ، فوجب أن يكون الأمر مقتضياً للفعل في أقرب زمان كالمكان<sup>(٦)</sup> ، كما<sup>(٧)</sup> لو قال لزوجته : أنت طالق ، ولعبده أنت حر ، فإن مدلول لفظه يقع على الفور في أقرب زمان .<sup>(٨)</sup>

(١) في م : " الدخول " .

\* نهاية صفحة ( ١٠٨ / ب ) من : ب .

(٢) قواطع الأدلة ( ١٣٨ / ١ - ١٣٩ ) ، العدة ( ٢٨٧ / ١ ) ، التبصرة ( ٥٣ ) ، الوصول لابن برهان ( ١٥٣ / ١ ) .

(٣) في م : " وصح " .

(٤) المعتمد ( ١١١ / ١ - ١١٢ ) ، وانظر مزيداً من الأدلة في : البرهان ( ٧٩ / ١ - ٨٠ ) ، المنحول ( ١٧٨ ) ،

المحصل ( ١١٣ / ٢ - ١١٤ ) ، نهاية الوصول ( ٩٥٦ / ٣ - ٩٥٨ ) .

\* نهاية صفحة ( ٢٠٥ ) من : ع .

(٥) المعتمد ( ١١٢ / ١ ) ، التبصرة ( ٥٦ ) ، المحصول ( ١١٨ / ٢ ) .

(٦) في ب : " كما كان " .

(٧) في ع و م وب " و كما " بزيادة الواو ، والأولى سقوطها كما في : ط .

(٨) قواطع الأدلة ( ١٣١ / ١ ) ، المعتمد ( ١١٣ / ١ ) .

الثالث : أن الأمر مشارك للنهي في مطلق الطلب ، والنهي<sup>(١)</sup> مقتض للامتنال على الفور ، فوجب أن يكون الأمر كذلك .<sup>(٢)</sup>

الرابع<sup>(٣)</sup> : أن الأمر بالشيء نهي عن جميع أضداده ، والنهي عن أضداد المأمور به مقتض للانتهاء عنها على الفور ، وذلك متوقف على فعل المأمور به على الفور ، فكان الأمر مقتضياً له على الفور .<sup>(٤)</sup>

الخامس : أنه تعالى عاتب إبليس ووبخه على مخالفة الأمر بالسجود لآدم في الحال بقوله { مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ }<sup>(٥)</sup> ولو لم يكن الأمر بالسجود مقتضياً له في الحال لما حسن توبيخه عليه ، ولكان ذلك عذراً لإبليس في تأخيريه .<sup>(٦)</sup>

سلمنا عدم دلالة الأمر على وجوب الفعل على الفور لفظاً ، لكن لم قلت : إنه<sup>(٧)</sup> لا يكون مستلزماً له بواسطة دلالته على أصل الوجوب ؟ وبيان ذلك من وجوه أربعة :  
الأول : أن الأمر إذا دل على وجوب الفعل فقد أجمعنا على وجوب اعتقاده على الفور مع أن ذلك لم يكن مقتضى الأمر<sup>(٨)</sup> ، بل هو من لوازم مقتضاه ، فكان مقتضاه على الفور أولى لأصالته .<sup>(٩)</sup>

(١) في ب : " فالنهي " .

(٢) العدة (٢٨٥/١) ، البرهان (٧٩) ، المنحول (١٧٩) .

(٣) من قوله : " مطلق الطلب ، والنهي مقتض للامتنال " إلى هنا ساقطة من : م .

(٤) التبصرة (٥٥) ، المحصول (١١٩/٢) .

(٥) سورة الأعراف : آية " ١٢ " .

(٦) المحصول (١١٥/٢) .

(٧) في ب : " بأنه " .

(٨) في ع و م : " للأمر " .

(٩) التقريب (٢١٦/٢) ، المعتمد (١١٧/١) ، التبصرة (٥٥) ، المستصفى (٩/٢) ، المحصول

(١١٨/٢) .



الثاني : أن إجماع السلف منعقد على أن المبادر يخرج عن عهدة الأمر ، ولا إجماع في المؤخر ، فكان القول بالتعجيل أحوط وأولى .<sup>(١)</sup>

الثالث : أن الفعل واجب بالاتفاق ، فلو جاز تأخيره : إما أن يجوز إلى غاية معينة ، أو لا إلى غاية ، فإن جاز تأخيره إلى غاية معينة : فإما أن تكون معلومة للمأمور ، أو لا تكون معلومة له<sup>(٢)</sup> ، فإن كانت معلومة له : فإما أن تكون مذكورة بأن يقال له : إلى عشرة أيام مثلاً أو موصوفة .

الأول : خلاف الفرض ؛ إذ الفرض فيما إذا كان<sup>(٣)</sup> أمراً مطلقاً غير مقيد بوقت في الذكر . وإن كان الثاني : فالوقت الموصوف لا يخرج بالإجماع عن الوقت الذي إذا انتهى إليه غلب على ظنه أنه لو أخر المأمور به\* عنه لفات ، وذلك لا يكون إلا بأمرة تدل عليه ، وهي بالإجماع غير خارجة عن المرض المرجي<sup>(٤)</sup> ، وعلو السن ، وكل واحد من الأمرين مضطرب مختلف فيه<sup>(٥)</sup> ، فإنه قد يموت قبل ذلك ، أو يعيش بعده فلا يعتمد عليه .

وإن كانت الغاية غير معلومة له مع أنه لا يجوز له التأخير عنها ، كان ذلك تكليفاً بما لا يطاق ، وهو ممتنع\* ، وهذا كله فيما إذا جاز التأخير إلى غاية .

وإن كان التأخير لا إلى غاية : فإما أن يجوز ذلك ببدل أو لا ببدل ، فإن كان ببدل فذلك البديل<sup>(٦)</sup> ، إما أن يكون واجباً أو غير واجب ، لا جائز أن لا يكون\* واجباً ، وإلا لما كان

(١) التقريب (٢/٢١٩) ، المعتمد (١/١١٦) ، المحصول (٢/١١٩) .

(٢) من قوله : " فإن جاز تأخيره " إلى هنا ساقطة من : ب .

(٣) " كان " ساقطة من : ط و م و ب .

\* نهاية صفحة ( ١٠١ / ب ) من : م .

(٤) " المرض المرجي " هكذا في جميع النسخ ، ولعل الأولى : المرض غير المرجي ، أي الذي لا يتوقع الشفاء منه ، أو تكون كما هي ويكون المعنى من قوله : المرض المرجي ، أي المتأخر الشفاء منه .

(٥) " فيه " ساقطة من : ع و م .

\* نهاية صفحة ( ٩٣ / أ ) من : ط .

(٦) في ع : " المبدل " .

\* نهاية صفحة ( ١٠٩ / أ ) من : ب .

بدلاً عن الواجب بالإجماع ، وإن كان واجباً فهو ممتنع ؛ لوجوه أربعة :

الأول : أنه لو كان واجباً لوجب إنباه<sup>(١)</sup> المأمور حالة ورود الأمر نحوه على من حضره ؛  
حذراً من فوات الواجب الذي هو البذل ، كما لو ضاق عليه الوقت وكان نائماً .

الثاني : هو أن الأمر لا تعرض فيه لوجوب البذل ، والأصل عدم دليل آخر ، ويمتنع  
القول بوجوب مالا دليل عليه .

الثالث : أن البذل لو كان واجباً لكان قائماً مقام المبدل ومحضاً لمقصوده ، وإلا لما كان  
بدلاً ؛ لما فيه من فوات مقصود الأصل ، ويلزم<sup>(٢)</sup> من ذلك سقوط المأمور به بالكلية بتقدير  
الإتيان بالبذل ؛ ضرورة حصول مقصوده ، وهو محال .

الرابع : أنه لو كان البذل واجباً لم يخل : إما أن يجوز تأخيرته عن الوقت الثاني من ورود  
الأمر أو لا يجوز .

فإن كان الأول : فالكلام فيه كالكلام في أصل المأمور به ، وهو تسلسل ممتنع .  
وإن كان الثاني : فهو أيضاً ممتنع ؛ لأن البذل لا يزيد على نفس المبدل ، ووقت المبدل غير  
معين ، فكذلك<sup>(٣)</sup> البذل .

وإن جاز التأخير أبداً لا يبدل ، ففيه إخراج الواجب عن حقيقته ، وهو محال<sup>(٤)</sup> .

الرابع من الوجوه الأول : أن امثال المأمور به من الخيرات ، وهو سبب الثواب\* ،  
فوجب تعجيله ؛ لقوله تعالى { فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ }<sup>(٥)</sup> .

(١) " إنباه " هكذا في جميع النسخ ، والأولى " تنبيه " وقد سبق بيان ذلك ص (١٩٣) هامش (١) .

(٢) في ب : " ولا يلزم " .

(٣) في ب : " وكذلك " .

(٤) انظر الدليل مطولاً في : التقريب (٢١٨/٢-٢١٩) ، قواطع الأدلة (١٣٤/١-١٣٦) ، المعتمد

(١٢٠-١١٩/١) ، المحصول (١١٦/٢-١١٨) .

\* نهاية صفحة (٢٠٦) من : ع .

(٥) سورة البقرة : آية " ١٤٨ " .

وقوله تعالى {وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ} <sup>(١)</sup> أمر بالمسارعة والمسابقة ، وهي التعجيل ، والأمر للوجوب <sup>(٢)</sup> .

والجواب عن الوجه الأول : أنه إنما فهم التعجيل من أمر السيد بسقي الماء من الظن الحاصل بحاجة السيد إليه في الحال ؛ إذ <sup>(٣)</sup> الظاهر أنه لا يطلب سقي الماء من غير حاجة إليه ، حتى إنه لو لم <sup>(٤)</sup> يعلم أو يظن أن حاجته إليه داعية <sup>(٥)</sup> في الحال لما فهم من أمره التعجيل ، ولا حسن ذم العبد بالتأخير .

فإن قيل : أهل العرف إنما يذمون العبد بمخالفة مطلق الأمر ، ويقولون في معرض الذم : خالف أمر سيده ، وذلك يدل على أن مطلق الأمر هو المقتضي للتعجيل دون غيره . قلنا : إنما نسلم صحة ذلك في الأمر المقيد بالقرينة دون المطلق ، والأمر فيما نحن فيه مقيد ، ثم هو معارض عند مطلق الأمر بصحة عذر العبد بقوله : إنما أخرت لعدم علمي ، أو <sup>(٦)</sup> ظني بدعو حاجته إليه في الحال ، وليس أحد الأمرين أولى من الآخر <sup>(٧)</sup> .

وعن الثاني من وجهين :

الأول : لا نسلم تعيين أقرب الأماكن ، ولا نسلم أن قوله : أنت طالق ، وأنت حر ، يفيد صحة الطلاق والعق بوضعه له لغة ، بل ذلك لسبب جعل الشرع له علامة على ذلك الحكم الحالي ، ولا يلزم من ذلك أن يكون الأمر موضوعاً للفور .

(١) سورة آل عمران : آية "١٣٣" .

(٢) التبصرة (٥٤) ، المحصول (١١٦/٢) ، وانظر في أدلتهم : البرهان (٧٩/١) ، المستصفى (٩/٢) .

(٣) في م : " و " .

(٤) " لم " ساقطة من : م .

(٥) في م : " غير داعية " .

(٦) في ع و م : " و " .

(٧) المعتمد (١١٢/١-١١٣) ، التبصرة (٥٦) ، المحصول (١٢٠/٢-١٢١) .

الثاني : أن حاصله يرجع إلى القياس في اللغة ، وهو ممتنع كما سبق .<sup>(١)</sup>

وعن الثالث والرابع : ما سبق في المسألة المتقدمة .<sup>(٢)</sup>

وعن الخامس : أن توبيخه لإبليس إنما كان<sup>(٣)</sup> ؛ لإبائه واستكباره ، ويدل عليه قوله تعالى {إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ} <sup>(٤)</sup> ؛ ولتجيره<sup>(٥)</sup> على آدم بقوله {أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ} <sup>(٦)</sup> ولا يمكن إضافة التوبيخ إلى مطلق<sup>(٧)</sup> الأمر من حيث هو<sup>(٨)</sup> أمر ؛ لأنه منقسم إلى أمر إيجاب واستحباب كما سبق تقريره ، ولا توبيخ على مخالفة أمر الاستحباب إجماعاً ، ولو كان التوبيخ على مطلق الأمر لكان أمر الاستحباب موجباً على مخالفته ، فلم يبق إلا أن يكون التوبيخ على أمر الإيجاب ، وهو منقسم إلى : أمر إيجاب على الفور ، وإلى<sup>(٩)</sup> أمر إيجاب على التراخي ، كما إذا قال : أوجبت عليك متراخياً ، ولا يلزم منه أن يكون مطلق الأمر للإيجاب حالاً\* .

وإن سلمنا أنه وبخه على\* مخالفة للأمر<sup>(١٠)</sup> في الحال ، ولكن لا نسلم أن الأمر بالسجود

(١) انظر الجواب مطولاً في : قواطع الأدلة (١٤٣/١) ، المعتمد (١١٣/١-١١٥) .

(٢) وانظره في : العدة (٢٨٥/١) ، التبصرة (٥٥) ، البرهان (٧٩/١) ، المنحول (١٧٩) ، الحصول

(٢/١٢١) . والمراد بالمسألة السابقة ، مسألة التكرار .

(٣) في ع و ب " كان ذلك " والأولى إسقاط " ذلك " كما في : م .

(٤) سورة البقرة : آية " ٣٤ " .

(٥) في ب : " ولتجيره " .

(٦) سورة ص : آية " ٧٦ " .

(٧) " مطلق " ساقطة من : م .

(٨) في ب : " أنه " .

(٩) " إلى " ساقطة من : ع و ب .

\* نهاية صفحة ( ١٠٢ / أ ) من : م .

\* نهاية صفحة ( ١٠٩ / ب ) من : ب .

(١٠) في ع و م و ب : " مخالفة الأمر " .

كان مطلقاً ، بل هو مقترن بقرينة لفظية موجبة لحمله على الفور ، وهي <sup>(١)</sup> قوله تعالى {فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ} <sup>(٢)</sup> لَهُ سَاجِدِينَ <sup>(٣)</sup> رتب السجود على هذه الأوصاف بقاء التعقيب ، وهي مقتضية للسجود عقبها على الفور من غير مهلة . <sup>(٤)</sup>

قولهم : لم قلتُم بأنه لا يكون مستلزماً <sup>(٥)</sup> للفور بواسطة دلالة على وجوب الفعل \* <sup>(٦)</sup> .  
قلنا : الأصل عدم ذلك .

قولهم : إنه يجب تعجيل اعتقاد وجوب الفعل .  
قلنا : ولم يلزم منه تعجيل وجوب الفعل .

قولهم : إنه من لوازم وجوب الفعل .  
قلنا : من لوازم وجوب تقديم الفعل أو من لوازم وجوب الفعل ؟ الأول : ممنوع ،  
والثاني : مسلم ، ولكن لا يلزم منه وجوب تقديم الفعل ، بدليل ما لو أوجب الفعل مصرحاً  
بتأخيرها ، فإنه يجب تعجيل اعتقاد وجوبه وإن لم يكن وجوب الفعل على الفور . <sup>(٧)</sup>

قولهم : القول بالتعجيل أحوط للمكلف .  
قلنا : الاحتياط إنما هو باتباع <sup>(٨)</sup> المكلف ما أوجبه ظنه ، فإن ظن الفور وجب عليه

(١) في ب : " وهو " .

(٢) في ب : " فخرُوا " .

(٣) سورة ص : آية " ٧٢ " .

(٤) المحصول (١٢٠/٢) .

(٥) في ب : " ملترماً " .

\* نهاية صفحة (٩٣/ب) من : ط .

(٦) في م : " على وجوب اعتقاد وجوب الفعل " .

(٧) انظر في الجواب : التقريب (٢١٦/٢-٢١٨) ، المعتمد (١١٧/١-١١٩) ، التبصرة (٥٥-٥٦) ،

المستقصى (٩/٢) ، المحصول (١٢١/٢) .

(٨) في ب : " اتباع " .

اتباعه ، وإن ظن التراخي وجب عليه اتباعه ، وإلا فبتقدير أن يكون قد غلب على ظنه التراخي ، فالقول بوجوب التعجيل على خلاف ظنه يكون حراماً ، وارتكاب المحرم يكون<sup>(١)</sup> إضراراً ، فلا يكون احتياطاً .<sup>(٢)</sup>

قولهم : لو جاز التأخير إما أن يكون إلى غاية ، أو لا إلى غاية إلى آخره . فهو منقوض بما لو صرح الأمر بجواز التأخير ، فإن كل ما ذكره من الأقسام متحقق فيه مع جواز تأخيره .<sup>(٣)</sup>

وما ذكره من الآيتين الأخيرتين<sup>(٤)</sup> ، فهي<sup>(٥)</sup> غير دالة على وجوب تعجيل<sup>(٦)</sup> الفعل المأمور به فإنهما بمنطوقهما يدلان على المسارعة إلى الخيرات والمغفرة ، والمراد به إنما هو المسارعة إلى سبب ذلك ، ودلالتهما على السبب إنما هي بجهة الاقتضاء ، والاقتضاء لا

(١) " يكون " ساقطة من : ط و ب .

(٢) التقرير (٢٢١/٢) ، المعتمد (١١٦/١) ، المحصول (١٢١/٢) ، وقد ضعف صفى الدين الهندي في نهاية الوصول (٩٦٣/٣) هذا الجواب ، وأجاب بغيره ، حيث قال : " فضعف الجواب أما أولاً ؛ فلاقتضائه أن لا تكون طريقة الاحتياط جارية باستقلالها في شيء من الصور ، وهو خلاف الإجماع . وأما ثانياً ؛ فلأنه لا يتأتى فيما لم يحصل الظن فيه بأحدهما ، والخصم قد ينصبها دليلاً فيه . ولو أوجب عنه بأن الاحتياط والحرام ليس من أمارات الوضع كان ذلك حقاً ، لكن من المعلوم أن الخصم ليس يجعله دليلاً على أنه يفيد الفور بحسب الوضع ، بل يجعله دليلاً شرعياً على إفادته الفور والأولى أن يجاب عنها بالمعارضة بالضرر الناشئ من الإيجاب على الفور ، فإن الأدلة النافية للضرر والخرج نافية له . "

(٣) انظر الجواب مفصلاً في : التقرير (٢٢٠/٢) ، قواطع الأدلة (١٤٨/١-١٥٠) ، المعتمد (١٢٠/١-١٢٤) ، المحصول (١٢٠/٢) .

(٤) في ب : " الآخرين " . والمراد بهما قوله تعالى { فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ } وقوله { وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ } .

(٥) " فهي " هكذا في جميع النسخ ، والأولى : فهما غير دالتين ؛ ليعود على الآيتين .

(٦) في ب : " تغيير " .

عموم له على ما يأتي تقريره ، فلا دلالة لهما على المسارعة إلى كل سبب للخيرات والمغفرة، فيختص ذلك بما اتفق على وجوب تعجيله من الأفعال المأمور بها ، ولا يعم كل فعل مأمور .<sup>(١)</sup>

(١) المحصول (١٢٠/٢) ، التبصرة (٥٤) . وعلق الشيخ عبد الرزاق عفيفي هنا قائلاً : " وأيضاً الأمر في الآيتين دال على الفور بمادته لا بصيغته ، فالاستدلال بهما استدلال في غير محل النزاع ، وأيضاً الاستدلال بهما على إفادة الأمر في غيرهما من النصوص الفورية استدلال على المطلوب بتدليل خارج ، والنزاع إنما هو في الأمر المجرد عن القرائن . " هامش الإحكام ( ١٧٠/٢ ) .

• والذي أميل إليه من الأقوال السابقة : القول بأن الأمر المطلق يقتضي التعجيل ، ولا يجوز تأخيره إلا بقرينة ؛ لأن الأمر المجرد يقتضي الوجوب ، فحمله على وجوب الفعل عقيبه واجب ؛ لأنه بفعله فور صدور الأمر يكون ممثلاً للأمر بيقين دون شك ، وبمجرد تأخير الفعل يكون معرضاً نفسه لخطر عدم القيام به ، فدرءاً لذلك واحتياطاً تجب المبادرة إليه ، والله أعلم .

• ومن فروع المسألة :

- أداء الحج والعمرة هل هو على الفور أو التراخي ؟ فيه قولان ، والصحيح أنه على الفور حال توفر الشروط ، وانتفاء الموانع .

- أداء الزكاة مع القدرة ، فيه قولان ، والصحيح أنها تجب على الفور .

القواعد والفوائد الأصولية (٢٤٦-٢٤٨) .

## المسألة السادسة

[ هل الأمر بالشيء المعين فهي عن أضداده ؟ ]

الأمر بالشيء على التعيين ، هل هو فهي عن أضداده ؟ اختلفوا فيه<sup>(١)</sup> .

(١) ليس الخلاف في لفظ الأمر والنهي ولا مفهومهما : أما اللفظ ؛ فللقطع بأن صيغة الأمر (افعل) وصيغة النهي (لا تفعل) ، وأما المفهوم ؛ فللقطع بأن مفهوم الأمر بالشيء مخالف لمفهوم النهي عن ضده ، وإنما الخلاف في الشيء المعين إذا أمر به ، هل هو فهي عن ضده ؟ أو يستلزمه أو لا ؟ وخلاصة الكلام في هذه المسألة يقع في جانبين حسب اختلاف الناس في الكلام النفسي بين مثبت وناف .

فالجانب الأول : يتعلق بالمتبئين لكلام النفس ، واختلفوا في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

١- أنه ليس نهياً عن ضده لا لفظاً ولا يقتضيه عقلاً ، واختاره إمام الحرمين والغزالي والرازي وابن الحاجب وغيرهم .

٢- أنه نفس النهي عن ضده من حيث اللفظ والمعنى ، وهو قول أبي الحسين الأشعري والقاضي الباقلاني في أول أقواله .

٣- أنه ليس نفس النهي ولكن يتضمنه من طريق المعنى ، وهو اختيار الباقلاني في آخر مصنفاته .

والجانب الثاني : فيما يتعلق بالكلام اللساني عند من يرى أن للأمر صيغة ، وفيه ثلاثة مذاهب :

١- أن الأمر يتضمن ويستلزم النهي عن الضد ، وهو رأي جمهور الأصوليين من شتى المذاهب .

٢- أنه لا يدل عليه أصلاً ولا يتضمنه ، وجزم به النووي .

٣- أن أمر الإيجاب يكون نهياً عن أضداده ومقبحاً لها لكونها مانعة من فعل الواجب ، بخلاف المندوب فإن أضداده مباحة غير منهي عنها ، وإليه ذهب بعض المعتزلة .

البحر المحيط (١٤٤/٢-١٤٨) ، تيسير التحرير (٣٦٤/١) .

• وهنا قيد الأمر بالشيء المعين احترازاً من الأمر بالشيء غير المعين ، والأمر بشيء في وقت موسع ، فإن الأمر بهما ليس نهياً عن الضد باتفاق .

انظر : التقريب (١٩٩/٢) .

وأيضاً فإنه ليس كل مأمور به ينافي ضده ؛ لأن من الأمور الوجودية ما تجتمع مع الأخرى كالصلاة والصيام ، أو الصلاة والحج ، ومن الأمور الوجودية ما يؤدي الانشغال به إلى فوات المأمور به مثل العمل وطلب العلم وغيرها مع الصلاة أو مع الصيام مثلاً .



وتفصيل المذاهب<sup>(١)</sup> : أما أصحابنا فالأمر عندهم : هو الطلب القائم بالنفس\* .<sup>(٢)</sup>  
وقد اختلفوا : فمنهم من قال : الأمر بالشيء بعينه نهي عن أضداده ، وإن طلب الفعل بعينه هو<sup>(٣)</sup> طلب ترك أضداده ، وهو قول القاضي أبي بكر في أول أقواله .<sup>(٤)</sup>  
ومنهم من قال : هو نهي عن أضداده ، بمعنى أنه يستلزم النهي عن الأضداد ، لا أن الأمر هو عين النهي ، وهو آخر ما اختاره القاضي في آخر أقواله .<sup>(٥)</sup>  
ومنهم من منع<sup>(٦)</sup> ذلك مطلقاً ، وإليه ذهب إمام الحرمين ، والغزالي .<sup>(٧)</sup>

(١) في ع و ب : " المذهب " .

\* نهاية صفحة (٢٠٧) من : ع .

(٢) سبق التعليق على الكلام النفسي والحق في ذلك ص (١٢٩) هامش (٢) من هذا البحث .

(٣) " هو " ساقطة من : م و ب .

(٤) حيث قال القاضي في التقريب (٢٠٠/٢) : " ولا وجه لقول من قال : إنه نهي عنه في المعنى دون

اللفظ . " وانظر : الإشارة (١٨٠) ، البرهان (٨٢/١) ، محصول ابن العربي (٦٣) .

(٥) جاء في البرهان : " والذي مال إليه القاضي رحمه الله في آخر مصنفاته ، أن الأمر في عينه لا يكون نهيًا ، ولكنه يتضمنه ويقتضيه وإن لم يكن عينه . " (٨٢/١) .

وإلى هذا ذهب جمهور الفقهاء ، وهو قول الاسفرائيني ، والجصاص ، واختيار أبي الحسن الأشعري ، ونصره القاضي في التقريب ، وقال به أبو يعلى و الرازي و الشيرازي .

الفصول في الأصول (١٦٤/٢) ، التقريب (١٩٨/٢) ، العدة (٣٦٨/٢) ، التبصرة (٨٩) ، اللمع

(٥٦) ، أصول السرخسي (١٠٩/١) ، المنحول (١٨١) ، المحصول (١٩٩/٢) ، شرح تنقيح

الفصول (١٣٥) ، شرح مختصر ابن الحاجب (٤٨/٢) ، تيسير التحرير (٣٦٣-٣٦٢/١) .

(٦) في ع و م : زيادة " من " بعد منع ، والأولى سقوطها كما في : ب .

(٧) قال إمام الحرمين في البرهان (٨٣/١) : " وإذا لاح سقوط المذهبين انبنى عليه ما هو الحق المبين

عندنا ، وهو : أن الأمر بالشيء لا يقتضي النهي عن أضداده . " .

وقال الغزالي في المنحول (١٨١) : " الأمر بالشيء لا يكون نهيًا عن ضده . " ، المستصفى (٨٢/١) -

٨٣) وتبعهم عليه ابن الحاجب كما في شرح المختصر (٥٠/٢) وأبو بكر بن العربي كما في

محصوله (٦٣) .

وأما المعتزلة : فالأمر عندهم نفس صيغة افعل ، وقد اتفقوا على أن عين صيغة افعل لا تكون<sup>(١)</sup> نهيًا ؛ لأن صيغة النهي لا تفعل ، وليس إحداها عين الأخرى .

وإنما اختلفوا في أن الأمر بالشيء ، هل يكون نهيًا عن أضداده من جهة المعنى ؟ فذهب القدماء من مشايخ المعتزلة إلى منعه ، ومن المعتزلة من صار إليه كالقاضي<sup>(٢)</sup> عبد الجبار<sup>(٣)</sup> وأبي الحسين البصري وغيرهما من المعتبرين منهم<sup>(٤)</sup> .

ومعنى كونه نهيًا عن الأضداد من جهة المعنى عندهم : أن صيغة الأمر<sup>(٥)</sup> تقتضي إيجاد الفعل والمنع من كل ما يمنع منه .

ومنهم من فصل بين أمر الإيجاب والندب ، وحكم بأن أمر الإيجاب يكون نهيًا عن أضداده ومقبحاً<sup>(٦)</sup> لها ؛ لكونها مانعة من فعل الواجب ، بخلاف المندوب ، ولهذا فإن أضداد المندوب من الأفعال المباحة غير منهي عنها ، لا فهي تحريم ولا فهي<sup>(٧)</sup> تنزيه<sup>(٨)</sup> .

(١) في ب : " لا يكون " .

(٢) في ع و م : " كالعارضي " .

(٣) " عبد الجبار " ساقطة من : ع و م و ب . والمثبت في ط . ويؤيده أن هذا الرأي منسوب له مع أبي الحسين البصري كما في جمع الجوامع مع حاشية البناني حيث قال : " وعن القاضي أي الباقلاني - يتضمنه ، وعليه عبد الجبار ، وأبو الحسين ، والإمام ، والآمدي " . (٣٨٦/١) .

(٤) المعتمد (٩٧/١) ، ونسبه لهم الشيرازي في التبصرة (٩٠) ، ونسبه الغزالي كما في المستصفى (٨٣/١) للكعي من المعتزلة ، وإليه ذهب بعض الفقهاء وبعض الشافعية كما سبق بيانه في هامش (٥) من الصفحة السابقة .

- وفي المسألة قول آخر : وهو أن الأمر بالشيء يقتضي النهي عن ضده على وجه الكراهة لا على وجه التحريم ، وهذا اختيار جماعة من الفقهاء منهم أبو زيد الدبوسي كما في تقويم الأدلة (٤٨) ، والسرخسي كما في أصوله (١٠٩/١) ، تيسير التحرير (٣٦٣/١) .

(٥) في ع : " افعل " .

(٦) في م : " ومقبحها " ، و في ب : " ومبيحاً " .

(٧) " فهي " ساقطة من : ب .

(٨) المعتمد (٩٨/١) .

والمختار\* : إنما هو التفصيل ، وهو إما أن نقول بجواز التكليف بما لا يطاق ، أو لا نقول<sup>(١)</sup> به .

فإن قلنا بجوازه على ما هو مذهب الشيخ أبي الحسن كما سبق تقريره : فالأمر\* بالفعل لا يكون بعينه نهياً عن أضداده ولا مستلزماً للنهي عنها ، بل جائز<sup>(٢)</sup> أن نؤمر بالفعل وبضده في الحالة الواحدة ، فضلاً عن<sup>(٣)</sup> كونه لا يكون منهياً عنه .

وإن منعنا ذلك : فالمختار أن الأمر بالشيء يكون مستلزماً للنهي عن أضداده ، لا أن يكون عين الأمر هو عين النهي عن الضد<sup>(٤)</sup> ، وسواء كان الأمر أمر إيجاب أو ندب .

أما أنه مستلزم للنهي عن الأضداد ؛ فلأن فعل المأمور به لا يتصور إلا بترك أضداده<sup>(٥)</sup> ، وما لا يتم فعل المأمور به دون تركه فهو واجب الترك إن كان الأمر للإيجاب ، ومنسوب إلى تركه إن كان الأمر للندب على ما سبق تقريره ، وهو معنى كونه منهياً عنه ، غير أن النهي عن أضداد الواجب يكون فهي تحريم ، وعن أضداد المندوب فهي كراهة وتنزيه .

وأما أنه لا يكون عين الأمر هو عين النهي ، فإذا<sup>(٦)</sup> قلنا : إن الأمر هو صيغة افعل فظاهر على ما سبق .

---

\* نهاية صفحة ( ١١٠ / أ ) من : ب .

(١) في م : " يقول " .

\* نهاية صفحة ( ١٠٢ / ب ) من : م .

(٢) في ع و ب : " جاز " .

(٣) في ط : " من " .

(٤) علق الشيخ عبد الرزاق عفيفي على اختيار الآمدي قائلاً : " لم يزد الآمدي في اختياره التفصيل

على أن بناءه على التردد ، وبذلك لا يكون قد اختار لنفسه قولاً معيناً في المسألة .

هامش الإحكام ( ١٧٢ / ٢ ) .

(٥) سبق بيان ما يتصور وما لا يتصور في هذا ، آخر الهامش الأول في بداية المسألة .

(٦) في ع و ب : " أما إذا " .

وأما على قولنا : إن الأمر هو الطلب \* القائم بالنفس ؛ فلأننا إذا فرضنا الكلام في الطلب النفساني القديم ، فهو وإن اتحد على أصلنا<sup>(١)</sup> ، فإنما يكون أمراً بسبب تعلقه بإيجاد الفعل ، وهو من هذه الجهة لا يكون نهيًا ؛ لأنه إنما يكون نهيًا بسبب تعلقه بترك الفعل ، وهما بسبب التغير في التعلق والمتعلق متغيران .

وإن فرضنا الكلام في الطلب القائم بالمخلوق ، فهو وإن تعدد فالأمر منه أيضاً إنما هو الطلب المتعلق بإيجاد الفعل ، والنهي منه هو الطلب المتعلق بتركه ، وهما غيران .<sup>(٢)</sup>

فإن قيل : لو كان الأمر بالفعل مستلزماً للنهي عن أضداده لكان الأمر بالعبادة مستلزماً للنهي عن جميع المباحات المضادة لها ، ويلزم من ذلك أن تكون حراماً إن كان النهي نهي تحريم ، و<sup>(٣)</sup> مكروهة إن كان النهي نهي كراهة و<sup>(٤)</sup> تنزيهه ، وخرج المباح عن كونه مباحاً كما ذهب إليه الكعبي<sup>(٥)</sup> من المعتزلة ، بل ويلزم منه أن يكون ما عدا العبادة المأمور بها من العبادات المضادة لها منهيًا عنها ، ومحرمه ، أو مكروهه ، وهو محال<sup>(٦)</sup> ، كيف وأن الأمر بالفعل قد يكون غافلاً عن أضداده ، والغافل عن الشيء لا يكون ناهياً عنه<sup>(٧)</sup> ؛ لأن النهي عن الشيء يستدعي العلم به ، والعلم بالشيء مع الذهول عنه محال .<sup>(٨)</sup>

\* نهاية صفحة ( ٩٤ / أ ) من : ط .

(١) سبق التعليق عليه في هامش (٧) ص (١٢٨) .

(٢) منتهى السؤل (ق ١٢/٢) .

(٣) في ع و ب : " أو " .

(٤) " كراهة و " ساقطة من : ع و ب .

(٥) هو : أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي المعتزلي ، سبقت ترجمته ص (١٤١) .

(٦) انظر كلام إمام الحرمين على قول الكعبي في البرهان (٨٤/١) ، قواطع الأدلة (٢٢٩/١) .

(٧) " عنه " ساقطة من : ب .

(٨) المحصول (٢/٢٠٠) ، محصول ابن العربي (٦٣) . وانظر التنبيه في هامش (٤) ص (٢٢٣) .

سلمنا أنه مستلزم للنهي عن أضداده ، لكن يمتنع أن يكون النهي عن الأضداد غير<sup>(١)</sup>  
الأمر ، بل يجب أن يكون هو بعينه كما قاله القاضي أبو بكر في أحد قوليهِ .  
ومأخذه : أنه إذا وقع الاتفاق على أنه يلزم من الأمر\* بالفعل النهي عن أضداده ،  
فذلك النهي إن كان هو غير الأمر : فإما أن يكون ضدّاً له ، أو مثلاً ، أو خلافاً .  
لا جائز أن يقال بالمضادة ؛ وإلا لما اجتماعا وقد اجتماعا .  
ولا جائز أن يكون مثلاً ؛ لأن المتماثلات أضداد على ما عرف في الكلاميات .  
ولا جائز أن يكون خلافاً ؛ وإلا جاز وجود أحدهما دون الآخر ، كما في العلم والإرادة  
ونحوهما ، ولجاز أن يوجد أحدهما مع ضد الآخر ، كما يوجد العلم بالشيء مع الكراهة  
المضادة لإرادته ، ويلزم من ذلك أنه إذا أمر بالحركة المضادة للسكون ، وإذا<sup>(٢)</sup> كان النهي  
عن السكون مخالفاً للأمر بالحركة أن يجتمع الأمر بالحركة والأمر بالسكون المضاد المنهي  
عنه ، وفيه<sup>(٣)</sup> الأمر بالضدين معاً ، وهو ممتنع على ما وقع به الفرض ، وإذا بطلت المغايرة  
تعين الاتحاد ، وعلى\* هذا فالحركة عين ترك السكون ، وشغل الجوهر بحيز هو عين تفرغهِ  
لغيره ، وعين القرب من المشرق بالفعل الواحد هو عين البعد من المغرب ، فطلب أحدهما  
بعينه<sup>(٤)</sup> طلب الآخر ؛ لاتحاد المطلوب .<sup>(٥)</sup>

(١) في ب : " عين " .

\* نهاية صفحة (٢٠٨) من : ع .

(٢) في ع و ط و ب : " إذا " بدون الواو ، والمثبت من : م .

(٣) في م : " ومن " .

\* نهاية صفحة ( ١١٠ / ب ) من : ب .

(٤) في ط و ب : " يكون بعينه " .

(٥) انظر في الدليل : المستصفى (٨٢/١) ، الوصول لابن برهان (١٦٦-١٦٧) ، شرح العضد

(١٧١) .

والجواب عن السؤال الأول : أنا لا نمنع من كون المباحات بل الواجبات المضادة للمأمور بها منهيّاً عنها من جهة كونها مانعة من فعل المأمور به لا في ذاتها كما نقول في فعل الصلاة في الدار المغصوبة ، فإنه في ذاته غير منهي عنه ، وإن كان منهيّاً عنه من جهة ما يتعلق به من شغل ملك الغير كما سبق ذكره ، ولا التفات<sup>(١)</sup> إلى ما يهول به من خروج المباحات عن كونها مباحة ، فإن ذلك إنما يلزم أن لو قيل بكونها منهيّاً عنها في ذواتها .  
وأما إذا قيل بكونها منهيّاً عنها<sup>(٢)</sup> من جهة\* كونها مانعة من فعل المأمور به فلا .

قولهم : إنه قد يأمر بالفعل من هو غافل عن أضداده .  
قلنا : لا نسلم أن الأمر بالشيء عند كونه أمراً به يتصور أن يكون غافلاً عن طلب ترك ما يمنع من فعل المأمور به من جهة الجملة ، وإن كان غافلاً عن تفصيله ، ونحن إنما نريد بقولنا : إن<sup>(٣)</sup> الأمر بالشيء يستلزم النهي عن الأضداد من جهة الجملة لا من جهة التفصيل<sup>(٤)</sup> .

قولهم : إنه يمتنع أن يكون النهي عن الأضداد غير الأمر .  
قلنا : دليله ما سبق .

---

(١) في ع و م : " والالتفات " .

(٢) " عنها " ساقطة من : ط و ب .

\* نهاية صفحة ( ١٠٣ / ١ ) من : م .

(٣) " إن " ساقطة من : م .

(٤) المحصول ( ٢ / ٢٠٠ - ٢٠١ ) .

تنبيه : الكلام هنا عن أوامر الشرع ، والله عز وجل لا يغفل عن شيء ولا يذهل عنه بخلاف المخلوقين ، ولذلك قال الغزالي : " وهذا لا يمكن فرضه في حق الله تعالى فإن كلامه واحد في ذاته ، مختلف في متعلقاته هو أمر ونهي ووعيد فلا تتطرق الغيرية إليه ، فليفرض في المخلوق " المستصفى ( ١ / ٨٢ ) .

ومعتقد الغزالي في كلام الله عز وجل هنا هو معتقد الأشعرية ، وقد سبق بيان الحق في ذلك في هامش ( ٢ ) ص ( ١٢٩ ) .

## الـصنـف الأول : في الأمر

وما ذكره القاضي أبو بكر من الدليل ، فالمختار منه إنما هو قسم التـخالف<sup>(١)</sup> ، ولا<sup>(٢)</sup> يلزم من ذلك جواز انفكاك أحدهما عن الآخر ؛ لجواز أن يكونا من قبيل المختلفات المتلازمة كما في المتضايقات<sup>(٣)</sup> وكل متلازمين من الطرفين ، وبه يمتنع الجمع بين وجود أحدهما وضد الآخر ، ولا يلزم من جواز ذلك في بعض المختلفات جوازه في الباقي ، وإذا بطل ما ذكره من دليل الاتحاد بطل ما هو مبني عليه .<sup>(٤)</sup>

(١) التـخالف : هو المخالفة والتباين في المفهوم دون الماصـدق ، أي تباينهما في العقل وحده دون الخارج ؛ لإمكان أن يوجد في الخارج شيء واحد تتحقق معه حقائق الأقسام المختلفة في المفهوم باعتبارات مختلفة . آداب البحث والمناظرة ( ٨ ) .

(٢) في ب : " فلا " .

(٣) المتضايقات : هما المتقابلان الوجوديان اللذان يعقل كل منهما بالقياس إلى الآخر ، كالأبوة والبنوة فإن الأبوة لا تعقل إلا مع البنوة وبالعكس ، وقد يجتمعان في موضع واحد ، كزيد مثلاً لكن لا من جهة واحدة بل من جهتين ، فإن أبوته بالقياس إلى ابنه وبنوته بالقياس إلى أبيه .

التعريفات (٢٧٩) ، التعاريف (٢٥٤) ، البصائر النصيرية (٦٦) ، المنطق ، نظرية البحث لجون ديوي ، ترجمة د / زكي نجيب محمود (٥٢٣-٥٢٧) .

(٤) شرح العضد (١٧١-١٧٢) .

• والذي أراه في هذه المسألة : ما ذهب إليه الجمهور ، وهو أن الأمر بالشـيء نهي عن ضده - الوجودي الذي يفوت الواجب أو يؤخره عن وقته المطلوب - من جهة المعنى دون اللفظ ؛ وذلك لقوة أدلتهم السابقة ، والله أعلم .

### المسألة السابعة

#### [ الإتيان بالمأمور به يدل على الإجزاء ]

مذهب أصحابنا ، والفقهاء ، وأكثر المعتزلة : أن الإتيان بالمأمور به يدل على الإجزاء\*<sup>(١)</sup> ، خلافاً للقاضي عبد الجبار من المعتزلة ومتبعيه ، فإنه قال : لا يدل على الإجزاء .<sup>(٢)</sup>

وقبل الخوض في الحجاج لا بد من تحقيق معنى الإجزاء ؛ ليكون التوارد<sup>(٣)</sup> بالنفي والإثبات على محز واحد ، فنقول : كون الفعل مجزئاً قد يطلق بمعنى أنه امثل به الأمر عندما أتى به على الوجه الذي أمر به ، وقد يطلق بمعنى أنه مسقط للقضاء .

وإذا علم معنى كون الفعل مجزئاً ، فقد اتفق الكل على أن الإتيان بالمأمور به على الوجه الذي أمر به يكون مجزئاً ، بمعنى كونه امثلاً للأوامر ، وذلك مما لا خلاف فيه .<sup>(٤)</sup> وإنما خالف القاضي عبد الجبار في كونه مجزئاً بالاعتبار الآخر ، وهو أنه لا يسقط القضاء ، ولا يمتنع مع فعله من الأمر بالقضاء ، وهو مصرح به في عمدته .<sup>(٥)</sup>

\* نهاية صفحة ( ٩٤ / ب ) من : ط .

(١) وهو مذهب الجمهور . المعتمد (٩٠/١) ، العدة (٣٠٠/١) ، التبصرة (٨٥) ، البرهان (٨٤/١) ، المستصفى (١٠/٢) ، المنحول (١٨٥) ، شرح تنقيح الفصول (١٣٣) .

(٢) المغني للقاضي عبد الجبار (١٢٥/١٧) ، وجاء في المعتمد (٩٠/١) قوله : " وقال قاضي القضاة : لا يدل عليه . " ، وقال به الباقلاني كما في التقريب (١٦٩/٢) ، المستصفى (١٠/٢) ، المنحول (١٨٠) ، وقال به ابن العربي كما في محصولة (٧٠) ، الوصول لابن برهان (١٥٤/١) ، ونسب الرازي في المحصول (٢٤٦/٢) إلى أبي هاشم وأتباعه .

(٣) في م : " الوارد " .

(٤) المحصول (٢٤٦/٢) ، شرح العضد (١٧٤) .

(٥) في ب : " عمدته " . وكتب في : ط بعدها في الهامش كلمة " لأدله " .

وانظر : المغني للقاضي عبد الجبار (١٢٥/١٧) .



وعلى هذا فكل من استدلل من أصحابنا كإمام الحرمين وغيره من القائلين بالإجزاء ، على كون الفعل امتثالاً وخروجاً عن عهدة الأمر الأول ، فقد استدلل\* على محل الوفاق وحاد عن موضع النزاع .<sup>(١)</sup>

لكن قد أورد أبو الحسين البصري إشكالاً على تفسير إجزاء الفعل بكونه مسقطاً للقضاء وقال : لو أمر بالصلاة مع الطهارة فأتى بها من غير طهارة ومات عقيب الصلاة فإنه لا يكون فعله مجزئاً ، وإن كان القضاء ساقطاً .<sup>(٢)</sup>

وربما زاد<sup>(٣)</sup> عليه بعض الأصحاب وقال : يمتنع تفسير الإجزاء بسقوط القضاء ؛ لأننا نعلل وجوب القضاء بكون الفعل\* الأول لم يكن مجزئاً ، والعلة لا بد وأن تكون مغايرة للمعلول .

والوجه في إبطاهما أن يقال : أما الأول ؛ فلأن الإجزاء ليس هو نفس سقوط القضاء مطلقاً ليلزم ما قيل ، بل سقوط القضاء بالفعل في حق من يتصور في حقه وجوب القضاء ، وذلك غير متصور في حق الميت .

وأما الثاني ؛ فلأن علة صحة وجوب القضاء إنما هو استدراك ما فات من مصلحة أصل العبادة ، أو صفتها ، أو مصلحة ما انعقد سبب وجوبه ولم يجب لما منع لا ما قيل<sup>(٤)</sup> .<sup>(٥)</sup>

\* نهاية صفحة (٢٠٩) من : ع .

(١) البرهان (٨٤/١-٨٥) .

(٢) المعتمد (٩١/١) . ولكن سقوط القضاء هنا للموت ، فقد طرأ عارض على التكليف أثناءه .

(٣) في ب : " رد " .

\* نهاية صفحة ( ١١١ / أ ) من : ب .

(٤) " لا ما قيل " ساقطة من : ع .

(٥) قال في الكاشف (٧٢-٧١/٤) بعد أن نقل الوجهين : " وفيه نظر ، وبيانه : أنه اعتبر في هذا التفسير قيداً زائداً ، وهو دافع للإشكال عن التفسير المفسر به هذا القيد ، والإشكال وارد على هذا التفسير الذي لم يعتبر فيه هذا القيد .

وأما ما أورده على الوجه الثاني فمندفع ؛ لأننا لا نسلم أنه إذا علل وجوب القضاء باستدراك فوات المصلحة المذكورة لا يجوز تعليقه بكون الفعل لم يكن مجزئاً ؛ وهذا لأن الإضافة إلى الحكمة لا تنافي الإضافة إلى منشأ الحكمة والمصلحة ، ألا ترى أنه يصح أن يقال : شتمه ؛ لأنه شتمه ، ويصح أن يقال : شتمه ؛ لشفاء الغيظ ، فجاز أن يقال : إذا لم يكن مجزئاً لما مست الحاجة إلى القضاء ؛ استدراكاً للمصلحة الغائبة ."

## الصنف الأول : في الأمر

وإذا تنقح محل النزاع ، فنعود إلى المقصود فنقول : الفعل المأمور به لا يخلو : إما أن يكون قد أتى به المأمور على نحو ما أمر به من غير خلل ولا نقص في صفته وشرطه ، أو أتى به على نوع من الخلل<sup>(١)</sup> ، والقسم الثاني : لا نزاع في كونه غير مجزئ ولا مسقط للقضاء ، وإنما النزاع في القسم الأول ، وليس النزاع فيه أيضاً من جهة أنه يمتنع ورود أمر مجدد بعد خروج الوقت بفعل مثل ما أمر به أولاً ، وإنما النزاع في ورود الأمر بالفعل متصفاً بصفة القضاء .<sup>(٢)</sup>

والحق نفيه<sup>(٣)</sup> ؛ لأن القضاء : عبارة عن استدراك ما فات من مصلحة الأداء أو مصلحة صفته أو شرطه ، وإذا كان المأمور به قد فعل على جهة الكمال والتمام\* من غير نقص ولا خلل ، فوجوب القضاء استدراكاً لما قد<sup>(٤)</sup> حصل تحصيل<sup>(٥)</sup> للحصول<sup>(٦)</sup> ، وهو محال . ومن ينفي القضاء إنما ينفيه بهذا التفسير ، وهذا مما يتعذر مع تحقيقه<sup>(٧)</sup> المنازعة فيه<sup>(٨)</sup> ، وإن كان لا ينكر إمكان ورود الأمر خارج الوقت بمثل ما فعل أولاً ، غير أنه لا يسميه قضاءً ، ومن سماه قضاءً ، فحاصل النزاع معه آيل إلى اللفظ دون المعنى .<sup>(٩)</sup>

(١) المستصفي (١٠/٢) .

(٢) لم يرد في الشرع مثل هذا الأمر ، فلا داعي لفرض شيء لم يقع ، وضياح الوقت في الخوض والخلاف فيه .

(٣) قال في منتهى السؤل (ق ١٣/٢) : " والمختار نفيه " .

\* نهاية صفحة (١٠٣/ب) من : م .

(٤) " قد " ساقطة من : ب .

(٥) في ب : " تحصيلاً " .

(٦) في م : " الحاصل " .

(٧) في م : " تحقيق " .

(٨) انظر في الدليل : العدة (١/٣٠٠-٣٠١) ، شرح مختصر ابن الحاجب (٢/٦٩) ، شرح العضد (١٧٤) .

(٩) قال الآمدي في منتهى السؤل (ق ١٣/٢) : " ومع هذا التحقيق فالخلاف يكون مرتفعاً " .

شبه الخصوم<sup>(١)</sup>:

الأولى : أن من صلى وهو يظن أنه متطهر ولم يكن متطهراً مأموراً بالصلاة ، فإن كان مأموراً بها مع الطهارة حقيقة فهو عاص آثم بصلاته ؛ حيث لم يكن متطهراً ، وإن كان مأموراً بالصلاة على حسب حاله فقد أتى بما أمر به على الوجه الذي أمر به ، ومع ذلك يجب عليه القضاء إذ لم يكن متطهراً ، وكذلك المفسد للحج مأمور بمضيئه<sup>(٢)</sup> في حجه الفاسد ، ويجب عليه القضاء<sup>(٣)</sup>.

الثانية : أن الأمر لا يدل على غير طلب الفعل ، ولا دلالة له<sup>(٤)</sup> على امتناع التكليف بمثل فعل ما أمر به فلا يكون مقتضياً له<sup>(٥)</sup>.

الثالثة : أن الأمر مثل النهي في الطلب ، والنهي لا دلالة فيه على فساد المنهي عنه ، فالأمر لا يدل على كون المأمور به مجزئاً<sup>(٦)</sup>.

والجواب عن الأولى<sup>(٧)</sup> : أنا<sup>(٨)</sup> لا نسلم وجوب القضاء فيما إذا صلى على ظن الطهارة ثم علم أنه لم يكن متطهراً على قول لنا ، وإن سلمنا وجوب القضاء لكنه ليس واجباً عما

(١) في م : " الخصم " .

(٢) في م و ب : " بالمضي " .

(٣) العدة (٣٠١/١) ، التبصرة (٨٦) ، البرهان (٨٤/١) ، المستصفى (١٠/٢) ، المنحول (١٨٥) ، المحصول (٢٤٨/٢) .

(٤) " له " ساقطة من : ب .

(٥) التبصرة (٨٦) .

(٦) العدة (٣٠٢/١) ، المحصول (٢٤٨/٢) .

(٧) في ع : " وجواب الأولى " ، وفي ب : " الأول " .

(٨) " أنا " ساقطة من : م .

## الصنف الأول : في الأمر

أمر به من الصلاة المظنون طهارتها ، ولا عما أمر به من المضي في الحج الفاسد ؛ لأنه قد أتى بما أمر به على النحو الذي أمر\* به ، وإنما القضاء استدراك لمصلحة ما أمر به أولاً من الصلاة مع الطهارة ، والحج العري عن الفساد .<sup>(١)</sup>

وعن الثانية : أنا لا نمنع من ورود أمر يدل على مثل ما فعل أولاً ، وإنما المدعى أنه إذا أتى المأمور بفعل المأمور به على نحو ما أمر به امتنع وجوب القضاء بما<sup>(٢)</sup> ذكرناه من التفسير .<sup>(٣)</sup>

وعن الثالثة : أنه قياس في اللغة وقد أبطلناه ، وإن سلم صحته غير أنا لا نقول : بأن الأمر يدل\* على الإجزاء بمعنى امتناع وجوب القضاء ، بل امتثال الأمر هو المانع من وجوب القضاء\* على ما تقرر من فرق<sup>(٤)</sup> ، وفرق بين الأمرين .<sup>(٥)</sup>

\* نهاية صفحة ( ٩٥ / أ ) من : ط .

(١) انظر الجواب ومزيده منه في : العدة ( ٣٠١ / ١ ) ، التبصرة ( ٨٦ ) ، البرهان ( ٨٥ / ١ ) ، المستصفى ( ١٠ / ٢ ) ، المنحول ( ١٨٥ ) ، المحصول ( ٢٤٩ / ٢ ) .

(٢) في م : " لما " .

(٣) التبصرة ( ٨٦ ) .

\* نهاية صفحة ( ٢١٠ ) من : ع .

\* نهاية صفحة ( ١١١ / ب ) من : ب .

(٤) " من فرق " ساقطة من : ع و م و ب .

(٥) انظر في الجواب : العدة ( ٣٠٢ / ١ ) ، المحصول ( ٢٤٨ / ٢ ) .

• خلاصة المذاهب في المسألة :

١- الجمهور قالوا : يستلزم سقوط القضاء ولا يحتاج إلى دليل .

٢- القاضي عبد الجبار وأبو هاشم قالوا : الإجزاء يحتاج إلى دليل .

٣- أن الأمر موقوف على ما يثبت الدليل ، ونسب للأشعرية ، قال سليم الرازي : وهو قريب من مذهب المعتزلة .

=٤- أنه يقتضي الإجزاء من حيث عرف الشرع ، ولا يقتضيه من حيث وضع اللغة ، حكى عن الشريف المرتضى .

٥- التفصيل بين ما يقع على الشروط المعتبرة كالصلاة المؤداة بشروطها و أركانها فهو موصوف بالإجزاء ، وبين ما يدخله ضرب من الخلل إما من جهة المكلف أو غيره كالوطء في الحج والصوم فلا يدل على الإجزاء ، حكاه القاضي عبد الوهاب .

قلت : هذا في الحقيقة لا يعد مذهباً آخر ؛ لأن الإجزاء لا يكون إلا على الأمر الذي وقع على الوجه المعتبر .

ولهذا فالذي يظهر أن الخلاف في المسألة لفظي ليس له ثمرة ، باعتبار عدم الاعتداد بقول المعتزلة ؛ لأنه أتى بالمأمور به على وجهه ، ولا خلاف في أنه يمكن أن يرد أمر ثان بعبادة يوقعها المأمور على حسب ما أوقع الأولى ؛ لأنه كاستئناف شرع وتعبد ثان ، والنزاع في تسمية هذا الأمر الثاني قضاء للأول .

- قال الكيا الطبري : " الخلاف في هذه المسألة لا يتحقق . "

- وقال الأستاذ أبو منصور عن مخالفه ، كعبد الجبار ومن معه : " هو خلاف مردود بإجماع السلف على خلافه . "

شرح اللمع (٢٥٣/١) ، المستصفى (١٠/٢) ، البحر المحيط (١٣٧-١٣٤/٢) .

المسألة الثامنة

[ ما تفيده صيغة افعل بعد الحظر ]

إذا وردت صيغة افعل بعد الحظر ، فمن قال إنها للوجوب قبل الحظر اختلفوا : فمنهم من أجراها على الوجوب ، ولم يجعل لسبق الحظر تأثيراً كالمعتزلة<sup>(١)</sup> ، ومنهم من قال : بأنها للإباحة ورفع الحجر لا غير<sup>(٢)</sup> ، وهم أكثر الفقهاء<sup>(٣)</sup> ، ومنهم من توقف كإمام الحرمين وغيره<sup>(٤)</sup> .

والمختار : أنها وإن كانت ظاهرة في الطلب والاقتضاء ، وموقوفة بالنسبة إلى الوجوب والندب على ما سبق تقرير كل واحد من الأمرين ، إلا أنها محتملة للإباحة والإذن في الفعل كما تقدم<sup>(٥)</sup> .

(١) المعتمد (٧٥/١) ، البرهان (٨٧/١) ، المستصفى (٢٦٣/١) ، واختاره الرازي كما في الحصول (٩٦/٢) ، والشيرازي في التبصرة (٣٨) ، وهو مذهب الحنفية كما في أصول السرخسي (٣٧/١) ، المغني للخبازي (٣٢) ، كشف الأسرار (١٨١/١-١٨٢) ، تيسير التحرير (٣٤٦/١) ، فواتح الرحموت (٤١٤/١) ، وقال به متقدمي أصحاب مالك ، وأبو الوليد الباجي كما في الإشارة (١٦٩) وشرح تنقيح الفصول (١٣٩) .

(٢) الإباحة ورفع الحجر بمعنى واحد .

(٣) المعتمد (٧٥/١) ، البرهان (٨٨/١) ، المستصفى (٢٦٣/١) ، وذهب إليه الشافعي كما نقله عنه ابن السمعاني في القواطع (١٠٩/١) والشيرازي في التبصرة (٣٨) ، واختاره أبو يعلى كما في العدة (٥٦/١) ، وقال به بعض المالكية واختاره ابن الحاجب كما في الإشارة (١٦٩) وشرح مختصر ابن الحاجب (٧٢/٢)

(٤) البرهان (٨٨/١) حيث قال : " والرأي الحق عندي الوقف في هذه الصيغة . "

(٥) وبهذا فالآمدي يختار التوقف هنا ، حيث صرح به في منتهى السؤل (ق ١٤/٢) فقال : " إذا وردت صيغة افعل بعد الحظر فقد اختلفوا في أنها للوجوب أو الإباحة أو هي موقوفة وهو المختار ، إلا أن يوجد المرجح ، والأصل عدمه " .

فإذا وردت بعد الحظر احتمل أن تكون مصروفة إلى الإباحة ورفع الحجر ، كما في قوله تعالى {وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا} <sup>(١)</sup> {فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا} <sup>(٢)</sup> {فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا} <sup>(٣)</sup> وقوله ﷺ ( كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي فادخروا ) <sup>(٤)</sup> .

واحتمل أن تكون مصروفة إلى الوجوب كما لو <sup>(٥)</sup> قيل للحائض والنفساء : إذا زال عنك الحيض فصلي وصومي ، وعند هذا فإما أن يقال بتساوي الاحتمالين أو بترجيح أحدهما على الآخر ، فإن قيل بالتساوي امتنع الجزم بأحدهما ووجب التوقف ، وإن قيل

(١) سورة المائدة : آية "٢" .

(٢) سورة الأحزاب : آية "٥٣" . وكتبت في جميع النسخ بالواو في أولها بدل الفاء . وفي هذه الآية لم يسبق حظر .

(٣) هذه الآية لم يسبقها حظر ، وقد جاء بعدها في ط : {فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَادْكُرُوا اللَّهَ} . وهي ساقطة من بقية النسخ وهو الأولى ؛ فالاستدلال بما هنا لا يستقيم ؛ لأن ذكر الله في الصلاة ليس بمحظور .

(٤) سورة الجمعة : آية "١٠" .

(٥) عن بريدة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ، ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فامسكوا ما بدا لكم ( هذا لفظ مسلم .

وله شاهد من رواية جابر بن عبد الله ﷺ عن النبي ﷺ : أنه نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ، ثم قال بعد : كلوا وتزودوا وادخروا ) .

أخرجه البخاري في كتاب الحج ، باب : ما يأكل من البدن . (٦١٤/٢) رقم (١٦٣٢) من رواية جابر بن عبد الله ﷺ .

ومسلم في كتاب الأضاحي ، باب : ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام ، وبيان نسخه . (١٥٦٢/٣) رقم (١٩٧٢) .

ورواية بريدة أخرجه مسلم في كتاب الجنائز ، باب : استئذان النبي ﷺ ربه في زيارة قبر أمه . (٦٧٢/٢) رقم (٩٧٧) .

(٦) " لو " ساقطة من : م .

بوجوب الترجيح ، وامتناع التعارض من كل وجه فليس اختصاص الوجوب به أولى من الإباحة إلا أن يقوم الدليل على التخصيص ، والأصل عدمه .

وعلى هذا أيضاً فيجب التوقف وإن كان<sup>(١)</sup> احتمال الحمل على الإباحة أرجح ؛ نظراً إلى غلبة ورود مثل ذلك للإباحة دون الوجوب ، وعلى كل تقدير فيمتنع الصرف إلى الوجوب .

وبالجملة فهذه المسألة مستمدة من مسألة أن صيغة افعل إذا وردت مطلقة ، هل هي

ظاهرة في الوجوب ، أو الندب ، أو موقوفة ؟

وقد تقرر مأخذ كل فريق ، وما هو المختار فيه .<sup>(٢)</sup>

---

(١) في ع و ط و ب : " كيف وإن " بدل " وإن كان " .

(٢) انظر أدلة كل فريق ومناقشتها في : المحصول (٩٦/٢-٩٨) ، العدة (٢٥٦/١-٢٦٣) ، التبصرة

(٣٨-٤٠) . وراجع المسألة المشار إليها في ص (١٦٤) من هذا البحث .

• وفي المسألة مذاهب أخرى :

- أنها تفيد ما كانت تفيده قبل الحظر من وجوب أو ندب . واختاره الباقلاني كما في التقريب

(٦٩/٢) ، وأبو الحسين البصري كما في المعتمد (٧٥/١) ، والمجد ابن تيمية في المسودة (١٠٦/١)

، وابن الهمام الحنفي كما في التحرير (٣٤٦/١) ، ورجحه الزركشي في البحر المحيط (١١٣/٢) .

اختار الغزالي التفصيل في هذه المسألة : فإن كان الحظر السابق عارضاً لعل ، وعلقت صيغة افعل بزواله

كقوله تعالى ( وإذا حللتهم فاصطادوا ) فعرف الاستعمال يدل على أنه لرفع الذم فقط حتى يرجع

حكمه لما قبله ، أما إذا لم يكن الحظر عارضاً لعل ولم تعلق صيغة افعل بزوالها فيبقى موجب

الصيغة على أصل التردد بين الندب والإباحة . انظر اختياره مفصلاً في المستصفى (٢٦٣/١) .

• والذي أراه راجحاً في هذه المسألة : أن الأمر بعد الحظر يفيد ما كان عليه الفعل قبل الحظر من

وجوب أو ندب أو إباحة ، ويدل على ذلك مثلاً في الإباحة آية الأمر بالصيد ، وفي الوجوب آية الأمر

بقتال المشركين بعد الأشهر الحرم ؛ ولأنه يجمع بين كل الأدلة التي قيلت في المسألة ، والله أعلم .



## المسألة التاسعة

### [ القضاء هل هو بالأمر الأول أو بأمر جديد ؟ ]

إذا ورد الأمر بعبادة في وقت مقدر فلم تفعل فيه لعذر أو لغير عذر ، أو فعلت فيه على نوع من الخلل ، اختلفوا في وجوب قضائها بعد ذلك الوقت ، هل هو بالأمر الأول أو بأمر مجدد ؟

الأول : هو مذهب الحنابلة\* وكثير من الفقهاء<sup>(١)</sup> .  
والثاني : هو مذهب المحققين من أصحابنا ، والمعتزلة<sup>(٢)</sup> ، ونقل عن أبي زيد الدبوسي<sup>(٣)</sup>

\* نهاية صفحة ( ١٠٤ / أ ) من : م .

(١) نسبة الآمدي للحنابلة فيها تساهل ، والصحيح أنه قول بعض الحنابلة ومنهم ابن قدامة والطوفي والقاضي الحلواني وغيرهم . العدة ( ٢٩٣ / ١ ) ، التمهيد ( ٢٥٢ / ١ ) ، روضة الناظر ( ٦٢٩ / ٢ ) ، المسودة ( ١٢٦ / ١ ) .

وإليه ذهب أكثر الحنفية ومنهم الكرخي و أبو بكر الرازي ، والبزدوي والسرخسي وبعض الشافعية . أصول السرخسي ( ٦٣ / ١ ) ، المغني للخبازي ( ٥٣ ) ، كشف الأسرار ( ٢٠٨ / ١ ) . وانظر في هذا القول : البرهان ( ٨٩ / ١ ) ، المستصفى ( ٩ / ٢ ) ، المنحول ( ١٨٨ ) .  
(٢) البرهان ( ٨٨ / ١ ) حيث جاء فيه : " والرأي الحق أن تلك الصيغة لا تتضمن إيقاع المأمور به تداركاً وقضاء بعد الوقت ، فلئن ثبت قضاء فبأمر مجدد . " واختاره الغزالي في المنحول ( ١٨٨ ) ، والرازي في الحصول ( ٢٤٩ / ٢ ) ، والشيرازي في التبصرة ( ٦٤ ) ، وابن برهان في الوصول ( ١٥٥ / ١ ) ، وغيرهم . وهو مذهب المعتزلة كما في المعتمد ( ١٣٥ / ١ ) .

واختاره المحققون من الحنفية العراقيين كما في أصول السرخسي ( ٦٢ / ١ ) ، وكشف الأسرار ( ٢٠٨ / ١ ) وقال به المالكية كما في شرح تنقيح الفصول ( ١٤٤ ) ، واختاره ابن الحاجب كما في شرح مختصره ( ٧٤ / ٢ ) ، وابن العربي في محصولة ( ٦٥ ) .

وإليه ذهب بعض الحنابلة كابن عقيل كما في الواضح ( ٦١ / ٣ ) والمسودة ( ١٢٦ / ١ ) ، وأبي الخطاب في التمهيد ( ٢٥٢ / ١ ) .

(٣) هو عبيد الله بن عمر بن عيسى ، فقيه حنفي ، أول من وضع علم الخلاف ، وكان مثلاً في النظر واستخراج الحجج ، من شيوخه أبو جعفر الاستروشني ، له مؤلفات عدة منها : تقويم الأدلة في أصول الفقه ، تأسيس النظر في الخلاف ، الأسرار في الأصول والفروع . ت ( ٤٣٠ هـ )  
وفيات الأعيان ( ٣٦٣ - ٣٧ ) ، الجواهر المضية في طبقات الحنفية لمحي الدين الحنفي ( ٤٩٩ / ٢ - ٥٠٠ ) ، تاج التراجم ( ١٩٢ - ١٩٣ ) .

أنه قال : بوجوب القضاء بقياس الشرع .<sup>(١)</sup>

وإن ورد مطلقاً غير مقيد بوقت ، فمن قال بحمله على الفور اختلفوا فيما إذا وقع الإخلال به في أول وقت الإمكان ، هل يجب قضاؤه بنفس ذلك الأمر أو بأمر مجدد؟<sup>(٢)</sup>

والمختار : أنه مهما قيد الأمر بوقت ، فالقضاء بعده لا يكون إلا بأمر مجدد .<sup>(٣)</sup>  
وبيانه من وجوه :

الأول<sup>(٤)</sup> : أنه لو كان الأمر الأول مقتضياً للقضاء لكان مشعراً به ، وهو غير مشعر به ، فإنه إذا قال : صم في يوم الخميس ، أو صل في وقت الزوال ، فإنه لا إشعار له بإيقاع الفعل في غير ذلك الوقت لغة .

الثاني : أنه إذا علق الفعل<sup>(٥)</sup> بوقت معين ، فلا بد وأن يكون ذلك لحكمة ترجع إلى المكلف ؛ إذ هو الأصل في شرع الأحكام ، وسواء ظهرت الحكمة أم لم تظهر ، وتلك

---

(١) تقويم الأدلة لأبي زيد الدبوسي (٨٧-٨٨) حيث قال : " أوجب بتفويت الواجب مثله قياساً من غير نص ؟ فنقول : بأنه يجب ؛ لأن الله تعالى قد أوجب في باب الصيام والصلاة القضاء بالمثل في الوقت الذي علم سبباً لشرع مطلق ، والصوم والصلاة عبادة ، فيقاس عليهما غيرهما ، " .

(٢) فممن أوجبه بالأمر الأول أبو بكر الرازي ، ومن أوجبه بأمر مجدد بعض الحنفية العراقيين ، وبعض المعتزلة ، وهو مذهب عامة الشافعية .

جاء في المعتمد (١/١٣٥) : " وأما القائلون بالفور فيختلفون ، فمنهم من قال : إنه يقتضي الفعل فيما بعد ، ومنهم من قال : لا يقتضيه بل يحتاج إلى دليل ، وهو مذهب أبي عبد الله ، وحكاة عن الشيخ أبي الحسن . ولم يفصل المؤقت من غيره . ويقول قاضي القضاة بذلك لو ثبت القول بالفور . " ثم ذكر أدلة كل فريق ، المحصول (٢/٢٥١) وذكر أدلتهم أيضاً ، نهاية الوصول (٣/٢٧٠) ، كشف الأسرار (١/٢٠٨) .

(٣) منتهى السؤل (ق٢/١٤) .

(٤) " الأول " ساقطة من : ع .

(٥) " الفعل " ساقطة من : م .

الحكمة إما أن تكون حاصلة من الفعل في غير ذلك الوقت أو غير حاصلة ، وليس حاصلة ؛ لثلاثة أوجه :

الأول : أنه يحتمل أن يكون ويحتمل أن لا يكون ، والأصل العدم .

الثاني<sup>(١)</sup> : أنها لو كانت حاصلة ، فإما أن تكون مثلاً لها في الوقت الأول أو أزيد ، لا جائز أن تكون أزيد ؛ وإلا كان الحث على إيجاد الفعل بعد فوات وقته أولى من فعله في الوقت ، وهو محال ، وإن كانت مثلاً فهو ممتنع ، وإلا\* لما كان تخصيص أحد الوقتين\* بالذكر أولى من الآخر .

الثالث : هو أن الفعل في الوقت موصوف بكونه أداء ، وقد قال عز وجل<sup>(٢)</sup> ( لن يتقرب المتقربون إليّ بمثل أداء ما افترضت عليهم )<sup>(٣)</sup> .

وإذا لم تكن حاصلة في الوقت الثاني حسب حصولها في الوقت الأول\* فلا يلزم من اقتضاء الأمر للفعل في الوقت الأول أن يكون مقتضياً له فيما بعده ، وصار هذا كما لو أمر الطبيب بشرب الدواء في وقت ، فإنه لا يكون متناولاً لغير ذلك الوقت .

وكذلك إذا علق الأمر بشرط معين كاستقبال جهة معينة ، أو بمكان معين كالأمر بالوقوف بعرفة ، فإنه لا يكون متناولاً لغيره .

(١) في م : " والثاني " .

\* نهاية صفحة ( ١١٢ / أ ) من : ب .

\* نهاية صفحة ( ٩٥ / ب ) من : ط .

(٢) في ع و م : " عليه السلام " .

(٣) عن أبي هريرة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : إن الله قال : من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب ، وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه ، وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به ، ويده التي يبطش بها ، ورجله التي يمشي بها ، وإن سألني لأعطينه ( الحديث .

أخرجه البخاري في كتاب الرقاق ، باب : التواضع . ( ٢٣٨٤ / ٥ ) رقم ( ٦١٣٧ ) .

\* نهاية صفحة ( ٢١١ ) من : ع .

## الصنف الأول : في الأمر

الوجه الثالث من الوجوه الأول<sup>(١)</sup> : أن العبادات المأمور بها منقسمة إلى ما يجب قضاؤه كالصوم والصلاة ، وإلى ما لا يجب كالجمعة والجهاد ، فلو كان الأمر الأول مقتضياً للقضاء لكان القول بعدم القضاء فيما فرض من الصور على خلاف الدليل ، وهو ممتنع .

الرابع : قوله ﷺ ( من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها )<sup>(٢)</sup> أمر بالصلاة<sup>(٣)</sup> ولو كان مأموراً به بالأمر الأول لكانت فائدة الخبر التأكيد ، ولو لم يكن مأموراً به لكانت فائدته التأسيس وهو أولى ؛ لعظم فائدته .<sup>(٤)</sup>

فإن قيل : ما ذكرتموه معارض من خمسة أوجه :  
الأول : قوله ﷺ ( إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم )<sup>(٥)</sup> ومن فاتته الوقت الأول فهو مستطيع للفعل في الوقت الثاني .

---

(١) أي الدالة على أن القضاء يكون بأمر جديد .  
(٢) عن أنس ﷺ عن النبي ﷺ قال : من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك ، فإن الله قال { أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي } .  
ورواية مسلم : من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصلها إذا ذكرها .  
أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة ، باب : من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها ولا يعيد إلا تلك الصلاة . (٢١٥/١) رقم (٥٧٢) .  
ومسلم في كتاب المساجد ، باب : قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها . (٤٧٧/١) رقم (٦٨٤) .

(٣) في ع و ب : " بالقضاء " .  
(٤) قواطع الأدلة (١٦٣/١) ، العدة (٢٩٧/١) ، التمهيد (٢٥٦/١) . وهذا الدليل استدل به أيضاً أصحاب القول الآخر . وقالوا : قوله " فليصلها " دليل على أن الأمر الأول باق عليه ، وأن الواجب بعد خروج الوقت هو الذي كان واجباً في الوقت .  
وانظر في أدلتهم : المعتمد (١٣٤/١-١٣٥) ، البرهان (٨٩/١) ، المستصفى (٩/٢) ، المنحول (١٨٨) المحصول (٢٤٩/٢-٢٥٠) ، نهاية الوصول (٩٧٤/٣-٩٧٨) .  
(٥) سبق تخريجه ص (١٨١) من هذا البحث .

## الصنف الأول : في الأمر

الثاني : هو أن الأمر إنما يدل على طلب الفعل ، وهو مقتضاه لا غير<sup>(١)</sup> ، وأما الزمان فلا يكون مطلوباً بالأمر ؛ إذ ليس هو من فعل المكلف ، وإنما وقع ذلك ضرورة كونه<sup>(٢)</sup> ظرفاً للفعل ، فاختلاله لا يؤثر في مقتضى الأمر ، وهو الفعل .<sup>(٣)</sup>

الثالث : هو<sup>(٤)</sup> أن الغالب من المأمورات في الشرع إنما هو القضاء بتقدير فوات أوقاتها المعينة ، ولا بد لذلك من مقتض ، والأصل عدم كل ما سوى الأمر السابق ، فكان هو المقتضى .<sup>(٥)</sup>

الرابع : أنه لو وجب القضاء بأمر مجدد لكان أداء كما في الأمر الأول ، ولما كان لتسميته قضاء معنى .<sup>(٦)</sup>

الخامس : أن العبادة حق لله تعالى ، والوقت المفروض كالأجل لها ، ففوات أجلها لا يوجب سقوطها كما في الدين للآدمي ؛ ولأنه<sup>(٧)</sup> لو سقط وجوب الفعل بفوات الوقت لسقط المأثم\* ؛ لأنه من أحكام وجوب الفعل ؛ ولأن الأصل بقاء الوجوب ، فالقول بالسقوط بفوات الأجل على خلاف مقتضى<sup>(٨)</sup> الأصل .<sup>(٩)</sup>

(١) " لا غير " ساقطة من : م .

(٢) " كونه " ساقطة من : م .

(٣) التمهيد (٢٥٥/١) ، الوصول لابن برهان (١٥٧/١) ، شرح العضد (١٧٥) .

(٤) " هو " ساقطة من : ع .

(٥) البرهان (٨٩/١) .

(٦) قواطع الأدلة (١٦٥/١) ، العدة (٢٩٦/١) ، شرح العضد (١٧٦) .

(٧) في ب : " وأنه " .

\* نهاية صفحة (١٠٤/ب) من : م .

(٨) " مقتضى " ساقطة من : م .

(٩) العدة (٢٩٤/١) ، شرح العضد (١٧٦) .

## الصنف الأول : في الأمر

والجواب عن المعارضة الأولى : أن الخير دليل وجوب الإتيان بما استطيع من المأمور به ، وإنما يفيد أن لو كان الفعل في الوقت الثاني داخلاً تحت الأمر الأول ، وهو محل النزاع .

وعن الثاني : أن الأمر يقتضى مطلق الفعل ، أو فعلاً مخصوصاً بصفة وقوعه في وقت معين ؟ الأول : ممنوع ، والثاني : مسلم .<sup>(١)</sup>

وعن الثالث : أن القضاء فيما قيل بقضائه إنما كان بناء على أدلة أخرى ، لا بالأمر الأول .<sup>(٢)</sup>

قولهم : الأصل عدم ما سوى الأمر الأول .  
قلنا : والأصل عدم دلالة الأمر الأول عليه ، كيف وقد بينا عدم دلالاته .

وعن الرابع : أنه إنما سمي قضاء ؛ لكونه مستدركاً لما فات من مصلحة الفعل المأمور به أولاً ، أو<sup>(٣)</sup> مصلحة وصفه<sup>(٤)</sup> كما تقدم تحقيقه .<sup>(٥)</sup>

وعن الخامس : بمنع كون الوقت أجلاً للفعل المأمور به ؛ إذ الأجل عبارة عن وقت مهلة و<sup>(٦)</sup> تأخير المطالبة بالواجب من أوله إلى آخره كما في الحول بالنسبة إلى وجوب الزكاة ، ولذلك لا يأنم بإخراج وقت الأجل عن قضاء الدين ، وإخراج الحول عن أداء الزكاة فيه ،

(١) شرح العضد (١٧٥) .

(٢) البرهان (٨٩/١) .

(٣) في ب : " و " .

(٤) في م : " صفته " .

(٥) شرح العضد (١٧٦) .

(٦) ساقطة من : م و ب .

\* نهاية صفحة ( ١٢٢ / ب ) من : ب .

ولا كذلك الوقت المقدر للصلاة<sup>(١)</sup>، بل هو<sup>(٢)</sup> صفة<sup>(٣)</sup> الفعل الواجب، ومن وجب عليه فعل بصفة لا يكون مؤدياً له دون تلك الصفة<sup>(٤)</sup>.

وعلى هذا فلا يخفى الكلام في الأمر المطلق، إذا<sup>(٥)</sup> كان محمولاً على الفور، ولم يؤت بالمأمور به في أول وقت الإمكان<sup>(٦)</sup>.

(١) هذا تفريق بين عبادات مؤقتة بدون ضابط معتبر شرعاً، ومما يؤكد هذا قول النبي ﷺ في بيان

أوقات الصلاة (الوقت ما بين هذين). أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب

: أوقات الصلوات الخمس. (٤٢٩/١) رقم (٦١٤).

(٢) "هو" ساقطة من: م.

(٣) ليس صفة، بل سبب أو شرط.

(٤) العدة (٢٩٥/١)، شرح العضد (١٧٦).

(٥) في ب: "وإذا".

(٦) قوله: "ولم يؤت بالمأمور به في أول وقت الإمكان" ساقطة من: ع.

• والذي يظهر لي في هذه المسألة: أن الواجب المؤقت لا يسقط بفوات وقته، وبالتالي يكون القضاء واجباً بالأمر الأول، ولا يحتاج إلى أمر جديد، ويمثل لذلك بصلاة الفجر، فلو لم يصلها في وقتها وطلعت الشمس فإنه يقضيها بنفس الأمر الأول؛ لأنه قد ثبت به وجوب الفعل في ذمة المكلف، ولا يمكن أن تبرأ الذمة إلا بأداء ذلك الفعل أو الإبراء إذا كان في حق الآدميين، وبخروج وقت الفجر هنا لم يحصل الأداء ولا براءة الذمة، فلم يسقط الواجب، ووجب عليه القضاء بالأمر الأول أمر الأداء والله أعلم.

## المسألة العاشرة

### [ الأمر بالأمر بالشيء ]

الأمر المتعلق بأمر المكلف لغيره بفعل من الأفعال<sup>(١)</sup> لا يكون أمراً لذلك الغير بذلك الفعل<sup>(٢)</sup> ، وبيانه من وجهين :

الأول : أنه لو كان أمراً لذلك الغير لكان ذلك مقتضاه لغة ، ولو كان كذلك لكان أمره ﷺ لأولياء الصبيان بقوله ( مروهم بالصلاة وهم أبناء سبع )<sup>(٣)</sup> أمراً\* للصبيان بالصلاة من الشارع ، وليس كذلك لوجهين :

(١) أكثر أهل الأصول يترجمون للمسألة بقولهم : الأمر بالأمر بالشيء ليس أمراً بذلك الشيء . وهنا لابد من تحرير محل النزاع : فلا خلاف بين العلماء في أن الأمر بالأمر بالشيء أمر به إن دل دليل من خارج على أنه أمر به ، واختلفوا فيما لم يدل الدليل على أنه أمر به ، وأن يكون في نحو قول القائل : مر فلاناً بكذا ، أما لو قال : قل لفلان افعل كذا ، فالأول أمر والثاني مبلغ بلا نزاع . انظر : شرح مختصر ابن الحاجب (٧٧/٢-٧٩) ، رفع الحاجب (٥٥٧/٢) ، البحر المحيط (١٣٩/٢) ، فواتح الرحموت (٤٣٠/٢) .

(٢) هذا مذهب الجمهور من الأصوليين ، المستصفي (١٠-١١/٢) ، الحصول (٢٥٣/٢) ، منتهى السؤل (ق٢/١٥) ، وانظر أدلتهم ومناقشتها بالإضافة لما سبق في : روضة الناظر (٦٣٤/٢) ، شرح تنقيح الفصول (١٤٨) ، شرح مختصر ابن الحاجب (٧٨/٢) ، شرح العضد (١٧٦) ، تيسير التحرير (٣٦١/١) .

وفي المسألة مذهب آخر : أنه أمر به حقيقة لغة وشرعاً واختاره العبدري وابن الحاج . وانظر فيه وفي أدلته بالإضافة لما سبق : نهاية الوصول (٩٩٧/٣) ، البحر المحيط (١٣٩/٢-١٤٠) .

(٣) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين ، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر ، وفرقوا بينهم في المضاجع .

أخرجه أحمد في المسند ، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ . (٦٤٨/٢) رقم (٦٧٥٦) . = \* نهاية صفحة (٢١٢) من : ع .



## الصنف الأول : في الأمر

الأول : أن الأمر الموجه<sup>(١)</sup> نحو الأولياء أمر تكليف ، ولذلك يذم الولي بتركه شرعاً ، فلو كان ذلك أيضاً<sup>(٢)</sup> أمراً للصبيان لكانوا مكلفين بأمر الشارع ، وخاصة ذلك لحق الزم بالمخالفة شرعاً ، وهو غير متصور في حق الصبيان ؛ لعدم فهمهم لخطاب الشارع ، ويدل عليه قوله ﷺ ( رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ ، الخبر )<sup>(٣)</sup> . ويمكن أن يقال فيه : الأمر للولي والصبي وإن كان واحداً ، غير أن نسبته إليهما مختلفة ، فلا يمتنع اختلافهما في الذم بسبب ذلك .

---

= والدارمي في سننه ، كتاب الصلاة ، باب : متى يؤمر الصبي بالصلاة . ( ٣٩٣/١ ) رقم ( ١٤٣١ ) .

وأبو داود في كتاب الصلاة ، باب : متى يؤمر الغلام بالصلاة . ( ١٣٣/١ ) رقم ( ٤٩٥ ) .  
والترمذي في كتاب الصلاة ، باب : ما جاء متى يؤمر الصبي بالصلاة ( ٢٥٩/٢ ) رقم ( ٤٠٧ ) .  
والحاكم في المستدرک ، كتاب الإمامة . ( ٣٨٩/١ ) رقم ( ٩٤٨ ) . وقال عن هذا الحديث : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه .

والبيهقي في السنن الصغرى في كتاب الصلاة ، باب : متى يؤمر الصبي بالصلاة . ( ٣٤٤/١ ) رقم ( ٥٩٢ ) . ولمزيد من طرق الحديث وما قيل فيه انظر : المقاصد الحسنة ( ٣٨١ ) .

( ١ ) في م و ب : " المتوجه " .

( ٢ ) " أيضاً " ساقطة من : ع .

( ٣ ) عن عائشة وعلي رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : رفع القلم عن ثلاثة ، الصبي حتى يحتلم ، وعن المعتوه حتى يفيق ، وعن النائم حتى يستيقظ ( ) .

أخرجه أحمد في المسند ، مسند عائشة . ( ٢٦٣/٨ ) رقم ( ٢٥٦٢٧ ) .

وأبو داود في كتاب الحدود ، باب : في المجنون يسرق أو يصيب حداً . ( ١٣٩/٤ ) رقم ( ٤٣٩٨ )

وابن ماجه في كتاب الطلاق ، باب : طلاق المعتوه والصغير والنائم . ( ٦٥٨/١ ) رقم ( ٢٠٤١ ) .

والنسائي في كتاب الطلاق ، باب : من لا يقع طلاقه من الأزواج . ( ٣٦٠/٣ ) رقم ( ٥٦٢٥ ) .

والحاكم في المستدرک في كتاب البيوع ( ٦٧/٢ ) رقم ( ٢٣٥٠ ) من حديث عائشة وقال : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

الثاني : أنه لو كان أمر الولي<sup>(١)</sup> أمراً للصبي ، لم يخل إما أن يكون أهلاً لفهم خطاب الشارع أو لا يكون أهلاً له ، فإن كان الأول فلا حاجة إلى أمر الولي له ، أو أن يكون أحد الأمرين تأكيداً ، والأصل في إفادة الألفاظ لمعانيها إنما هو التأسيس ، وإن لم يكن أهلاً له فأمره وخطابه ممتنع بالإجماع ، وإذا لم يكن أمر الولي بأمر الصبيان أمراً للصبيان ، فإما أن يكون ذلك لعدم اقتضائه لذلك لغة أو لمعارض ، والمعارضة يلزم منها تعطيل أحد الدليلين عن إعماله وهو خلاف الأصل ، فلم يبق إلا أن يكون ذلك لعدم اقتضائه له لغة ، وهو المطلوب .

الثاني<sup>(٢)</sup> من الوجهين الأولين<sup>(٣)</sup> : أنه يحسن أن يقول السيد لعبده سالم : مر غانماً بكذا ، و<sup>(٤)</sup> يقول لغانم : لا تطعه ، ولا يعد ذلك مناقضة في كلامه ، ولو كان ذلك أمراً لغانم فكأنه قال : أوجبت عليك طاعتي ولا تطعني ، وهو تناقض .

وعلى هذا لو أوجب الأمر على المأمور أن يأخذ من غيره مالاً ، لا يكون ذلك إيجاباً للإعطاء على ذلك الغير ، كما في قوله تعالى لنبيه { خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً }<sup>(٥)</sup> فإن ذلك لا يدل على إيجاب إعطاء الصدقة على الأمة بنفس ذلك الإيجاب<sup>(٦)</sup> ، بل إن وجب فإنما يجب بدليل\* آخر موجب لطاعة الرسول ﷺ فيما يحكم به ؛ تعظيماً له ونفياً لما يلزم من مخالفته من تحقيره وهضمه في أعين الناس المبعوث إليهم ، المفضي إلى الإخلال بمقصود البعثة<sup>(٧)</sup> ، وإلا فلا يبعد أن يقول السيد لأحد عبديه : أوجبت عليك أن تأخذ من العبد الآخر كذا .

(١) " أمر الولي " ساقطة من : م و ب .

(٢) " الثاني " ساقطة من : ب .

(٣) " من الوجهين الأولين " ساقطة من : م .

(٤) في ب : " أو " .

(٥) سورة التوبة : آية " ١٠٣ " .

(٦) لم يقل أحد من الفقهاء بهذا ، بل إنهم يستدلون في وجوب الزكاة على الأمة بهذه الآية . إلا أن

الغزالي ذكره في المستصفى ( ١٠/٢ ) .

\* نهاية صفحة ( ١٠٥ / أ ) من : م .

(٧) المستصفى ( ١٠/٢ ) .

ويقول للآخر : حرمت عليك موافقته ، من غير مناقضة فيما أوجبه ، ولو كان إيجاب ذلك على أحد العبدین<sup>(١)</sup> إيجاباً على العبد الآخر كان تناقضاً<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل : وجوب الأخذ إنما يتم بالإعطاء ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . قلنا : إن كان الوجوب متعلقاً بنفس الطلب ، فهو غير متوقف على الإعطاء وإن كان متعلقاً بنفس الأخذ ، وإن كان لا\* يتم ذلك دون الإعطاء فليس كل ما يتوقف عليه الواجب يكون واجباً ، إلا أن يكون ذلك<sup>(٣)</sup> مقدوراً لمن وجب عليه الأخذ ، وإعطاء الغير غير مقدور لمن وجب عليه الأخذ فلا يكون واجباً<sup>(٤)</sup>.

(١) " أحد العبدین " ساقطة من : م . وبدلها " على العبد " .

(٢) هذا يعد عبثاً من السيد الذي يقول مثل هذا الكلام ، والله عز وجل منزّه عن العبث ، فحينما يأمر نبيه ﷺ أن يأخذ شيئاً من الأمة فيجب على الأمة طاعة لله في الإعطاء ، وبالتالي يكون هذا أمراً للأمة بالإعطاء وللرسول ﷺ بالأخذ .

فينبغي التنبيه لمثل هذه الاستدلالات فالشرع لا يؤخذ من عبث الناس وتلاعبهم في الكلام ، بل ينبغي أن يعرض كلامهم على الشرع وينزل عليه لا العكس ، والله أعلم .

\* نهاية صفحة ( ١١٣ / أ ) من : ب .

(٣) " ذلك " ساقطة من : م .

(٤) انظر الاعتراض والجواب عنه في : المستصفي ( ١١ / ٢ ) ، البحر المحيط ( ١٤٠ / ٢ ) . وهذا في الحقيقة كلام فلسفي لا يغني ، ولا يرد ما ثبت بالأدلة الشرعية الواضحة الدلالة .

المسألة الحادية عشرة

[ الأمر بالماهية الكلية هل يقتضي الأمر بالجزئيات ؟ ]

إذا أمر بفعل من الأفعال مطلقاً غير مقيد في اللفظ بقيد خاص ، قال بعض أصحابنا<sup>(١)</sup> : الأمر إنما تعلق بالماهية الكلية المشتركة ، و<sup>(٢)</sup> لا تعلق له بشيء من جزئياتها<sup>(٣)</sup> ، وذلك كالأمر بالبيع ، فإنه لا يكون أمراً بالبيع بالغبن<sup>(٤)</sup> الفاحش ولا بضمن المثل ؛ إذ هما متفقان في مسمى البيع ومختلفان بصفتهما<sup>(٥)</sup> ، والأمر إنما تعلق بالقدر المشترك ، وهو غير مستلزم لما تخصص به كل واحد من الأمرين ، فلا يكون الأمر المتعلق<sup>(٦)</sup> بالأعم متعلقاً بالأخص ، اللهم إلا أن تدل القرينة على إرادة أحد الأمرين .

قال : ولذلك<sup>(٧)</sup> قلنا : إن الوكيل في البيع المطلق لا يملك البيع بالغبن الفاحش .<sup>(٨)</sup>

وهو غير صحيح ؛ وذلك لأن ما به الاشتراك بين الجزئيات معنى كلي لا تصور لوجوده في الأعيان وإلا كان موجوداً في جزئياته ، ويلزم من ذلك انحصار ما يصلح لاشتراك<sup>(٩)</sup> كثيرين فيه فيما لا يصلح لذلك ، وهو محال .<sup>(١٠)</sup>

(١) المراد به الرازي في المحصول (٢/٢٥٤) .

(٢) " و " ساقطة من : ب .

(٣) في ط : " جزئياته " .

(٤) في : م و ب " لا بالغبن " والأولى سقوط " لا " كما في : ع و ط .

(٥) في ط : " بصيغتهما " .

(٦) في ب : " المعلق " .

(٧) أي لدلالة القرينة على إرادة أحد الأمرين .

(٨) المحصول (٢/٢٥٤) .

(٩) في ع و م : " اشتراك " .

(١٠) قال الآمدي في منتهى السؤل (ق٢/١٥) : " الأمر بفعل من الأفعال غير مقيد في اللفظ بقيد خاص لا يكون أمراً بالماهية الكلية ، خلافاً لبعض الأصحاب ؛ لأن الكلي لا وجود له في الأعيان وإلا كان موجوداً في شخصياته ، ويلزم منه حصر ما يصلح لاشتراك كثيرين فيه فيما لا يصلح لذلك وهو محال " . وانظر في هذا أيضاً : شرح مختصر ابن الحاجب (٢/٨١) .

## الصف الأول : في الأمر

وعلى هذا فليس معنى اشتراك الجزئيات في المعنى الكلي سوى أن الحد المطابق للطبيعة الموصوفة بالكلية مطابق للطبيعة الجزئية ، بل إن تصور وجوده فليس في غير الأذهان ، وإذا كان كذلك\* ، فالأمر طلب إيقاع الفعل على ما تقدم ، وطلب الشيء يستدعي كونه متصوراً في نفس الطالب على ما تقدم تقريره ، وإيقاع المعنى الكلي في الأعيان غير متصور في نفسه فلا يكون متصوراً في نفس الطالب ، فلا يكون\* أمراً به ؛ ولأنه يلزم منه التكليف بما لا يطاق ، ومن أمر بالفعل مطلقاً لا يقال : إنه مكلف بما لا يطاق .

فإذا الأمر لا<sup>(١)</sup> يكون بغير الجزئيات الواقعة في الأعيان لا بالمعنى الكلي ، وبطل ما ذكره .<sup>(٢)</sup>

\* نهاية صفحة (٢١٣) من : ع .

\* نهاية صفحة (٩٦/ب) من : ط .

(١) " لا " ساقطة من : ب .

(٢) نقل الأصفهاني في الكاشف كلام الآمدي هذا ، وقال : إنه فاسد ، وبين وجه فساد حيث قال :

" الكلي : إما منطقي ، أو طبيعي ، أو عقلي . وبيانه : أنا إذا قلنا : إن البيع كلي ، فهناك أمور ثلاثة :

- الأول : ماهية البيع من حيث هي هي .

- الثاني : قيد كونه كلياً .

- الثالث : تلك الماهية بقيد كونها كلية .

والأول : هو الكلي الطبيعي ، والثاني : هو الكلي المنطقي ، والثالث : هو الكلي العقلي .

وإذا اتضحت هذه المقدمة فنقول : الكلي الطبيعي موجود في الأعيان ؛ والدليل عليه : أن هذا

البيع موجود في الأعيان ، وجزء هذا البيع نفس البيع بالضرورة ، وجزء الموجود موجود جزماً ؛

فالكلي الطبيعي موجود في الأعيان .

وأما الكلي المنطقي والعقلي : ففي وجودهما في الخارج خلاف متفرع على أصل آخر ؛ وهو أن الأمور

النسبية هل لها وجود في الخارج أم لا ؟ وفيه خلاف بين العقلاء . وبهذه القاعدة تبين فساد كلام

صاحب الإحكام .

وذلك لأن البيع - وهو القدر المشترك بين البياعات - هو الكلي الطبيعي ، ولا شك في وجوده في

الأعيان ، والخلاف في الكليتين الآخرين ، وبه يندفع عدم تصوره في نفس الطالب ، ولزوم

التكليف بما لا يطاق " الكاشف عن المحصول (٨٧/٤) .

## الصنف الأول : في الأمر

ثم وإن سلم أن الأمر متعلق بالمعنى الكلّي<sup>(١)</sup> المشترك ، وهو المسمى بالبيع ، فإذا أتى المأمور ببعض الجزئيات ، كالبيع بالغبن الفاحش فقد أتى بما هو مسمى البيع المأمور به الموكل فيه ، فوجب أن يصح ؛ نظراً إلى مقتضى صيغة الأمر المطلق بالبيع .  
وإن قيل بالبطلان فلا يكون ذلك لعدم دلالة الأمر به ، بل لدليل معارض<sup>(٢)</sup> .

(١) " الكلّي " ساقطة من : ط و م .

(٢) وعلى هذا فيتحصل في المسألة قولان :

- أن الأمر بالماهية الكلية لا يكون أمراً بشيء من جزئياتها . وهذا ما ذهب إليه الرازي .
  - أن الأمر يكون بالجزئيات الواقعة في الأعيان ، لا بالمعنى الكلّي . واختاره الآمدي وابن الحاجب .
- وانظر الأقوال في المسألة وأدلتها في : شرح تنقيح الفصول (١٤٥) ، نهاية الوصول (١٠٠٠/٣) ، مختصر ابن الحاجب (٨٠/٢-٨١) ، نهاية السؤل (٤٣١/١) ، فواتح الرحموت (٤٣٢/١) ، إرشاد الفحول للشوكاني (٤٨٨/١-٤٩٠) .
- تنبيه : لا ينبغي الاعتماد على هذا المنطق العقلي الصرف ، بل إذا أمرنا الله تعالى ورسوله ﷺ بأمر فإننا نأتي به على الوجه المطلوب سواء أسمى كلياً أو جزئياً ، والله أعلم .

## المسألة الثانية عشرة

### [ في الأمر الوارد عقيب الأمر ]

الأمران المتعاقبان : إما أن لا يكون الثاني معطوفاً على الأول أو يكون معطوفاً ، فإن كان الأول : فيما أن يختلف المأمور به أو يتمثل ، فإن اختلف فلا خلاف في اقتضاء المأمورين على اختلاف المذاهب في الوجوب ، والندب ، والوقف ، وسواء أمكن الجمع بينهما كالصلاة مع الصوم ، أو<sup>(١)</sup> لا يمكن الجمع<sup>(٢)</sup> كالصلاة في مكانين ، أو الصلاة مع أداء الزكاة<sup>(٣)</sup> .

وإن تماثلا<sup>(٤)</sup> فيما أن يكون المأمور به قابلاً للتكرار أو لا يكون قابلاً له\* ، فإن لم يكن قابلاً له كقوله : صم يوم الجمعة ، صم يوم الجمعة ، فإنه للتأكيد المحض ، وإن كان قابلاً للتكرار : فإن كانت العادة مما تمنع من تكرره كقول السيد لعبده : اسقني ماء ، اسقني ماء ، أو كان الثاني منهما معروفاً كقوله : أعط زيدا درهماً ، أعط زيدا الدرهم ، فلا خلاف أيضاً في كون الثاني مؤكداً للأول<sup>(٥)</sup> .

وإنما الخلاف فيما لم تكن العادة مانعة من التكرار ، والثاني غير معرف كقوله : صل ركعتين ، صل ركعتين .

(١) في ب : " أم " .

(٢) " الجمع " ساقطة من : ب .

(٣) المعتمد (١/١٦٠) ، المحصول (١٥٠-١٥١) .

(٤) في م : " وتماثلا " .

\* نهاية صفحة (١٠٥/ب) من : م .

(٥) انظر في تحرير محل النزاع : المعتمد (١/١٦٠) ، المحصول (٢/١٥٠) ، شرح مختصر ابن الحاجب

(٢/٨٢-٨٤) ، شرح الكوكب (٣/٧٢-٧٦) ، فواتح الرحموت (١/٤٣١) .

فقال القاضي عبد الجبار : إن الثاني يفيد غير ما أفاده الأول ، ويلزم الإتيان بأربع ركعات ؛ مصيراً منه إلى أن الأمر الثاني لو انفرد أفاد اقتضاء الركعتين\* ، فكذا إذا تقدمه أمر آخر ؛ لأن الاقتضاء لا يختلف<sup>(١)</sup>.

وخالفه أبو الحسين البصري بالذهاب إلى الوقف والتردد بين حمل الأمر الثاني على الوجوب أو<sup>(٢)</sup> التأكيد<sup>(٣)</sup> للأول<sup>(٤)</sup>.

والأظهر : أنه إذا لم تكن العادة مانعة من التكرار ولا الثاني معرف أن مقتضى الثاني غير مقتضى الأول<sup>(٥)</sup> ، وسواء قلنا : إن مقتضى الأمر الوجوب ، أو الندب ، أو هو موقوف<sup>(٦)</sup> بين الوجوب والندب كما سبق ؛ لأنه لو كان مقتضياً عين ما اقتضاه الأول كانت فائدته

\* نهاية صفحة (١١٣/ب) من : ب .

(١) المعتمد (١٦١/١) حيث جاء فيه : " فلا يخلو الأمر الثاني ، إما أن يكون غير معطوف على الأول أو معطوفاً عليه ، فإن لم يكن معطوفاً عليه فعند قاضي القضاة أنه يفيد غير ما يفيد الأول ، إلا أن تمنع العادة من ذلك أو يرد الأمر الثاني معروفاً . "

واختار هذا الباقلاني في التقريب (١٣٩/٢) ، والشيرازي في التبصرة (٥١) ، والرازي في المحصول (١٥١/٢) ، واختاره ابن الساعاتي في بديعه (٤٢٨/١) ، وهو مذهب الحنفية كما في تيسير التحرير (٣٦١/١) ، وفواتح الرحموت (١٣١/١) ، وهو الأشبه بمذهب الحنابلة كما في المسودة (١١٧/١)

(٢) في ط و م : " و " .

(٣) في ب : " التوكيد " .

(٤) المعتمد (١٦٢/١) حيث قال : " والأشبه أن يقال في ذلك بالوقف . " ، وعزاه ابن عقيل كما في المسودة للأشعري (١١٧/١) .

- وذهب أبو بكر الصيرفي إلى أن الثاني تأكيد للأول كما في التبصرة (٥١) ، ونسبه له الزركشي في البحر المحيط وأنه ذكره في كتابه دلائل الأعلام . وقال به أبو الخطاب في التمهيد (٢١٠/١) ، وابن قدامه في الروضة (٦١٨/٢) .

(٥) قال الآمدي في منتهى السؤل (ق١٦/٢) : " والمختار مذهب القاضي . " أي : عبد الجبار .

(٦) في ب : " متوقف " .



## الصنف الأول : في الأمر

التأكيد ، ولو كان مقتضياً غير ما اقتضاه الأول لكانت فائدته التأسيس ، والتأسيس أصل والتأكيد فرع ، وحمل اللفظ على الفائدة الأصلية أولى .<sup>(١)</sup>

فإن قيل : إلا أنه يلزم منه تكثير مخالفة النفي الأصلي ، ودليل براءة الذمة من القدر الزائد ، وليس أحد الأمرين أولى من الآخر .<sup>(٢)</sup>

فهو معارض بما يلزم من التأكيد من مخالفة ظاهر الأمر ، فإنه إما أن يكون ظاهراً في الوجوب أو الندب ، أو هو متردد بينهما على وجه لا خروج له عنهما ، على اختلاف المذاهب ، وحمله على التأكيد خلاف ما هو<sup>(٣)</sup> الظاهر من الأمر<sup>(٤)</sup> ، وإذا تعارض الترجيحان سلم لنا ما ذكرناه أولاً ، كيف وأنه يحتمل أن يكون للوجوب في نفس الأمر ، وفي تركه محذور فوات المقصود من الواجب وتحصيل مقصود التأكيد ، ولا يخفى أن تفويت مقصود التأكيد وتحصيل مقصود الواجب أولى .

وأما إن كان الأمر الثاني معطوفاً على الأول : فإن كان المأمور به مختلفاً فلا نزاع أيضاً في اقتضاءهما للمأمورين ، أمكن الجمع بينهما<sup>(٥)</sup> أو لم يمكن .

وإن تماثلا : فالمأمور\* به إن لم يقبل التكرار ، فالأمر الثاني للتأكيد من غير خلاف كقوله : صم يوم الجمعة ، وصم يوم الجمعة .

وإن كان قابلاً للتكرار : فإن لم تكن العادة مانعة من التكرار ، ولا الثاني معرف فالحكم على ما تقدم فيما إذا لم يكن حرف عطف ، ويزيد ترجيح آخر وهو موافقة الظاهر

(١) العدة (٢٧٩/١) ، المحصول (١٥٢/٢) ، شرح مختصر ابن الحاجب (٨٤/٢) .

(٢) العدة (٢٧٩/١) ، شرح مختصر ابن الحاجب (٨٤/٢-٨٥) ، شرح العضد (١٧٧) .

(٣) " ما هو " ساقطة من : م .

(٤) في ب : " الأوامر " .

(٥) " بينهما " ساقطة من : ط و ب .

\* نهاية صفحة (٢١٤) من : ع .

من حروف<sup>(١)</sup> العطف ، وذلك كقوله : صل ركعتين ، وصل ركعتين .<sup>(٢)</sup>

وأما إن كانت العادة تمنع من التكرار ، أو كان الثاني معروفاً كقوله : اسقني ماء ، واسقني ماء ، وكقوله : صل ركعتين ، وصل الركعتين : فقد تعارض الظاهر من حروف العطف مع اللام المعرف ، أو مع منع العادة من التكرار ، ويبقى الأمر على ما ذكرنا فيما إذا لم يكن حرف عطف ولا ثم تعريف ولا عادة مانعة من التكرار وقد عرف ما فيه .<sup>(٣)</sup>

وأما\* إن اجتمع التعريف والعادة المانعة من التكرار في معارضة حرف العطف ، كقوله : اسقني ماء ، واسقني الماء ، فالظاهر الوقف ؛ لأن حرف العطف مع ما ذكرناه من الترجيح السابق الموجب لحمل الأمر الثاني على التأسيس واقع في مقابلة العادة المانعة من التكرار ولا<sup>(٤)</sup> التعريف ، ولا يبعد ترجيح أحد الأمرين بما يقتضيه من ترجيحات آخر .<sup>(٥)</sup>

(١) في ط : " حرف " .

(٢) المعتمد (١٦٣/١) ، الحصول (١٥٢/٢) . وقالوا : لأن الشيء لا يعطف على نفسه . شرح مختصر ابن الحاجب (٨٥/٢) .

(٣) وتوقف هنا أبو الحسين البصري كما في المعتمد (١٦٢/١) حيث قال : " و الأشبه أن يقال في ذلك بالوقف " .

واختاره الرازي في الحصول (١٥٣/٢) وذكر حجته في ذلك .

قال شارح مختصر ابن الحاجب : " وفي المثال المذكور العمل بهما أرجح من التأكيد لأن العادة والعطف تعارضا ، فتبقى فائدة التأسيس سالمة عن المعارض " . (٨٥/٢) .

\* نهاية صفحة (٩٧/أ) من : ط .

(٤) في م : " ولا " .

(٥) المعتمد (١٦٣/١) حيث قال : " و الأشبه أن يكون ذلك على الوقف ؛ لأنه ليس بأن يترك ظاهر العطف ويستعمل اللام على حقيقتها في تعريف العهد بأولى من أن يتمسك بظاهر العطف ويترك ظاهر اللام " . ، شرح مختصر ابن الحاجب (٨٥/٢) .

واختار الآمدي في كتابه منتهى السؤل (١٦/٢) عدم التفريق بين حالة العطف وعدمها حيث قال : " وإن كان الثاني معطوفاً على الأول فالحكم والتفصيل كما تقدم " .

## الصف الثاني : في النهي

واعلم أنه لما كان النهي مقابلاً للأمر ، فكل ما قيل في حد الأمر على أصولنا وأصول المعتزلة من المزيف والمختار فقد قيل مقابله في حد النهي ، ولا يخفى وجه الكلام فيه .  
والكلام في أن<sup>(١)</sup> النهي على أصول أصحابنا ، هل له صيغة تخصه وتدل\* عليه ؟ فعلى ما سبق في الأمر أيضاً .

وأن صيغة " لا تفعل " وإن ترددت بين سبعة محامل وهي : التحريم ، والكراهة ، والتحقيق كقوله تعالى { وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ }<sup>(٢)</sup> .  
وبيان العاقبة كقوله { وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا }<sup>(٣)</sup> .  
والدعاء كقوله : لا تكلنا إلى أنفسنا .  
والياس كقوله { لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ }<sup>(٤)</sup> .  
والإرشاد\* كقوله { لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ }<sup>(٥)</sup> .  
فهي حقيقة في طلب الترك واقتضائه ، ومجاز فيما عداه<sup>(٦)</sup> .

(١) " أن " ساقطة من : م .

\* نهاية صفحة ( ١٠٦ / أ ) من : م .

(٢) سورة طه : آية " ١٣١ " . وقوله : " إلى ما متعنا به " ساقطة من : ب .

(٣) سورة إبراهيم : آية " ٤٢ " .

(٤) سورة التحريم : آية " ٧ " .

\* نهاية صفحة ( ١١٤ / أ ) من : ب .

(٥) سورة المائدة : آية : ١٠١ " .

(٦) هذا بناء على ما اختاره الآمدي في الأمر من أنه حقيقة في الطلب مجاز فيما عداه ، ثم بعد ذلك اختار التوقف من حيث المراد بالطلب ، هل هو الوجوب أو الندب ؟ فكذلك فعل هنا في النهي .

• والراجع هنا : أن صيغة النهي وهي ( لا تفعل ) إذا تجردت عن القرائن فهي للتحريم حقيقة ، ولا تحمل على غيره من المعاني السابقة إلا بقرينة ؛ وذلك لإجماع الصحابة والتابعين على ذلك ، حيث كانوا يستدلون على تحريم الشيء بصيغة ( لا تفعل ) والأمثلة على ذلك لا تحفى ، وهذا ما حكاه ابن النجار عن الأئمة الأربعة كما في شرح الكوكب المنير ( ٨٣ / ٣ ) والله أعلم .

## الصنف الثاني : في النهي

وأما هل هي حقيقة في التحريم ، أو<sup>(١)</sup> الكراهة ، أو مشتركة بينهما ، أو موقوفة ؟ فعلى ما سبق في الأمر من المزيف والمختار .

والخلاف في أكثر مسائله فعلى<sup>(٢)</sup> وزان الخلاف في مقابلها<sup>(٣)</sup> من مسائل الأمر ، ومأخذها كمأخذها ، فعلى الناظر بالنقل والاعتبار ، غير أنه لا بد من الإشارة إلى ما تدعو الحاجة إلى معرفته من المسائل الخاصة بالنهي ؛ لاختصاصها بمأخذ لا تحقق له في مقابلها<sup>(٤)</sup> من مسائل الأمر ، وهي ثلاث مسائل .

---

(١) في م و ب : " و " .

(٢) " فعلى " هكذا في جميع النسخ ، والأولى " على " لأنه لم يسبقها " أما " .

(٣) في ع و م : " مقابلتها " .

(٤) في ع و م : " مقابلتها " .

## المسألة الأولى

### [ مطلق النهي هل يقتضي فساد المنهي عنه ؟ ]

اختلفوا في أن<sup>(١)</sup> النهي عن التصرفات والعقود المفيدة لأحكامها كالبيع والنكاح ونحوه، هل يقتضي فسادها أو<sup>(٢)</sup> لا ؟

فذهب جماهير الفقهاء من أصحاب الشافعي<sup>(٣)</sup>، ومالك<sup>(٤)</sup>، وأبي حنيفة<sup>(٥)</sup>، والحنابلة<sup>(٦)</sup> وجميع أهل الظاهر<sup>(٧)</sup>، وجماعة من المتكلمين إلى فسادها، لكن اختلفوا في جهة الفساد .

فمنهم من قال : إن ذلك من جهة اللغة ، ومنهم من قال : إنه من جهة الشرع دون اللغة .<sup>(٨)</sup>

(١) " أن " ساقطة من : ب .

(٢) في ع و ط و ب : " أم " .

(٣) وإليه ذهب الشافعي حيث نص في الرسالة (٢٣٩) عند حديثه عن الأنكحة المنهي عنها بأنها مفسوخة بنهي الله في كتابه ، وعلى لسان رسوله ﷺ . وانظر : التبصرة (١٠٠) .

(٤) إحكام الفصول (٢٣٤/١) ، محصول ابن العربي (٧١) ، شرح تنقيح الفصول (١٧٣/١) ، مفتاح الوصول لأبي عبد الله التلمساني (٣٩) .

(٥) في هذه النسبة تساهل ، فقد نقل عن أبي حنيفة ومحمد بن الحسن هنا أن النهي يقتضي الصحة ولهم في المسألة تفصيل انظره في : الفصول في الأصول (١٧١/٢) ، تقويم الأدلة (٥٤) ، أصول السرخسي (٩٧/١) ، المغني للخبازي (٧٣) ، كشف الأسرار (٣٧٩/١) ، تيسير التحرير (٣٧٦-٣٧٧) ، فواتح الرحموت (٤٣٨/١) .

(٦) العدة (٤٣٢/٢) ، التمهيد (٣٦٩/١) ، روضة الناظر (٦٥٢/٢) .

(٧) الإحكام لابن حزم (٣٧٢/٣) .

(٨) المعتمد (١٧٠-١٧١) ، البرهان (٩٦/١) ، المستصفى (١٥/٢) ، المحصول (٢٩٠/٢) .

## الصنف الثاني : في النهي

ومنهم من لم يقل بالفساد ، وهو اختيار المحققين من أصحابنا كالقفال<sup>(١)</sup>، وإمام الحرمين<sup>(٢)</sup>، والغزالي<sup>(٣)</sup> ، وكثير من الحنفية<sup>(٤)</sup>، وبه قال جماعة من المعتزلة كأبي عبد الله البصري<sup>(٥)</sup>، وأبي الحسن الكرخي<sup>(٦)</sup>، والقاضي عبد الجبار ، وأبي الحسين البصري

(١) قواطع الأدلة (٢٥٦/١) ، التبصرة (١٠٠) . وحكي عن الشافعي كما قال الشيرازي في اللمع (٦٧) : " وحكى الشافعي رحمه الله ما يدل عليه . "

والقفال هو : محمد بن علي بن إسماعيل القفال الكبير الشاشي ، نسبة إلى بلدة شاش وراء النهر ، فقيه شافعي ، وكان محدثاً أصولياً لغوياً شاعراً ، إمام عصره بلا مدافع ، من شيوخه : ابن خزيمة ، وابن جرير الطبري ، وأبو القاسم البغوي ، ومن تلاميذه أبو عبد الله الحاكم ، وابن منده ، وله مصنفات منها : شرح رسالة الشافعي ، كتاب في أصول الفقه ، وهو أول من صنف الجدل الحسن عند الفقهاء .

( ٢٩١هـ - ٣٦٥هـ ) .

وفيات الأعيان (٤٨/٤ - ٤٩) ، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٢٠٠/٣ - ٢٢٢) ، طبقات الشافعية للإسنوي (٧٩/٢ - ٨٠) .  
(٢) " وإمام الحرمين " ساقطة من : م .

و نسبة الآمدي هنا لإمام الحرمين جانب فيها الصواب ، حيث إنه يقول بالفساد كما جاء في البرهان (١٠٠/١) : " النهي الخاص المختص بغرض الأمر يتضمن فساد المنهي عنه . " ورد على من قال إنه لا يقتض الفساد .

(٣) المستصفى (١٥/٢) ، المنحول (١٩٥) ، واختاره الرازي كما في المحصول (٢٩١/٢) .

(٤) راجع هامش (٥) ، من الصفحة السابقة .

(٥) هو : الحسين بن علي بن إبراهيم ، الملقب بالجعل ، كان حنفياً في الفروع ، معتزلياً في الأصول ، وإليه انتهت رئاسة أصحابه في عصره ، من شيوخه : أبو الحسن الكرخي وأبو هاشم الجبائي ، ومن تلاميذه القاضي عبد الجبار ، له مصنفات كثيرة منها : الإيمان ، شرح مختصر الكرخي ، شرح الأصول الخمسة . ( ٢٩٣هـ - ٣٦٩هـ ) .

تاريخ بغداد (٧٣/٨) ، شذرات الذهب (٦٨/٣ - ٦٩) .

(٦) هو عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلم الكرخي ، وهو أحد أئمة الحنفية المشهورين ، وكان رأساً في الاعتزال ، أخذ الحديث عن إسماعيل بن إسحاق ، والفقه عن أبي سعيد البردعي ، ومن تلاميذه : الجصاص ، وابن شاهين ، وابن حيوة ، له مصنفات كثيرة منها : رسالة في الأصول ، والمختصر في الفقه ، وشرح الجامعين لمحمد بن الحسن . ( ٢٦٠هـ - ٣٤٠هـ ) .

الجواهر المضية (٤٩٣/٢ - ٤٩٤) ، تاج التراجم (٢٠٠ - ٢٠١) ، شذرات الذهب (٣٥٨/٢) .

وكثير<sup>(١)</sup> من مشايخهم .<sup>(٢)</sup>

ولا نعرف خلافاً في أن ما نهى عنه لغيره أنه لا يفسد ، كالنهي عن البيع في وقت النداء يوم الجمعة ، إلا ما نقل عن مذهب مالك<sup>(٣)</sup> ، وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه .<sup>(٤)</sup>

(١) " كثير " ساقطة من : م .

(٢) المغني للقاضي عبد الجبار (١٣٦/١٧) ، المعتمد (١٧١/١) .

(٣) الصحيح من مذهب مالك كما في محصول ابن العربي (٧١) أن النهي عن الشيء لعينه يقتضي الفساد ، والنهي عنه لغيره يختلف ، لكن الأغلب فيه أنه لا يدل على الفساد .

وأما في مسألة البيع بعد النداء يوم الجمعة ، فقد سئل مالك عن ذلك فقال : " إذا قعد الإمام يوم الجمعة على المنبر فأذن المؤذن فعند ذلك يكره البيع والشراء ، وإن اشترى رجل أو باع في تلك الساعة فسخ ذلك البيع . " المدونة الكبرى للإمام مالك برواية سحنون (١٥٤/١) وانظر : بداية المجتهد لابن رشد (٣٥٦/٢) ، شرح الخرشي على مختصر خليل (٩٠/٢)

(٤) العدة (٤٤١/٢) ، المسودة (٢٢٧/١) . وانظر مذهب الإمام أحمد في مسألة البيع بعد النداء يوم الجمعة : المغني لابن قدامة (٧١/٢) ، كشاف القناع للبهوتي (١٨٠/٣) ، الإنصاف للماوردي (٣٢٣/٤-٣٢٤) .

وإلى هذا ذهب أبو هاشم وأتباعه كما في المعتمد (١٨١/١) .

• وفي المسألة مذاهب أخرى :

- أن النهي إن كان مختصاً بالنهي عنه كالصلاة في الدار المغصوبة ، والثوب الحرير ، والبيع وقت النداء فلا يدل على الفساد . حكاه في اللمع عن بعض أصحابه (٦٧) .
- أن النهي يدل على الفساد في العبادات والمعاملات إلا إن كان النهي لأمر خارج غير لازم كالبيع وقت النداء . شرح المنهاج لشمس الدين الأصفهاني (٣٤٥/١) .
- وحكا ابن قدامة في روضة الناظر (٦٥٤/٢) والطوفي في شرح مختصر الروضة (٤٣٦/٢) عن بعض الفقهاء وعامة المتكلمين : أن النهي لا يقتضي فساداً ولا صحة ، لأن النهي من خطاب التكليف ، والصحة والفساد من خطاب الإخبار .
- وانظر مزيداً من المذاهب في المسألة : البحر المحيط (١٦٩/٢) ، حيث أورد تسعة مذاهب في بعضها تداخل .

والمختار : أن ما نهي عنه لعينه فالنهي لا يدل على فساد من جهة اللغة بل من جهة المعنى<sup>(١)</sup>.

أما أنه لا يدل على الفساد من جهة اللغة ؛ فلأنه لا معنى لكون التصرف فاسداً سوى انتفاء أحكامه وثمراته المقصودة منه ، وخروجه عن كونه سبباً<sup>(٢)</sup> مفيداً لها\* ، والنهي هو<sup>(٣)</sup> طلب ترك الفعل ، ولا إشعار له بسلب أحكامه وثمراته ، وإخراجه عن كونه سبباً<sup>(٤)</sup> مفيداً لها ، ولهذا فإنه لو قال : نهيتك عن ذبح شاة الغير بغير إذنه لعينه ، ولكن إن فعلت حلت الذبيحة ، وكان ذلك سبباً للحل ، ونهيتك عن استيلاء جارية الابن لعينه ، وإن فعلت ملكتها ، ونهيتك عن بيع مال الربا بجنسه متفاضلاً لعينه ، وإن فعلت ثبت الملك وكان البيع سبباً له ، فإنه لا يكون متناقضاً ، ولو كان النهي عن التصرف لعينه مقتضياً لفساده لكان ذلك متناقضاً<sup>(٥)</sup>.

وأما أنه يدل على الفساد من جهة المعنى فذلك<sup>(٦)</sup> ؛ لأن النهي طلب ترك الفعل ، وهو إما أن يكون لمقصود دعا الشارع إلى طلب ترك<sup>(٧)</sup> الفعل أو لا لمقصود ، لا جائز أن يقال إنه لا لمقصود ؛ أما على أصول المعتزلة فلأنه عبث ، والعبث قبيح ، والقبيح لا يصدر<sup>(٨)</sup> من الشارع ، وأما على أصولنا ؛ فإننا وإن جوزنا خلو أفعال الله تعالى عن الحكم والمقاصد ، غير

---

(١) منتهى السؤل (ق ١٦/٢) ، وإليه ذهب ابن الحاجب كما في شرح المختصر (٨٩/٢) ، والبيضاوي كما في شرح المنهاج (٣٤٦/١) .

(٢) في ب : " شيئاً " .

\* نهاية صفحة (٢١٥) من : ع .

(٣) في ع و ط و ب : " فهو " .

(٤) في ب : " شيئاً " .

(٥) التقريب (٣٤١/٢-٣٤٢) ، المستصفى (١٥/٢) .

(٦) في ب : " وذلك " .

(٧) " ترك " ساقطة من : ب .

(٨) في م : " لا يتصور " .



أنا نعتقد أن الأحكام المشروعة لا تخلو عن حكمة ومقصود راجع إلى العبد ، لكن لا بطريق الوجوب بل بحكم الوقوع ، فالإجماع إذاً منعقد على امتناع خلو الأحكام الشرعية عن الحكم ، وسواء ظهرت لنا أم<sup>(١)</sup> لم تظهر\* .

وبتقدير تسليم خلو بعض الأحكام\* عن الحكمة إلا أنه نادر ، والغالب عدم الخلو ، وعند ذلك فإدراج ما وقع فيه النزاع تحت الغالب يكون أغلب ، وإذا بطل أن يكون ذلك<sup>(٢)</sup> لا لمقصود تعين أن يكون لمقصود<sup>(٣)</sup> ، وإذا كان لمقصود فلو صح التصرف وكان سبباً لحكمه المطلوب منه ، فإما أن يكون مقصود النهي راجحاً على مقصود الصحة أو مساوياً أو مرجوحاً .

لا جائز\* أن يكون مرجوحاً ؛ إذ المرجوح لا يكون مقصوداً مطلوباً في نظر العقلاء ، والغالب من الشارع إنما هو التقرير لا التغيير<sup>(٤)</sup> ، وما لا يكون مقصوداً فلا يرد طلب الترك لأجله ، وإلا كان الطلب خلياً عن الحكمة ، وهو ممتنع لما سبق .

وبمثل ذلك يتبين أنه لا يكون مساوياً ، فلم يبق إلا أن يكون راجحاً على مقصود الصحة ، ويلزم من ذلك امتناع الصحة وامتناع انعقاد التصرف لإفادة<sup>(٥)</sup> أحكامه ، وإلا كان الحكم بالصحة خلياً عن حكمة ومقصود ؛ ضرورة كون مقصودها مرجوحاً على ما تقدم تقريره . وإثبات الحكم خلياً عن الحكمة في نفس الأمر ممتنع ؛ لما فيه من مخالفة الإجماع ، وهو المطلوب<sup>(٦)</sup> .

(١) في ب : " أو " .

\* نهاية صفحة ( ١٠٦ / ب ) من : م .

\* نهاية صفحة ( ٩٧ / ب ) من : ط .

(٢) " ذلك " ساقطة من : م .

(٣) في ع و م : " المقصود " .

\* نهاية صفحة ( ١١٤ / ب ) من : ب .

(٤) في ط : " التعيين " .

(٥) في م : " لا إفادة " .

(٦) انظر أدلة القائلين بأنه لا يدل على الفساد لغة في : المعتمد ( ١٧٥ / ١ - ١٧٦ ) ، الحصول

( ٢٩١ / ٢ - ٢٩٦ ) وقد أجاب الرازي عنها ، شرح الكوكب المنير ( ٨٩ / ٣ ) .

فإن قيل : ما ذكرتموه من كون النهي لا يدل على الفساد لغة معارض بما يدل عليه ،  
وبيانه من جهة النص ، والإجماع ، والمعنى :

أما من جهة النص : فقلوه ﷺ ( من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد )<sup>(١)</sup> وفي رواية  
( أدخل في ديننا ما ليس منه فهو رد )<sup>(٢)</sup> والمردود ما ليس بصحيح ولا مقبول ، ولا يخفى  
أن المنهي<sup>(٣)</sup> ليس بمأمور ولا هو من الدين فكان مردوداً .<sup>(٤)</sup>

وأما الإجماع : فهو أن الصحابة استدلوا على فساد العقود بالنهي ، فمن ذلك :  
احتجاج ابن عمر على فساد نكاح المشركات بقوله تعالى { وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ  
حَتَّى يُؤْمِنَ }<sup>(٥)</sup> ولم ينكر عليه منكر فكان إجماعاً .  
ومنها احتجاج الصحابة على فساد عقود الربا بقوله تعالى { وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا }<sup>(٦)</sup>  
وبقلوه ﷺ ( لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ، الحديث ) إلى آخره<sup>(٧)</sup> .

(١) الرواية الأولى في مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : من عمل عملاً ليس  
عليه أمرنا فهو رد .

والرواية الثانية في البخاري ولكن بلفظ : من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد .  
أخرجه البخاري في كتاب البيوع ، باب : إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود .  
(٩٥٩/٢) رقم (٢٥٥٠) .

ومسلم في كتاب الأقضية ، باب : نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور . (١٣٤٣/٣) رقم  
(١٧١٨) .

(٢) " أدخل في ديننا ما ليس منه فهو رد " ساقطة من : م .

(٣) " المنهي " هكذا في جميع النسخ ، والأولى : المنهي عنه .

(٤) المعتمد (١٧٤/١) ، المستصفى (١٦/٢) ، المحصول (١٩٧/٢) ، العدة (٤٣٤/٢) ، التبصرة  
(١٠١) ، التقريب (٣٤٥/٢) .

(٥) سورة البقرة : آية " ٢٢١ " . وقوله تعالى : " حتى يؤمن " ساقطة من : ع و ب .

(٦) سورة البقرة : آية " ٢٧٨ " .

(٧) عن أبي سعيد الخدري ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : لا تبيعوا الذهب بالذهب ، ولا الورق بالورق إلا  
وزناً بوزن ، مثلاً بمثل ، سواء بسواء .

أخرجه مسلم في كتاب البيوع ، باب : الربا . (١٢٠٩/٣) رقم (١٥٨٤) .

وأما المعنى فمن وجهين :

الأول : أنا أجمعنا على حمل بعض المناهي على الفساد كالنهي عن بيع الحر والمجهول ، ولو لم يكن ذلك مقتضى النهي لكان لأمر خارج ، والأصل عدمه ، فكان ذلك مقتضى النهي ، ويلزم منه الفساد حيث وجد ، وإلا كان فيه نفي المدلول مع تحقق دليله ، وهو ممتنع مخالف للأصل .

الثاني : أن<sup>(١)</sup> النهي مشارك للأمر في الطلب والاقتضاء ، ومخالف له في طلب الترك ، والأمر دليل الصحة ، فليكن النهي دليل الفساد المقابل للصحة ؛ ضرورة كون النهي مقابلاً للأمر ، وأنه\* يجب أن يكون حكم أحد المتقابلين مقابلاً لحكم الآخر<sup>(٢)</sup> .

ثم ما ذكرتموه منقوض بالنهي عن العبادة لعينها ، فإننا أجمعنا على أنها لا تصح ، ولو صرح الناهي بالصحة لكان متناقضاً .  
وإن سلمنا أن النهي لا يدل على الفساد لغة ، و<sup>(٣)</sup> لكن لا نسلم دلالة على الفساد من جهة المعنى .

وما ذكرتموه من وجوب ترجيح مقصود النهي على مقصود الصحة . فغايته أنه يناسب نفي الصحة ، وليس يلزم من ذلك نفي الصحة إلا أن يتبين له شاهد بالاعتبار ، ولو ينتم له شاهداً بالاعتبار ، كان الفساد لازماً من القياس لا من نفس النهي ولا من معناه<sup>(٤)</sup> .

---

= وأخرجه البخاري بلفظ قريب منه في كتاب البيوع ، باب : بيع الذهب بالذهب . (٧٦١/٢) رقم (٢٠٦٦)

وانظر الاستدلال بالدليل في : التقريب (٣٤٦/٢) ، المعتمد (١٧٧/١) ، المستصفى (١٧-١٦/٢) ، المحصول (٤٣٧-٤٣٦/٢) .

(١) " أن " ساقطة من : ع و ب .

\* نهاية صفحة (٢١٦) من : ع .

(٢) قواطع الأدلة (٢٧٠/١) ، المعتمد (١٧٤/١) ، المحصول (٢٩٧/٢) .

(٣) " و " ساقطة من : م .

(٤) انظر في أدلتهم : المعتمد (١٧٧-١٧٤/١) .

والجواب عن قوله ﴿ ( من أدخل في ديننا ما ليس منه فهو رد ) ﴾<sup>(١)</sup> من ثلاثة أوجه :  
الأول : لا نسلم أن الفعل المأتي به من حيث إنه سبب لترتب أحكامه عليه ليس من الدين حتى يكون مردوداً .

الثاني : أنه أراد به الفاعل ، وتقديره : من أدخل في ديننا ما ليس منه فالفاعل رد ، أي مردود ، ومعنى كونه مردوداً أنه<sup>(٢)</sup> غير مثاب ، ونحن نقول به .  
فإن قيل : عود الضمير إلى الفعل أولى ؛ إذ هو أقرب مذكور .  
قلنا : إلا أنه يلزم منه المعارضة بينه وبين ما ذكرناه من الدليل ، ولا\* كذلك فيما\* إذا عاد إلى نفس<sup>(٣)</sup> الفاعل فكان عوده إلى الفاعل أولى .

الثالث : أنه وإن عاد إلى نفس الفعل المنهي عنه إلا أن معنى كونه رداً : أنه مردود بمعنى أنه غير مقبول ، وما لا يكون مقبولاً هو الذي لا يكون مثاباً عليه ، ولا يلزم من كونه غير مثاب عليه أن لا يكون سبباً لترتب<sup>(٤)</sup> أحكامه الخاصة به عليه ، وهو عين محل النزاع.<sup>(٥)</sup>

وعن الحديث الآخر : ما ذكرناه\* من الوجه الثاني والثالث .  
ثم وإن سلمنا دلالتهما على الفساد ، فليس في ذلك ما يدل على أن الفساد من مقتضيات النهي ، بل من دليل آخر وهو قوله : فهو رد ، ونحن لا ننكر ذلك .

(١) سبق تخريجه ص (٢٥٩) .

(٢) في ب : " أي " .

\* نهاية صفحة ( ١١٥ / أ ) من : ب .

\* نهاية صفحة ( ١٠٧ / أ ) من : م .

(٣) " نفس " ساقطة من : ط و ب .

(٤) في م : " لترتيب " .

(٥) انظر في الجواب : التقريب ( ٣٤٥ / ٢ ) ، المعتمد ( ١٧٤ / ١ - ١٧٥ ) ، العدة ( ٤٣٥ / ١ ) ، المستصفى

( ١٦ / ٢ ) ، المحصول ( ٢٩٨ / ٢ ) .

\* نهاية صفحة ( ٩٨ / أ ) من : ط .

## الصنف الثاني : في النهي

وعن الإجماع : لا نسلم صحة احتجاجهم بدلالة النهي لغة على الفساد ، بل إن صح ذلك فإنما يصح بالنظر إلى دلالة الالتزام على ما قررناه<sup>(١)</sup> ، ويجب الحمل عليه ؛ جمعاً بينه وبين ما ذكرناه من الدليل ، وبه يخرج الجواب عن الوجه الأول من المعنى<sup>(٢)</sup>.

وعن الثاني من المعنى : أن النهي وإن كان مقابلاً للأمر فلا نسلم أن الأمر مقتض للصحة حتى يكون النهي مقتضياً للفساد ، وإن سلمنا اقتضاء الأمر للصحة وأن النهي مقابل له فلا نسلم لزوم اختلاف حكميهما<sup>(٣)</sup> ؛ لجواز اشتراك المتقابلات في لازم واحد ، وإن سلم أنه يلزم من ذلك تقابل حكميهما فيلزم أن لا يكون النهي مقتضياً للصحة ، أما أن يكون مقتضياً للفساد فلا<sup>(٤)</sup>.

وأما النقض بالنهي عن العبادة : فمندفع ؛ لأنه مهما كان النهي عن الفعل لعينه فلا يتصور أن يكون عبادة مأموراً بها ، وما لم يكن عبادة فلا يتصور صحته عبادة وإن قيل بفساده من جهة خروجه عن كونه سبياً ؛ لترتب<sup>(٥)</sup> الأحكام الخاصة به عليه ، فهو محل النزاع ، والمناقضة إنما تلزم بالنظر إلى دلالة الملازمة دون اللغة<sup>(٦)</sup>.

---

(١) في ع : " قررنا " .

(٢) انظر في الجواب : التقريب (٣٤٧/٢) ، المعتمد (١٧٧/١) ، المستصفى (١٧/٢) المحصول (٢٩٩/٢) .

(٣) في ب : " حكمهما " .

(٤) المحصول (٢٩٩/٢) .

(٥) في ع و ب : " لترتيب " .

(٦) من قوله : " والمناقضة إنما تلزم " إلى هنا ساقطة من : ع و ب .

## الصنف الثاني : في النهي

وعن الاعتراض الأخير : أنا لا نقضي بالفساد لوجود ما يناسب الفساد ليفتقر إلى شاهد بالاعتبار ، وإنما قضينا بالفساد ؛ لعدم المناسب المعبر بما بيناه من استلزام النهي لذلك<sup>(١)</sup>.

(١) في المسألة مذاهب أخرى وتشعبات وتفصيلات ، أفضل من جمعها وحققها الحافظ الغلاطي في كتابه تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد (٢٨٥-٣٠٣) وذكر في آخرها ملخص لهذه المذاهب

خلاصته كالتالي :

- الأول : أن النهي يقتضي الفساد مطلقاً ، سواء كان عن الشيء لعينه ، أو لوصفه ، أو لغيره ، و سواء كان في العبادات أو المعاملات ، والحق أن هذا مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، وكثير من أصحابه ، وسائر الظاهرية .
- الثاني : أنه لا يقتضي الفساد مطلقاً في جميع الأمور والأحوال السابقة على السواء .
- الثالث : أنه يقتضي شبهة الفساد كما حكاه القرافي عن المالكية ، و ظاهر كلامه : اختصاص ذلك بالعقود المنهي عنها لعينها .
- الرابع : أنه يقتضي الصحة إذا كان النهي عنه لوصفه ولم يكن من الأفعال الحسية ، بخلاف المنهي عنه لعينه فيقتضي الفساد . وهو مذهب أبي حنيفة ، ومحمد بن الحسن ، وجمهور أصحابهما
- الخامس : أنه يقتضي الفساد في العبادات دون العقود ، وهو اختيار الغزالي والآمدي ، وغيرهما .
- السادس : أن النهي عن الشيء إن كان لعينه أو لوصفه اللازم له فهو مقتض للفساد ، بخلاف ما إذا كان لغيره ، وسواء في ذلك العبادات أو العقود ، وهو الذي ينبغي أن يكون مذهب الشافعي وأصحابه ، وهو أرجح المذاهب وأصحها دليلاً واختاره العلائي - .
- السابع : الفرق بين ما إذا كان النهي يختص بالمنهي عنه كالصلاة في البقعة النجسة فيقتضي الفساد ، دون ما لا يختص به كالصلاة في الدار المغصوبة ، حكاه الشيخ أبو اسحاق ، وغيره .
- الثامن : الفرق بين ما يخل بركن أو شرط فإنه يقتضي الفساد ، دون ما لا يخل بواحد منهما ، حكاه ابن برهان .
- التاسع : من قال من الحنابلة أن النهي عن الشيء لغيره المجاور له يقتضي الفساد ، لم يقل بذلك إلا في العبادات والعقود ، ولم يطردوا ذلك في الإيقاعات كالطلاق في حالة الحيض . وخالف بعض الظاهرية الجمهور أو الإجماع وقال : لا يقع الطلاق في حالة الحيض ولا في طهر جامعها فيه
- العاشر : الفرق بين ما كان النهي عنه لحق الله فيقتضي الفساد ، بخلاف ما كان لحق العباد فلا يقتضيه ، حكاه المازري عن شيخه .
- ثم القائلون باقتضاء النهي الفساد في الأقوال الخمسة المتقدمة ، اختلفوا هل الفساد من جهة اللغة أو من الشرع ؟ فيتحصل بهذا الاختلاف زيادة خمسة أقوال أخرى .
- ومن جهة أخرى هل يقتضي الفساد قطعاً أو ظاهراً ؟ فيه مذهبان كما أشعر به كلام ابن الحاجب في المنهي عنه لوصفه . وبهذا ينتهي مجموع المذاهب إلى أكثر من ستة عشر قولاً .

### المسألة الثانية

#### [ هل النهي يدل على صحة المنهي عنه ؟ ]

اتفق أصحابنا على أن النهي عن الفعل لا يدل على صحته<sup>(١)</sup> ، ونقل أبو زيد عن محمد بن الحسن<sup>(٢)</sup> وأبي حنيفة أنهما قالا : يدل على صحته<sup>(٣)</sup> .  
والمختار مذهب أصحابنا ؛ لوجهين<sup>(٤)</sup> :

الأول : أن النهي لو دل على الصحة فيما<sup>(٥)</sup> أن يدل عليها بلفظه أو بمعناه ؛ إذ الأصل عدم ما سوى ذلك ، واللازم ممتنع .

وبيان امتناع دلالة على الصحة بلفظه : أن صحة الفعل لا معنى لها سوى ترتب أحكامه الخاصة به عليه ، والنهي لغة لا يزيد على طلب ترك الفعل ، ولا إشعار له بغير ذلك نفيًا ولا إثباتًا\*<sup>(٦)</sup> .<sup>(٧)</sup>

(١) التقریب (٣٤٠/٢) ، المستصفی (١٧/٢) ، المحصول (٣٠٠/٢) .

(٢) هو : أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ، صحب أبا حنيفة وأخذ الفقه عنه ، ونشر مذهبه ، وكان قد سمع الحديث من مالك والثوري والأوزاعي ، وروى عنه الشافعي وأبو عبيد القاسم بن سلام ، وله مصنفات عدة منها : الجامع الكبير ، المبسوط ، الآثار وغيرها .  
( ١٣١هـ - ١٨٩هـ ) .

الجواهر المضیة (١٢٢/٣ - ١٢٧) ، تاج التراجم (٢٣٧ - ٢٤٠) .

(٣) المصادر السابقة بالإضافة إلى : تقويم الأدلة (٥٦) ، كشف الأسرار (٣٧٩/١) ، فواتح الرحموت (٤٣٨/١) . ومعنى دلالة على الصحة عندهم : أن الفعل المنهي عنه بأصله لا بوصفه إنما يفيد صحة الأصل - أصل الفعل - ولا يختلف في كون أصل الفعل صحيحاً ، فالمنهي عنه هو مجموع الأصل والوصف ، فكان النهي يدل على مشروعية الفعل بأصله لا بوصفه .  
انظر : التقرير والتحبير (٤١٣/١) .

(٤) منتهی السؤل (ق ١٨/٢) .

(٥) في ع : " إما " .

\* نهاية صفحة (٢١٧) من : ع .

(٦) " نفيًا ولا إثباتًا " ساقطة من : م .

(٧) المستصفی (١٧/٢) .

## الصنف الثاني : في النهي

وبيان امتناع دلالاته على الصحة بمعناه : ما بيناه من أن النهي بمعناه يدل على الفساد في المسألة المتقدمة ، فلا يكون ذلك مفيداً لنقيضه وهو الصحة .

الوجه الثاني : أنا أجمعنا على وجود النهي حيث لا صحة كالنهي عن بيع الملاقيح ، والمضامين ، وحبل الحبل ، وكالنهي عن الصلاة في أيام الحيض بقوله ﷺ ( دعي الصلاة أيام أقرائك )<sup>(١)</sup> والنهي عن نكاح ما نكح الآباء بقوله تعالى { وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ }<sup>(٢)</sup> ولو كان النهي مقتضياً للصحة لكان تخلف الصحة مع وجود النهي على خلاف الدليل ، وهو خلاف الأصل ، وسواء كان لمعارض أو لا لمعارض .

فإن قيل : إذا نهي الشارع<sup>(٣)</sup> عن صوم يوم النحر ، وعن الصلاة في الأوقات والأماكن المكروهة ، وعن بيع الربا فالأصل تنزيل لفظ الصلاة ، والصوم ، والبيع على عرف الشارع ، وعرف الشارع في ذلك إنما هو الفعل المعتبر في حكمه شرعاً ، فلو لم يكن التصرف المنهي عنه كذلك لما كان هو التصرف الشرعي ، وهو ممتنع .<sup>(٤)</sup>

(١) عن عائشة رضي الله عنها قالت : جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله : إني امرأة استحاض فلا أطهر أفادع الصلاة ؟ فقال : دعي الصلاة أيام أقرائك ثم اغتسلي وصلي وإن قطر الدم على الحصر وفي رواية وتوضئي لكل صلاة .

أخرجه الدارقطني في سننه ، كتاب الحيض (٢١٢/١) رقم (٣٦) .

وفي البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت : جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله : إني امرأة استحاض فلا أطهر أفادع الصلاة ؟ فقال : لا ، إنما ذلك عرق وليس بالحيضة ، فإذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة ، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ثم صلي .

أخرجه البخاري في كتاب الوضوء ، باب : غسل الدم . (٩١/١) رقم (٢٢٦) .

ومسلم في كتاب الحيض ، باب : المستحاضة وغسلها وصلاتها . (٢٦٢/١) رقم (٣٣٣) .

(٢) سورة النساء : آية "٢٢" .

(٣) في ع و ب : " الشرع " .

(٤) تقويم الأدلة (٥٦) ، المستصفى (١٧/٢) .



قلنا أولاً : لا نسلم وجود عرف للشرع\*<sup>(١)</sup> في هذه الأسماء ؛ لما سبق ، وإن سلمنا أن له عرفاً ، لكن في طرف الأوامر\* أو النواهي ؟ الأول : مسلم ، والثاني : ممنوع ، وعلى هذا فالنهي إنما هو عن التصرف اللغوي دون الشرعي .

وإن سلمنا عرف الشارع في هذه الأسماء ، ولكن لا نسلم أن عرفه فيها ما ذكره ، بل ما هو بحال يصح ويمكن صحته ، ويجب الحمل على ذلك ؛ جمعاً بين الأدلة ، ولا يلزم من كون التصرف ممكن الصحة وقوع الصحة<sup>(٢)</sup> ، كيف وأن ما ذكره منتقض بما ذكرناه من المناهي<sup>(٣)</sup> مع انتفاء الصحة عن منهياتها<sup>(٤)</sup>.

\* نهاية صفحة ( ١٠٧ / ب ) من : م .

(٢) في ع و م و ب : " الشرع " .

\* نهاية صفحة ( ١١٥ / ب ) من : ب .

(٢) المستصفي ( ١٧ / ٢ - ١٨ ) .

(٣) قال الشيخ عبد الرزاق عفيفي : " الأولى التعبير بالنواهي ؛ ليصح عود الضمير إليها في قوله منهياتها "

هامش الإحكام ( ١٩٣ / ٢ ) .

(٤) المحصول ( ٣٠٢ / ٢ ) .

والأولى في الرد أن يقال : إن الصلاة والصوم وغيرهما مما نهي عنه وقع كما هو مأمور به شرعاً إلا أنه خالف الشرط أو السبب في دخوله في حال لم يردها الشرع أو وقت لم يرد الشرع وقوعه فيه ، لا أن تفسر هذه الألفاظ \_ الصلاة والصوم \_ باللغة ، فالمفترض هو العبادات الشرعية لا التصرفات اللغوية ، والله أعلم .

### المسألة الثالثة

#### [ دلالة النهي على التكرار ]

اتفق العقلاء على أن النهي عن الفعل يقتضي الانتهاء عنه دائماً<sup>(١)</sup> ، خلافاً لبعض الشاذين<sup>(٢)</sup>.

ودليل ذلك : أنه لو قال السيد لعبده : لا تفعل\* كذا ، وقدرنا نهيه مجرداً عن جميع القرائن ، فإن العبد لو فعل ذلك في<sup>(٣)</sup> أي وقت قدر يعد مخالفاً لنهي سيده ومستحقاً للذم في عرف العقلاء وأهل اللغة ، ولو لم يكن النهي مقتضياً للتكرار والدوام لما كان كذلك.<sup>(٤)</sup>

فإن قيل : لا خفاء بأن النهي قد يرد ويراد به الدوام كما في النهي عن الربا<sup>(٥)</sup>، وشرب الخمر ونحوه ، وقد يرد ولا يراد به الدوام كما في نهي الحائض عن الصوم والصلاة ونحوه ، والصورتان مشتركتان في طلب ترك الفعل لا غير ، ومفترقتان في دوامه في إحدى الصورتين

(١) هذا هو المشهور من مذاهب العلماء ، وإليه ذهب عامة الأشاعرة والمعتزلة ، بل نقل الإجماع فيه أبو زيد الدبوسي كما في التقويم (٥٠) ، ونقل الإجماع فيه أيضاً الزركشي في البحر المحيطة (١٥٧/٢) عن الشيخ أبي حامد الاسفرائيني وابن برهان .

قواطع الأدلة (٢٥٣/١) ، المعتمد (١٦٩/١) ، العدة (٤٢٨/٢) ، اللمع (٦٦) ، المنحول (١٧٤) ، البرهان (٩٦/١) ، المحصول (٢٨١/٢) ، منتهى السؤل (ق٢/١٨) ، ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٠١/٢) ، المسودة (٢٢٢/١) ، تيسير التحرير (٣٧٦/١) .

(٢) المحصول (٢٨١/٢) ، واختار الرازي أنه لا يفيد التكرار ، وكذلك الباقلاني كما في التقريب (٣١٨/٢) ، والبيضاوي كما في شرح المنهاج (٣٤٤/١) .

\* نهاية صفحة ( ٩٨ / ب ) من : ط .

(٣) في ع و ط و ب : " يفعل ذلك ولو في " .

(٤) انظر مزيداً من الأدلة وأجوبتها في : العدة (٤٢٨/٢) ، المحصول (٢٨٢/٢-٢٨٤) .

(٥) في ط : " الزنا " .

وعدم دوامه في الأخرى ، والأصل أن يكون اللفظ حقيقة فيهما من غير اشتراك ولا تجوز ، والدال على القدر المشترك لا يكون دالاً على ما اختص بكل واحد من الطرفين المختلفين.<sup>(١)</sup>

وأيضاً فإنه لو كان النهي مقتضياً للدوام لكان عدم الدوام في بعض صور النهي على خلاف الدليل ، وهو ممتنع .

قلنا : النهي حيث ورد غير مراد به الدوام ، يجب أن يكون ذلك لقريئة ؛ نظراً إلى ما ذكرناه من الدليل .<sup>(٢)</sup>

وما قيل : إن ذلك يلزم منه الاشتراك أو التجوز .

قلنا : وإن لزم منه التجوز ، وهو على خلاف الدليل ؛ لافتقاره إلى القرينة الصارفة . غير أن جعله حقيقة في المرة الواحدة مما يوجب جعله مجازاً في الدوام والتكرار ؛ لاختلاف حقيقتيهما ، وليس القول بجعله مجازاً في التكرار وحقيقة في المرة الواحدة أولى<sup>(٣)</sup> من العكس ، بل جعله حقيقة في التكرار أولى ؛ لإمكان التجوز به عن البعض ؛ لكونه مستلزماً له ، ولو جعلناه حقيقة في البعض لما أمكن التجوز به عن التكرار ؛ لعدم استلزامه له ، وبه يندفع ما ذكره من الوجه الثاني أيضاً .<sup>(٤)</sup>

---

(١) المحصول (٢٨٢/٢) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٠٢/٢) ، شرح المنهاج (٣٤٤/١) .

(٢) شرح العضد (١٨٠) .

ويعزز ذلك بأن النهي عن الشيء لما فيه من مفسدة ، فلو فعل في أي وقت وقعت المفسدة ، فكان النهي مستلزماً الترك على الدوام حتى لا تقع مفسدته ، أما نهي الحائض فإنه مقيد بالحيض أيام أقرائك فليس فيما نحن فيه ، والله أعلم .

(٣) في م : " بأولى " .

(٤) انظر مزيداً من أدلة الفريقين ومناقشتها بالإضافة إلى المراجع السابقة : نهاية الوصول (٣/١١٧٠-١١٧٥) .

## الصنف الثالث<sup>(١)</sup>: في معنى العام والخاص

ويشتمل على مقدمة ومسائل\*:

أما المقدمة ففي بيان معنى العام والخاص ، وصيغ العموم .  
أما العام<sup>(٢)</sup> فقد قال أبو الحسين البصري : العام هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له<sup>(٣)</sup> ، ووافقه على ذلك بعض أصحابنا<sup>(٤)</sup> .

وهو فاسد من وجهين :

الأول : أنه عرف العام بالمستغرق ، وهما لفظان مترادفان<sup>(٥)</sup> وليس المقصود هاهنا من التحديد شرح اسم العام<sup>(٦)</sup> حتى يكون الحد لفظياً ، بل شرح المسمى إما بالحد الحقيقي أو

(١) في ب : " الثاني " .

\* نهاية صفحة (٢١٨) من : ع .

(٢) العام لغة : الشامل . القاموس المحيط ( ١٠٢٩ ) ، مادة " عمم " .

(٣) المعتمد ( ١٨٩/١ ) حيث قال فيه : " واعلم أن العام هو كلام مستغرق لجميع ما يصلح له . " وتبعه في التعريف أبو الخطاب في التمهيد ( ٥/٢ ) ، وزاد الرازي في التعريف " بحسب وضع واحد " كما في الحصول ( ٣٠٩/٢ ) ، وذكره ابن السمعاني في القواطع ( ٢٨٢/١ ) ، وابن برهان في الوصول إلى علم الأصول ( ٢٠٢/١ ) ، وابن قدامة في الروضة ( ٦٦٢/٢ ) ، قال الشوكاني في إرشاد الفحول ( ٢٨٧/١ ) : وهو أحسن ما قيل في تعريف العام ، لكن مع زيادة قيد " دفعة " . وهذا القيد بمعنى قيد الرازي " بحسب وضع واحد " .

(٤) المراد به الرازي كما في الحصول ( ٣٠٩/٢ ) .

(٥) ليسا بمترادفين ، فالعام : لفظ وضع وضعاً واحداً لكثير غير محصور ، مستغرق لجميع ما يصلح له .

التعريفات ( ١٨٨ ) ، التعاريف ( ٤٩٨ ) .

والاستغراق : هو الشمول لجميع الأفراد بحيث لا يخرج عنه شيء .

التعريفات ( ٣٦ ) .

(٦) في ب : " الفاعل "

الثاني : أنه غير مانع ؛ لأنه يدخل فيه قول القائل : ضرب زيد عمراً ، فإنه لفظ مستغرق لجميع ما هو صالح له وليس بعام .<sup>(٤)</sup>

(١) ينبغي هنا معرفة المراد بالحدود الثلاثة : الحد اللفظي ، والحد الحقيقي ، والحد الرسمي . فالحد اللفظي : تبديل لفظ بلفظ مرادف له أشهر منه عند السامع ، كالقمح للبر . أما الحد الحقيقي والحد الرسمي فكل منهما ينقسم إلى قسمين : تام و ناقص . فالحد الحقيقي التام هو : ذكر الجنس القريب والفصل ، كالحیوان الناطق للإنسان . والحد الحقيقي الناقص : ذكر الفصل فقط كالناطق بالنسبة للإنسان ، أو مع جنس بعيد كالناطق المتحرك للإنسان ، وسمي هذا النوع حقيقياً ؛ لأنه مشتمل على الأوصاف الذاتية التي تركبت منها الحقيقة ، فنسب للحقيقة لهذا المعنى .

أما الحد الرسمي التام فهو : ذكر الجنس القريب والخاصة ، كالحیوان الضاحك للإنسان . والحد الرسمي الناقص : ذكر الخاصة وحدها أو مع جنس بعيد ، كالضاحك بالقابلية لا بالفعل . وسمي الحد التام تاماً ؛ لكونه بالذاتيات ، والناقص منه ما كان ببعض الأجزاء ، وسمي ناقصاً لنقص بعضها ، فالتام هو الكاشف للحقيقة كلها ، والرسم إنما هو باللوازم الخارجية ، وسمي بذلك ؛ لكونها علامة على الحقيقة لا كاشفة لها .

البصائر النصيرية (٨١-٨٦) ، التعريفات (١٤٧-١٤٨) ، الحدود البهية (٢٩-٣٢) ، السلم في علم المنطق للصدر الأخضر (٨٤-٨٥) .

(٢) كتب في ط في الهامش أمام هذه العبارة ما نصه : " وهو مدفوع ؛ لأنه عرف العام المصطلح بالمستغرق اللغوي ، هو جائز " .

(٣) نقل صفي الدين الهندي اعتراض الآمدي كما هو ، وأجاب عنه فقال : " وهو ضعيف ؛ لأنه إن زعم أنهما مترادفان بحسب الاصطلاح فممنوع ؛ وهذا لأنه لم يثبت أن المستغرق مختص باللفظ في اصطلاحهم بخلاف العام ، وإن زعم أنهما مترادفان بحسب اللغة فلا يضرنا ؛ لأننا أردنا تعريف العام بحسب الاصطلاح المستغرق بحسب اللغة . " نهاية الوصول (٣/١٢٢٣-١٢٢٤) .

(٤) وضعف صفي الدين الهندي أيضاً هذا الوجه ، وخلاصته أنه إن أراد بقوله : فإنه لفظ مستغرق لجميع ما يصلح له ، أن كل واحد من لفظ زيد ، وعمرو ، وضرب مستغرق لجميع ما هو صالح فباطل ؛ لأن كون اللفظ مستغرق لجميع ما هو صالح له مشروطاً بأن يكون له فيما هو صالح له تعدد حتى يعقل فيه الاستغراق ، وهو غير حاصل في كل واحد من تلك الألفاظ . =

وقال الغزالي : إنه اللفظ الواحد<sup>(١)</sup> الدال من جهة واحدة على شيئين فصاعداً<sup>(٢)</sup>.

وهو غير جامع ؛ فإن لفظ المعدوم والمستحيل من الألفاظ العامة ، ولا دلالة له على شيئين فصاعداً ؛ إذ المعدوم ليس بشيء عنده وعند أهل الحق من أصحابنا<sup>(٣)</sup> ، والمستحيل<sup>(٤)</sup> بالإجماع وإن كان جامعاً إلا أنه غير مانع ؛ فإن قولنا : عشرة\* و مائة ، ليس من الألفاظ العامة وإن كان مع اتحاد دالاً<sup>(٥)</sup> على شيئين فصاعداً ، وهي الآحاد الداخلة فيها .

والحق في ذلك أن يقال العام : هو اللفظ الواحد ، الدال على مسميين فصاعداً ، مطلقاً معاً<sup>(٦)</sup>.

= وإن أراد به أن هذا المجموع مستغرق لجميع ما هو صالح له ، فهو أيضاً باطل ؛ لأن هذا المجموع من حيث هو غير صالح لغير هذا المجموع فلا يصدق عليه أنه مستغرق لجميع ما هو صالح له ؛ لما تقدم أن الاستغراق لا يصدق حيث لا تعدد . نهاية الوصول (١٢٤/٣) .

وقد يكون مراد الآمدي أن لفظ " ضرب " مستغرق لجميع ما يصلح له من الضرب باليد والرجل والعصا وكافة أنواع الضرب ، والجواب : أن " ضرب " فعل ماض وليس من ألفاظ العموم حتى يقال فيه بالاستغراق ، بل يصدق بأدنى ضرب .

(١) " الواحد " ساقطة من : ع .

(٢) المستصفى (٢٠/٢) ، وورد نحو التعريف في التقريب (٥/٣) ، العدة (١٤٠/١) ، اللمع (٦٨) ، الوصول لابن برهان (٢٠٢/١) ، وذكره بنصه ابن قدامة في الروضة (٦٦٢/٢) . وعرفه الغزالي في المنحول (٢٠٩) بقوله : " ما يتعلق بمعلومين فصاعداً من جهة واحدة " .

(٣) إذا قال : أهل الحق ، فإنه يقصد بهم في زعمه الأشاعرة .

(٤) لو أنه عبر بقوله : والمستحيل كذلك ، لبين المعطوف عليه وكان الخبر واضحاً في أنه ليس بشيء بالإجماع ، ولكنه تركه هكذا مما يسبب لبساً عن القارئ .

\* نهاية صفحة (١١٦/أ) من : ب .

(٥) في ب إلا دالاً

(٦) المحصول (٣١٠/٢) ، منتهى السؤل (ق١٨/٢) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

فقولنا "اللفظ" وإن كان\* كالجنس للعام والخاص ، ففيه فائدة تقييد العموم بالألفاظ ؛ لكونه من العوارض الحقيقية لها دون غيرها عند أصحابنا وجمهور الأئمة كما يأتي تعريفه .  
وقولنا "الواحد" احتراز عن قولنا : ضرب زيد عمراً .

وقولنا "الدال على مسميين" ليندرج فيه الموجود والمعدوم ، وفيه أيضاً احتراز عن الألفاظ المطلقة كقولنا : رجل ، ودرهم ، ومن أسماء الأعلام كزيد وعمرو ، فإن لفظة "رجل" و "درهم" وإن كانت صالحة لكل واحد من آحاد الرجال وآحاد الدراهم فلا يتناولها معاً بل على سبيل البديل .

وقولنا "فصاعداً" احتراز عن لفظ اثنين<sup>(١)</sup>.

وقولنا "مطلقاً" احتراز عن قولنا : عشرة ومائة ، ونحوه من الأعداد المقيدة .

ولا حاجة بنا إلى قولنا : من جهة واحدة ، احتراز عن الألفاظ المشتركة والمجازية ؛ أما<sup>(٢)</sup> عند من يعتقد كونها\* من الألفاظ العامة كما يأتي تحقيقه فالحد لا يكون مع أخذ هذا القيد جامعاً ، وأما عند من لا<sup>(٣)</sup> يقول بالتعميم فلا حاجة به إلى هذا القيد أيضاً ؛ إذ اللفظ المشترك غير دال على مسمياته معاً ، بل على طريق البديل ، وكذلك الحكم في اللفظ الدال على جهة الحقيقة والمجاز ، وفي الحد المذكور ما يدرأ النقص بذلك ، وهو قولنا : الدال على مسميين معاً<sup>(٤)</sup>.

\* نهاية صفحة ( ١٠٨ / أ ) من : م .

(١) اثنين " ساقطة من : م .

(٢) في م : " وأما " .

\* نهاية صفحة ( ٩٩ / أ ) من : ط .

(٣) " لا " ساقطة من : م .

(٤) " معاً " ساقطة من : ع .

وانظر في تعريف العام بالإضافة لما سبق : كشف الأسرار ( ٥٣ / ١ ) ، التقرير و التحبير ( ٢٣٣ / ٢ ) ،

تيسير التحرير ( ٩٢ / ١ ) ، فواتح الرحموت ( ٢٤٤ / ١ ) .

والذي أراه الأولى بتعريف العام ، ما ذكره الشوكاني حيث قال : " هو اللفظ المستغرق لجميع ما

يصلح له بحسب وضع واحد دفعة . " إرشاد الفحول ( ٢٨٧ / ١ ) .

وأما الخاص فقد قيل فيه : هو كل ما ليس بعام .

وهو غير مانع ؛ لدخول الألفاظ المهمة فيه ، فإنها لعدم دلالتها لا توصف بعموم ولا بخصوص .

ثم فيه تعريف الخاص بسلب العام عنه ، ولا يخلو إما أن يكون بينهما واسطة<sup>(١)</sup> أو لا .  
فإن كان الأول : فلا يلزم من سلب العام تعيين الخاص ، وإن كان الثاني : فليس تعريف أحدهما بسلب حقيقة الآخر عنه أولى من العكس .

وأيضاً فإن اللفظ قد يكون خاصاً كلفظ الإنسان ، فإنه خاص بالنسبة إلى لفظ الحيوان ، وما خرج عن كونه عاماً بالنسبة إلى ما تحته .

وإن قيل إنه ليس بعام من جهة ما هو خاص ، ففيه تعريف الخاص بالخاص ، وهو ممتنع .

والحق<sup>(٢)</sup> في ذلك أن يقال : الخاص قد يطلق باعتبارين<sup>(٣)</sup> :

الأول : وهو اللفظ الواحد الذي لا يصلح مدلوله لاشتراك كثيرين فيه ، كأسماء الأعلام من زيد وعمرو ونحوه .

الثاني : ما خصوصيته بالنسبة إلى ما هو أعم منه ، وحده : أنه اللفظ الذي يقال على مدلوله وعلى غير مدلوله لفظ آخر من جهة واحدة كلفظ الإنسان ، فإنه خاص\* ويقال على مدلوله وعلى غيره كالفرس والحمار : لفظ الحيوان من جهة واحدة<sup>(٤)</sup> .

وإذا تحقق معنى العام والخاص ، فاعلم أن اللفظ الدال ينقسم إلى :

عام لا أعم منه كالمذكور ، فإنه يتناول الموجود والمعدوم والمعلوم والمجهول .

(١) في ب : " بواسطة " .

(٢) " والحق " ساقطة من : م .

(٣) في م : " باعتبار " .

\* نهاية صفحة (٢١٩) من : ع .

(٤) عرف الخاص في المعتمد (٢٣٤/١) بأن معناه : " ما وضع لشيء واحد " ، انتهى السؤل

(ق٢/١٩) . وانظر تعريف الخاص في : كشف الأسرار (٤٩/١) .

والذي أراه في تعريف الخاص أن يقال : هو اللفظ الدال على مسمى واحد أو كثرة محصورة .



وإلى خاص لا<sup>(١)</sup> أخص منه كأسماء الأعلام .

وإلى ما هو عام بالنسبة وخاص بالنسبة كلفظ الحيوان : فإنه عام بالنسبة إلى ما تحته من الإنسان والفرس ، وخاص بالنسبة إلى ما فوقه كلفظ الجوهر والجسم ونحوه<sup>(٢)</sup> .

وأما صيغ العموم<sup>(٣)</sup> عند القائلين بها فهي :

إما أن تكون عامة فيمن يعقل وما لا يعقل ، جمعاً وأفراداً مثل " أي " في الجزاء والاستفهام .  
وأسماء الجموع المعرفة إذا لم يكن عهد ، و<sup>(٤)</sup> سواء كان جمع سلامة أو جمع<sup>(٥)</sup> تكسير  
كالمسلمين والرجال .

والنكرة<sup>(٦)</sup> كرجال ومسلمين ، والأسماء المؤكدة لها مثل " كل " و " جميع " .  
واسم الجنس إذا دخله الألف واللام من غير عهد ، كالرجل والدرهم<sup>(٧)</sup> .  
والنكرة المنفية ، كقولك : لا رجل في الدار ، وما في الدار من رجل .

(١) في م : " ولا " .

(٢) " ونحوه " ساقطة من : ع .

(٣) اللفظ العام إما أن يكون عمومته من نفسه ، أو من لفظ آخر دال على العموم فيه .

فأما العام بنفسه : فأسماء الشرط " كمن ، وما " ، وأسماء الاستفهام ، والموصولات .

وأما العام بلفظ آخر : فإما أن يكون ذلك اللفظ في أوله أو في آخره ، أما الذي في أوله : فأدوات الشرط ، والاستفهام ، والنفي في النكرة ، والألف واللام . وأما العام الذي يستفاد العموم مما في آخره فهو المضاف إلى المعرفة و " كل " و " جميع " مفرداً كان أو جمعاً .

مفتاح الوصول ( ٦٥-٦٧ ) .

(٤) " و " ساقطة من : م و ب .

(٥) " جمع " ساقطة من : ط و م و ب .

(٦) النكرة إذا كانت مفردة فليست دالة على العموم ، وإنما في حالات كالنفي . وإذا كانت جمعاً

ففيها خلاف بين العلماء ، فمنهم من يجعلها للعموم ومنهم من يجعلها واسطة بين العام والخاص ،

وسياقي بيان ذلك عند كلام الآمدي على الجمع المنكر . ص ( ٢٩٦-٢٩٧ ) من هذا البحث .

(٧) في ط : " كالرجال والدرهم " . وكتب أمامها في الهامش : " في الأصل كالرجل والدرهم " .

والإضافة ، كقولك<sup>(١)</sup> : ضربت \* عبيدي ، و أنفقت دراهمي .  
وإما عامة\* فيمن يعقل دون غيره " كمن " في الجزاء والاستفهام ، تقول : من عندك ؟ ومن جاءني أكرمته .

وإما عامة فيما لا يعقل ، إما مطلقاً من غير اختصاص بجنس ، مثل ما في الجزاء كقوله ﴿ على اليد ما أخذت حتى ترد ﴾<sup>(٢)</sup> ، والاستفهام تقول : ماذا صنعت ؟  
وإما لا مطلقاً ، بل مختصة ببعض أجناس ما لا يعقل مثل " متى " في الزمان ، جزاء واستفهماً ، و " أين " و " حيث " في المكان جزاء واستفهماً ، تقول : متى جاء القوم ، ومتى جئتني أكرمتك ، وأنى كنت<sup>(٣)</sup> ، وأين كنت أكرمتك<sup>(٤)</sup> .

(١) في ب : " كقوله " .

\* نهاية صفحة ( ١٠٨ / ب ) من : م .

\* نهاية صفحة ( ١١٦ / ب ) من : ب .

(٢) عن سمرة ؓ عن النبي ﷺ قال : على اليد ما أخذت حتى تؤديه .

أخرجه أبو داود في كتاب الإجارة ، باب : في تضمين العارية . ( ٢٩٦ / ٣ ) رقم ( ٣٥٦١ ) .

وابن ماجه في كتاب الصدقات ، باب : العارية . ( ٨٠٢ / ٢ ) رقم ( ٢٤٠٠ ) .

والترمذي في كتاب البيوع ، باب : ما جاء في أن العارية مؤداة . ( ٥٦٦ / ٣ ) رقم ( ١٢٦٦ ) .

والنسائي في السنن الكبرى ، كتاب العارية ، باب : تضمين العارية . ( ٤١١ / ٣ ) رقم ( ٥٧٨٣ ) .

والحاكم في المستدرک ، كتاب البيوع . ( ٥٥ / ٢ ) رقم ( ٢٣٠٢ ) وقال : هذا حديث صحيح

الإسناد على شرط البخاري ولم يخرجاه .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب : العارية ، باب : العارية مضمونة . ( ٨٩ / ٦ ) رقم

( ١١٢٦٢ )

(٣) " وأنى كنت " ساقطة من : ط .

(٤) ذكر العلائي في كتابه تلقيح الفهوم ( ٢٤٩ ) أن القراني صنف كتاباً في العموم والخصوص - اسمه :

العقد المنظوم في الخصوص والعموم - اشتمل على مباحث كثيرة ، وأفرد لصيغ العموم باباً

سردها فيه بلغ بها إلى المائتين وخمسين صيغة توسع فيها إلى الغاية . وانظر في صيغ العموم ، وما

ورد حولها من أدلة ومناقشات في : المعتمد ( ١٩١ / ١ - ١٩٤ ) ، إحكام الفصول ( ٢٣٧ / ١ ) ،

البرهان ( ١١٣ / ١ - ١١٤ ) ، المستصفي ( ٢٢ / ٢ ) المنحول ( ٢١١ - ٢١٩ ) ، الحصول ( ٣١١ / ٢ -

٣١٢ ) ، ( ٣٧٧ - ٣١٧ / ٢ ) ، روضة الناظر ( ٦٦٥ / ٢ ) .

وإذ أتينا على ما أردناه من بيان المقدمة ، فلنشرع الآن في المسائل ، وهي خمس وعشرون مسألة<sup>(١)</sup>.

(١) بعض هذه المسائل الآتية كثر القول فيها بالجهاز ، فيحسن بي قبل الخوض فيها أن أبين باختصار خلاصة القول بالجهاز خصوصاً في خطاب الله وخطاب رسوله ﷺ ؛ لأنه المتعلق بموضوعاتنا فقد اختلف العلماء في دخول الجواز في خطاب الله وخطاب رسوله ﷺ على مذهبين :

المذهب الأول : مذهب أهل السنة في الجواز : وهؤلاء انقسموا إلى قسمين :

الفريق الأول : القائلون منهم بالجهاز في القرآن : وهؤلاء قسموا آيات القرآن إلى قسمين :

أ قسم لا يجوز دخول آيات الجواز فيه وهو آيات الصفات ؛ إذ يمكن حملها على حقيقتها ولا يلزم عنه محال ، فوجب حملها على الحقيقة وامتنع حملها على الجواز ، وهذا مذهب السلف .

ب قسم من القرآن يجوز دخول الجواز فيه وهو ما عدا آيات الصفات كقوله تعالى {وَإِخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ} سورة الإسراء : آية "٢٤" وقوله {وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا} سورة يوسف : آية "٨٢" وقوله {جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ} سورة الكهف : آية "٧٧" قالوا : وهذا كله مجاز ؛ لأنه استعمال للفظ في غير موضعه لوجود قرينة منعت من استعماله في حقيقته .

- مما سبق يتبين أنه لا تلازم بين القسمين ؛ إذ يمكن إثبات صفات الله على حقيقتها ووجهها اللائق به سبحانه وتعالى ونفي الجواز عنها ، ويمكن كذلك إثبات الجواز فيما عدا آيات الصفات ؛ إذ لا يلزم من إثبات الجواز في أحد القسمين إثباته في القسم الآخر ؛ لأن إثبات الجواز يحتاج إلى قرينة وهي عند أهل السنة منتفية عن آيات الصفات .

الفريق الثاني : من أهل السنة من نفى الجواز مطلقاً ، وقالوا : اللفظ إن دل بنفسه فهو حقيقة لذلك المعنى ، وإن دل بقرينة فدلالته بالقرينة حقيقة للمعنى الآخر ، وعلى هذا فهو حقيقة في الحالين وهو أسلوب من أساليب العربية .

- مما سبق يتضح أنه لا خلاف حقيقي بين أهل السنة في مسألة الجواز في القرآن ؛ أما في آيات الصفات فللاتفاق على نفي الجواز عنها ، وأما ما عداها من الآيات فالكل متفق على المراد بها وإنما الخلاف في تسميته حقيقة أو مجاز ، وهذا كما قال ابن قدامة : " نزاع في عبارة ، لا فائدة في المشاحة فيه " .

المذهب الثاني : من عدا أهل السنة من المتكلمين ومن وافقهم يثبتون الجواز في القرآن مطلقاً في آيات الصفات وغيرها ، ففي آيات الصفات يثبتون الجواز لوجود القرينة المانعة من حمل اللفظ على حقيقته وهي عندهم : أن العقل يحيل إثبات الصفات على حقيقتها ؛ لأن ذلك يستلزم تشبيه الله =

= بمخلوقاته ، فحملهم ما تقرر عندهم من شبهات عقلية وغيرها على تأويل صفات الله الواردة في القرآن أو نفي حقيقتها وإثبات المجاز فيها ، ومن هنا كان قولهم بالمجاز ذريعة إلى تأويل الصفات أو نفيها .

النتيجة مما سبق : يتبين مما سبق خطورة إثبات المجاز في القرآن مطلقاً دون تفصيل ، ويعلم أيضاً أن الخلاف لفظي بين أهل السنة في إثبات المجاز في القرآن ونفيه .

وعلى هذا فلا ينبغي لمسلم يسير على مذهب أهل السنة أن يقول بالمجاز في باب العقائد عموماً ، وفي صفات وأفعال الله خصوصاً ، وما زعمه المتكلمون من قرينة حاملة على تأويل الصفات والأفعال ومانعة من إثباتها على حقيقتها لله تعالى ، غير صحيح ؛ إذ يلزمهم ذلك في إثبات الذات ، فكما أن الله في عقيدتهم ذاتاً ويقولون : نشبها بما يليق به ، فكذلك في الصفات والأفعال فنشبها على وجه يليق به دون أن نشبهه بخلقه ، والعمدة في ذلك قوله تعالى {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} سورة الشورى : آية " ١١ " .

ويرد عليهم أيضاً بالقاعدة التي وضعوها في حمل الكلام على المعنى المجازي وهي : أن المجاز لا يصار إليه إلا عند امتناع حمل اللفظ على الحقيقة ، ومع وجود قرينة دالة على هذا الامتناع ، فمضى أمكن حمل اللفظ على الحقيقة امتنع حمله على المجاز ووجب حمله على حقيقته ، وكذلك إذا لم توجد قرينة دالة على هذا الامتناع .

فعلى هذه القاعدة لا يدخل المجاز آيات الصفات عند أهل السنة ؛ إذ يمكن حملها على حقيقتها ولا يلزم عنه محال .

انظر في مسألة المجاز :

كتاب الفقيه والمتفقه (١٧٣/١) ، لمعة الاعتقاد لابن قدامة (٣١) ، مجموعة فتاوى ابن تيمية (٢٢٢/١٩) وما بعدها ، مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم (٢٣٢) وما بعدها ، المدخل لابن بدران (١٨٦-١٨٣/١) .

المعتمد (٢٥-٢٤/١) ، العدة (٧٠١-٦٨٥/٢) ، الإحكام لابن حزم (٥٧٢-٥٦٣/٤) ، إحكام الفصول (١٩٣-١٩٤) ، المستصفى (١٠٣-١٠٤) ، التمهيد (٨٠-٨٦) ، المحصول (٣٣٣-٣٣٤) ، روضة الناظر (١٨٢-١٨٣) ، الإحكام للآمدي (٤٧-٥٠) ، المسودة (٣٦٧-٣٧٠) ، نهاية السؤل (٣٠٢/١) ، فواتح الرحموت (١٧٣-١٨٤) ، مذكرة الشنقيطي (١١٣-١٠٧) ، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة لمحمد الجيزاني (١١٤-١١٨) .

### المسألة الأولى\*

#### [ في كون العموم من عوارض الألفاظ والمعاني ]

اتفق العلماء على أن العموم من<sup>(١)</sup> عوارض الألفاظ حقيقة<sup>(٢)</sup> ، واختلفوا في عروضه حقيقة

\* كتب في ط أمام هذه المسألة في الهامش ما نصه : "بمعنى أن كل لفظ يصح شركة الكثيرين في معناه لا فيه يسمى عاماً حقيقة ؛ إذ لو كانت الشركة في مجرد الاسم لا باعتبار شركة في مفهومه كان مشتركاً لا عاماً ، ومن هذا ننبه على أن عروض العموم للفظ هو باعتبار المعنى ، ومنه على فساد قول من قال : إنه من عوارض الألفاظ لدوائها لا غير " .

(١) في م : " في " .

(٢) أورد محقق كتاب تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم في مقدمته (١٣-١٤) أن العموم له ثلاثة اطلاقات :

- فيطلق تارة ويراد به استغراق اللفظ لمسمياته ، فهو بهذا الاطلاق من عوارض الألفاظ خاصة ، فيكون حقيقة في اللفظ مجاز في المعنى .
- ويطلق تارة ويراد به شمول أمر متعدد ، فهذا يوصف به كل من اللفظ والمعنى حقيقة .
- ويطلق تارة ويراد به شمول مفهوم متعدد ، فهذا يختص بالمعنى .

ثم قال : " إذا تبين هذا فينبغي أن يعلم أن الأشبه أن يكون الخلاف في كون العموم من عوارض الألفاظ والمعاني ، أو من عوارض الألفاظ خاصة خلافاً لفظياً ، أي أنه لو دقق كل من الفريقين النظر فيما اعتقد الفريق الآخر لقال بما قال به ؛ وذلك لأن العموم بالمعنى الأول يقرر الطرف الأول من هذا النزاع ، والعموم بالمعنى الثاني يقرر الطرف الثاني . "

ثم أورد بعد ذلك الأقوال في المسألة والأدلة عليها ثم قال : " فقد يتضح من هذا أنه إذا فسر العموم بشمول أمر متعدد ، يكون الصواب في هذا النزاع هو القول بالاتصاف ( أي في المعاني ) إلا أن الجاري على اصطلاح الأصول هو اعتبار العموم بالمعنى الأول ، ولهذا فقد صحح جمع من المحققين أنه هنا من عوارض الألفاظ دون المعاني فيكون هو الحق والأولى بالمراعاة . "

للمعاني : فنفاه الجمهور<sup>(١)</sup> ، وأثبتته الأقلون<sup>(٢)</sup> .

وقد احتج المثبتون بقولهم : الإطلاق شائع ذائع في لسان أهل اللغة بقولهم : عم الملك الناس بالعطاء والإنعام ، وعمهم المطر والخصب والخير ، وعمهم القحط وهذه الأمور من المعاني لا من الألفاظ<sup>(٣)</sup> ، والأصل في الإطلاق الحقيقة<sup>(٤)</sup> .

أجاب النافون : بأن الإطلاق في مثل هذه المعاني مجاز ؛ لوجهين :

الأول : أنه لو كان حقيقة في المعاني لا طرد في كل معنى ؛ إذ هو لازم الحقيقة<sup>(٥)</sup> ، وهو غير مطرد ، ولهذا فإنه لا يوصف شيء من المعاني الخاصة الواقعة في امتداد\* الإشارة إليها كزيد وعمرو بكونه عاماً لا حقيقة ولا مجازاً<sup>(٦)</sup> .

---

(١) وهؤلاء النفاة منهم من جعله من عوارض المعاني مجازاً لا حقيقة وهم أكثر الحنفية والشافعية ، وذهب إليه أبو الحسين البصري ، ومنهم من نفاه بالكلية لاحقيقة ولا مجازاً ، قال في فواتح الرحموت (٢٤٩/١) بعد نقله هذا المذهب : " لا يعلم له قائل يعتد به ."  
التقريب (٩/٣) ، المعتمد (١٨٩/١) ، أصول السرخسي (١٤٠/١) ، المستصفى (٢٠/٢) ، الوصول إلى الأصول (٢٠٣/١) ، روضة الناظر (٦٦٠/٢) ، بديع النظام (٤٤١/١) ، نهاية الوصول (١٢٢٨/٣) ، كشف الأسرار (٥٣٠/١) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٠٩/٢) ، تيسير التحرير (١٩٤/١) .

(٢) وهؤلاء المثبتون جعلوه من عوارض المعاني حقيقة ، فيكون بهذا موضوع للقدر المشترك ، وإلى هذا ذهب بعض الحنفية كأبي بكر الرازي ، وبعض الحنابلة كأبي يعلى ، وصححه ابن تيمية في المسودة ، وبعض المالكية كابن الحاجب ، واختاره الأصفهاني في الكاشف .  
انظر بالإضافة للمراجع السابقة : الكاشف (٢٠٨/٤) ، المسودة (٢٥١/١) ، التقرير والتحبير (٢٣٧/٢) ، شرح الكوكب المنير (١٠٦-١٠٧) .

(٣) من قوله : " وعمهم القحط " إلى هنا ساقطة من : م .

(٤) بديع النظام (٤٤١/١) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٠٩-١١٠) ، مقدمة تلقيح الفهوم (١٣) ، نهاية الوصول (١٢٢٩/٣) .

(٥) في ب : " للحقيقة " .

\* نهاية صفحة (٩٩/ب) من : ط .

(٦) بديع النظام (٤٤١/١) ، المسودة (٢٥١/١) ، مقدمة تلقيح الفهوم (١٤) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

الثاني : أن من لوازم العام أن يكون متحداً ، ومع اتحاده متناولاً لأشياء متعددة من جهة واحدة ، والعطاء<sup>(١)</sup> والإنعام الخاص بكل واحد من الناس غير الخاص بالآخر ، وكذلك المطر فإن كل جزء اختص منه بجزء من الأرض لا وجود له بالنسبة إلى الجزء الآخر منها ، وكذلك الكلام في الخصب والقحط ، فلم يوجد من ذلك ما هو مع اتحاده يتناول أشياء من جهة واحدة فلم يكن عاماً حقيقة ، بخلاف اللفظ الواحد ، كلفظ الإنسان والفرس<sup>(٢)</sup> .

أجاب المثبتون عن الأول : بأن العموم وإن لم يكن مطرداً في كل معنى فهو غير مطرد في كل لفظ ، فإن أسماء الأعلام كزيد وعمرو ونحوه لا يتصور عروض العموم لها<sup>(٣)</sup> لا حقيقة ولا مجازاً ، فإن كان عدم اطراده في المعاني مما يبطل عروضه للمعاني حقيقة فكذلك في الألفاظ ، وإن كان ذلك لا يمنع في<sup>(٤)</sup> الألفاظ فكذلك في المعاني ؛ ضرورة عدم الفرق . وعن الوجه الثاني : أنه وإن تعذر عروض العموم للمعاني الجزئية الواقعة في امتداد الإشارة إليها حقيقة ، فليس في ذلك ما يدل على امتناع\* عروضه للمعاني الكلية المتصورة في الأذهان ، كالمتصور من معنى الإنسان المجرد عن الأمور الموجبة لتشخيصه وتعيينه ، فإنه مع اتحاده مطابق لمعناه<sup>(٥)</sup> وطبيعته لمعاني الجزئيات الداخلة تحته من زيد وعمرو من<sup>(٦)</sup> جهة واحدة ، كمطابقة<sup>(٧)</sup> اللفظ الواحد العام لمدلولاته<sup>(٨)</sup> .

(١) في ع : " والعطاءات " .

(٢) المعتمد (١٨٩/١) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١١٠/٢) ، بالإضافة للمراجع السابقة .

(٣) في جميع النسخ " له " ، ولعل الصواب ما أثبتته ؛ لينطبق عود الضمير على ما سبق .

(٤) في م : " من " .

\* نهاية صفحة (٢٢٠) من : ع .

(٥) في ع و ط و م : " لمعناه " .

(٦) في م : " ومن " .

(٧) في م : " لمطابقة " .

(٨) جاء في م بعد هذه الجملة : " وإذا كان عروض العموم للفظ حقيقة إنما كان لمطابقة اللفظ الواحد العام لمدلولاته ، وإذا كان عروض " إلى آخره .

## الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وإذا كان عروض العموم للفظ حقيقة إنما كان لمطابقته مع<sup>(١)</sup> اتحاده للمعاني الداخلة تحته من جهة واحدة ، فهذا المعنى بعينه متحقق في المعاني الكلية بالنسبة إلى جزئياتها فكان العموم من عوارضها حقيقة .<sup>(٢)</sup>

(١) " لمطابقته مع " ساقطة من : م . وبدلها " لمطابقة " .

(٢) بديع النظام (٤٤١/١) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١١٠/٢-١١١) ، مقدمة تلقيح الفهوم (١٤)

- وفي هذه المسألة لم يذكر الآمدي اختياره ، وهو ما حدا بالزركشي في البحر المحيط (١٨٦/٢) أن يجعله مذهباً في المسألة فقال : " الثامن : الوقف ، وهو قضية كلام الآمدي ، فإنه أبطل أدلة القائلين بالحقيقة والجواز ، ولم يختار منها شيئاً فدل على أنه متوقف . " قلت : يرد ادعاء هذا الوقف اختيار الآمدي في تعريف العام : بأنه اللفظ الواحد ، وهذا يدل على أنه يختار عروضه للألفاظ دون المعاني . بل صرح بذلك في شرح التعريف فقال : " اللفظ " وإن كان كالجنس للعام والخاص ففيه فائدة تقييد العموم بالألفاظ ؛ لكونه من العوارض الحقيقية لها دون غيرها عند أصحابنا وجمهور الأئمة . راجع ص (٢٩٢) من هذا البحث . وخلاصة المسألة أن فيها ثمانية مذاهب كما في البحر المحيط (١٨٦/٢) ، منها الأربعة مذاهب المتقدمة ، ومنها :

٥- أنه حقيقة بالتواطؤ بين اللفظ والمعنى .

٦- أنه حقيقة في المعاني مجاز في الألفاظ .

٧ - التفصيل بين المعنى الذهني والخارجي، فيوجد العموم حقيقة في المعنى الذهني ، ولا يوجد في الخارجي .

٨- التفصيل بين المعنى الكلي والجزئي ، فيجري العموم في الكلي دون الجزئي ، وهذا ما يفيد كلام ابن برهان كما في الوصول إلى الأصول (٢٠٥/١-٢٠٦) ، ونسبه له الزركشي في البحر ، وأورد رد الآمدي عليه في كتابه غاية الأمل فقال : " لعل من منع عروض العموم للمعاني لم يكن إلا لنظره إلى ما لا ينحصر منها ، وغفلته عن تحقيق معنى كليتها . "

انظر المذاهب في : نهاية الوصول (١٣٣١/٣) ، البحر المحيط (١٨٦/٢) .

• المختار : أن العموم من عوارض الألفاظ والمعاني حقيقة ؛ وذلك لأن الاطلاق شائع في لسان أهل اللغة بقولهم : عمهم القحط ، وعمهم المطر ، واللون عام في السواد والبياض ، والعدد عام في الفرد والزوج ، وهذه كلها عمومات معنوية مرتبطة باللفظ ، والأصل في الاطلاق الحقيقة ، والله أعلم .



المسألة الثانية\*

[ هل للعموم في اللغة صيغة تخصه وتدل عليه ؟ ]

اختلف العلماء في معنى العموم ، هل له في اللغة صيغة موضوعة له خاصة به تدل عليه أم لا ؟ فذهبت<sup>(١)</sup> المرجئة<sup>(٢)</sup> إلى أن العموم\* لا صيغة له في لغة العرب .<sup>(٣)</sup>

\* الوضع الطبيعي لهذه المسألة أن تكون قبل الأولى .

(١) في م : " فذهب " .

(٢) الإرجاء يأتي بمعنى التأخير ومعنى إعطاء الرجاء ، وكلا المعنيين ينطبق على هذه الجماعة ، أما الأول فلاهم يؤخرون العمل ، وأما الثاني فلاهم يقولون : لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة .

والمرجئة أربعة أصناف : مرجئة الخوارج ، ومرجئة القدريّة ، ومرجئة الجبرية ، والمرجئة الخالصة . وتحت كل منها عدة فرق ومقالات ، وأول من أحدث القول بالقدر والإرجاء أبو محمد الحسن بن أحمد ، المعروف بابن الحنفية بن علي بن أبي طالب ، وقيل غيلان الدمشقي ، وقيل غير ذلك . الفرق بين الفرق (٢٥) ، (٢٠٢) ، الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/٢٦٩) ، الملل والنحل للشهرستاني (١/١٦١) .

\* نهاية صفحة (١١٧/أ) من : ب .

(٣) وذهب إليه عامة الأشعرية ، انظر : المغني للقاضي عبد الجبار (١٧/١٥) ، المعتمد (١/١٩٤) ، العدة (٢/٤٨٥) ، التبصرة (١٠٥) ، البرهان (١/١١٢) ، الوصول إلى الأصول (١/٢٠٧) ، محصول ابن العربي (٧٣) ، نهاية الوصول (٤/١٢٦٣) ، شرح مختصر ابن الحاجب (٢/١١١) ، تلقيح الفهوم للحافظ العلائي (١١٠) .

قال ابن العربي في محصولة (٧٣) : " وكان الذي مال بعلمائنا الأصوليين رحمهم الله إلى نفي القول بالعموم ، وحدهم إلى إنكار صيغته إلحاح الوعيد به عليهم بكل آية عامة وحديث مطلق يقتضيان معاتبة العصاة وجزاء المذنبين . "

ويؤيد هذا قول ابن تيمية رحمه الله : " وأما العموم اللفظي فما أنكره أيضاً إمام ولا طائفة لها مذهب مستقر في العلم ، ولا كان في القرون الثلاثة من ينكره ، وإنما حدث إنكاره بعد المائة الثانية ، وظهر بعد المائة الثالثة ، وأكبر سبب إنكاره إما من المجوزين للعفو من أهل السنة ، أو من أهل المرجئة من ضاق عطنه لما ناظره الوعيدية بعموم آيات الوعيد وأحاديثه ، فاضطره ذلك إلى أن جحد العموم في اللغة والشرع ، فكانوا فيما فروا إليه من هذا الجحد كالمستجير من الرمضاء بالنار . " مجموعة فتاوى ابن تيمية (٦/٢٦٤) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وذهب الشافعي ، وجماهير المعتزلة ، وكثير من الفقهاء إلى أن ما سبق ذكره من الصيغ حقيقة في العموم مجاز فيما عداه .<sup>(١)</sup>

ومنهم من خالف في الجمع المنكر ، والمعرف ، واسم الجنس إذا دخله الألف واللام كما يأتي تعريفه ، وهو مذهب أبي هاشم .<sup>(٢)</sup>

وذهب أرباب الخصوص إلى أن هذه الصيغ حقيقة في الخصوص \* ومجاز فيما عداه .<sup>(٣)</sup>

وقد نقل عن الأشعري قولان : أحدهما القول بالاشتراك بين<sup>(٤)</sup> العموم والخصوص ، والآخر الوقف وهو عدم الحكم بشيء مما قيل من<sup>(٥)</sup> الحقيقة في العموم والخصوص أو الاشتراك ، ووافقه على الوقف القاضي أبو بكر<sup>(٦)</sup> ، وعلى كل واحد من القولين جماعة من

(١) وهذا هو الحق الذي عليه أكثر الأصوليين ، قال العلائي في كتابه تلقيح الفهوم (١٠٩) : " وهو المشهور من مذاهب الفقهاء ، الراجح من أقوال العلماء ، وعليه الأئمة الأربعة وجمهور أصحابهم ."  
المعتمد (١٩٥/١) ، العدة (٤٨٥/٢) ، التبصرة (١٠٥) ، إحكام الفصول (٢٣٩/١) ، البرهان (١١٢/١) ، أصول السرخسي (١٤٦/١) ، المستصفى (٢٢/٢) ، الوصول إلى الأصول (٢٠٦/١) ، محصول ابن العربي (٧٤) ، المحصول (٣١٥، ٣١٧/٢) ، لباب المحصول (٥٥٣/٢) ، بديع النظام (٤٤٢/١) ، نهاية الوصول (١٢٦٣/٤) .

(٢) المعتمد (٢٢٧، ٢٢٩/١) ، والمنسوب له في العدة (٤٨٩/٢) والتبصرة (١٠٦) وغيرهما أن ألفاظ العموم تحمل على أقل الجمع ويتوقف فيما زاد . وهذا قول آخر في المسألة لم يذكره الآمدي ، وهو محكي عن البلخي ، وأبو عبد الله الثلجي . انظر هذا المذهب بالإضافة لما سبق في : المستصفى (٢٢/٢) ، شرح اللمع (٣١٩/١) ، التمهيد (٧/٢) ، روضة الناظر (٦٧٠/٢) ، ميزان الأصول (٤١٠/١) .

\* نهاية صفحة (١٠٩/أ) من : م .

(٣) المعتمد (١٩٤/١) ونسبه إلى بعض المرجئة ، شرح اللمع (٣١٩/١) ، البرهان (١١٢/١) ، المستصفى (٢٢/٢) ، ميزان الأصول (٤٠٩/١) .

(٤) في م و ب : " في " .

(٥) في م : " في " .

(٦) الباقلاني . انظر : التقريب (٥٠/٣) .

ومن الواقفية من فصل بين الأخبار ، والوعد والوعيد ، والأمر والنهي ، فقال بالوقف<sup>(٢)</sup> في الأخبار والوعد والوعيد ، دون الأمر والنهي .<sup>(٣)</sup>

والمختار : إنما هو صحة الاحتجاج بهذه الألفاظ في الخصوص ؛ لكونه مراداً من اللفظ يقيناً سواء أريد به الكل أو البعض ، والوقف فيما زاد على ذلك .<sup>(٤)</sup>  
ومنهاج الكلام فعلى<sup>(٥)</sup> ما عرف في التوقف في الأمر بين<sup>(٦)</sup> الوجوب والندب ، فعليك بنقله إلى هاهنا .<sup>(٧)</sup>

(١) اضطربت النقول عن الأشعري في هذه المسألة اضطراباً عظيماً ، وقد أنكر جمع من الأصوليين هذا النقل خصوصاً ، ومنهم إمام الحرمين في البرهان (١١٢/١) حيث قال : " فنقل مصنفوا المقالات عن الشيخ أبي الحسن والواقفية أنهم لا يثبتون لمعنى العموم صيغة لفظية ، وهذا النقل على هذا الإطلاق زلل ؛ فإن أحداً لا ينكر إمكان التعبير عن معنى الجمع بترديد ألفاظ مشعرة به كقول القائل : رأيت القوم واحداً واحداً لم يفتني منهم أحد ، وإنما كرر هذا اللفظ قطعاً لوهم من يحسبه خصوصاً إلى غير ذلك ، وإنما أنكر الواقفية لفظة واحدة مشعرة بلفظ الجمع ."  
وقال الغزالي في المنحول (٢٠٩) بعد أن أورد هذا القول : " وهذا النقل غير صحيح ."  
وانظر فيما نقل عن الأشعري ومن معه بالإضافة لما سبق في : العدة (٤٨٩/٢) ، التبصرة (١٠٦) ، المستصفى (٢٢/٢) ، الوصول إلى الأصول (٢٠٦-٢٠٧) ، المحصول (٣١٥/٢) ، شرح تنقيح الفصول (١٩٢) ، نهاية الوصول (١٢٦٤/٤) ، جمع الجوامع مع حاشية البناني (٤١٠/١) ، تلقيح الفهوم (١١٢-١١٣) .

(٢) في م : " الوقف " .

(٣) التقريب (٥٠/٣) ، العدة (٤٩٠/٢) ، المستصفى (٢٣/٢) ، نهاية الوصول (١٢٦٤/٤) .

(٤) منتهى السؤل (ق٢/٢٠) .

واختيار الأمدي في بعض المسائل الآتية كمسألة : دخول المخاطب في عموم خطابه ، وتخصيص العام بالشرط والصفة ، ينقض ما اختاره هنا ويقضي على أدلته ، بل ويؤيد مذهب خصمه في أن للعموم صيغاً ، وسيأتي بيان ذلك في موضعه إن شاء الله .

(٥) " فعلى " الأولى أن تكون بدون الفاء .

(٦) في ب : " من " .

(٧) راجع ص (١٦١-١٦٢) من هذا البحث .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وإنما يتحقق هذا المقصود بذكر شبه المخالفين والانفصال عنها ، ولنبداً من ذلك بشبه أرباب العموم وهي نصية ، وإجماعية ، ومعنوية :

أما النصية : فمنها قول الله تعالى <sup>(١)</sup> {وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ} <sup>(٢)</sup> تمسكاً منه بقوله تعالى {إِنَّا مُنَجُّوكَ} <sup>(٣)</sup> وَأَهْلَكَ} وأقره الباري تعالى على ذلك وأجابه بما دل <sup>(٤)</sup> على أنه ليس من أهله ، ولولا أن إضافة <sup>(٥)</sup> الأهل إلى نوح للعموم لما صح ذلك . <sup>(٦)</sup>

ومنها أنه لما نزل قوله تعالى {إِنَّكُمْ وَمَنْ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ} <sup>(٧)</sup> قال ابن الزبيري <sup>(٨)</sup> : لأخصمنا محمداً ، ثم جاء إلى النبي ﷺ فقال له : وقد عبدت الملائكة والمسيح ، أفتراهم يدخلون النار ؟ <sup>(٩)</sup> .

(١) في ط : " قوله تعالى " .

(٢) سورة هود : آية "٤٥" .

(٣) " إنا منجوك " ساقطة من : ع و م و ب .

(٤) في ب : " يدل " .

(٥) في م : " الإضافة " .

(٦) العدة (٢/٤٩١) ، التبصرة (١٠٦) ، شرح اللمع (١/٣٢٠) ، تلقيح الفهوم (١١٦) .

(٧) سورة الأنبياء : آية "٩٨" .

(٨) هو عبد الله بن الزبيري بن قيس بن عدي ، كان من أشد الناس على النبي ﷺ وعلى أصحابه في الجاهلية بلسانه ونفسه ، وكان من أشعر قريش ، أسلم بعد الفتح وحسن إسلامه ، ولم أقف له على تاريخ وفاة . انظر : معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني (٣/١٦٦٢) ، الاستيعاب (٣/٩٠١-٩٠٤) ، أسد الغابة (٣/٢٤٢-٢٤٣) .

(٩) عن ابن عباس ؓ قال : لما نزلت {إِنَّكُمْ وَمَنْ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ} قال عبد الله بن الزبيري : أنا أخصم لكم محمداً ، فقال : يا محمد أليس فيما أنزل الله عليك {إِنَّكُمْ وَمَنْ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ} ؟ قال : نعم ، قال : فهذه النصارى تعبد عيسى ، وهذه اليهود تعبد عزيز ، وهذه بنو نعيم تعبد الملائكة ، فهؤلاء في النار ؟! فأنزل الله عز وجل {إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ} .

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ، باب العين ، أحاديث عبد الله بن العباس ؓ (١٢/١١٨) رقم (١٢٧٣٩) .

والحاكم في المستدرک عن ابن عباس ، ولكنه نسب المخاصمة للمشركين ، تفسير سورة الأنبياء (٢/٤١٦) رقم (٣٤٤٩) . وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

استدل بعموم " ما " ولم ينكر عليه النبي ﷺ ذلك ، بل نزل قوله تعالى غير منكر لقوله ، بل مخصصاً له بقوله تعالى {إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ} (١). (٢)

ومنها قوله تعالى {وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّا أَهْلُهَا كَانُوا ظَالِمِينَ} قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًا قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا لَنُنَجِّيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أَمْرًا إِنَّهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ} (٣) ووجه الاحتجاج بذلك (٤) أن إبراهيم فهم من أهل هذه (٥) القرية العموم ، حيث ذكر لوطاً ، والملائكة أقروه على ذلك ، وأجابوه بتخصيص لوط وأهله بالاستثناء ، واستثناء امرأته من الناجين ، وذلك كله يدل على العموم (٦).

وأما الإجماعية (٧) : فمنها احتجاج عمر على أبي بكر في قتال مانعي الزكاة بقوله : كيف تقاتلهم وقد قال النبي ﷺ ( أمرت أن أقاتل \* الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم ) (٨) ولم ينكر عليه أحد من الصحابة احتجاجه بذلك ،

(١) سورة الأنبياء : آية " ١٠١ " .

(٢) العدة (٢/ ٤٩٠) ، التبصرة (١٠٦) ، المستصفى (٢/ ٢٧) ، المحصول (٢/ ٣٣٢) ، روضة الناظر (٢/ ٦٧٤-٦٧٥) ، تلقيح الفهوم (١٢٣-١٢٤) .

وعبارة الآمدي الأخيرة ركيكة ، والأولى أن تكون " بل نزل قوله تعالى {إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ} غير منكر لقوله بل مخصصاً له " .

(٣) سورة العنكبوت : آية " ٢٩-٣٢ " .

(٤) " بذلك " ساقطة من : م . و بدلها في : ب " من ذلك " .

(٥) " هذه " ساقطة من : ب .

(٦) العدة (٢/ ٤٩٢) ، إحكام الفصول (١/ ٢٤٠) ، بديع النظام (١/ ٤٤٣-٤٤٤) ، تلقيح الفهوم (١٣٥) .

(٧) في م : " الإجماع " .

\* نهاية صفحة (٢٢١) من : ع .

(٨) سبق تخريجه ص (١٧٠) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

بل عدل أبو بكر إلى التعلق<sup>(١)</sup> بالاستثناء ، وهو قوله ﷺ : إلا بحقها ، فدل على أن لفظ الجمع المعروف للعموم .<sup>(٢)</sup>

ومنها احتجاج فاطمة على أبي بكر في توريثها من أبيها ﷺ فدك<sup>(٣)</sup> والعوالي<sup>(٤)</sup> بقوله تعالى {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ} <sup>(٥)</sup> ولم ينكر عليها أحد من الصحابة بل عدل أبو بكر ﷺ إلى ما رواه عن النبي ﷺ إلى دليل التخصيص ، وهو قوله عليه السلام ( نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة )<sup>(٦)</sup> .

(١) في ع و م : " التعليق " .

(٢) العدة (٢/٤٩٢-٤٩٣) ، التبصرة (١٠٧) ، المستصفى (٢/٢٧) ، الحصول (٢/٣٥٨) ، تلقيح الفهوم (١٢٩) .

(٣) فدك : بفتح الفاء والذال بلد بينها وبين المدينة ثلاث مراحل ، وقد أفاءها الله على رسوله ﷺ سنة سبع صلحاً ، وذلك أن أهلها من اليهود فلما فتحت خيبر أرسل أهلها إلى النبي ﷺ يطلبون الأمان على أن يتركوها ويرحلوا . معجم البلدان (٤/٢٣٨) ، فتح الباري (٦/٢٠٣) .

(٤) العوالي : قرى مجتمعة حول المدينة من جهة نجد ، أبعدا على ثمانية أميال من المدينة ، وأقربها ميلان وبعضها ثلاثة أميال .

معجم البلدان (٤/١٦٦) ، شرح النووي على صحيح مسلم (٥/١٢٢) ، فتح الباري (٢/٢٩) .  
(٥) سورة النساء : آية " ١١ " .

(٦) قال ابن كثير في تحفة الطالب (٢١٣-٢١٤) : " هذا الحديث بهذا اللفظ لم أره في شيء من الكتب الستة . " وقد أورد ابن كثير عن الترمذي في غير جامعه بإسناد على شرط مسلم عن عمر عن أبي بكر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : إنا معاشر الأنبياء لا نورث ، ما تركناه صدقة ) . قلت : وقد جاء في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن فاطمة عليها السلام أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من النبي ﷺ مما أفاء الله على رسوله ، تطلب صدقة النبي ﷺ بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر ، فقال أبو بكر ﷺ : إن رسول الله ﷺ قال : لا نورث ما تركناه صدقة ( ) . أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة ، باب : مناقب قرابة رسول الله ﷺ ، ومنقبه فاطمة عليها السلام . (٣/١٣٦٠) رقم (٣٥٠٨) .

ومسلم في كتاب الجهاد ، باب : قول النبي ﷺ : لا نورث ما تركناه صدقة . (٣/١٣٨٠) رقم (١٧٥٩) .

- وانظر الاستدلال في : العدة (٢/٤٩٣) ، المستصفى (٢/٢٥) ، الوصول إلى الأصول (١/٢١٠) ، تلقيح الفهوم (١٣٣) .

ومنها احتجاج عثمان على علي ؓ في جواز الجمع بين الأختين في ملك اليمين\*<sup>(١)</sup>  
 بقوله تعالى {إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ} <sup>(٢)</sup> واحتج علي  
 بقوله تعالى {وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ} <sup>(٣)</sup> ولم ينكر على أحد <sup>(٤)</sup> منهما صحة ما احتج به <sup>(٥)</sup>  
 وإنما يصح ذلك أن لو كانت الأزواج المضافة والأختان على العموم <sup>(٦)</sup> . <sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup>

\* نهاية صفحة (١٧٧/ب) من : ب .

(١) " في ملك اليمين " ساقطة من : ع و م .

(٢) " أو ما ملكت أيمانهم " ساقطة من : ع و م .

(٣) سورة المعارج : آية " ٣٠ " .

(٤) سورة النساء : آية " ٢٣ " .

(٥) في م : " واحد " .

(٦) عن قبيصة بن ذؤيب أن رجلاً سأل عثمان بن عفان ؓ عن الأختين من ملك اليمين ، هل يجمع بينهما ؟ فقال عثمان ؓ : أحلتها آية وحرمتها آية ، وأما أنا فلا أحب أن أصنع هذا ، قال فخرج من عنده فلقي رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ - قال ابن شهاب أراه علي بن أبي طالب فسأله عن ذلك فقال : لو كان لي من الأمر شيء ، ثم وجدت أحداً فعل ذلك لجعلته نكالاً . وعن أبي صالح عن علي ؓ قال في الأختين المملوكتين : أحلتها آية وحرمتها آية ، فلا أمر ولا أنهى ، ولا أحل ولا أحرم ، ولا أفعله أنا ولا أهل بيتي .

الأول : أخرجه مالك في الموطأ ، كتاب النكاح ، باب : ما جاء في كراهة إصابة الأختين بملك اليمين والمرأة وابنتها . (٥٣٨/٢) رقم (١٧٩) .

والبيهقي في السنن الكبرى ، كتاب النكاح ، باب : ما جاء في تحريم الجمع بين الأختين ، وبين المرأة وابنتها في الوطء بملك اليمين . (١٦٣/٧) رقم (١٣٧٠٨) .

والثاني أخرجه البيهقي في الموضع السابق . (١٦٤/٧) رقم (١٣٧١٣) .

(٧) في م : " للعموم " .

(٨) العدة (٤٩٤/٢) ، التبصرة (١٠٧) ، تلقيح الفهوم (١٣٥) .

ومنها أن عثمان<sup>(١)</sup> لما سمع قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل  
وكل نعيم لا محالة زائل

قال له<sup>(٣)</sup> : كذبت ، فإن نعيم أهل الجنة لا يزول<sup>(٤)</sup> ، ولم ينكر عليه منكر ، ولولا أن " كل " للعموم لما كان كذلك<sup>(٥)</sup> .

(١) هو أبو السائب عثمان بن مظعون بن حبيب القرشي الجمحي ، من السابقين إلى الإسلام ، كان ممن حرم الخمر في الجاهلية ومن هاجر المهجرتين ، شهد بدرًا وكان أول من دفن بالبقيع سنة (٢هـ) معرفة الصحابة (٤/١٩٥٤-١٩٥٨) ، الاستيعاب (٣/١٠٥٣) ، أسد الغابة (٣/٦٢٠-٦٢٢) ، سير أعلام النبلاء (١/١٥٣-١٦٠) .

(٢) هو أبو عقيل لبيد بن ربيعة العامري ، وفد على النبي ﷺ فأسلم وحسن إسلامه ، كان من المؤلفة قلوبهم ، وكان من فحول الشعراء ، ولما أسلم ترك قول الشعر ، توفي بالكوفة سنة (٤١هـ) قيل وعمره ١٤٠ سنة وقيل ١٥٧ سنة .

الاستيعاب (٣/١٣٣٨-١٣٥٠) ، أسد الغابة (٤/٥٤١-٥٣٨) ، الإصابة (٥/٥٠٠-٥٠٤) ، شذرات الذهب (١/٥٢) .

(٣) له " ساقطة من : م .

(٤) أورد هذه القصة ابن إسحاق في السيرة عند حديثه عن عاد من الحبشة في قصة طويلة ومنها قوله : " ثم انصرف عثمان بن مظعون وليد بن ربيعة بن جعفر بن كلاب القيسي في مجلس قریش ، فجلس معهم عثمان ، فقال لبيد وهو ينشداهم :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل فقال عثمان : صدقت .

فقال لبيد : وكل نعيم لا محالة زائل ، فقال عثمان : كذبت .

فالتفت إليه القوم وقالوا للبيد : أعد علينا ، فأعاد لبيد ، وعاد له عثمان بتصديقه مرة وتكذيبه

مرة ، وإنما يعني عثمان إذا قال كذبت : يعني نعيم الجنة لا يزول ، فقال لبيد : والله يا معشر قریش

ما كانت مجالسكم هكذا ، فقام سفيه منهم إلى عثمان فلطم عينه فاخضرت ، فقال له من حوله :

والله يا عثمان لقد كنت في ذمة منيعة ، وكانت عينك غنية عما لقيت ، فقال عثمان : جوار الله آمن

وأعز ، وعيني الصحيحة فقيرة إلى ما لقيت أختها ، ولي برسول الله ﷺ أسوة ، ولمن معه أسوة " .

سيرة ابن إسحاق (١/١٥٨) .

وقد جاء في الصحيحين (أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد : ألا كل شيء ما خلا الله باطل) من حديث أبي هريرة مرفوعاً .

أخرجه البخاري في كتاب الأدب ، باب : ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه . (٥/٢٢٧٦) رقم (٥٧٩٥) . ومسلم في كتاب الشعر . (٤/١٧٦٨) رقم (٢٢٥٦) .

(٥) العدة (٢/٤٩٦) ، التبصرة (١٠٧) ، المحصول (٢/٣٥٨) ، روضة الناظر (٢/٦٧٦-٦٧٧) ، تلقيح الفهوم (١٤٢) .



### الصف الثالث : في معنى العام والخاص

ومنها احتجاج أبي بكر على الأنصار بقوله ﷺ ( الأئمة من قريش )<sup>(١)</sup> ووافقه الكل على صحة\* هذا الاحتجاج من غير تكير ، ولو لم يكن لفظ " الأئمة " عاماً لما صح الاحتجاج به .<sup>(٢)</sup>

ومنها إجماع الصحابة على إجراء قوله تعالى { الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي }<sup>(٣)</sup> { وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ }<sup>(٤)</sup> { وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا }<sup>(٥)</sup> { وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا }<sup>(٦)</sup> { وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ }<sup>(٧)</sup> و { لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ }<sup>(٨)</sup> ، وقوله ﷺ ( لا وصية لوارث )<sup>(٩)</sup> و ( لا تنكح المرأة على عمتها

(١) عن أنس ﷺ أن النبي ﷺ قام على باب البيت ونحن فيه فقال : الأئمة من قريش ، إن لهم عليكم حقاً ولكم عليهم حقاً مثل ذلك ... .

أخرجه أحمد في المسند ، مسند أنس بن مالك ﷺ . ( ٥٨٣/٣ ) رقم ( ١٢٣٣٢ ) .

والحاكم في المستدرک من حديث علي ﷺ . ( ٨٥/٤ ) رقم ( ٦٩٦٢ ) .

والبيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب : من قال يؤمهم ذو نسب إذا استووا في القراءة والفقهاء . ( ١٢١/٣ ) رقم ( ٥٠٨١ ) .

قال ابن كثير بعد أن أورد طرق هذا الحديث بهذا اللفظ : " الحديث يقوى ؛ لأن له سنده جيداً .

تحفة الطالب ( ٢١٢ ) .

\* نهاية صفحة ( ١٠٩ / ب ) من : م .

(٢) " به " ساقطة من : ع و ب .

وانظر : المحصول ( ٣٥٧/٢ ) ، بديع النظام ( ٤٤٣/١ ) ، نهاية الوصول ( ١٢٧٠/٤ ) ، تلقيح الفهم ( ١٤٤ ) .

(٣) سورة النور : آية " ٢ " .

(٤) سورة المائدة : آية " ٣٨ " .

(٥) سورة الإسراء : آية " ٣٣ " .

(٦) سورة البقرة : آية " ٢٧٨ " .

(٧) سورة النساء : آية " ٣٩ " .

(٨) سورة المائدة : آية " ٩٥ " .

(٩) " وقوله ﷺ " ساقطة من : ط .

(١٠) عن أبي أمامة الباهلي ﷺ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول في خطبته عام حجة الوداع : إن الله قد

أعطى لكل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث ... .

أخرجه أحمد في المسند ، مسند أبي أمامة الباهلي ﷺ . ( ٤٣٠/٧ ) رقم ( ٢٢٦٥٠ ) .

ولا خالتها<sup>(١)</sup> و ( من ألقى سلاحه فهو آمن )<sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك على العموم<sup>(٣)</sup> .<sup>(٤)</sup>

وأما الشبه المعنوية : فمنها أن العموم من الأمور الظاهرة الجلية ، والحاجة مشتدة إلى معرفته في التخاطب ، وذلك مما تحيل العادة مع توالي الأعصار على أهل اللغة إهماله<sup>(٥)</sup> وعدم تواضعهم على لفظ يدل عليه<sup>(٦)</sup> ، مع أنه لا يتقاصر في دعو<sup>(٧)</sup> الحاجة إلى معرفته عن معرفة الواحد والاثنين وسائر الأعداد ، والخير والاستخبار ، والترجي ، والتمني ، والنداء وغير ذلك

= وأبو داود في كتاب الوصايا ، باب : ما جاء في الوصية للوارث . ( ١١٤/٣ ) رقم ( ٢٨٧٠ ) .

وابن ماجة في كتاب الوصايا ، باب : لا وصية لوارث . ( ٩٠٦/٢ ) رقم ( ٢٧١٤ ) .

والترمذي في كتاب الوصايا ، باب : ما جاء في لا وصية لوارث . ( ٤٣٣/٤ ) رقم ( ٢١٢٠ ) .

وقال : عن عمرو بن خارجة وأنس ، وهو حديث حسن صحيح .

وأخرجه النسائي في المجتبى في كتاب الوصايا ، باب : إبطال الوصية للوارث . ( ٢٤٧/٦ ) رقم

( ٣٦٤١ ) من حديث عمرو بن خارجة .

(١) عن أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال : لا يجمع بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها . لفظ

البخاري .

ولفظ مسلم ( لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ) .

أخرجه البخاري في كتاب النكاح ، باب : لا تنكح المرأة على عمتها . ( ١٩٦٥/٥ ) رقم

( ٤٨٢٠ )

ومسلم في كتاب النكاح ، باب : تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح .

( ١٠٢٩/٢ ) رقم ( ١٤٠٨ ) .

(٢) هذا جزء من حديث طويل لأبي هريرة ؓ في فتح مكة ، وفيه قال النبي ﷺ : من دخل دار أبي

سفيان فهو آمن ، ومن ألقى السلاح فهو آمن ، ومن أغلق بابَه فهو آمن ... ) .

أخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير ، باب : فتح مكة . ( ١٤٠٧/٣ ) رقم ( ١٧٨٠ ) .

(٣) " على العموم " ساقطة من : م .

(٤) إحكام الفصول ( ٢٤١ ) ، المستصفى ( ٢٦/٢ ) ، تلقيح الفهوم ( ١٤٨ ) .

(٥) من قوله : " وذلك مما تحيل العادة ... " إلى هنا ساقطة من : م .

(٦) هذا إذا سلمنا أن اللغات اصطلاحية ، لكن فيها خلاف .

(٧) في ب : " دعوى " .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

من المعاني التي وضعت لها الأسماء ، بل<sup>(١)</sup> وربما وضعوا لكثير من المسميات ألفاظاً مترادفة مع الاستغناء عنها .

ومنها ما يخص كل واحد واحد<sup>(٢)</sup> من الألفاظ المذكورة من قبل<sup>(٣)</sup> :

أما "من" الاستفهامية كقول القائل : من جاءك ؟ فلا يخلو : إما أن تكون<sup>(٤)</sup> حقيقة في الخصوص و العموم ، أو مشتركة بينهما ، أو موقوفة ، أو ليست موضوعة لأحد الأمرين لا حقيقة ولا تجوزاً .

والأول محال ؛ وإلا لما حسن أن يجاب بجملة العقلاء ؛ لكونه جواباً عن غير ما سئل<sup>(٥)</sup> عنه ، ولا جائز أن تكون مشتركة أو موقوفة ؛ وإلا لما حسن الجواب بشيء إلا بعد الاستفهام عن مراد السائل وليس كذلك ، ولا جائز أن يقال بالأخير ؛ للاتفاق على إبطاله ، فلم يبق إلا أن تكون حقيقة في العموم<sup>(٦)</sup> .

وأما الشرطية : وهي عندما<sup>(٧)</sup> إذا قال السيد لعبده : من دخل داري فأكرمه ، فإنه إذا أكرم كل داخل<sup>(٨)</sup> لا يحسن من السيد الاعتراض عليه ، ولو أخل بإكرام بعض الداخلين فإنه يحسن لومه وتوبيخه في العرف<sup>(٩)</sup> .

(١) " بل " ساقطة من : م و ب .

(٢) " واحد " ساقطة من : م .

(٣) المعتمد (١٩٥/١) ، العدة (٤٩٨-٤٩٩/٢ ، ٥٠١) ، التبصرة (١٠٨) ، المستصفى (٢٣/٢) الوصول إلى الأصول (٢٠٩/١) ، تلقيح الفهوم (١٦٢) . وقال العلائي في الموضع السابق عن هذا الدليل : " وهذا وحده كاف في الاستدلال ، فكيف مع الوجهين المتقدمين من تنصيب صاحب الشرع ، وإقراره ﷺ ، واتفاق الصحابة على فهم ذلك . "

(٤) في ب : " يكون " .

(٥) في ع و م : " سأل " .

(٦) المعتمد (٢٠٠/١) ، العدة (٥٠٣/٢) ، التبصرة (١٠٨) ، المحصول (٣١٧/٢-٣١٩) ، بديع النظام (٤٤٤/١) ، تلقيح الفهوم (١٦٤) .

(٧) " عندما " هكذا في جميع النسخ ، وفيها ركake ، ودقة العبارة أن يقال : وهي ما إذا قال .

(٨) في م : " واحد " .

(٩) المستصفى (٢٩/٢) ، روضة الناظر (٦٧٨/٢) ، بديع النظام (٤٤٤/١) ، نهاية الوصول (١٢٩٣/٤) ، تلقيح الفهوم (١٩٥) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وأيضاً فإنه يحسن الاستثناء من ذلك بقوله : إلا أن يكون فاسقاً ، والاستثناء يخرج<sup>(١)</sup> من الكلام ما لولاه لكان داخلاً فيه ، ولولا أن " من " للعموم لما صح ذلك\* .<sup>(٢)</sup>

وعلى هذا يكون الكلام في جميع<sup>(٣)</sup> الحروف المستعملة للشرط والاستفهام مثل " ما " و " أي " و " متى " و " أين " و " كم " و " كيف " ونحوه ، ومؤكداً مثل " كل " و " جميع " فإنها للعموم . وبيانه من وجوه :

الأول : أنه إذا قال القائل لعبده : أكرم كل من رأيت\* ، فإنه يسقط عنه اللوم<sup>(٤)</sup> بإكرام كل واحد ، ولا يسقط بتقدير إخلاله بإكرام البعض ، وأنه يحسن الاستثناء بقوله : إلا الفساق ، وذلك دليل العموم كما سبق .<sup>(٥)</sup>

الثاني : أنه لو قال القائل<sup>(٦)</sup> : رأيت كل من في البلد ، فإنه يعد كاذباً بتقدير عدم رؤيته لبعضهم .

الثالث : أنه إذا قال القائل : كل الناس علماء ، كذبه قول القائل : كل الناس<sup>(٧)</sup> ليسوا علماء ، ولو لم يكن اسم " كل " للعموم لما كان كل واحد مكذباً للآخر ؛ لجواز أن يتناول كل واحد غير ما تناوله الآخر .<sup>(٨)</sup>

(١) في ع و ط : " يخرج " .

\* نهاية صفحة ( ١٠٠ / ب ) من : ط .

(٢) المعتمد ( ٢٠٣ / ١ ) ، العدة ( ٥٠٣ / ٢ ) ، المستصفى ( ٢٤ / ٢ ) ، المحصول ( ٣٢٥ / ٢ ) ، نهاية الأصول ( ١٣٠٢ / ٤ ) ، تلقيح الفهوم ( ١٧٢ - ١٧٣ ) .

(٣) " جميع " ساقطة من : ب .

\* نهاية صفحة ( ٢٢٢ ) من : ع .

(٤) " عنه اللوم " ساقطة من ب ، وبدلها : " الذم " .

(٥) المحصول ( ٣٣٨ / ٢ ) ، نهاية الأصول ( ١٣١٤ / ٤ ) .

(٦) " القائل " ساقطة من : ع و ب .

(٧) " كل الناس " ساقطة من : م .

\* نهاية صفحة ( ١١٨ / أ ) من : ب .

(٨) المعتمد ( ٢٠٠ - ١٩٩ / ١ ) ، المحصول ( ٣٣٧ / ٢ ) ، بديع النظام ( ٤٤٤ / ١ ) ، نهاية الأصول ( ١٣١٣ / ٤ ) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

الرابع : أنا ندرك التفرقة بين " كل " و " بعض " ولو كان " كل " غير مفيد للعموم لما تحقق الفرق ؛ لكونه مساوياً في الإفادة للبعض<sup>(١)</sup> .

الخامس : أنه لو كان قول القائل : كل الناس<sup>(٢)</sup> ، لا يفيد العموم ولكنه يعبر به تارة عن البعض وتارة عن العموم حقيقة لكان قول القائل " كلهم " بياناً لأحد الأمرين فيما دخل عليه لا تأكيداً له ، كما لو قال : رأيت عيناً باصرة<sup>(٣)</sup> .

وأما الجمع المعرف فهو للعموم لوجهين :

الأول : أن كثرة الجمع المعرف تزيد على كثرة الجمع المنكر ، ولهذا يقال : رجال من الرجال ولا عكس ، وعند ذلك فالجمع المعرف<sup>(٤)</sup> إما أن يكون مفيداً للاستغراق أو لعدد<sup>(٥)</sup> غير مستغرق ، لا جائز أن يقال بالثاني ؛ لأنه ما من عدد يفرض من ذلك إلا ويصح نسبته إلى المعرفة بأنه منه ، والأول هو المطلوب<sup>(٦)</sup> .

الثاني : أنه يصح تأكيده بما هو مفيد للاستغراق ، والتأكيد إنما يفيد تقوية المؤكد لا أمراً جديداً ، فلو لم يكن المؤكد يفيد الاستغراق لما كان المؤكد مفيداً له ، أو كان مفيداً لأمر جديد ، وهو ممتنع<sup>(٧)</sup> .

وأما النكرة المنفية كقوله : لا رجل في الدار ، أو في سياق النفي كقوله : ما في الدار من رجل ، فإن القائل لذلك يعد كاذباً بتقدير رؤيته لرجل ما\* ، وأنه يحسن الاستثناء بقوله :

---

(١) إحكام الفصول (٢٤٤/١) ، المحصول (٣٣٧/٢) ، بديع النظام (٤٤٤/١) ، نهاية الأصول (١٣١٤/٤) .

(٢) " الناس " ساقطة من : ط و م و ب .

(٣) المعتمد (٢٢٣/١) ، بديع النظام (٤١٤/١) ، نهاية الأصول (١٣١٦/٤) .

(٤) من قوله : " تزيد على كثرة الجمع المنكر... " إلى هنا ساقطة من : م .

(٥) في ب : " للعدد " .

(٦) المعتمد (٢٢٥/١) ، المحصول (٣٦١/٢) ، نهاية الأصول (١٣٠٩/٤) ، تلقيح الفهوم (٢١٣) .

(٧) المحصول (٣٥٩-٣٥٨/٢) ، نهاية الأصول (١٢٩٩/٤) ، تلقيح الفهوم (٢١٠) .

\* نهاية صفحة (١١٠/أ) من : م .

### الصفة الثالث : في معنى العام والخاص

إلا زيد ، وأنه يصح تكذيبه بأنك رأيت رجلاً ، كما ورد قوله تعالى {قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى} <sup>(١)</sup> تكذيباً <sup>(٢)</sup> لمن قال {مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ} وكل ذلك يدل على كونها للعموم ؛ ولأنها لو لم تكن للعموم لما كان قولنا : لا إله إلا الله توحيداً ؛ لعدم دلالة على نفي كل إله سوى الله تعالى <sup>(٣)</sup> .

وأما الإضافة كقوله : أعتقت عبيدي وإمائي ، فإنه يدل على العموم ، بدليل لزوم العتق في الكل ، وأنه يجوز لمن سمعه أن يزوج من أي العبيد شاء وأن يتزوج من الإمام ما شاء دون رضى الورثة <sup>(٤)</sup> ، وكذلك لو قال : العبيد الذين هم في يدي لفلان ، صح الإقرار بالنسبة إلى الجميع ، ولولا أن ذلك للعموم لما كان كذلك <sup>(٥)</sup> .

وأما اسم <sup>(٦)</sup> الجنس إذا دخله الألف واللام ولا عهد ، فإنه للعموم لأربعة أوجه :  
الأول : أنه إذا قال القائل : رأيت إنساناً ، أفاد رؤية واحد معين ، فإذا دخلت عليه الألف واللام ، فلو لم تكن الألف واللام مفيدة للاستغراق لكانت معطلة ؛ لتعذر حملها على تعريف الجنس ؛ لكونه معلوماً دونها ، وهو ممتنع <sup>(٧)</sup> .

(١) سورة الأنعام : آية "٩١" .

(٢) في ب : " مكذباً " .

(٣) انظر هذه الأدلة في : المستصفى (٢٩/٢) ، المحصول (٣٤٣/٢) ، روضة الناظر (٦٧٨/٢-٦٩٧) ،  
نهاية الأصول (١٣٢٠/٤) ، تلقيح الفهم (٢٢٢-٢٢٣) .

(٤) المثال أصلاً في الإعتاق ، فكيف يأتي لزوم في الزواج ؟! والواقع أنهم لما عتقوا جاز لهم الزواج  
عبيداً وإماءً بدون إذن المولى .

(٥) المستصفى (٢٩/٢) ، روضة الناظر (٦٧٩/٢) .

(٦) " اسم " ساقطة من : ب .

(٧) المعتمد (٢٢٤/١) . وهنا ينبغي التنبيه بأنه لو كان في غير الرؤية لصح ، كما في قوله تعالى {إِنَّ  
الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ} فهنا اسم الجنس للعموم ، أما لو قال : رأيت الإنسان ، فلا يدل على  
الاستغراق ؛ إذ كيف يرى كل إنسان ؟!

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

الثاني : أنه يصح نعتة بالجمع المعرف ، وقد ثبت أن الجمع المعرف للعموم ، فكذلك المنعوت به ، وذلك في قولهم : أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض ، وأنه يصح الاستثناء منه ، كما في قوله تعالى { إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا }<sup>(١)</sup> وهو دليل العموم .<sup>(٢)</sup>

الثالث : أن القائل قائلان ، قائل يقول : إن الألف واللام الداخلة على الاسم المفرد والجمع تفيد العموم ، وقائل بالنفي مطلقاً ، وقد ثبت أنها مفيدة للعموم في الجمع ، فالتفرقة تكون قولاً بالتفصيل\* ، ولم<sup>(٣)</sup> يقل به قائل<sup>(٤)</sup> .

الرابع : أنه إذا كانت الألف واللام لتعريف المعهود عائدة إلى جميعه ؛ لعدم أولوية عودها إلى البعض منه دون البعض ، فكذلك إذا كانت لتعريف الجنس فكان للعموم<sup>(٥)</sup> .<sup>(٦)</sup>

وأما الجمع المنكر فيدل على أنه للعموم<sup>(٧)</sup> ثلاثة أوجه :

---

(١) سورة العصر : آية "٢-٣" .

(٢) المعتمد (٢٢٨/١) ، العدة (٥٢٠/٢) ، المحصول (٣٦٨/٢) ، نهاية الأصول (١٣٢٧/٤) ، تلقيح الفهوم (٢١٩) .

\* نهاية صفحة (٢٢٣) من : ع .

(٣) " بالتفصيل ، ولم " ساقطة من ع و ب ، وبدلها : " بتفصيل لم " .

(٤) المعتمد (٢٢٨/١) .

(٥) " فكان للعموم " ساقطة من : ع و م و ب .

(٦) المعتمد (٢٢٥/١) ، نهاية الأصول (١٣٢٩/٤) .

(٧) الجمع المنكر في حال النفي والإضافة للعموم ، أما في حال الإثبات ففيه خلاف على قولين :

١- ذهب الجمهور إلى أنه لا يفيد العموم ، بل يحمل على أقل الجمع .

٢- وذهب بعض الحنفية وبعض الشافعية وبعض المعتزلة إلى أنه يفيد العموم .

واستدل الجمهور بأن الجمع المنكر " كرجال " يحتمل كل نوع من أنواع العدد ، كما أن " رجلاً "

يحمل على كل فرد من أفرادها فلا يقتضي العموم ؛ لأنه لا يستغرق جميع مراتب الجمع ، كما أن

رجلاً لا يستغرق جميع آحاده .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

الأول : أن<sup>(١)</sup> قول القائل " رجال " يطلق على كل جمع على الحقيقة ، حتى الجمع المستغرق ، فإذا حمل على الاستغراق كان حملاً له على جميع حقائقه فكان أولى<sup>(٢)</sup>.

الثاني \* : أنه لو أراد المتكلم بلفظ الجمع المنكر البعض لعينه ، وإلا كان مراده مبهماً\* ، فحيث لم يعينه دل على أنه للاستغراق<sup>(٣)</sup>.

الثالث : أنه يصح دخول الاستثناء عليه بكل واحد من آحاد الجنس فكان للعموم<sup>(٤)</sup>. ومن شبههم<sup>(٥)</sup> : أن العرب فرق بين تأكيد العموم والخصوص في أصل الوضع ، فقالوا في الخصوص : رأيت زيداً عينه ، نفسه ، ولا يقولون : رأيت زيداً كلهم<sup>(٦)</sup> أجمعين . وقالوا في العموم : رأيت الرجال كلهم أجمعين ، ولا يقولون : رأيت الرجال عينه نفسه . واختلاف التأكيد يدل على اختلاف المؤكد ؛ لأن التأكيد مطابق للمؤكد<sup>(٧)</sup>.

---

= واستدل القائلون بالعموم بما ذكر الآمدي من أدلة .

المعتمد (٢٢٩/١) ، التبصرة (١١٨) ، شرح اللمع (٣١٠/١) ، المستصفى (٢٣/٢) ، شرح تنقيح الفصول (١٩١) ، نهاية الوصول (١٣٣١/٤) ، شرح المنهاج (٣٥٧/١) ، نهاية السؤل (٤٦١/١) ، البحر المحيط (٢٧٥-٢٧٦) ، تيسير التحرير (٢٠٥/١) ، فواتح الرحموت (٢٦٢/١) ، تلقيح الفهوم (٤٠١-٤٠٢) .

(١) " أن " ساقطة من : ب .

(٢) المعتمد (٢٢٩/١) ، ونسب الرازي هذا الدليل لأبي علي الجبائي كما في المحصول (٣٧٦/٢) ، نهاية الأصول (١٣٣٢/٤) .

\* نهاية صفحة ( ١٠١ / أ ) من : ط .

\* نهاية صفحة ( ١١٨ / ب ) من : ب .

(٣) المعتمد (٢٣٠/١) ، نهاية الأصول (١٣٣٣/٤) .

(٤) العدة (٢٥٢/٢) ، التبصرة (١١٨) ، نهاية الأصول (١٣٣٢/٤) .

(٥) أي أرباب العموم .

(٦) " كلهم " ساقطة من : ع و م .

(٧) المعتمد (٢٠٧/١) ، المستصفى (٢٤/٢) .



### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

ومنها أنهم قالوا : وقع الإجماع على أن الباري تعالى قد كلفنا أحكاماً تعم جميع المكلفين ، فلو لم يكن للعموم صيغة تفيده لما<sup>(١)</sup> وقع<sup>(٢)</sup> التكليف به ؛ لعدم ما يدل عليه ، أو كان التكليف به تكليفاً بما لا يطاق ، وهو محال .

وأما شبه أرباب الخصوص :

فأولها : أن تناول اللفظ للخصوص متيقن ، وتناوله للعموم محتمل ، فجعله حقيقة في المتيقن<sup>(٣)</sup> أولى .<sup>(٤)</sup>

وثانيها : أن أكثر استعمال هذه الصيغ في الخصوص دون العموم ، ومنه يقال : جمع السلطان التجار ، والصناع ، وكل صاحب حرفة ، وأنفقت دراهمي ، وصرمت نخيلي ونحوه<sup>(٥)</sup> ، فكان جعلها حقيقة فيما استعمالها فيه أغلب أولى .<sup>(٦)</sup>

وثالثها : أنه إذا قال السيد لعبده : أكرم الرجال ، ومن دخل داري فأعطه\* درهماً ، ومتى جاءك فقير فتصدق عليه ، ومتى جاء زيد فأكرمه ، وأين كان ، وحيث حل ، فإنه لا يحسن الاستفسار عن إرادة البعض من ذلك ، ويحسن الاستفسار عما وراء ذلك ، فكان جعل هذه الصيغ حقيقة فيما لا يحسن الاستفسار عنه دون ما يحسن أولى<sup>(٧)</sup> .<sup>(٨)</sup>

(١) في ط : " وإلا لما " .

(٢) " تفيده لما وقع " ساقطة من : م ، وبدلها : " مفيدة ، وإلا لما كان وقع " .

(٣) في م : " المحتمل " .

(٤) المستصفي (٢٨/٢) ، نهاية الأصول (١٣٣٤/٤-١٣٣٥) ، تلقيح الفهوم (١٨٤) .

(٥) " ونحوه " ساقطة من : ب .

(٦) العدة (٥٠٥/٢) ، التبصرة (١١١) ، شرح اللمع (٣٣٢/١) ، تلقيح الفهوم (١٨٥) .

\* نهاية صفحة (١١٠/ب) من : م .

(٧) " أولى " ساقطة من : م .

(٨) المعتمد (٢١٦/١) ، العدة (٥٠٧/٢) ، شرح اللمع (٣٣٣/١) ، نهاية الأصول (١٣٣٢/٤) ،

تلقيح الفهوم (١٨٥) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

ورابعها : أنه لو كان قول القائل : رأيت الرجال للعموم ، لكان إذا أريد به الخصوص كان المخبر كاذباً ، كما لو قال : رأيت عشرين ، ولم ير غير عشرة ، بخلاف ما إذا كانت للخصوص وأريد به العموم .<sup>(١)</sup>

وخامسها : لو كانت للعموم لكان تأكيدها غير مفيد لغير ما أفادته فكان عبثاً<sup>(٢)</sup> ، وكان الاستثناء منها نقضاً<sup>(٣)</sup> .

وسادسها : ويخص " من " من<sup>(٤)</sup> أنها لو كانت للعموم لما جمعت ؛ لأن الجمع لا بد وأن يفيد ما لا يفيد المجموع ، وليس بعد العموم والاستغراق كثرة فلا تجمع<sup>(٥)</sup> ، وقد جمعت في باب حكاية النكرات عند الاستفهام ، فإنه إذا قال القائل : جاءني رجال ، قلت : منون ؟ في حالة الوقف دون الوصل ، ومنه<sup>(٦)</sup> قول الشاعر :

أتوا ناري فقلت منون أنتم ؟ فقالوا الجن قلت عموا ظلاماً<sup>(٧)</sup>

- 
- (١) التبصرة (١١٢) ، شرح اللمع (٣٣٥/١) ، نهاية الأصول (١٣٣٥/٤) ، تلقيح الفهوم (١٨٥)
- (٢) الأخذ بهذا يلغي التأكيد في الكلام عموماً ، مع أنه مفيد وقد ورد في القرآن كما في قوله تعالى { فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ } سورة الحجر : آية " ٣٠ " .
- (٣) المعتمد (٢١٨/١ ، ٢١٢) ، التمهيد (٣٦/٢) ، المحصول (٣٤٧) ، بديع النظام (٤٤٥/١) ، نهاية الأصول (١٣٣٥/٤) .
- (٤) " من " ساقطة من : ط .
- (٥) في ع و م : " يجمع " .
- (٦) " منه " ساقطة من : ط .
- (٧) نسب هذا البيت لشمر بن الحارث الضبي كما في النوادر في اللغة لسعيد الأنصاري (١٢٤) ، ونسب أيضاً إليه وإلى تأبط شراً كما في شرح الشواهد للعيني (٤٩٨/٤) .
- وقد قال سيوييه في كتابه (٤٠٢/١) بعد أن أورد هذا البيت : " وإنما يجوز هذا - أي جمع " من " في الوصل - على قول شاعر قاله مرة في شعر لم يسمع بعده مثله " .

فقد قال سيبويه<sup>(١)</sup> : إنه شاذ غير معمول به .<sup>(٢)</sup>

وأما شبه أرباب الاشتراك :

فأولها : أن هذه الألفاظ والصيغ قد تطلق للعموم تارة وللخصوص تارة ، والأصل في الإطلاق الحقيقة ، وحقيقة الخصوص غير حقيقة العموم ، فكان اللفظ المتحد الدال عليهما حقيقة مشتركاً ، كلفظ العين والقرء ونحوه .<sup>(٣)</sup>

وثانيها : أنه يحسن عند إطلاق هذه الصيغ الاستفهام من مطلقها ، أنك أردت البعض أو الكل ؟ وحسن الاستفهام عن كل واحد منهما دليل الاشتراك ، فإنه لو كان حقيقة في أحد الأمرين دون الآخر لما حسن الاستفهام عن جهة الحقيقة .<sup>(٤)</sup>

وأما شبه<sup>(٥)</sup> من قال بالتعميم في الأوامر والنواهي دون الأخبار : فهو أن الإجماع منعقد على التكليف بأوامر عامة لجميع المكلفين ، وبنواهي<sup>(٦)</sup> عامة لهم ، فلو لم يكن الأمر والنهي

---

(١) أبو بشر وقيل : أبو الحسن عمرو بن عثمان بن قنبر ، إمام النحو وحجة العرب ، أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو ، طلب الفقه والحديث مدة ثم أقبل على العربية ، من شيوخه : الخليل بن أحمد ، والأخفش الكبير ، ومن تلاميذه : سعيد الأخفش ، والجرمي ، وقطرب ، من مصنفاته : الكتاب والذي قال فيه الجاحظ : " لم يكتب الناس في النحو مثله ، وجميع كتب الناس عليه عالية " . (ت ١٨٠هـ) .

وفيات الأعيان (٤٠٦/٣-٤٠٨) ، سير أعلام النبلاء (٣٥١/٨-٣٥٢) ، إشارة التعيين (٢٤٢-٢٤٥) .  
(٢) المعتمد (٢٢٢/١) ، التمهيد (٣٩/٢) ، المحصول (٣٤٨/٢) ، نهاية الأصول (١٣٣٦/٤) .  
(٣) المعتمد (٢٠٩/١) ، العدة (٥٠٧/٢) ، التبصرة (١١٠) ، المستصفى (٢٨/٢) ، الوصول إلى الأصول (٢١٢/١) ، المحصول (٣٤٥/٢) ، نهاية الأصول (١٣٣٤/٤) ، تلقيح الفهوم (١٨٧) .  
(٤) التبصرة (١١١) ، المستصفى (٢٨/٢) ، المحصول (٣٤٧/٢) ، نهاية الأصول (١٣٣٤/٤) ، تلقيح الفهوم (١٨٨) .

(٥) في ع و م : " شبهة " .

(٦) في م : " ونواهي " .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

للعوم لما كان التكليف عاماً ، أو كان تكليفاً بما لا يطاق وهو محال<sup>(١)</sup> ، وهذا بخلاف الإنخبار فإنه ليس بتكليف ، ولأن\* الخبر يجوز وروده بالجهول ولا بيان له أصلاً كقوله تعالى {وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ} <sup>(٢)</sup> {وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا} <sup>(٣)</sup> بخلاف الأمر ، فإنه وإن ورد بالجمل كقوله {وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ} <sup>(٤)</sup> وقوله {وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ} <sup>(٥)</sup> فإنه لا يخلو عن بيان متقدم ، أو متأخر ، أو مقارن .<sup>(٦)</sup>

والجواب من جهة الإجمال عن جملة هذه الشبه ما أسلفناه في مسألة أن الأمر للوجوب أو الندب<sup>(٧)</sup> فعليك بنقله إلى هاهنا .<sup>(٨)</sup>

وأما من جهة التفصيل :

أما ما ذكره أرباب العموم\* من الآيات : أما قصة نوح فلا حجة فيها ؛ وذلك لأن إضافة الأهل قد تطلق<sup>(٩)</sup> تارة للعموم وتارة للخصوص ، كما في قولهم : جمع السلطان أهل

(١) ليس هذا من باب التكليف بما لا يطاق ، بل قد يكون من تكليف المحال ، مع تحمل ، باعتبار أن المراد البعض وهو غير معروف ، وليس البعض بأولى من الآخر ، والذي يدل على ذلك تصريح الأمدي نفسه بأنه من تكليف المحال كما في ص (٣١٧) من هذا البحث .

\* نهاية صفحة (٢٢٤) من : ع .

(٢) سورة مريم : آية "٧٤" .

\* نهاية صفحة ( ١١٩ / أ ) من : ب .

(٣) سورة الفرقان : آية "٣٨" .

(٤) سورة الأنعام : آية "١٤١" .

(٥) سورة البقرة . آية "٤٣" . وهي في نسخ المخطوط بدون ذكر الواو في أولها .

(٦) انظر أدلتهم في : العدة (٥١٢/٢-٥١٣) ، بديع النظام (٤٤٦/١) نهاية الأصول (١٣٤٣/٤) ،

تلقيح الفهوم (١٨٨) .

(٧) في ب : " للندب " .

(٨) ص (١٧٣) من هذا البحث . وخلاصته : أن جميع ما ذكره من الأدلة لا خروج له عن الظن ،

وإنما يكون مفيداً فيما يطلب فيه الظن فقط ، وهو غير مسلم فيما نحن فيه على رأي الأمدي والمتكلمين .

\* نهاية صفحة ( ١٠١ / ب ) من : ط .

(٩) في ب : " يطلق " .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

البلد ، وإن كان لم يجمع النساء والصبيان والمرضى<sup>(١)</sup> ، وعند ذلك فليس القول<sup>(٢)</sup> يحمل ذلك على الخصوص<sup>(٣)</sup> بقرينة أولى من القول بحمله على العموم<sup>(٤)</sup> بقرينة ، ونحن لا<sup>(٥)</sup> ننكر صحة الحمل على العموم بالقرينة<sup>(٦)</sup> ، وإنما الخلاف في كونه حقيقة أم لا ؟<sup>(٧)</sup>

وأما قصة ابن الزبيري : فلا حجة فيها أيضاً ؛ لأن سؤاله وقع فاسداً ، حيث ظن أن " ما " عامة فيمن يعقل ، وليس كذلك ، ولهذا قال له النبي ﷺ منكراً عليه ( ما أجهلك بلغة قومك ، أما علمت أن " ما " لما لا يعقل )<sup>(٨)</sup> وهي وإن أطلقت على من يعقل كما في قوله تعالى { وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاها وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا }<sup>(٩)</sup> فليس حقيقة بل مجازاً<sup>(١٠)</sup> ، ويجب القول بذلك ؛ جمعاً بينه وبين قوله ﷺ أما علمت أن " ما " لما لا يعقل ، ولما فيه من موافقة المنقول عن أهل اللغة في ذلك .<sup>(١١)</sup>

(١) هذا لا يعكر القول بالجمع ؛ لأن العموم فيما يحتمله ، فالعام هو المستغرق لما يصلح له ، والذي يصلح لجمع السلطان هم الرجال الأصحاء ، ثم انظر كلام الآمدي نفسه ص ( ٣١١ ) في الجواب عن الوجه الثاني .

(٢) " القول " ساقطة من : ع .

(٣) في م : " العموم " .

(٤) في م : " الخصوص " .

(٥) في ط و ب : " فلا " .

(٦) في م : " بالقرينة " . والأصل هنا أنه للعموم ، والإخراج عن ذلك هو الذي يكون بالقرينة .

(٧) العدة ( ٤٩٢ / ٢ ) ، شرح اللمع ( ٣٢٢ / ١ ) .

(٨) تقدم تخريجه ص ( ٢٨٥ ) ولكن بدون هذه اللفظة ، وقد قال الزركشي في المعتمر ( ١٨٧ ) : " وما

وقع في بعض كتب الأصول أن النبي ﷺ قال لابن الزبيري " ما أجهلك بلغة قومك " لما لا

يعقل " قال الشيخ الحافظ أبو سعيد العلائي : غير صحيح ، ولو كان كذلك لما كان نزول قوله

تعالى { إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى } بياناً للآية الأولى .

(٩) سورة الشمس : آية " ٥ ، ٦ ، ٧ " .

(١٠) ليست مجازاً ، وإنما " ما " قد تكون بمعنى " الذي " أو تكون في صفات من يعقل كما تقول : ما

زيد ؟ فيقول : عالم .

(١١) المحصول ( ٣٣٥ / ٢ ) ، نهاية الأصول ( ١٢٩٥ / ٤ ) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وأما قصة إبراهيم عليه السلام : فجوابها بما سبق في قصة نوح عليه السلام .<sup>(١)</sup>  
وأما الاحتجاج بقصة عمر مع أبي بكر : فلا حجة فيها أيضاً\* ؛ لأنه إنما فهم العصمة من العلة الموجبة لها في الأموال والدماء ، وهي قول : لا إله إلا الله ، فإنها مناسبة لذلك ، والحكم مرتب عليها في كلام النبي ﷺ فكان ذلك إيماء إليها بالتعليل ، أما أن يكون ذلك مأخوذاً من عموم دمائهم وأموالهم فلا ، ومعارضة أبي بكر إنما كانت<sup>(٢)</sup> لما فهمه عمر من التعليل المقتضي للتعميم<sup>(٣)</sup> لا لغيره .<sup>(٤)</sup>

وأما قصة فاطمة مع أبي بكر : فالكلام في اعتقاد العموم في قوله تعالى {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ} <sup>(٥)</sup> مثل<sup>(٦)</sup> ما سبق في قصة نوح .

وهو الجواب أيضاً عن احتجاج عثمان على جواز الجمع بين الأختين ، ثم قد أمكن أن يضاف ذلك إلى ما فهم<sup>(٧)</sup> من العلة الموجبة لرفع الحرج وهي الزوجية<sup>(٨)</sup> لا إلى عموم اللفظ . وكذلك احتجاج علي بقوله {وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ} لم يكن لعموم اللفظ ، بل بما أومئ إليه اللفظ من العلة المانعة من الجمع وهي الأختية<sup>(٩)</sup> ، فإنها مناسبة لذلك دفعاً للإضرار

(١) العدة (٢/٤٩٢) .

\* نهاية صفحة (١١١/أ) من : م .

(٢) في ع و ب : " كان " .

(٣) في م : " للعموم " .

(٤) نهاية الأصول (٤/١٢٩٨) وضعف صفي الدين الهندي هذا الجواب ؛ إذ يفهم منه الحكم على العموم من أرباب اللسان من لم يعرف القياس وشرائطه كالبدوي ، وإحالة الجلي على الخفي غير جائز ، وأيضاً ظاهر الاستثناء وهو قوله : " إلا بحقها " ينفي ما ذكروه وإن جوز تخصيص العلة ؛ لأنه يخرجها عن العلية إذ يصير التقدير : كلمة التوحيد علة العصمة إلا أن يمنع شيء من حقها ، فإنه حينئذ لا يكون علة ، وأما إذا لم يجوز فينفيه قطعاً .

(٥) سورة النساء : آية " ١١ " .

(٦) " مثل " ساقطة من : ع و ب .

(٧) في ب : " فهمه " .

(٨) في ب : " وهي ملك اليمين " .

(٩) في م و ب : " الأخوة " .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

الواقع بين الأختين من المزاخمة على الزوج الواحد ، وإنما يصح الاحتجاج باللفظ بمجرد أنه لو كان للعموم ، وهو محل النزاع .

وإن صح الاحتجاج في هذه الصور بنفس اللفظ ، فلا يمتنع أن يكون ذلك بما اقترن به من قرينة العلة الرافعة للخرج في احتجاج عثمان ، والعلة المانعة من الجمع في احتجاج علي ؑ .

وأما تكذيب عثمان للشاعر في قوله : وكل نعيم لا محالة زائل ، فإنما كان لما فهمه من قرينة حال الشاعر الدالة على قصد تعظيم الرب ببقائه وبطلان كل ما سواه ، أما أن يكون ذلك مستفاداً من مجرد قوله " كل " فلا .<sup>(١)</sup>

وأما استدلال أبي بكر بقوله ؑ ( الأئمة من قريش ) إنما<sup>(٢)</sup> فهم منه التعميم لما ظهر له من قصد النبي ؑ لتعظيم قريش وميزتهم على غيرهم من القبائل ، فلو لم يكن ذلك يدل على الخصوص فيهم والاستغراق<sup>(٣)</sup> لما حصلت هذه الفائدة .<sup>(٤)</sup>

(١) العدة (٤٩٦/٢) . وعلق الشيخ عبد الرزاق عفيفي هنا قائلاً : " ما ذكره الآمدي من أن دلالة " كل نعيم " في البيت ، ودلالة جميع الصيغ السابقة واللاحقة على العموم إنما كانت بالقرائن ، خلاف الظاهر ، وهي دعوى لا يعجز عنها أحد ، والإغراق في ذلك مما يشكل في وضع الألفاظ لمعانيها ودلالاتها عليها ، ويبحث الحيرة في مراد المتكلمين من كلامهم ، بل من سلك ذلك المسلك أقرب إلى الحيرة عن الحق والهرب من مواجهة الأدلة ، والتزام ما توجه منه إلى الإجابة عنها و إنصاف مناظره من نفسه . " هامش الإحكام (٢١٠/٢) .

(٢) " إنما " هكذا في جميع النسخ ، والأصح " فإنما " لأنها وقعت بعد " أما " .

(٣) الخصوص بالنسبة لباقي القبائل ، أما العموم والاستغراق بالنسبة لأفراد القبيلة .

(٤) نهاية الأصول (١٢٩٧/٤) وضعفه صفي الدين الهندي بقوله : " أنه لو دل - أي قصد النبي ؑ -

عليه - أي التعميم - فإنما يدل عليه للتعظيم البالغ الكامل ، إذ من المعلوم أنه لا يدل عليه مطلق تعظيمهم ؛ لأن ذلك يحصل بأن يكون منهم بعض الأئمة ، أما كون كل الأئمة منهم وليس من غيرهم إمام ، فذلك يدل على كمال تعظيمهم ، لكن لا نسلم أن ذلك معلوم من قصده عليه السلام ، وبتقدير أن نسلم ذلك فإنما يسلم بالنسبة إلى البعض ، أما بالنسبة إلى الكل فممنوع ؛ وهذا لأن دلالة القرينة الحالية تختلف لاسيما بالنسبة إلى جمع عظيم غير مخالفين في أكثر الأوقات ، فكيف سلموا له الكل الاحتجاج ، مع أن تلك القرينة الحالية ما كانت معلومة لهم .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وأما إجماع الصحابة على إجراء ما ذكره من الآيات والأخبار على التعميم في كل سارق وزان\* وغير ذلك : فإنما كان ذلك بناء على ما اقترن بها من العلل المومأ\* إليها الموجبة للتعميم وهي الزنا ، والسرقه ، وقتل الظالم إلى غير ذلك ، أما أن يكون اعتقاد<sup>(١)</sup> تعميم تلك الأحكام مستندا إلى عموم تلك الألفاظ فلا .<sup>(٢)</sup>

وأما ما ذكر من الشبهة الأولى المعنوية فالجواب عنها : أنا وإن سلمنا أن العموم ظاهر، وأن الحاجة داعية إلى وضع لفظ يدل عليه ، ولكن لا نسلم إحالة الإخلال به على الواضعين ولهذا قد أدخلوا بالألفاظ الدالة على كثير من المعاني الظاهرة التي تدعو الحاجة إلى تعريفها بوضع اللفظ عليها ، وذلك كالفعل الحالي ، ورائحة المسك والعود وغير ذلك من أنواع الروائح والطعوم الخاصة بمحالتها .

فإن قيل : لا نسلم أنهم أدخلوا بشيء من ذلك ، فإنهم يقولون رائحة المسك ، ورائحة العود ، وطعم العسل ، وطعم السكر إلى غير ذلك ، والإضافة من جملة الأوضاع المعروفة ، ولهذا فإن الباري تعالى قد عرّف نفسه بالإضافة في قوله {ذُو (٣) الْعَرْشِ} (٤)

\* نهاية صفحة ( ١١٩ / ب ) من : ب .

\* نهاية صفحة ( ٢٢٥ ) من : ع .

(١) " اعتقاد " ساقطة من : م .

(٢) المستصفي ( ٢٧ / ٢ ) ، بديع النظام ( ٤٤٣ / ١ ) وأجاب عنه ، بأنه يلزم منه انسداد باب الفهم الظاهر من اللفظ . تلقيح الفهوم ( ١٦١ - ١٦٢ ) وأجاب عنه بقوله : " أنه لو كان كذلك لما عمت القرائن جميع الصحابة رضي الله عنهم ؛ لأن العادة تحيل ذلك ، ولكان من لم يطلع على القرينة يمنع الحمل على العموم حتى يعرف بها ، كيف والأصل عدم القرائن أيضاً ، ومجموع الصور المتقدمة تفيد القطع بأن تعلقهم بها وموافقة الساكت على ذلك إنما هو لدلالة اللفظ بمجرد ، لا لقيام قرينة تقتضي العموم .

وأيضاً فإن هذا التجويز يؤدي إلى انسداد باب إثبات مدلول ظاهر اللفظ مطلقاً ، لجواز أن يكون فهم المدلولات الظاهرة بالقرائن مع أن مدلولات أكثر الألفاظ إنما تثبت بهذا النوع من الاستدلال

(٣) في م : " ذي " .

(٤) سورة البروج : آية " ١٥ " .



و<sup>(١)</sup> {ذِي<sup>(٢)</sup> الطَّوْلِ<sup>(٣)</sup>} إلى غير ذلك .

قلنا : وعلى هذا لا نسلم أن العرب أدخلت\* بما يعرف العموم ، فإن الأسماء المجازية والمشاركة أيضاً من الأسماء المعرفة كما سيأتي بيانه ، وما وقع فيه الخلاف من ألفاظ العموم فهي غير خارجة في نفس الأمر عن كونها حقيقة في العموم دون غيره<sup>(٤)</sup> ، أو مجازاً فيه ، أو<sup>(٥)</sup> حقيقة فيه وفي غيره فتكون مشتركة .

وعلى كل تقدير فما خلا العموم في وضعهم عن معرف ، ولا خلاف في ذلك ، وإنما الخلاف في جهة دلالة عليه ، هل هي حقيقة أو<sup>(٦)</sup> مجاز ؟ ونخفاء جهة الدلالة والوقوف في تعيينها لا يبطل\* أصل الوضع والتعريف .<sup>(٧)</sup>

(١) " و " ساقطة من : ع و ط .

(٢) في ع و ب : " ذو " .

(٣) سورة غافر : آية " ٣ " .

\* نهاية صفحة ( ١٠٢ / أ ) من : ط .

(٤) في م : " غيرها " .

(٥) في م : " و " .

(٦) في ب : " أم " .

\* نهاية صفحة ( ١١١ / ب ) من : م .

(٧) المعتمد ( ١٩٥ / ١ - ١٩٦ ) ، المستصفي ( ٢٤ / ٢ ) ، التبصرة ( ١٠٩ - ١١٠ ) ، العدة ( ٥٠١ / ٢ ) ،

الوصول إلى الأصول ( ٢٠٩ / ١ ) .

وأجاب العلائي في كتابه تلقيح الفهوم ( ١٦٢ - ١٦٣ ) عن الاعتراض السابق : بأن مراتب الحاجات مختلفة ، فإن الحاجة إلى التعبير عن العموم في الأمر والنهي والأخبار ماسة جداً ، بخلاف أنواع الروائع فإن الإنسان قد يمكث مدة من الدهر دون الحاجة إلى التعبير عن رائحة المسك والتفاح ، بخلاف ألفاظ العموم ، وأيضاً فذوات الروائع كثيرة جداً يعسر إفراد كل واحد منها باسم خاص به ، ولا تشق الإضافة فيها ، بخلاف ألفاظ العموم فإنها تدل على الجمع الكثير ضربة واحدة بلفظ واحد ، وهي صيغ مخصوصة محصورة مختلفة بحسب أنواع ما دلت عليه ، فلا يشق استعمالها كما في أنواع الروائع التي لا يمكن حصرها للبشر .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وأما الشبهة الثانية ، قولهم : إن "من" إذا كانت استفهامية لا تخلو عن الأقسام المذكورة في نفس الأمر . مسلم ، ولكن لم قالوا : بوجوب تعيين بعضها مع عدم الدليل القاطع على ذلك ؟

قولهم : لو كانت للخصوص لما حسن الجواب بكل العقلاء .  
قلنا : ولو كانت للعموم لما حسن الجواب بالبعض الخاص ؛ لما قرروه ، وليس أحد الأمرين أولى من الآخر ، كيف وأن الجواب بالكل بتقدير أن يكون للخصوص يكون جواباً عن المسؤول عنه وزيادة ، والجواب بالخصوص بتقدير أن يكون للعموم لا يكون جواباً عن المسؤول عنه ، ولذلك كان الجواب بالكل مستحسنًا ، ثم ما المانع أن تكون مشتركة<sup>(١)</sup> ؟

قولهم : لأنه لا يحسن الجواب إلا بعد الاستفهام .  
قلنا : إذا كانت مشتركة وهي استفهامية فالاستفهام<sup>(٢)</sup> إنما هو عن مدلولها ، ومدلولها عند الاستفهام إنما هو أحد المدلولين لا بعينه ، فإذا<sup>(٣)</sup> أجاب بأحد الأمرين فقد أجاب عما سئل عنه فلا حاجة بالمسؤول<sup>(٤)</sup> إلى الاستفهام<sup>(٥)</sup> .

(١) وأجاب عنه العلاني في تلقيح الفهوم (١٦٨-١٦٩) بقوله : " ولا يقال : وكذلك يحسن الجواب بالبعض ؛ لأننا نقول : السؤال عن العام بالمطابقة سؤال عن الخاص بالتضمن ، فيحسن الجواب بالخاص عند عدم العام ، ولهذا يحلف المدعى عليه على نفي ما دعي به وما دخل تحته من جزئياته ، وأما السؤال عن الخاص فغير متضمن للسؤال عن العام ، فلا يحسن الجواب به بتقدير أن يكون للخصوص " .

(٢) في ب : " والاستفهام " .

(٣) في م : " وإذا " .

(٤) في م و ب : " للمسؤل " .

(٥) المعتمد (٢٠١/١-٢٠٣) ، المحصول (٣١٩/٢) ، تلقيح الفهوم (١٦٥-١٦٨) وأجيب عنه في

تلقيح الفهوم (١٦٨-١٧٢) : بأن قولهم : إن مدلول المشترك أحد الشيعين لا بعينه . ليس كذلك ، بل مدلولها أحدهما على التعيين ، أو هما على رأي من يقول بذلك ، فإن الواضع لم يضع اللفظ المشترك إلا لمعين ، وهو إما هذا بعينه أو ذاك بعينه ، أو هما على قول الشافعي ومن وافقه ، وأما أحدهما لا بعينه فذاك مدلول المتواطئ لا المشترك اللفظي ، ولا خلاف في أن هذه الصيغ ليست متواطئة في العموم والخصوص ، إذ ليس بينهما أمر كلي جامع .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

قولهم<sup>(١)</sup> في الشرطية : إن المفهوم من قول السيد لعبده : من دخل داري فأكرمه ،  
العموم<sup>(٢)</sup> لما قرروه .

قلنا : ليس ذلك مفهوماً من نفس اللفظ ، بل من قرينة إكرام الزائر ، حتى إننا<sup>(٣)</sup> لو  
قدرنا أنه لا قرينة أصلاً ، ولا تحقق لما سوى اللفظ المذكور ، فإننا لا نسلم فهم العموم منه  
ولا جواز التعميم دون الاستفهام أو ظهور دليل يدل عليه ؛ بناء على قولنا بالوقف .  
ويدل على ذلك أنه يحسن<sup>(٤)</sup> الاستفهام من العبد ولو كان على أي صفة قدر ، وحسن ذلك  
يدل على التردد ، ولولا التردد لما حسن الاستفهام .<sup>(٥)</sup>

قولهم : إنه يحسن الاستثناء<sup>(٦)</sup> منه . مسلم ، ولكن لا نسلم أنه لا بد من دخول ما  
استثنى تحت المستثنى منه ، فإن الاستثناء من غير الجنس صحيح وإن لم يكن المستثنى داخلياً  
تحت المستثنى منه ولا له عليه دلالة .  
ويدل عليه قوله تعالى<sup>(٧)</sup> { مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعُ الظَّنِّ }<sup>(٨)</sup> والظن هاهنا\* غير  
داخل تحت لفظ العلم .

(١) " قولهم " ساقطة من : م .

(٢) في م : " للعموم " .

(٣) " إننا " ساقطة من : ب .

(٤) في م : " حسن " .

(٥) تلقيح الفهوم (٢٠١) .

(٦) في م : " الاستفهام " .

(٧) في ط و م و ب : " ويدل على ذلك صحة قوله تعالى " . والمثبت من : ع .

(٨) سورة النساء : آية " ١٥٧ " .

\* نهاية صفحة ( ١٢٠ / أ ) من : ب .

وقول الشاعر :

وقفت فيها أصيلاً لا أسائلها      عيّت جواباً وما بالربع من أحد  
إلا الأواري<sup>(١)</sup> لأياً ما أبينها      والنؤي كالحوض<sup>(٢)</sup> بالمظلومة الجلد<sup>(٣)</sup>.

فإن قيل : نحن إنما ندعي \* ذلك فيما كان من الجنس لا في غيره .

قلنا : وإذا كان من الجنس فالاستثناء يدل على وجوب دخول ما استثنى تحت المستثنى منه ، أو على صلاحيته للدخول<sup>(٤)</sup> تحته ؟ الأول ممنوع ، والثاني مسلم .

ويدل على ذلك صحة استثناء كل واحد من آحاد الجنس من جموع القلة ، وهي ما يتناول العشرة فما دونها ، وهي أفعل نحو أفلس ، وأفعال نحو أصنام ، وأفعلة نحو أرغفة ، وفعلة نحو صبية ، مع أن آحاد الجنس غير واجبة الدخول تحت المستثنى منه ، والاستثناء من جمع السلامة إذا لم تدخله<sup>(٥)</sup> الألف واللام فإنه من جموع القلة بنص سيويه .

فإن قيل : نحن إنما ندعي ذلك فيما يصح استثناء العدد الكثير والقليل منه ، واستثناء العدد الكثير وهو ما زاد على العشرة لا<sup>(٦)</sup> يصح من جمع القلة .

(١) في ط : " أواري " .

(٢) في ط : " كالحوط " .

(٣) هذان البيتان للناطقة الذبياني كما في ديوانه (٦٩) وقد جاء في مقدمة قصيدته المشهورة التي هي إحدى المعلقات .

وعيّت : أي لم تعرف الوجهة والطريق . جواباً : أي عيت أن تجيب وما بها من أحد الربع : المنزل في الربيع . الأواري : هي التي يجس بها الخيل من وتد أو حبل ، والواحد منه آري . اللأي : البطء . النؤي : حاجز من تراب يجعل حول البيت والخيمة لئلا يصل إليها ماء المطر . الجلد : الأرض الغليظة الصلبة من غير حجارة .

انظر شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس (٢/٧٣٤-٧٣٧) .

\* نهاية صفحة (٢٢٦) من : ع .

(٤) في م : " صلاحية الدخول " .

(٥) في ب : " يدخله " .

(٦) في م : " ولا " .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

قلنا : فيلزم عليه استثناء ما زاد على العشرة من الجمع المنكر ، فإنه يصح وإن كان كل واحد من المستثنيات غير واجب الدخول تحت الجمع المنكر بل ممكن الدخول .

فإن قيل : لو صح الاستثناء لإخراج ما يصح دخوله تحت المستثنى منه<sup>(١)</sup> لا ما يجب دخوله لصح أن يقول القائل : رأيت رجلاً إلا زيداً ؛ لصلاحية دخوله تحت لفظ رجل وهو غير صحيح . وأيضاً فإن الاستثناء يدخل في الأعداد كقول القائل<sup>(٢)</sup> : له علي عشرة دراهم \* إلا درهماً<sup>(٣)</sup> ، وهو واجب الدخول . وأيضاً فإن أهل اللغة قالوا بأن الاستثناء : إخراج جزء من كل ، والجزء واجب الدخول\*<sup>(٤)</sup> في كله .

قلنا : أما الأول فلأن قوله : رأيت رجلاً ، لا يكون إلا معيناً في نفس الأمر ؛ ضرورة وقوع الرؤية عليه وإن لم يكن معيناً عند المستمع ، والمعين لا يصح الاستثناء منه إجماعاً . وأما الثاني : فبعد عن التحقيق من حيث إن وجوب دخول الواحد في العشرة لا يمنع من صحة دخوله فيها ، بمعنى أنه لا يمتنع دخوله فيها ، وما ليس بممتنع أعم من الواجب ، وعند ذلك فلا يلزم أن يكون الاستثناء لوجوب الدخول<sup>(٥)</sup> بل لصحة الدخول .

وهو الجواب عن الوجه الثالث أيضاً ، كيف<sup>(٦)</sup> وأن<sup>(٧)</sup> استثناء واجب الدخول لا يمنع من استثناء ممكن الدخول .<sup>(٨)</sup>

(١) " تحت المستثنى منه " ساقطة من : ع و ب .

(٢) من قوله : " رأيت رجلاً إلا زيداً ... " إلى هنا ساقطة من : ب .

\* نهاية صفحة ( ١١٢ / أ ) من : م .

(٣) في ب : " درهم " .

\* نهاية صفحة ( ١٠٢ / ب ) من : ط .

(٤) من قوله : " وأيضاً فإن أهل اللغة ... " إلى هنا ساقطة من : ب .

(٥) في م : " الفعل " .

(٦) " كيف " ساقطة من : م .

(٧) في م : " فإن " .

(٨) المعتمد ( ٢٠٣ / ١ - ٢٠٥ ) ، المستصفى ( ٢٤ / ٢ ) ، المحصول ( ٣٢٦ / ٢ - ٣٣٢ ) وقد أورد الرازي فيه

ما هنا وزيادة من شبه واعتراضات ، الوصول إلى الأصول ( ٢١٠ / ١ ) ، نهاية الوصول

( ١٣٠٢ / ٤ - ١٣٠٨ ) ، تلقيح الفهوم ( ١٧٥ - ١٨١ ) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وعلى ما قررناه في إبطال الاستدلال على عموم " من " استفهامية وجزائية ، يكون بعينه جواباً عما ذكرناه من الوجه الأول في عموم " كل " و " جميع " .

قولهم في<sup>(١)</sup> الوجه الثاني : إنه لو قال : رأيت كل من في البلد ، يعد كاذباً بتقدير عدم رؤية بعضهم .

لا نسلم لزوم ذلك مطلقاً ، فإنه لو قال القائل : جمع السلطان كل التجار وكل الصناع ، وجاء كل العسكر ، فإنه لا يعد في العرف<sup>(٢)</sup> كاذباً ، بتقدير تخلف آحاد الناس ، والعرف بذلك شائع ذائع ، وليس حوالة ذلك على القرينة أولى من حوالة صورة التكذيب<sup>(٣)</sup> على القرينة .

قولهم في الوجه الثالث : إن قول القائل : كل الناس علماء ، يكذبه قول الآخر : كل الناس ليس علماء .

ليس<sup>(٤)</sup> كذلك مطلقاً ، فإنه لو فسر كلامه بالغالب عنده كان تفسيره صحيحاً مقبولاً ، ومهما أمكن حمل كلامه على ذلك فلا تكاذب ، نعم إنما يصح التكاذب بتقدير ظهور الدليل الدال على إرادة الكل ، بحيث لا يشذ منهم واحد ، وذلك مما لا ينكر<sup>(٥)</sup> ، وإنما النزاع في اقتضاء اللفظ لذلك بمطلقه<sup>(٦)</sup> .

قولهم في الوجه الرابع : إنا ندرك التفرقة بين " بعض " و " كل " . مسلم ، لكن من جهة أن " بعضاً "<sup>(٧)</sup> لا يصلح للاستغراق ، و " كلاً "<sup>(٨)</sup> صالح له ولما دونه ، ولا يلزم من ذلك ظهور " كل " في العموم<sup>(٩)</sup> .

(١) في " ساقطة من : م .

(٢) في العرف " ساقطة من : ع .

(٣) في م : " صور الكذب " .

(٤) " ليس " ساقطة من : م .

(٥) في ب : " ينكره " .

(٦) نهاية الوصول (٤/١٣١٣-١٣١٤) .

(٧) في ب : " بعض " .

(٨) في م و ب : " وكل " .

(٩) إذا كان صالحاً للاستغراق ، فكيف لا يكون ظاهراً فيه ؟ وما فائدة الصلاحية إذن ؟!

### الصف الثالث : في معنى العام والخاص

قولهم في الوجه الخامس : إنه يلزم أن يكون قوله " كلهم " بياناً لا تأكيداً .  
قلنا : وإن بين<sup>(١)</sup> به مراده من لفظه لا يخرج ذلك عن كونه تأكيداً لما أراده  
من \* العموم ، فإن لفظه صالح له<sup>(٢)</sup> .

قولهم في الجمع المعرف : إن كثرة الجمع المعرف تزيد<sup>(٣)</sup> على كثرة المنكر .  
قلنا : متى ؟ إذا أريد به الاستغراق أو إذا لم يرد به ذلك ؟ الأول : مسلم ، والثاني :  
ممنوع ، ولا يلزم من كونه صالحاً للاستغراق أن يكون متعيناً له ، بل غايته أنه إذا قال :  
رأيت رجالاً<sup>(٤)</sup> من الرجال ، كان ذلك قرينة صارفة للجمع المعرف إلى الاستغراق<sup>(٥)</sup> .

قولهم : إنه يصح تأكيده بما يفيد الاستغراق<sup>(٦)</sup> .  
قلنا : ذلك يستدعي كون المؤكد صالحاً للعموم والدلالة على العموم عند التأكيد ، ولا  
يدل على كونه متعيناً بوضعه<sup>(٧)</sup> للعموم<sup>(٨)</sup> .

(١) في ب : " تبين " .

\* نهاية صفحة ( ١٢٠ / ب ) من : ب .

\* نهاية صفحة ( ٢٢٧ ) من : ع .

(٢) نهاية الوصول ( ١٣١٦ / ٤ ) ورد صفي الدين الهندي هذا الجواب بقوله : " دلالة المؤكد للفظ يجب  
أن يكون أظهر أو مثل دلالة المؤكد فيما هو مؤكد له بالاستقراء ، وهو منتف على ما ذكرتم من  
التقدير فلم يكن تأكيداً له " .

ورد الشيخ عبد الرزاق عفيفي جواب الآمدي هنا فقال : " بل يخرج عن كونه تأكيداً ، فالبيان  
يكون لمجمل استوى فيه الاحتمالات ، والتوكيد يكون لما وضع منها " .

هامش الإحكام ( ٢١٥ / ٢ ) .

(٣) في ب : " يزيد " .

(٤) في م و ب : " رجالاً " .

(٥) نهاية الوصول ( ١٣٠٩ / ٤ ) ، تلقيح الفهوم ( ٢١٣ ) وقد أجابا عنه بأن استفادة المعاني من القرائن  
خلاف الأصل ؛ لما تؤدي إليه من تعطيل دلالات الألفاظ كلها وإحالتها على القرائن .

(٦) " قولهم : إنه يصح تأكيده بما يفيد الاستغراق " ساقطة من : ع .

(٧) " بوضعه " ساقطة من : ع .

(٨) نهاية الوصول ( ١٣١٠ / ٤ ) ، تلقيح الفهوم ( ٢١٠ ) .

### الصف الثالث : في معنى العام والخاص

قولهم في تعميم النكرة المنفية : لو قال : لا رجل في الدار ، فإنه يعد كاذباً بتقدير رؤيته لرجل<sup>(١)</sup> ما .

قلنا : إنما عد كاذباً بذلك ؛ لأن قوله : لا رجل في الدار ، إنما ينفي حقيقة رجل في الدار ، فإذا وجد رجل في الدار كان كاذباً ، ولا<sup>(٢)</sup> يلزم من ذلك العموم في طرف النفي<sup>(٣)</sup> إذ هو نفي ما ليس بعام .<sup>(٤)</sup>

قولهم : إنه يحسن الاستثناء . سبق جوابه .

قولهم : إنه يصح تكذيبه بأنك رأيت رجلاً .  
قلنا : سبق جوابه أيضاً .<sup>(٥)</sup>

قولهم : لو لم يكن للعموم لما كان قول القائل : لا إله إلا الله توحيداً .  
قلنا : وإن لم يكن حقيقة في العموم فلا يمتنع إرادة العموم بها ، وعلى هذا\* فهمما لم يرد المتكلم بها للعموم ، فلا يكون قوله توحيداً ، وإن أراد ذلك كان توحيداً ، لكن لا يكون العموم من مقتضيات اللفظ ، بل من قرينة حال المتكلم الدالة على إرادة التوحيد ، وعلى هذا يكون الحكم أيضاً فيما إذا قال : ما في الدار من رجل .

---

= وعلق الشيخ عبد الرزاق عفيفي هنا قائلاً : " متى سلم صحة توكيده بما يفيد الاستغراق ، وجب أن يسلم ظهوره في العموم وضعاً ودلالة ، لا صلاحيته له فقط ، وإلا سمي التابع بياناً للمراد لا توكيداً " هامش الإحكام (٢١٥/٢) .

(١) في م : " رؤية رجل " .

(٢) في م : " فلا " .

(٣) في ط : " النهي " .

(٤) هو نفي للجنس الذي يفيد العموم عند عدم العهد .

(٥) نهاية الوصول (١٣٢١) وقد ضعف الجواب عنه وذلك " لأن لليهود حينئذ أن يقولوا : إنما أردنا بقولنا { مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ } غير موسى عليه السلام فلا يكون نزول الكتاب على موسى عليه السلام مناقضاً ومكذباً لقولنا { مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ } .

\* نهاية صفحة (١١٢/ب) من : م .



### الصف الثالث : في معنى العام والخاص

وقول أهل الأدب : إنها للعموم . يمكن<sup>(١)</sup> حمله على عموم الصلاحية دون الوجوب .<sup>(٢)</sup>

قولهم في الإضافة : إذا قال : أعتقت عبيدي وإمائي ، ثم مات ، جاز<sup>(٣)</sup> لمن سمعه أن يزوج من شاء من العبيد دون رضى الورثة .

قلنا : ولو قال : أنفقت دراهمي ، وصرمت نخيلي ، وضربت عبيدي ، فإنه لا يعد كاذباً بتقدير عدم إنفاق بعض دراهمه ، وعدم صرم بعض نخيله ، وعدم ضرب بعض عبيده ، ولو كان ذلك للعموم لكان كاذباً ، وليس صرف ذلك\* إلى القرينة أولى من صرف ما ذكره إلى القرينة .

وهو الجواب عن قوله : العبيد الذين في يدي لفلان .

وما ذكره في الدلالة على تعميم اسم الجنس إذا دخله الألف واللام ، أما الوجه الأول منه قولهم : لا بد للألف واللام من فائدة .

قلنا : يمكن أن تكون فائدتها تعريف المعهود ، وإن لم يكن ثم معهود فالتردد بين العموم والخصوص على السوية ، بخلاف ما قبل دخولها .<sup>(٤)</sup>

(١) في ب : " أمكن " .

(٢) نهاية الوصول (١٣٢٠/٤) ، تلقيح الفهوم (٢٢٢) وقد ضعفا هذا الاعتراض ؛ وذلك لانعقاد الإجماع على صحة إسلام المتلفظ بها ، وإن لم يعلم هل أراد بها العموم أم لا ؟ ولو لم يكن العموم من مقتضيات اللفظ لما كان كذلك ؛ لأن المتلفظ باللفظ المشترك لا يحكم عليه بإرادة معنى معين منه ما لم تقم قرينة دالة على مراده ، وكذلك المتلفظ بالحقيقة ، لا يحكم عليه بإرادة المجاز منها إلا بقرينة تدل على إرادته .

والأولى في الجواب أن يقال : إن ذلك يؤدي إلى إبطال أو تعطيل مدلولات الألفاظ . وانظر كلام الآمدي نفسه في رده على الشبهة الأولى من شبه القائلين بالاشتراك ص (٣٤٥) .

(٣) في ع : " كان " .

\* نهاية صفحة (١٠٣/أ) من : ط .

(٤) أجاب الشيخ عبد الرزاق عفيفي هنا ، " بأن الكلام مفروض فيما إذا لم يكن عهد ، وإلا كان ذلك قرينة على إرادة العهد ، ودعوى أن الفائدة هي التردد بين العموم والخصوص على السوية ، تناقض المقصد الأول من وضع اللغات ، وهو الإفهام لا الإبهام وإيقاع السامع أو القارئ في شك وحيرة ، فتعين أن تكون الفائدة الدلالة على العموم ظاهراً أو نصاً " . هامش الإحكام (٢١٦/٢)

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وأما الوجه الثاني<sup>(١)</sup> : فقد قيل : إنه من النقل الشاذ الذي لا اعتماد عليه ، وهو مع ذلك مجاز ، ولهذا فإنه لم يطرد في كل اسم فرد ، فإنه لا يقال : جاءني الرجل العلماء ، والرجل المسلمون ، ثم وإن أمكن نعتة بالجمع فإنما كان كذلك ؛ لأن المراد من قولهم إنما هو جنس الدينار وجنس الدرهم ، لا جملة الدينانير وجملة الدراهم<sup>(٢)</sup> ، وحيث كان الهلاك بجنس الدينار والدرهم لأمر متحقق في كل واحد<sup>(٣)</sup> من ذلك الجنس جاز نعتة بالجمع نظراً إلى اقتضاء المعنى للجمع ، لا نظراً إلى اقتضاء لفظ الدينار والدرهم للجمع<sup>(٤)</sup> .<sup>(٥)</sup>

وأما الاستثناء في الآية : فهو مجاز ، ولهذا لم يطرد ، فإنه لا يحسن أن يقال : رأيت الرجل إلا العلماء ، وعلى هذا النحو ، ثم لو كان ذلك صالحاً للاستغراق لأمكن مع اتحاده أن يؤكد<sup>(٦)</sup> بـ " كل " و " جميع " <sup>(٧)</sup> كما في " من " في قولك : من دخل داري أكرمه . وهو غير جائز ؛ فإنه لا يحسن أن يقال : جاءني الرجل كلهم أجمعون ، ويمكن أن يقال : إن مثل هذا قياس في اللغة ، وهو غير جائز .<sup>(٨)</sup>

(١) وهو أنه يصح نعتة بالجمع المعروف .

(٢) " لا جملة الدينانير وجملة الدراهم " ساقطة من : م .

(٣) في م : " واحد واحد " .

(٤) " للجمع " ساقطة من : ع .

(٥) المعتمد (٢٢٨/١) ، العدة (٥٢٢/٢) ، نهاية الوصول (١٣٢٧/٤-١٣٢٨) وضعف صفي الدين الهندي هذا الجواب من وجهين ، الأول : عدم التسليم بالملازمة ؛ لأنه لا يلزم من كون الدينانير الأصفر خطأ أو مجازاً أن يكون الدينار الأصفر كذلك ؛ لأن الدينار له جهتان : اللفظ والمعنى ، بخلاف الدينانير فإنه ليست لها هاتان الجهتان فلا يصح حقيقة إلا الأصفر . وأما الثاني : فلأننا لو سلمنا الملازمة ، لكن لا نسلم نفي اللازم ، فإن الدينار الأصفر مجاز عندما يراد منه العموم عند القائلين به .

(٦) في ب : " يكون " .

(٧) من قوله : " ثم لو كان ذلك صالحاً ... " إلى هنا ساقطة من : م .

(٨) المحصول (٣٧٧/٢) ، نهاية الوصول (١٣٣٣/٤) .

- تنبيه : الواقع أن ورود ذلك في القرآن يدل على صحته وأنه للعموم ، والقول بالمجاز فيه خلاف خصوصاً في القرآن ، وهذا مذهب الأمدي ، ثم إن ما ذكره جمع فيه بين عموم اسم الجنس وعموم الجمع المعروف ، والكلام إنما هو في عموم اسم الجنس خاصة لا باقتران جمع به ؛ إذ يؤدي الاقتران في هذه الحالة إلى التنافر كما ذكر في أمثله ، ولا يعبر أحد من العقلاء بمثل هذا ، ثم إن =

وأما الوجه\* الثالث : فدفعه بمنع الحصر فيما قيل ، بل القائل ثلاثة ، والثالث هو القائل بالتفصيل<sup>(١)</sup>.

وأما الوجه الرابع : فحاصله يرجع إلى القياس في اللغة وقد أبطلناه<sup>(٢)</sup>.

وأما ما ذكره في تعميم الجمع المنكر : أما الوجه الأول منه فعنه جوابان : الأول : أن<sup>(٣)</sup> قول القائل " رجال " حقيقة في كل عدد على خصوصه . ممنوع ، وإن أراد به<sup>(٤)</sup> أنه حقيقة في الجمع المشترك بين جميع<sup>(٥)</sup> الأعداد فمسلم . ولكن لا يلزم من ذلك أن يكون دالاً على ما هو الأنحص لا حقيقة ولا مجازاً ، وعلى هذا فقد بطل القول بأننا إذا حملناه على الاستغراق كان حملاً له على جميع حقائقه ؛ ضرورة اتحاد مدلوله\*.

الثاني : وإن سلمنا أنه حقيقة في كل عدد بخصوصه ، غير أنه ليس حملة على الاستغراق مع احتمال عدم الإرادة أولى من حملة على الأقل مع كونه مستيقناً<sup>(٦)</sup>.

---

= الآمدي نفسه عبر باسم الجنس في الجمع والعموم كما في رده في الوجه الثالث حيث قال : بل القائل ثلاثة .

\* نهاية صفحة ( ١٢١ / أ ) من : ب .

(١) المعتمد ( ٢٢٨ / ١ ) .

(٢) نهاية الوصول ( ١٣٣٠ / ٤ ) .

(٣) " أن " ساقطة من : ب .

(٤) " به " ساقطة من : ب .

(٥) ب : " جمع " .

\* نهاية صفحة ( ٢٢٨ ) من : ع .

(٦) المعتمد ( ٢٢٩ - ٢٣٠ ) ، المحصول ( ٣٧٧ / ٢ ) ، نهاية الوصول ( ١٣٣٣ / ٤ ) . وأجابوا عنه أيضاً :

بأنه حقيقة واحدة ، وهي القدر المشترك بين الجموع ، وأما أفراد الجموع فهو محل حقيقته لا ألحاقا حقيقته فقله : جميع حقائقه ، كلام باطل .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وأما الوجه الثاني : فإنما يلزم المتكلم به بيان إرادة البعض عيناً أن لو كان اللفظ موضوعاً له ، وأما إذا كان موضوعاً لبعض مطلق فلا .<sup>(١)</sup>

وأما الاستثناء فقد عرف جوابه ، كيف وأن أهل اللغة اتفقوا على تسميته نكرة ، ولو كان للاستغراق لكان معرفة<sup>(٢)</sup> ، فلا يكون منكراً مختلطاً بغيره .<sup>(٣)</sup>

قولهم : إن<sup>(٤)</sup> العرب فرقت بين تأكيد الواحد والعموم بما ذكروه . إنما يصح أن لو كان " كلهم أجمعون " تأكيداً للعموم ، وليس كذلك ، بل هو تأكيد للفظ الذي يجوز أن يراد به العموم وغير العموم .<sup>(٥)</sup>

قولهم : لو لم يكن للعموم صيغة تدل عليه لكان التكليف بالأمر العامة تكليفاً بما لا يطاق .<sup>(٦)</sup>

قلنا : إنما يكون كذلك أن لو لم يكن ثم ما يدل على التعميم<sup>(٧)</sup> ، وليس كذلك ، ولا يلزم من عدم\* صيغة تدل عليه بوضعها دون قرينة التكليف بالمحال<sup>(٨)</sup> مع وجود صيغة تدل عليه مع القرينة .

(١) المعتمد (٢٣٠/١) ، نهاية الأصول (١٣٣٣/٤) . وأجيب عنه أيضاً : بأنه لو أراد الكل لبينه ، على أن ما ذكر من وجوب الحمل على الثلاثة ، وسقوط الأمر به بياناً بأن يكون البعض مراداً ، وإنما يجب عليه أن يبين ذلك لو لم يدل عليه مطلق الكلام .

(٢) في ع : " معروفاً كله " . وفي ب : " معرفة كله " والأولى إسقاط " كله " كما في : م .

(٣) العدة (٥٢٥/٢) ، التبصرة (١١٨) ، نهاية الأصول (١٣٣٢/٤) . وأجاب عنه الشيرازي لا نسلم ، فإن الاستثناء لا يصح من أسماء الجموع إذا تجردت عن الألف واللام ، فإذا قال : كلم رجلاً إلا زيداً ، فهو مجاز .

(٤) " إن " ساقطة من : م .

(٥) المعتمد (٢٠٧/١) ، المستصفى (٢٤-٢٥) .

(٦) سبق التعليق عليه ص (٣٠١) هامش (١) بأنه ليس من باب التكليف بما لا يطاق ، وإنما من باب التكليف بالمحال ، ومما يؤكد صحة ذلك قوله بعد سطرين : " التكليف بالمحال " .

(٧) في م : " العموم " .

\* نهاية صفحة (١١٣/أ) من : م .

(٨) في ب : " المجاز " .

وأما شبه أرباب الخصوص : قولهم في الشبهة الأولى : إن الخصوص متيقن .  
قلنا : ذلك لا يدل على كونه مجازاً في الزيادة ، فإن الثلاثة مستيقنة<sup>(١)</sup> في العشرة ، ولا يدل على كون لفظ العشرة حقيقة في الثلاثة مجازاً في الزيادة .<sup>(٢)</sup>

فإن قيل : إلا أن الزيادة في العشرة على الثلاثة أيضاً متيقنة<sup>(٣)</sup> .  
قيل : ليس كذلك ، وإلا لما صح استثناءها بقوله علي عشرة إلا ثلاثة ، كيف وأن ما ذكره من الترجيح معارض بما يدل على كونه حقيقة<sup>(٤)</sup> في العموم ؛ وذلك لأنه من المحتمل أن يكون مراد المتكلم العموم ، فلو حمل لفظه على الخصوص لم يحصل مراده ، وبتقدير أن يكون مراده الخصوص لا يمتنع حصول مقصوده منه<sup>(٥)</sup> بتقدير الحمل على العموم ، بل المقصود حاصل وزيادة ، وليس أحد<sup>(٦)</sup> الأمرين أولى من الآخر .<sup>(٧)</sup>

قولهم في الشبهة الثانية : إن أكثر استعمال هذه الصيغ في الخصوص .  
لا نسلم\* حقيقة<sup>(٨)</sup> ذلك ، وإن سلم إلا أن ذلك لا يدل على كون هذه الصيغ حقيقة في الخصوص<sup>(٩)</sup> ومجازاً في العموم ، ويدل عليه أن استعمال لفظ الغائط والعذرة غالب<sup>(١٠)</sup> في الخارج المستقذر من الإنسان وإن<sup>(١١)</sup> كان مجازاً فيه ، وحقيقة في الموضع المطمئن من الأرض

(١) في ب : " متيقنة " .

(٢) المستصفي (٢٨/٢) .

(٣) في ع و ط و م : " مستيقنة " .

(٤) في ع و م : " حقيقياً " .

(٥) في ب : " به " .

(٦) " وليس أحد " ساقطة من : ب . وبدلها " دليل حد " .

(٧) نهاية الوصول (٤/١٣٤٠) ، تلقيح الفهوم (١٨٥-١٨٦) .

\* نهاية صفحة (١٠٣/ب) من : ط .

(٨) " لا نسلم حقيقة " ساقطة من : ع و ب .

(٩) من قوله : " لا نسلم حقيقة ذلك ... " إلى هنا ساقطة من : م .

(١٠) " غالب " ساقطة من : م .

(١١) في م : " ولو " .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وفناء الدار ، وكذلك لفظ الشجاع حقيقة في الحية المخصوصة ، وإن كان غالب الاستعمال في الرجل المقدام <sup>(١)</sup>.

قولهم في الثالثة : إنه لا يحسن الاستفهام عن إرادة البعض ، بخلاف العموم .

قلنا : حسن الاستفهام عن إرادة العموم لا يخرج الصيغة عن كونها حقيقة في العموم ، ودليل ذلك أنه لو قال القائل : دخل السلطان <sup>(٢)</sup> البلد ، ولقيت <sup>(٣)</sup> بجرأ ، وناطحت جبلاً ، ورأيت حمراً فإنه يحسن استفهامه ، هل أردت بالسلطان <sup>(٤)</sup> نفسه أو عسكره ؟ وهل أردت بالجل ، الجبل الحقيقي \* أو الرجل العظيم ؟ وهل أردت بالحمار ، الحمار الحقيقي أو البليد ؟ وأردت بالبحر ، البحر الحقيقي <sup>(٥)</sup> أو رجلاً كريماً ؟ وعدم حسن الاستفهام عن البعض لتيقنه لا يوجب كون الصيغة حقيقية فيه ، بدليل الثالثة من العشرة <sup>(٦)</sup>.

قولهم في <sup>(٧)</sup> الرابعة : لو كان قوله : رأيت الرجال للعموم ، لكان كاذباً بتقدير إرادة الخصوص .

قلنا : إنما يكون كاذباً مع كون لفظه حقيقة في العموم أن لو لم يكن لفظه صالحاً لإرادة البعض تجوزاً ، ولهذا فإنه لو قال : رأيت أسداً وحمراً و <sup>(٨)</sup> بجرأ ، وكان قد رأى إنساناً شجاعاً ، وبليداً <sup>(٩)</sup> ، وإنساناً كريماً لم يكن كاذباً ، وإن كان لفظه حقيقة في غيره <sup>(١٠)</sup> وهذا بخلاف ما إذا قال : رأيت عشرة رجال ، ولم يكن رأى غير خمسة ، فإن لفظ

(١) العدة (٥٠٥/٢) ، التبصرة (١١١) ، شرح اللمع (٣٣٣/١) ، تلقيح الفهوم (١٨٦-١٨٧) .

(٢) " السلطان " ساقطة من : ب .

(٣) في ب : " فلقيت " .

(٤) في ب : " السلطان " .

\* نهاية صفحة (١٢١/ب) من : ب .

(٥) من قوله : " أو الرجل العظيم ؟ ... " إلى هنا ساقطة من : ب .

(٦) العدة (٥٠٧/٢) ، شرح اللمع (٣٣٣/١-٣٣٤) ، تلقيح الفهوم (١٨٧) .

(٧) ساقطة من : م .

(٨) في ع : " أو " .

(٩) " بليداً " هكذا في جميع النسخ بدون " إنساناً " والأولى إثباتها " إنساناً بليداً " كما كررها بعد .

(١٠) في م : " في غيره حقيقة " .

قولهم في الخامسة : إنه لو كانت هذه الصيغ للعموم لكان تأكيدها عبثاً .  
ليس كذلك ، فإنه يكون أبعد عن<sup>(٢)</sup> مجازفة المتكلم ، وأبعد عن قبول التخصيص ، وأغلب  
على الظن ، كيف وأنه يلزم على ما ذكره عدم<sup>(٣)</sup> صحة<sup>(٤)</sup> تأكيد الخاص ، بقولهم : جاء  
زيد عينه نفسه ، وتأكيده عقود الأعداد كقوله تعالى { تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ }<sup>(٥)</sup> وما هو الجواب  
ها هنا عن التأكيد يكون جواباً في العموم .<sup>(٦)</sup>

قولهم : وكان الاستثناء منها نقضاً .  
يلزم عليه الاستثناء من الأعداد المقيدة كقوله : له<sup>(٧)</sup> علي عشرة إلا خمسة ، فإنه صحيح  
بالاتفاق ، مع أن لفظ العشرة صريح فيها ، وجوابه في الأعداد جوابه في العموم .<sup>(٨)</sup>

قولهم في<sup>(٩)</sup> السادسة : إن " من " لو كانت للعموم لما جمعت .  
قلنا : قد قيل إن ذلك ليس بجمع ، و<sup>(١٠)</sup> إنما هو الحاق زيادة الواو ، وإشباع الحركة ،

\* نهاية صفحة (٢٢٩) من : ع .

(١) نهاية الوصول (١٣٤١/٤) ، تلقيح الفهوم (١٨٧) .

(٢) في ب : " من " .

(٣) " عدم ساقطة من ع و ب .

(٤) " صحة " ساقطة من : م .

(٥) سورة البقرة : آية " ١٩٦ " .

(٦) المعتمد (٢١٨/١-٢١٩) ، التمهيد (٣٦-٣٧) ، المحصول (٣٥٤/٢) ، بديع النظام (١/٤٤٥-٤٤٦

٤٤٦) ، نهاية الوصول (١٤٣٠/٤) .

(٧) " له " ساقطة من : ب .

(٨) المحصول (٣٥٥/٢) ، بديع النظام (٤٤٦/١) ، تلقيح الفهوم (١٨٧) .

(٩) " في " ساقطة من : م .

(١٠) " و " ساقطة من : م .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وبتقدير أن يكون جمعاً ، فقد قال سيبويه : إنه<sup>(١)</sup> لا عمل عليه ، لما فيه من جمع " من " حالة الوصل ، وإنما تجمع عندما إذا حكى بها<sup>(٢)</sup> الجمع المنكر حالة الوقف<sup>(٣)</sup> وإذ ذاك فلا تكون للعموم\* .<sup>(٤)</sup>

وأما شبه أرباب الاشتراك : قولهم في الشبهة الأولى : إن هذه الصيغ قد تطلق تارة للعموم وتارة للخصوص والأصل في الإطلاق الحقيقة .

قلنا : الأصل في الإطلاق الحقيقة بصفة الاشتراك أو لا بصفة الاشتراك ؟ الأول : ممنوع والثاني : مسلم ؛ وذلك لأنه إذا كان مشتركاً افتقر في فهم كل واحد من مدلولاته إلى قرينة تعينه ؛ ضرورة تساوي نسبة اللفظ فيه إلى الكل ، والقرينة قد تظهر وقد تخفى ، وذلك يفضي إلى الإخلال بمقصود الوضع وهو التفاهم ، وهذا بخلاف ما إذا كان اللفظ حقيقة في مدلول واحد ، فإنه يحمل عليه عند إطلاقه من غير افتقار إلى قرينة مخلة بالفهم .<sup>(٥)</sup>

قولهم في الثانية : إنه يحسن الاستفهام .

قلنا : ذلك لا يدل على كون اللفظ مشتركاً ، فإنه يحسن مع كون اللفظ متحد المدلول كما لو قال القائل<sup>(٦)</sup> : خصمت السلطان ، فيقال : أخصمته<sup>(٧)</sup> ؟ مع كون اللفظ حقيقة في شيء ومجازاً في غيره ، كما سبق تمثيله من قول القائل : صدمت جبلاً ، ورأيت بحراً ،

(١) " إنه " ساقطة من : ب .

(٢) " عندما إذا حكى بها " هكذا في جميع النسخ ، والعبارة ركيكة والأولى " عندما يحكى بها الجمع " .

(٣) " حالة الوقف " ساقطة من : ب . في هذا الموضع ، وكتبت بعد نهاية الجملة .

\* نهاية صفحة (١١٣/ب) من : م .

(٤) المعتمد (٢٢٢/١) التمهيد (٣٩/٢) ، نهاية الوصول (١٣٤١/٤-١٣٤٢) .

(٥) المحصول (٣٤٩/٢-٣٥١) ، العدة (٥٠٧/٢) ، الوصول إلى الأصول (٢١٢/١) ، نهاية الوصول

(٤/١٣٣٨) ، تلقيح الفهوم (١٨٨) .

(٦) " القائل " ساقطة من : ع و ب .

(٧) في ب : " أخصمه " .



### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

ولقيت حماراً ، فإنه يحسن استفهامه ، أنك أردت بذلك المدلولات الحقيقية أو المجازية من الرجل العظيم ، والكريم ، والبليد ؟ وذلك لفائدة زيادة الأمن من المجازفة في الكلام ، وزيادة غلبة الظن وتأكده بما اللفظ ظاهر فيه ، وللمبالغة في دفع المعارض<sup>(١)</sup> كما سبق في التأكيد<sup>(٢)</sup>.

وأما طريق الرد<sup>(٣)</sup> على من فرق من الواقفية بين الأوامر والأخبار فهو : أن كل ما يذكرونه في الدلالة على وجوب التوقف في الأخبار فهو بعينه مطرد في الأوامر .

قولهم أولاً<sup>(٤)</sup> : إن الأمر تكليف .

قلنا : ومن الأخبار العامة ما كلفنا بمعرفتها كقوله تعالى \* {اللَّهُ<sup>(٥)</sup> خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ<sup>(٦)</sup>} {وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ<sup>(٧)</sup>} وكذلك عمومات الوعد والوعيد\* ، فإننا مكلفون بمعرفتها ؛ لأن بذلك يتحقق الانزجار عن المعاصي والانقياد إلى الطاعات ، ومع التساوي في التكليف فلا معنى للفرق ، وإن سلمنا أن ذلك يفضي إلى التكليف بما لا يطاق فهو غير ممتنع عندنا على ما سبق تقريره .<sup>(٨)</sup>

قولهم ثانياً : إن من الأخبار ما يرد بالمجهول من غير بيان ، بخلاف الأمر .

(١) في م و ب : " العارض " .

(٢) التبصرة (١١١) المستصفى (٢٩/٢) ، المحصول (٣٥٣-٣٥١/٢) ، نهاية الوصول (١٣٣٩/٤) .

(٣) " الرد " ساقطة من : ب .

(٤) " أولاً " ساقطة من : ب .

\* نهاية صفحة ( ١٠٤ / أ ) من : ط .

(٥) " الله " ساقطة من : م و ب .

(٦) سورة الزمر : آية " ٦٢ " .

(٧) سورة الحديد : آية " ٣ " .

\* نهاية صفحة ( ١٢٢ / أ ) من : ب .

(٨) وذلك في الأصل الثالث ، فيما يتعلق بالمحكوم فيه عند الحديث عن المسألة الأولى المتعلقة بالتكليف

بما لا يطاق (١٣٣/١) من كتاب الإحكام للآمدي ، وانظر : العدة (٥١٢/٢) ، بديع النظام

(٤٤٦/١) ، نهاية الوصول (١٣٤٣-١٣٤٤) ، تلقيح الفهوم (١٨٩) .

### الصف الثالث : في معنى العام والخاص

قلنا : لا نسلم امتناع ورود الأمر بالمجهول<sup>(١)</sup> ، كيف وأن هذا الفرق وإن دل على عدم الحاجة فيما كان من الأخبار لم نكلف<sup>(٢)</sup> بمعرفتها إلى وضع اللفظ العام بإزائه ، فغير مطرد فيما كلفنا بمعرفته كما سبق ، وهم غير قائلين بالتفصيل بين خبر وخبر<sup>(٣)</sup> .

(١) علق الشيخ عبد الرزاق عفيفي هنا بقوله : " لا يرد أمر ولا نهي ولا خبر تضمن تكليفاً بمجهول إلا وقد سبقه أو لحقه بيان ، وإلا كان منافياً للحكمة ، وكان تكليفاً بما لا يطاق . " هامش الإحكام (٢٢١/٢) .

(٢) في ط : " يكلف " .

(٣) العدة (٥١٣/٢) ، نهاية الوصول (١٣٤٥/٤) .

• والراجع في هذه المسألة قول الجمهور : وهو أن للعموم صيغاً تخصه ؛ ولا أدل على ذلك من إجماع الصحابة على أن تلك الصيغ للعموم ، حيث كانوا يجرونها على العموم إذا وردت في الكتاب والسنة ، ولا يطلبون دليلاً على ذلك ، بل كانوا يطلبون دليل التخصيص ، فإن وجد أخذوا به ، وإن لم يوجد أجروا تلك الصيغ على أصلها وحقيقتها وهو العموم ، وكانوا يفعلون ذلك دون نكير من أحد فكان إجماعاً ، والأمثلة السابقة خير شاهد عليه ، والقول بالاشتراك خلاف الأصل واللفظ يحمل على ظاهره ومدلوله ما لم يرد ما يخصه أو يخرج عنه ، والله أعلم .

### المسألة الثالثة

#### [ أقل الجمع ]

اختلف العلماء في أقل الجمع ، هل هو اثنان أو ثلاثة ؟  
وليس محل الخلاف ما هو المفهوم من لفظ الجمع لغة ، وهو ضم شيء إلى شيء ، فإن ذلك  
في الاثنين والثلاثة وما زاد من غير خلاف ، وإنما محل النزاع في اللفظ المسمى بالجمع في  
اللغة مثل قولهم : رجال ، ومسلمون .  
وإذا تنقح محل النزاع فنقول : مذهب عمر ، وزيد بن ثابت<sup>(١)</sup> ، ومالك<sup>(٢)</sup> ، وداود<sup>(٣)</sup>

(١) قال صفي الدين الهندي : " لم يتحقق النقل عن زيد بن ثابت ؓ بأن الاثنين أقل الجمع بصراحته ،  
وإنما نسب ذلك إليه ؛ لأنه يرى أن الاثنين من الأخوة والأخوات يردان الأم من الثلث إلى السدس  
كالثلاثة منهم ، مع ورود النص بصيغة الشرط وهو قوله تعالى { فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ }  
ومحل الخلاف إنما هو في اللفظ الذي هو مسمى بالجمع نحو " الرجال " ، " والمسلمين " لا في لفظ  
الجمع الذي هو مركب من " الجيم " و " الميم " و " العين " . نهاية الوصول (١٣٤٨/٤) .  
وعلى هذا فالخلاف في الصيغة وليس المادة .

(٢) الإشارة (١٩٠) ، تقريب الفصول لابن جزي المالكي (١٤٧) ، إحكام الفصول للباجي  
(٢٥٥/١) وقال فيه : " هو المشهور عن مالك . " ، لباب المحصول (٥٧٨/٢) ، شرح تنقيح  
الفصول (٢٣٣) .

(٣) الإحكام لابن حزم (٥٣١/٤) وقال : " وهو قول جمهور أصحابنا . "  
وداود هو : أبو سليمان داود بن علي الأصبهاني الظاهري ، فقيه مجتهد ومحدث حافظ ، وإليه  
تنسب الظاهرية ، وكان متعصباً للشافعي ثم صار ظاهرياً حيث نفى القياس وتمسك بظاهر  
النصوص ، من شيوخه : إسحاق بن راهوية وأبو ثور ، ومن تلاميذه ابنه محمد وزكريا الساجي ،  
له مصنفات كثيرة في الفقه والأصول منها : إبطال القياس ، كتاب خبر الواحد . (٢٠١هـ) —  
٢٧٠هـ) . تاريخ بغداد (٣٦٩/٨) ، وفيات الأعيان (٢١٥-٢١٧) ، طبقات الشافعية الكبرى  
لابن السبكي (٢٨٤/٢-٢٩٣) .

والقاضي أبي بكر\*<sup>(١)</sup> ، والأستاذ أبي إسحاق<sup>(٢)</sup> ، وجماعة من أصحاب الشافعي كالغزالي<sup>(٣)</sup> وغيره : أنه اثنان .

ومذهب ابن عباس<sup>(٤)</sup> ، والشافعي<sup>(٥)</sup> ، وأبي حنيفة<sup>(٦)</sup> ، ومشايخ المعتزلة<sup>(٧)</sup> ، وجماعة من أصحاب الشافعي<sup>(٨)</sup> أنه ثلاثة .<sup>(٩)</sup>

\* نهاية صفحة (٢٣٠) من : ع .

(١) التقريب (٣/٣٢٤) ، المستصفى (٢/٤٧) ، الحصول (٢/٣٧٠) .

(٢) البرهان (١/١٢٤) ، الحصول (٢/٣٧٠) ، شرح تنقيح الفصول (٢٣٣) .

(٣) المستصفى (٢/٤٧) ، وقال في المنحول (٢٢٠) : " والمختار أن أقل ما يتناوله ثلاثة . " والرأي الأخير له أنه اثنان ؛ لذكره في المستصفى وهو متأخر عن المنحول ، فكان آخر أقواله .

(٤) وابن مسعود رضي الله عنه ، قال إمام الحرمين : " وهذا المذهب يعزى إلى ابن عباس وابن مسعود ، ولم ينقل عنهما تنصيب على ذلك ، ولكن تبين مذهب ابن عباس بمصيره إلى أن الأخوين لا يحجبان الأم من الثلث إلى السدس ؛ لأن المذكور في كتاب الله تعالى الإخوة . وظهر للناقليين مذهب ابن مسعود من مصيره إلى أن الثلاثة إذا اقتدوا برجل اصطفوا خلفه ، وإن اقتدى رجلان برجل وقف أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره ، ولا يصطفان وراء الإمام . " البرهان (١/١٢٣) ، المستصفى (٢/٤٧) .

(٥) البرهان (١/١٢٤) ، المستصفى (٢/٤٧) ، المنحول (٢٢٠) ، الحصول (٢/٣٧٠) .

(٦) أصول السرخسي (١٦٤) ، كشف الأسرار (٢/٤٠) ، فواتح الرحموت (١/٢٦٤) .

(٧) المعتمد (١/٢٣١) حيث قال أبو الحسين البصري : " وأما قولنا : جماعة ، وقولنا : رجال فإنه يفيد ثلاثة فصاعداً ، ولا يفيد الاثنان فقط . "

(٨) من قوله : " كالغزالي وغيره " إلى هنا ساقطة من : ب .

(٩) وإليه ذهب الإمام أحمد ونص عليه كما في العدة (٢/٦٤٩) ، التمهيد (٢/٥٨) . ونقله القاضي عبد الوهاب عن الإمام مالك كما في شرح تنقيح الفصول (٢٣٣) ، وقال به بعض أصحاب مالك كما في الإشارة (١٩١) ونسبه في إحكام الفصول لابن خويز مندداً (١/٢٥٥) .

وذهب إمام الحرمين إلى أنه لا يمتنع رد لفظ الجمع إلى الواحد .<sup>(١)</sup>

احتج الأولون بحجج من جهة الكتاب ، والسنة ، وإشعار اللغة ، والإطلاق :

أما من جهة الكتاب : فقوله تعالى {إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ} <sup>(٢)</sup> وأراد به موسى وهارون .

وقوله تعالى <sup>(٣)</sup> {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا} <sup>(٤)</sup> .

وقوله تعالى <sup>(٥)</sup> {وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَضِصِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصِمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ} <sup>(٦)</sup> .

وقوله تعالى <sup>(٧)</sup> {فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ} <sup>(٨)</sup> وأراد به الأخوين .

وقوله تعالى {عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا} <sup>(٩)</sup> وأراد به يوسف وأخاه .

وقوله تعالى <sup>(١٠)</sup> {وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ} <sup>(١١)</sup> وأراد به داود وسليمان .

(١) البرهان (١٢٥/١) حيث قال : " والذي أراه أن الرد إلى رجل واحد ليس بدعاً أيضاً ، ولكنه أبعد

من الرد إلى اثنين بكثير . " ، ولكن ابن السبكي لم يرتض هذا ، ونسب قول الآمدي وابن الحاجب

في المنتهى إلى الخطأ في الفهم عن إمام الحرمين ، وقال : " والذي أفهمه أن اختياره في مسألة الجمع

أن أقله ثلاثة . " الإجماع (١٢٦/٢) ، رفع الحاجب (٩٦/٣) .

(٢) سورة الشعراء : آية "١٥" .

(٣) " تعالى " ساقطة من : ط .

(٤) سورة الحجرات : آية "٩" .

(٥) " تعالى " ساقطة من : ط .

(٦) سورة ص : آية "٢١" .

(٧) " تعالى " ساقطة من : ط .

(٨) سورة النساء : آية "١١" .

\* نهاية صفحة ( ١١٤ / أ ) من : م .

(٩) سورة يوسف : آية "٨٣" .

(١٠) " تعالى " ساقطة من : ط .

(١١) سورة الأنبياء : آية "٧٨" .

وقوله تعالى<sup>(١)</sup> { هَذَا نَحْنُ خَصَمَانِ اخْتَصَمُوا }<sup>(٢)</sup> .<sup>(٣)</sup>

وقوله تعالى<sup>(٤)</sup> { إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا }<sup>(٥)</sup> .<sup>(٦)</sup>

وأما من جهة السنة : ما روي عن النبي ﷺ أنه قال ( الاثنان فما فوقهما جماعة )<sup>(٧)</sup> .

وأما من جهة الإشعار اللغوي : فهو أن اسم الجماعة مشتق من الاجتماع<sup>(٨)</sup> ، وهو ضم

(١) " تعالى " ساقطة من : ط .

(٢) سورة الحج : آية " ١٩ " .

(٣) من قوله : " وقوله تعالى { وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ } " إلى هنا ساقطة من : ب .

(٤) " تعالى " ساقطة من : ط .

(٥) سورة التحريم : آية " ٤ " .

(٦) انظر الأدلة السابقة في : التقريب (٣٢٤/٣) ، المعتمد (٢٣١/١) ، العدة (٦٥٢/٢) ، التبصرة

(١٢٩-١٣٠) ، المستصفى (٤٧/٢) ، المحصول (٣٧١/٢-٣٧٣) ، نهاية الوصول (١٣٥٤/٤) -

(١٣٦٣) .

(٧) قد روي هذا الحديث من طرق عديدة عن أبي موسى الأشعري ، وأنس بن مالك ، وابن عمر ،

والحكم بن عمير ، وأبي هريرة ، وأبي أمامة ، وعمرو بن شعيب رضي الله عنهم ، وكل هذه

الطرق ضعيفة . فعن أبي موسى الأشعري ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : اثنان فما فوقهما جماعة .

أخرجه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة ، باب : الاثنان جماعة . (٣١٢/١) رقم (٩٧٢) .

والدارقطني في كتاب الصلاة ، باب : الاثنان جماعة (٢٨١/١) رقم (٢) .

والبيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب : الاثنان فما فوقهما جماعة . (٦٩/٣) رقم

(٤٧٨٧) وقال : رواه جماعة عن الربيع بن بدر وهو ضعيف .

والحاكم في المستدرک ، كتاب الفرائض . (٣٧١/٤) رقم (٧٩٥٧) .

وقال ابن كثير في تحفة الطالب (٢١٥-٢١٦) : " والربيع هذا اتفق أئمة الجرح والتعديل على

جرحه - وقال في الوقاصي الذي أورد الحديث من طريق عمرو بن شعيب إنه متروك

الحديث . "

قال السخاوي في المقاصد الحسنة (٢١) : " هذا الحديث ضعيف لضعف الربيع " . وانظر

الاستدلال بهذا الدليل في : المعتمد (٢٣١/١) .

(٨) في م : " الإجماع " .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

شيء إلى شيء ، وهو متحقق في الاثنين حسب تحققه في الثلاثة وما زاد عليها ، ولذلك تنصرف العرب وتقول : جمعت بين زيد وعمرو فاجتمعا وهما مجتمعان ، كما يقال ذلك في الثلاثة ، فكان إطلاق اسم الجماعة على الاثنين حقيقة .<sup>(١)</sup>

وأما من جهة الإطلاق فمن وجهين :

الأول : أن الاثنين يخبران عن أنفسهما بلفظ الجمع فيقولان : قمنا ، وقعدنا ، وأكلنا ، وشربنا كما تقول الثلاثة .<sup>(٢)</sup>

الثاني : أنه يصح أن يقول القائل إذا أقبل عليه رجلان في مخافة : أقبل الرجال ، وذلك كله يدل على أن لفظ الجمع حقيقة في الاثنين ؛ إذ الأصل في الإطلاق الحقيقة .<sup>(٣)</sup>

قال النافون لذلك<sup>(٤)</sup> : أما قوله تعالى { إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ } فالمراد به موسى وهارون ، وفرعون وقومه ، وهم جمع .<sup>(٥)</sup>

وقوله تعالى { وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا } فكل طائفة جمع .<sup>(٦)</sup>

وأما قصة داود : فلا حجة فيها ، فإن الخصم قد يطلق على الواحد<sup>(٧)</sup> وعلى الجماعة فيقال : هذا خصمي ، وهؤلاء خصمي ، وليس في الآية ما يدل على أن كل واحد من الخصمين كان واحداً .

---

(١) المعتمد (٢٣٢/١) ، العدة (٦٥٨/٢) ، التبصرة (١٣٠) ، المحصول (٣٧٣/٢) .

(٢) التقريب (٣٢٧/٣) ، العدة (٦٥٩/٢) ، التبصرة (١٣١) ، البرهان (١٢٤/١) ، المستصفى (٤٧/٢)

(٣) البرهان (١٢٦/١) .

(٤) أي في الرد على الاستدلال بهذه الأدلة .

(٥) التقريب (٣٢٥/٣) ، المستصفى (٤٧/٢) .

(٦) التقريب (٣٢٦) .

(٧) في ع : " الاثنين " .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وقوله تعالى<sup>(١)</sup> {فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ} فالمراد به الثلاثة ، وحيث<sup>(٢)</sup>  
ورثناها<sup>(٣)</sup> السدس مع الأخوين لم يكن ذلك مخالفاً لمنطوق اللفظ<sup>(٤)</sup> بل لمفهومه<sup>(٥)</sup> بدليل  
آخر، وهو انعقاد الإجماع على ذلك<sup>(٦)</sup> .

والمراد من قوله تعالى<sup>(٧)</sup> {عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعاً} يوسف ، وأخوه ،  
وشمعون\* الذي قال : لن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي .<sup>(٨)</sup>

والمراد من قوله تعالى<sup>(٩)</sup> {وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ} داود ، وسليمان ، والمحكوم له ،  
وهم جماعة<sup>(١٠)</sup> .

وقوله تعالى<sup>(١١)</sup> {هَٰذَا نِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا} فالجواب عنه ما تقدم في قصة داود .

---

(١) "تعالى" ساقطة من : ط .

(٢) "وحيث" ساقطة من : م .

(٣) في ب : "ورثنا هذا" .

(٤) "اللفظ" ساقطة من : ع و ب .

(٥) في م : "مفهومه" .

(٦) بين الشيخ عبد الرزاق عفيفي ، أن إجماع الصحابة لم ينعقد على توريث الأم السدس مع الأخوين ،  
بدليل مخالفة ابن عباس لعثمان ؓ ومناقشته إياه في المسألة . هامش الإحكام (٢٢٣/٢) .

(٧) في م : "بقوله" .

(٨) "تعالى" ساقطة من : ط .

\* نهاية صفحة (١٢٢/ب) من : ب .

(٩) التقريب (٣٢٦/٣) ، المستصفى (٤٧/٢) .

(١٠) "تعالى" ساقطة من : ط .

(١١) التقريب (٣٢٦/٣) ، المعتمد (٢٣١/١) ، المستصفى (٤٧/٢) .

(١٢) "تعالى" ساقطة من : ط .



### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وقوله تعالى (١) {إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا} فهو أشبه ما (٢) يحتج به هاهنا،

ويمكن أن يجاب عنه\* بأن الخطاب وإن كان مع اثنين ، وأنه ليس لكل واحد منهما في الحقيقة سوى قلب واحد ، فإنه (٣) قد يطلق اسم القلوب على ما يوجد للقلب الواحد من الترددات المختلفة إلى الجهات المختلفة (٤) مجازاً (٥) ، ومن ذلك قولهم لمن مال قلبه إلى جهتين (٦) أو تردد بينهما : إنه ذو قلبين ، وعند ذلك فيجب حمل قوله {قُلُوبُكُمَا} على جهة لفظ الجمع على الاثنين حقيقة .

ويمكن أن يقال : إنما قال {قُلُوبُكُمَا} تجوزاً ؛ حذراً من (٧) استثقال الجمع بين تثنيتين (٨) .

وقوله ﴿ ( الاثنان فما فوقهما جماعة ) ﴾ (٩) إنما أراد به أن حكمهما حكم الجماعة في انعقاد صلاة الجماعة بهما (١٠) وإدراك فضيلة الجماعة (١١) ، ويجب الحمل عليه ؛ لأن الغالب

(١) " تعالى " ساقطة من : ط .

(٢) في ع و م : " مما " .

\* نهاية صفحة ( ١٠٤ / ب ) من : ط .

(٣) في ع و ب : " غير أنه " .

(٤) " إلى الجهات المختلفة " ساقطة من : ب .

(٥) في ب : " مجازه " .

وفي القول بالمجاز خلاف بين العلماء كما سبق بيانه ، والصحيح عدمه في العقائد .

(٦) في م : " وجهتين " .

(٧) في م : " عن " .

(٨) في م : كلمة مهملة لم أتمكن من قراءتها . والتثنيتان : " تتوبا " و " قلبكما " .

وانظر الجواب في : التقريب ( ٣٢٥ / ٣ ) ، العدة ( ٦٥٤ / ٢ ) ، البرهان ( ١٢٤ / ١ ) ، المستصفي

( ٤٧ / ٢ ) ، المنحول ( ٢٢٢ ) .

(٩) في ب : " جمعاً " .

(١٠) " بهما " ساقطة من : م .

(١١) قال الشيخ عبد الرزاق عفيفي : " الأولى أن يجاب عن ذلك بعدم صحة الحديث ، وبأنه استدلال في غير محل النزاع ، إذ الخلاف إنما هو في الألفاظ التي تسمى في اللغة جموعاً ، لا في مادة الجمع كما تقدم بيان ذلك في تحرير محل النزاع " . هامش الإحكام ( ٢٢٤ / ٢ ) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

من النبي ﷺ أن يعرفنا الأحكام الشرعية لا الأمور اللغوية ؛ لكونها معلومة للمخاطب ولما سيأتي من الأدلة\*<sup>(١)</sup>.

وأما ما ذكره من الإشعار اللغوي<sup>(٢)</sup> فجوابه أن يقال : وإن كان ما منه اشتقاق لفظ الجماعة في الثلاثة موجوداً في الاثنين ، فلا يلزم إطلاق اسم الجماعة عليهما ؛ إذ هو من باب القياس في اللغة وقد أبطلناه ، ولهذا فإن المعنى الذي صح منه اشتقاق اسم القارورة للزجاجة المخصصة وهو قرار المائع فيها ، متحقق في الجرة والكوز ولا يصح تسميتهما قارورة . كيف وأن ذلك لا يطرد في اسم<sup>(٣)</sup> الرجال والمؤمنين وغيرهما من أسماء الجموع ، إذ هو غير مشتق من الجمع\* والخلاف واقع في إطلاقه على الاثنين حقيقة<sup>(٤)</sup>.

وجواب الإطلاق الأول : أن ذلك لا يدل على أن الاثنين جمع ، بدليل صحة قول الواحد لذلك مع أنه ليس بجماعة ، ولهذا فإنه لا يصح إخبار غيرهما عنهما بذلك ، فلا يقال عن الاثنين : قاموا وقعدوا ، بل قاما وقعدا<sup>(٥)</sup>.<sup>(٦)</sup>

وجواب الإطلاق الثاني : أن ذلك أيضاً لا يدل على أن الاثنين جماعة ، بدليل صحة قوله : جاء الرجال ، عندما<sup>(٧)</sup> إذا<sup>(٨)</sup> أقبل عليه الواحد في حال المخافة ، والواحد ليس بجمع بالاتفاق .

\* نهاية صفحة (٢٣١) من : ع .

(١) المعتمد (٢٣١/١) ، العدة (٦٥٨/٢) ، التبصرة (١٣٠) .

(٢) في ب : " اللغوية " .

(٣) " اسم " ساقطة من : م .

\* نهاية صفحة (١١٤/ب) من : م .

(٤) المعتمد (٢٣٢/١) ، العدة (٦٥٨/٢) ، التبصرة (١٣٠) ، المحصول (٣٧٥/٢) .

(٥) " بل قاما وقعدا " ساقطة من : م .

(٦) التقريب (٣٢٨/٣) ، العدة (٦٥٩) ، التبصرة (١٣١) ، البرهان (١٢٤/١-١٢٥) .

(٧) " عندما " في جميع النسخ ، والأولى عدمها ؛ لثلاث تنقل العبارة فهي مستقيمة بدونها .

(٨) " إذا " ساقطة من : ب .

وأما حجج القائلين بأن أقل الجمع ثلاثة فست :

الأولى : ما روي عن ابن عباس ؓ أنه قال لعثمان ؓ حين رد الأم من الثلث إلى السدس بأخوين : قال الله تعالى { فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ } وليس الأخوان إخوة في لسان قومك ، فقال عثمان : لا أستطيع أن أنقض أمراً كان قبلي وتوارثه الناس<sup>(١)</sup> ، ولولا أن ذلك مقتضى اللغة<sup>(٢)</sup> لما احتج به ابن عباس على عثمان ، وأقره عليه عثمان ، وهما من أهل اللغة وفصحاء العرب .<sup>(٣)</sup>

الثانية : أن أهل اللغة فرقوا بين رجلين ورجال ، بإطلاق اسم الرجال على الرجلين رفع لهذا الفرق<sup>(٤)</sup> .<sup>(٥)</sup>

(١) عن شعبة مولى ابن عباس ، عن ابن عباس ؓ أنه دخل على عثمان بن عفان ؓ فقال : إن الأخوين لا يردان الأم عن الثلث ، قال الله عز وجل { فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ } فالأخوان بلسان قومك ليسا بأخوة ، فقال عثمان بن عفان : لا أستطيع أن أرد ما كان قبلي ومضى في الأمصار ، توارث به الناس .

أخرجه الحاكم في المستدرک ، كتاب الفرائض . (٣٧٢/٤) رقم (٧٩٦٠) . وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الفرائض ، باب : فرض الأم (٢٢٧/٦) رقم (١٢٠٧٧) قال الغماري عن هذا الحديث : ومنها ما رواه الحاكم بإسناد ضعيف عن ابن عباس ؛ وذلك لأن في إسناده شعبة وقد تكلم فيه .

الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج (٢٤٨) .

(٢) " اللغة " ساقطة من : ب .

(٣) العدة (٥٦١/٢) ، التبصرة (١٢٨) ، المستصفى (٤٧/٢) ، المنحول (٢٢٢) ، فواتح الرحموت (٢٦٥/٢) .

(٤) في ب : " العرف " .

(٥) التقريب (٣٢٩/٣) ، العدة (٦٥٢/٢) ، التبصرة (١٢٩) ، الحصول (٣٧١/٢) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

الثالثة : أنه لو صح إطلاق الرجال على الرجلين لصح نعتهما بما ينعت به الرجال ، ولا يصح أن يقال : جاءني رجلان ثلاثة ، كما يقال جاءني رجال ثلاثة<sup>(١)</sup> ، ولصح أن يقال : رأيت اثنين رجالاً ، كما يقال رأيت ثلاثة رجال .<sup>(٢)</sup>

الرابعة : أن أهل اللغة فرقوا بين ضمير التثنية والجمع ، فقالوا في الاثنين : فعلا ، وفي الجمع : فعلوا .<sup>(٣)</sup>

الخامسة : أنه يصح أن يقال : ما رأيت رجالاً بل رجلين\* ، ولو كان اسم الرجال<sup>(٤)</sup> للرجلين حقيقة لما صح نفيه .<sup>(٥)</sup>

السادسة : أنه لو قال القائل<sup>(٦)</sup> : لفلان<sup>(٧)</sup> علي دراهم ، فإنه لا يقبل في<sup>(٨)</sup> تفسيره بأقل من ثلاثة دراهم<sup>(٩)</sup> ، وكذلك في النذر والوصية .<sup>(١٠)</sup>

---

(١) في م : " الرجال الثلاثة " .

(٢) التقريب (٣٣٠/٣) ، المعتمد (٢٣١/١) ، المحصول (٣٧١/٢) ، نهاية الوصول (١٣٥١/٤) .

(٣) التقريب (٣٢٨/٣) ، المحصول (٣٧١/٢) ، نهاية الوصول (١٣٥٣/٤) .

\* نهاية صفحة (١٢٣/أ) من : ب .

(٤) في ب : " الرجل " .

(٥) العدة (٦٥٢/٢) ، التبصرة (١٢٩) ، نهاية الوصول (١٣٥٣/٤) .

(٦) " القائل " ساقطة من : ع و م .

(٧) " لفلان " ساقطة من : ب .

(٨) " في " ساقطة من : ع و ب .

(٩) " دراهم " ساقطة من : ع و م .

(١٠) التبصرة (١٢٩) ، المنحول (٢٢٢) .

وهذه الحجج ضعيفة :

أما الحجة الأولى : فهي معارضة بما روي عن زيد بن ثابت أنه قال : الأخوان إخوة<sup>(١)</sup> وروي عنه أنه قال : أقل الجمع اثنان<sup>(٢)</sup> ، وليس العمل بأحدهما أولى من الآخر<sup>(٣)</sup>.

وأما الثانية : فهو أن التفرقة بين الرجلين والرجال ، أن اسم الرجلين جمع خاص بالاثنين ، والرجال جمع عام للاثنين<sup>(٤)</sup> وما زاد عليهما<sup>(٥)</sup>.

وأما الثالثة : فهو أن الثلاثة نعت للجمع الخاص<sup>(٦)</sup> وهو الرجال ، ولا يلزم أن يكون نعتاً للجمع الخاص<sup>(٧)</sup> وهو رجلان .

---

(١) عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه أنه كان يقول : الأخوة في كلام العرب أخوان فصاعداً .  
أخرجه الحاكم في المستدرک ، كتاب الفرائض . (٣٧٢/٤) رقم (٧٩٦١) . وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .  
وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الفرائض ، باب : فرض الأم . (٢٢٧/٦) رقم (١٢٠٧) .

(٢) سبق التعليق عليها أول المسألة ، هامش رقم (١) .

(٣) العدة (٦٥٢/٢) ، التبصرة (١٢٨) ، نهاية الوصول (١٣٥١/٤) وقال فيه صفى الدين الهندي " ويمكن أن يرجح الأول ؛ للكثرة ، ولعظم مرتبتهما ، وعلمهما . " أي الأثر الأول عن ابن عباس حينما قال لعثمان : ليس الأخوان إخوة في لسان قومك ؛ وذلك لكثرة القائلين به ، ولعظم مرتبة عثمان وابن عباس رضي الله عنهما وعلمهما .

(٤) " للاثنين " ساقطة من : ب .

(٥) التبصرة (١٢٩) ، نهاية الوصول (١٣٥١/٤-١٣٥٢) .

(٦) في جميع النسخ : " الخاص " و " الصواب " العام " ؛ إذ هو المتفق مع سياق الكلام والمقابلة بالجمع الخاص ، ويؤكد ما يأتي في الفقرة التالية في الجواب عن امتناع قولهم : رأيت اثنين رجلاً .

(٧) " الخاص " ساقطة من : ب .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وبه يعرف الجواب عن امتناع قولهم رأيت اثنين رجلاً<sup>(١)</sup> ، من حيث إن رجلاً<sup>(٢)</sup> اسم للجمع العام<sup>(٣)</sup> وهو الثلاثة وما زاد عليها ، فلا يلزم أن يكون نعتاً<sup>(٤)</sup> لما دون ذلك .<sup>(٥)</sup>

وبه يخرج الجواب عن الفرق بين ضمير التثنية وضمير الجمع ، فإن ضمير فعلاً<sup>(٦)</sup> جمع خاص وهو الاثنان\*<sup>(٧)</sup> ، و فعلوا ضمير ما زاد على ذلك .<sup>(٨)</sup>

وأما الخامسة : فإنه إذا رأى رجلين ، لا نسلم أنه يصح قوله : ما رأيت رجلاً<sup>(٩)</sup> .  
إلا أن يريد به ما زاد على الاثنين .<sup>(١٠)</sup>

وأما الأحكام : فممنوعة على أصل من يرى أن<sup>(١١)</sup> أقل الجمع اثنين .

---

(١) في ب : " رجال " .

(٢) في ب : " رجال " .

(٣) في ط و م و ب : " نعت للجمع الخاص " .

(٤) في ع : " اسماً " .

(٥) التقريب (٣/٣٣٠) ، نهاية الوصول (٤/١٣٥٢) .

(٦) " فإن ضمير فعلاً " ساقطة من : ب .

\* نهاية صفحة (١٠٥/أ) من : ط .

(٧) في م : " الاثنين " .

(٨) التقريب (٣/٣٢٩) ، نهاية الوصول (٤/١٣٥٣) . وقد ضعف صفي الدين الهندي الجوابين

السابقين ، أما الأول ؛ " فلأن الخصم يقول بمقتضاه ، فإنه يفرق بينهما فرق ما بين العام والخاص ،

نعم لو قيل : وجب أن يفرق بينهما أي التثنية والجمع بالتباين ، كما فرق بينهما أي العام

والخاص بالتباين كان أولى لتحصيل المقصود ، لكنه غير لازم ؛ إذ مقتضى الفصل بين الصيغتين

الفصل بين مدلولهما ولو ببعض الوجوه ، لا الفصل بينهما من كل الوجوه وأما الثاني فلأنه لا

يرفع الفصل على ذلك التقدير أيضاً ؛ لأنه حاصل بأن لا يطلق ضمير التثنية على ضمير الجمع .

(٩) في ب : " رجلاً " .

(١٠) نهاية الوصول (٤/١٣٥٣) .

(١١) " أن " ساقطة من : ط و ب .

وإذا عرف ضعف المأخذ من الجانبين ، فعلى الناظر بالاجتهاد في الترجيح ، وإلا فالوقف لازم<sup>(١)</sup>.

(١) وقد صرح الآمدي بالوقف في كتابه منتهى السؤل (ق ٢٤/٢) حيث قال بعد أن أورد الأقوال السابقة: "والمختار : الوقف".

وهذا يكون الوقف من مذاهب المسألة ، كما حكاها الأصفهاني في الكاشف (٣٤٩/٤) مذهباً للآمدي وأورده ابن السبكي في الإبهاج (١٢٦/٢) وقال: "وهذا لم أره مصرحاً بحكايته في كتاب يعتمد عليه وإنما أشعر به كلام الآمدي حيث ذكر في آخر المسألة من أنه إذا عرف ضعف مأخذ الجانبين فعلى الناظر الترجيح وإلا فالوقف لازم".

وذكر نحوه الزركشي في البحر المحيط (٢٩٧/٢). قلت: وتصريح الآمدي بالوقف في كتابه السابق يدفع ما قاله ابن السبكي والزركشي.

- وفي المسألة مذهباً آخران : ١- ما حكاها عمرو بن الحجاب : أنه لا يطلق على الاثنين ، لا حقيقة ولا مجازاً . قال ابن السبكي : "وعندي في ثبوت هذا القول نظر". شرح مختصر ابن الحجاب (١٢٧/٢) ، الإبهاج (١٢٦-١٢٧/٢) . ٢- ما حكاها الكيا الطبري عن إمام الحرمين من التفصيل بين جمع الكثرة ، فهو ظاهر في الاستغراق ، وبين جمع القلة ، فهو ظاهر فيما دون العشرة ولا يمتنع رجوعه إلى الاثنين بقرينة وكذلك إلى الواحد وهو مجاز . البحر المحيط (٢٩٧/٢) .
- والذي أراه راجحاً : أن أقل الجمع ثلاثة ؛ لما سبق من الأدلة في المتن ، ولأنه المتبادر إلى الذهن عند الإطلاق ، وقد يراد به الواحد والاثنين مع القرينة أو السياق ، والله أعلم .

### المسألة الرابعة

[ هل العام المخصوص حقيقة في الباقي أو مجاز ؟ ]

اختلف القائلون بالعموم في العام بعد التخصيص ، هل هو حقيقة في الباقي أو مجاز ؟ على ثمانية مذاهب<sup>(١)</sup> .

فمنهم من قال : إنه يبقى حقيقة مطلقاً على أي وجه<sup>(٢)</sup> كان المخصص ، وهو<sup>(٣)</sup> مذهب<sup>(٤)</sup> الحنابلة<sup>(٥)</sup> وكثير من أصحابنا<sup>(٦)</sup> .

(١) الاختلاف في هذه المسألة مبني على أن الشرط في العام الاستيعاب أم نفس الاجتماع ؟ فمن شرط الاجتماع قال : يبقى حقيقة في الباقي إلى أن ينتهي التخصيص إلى ما دون الثلاثة فيصير مجازاً ، ومن شرط الاستيعاب قال : يصير مجازاً بعد التخصيص وإن خص منه فرد واحد ؛ لأن الكل ينتفي بانتفاء جزئه فلا يبقى عاماً ضرورة . كشف الأسرار (٤٤٩/١) ، سلاسل الذهب (٢٤٣) .

(٢) " وجه " ساقطة من : ب .

(٣) في م : " هم " .

(٤) " مذهب " ساقطة من : م .

(٥) هذا النقل غير دقيق ، بل هو مذهب بعض الحنابلة ، والبعض الآخر قالوا يكون مجازاً وصححه أبو الخطاب في التمهيد (١٣٨/٢) ، وانظر : العدة (٥٣٣/٢) ، روضة الناظر (٧٠٩/٢) ، المسودة (٢٧٨/١) .

(٦) قواطع الأدلة (٣٤٠/١) ، التبصرة (١٢٢) ، المستصفى (٣٢/٢) ، المنحول (٢٢٧) حيث نقل عن الشافعي أنه قال : " حقيقة في الباقي يجب العمل به " ، الوصول إلى الأصول (٢٣٥/١) ، المحصول (١٤/٣) .

والقول بأنه يبقى حقيقة مذهب الشافعي كما سبق ، ومالك ، وقال به بعض الحنفية ومنهم السرخسي .

المحصول لابن العربي (٨١) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٣٢/٢) ، أصول السرخسي (١٥٩/١) ، تيسير التحرير (٣٠٨/١) ، فواتح الرحموت (٣٢٢/١) .



### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

ومنهم من قال : إنه يبقى مجازاً كيف ما\* كان المخصص ، وهو مذهب كثير من أصحابنا<sup>(١)</sup> ، وإليه ميل الغزالي<sup>(٢)</sup> ، وكثير من المعتزلة<sup>(٣)</sup> ، وأصحاب أبي حنيفة كعيسى بن أبان<sup>(٤)</sup> وغيره .<sup>(٥)</sup>

ومن أصحاب أبي حنيفة<sup>(٦)</sup> من قال : إن كان الباقي جمعاً فهو حقيقة وإلا فلا ، وهو اختيار أبي بكر الرازي<sup>(٧)</sup> .

\* نهاية صفحة (٢٣٢) من : ع .

(١) وارتضاه الباقلاني كما في التقريب (٦٧/٣) ، والقراقي في شرح تنقيح الفصول (١٢٦) ، وصفي الدين الهندي في نهاية الوصول (١٤٧٥/٤) ، وابن الحاجب كما في شرح المختصر (١٣٢/٢) .

(٢) المستصفي (٣٢/٢) ، وخالف في المنحول (٢٢٦) حيث قال : " العام إذا دخله التخصيص كان مجزئاً في الباقي إن كان المخصص عنه مجهولاً ، وإن كان معلوماً فهو حقيقة في الباقي يجب العمل به ، إلا أنه مجاز في الانحصار عليه ؛ لأن اللفظ تناول الكل ، فإن أخرج البعض بقي الباقي على أصله . "

(٣) ومنهم أبو علي وأبو هاشم ، المعتمد (٢٦٢/١) ، الوصول إلى الأصول (٢٣٥/١) ، المحصول (١٤/٣) .

(٤) هو : أبو موسى عيسى بن أبان بن صدقة ، محدث فقيه من كبار فقهاء الحنفية ، تولى قضاء البصرة ولم يزل به حتى مات ، من شيوخه محمد بن الحسن ، ومن تلاميذه أبو حازم شيخ الطحاوي ، له كتب كثيرة في الفقه والأصول منها : إثبات القياس ، اجتهد الرأي ، الجامع . ت (٢٢١هـ) .

الجواهر المضية (٦٧٨/٢-٦٨٠) ، تاريخ بغداد (١٥٧/١١) ، تاج التراجم (٢٢٦-٢٢٧) .

(٥) كالكرخي وابن الهمام ، الفصول في الأصول (٢٤٦/١) ، أصول السرخسي (١٥٩/١) ، بديع النظام (٤٥٦/٢) ، كشف الأسرار (٤٤٩/١) ، التقرير والتحبير (٣٤١/١) ، تيسير التحرير (٣٠٨/١) ، فواتح الرحموت (٣٢٢/١) .

(٦) الفصول في الأصول (٢٥٠/١) ، أصول السرخسي (١٦١/١) ، التقرير والتحبير (٣٤١/١) ، تيسير التحرير (٣٠٨/١) ، فواتح الرحموت (٣٢٢/١) .

(٧) أبو بكر الرازي هو : أحمد بن علي المعروف بالخصاص وهو لقب له ، إمام كبير الشأن ، سكن بغداد وعنه أخذ فقهاؤها ، وإليه انتهت رئاسة أصحاب أبي حنيفة في وقته ، وكان مشهوراً بالزهد ولم يقبل القضاء ، تفقه على أبي سهل الزجاج وأبي الحسن الكرخي ، ومن تلاميذه : أبو بكر الخوارزمي ، ومحمد النسفي ، ومن مؤلفاته : أصول الخصاص ، شرح مختصر الطحاوي .

(٣٠٥هـ-٣٧٠هـ) .

تاريخ بغداد (٣١٤-٣١٥) ، تاج التراجم (٩٦) .

ومنهم\* من قال : إن خص بدليل لفظي فهو حقيقة كيف ما كان المخصص متصلاً أو منفصلاً ، وإلا فهو مجاز .<sup>(١)</sup>

ومنهم من قال : إن خص بدليل متصل<sup>(٢)</sup> من شرط كقوله : من دخل داري وأكرمني أكرمته ، أو استثناء كقوله : من دخل داري أكرمته سوى بني تميم ، فحقيقة وإلا فمجاز<sup>(٣)</sup> وهو اختيار القاضي أبي بكر<sup>(٤)</sup> .

وقال القاضي عبد الجبار من المعتزلة : إن كان مخصصه شرطاً كما سبق تمثيله ، أو تقييداً بصفة كقوله : من دخل داري عالماً أكرمته فهو حقيقة وإلا فهو مجاز ، حتى في الاستثناء .<sup>(٥)</sup>

وقال أبو الحسين البصري : إن كانت القرينة المخصصة مستقلة بنفسها سواء<sup>(٦)</sup> كانت عقلية كالدلالة الدالة على أن غير القادر غير مراد بالخطاب في العبادات ، أو لفظية كقول المتكلم بالعموم : أردت به البعض الفلاني ، فهو مجاز وإلا فهو حقيقة ، وسواء كانت القرينة شرطاً ، أو صفة مقيدة ، أو استثناء<sup>(٧)</sup> .<sup>(٨)</sup>

\* نهاية صفحة ( ١١٥ / أ ) من : م .

(١) المراجع السابقة بالإضافة إلى : المعتمد (٢٦٢/١) .

(٢) " متصل " ساقطة من : ب .

(٣) في م و ب : " فهو حقيقة ، وإلا فهو مجاز " .

(٤) حيث قال في التقريب (٦٧/٣) : " والمختار أنه يصير مجازاً إذا خص بالأدلة المنفصلة " .

وانظر : المعتمد (٢٦٤/١) ، العدة (٥٣٩/٢) ، التبصرة (١٢٢) ، المستصفى (٣٢/٢) ، المنحول

(٢٢٦) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٣٢/٢) .

(٥) المعتمد (٢٦٢/١) ، الوصول إلى الأصول (٢٣٥/١) .

(٦) في ع و ب : " وسواء " .

(٧) في م : " استثنائية " .

(٨) المعتمد (٢٦٢-٢٦٣/١) ، واختاره الرازي في الحصول (١٤/٣) حيث قال : " والمختار قول أبي

الحسين رحمه الله وهو : أن القرينة المخصصة إن استقلت بنفسها صارت مجازاً ، وإلا فلا " .

وإليه ذهب بعض الحنفية كما في فواتح الرحموت (٣٢٢/١) .

ومن الناس من قال : إنه حقيقة في تناول اللفظ له ، مجاز في الاختصار عليه .<sup>(١)</sup>

والمختار تفرعاً على القول بالعموم : أنه يكون مجازاً في المستبقى واحداً كان أو جماعة ، وسواء كان المخصص متصلاً أو منفصلاً ، عقلياً أو لفظياً ، باستثناء ، أو شرط ، أو تقييد<sup>(٢)</sup> بصفة .<sup>(٣)</sup>

ودليل ذلك : أنه إذا كان اللفظ حقيقة في الاستغرق والهيئة الاجتماعية من كل الجنس ، فصرفه إلى البعض بالقرينة كيف ما كانت القرينة : إما أن يكون لدلالة اللفظ عليه حقيقة أو مجازاً ، لا جائز أن يقال \* بكونه حقيقة فيه وإلا كان اللفظ مشتركاً بينه وبين الاستغراق ؛ ضرورة اختلاف معنييهما بالبعضية والكلية ، وعدم اشتراكهما في معنى جامع يكون مدلولاً للفظ ، والمشارك لا يكون ظاهراً بلفظه في بعض<sup>(٤)</sup> مدلولاته دون البعض ، وهو خلاف مذهب القائلين بالعموم ، فلم يبق إلا أن يكون مجازاً .<sup>(٥)</sup>

---

(١) وهو اختيار إمام الحرمين كما في البرهان (١٥٠/١) ، المستصفى (٣٢/٢) وأجاب الغزالي بأنه ضعيف ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٣٤/٢) .

(٢) ب : " شرطاً أو تقييداً " .

(٣) منتهى السؤل (ق ٢٦/٢) .

\* نهاية صفحة (١٢٣/ب) من : ب .

(٤) " في بعض " ساقطة من : ب . وبدلها " بين " .

(٥) قواطع الأدلة (٣٤٣/١) ، التبصرة (١٢٤) ، المستصفى (٣٢/٢) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٣٤/٢) .

وقد أجاب ابن برهان عنه بقوله : " بينا أن حد العموم ما تناول شيئين فصاعداً ، فهذا لا فرق بين أن يكون اللفظ مخصوصاً أو غير مخصوص ، وهذا بمنزلة الحيوان والإنسان فإنه حقيقة في الجنس وحقيقة في أبعاضه ، فكذلك لفظ العموم ، فإنه حقيقة في الاستغراق وفيما دون الاستغراق . " الوصول إلى الأصول (٢٣٧/١) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

فإن قيل<sup>(١)</sup> : ما المانع أن يكون حقيقة فيهما باعتبار اشتراكهما في الجنسية على وجه<sup>(٢)</sup> لا يكون مشتركاً ولا مجازاً في أحدهما ، و<sup>(٣)</sup> الذي يدل على كونه حقيقة في البعض المستبقى : أن اللفظ كان متناولاً له حقيقة قبل التخصيص ، فخرج غيره عن عموم اللفظ لا يكون مؤثراً فيه .<sup>(٤)</sup>

سلمنا أنه ليس حقيقة<sup>(٥)</sup> في الجنس المشترك ، ولكن ما المانع من كون اللفظ بمطلقه حقيقة في الاستغراق<sup>(٦)</sup> ، ومع القرينة يكون حقيقة في البعض ؟

سلمنا<sup>(٧)</sup> امتناع بقائه حقيقة فيه ، ولكن متى ؟ إذا كان دليل التخصيص لفظياً<sup>(٨)</sup> متصلاً أو منفصلاً ؟ الأول : ممنوع ، والثاني : مسلم ؛ وذلك لأنه إذا كان الدليل المخصص لفظياً متصلاً سواء<sup>(٩)</sup> كان شرطاً ، أو تقييداً بصفة ، أو استثناء فإن الكلام يصير بسبب الزيادة المتصلة به كلاماً آخر مستقلاً موضوعاً للبعض ، فإنه إذا قال : من دخل داري أكرمته ، كان له معنى ، فإذا زاد شرطاً ، أو صفة ، أو استثناء كقوله<sup>(١٠)</sup> : من دخل داري وأكرمني أكرمته ، ومن دخل داري عالماً أكرمته ، أو من دخل داري أكرمته إلا بني تميم ، تغير ذلك<sup>(١١)</sup> المعنى الأول ، وصار معنى الشرط : الداخل المكرم ، ومعنى الصفة : الداخل

(١) هذه بمثابة أدلة القائلين بكونه حقيقة .

(٢) " وجه " ساقطة من : ب . وبدلها " على أن لا " .

(٣) " و " ساقطة من : ب .

(٤) العدة (٥٤٢/٢) ، المستصفى (٣٢/٢) ، الوصول إلى الأصول (٢٣٦/١) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٣٥/٢) .

(٥) في ب : " بحقيقة " .

(٦) في ب : " للاستغراق " .

(٧) هذا بمثابة دليل لأبي الحسين البصري ، والقاضي عبد الجبار فيما عدا الاستثناء .

(٨) " لفظياً " ساقطة من : ب .

(٩) في ع و م : " وسواء " بزيادة الواو ، وسقوطها أولى كما في : ب .

(١٠) من قوله : " من دخل داري أكرمته " إلى هنا ساقطة من : م .

(١١) " ذلك " ساقطة من : ب .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

العالم<sup>(١)</sup>، ومعنى الاستثناء : الداخل ممن ليس من بني تميم ، فكان اللفظ والمعنى مختلفاً ، وكل واحد من اللفظين حقيقة في معناه ، وصار هذا بمنزلة قول القائل : " مسلم " \* فإن له معنى ، فإذا زاد فيه الألف واللام فقال : " المسلم " ، أو زاد فيه الواو والنون فقال : " مسلمون " فإن اللفظ بإلحاق الزيادة به<sup>(٢)</sup> صار دالاً على معنى زائد بجهة الحقيقة لا بجهة التجوز ، فكذلك فيما<sup>(٣)</sup> نحن فيه .<sup>(٤)</sup>

وعلى هذا نقول : إن قوله تعالى { فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا }<sup>(٥)</sup> إن مجموع هذا القول دل<sup>(٦)</sup> على المستبقى بجهة الحقيقة ، وهو قائم مقام قوله : فلبث فيهم تسعمائة وخمسين عاماً ، هذا كله فيما<sup>(٧)</sup> إذا كان الاستثناء والمستثنى في كلام متكلم واحد .<sup>(٨)</sup>

وأما لو قال الله تعالى { فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ }<sup>(٩)</sup> فقال الرسول ﷺ عقيه : إلا زيدا ، فهذا<sup>(١٠)</sup> مما اختلف فيه ، أنه كالم متصل الذي لا يجعل لفظ المشركين مجازاً أم لا ؟<sup>(١١)</sup>

(١) في ب : " العالم المكرم " .

\* نهاية صفحة ( ١٠٥ / ب ) من : ط .

(٢) في ط و م : " فيه " .

(٣) في ب : " ما " .

(٤) المعتمد ( ٢٦٣ / ١ - ٢٦٤ ) ، العدة ( ٥٤٢ / ٢ ) ، التبصرة ( ١٢٣ ) ، المستصفى ( ٣٣ / ٢ ) ، نهاية

الوصول ( ١٤٧٥ - ١٤٧٧ ) ، شرح مختصر ابن الحاجب ( ١٣٦ / ٢ ) .

\* نهاية صفحة ( ٢٣٣ ) من : ع .

(٥) سورة العنكبوت : آية " ١٤ " .

(٦) في ط : " دال " ، وفي ب : " دالاً " .

\* نهاية صفحة ( ١١٥ / ب ) من : م .

(٧) " فيما " ساقطة من : ب .

(٨) أي متصل .

(٩) سورة التوبة : آية " ٥ " . وهذه الآية كتبت في جميع النسخ بدون الفاء في أولها .

(١٠) في م : " فهو " .

(١١) المحصول ( ١٦ / ٣ ) وقال : " فيه احتمال " .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

فمن قال بكونه متصلاً نظراً إلى أن كلام النبي ﷺ لا يكون في تشريع الأحكام بغير الوحي ، فكان في البيان كما لو كان ذلك بكلام الله تعالى<sup>(١)</sup> .

ومنهم من أجراه مجرى الدليل المنفصل دون المتصل ، ولهذا فإنه لو قال الباري تعالى : زيد ، فقال النبي ﷺ : قام ، لا يكون خبراً صادراً من الله تعالى ؛ لأن نظم الكلام إنما يكون من متكلم واحد ، ولعل هذا هو الأظهر<sup>(٢)</sup> .

سلمنا أنه يكون<sup>(٣)</sup> مجازاً في جميع الصور إلا في الشرط ؛ وذلك لأنه إذا قال : أكرم بني تميم إن دخلوا داري ، فإن الشرط لم يخرج شيئاً مما تناوله اللفظ من أعيان الأشخاص بل هو باق بحاله ، وإنما أخرج حالاً من الأحوال ، وهي حالة عدم دخول الدار ، بخلاف الاستثناء وغيره ، فلا يكون مجازاً<sup>(٤)</sup> .

سلمنا<sup>(٥)</sup> التجوز مطلقاً لكن متى ؟ إذا كان المستبقى جمعاً غير منحصر ، أو إذا لم يكن ؟ الأول : ممنوع ، والثاني : مسلم<sup>(٦)</sup> .

والجواب عن السؤال الأول<sup>(٧)</sup> : أن البعض وإن كان\* من جنس الكل إلا أن اللفظ العام حقيقة في استغراق الجنس من حيث هو كذلك لا في الجنس مطلقاً ، ولهذا تعذر حمله على البعض وإن كان من الجنس إلا بقرينة باتفاق القائلين بالعموم ، ومعنى الاستغراق غير متحقق في المستبقى فلا يكون حقيقة فيه .

(١) " تعالى " ساقطة من : ط .

(٢) المستصفي (٣٣/٢) .

(٣) في ب : " لا يكون " .

(٤) المعتمد (٢٦٥/١) ، الوصول إلى الأصول (٢٣٨/١) ، نهاية الوصول (١٤٨٠/٤) ، تيسير التحرير (٣١١/١) .

(٥) هذا بمثابة دليل لأبي بكر الرازي .

(٦) شرح مختصر ابن الحاجب (١٣٦/٢) .

(٧) " الأول " ساقطة من : م .

\* نهاية صفحة ( ١٢٤ / أ ) من : ب .

قولهم : إن اللفظ كان متناولاً له حقيقة قبل التخصيص .

قلنا : بانفراده أو مع المخصص الخارج؟<sup>(١)</sup> الأول : ممنوع ، والثاني : مسلم ، وعلى هذا فلا يلزم مع التخصيص أن يبقى حقيقة فيه ، كيف ويلزم عليه الواحد ، فإن اللفظ كان متناولاً له حقيقة قبل التخصيص وبعد التخصيص ، فهو مجاز فيه بالاتفاق .<sup>(٢)</sup>

وعن السؤال الثاني جوابان :

الأول : أن ذلك مما يرفع<sup>(٣)</sup> جميع المجازات عن الكلام ، فإنه<sup>(٤)</sup> ما من مجاز إلا ويمكن أن يقال : إنه مع القرينة حقيقة في مدلوله ، وبدون القرينة حقيقة في غيره .  
الثاني : أنه لو كان كما ذكره لكان استعمال ذلك اللفظ في الاستغراق مع اقترانه بالقرينة المخصصة له ببعض استعمالاً<sup>(٥)</sup> له في غير الحقيقة ، وصارفاً له عن الحقيقة ، وهو خلاف إجماع القائلين بالعموم<sup>(٦)</sup> .<sup>(٧)</sup>

وعن السؤال الثالث : أن دلالة اللفظ عند اقترانه بالدليل اللفظي المتصل لا يخرج عن حقيقته وصورته بما اقترن به ، وإلا كان كل مقترن بشيء خارجاً عن حقيقته ، ويلزم من ذلك خروج الجسم عن حقيقته من حيث هو جسم عند اتصافه بالبياض أو السواد ، وكذلك في كل موصوف بصفة ، وهو محال ، وإذا كان باقياً على حقيقته فمعناه لا يكون مختلفاً ، بل غايته أن يصير مصروفاً عن معناه بالقرينة المقترنة به ، وهو التجوز<sup>(٨)</sup> بعينه .

(١) في ب : " بالخارج " .

(٢) نهاية الوصول (٤/١٤٧٩) .

(٣) في ب : " يدفع " .

(٤) في م و ب : " فإن " .

(٥) في ع و ط و ب : " مستعملاً " . ولعل الأولى ما أثبتته .

(٦) من قوله : " الثاني : أنه لو كان كما ذكره " إلى هنا ساقطة من : م .

(٧) نهاية الوصول (٤/١٤٧٧) .

(٨) في ب : " تجوز " .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وعلى هذا فألفاظ<sup>(١)</sup> الآية المذكورة في قصة نوح الألف للألف ، والخمسون للخمسين ، وإلا للرفع ومعرفة ما بقي حاصلة بالحساب .

وخرج عن هذا زيادة الألف واللام في المسلم ، والواو والنون في المسلمين<sup>(٢)</sup> ، فإنها لا معنى لها في نفسها دون المزيد عليه ولا سبيل إلى إهمالها ، فلذلك كانت موجبة للتعيين<sup>(٣)</sup> في الوضع .<sup>(٤)</sup>

فإن قيل : لو قال لا إله ، فإنه بمطلقه يكون كفراً ، ولو اقترن به الاستثناء وهو قوله : إلا الله ، كان إيماناً ، وكذلك لو قال لزوجته : أنت طالق ، كان بمطلقه تنجيهاً للطلاق ، ولو اقترن به الشرط وهو قوله : إن دخلت الدار ، كان تعليقاً ، مع أن الاستثناء والشرط له معنى<sup>(٥)</sup> ، ولولا<sup>(٦)</sup> تغير الدلالة والوضع\* لما كان كذلك .

قلنا : لا نسلم التغير في الوضع ، بل غايته صرف اللفظ عما\* اقتضاه في جهة إطلاقه إلى غيره بالقرينة ، كيف وأنه لو صح ما ذكره لم يكن ذلك من باب تخصيص العموم الذي نحن فيه .<sup>(٧)</sup>

---

(١) في م : " فلفظ " . وفي ب : " فالألفاظ " .

(٢) في م : " المسلمون " .

(٣) في ب و ط : " للتغير " .

(٤) نهاية الوصول (١٤٧٧/٤ - ١٤٧٨) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٣٨/٢) .

(٥) " له معنى " ساقطة من : ب .

(٦) في ب : " لولاه " .

\* نهاية صفحة (١٠٦/أ) من : ط .

\* نهاية صفحة (٢٣٤) من : ع .

(٧) من قوله : " كيف وإنه لو صح " إلى هنا ساقطة من : ع .



وعن السؤال الرابع من وجهين :

الأول : أنه مهما أخرج الشرط بعض الأحوال فيلزم منه إخراج بعض الأعيان ، وذلك أنه إذا قال : أكرم بني تميم إن دخلوا داري ، فقد\* أخرج من لم يدخل الدار .

الثاني : أنه وإن لم يخرج شيئاً من الأعيان ، ولكن لا نسلم انحصار التجوز في إخراج الأعيان ، وما المانع من القول بالتجوز في إخراج بعض الأحوال<sup>(١)</sup> مع<sup>(٢)</sup> عموم اللفظ بالنسبة إليها ؟<sup>(٣)</sup>

وعن السؤال الخامس : لا نسلم أن المستبقى وإن كان جمعاً غير منحصر أنه يكون عاماً إذا لم يكن مستغرقاً للجنس ، وإن سلمنا عمومه غير أنه بعض<sup>(٤)</sup> مدلول اللفظ العام المخصص وإذا كان بعضاً منه لزم أن يكون صرف اللفظ إليه مجازاً لما ذكرناه<sup>(٥)</sup> من الدليل .<sup>(٦)</sup>

\* نهاية صفحة ( ١١٦ / أ ) من : م .

(١) " الأحوال " ساقطة من : م .

(٢) في م : " من " .

(٣) نهاية الوصول ( ١٤٨٠ / ٤ ) .

(٤) في ط و ب : " بعض من " .

(٥) من قوله : " غير أنه بعض مدلول " إلى هنا ساقطة من : م .

(٦) هذه المسألة من المسائل التي لا داعي للإطالة فيها وكثرة الوقوف عندها . وقد قال ابن رشيق

المالكي : " فالخلاف فيها لا يعد شيئاً ؛ لأنه إن بقي دالاً على الباقي تعين العمل به ، إلا أن يمنع منه

مانع ، سواء كان مجازاً أو حقيقة . " لباب المحصول ( ٥٥٧ / ٢ ) .

### المسألة الخامسة

#### [ في صحة الاحتجاج بالعموم بعد التخصيص ]

اختلف القائلون بالعموم في صحة الاحتجاج به بعد التخصيص فيما بقي<sup>(١)</sup> ، فأثبتته الفقهاء مطلقاً<sup>(٢)</sup> ، وأنكره عيسى بن أبان ، وأبو ثور<sup>(٣)</sup> مطلقاً<sup>(٤)</sup> .  
ومنهم من فصل ، ثم اختلف القائلون بالتفصيل :

- (١) يجب فرض المسألة في العام إذا خص بمعين ، فالأقوال في المسألة تنطبق على هذا ، وأما إذا كان مجمل فقد نقل الآمدي الاتفاق على أنه لا يبقى حجة ، وفي هذا النقل ما فيه كما سترى .
- (٢) وهو مذهب جمهور الأصوليين والفقهاء من شتى المذاهب . المقدمة لابن القصار (٢٨٢) ، التقريب (٧٣/٣) ، المعتمد (٢٦٥/١) ، العدة (٥٣٣/٢) ، إحكام الفصول (٢٥٣/١) ، الإشارة (١٨٨) ، التبصرة (١٧٨) ، البرهان (١٤٩/١-١٥٠) ، المستصفى (٣٣/٢) ، المنحول (٢٢٧) ، المحصول (١٧/٣) ، روضة الناظر (٧٠٦/٢) ، المغني للخبازي (١٠٩) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٤١/٢) ، كشف الأسرار (٤٥١/١) ، تيسير التحرير (٣١٣/١) .
- (٣) إبراهيم بن خالد بن أبي يمان الكلبي ، فقيه بغداد ومفتيها ، تفقه على الشافعي وابن عيينة وسفيان الثوري ، وكان من تلاميذه : أبو داود السخيتاني ، ومسلم بن الحجاج ، وابن ماجه ، قال عنه الإمام أحمد : هو عندي في مسلاخ سفيان الثوري ، أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة . وقد ألف في الأحكام وجمع بين الحديث والفقه . (١٧٠هـ - ٢٤٠هـ وقيل ٢٤٦هـ) .
- وفيات الأعيان (٥٣/١) ، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٧٤/٢-٨٠) ، طبقات الشافعية للإسنوي (٢٥/١-٢٦) ، شذرات الذهب (٩٣/٢-٩٤) .
- (٤) وهو مذهب أكثر المعتزلة ، المعتمد (٢٦٥/١) ، وإليه ذهب القدريّة كما في المستصفى (٣٣/٢) ، المحصول (١٧/٣) ، كشف الأسرار (٤٤٩/١) ، تيسير التحرير (٣١٣/١) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

فقال البلخي<sup>(١)</sup> : إن خص بدليل متصل كالشرط ، والصفة ، والاستثناء فهو حجة\* ،  
وإن خص بدليل منفصل فليس بحجة<sup>(٢)</sup>.<sup>(٣)</sup>

وقال أبو عبد الله البصري : إن كان المخصص قد منع من تعلق الحكم بالاسم العام  
وأوجب تعلقه بشرط لا ينبئ عنه الظاهر لم يجوز التعلق به ، كما في قوله تعالى {وَالسَّارِقُ  
وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا}<sup>(٤)</sup> فإن قيام الدلالة على اعتبار الحرز ومقدار المسروق مانع من  
تعلق الحكم بعموم اسم السارق ، وموجب لتعلقه بشرط لا ينبئ عنه ظاهر اللفظ ، وإن  
كان المخصص لم يمنع من تعلق الحكم بالاسم العام فهو حجة ، كقوله تعالى {فَاقْتُلُوا  
الْمُشْرِكِينَ}<sup>(٥)</sup> فإن قيام الدلالة على المنع من قتل أهل الذمة<sup>(٦)</sup> غير مانع من تعلق الحكم باسم  
المشركين.<sup>(٧)</sup>

(١) علق الشيخ عبد الرزاق عفيفي بقوله : " فيه تحريف ، والصواب الكرخي . " قلت : هذا التعليق غير  
صحيح ، فالقول ورد عن البلخي والكرخي فلا تناقض . قال صفى الدين الهندي بعد أن أورد هذا  
المذهب : " وهو مذهب الكرخي والبلخي . " نهاية الوصول (٤/١٤٨٥) .

\* نهاية صفحة (١٢٤/ب) من : ب .

(٢) في ب : " حجة " .

(٣) أصول السرخسي (١/١٥٨) ، فواتح الرحموت (١/٣١٧) ، وهو مذهب عيسى بن أبان في رواية  
وهو مذهب الكرخي كما في تيسير التحرير (١/٣١٣) ، ميزان الأصول (١/٤٢٢) .

والمقول عن البلخي في بعض كتب الحنفية : أنه إذا خص منه شيء سقط الاحتجاج به سواء  
كان بمعلوم أو مجهول كما في كشف الأسرار (١/١٤٨) ، وانظر : تقويم الأدلة (١٠٥) ، المغني  
للخيازي (١٠٨) .

(٤) سورة المائدة : آية "٣٨" .

(٥) سورة التوبة : آية "٥" . وهذه الآية كتبت في جميع النسخ بدون الفاء في أولها .

(٦) في ع : " الذمي " .

(٧) المعتمد (١/٢٦٥-٢٦٦) ، التبصرة (١٨٨) ، شرح مختصر ابن الحاجب (٢/١٤٣) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وقال القاضي عبد الجبار : إن كان العام المخصوص بحيث<sup>(١)</sup> لو تركنا وظاهره من دون التخصيص كنا نمثل ما أريد منا ونضم إليه ما لم يرد منا صح الاحتجاج به ، وذلك كقوله تعالى {فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ} المخصص بأهل الذمة ، وإن كان العام بحيث لو تركنا وظاهره من غير تخصيص لم يمكننا امثال ما أريد منا دون بيان فلا يكون حجة ، وذلك كقوله تعالى {أَقِيمُوا الصَّلَاةَ}<sup>(٢)</sup> فإننا لو تركنا والآية لم يمكننا امثال ما أريد منا من الصلاة الشرعية قبل تخصيصه بالحائض ، فكذلك بعد التخصيص .<sup>(٣)</sup>

ومن الناس من قال : إنه يكون حجة في أقل الجمع ، ولا يكون حجة فيما زاد على ذلك .<sup>(٤)</sup>

واتفق الكل على أن العام لو خص<sup>(٥)</sup> تخصيصاً مجملاً فإنه لا يبقى حجة ، كما لو قال : اقتلوا المشركين إلا بعضهم .<sup>(٦)</sup>

والمختار : صحة الاحتجاج به فيما وراء صور التخصيص .<sup>(٧)</sup>

---

(١) " بحيث " ساقطة من : ع و ب .

(٢) سورة الأنعام : آية "٧٢" .

(٣) المعتمد (٢٦٩/١) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٤٤/٢) .

(٤) المستصفى (٣٣/٢) ، فواتح الرحموت (٣١٧/١) .

(٥) في ب : " لو خصص " .

(٦) دعوى الاتفاق هنا غير دقيقة ، فقد خالف بعض الأصوليين في ذلك كالسرخسي ، والدبوسي ،

والبزدوي فقالوا : يبقى العام حجة وإن كان المخصص مبهماً . كما في تقويم الأدلة (١٠٥) ،

أصول السرخسي (١٦١/١) ، تيسير التحرير (٣١٣/١) ، كشف الأسرار (٤٥٥/١) ، فواتح

الرحموت (٣١٧/١) .

قال ابن السبكي في الإجماع (١٣٧/٢) : " قد ادعى جماعة فيه الاتفاق ، وهي دعوى غير مسموعة

فقد صرح ابن برهان في الوجيز بأن محل الخلاف فيم إذا خص بمبهم ، فإن عبارته : العام إذا دخله

التخصيص لم يصير مجملاً .

(٧) منتهى السؤل (ق٢٧/٢) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وقد احتج بعض الأصحاب<sup>(١)</sup> على ذلك بأن قال : اللفظ العام كان متناولاً للكل بالإجماع ، فكونه حجة في كل قسم من أقسام ذلك الكل : إما أن يكون موقوفاً على كونه حجة في القسم الآخر ، أو على كونه حجة في الكل ، أو لا يتوقف على واحد منهما .  
فإن كان الأول : فهو باطل ؛ لأنه إن كان كونه حجة في كل واحد من الأقسام مشروطاً بكونه حجة في القسم الآخر فهو دور ممتنع، وإن كان كونه حجة في بعض الأقسام مشروطاً بكونه حجة في قسم آخر ولا عكس ، فكونه حجة في ذلك القسم الآخر يبقى بدون كونه حجة في القسم المشروط ، وليس<sup>(٢)</sup> بعض الأقسام بذلك أولى من البعض مع تساوي نسبة اللفظ العام إلى كل أقسامه .

وإن كان الثاني : فهو أيضاً باطل ؛ لأن كونه حجة في الكل يتوقف على كونه حجة في كل واحد من تلك الأقسام ؛ لأن الكل لا يتحقق إلا عند تحقق جميع الأفراد ، وذلك أيضاً دور ممتنع، وإذا بطل القسمان ثبت كونه حجة<sup>(٣)</sup> في البعض المستبقى وإن لم يبق حجة في غيره<sup>(٤)</sup> .

وهذه الحجة مع طولها\* ضعيفة جداً ؛ إذ\* لقائل أن يقول : ما المانع من توقف صحة<sup>(٥)</sup> الاحتجاج به في كل واحد من الأقسام على الآخر\* أو على الكل مع التعاكس ؟

(١) المراد به الرازي كما في المحصول (١٧/٣-١٨) .

(٢) في م : " فليس " .

(٣) كتب في ع و م بعد قوله : ثبت كونه حجة . ما نصه " في كل واحد من الأقسام من غير توقف

على كونه حجة في القسم الآخر ، ولا على الكل ، ثبت كونه حجة " والأولى إسقاطها كما في :

ب و ط ؛ ليتسق الكلام .

(٤) المحصول (١٧/٣-١٨) .

\* نهاية صفحة (٢٣٥) من : ع .

\* نهاية صفحة (١٠٦/ب) من : ط .

(٥) في ع و م : " صحة توقف " .

\* نهاية صفحة (١١٦/ب) من : م .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

قوله : إنه دور ممتنع . متى يكون ذلك ممتنعاً ؟ إذا كان التوقف توقف معية أو توقف تقدم<sup>(١)</sup> ؟ الأول : ممنوع ، والثاني : مسلم .  
ولكن لم قلت<sup>(٢)</sup> بأن التوقف ههنا بجهة التقدم ؟ ولا يخفى أن بيان ذلك مما لا سبيل إليه .<sup>(٣)</sup>

(١) الدور : توقف الشيء على نفسه ، أي أن يكون هو نفسه علة لنفسه بواسطة أو بدون واسطة ، والدور مستحيل بالبدهة العقلية . ثم إن الدور نوعان : سبقي ، ومعني .  
فالسبقي ويقال له أيضاً القبلي : هو توقف الشيء على ما توقف عليه . وهو قسمان : مصرح ، ومضمر . فالمصرح : ما كانت الواسطة فيه واحدة ، مثاله أن يقال : خالد أوجد بكرأ ، وبكر أوجد خالدأ ، فبكر متوقف في وجوده على خالد ، وخالد متوقف في وجوده على بكر ، فالواسطة واحدة . ويقال لمثل هذا دور بمرتبة .  
والمضمر : ما كانت الواسطة فيه أكثر . مثاله أن يقال : خالد أوجد بكرأ ، وبكر أوجد عليأ ، وعلي أوجد خالدأ . ففي هذا المثال توقف وجود خالد على نفسه بواسطتين ، بكر و علي ، وإن شئت قلت بمرتبتين ، وكلما زادت الوسائط كانت المراتب بحسبها .  
وهذا الدور بقسميه باطل ؛ لما فيه من التناقض ، إذ يلزمه أن يكون الشيء سابقاً لا سابقاً ، مؤثر لا مؤثر إلخ ، بل يلزمه أن يكون الشيء غير نفسه ؛ ضرورة التباين بين المتقدم والمتأخر والأثر والمؤثر .

أما الدور المعني : فمثل توقف كل من الأبوة والبنوة على الآخر ، فلا تعقل أبوة إلا مع عقل بنوة ولا بنوة إلا مع عقل أبوة ، ولا يوجد كل منهما إلا مع وجود الآخر دون تقدم لأحدهما على الآخر وجوداً وتعقلاً ، وهو جائز لأنه من باب الإضافات ، وهي أمور اعتبارية لا وجود لها ؛ ولأن كلاً منها ليس علة في وجود الآخر ولا معلولاً له ، بل كلاهما أثر لأمر خارج عنهما .  
ومن قوله : ولأن كلاً منها ليس علة في وجود الآخر ولا معلولاً له ( إلخ ) لا يسلم ، كيف والأب علة للابن .

هامش الإحكام للشيخ عبد الرزاق عفيفي (٢٣٤/٢) ، التعريفات (١٤٠) ، التعاريف (٣٤٣) ، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة ، لعبد الرحمن حسن حبنكة (٣٣٣-٣٣٧) .

(٢) في ب : " قلت " .

(٣) شرح تنقيح الفصول (٢٢٨-٢٢٩) ، نهاية الوصول (١٤٩٢/٤) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٤٦-١٤٧) ، الإجماع (١٤٠/٢) .

والمعتمد في ذلك<sup>(١)</sup> الإجماع والمعقول :

أما الإجماع : فهو أن فاطمة رضي الله عنها احتجت على أبي بكر في ميراثها من أبيها بعموم\* قوله تعالى {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ} <sup>(٢)</sup> الآية<sup>(٣)</sup> ، مع أنه مخصص بالكافر والقاتل ، ولم ينكر أحد من الصحابة صحة احتجاجها مع ظهوره وشهرته، بل عدل أبو بكر ﷺ في حرمانها إلى الاحتجاج بقوله ﷺ ( نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة ) <sup>(٤)</sup>

وأيضاً فإن علياً عليه السلام احتج على جواز الجمع بين الأختين في الملك بقوله تعالى {أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ} <sup>(٥)</sup> مع كونه مخصصاً بالأخوات والبنات ، وكان ذلك مشهوراً فيما بين الصحابة ، ولم يوجد له نكير فكان إجماعاً .

وأيضاً فإن ابن عباس احتج على تحريم نكاح المرضعة بعموم قوله تعالى {وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ} <sup>(٦)</sup> وقال : قضاء الله أولى من قضاء ابن الزبير<sup>(٧)</sup> ، مع أنه مخصوص بكون<sup>(٨)</sup>

(١) أي في صحة الاحتجاج بالعموم فيما وراء صور التخصيص .

\* نهاية صفحة ( ١٢٥ / أ ) من : ب .

(٢) " لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ " ساقطة من : ع و ب .

(٣) سورة النساء : آية " ١١ " .

(٤) سبق تخريجه ص ( ٢٨٧ ) .

(٥) سورة النساء : آية " ٣ " .

(٦) سورة النساء : آية " ٢٣ " .

(٧) لم أره منسوباً لابن عباس ﷺ ، وإنما لابن عمر ﷺ ، فعن عمرو بن دينار قال : سئل ابن عمر عن شيء من أمر الرضاع فقال : لا أعلم إلا أن الله قد حرم الأخت من الرضاع ، فقلت : إن أمير المؤمنين ابن الزبير يقول : لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ، ولا المصة ولا المصتان ، فقال ابن عمر ﷺ : قضاء الله خير من قضائك وقضاء أمير المؤمنين معك .

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الرضاع ، باب : من قال يحرم قليل الرضاع وكثيره .

(٤٥٨/٧) رقم ( ١٥٤٢٠ ) . والدارقطني في سننه ، كتاب الرضاع . ( ١٨٣/٤ ) رقم ( ٤٠ ) .

وعبد الرزاق في مصنفه ، باب : القليل من الرضاع . ( ٤٦٧/٧ ) رقم ( ١٣٩١٩ ) .

(٨) في ع و ط و م : " لكون " .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

الرضاع المحرم متوقفاً على شروط وقيود ، فليس كل مرضعة محرمة ، ولم ينكر عليه منكر صحة احتجاجة به<sup>(١)</sup> ، فكان إجماعاً<sup>(٢)</sup>.

وأما المعقول : فهو أن العام قبل التخصيص حجة<sup>(٣)</sup> في كل واحد من أقسامه إجماعاً ، والأصل بقاء ما كان قبل التخصيص بعده ، إلا أن يوجد له معارض ، والأصل عدمه<sup>(٤)</sup>.

فإن قيل : لو كان حجة في الباقي بعد التخصيص لم يخل : إما أن يدل عليه حقيقة أو تجوزاً . لا جائز أن يقال بالأول ؛ إذ يلزم منه أن يكون اللفظ مشتركاً بينه وبين الاستغراق ؛ ضرورة اتفاق القائلين بالعموم على كونه حقيقة في الاستغراق ، والاشتراك على خلاف الأصل . وإن كان مجازاً فيمتنع الاحتجاج به ؛ لثلاثة أوجه :

الأول : أن المجاز فيما وراء صورة التخصيص متردد بين أقل الجمع وما عدا صورة التخصيص ، ويمتنع الحمل على الكل ؛ لما فيه من تكثير جهات التجوز ، وليس حمله على أحد المجازين أولى من الآخر ؛ لعدم دلالة اللفظ عليه فكان مجازاً<sup>(٥)</sup>.

الثاني : أن المجاز ليس بظاهر ، وما لا يكون ظاهراً لا يكون حجة<sup>(٦)</sup>.

الثالث : أن العام بعد التخصيص ينزل منزلة قوله : اقتلوا المشركين إلا بعضهم ، والمشبه به ليس بحجة ، فكذلك المشبه .

---

(١) " به " ساقطة من : ب .

(٢) انظر الأدلة السابقة في : التقريب (٧٤/٣) ، المعتمد (٢٦٧/١-٢٦٨) ، العدة (٥٤٠/٢) ، التبصرة (١٨٨) ، التمهيد (١٤٤/٢) ، الوصول إلى الأصول (٢٣٩/١) ، المحصول (٢٠-١٩/٣) ، كشف الأسرار (٤٥٢) .

(٣) " حجة " ساقطة من : ب .

(٤) العدة (٥٤٢/٢) ، التمهيد (١٤٥/٢) ، المحصول (١٨/٣-١٩) ، نهاية الوصول (١٤٩٢) .

(٥) المحصول (٢١/٣) ، نهاية الوصول (١٤٩٤/٤) .

(٦) المعتمد (٢٦٨/١) ، التمهيد (١٤٧/٢) .



### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

سلمنا أنه حجة ، لكن في أقل الجمع أو فيما عدا صورة التخصيص ؟ الأول : مسلم ،  
والثاني : ممنوع ؛ وذلك لأن الحمل على أقل الجمع متيقن ، بخلاف الحمل على ما زاد عليه  
فإنه مشكوك فيه ، فكان حجة في المتيقن .<sup>(١)</sup>

والجواب عن السؤال الأول<sup>(٢)</sup> من جهة الإجمال والتفصيل :

أما الإجمال : فهو أن اللفظ العام حجة في كل واحد من أقسامه قبل التخصيص إجماعاً ،  
وهو إما أن يكون دالاً عليه حقيقة أو مجازاً ضرورة ، وكل ما ذكره من الإشكالات تكون  
لازمة ، ومع ذلك فهو حجة والعذر<sup>(٣)</sup> يكون متحداً .

وأما التفصيل فنقول : ما المانع أن يكون مشتركاً ؟

قولهم : الاشتراك على خلاف الأصل .

قلنا : إنما يكون على<sup>(٤)</sup> خلاف الأصل أن لو لم يكن من قبيل الأسماء العامة ، وليس  
كذلك على ما يأتي عن قرب ، وإن سلمنا أنه ليس مشتركاً فما المانع من التجوز ؟

قولهم : إنه مجمل ؛ لتردده بين جهات التجوز .

قلنا : يجب اعتقاد ظهوره في بعضها نفيّاً للإجمال عن الكلام ، إذ هو خلاف  
الأصل ، ثم متى يكون كذلك ؟ إذا كان حملاً على ما عدا صورة التخصيص \* مشهوراً أو  
إذا لم يكن ؟

---

(١) الثاني والثالث تعد بمثابة الأدلة لمذهب عيسى بن أبان . المعتمد (١/٢٦٨) ، التمهيد (٢/١٤٨) ،

نهاية الوصول (٤/١٤٩٤) .

(٢) " الأول " ساقطة من : م .

(٣) في ب : " والعدد " .

(٤) " على " ساقطة من : ع و م .

\* نهاية صفحة (١١٧/أ) من : م .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

الأول : ممنوع ، والثاني : مسلم ، وبيان اشتغاره ما نقل عن الصحابة من عملهم بالعمومات المخصصة فيما وراء صورة التخصيص ، نقلاً شائعاً ذائعاً .

سلمنا أنه غير مشهور فيه\* ، ولكن يجب حمل اللفظ بعد التخصيص عليه ؛ لأنه أولى من حمله على أقل الجمع ؛ لثلاثة أوجه :

الأول : لكونه<sup>(١)</sup> معيناً ، وكون أقل الجمع مبهماً<sup>(٢)</sup> في الجنس .

و<sup>(٣)</sup> الثاني\* : أن حمله عليه بتقدير أن يكون المراد من اللفظ أقل الجمع غير محل بمراد المتكلم\* ، وحمله على أقل الجمع بتقدير أن يكون المراد من اللفظ ما عدا صورة التخصيص محل بمراد المتكلم ، فكان الحمل<sup>(٤)</sup> عليه أولى .

و<sup>(٥)</sup> الثالث : أنه أقرب إلى الحقيقة فكان أولى<sup>(٦)</sup> .

قولهم : المجاز ليس بظاهر .

إن أرادوا به أنه ليس حقيقة فمسلم ، ولكن لا يدل ذلك على أنه لا يكون حجة إلا أن تكون الحجة منحصرة في الحقيقة ، وهو محل النزاع ، وإن أرادوا<sup>(٧)</sup> به أنه لا يكون حجة فهو محل النزاع<sup>(٨)</sup> .

---

\* نهاية صفحة (٢٣٦) من : ع .

(١) في ب : " بكونه " .

(٢) في ب : " منهما " .

(٣) " و " ساقطة من : م .

\* نهاية صفحة (١٢٥/ب) من : ب .

\* نهاية صفحة (١٠٧/أ) من : ط .

(٤) في م : " حمله " .

(٥) " و " ساقطة من : ب .

(٦) انظر الجواب عن السؤال الأول في نفس المواضع في المراجع السابقة .

(٧) في م : " أراد " .

(٨) المعتمد (٢٦٨/١) ، التمهيد (١٤٧/٢) .

قولهم : إنه ينزل منزلة قوله : اقتلوا المشركين إلا بعضهم .  
ليس<sup>(١)</sup> كذلك ، فإن الخارج عن العموم إذا كان مجهولاً تعذر العمل بالعموم مطلقاً ؛ لأن  
العمل به في أي واحد قُدِّر لا يؤمن معه أن يكون هو المستثنى ، بخلاف ما إذا كان الخارج  
معيناً .

وعن السؤال الثاني بما ذكرناه من الترجيحات السابقة .<sup>(٢)</sup>

---

(١) في ب : " فليس " .

(٢) المراجع السابقة .

\* والذي أراه راجحاً في هذه المسألة : أن العام إذا دخله التخصيص يكون حقيقة فيما بقي بعد  
التخصيص ؛ لأن المخصص قد أثر في المخصوص ( المخرج ) ولم يؤثر في الباقي ( الأصل ) فيبقى  
على ما هو عليه ، فإن الأفراد المتبقية بعد التخصيص قد دل عليها اللفظ العام وتناولها حقيقة بدون  
قرينة ، وما كان كذلك فهو أقوى من اللفظ الذي لا يدل إلا بقرينة على الراجح ، والله أعلم .

المسألة السادسة

[ في الجواب عن السؤال بصيغة العموم هل يكون عاماً ؟ ]

إذا ورد خطاب جواباً لسؤال سائل داع إلى الجواب، فالجواب إما أن يكون غير مستقل بنفسه دون السؤال أو هو مستقل .

فإن كان الأول : فهو تابع للسؤال في عمومته وخصوصه<sup>(١)</sup> .

أما في عمومته فمن غير خلاف ، وذلك كما روي عن النبي ﷺ أنه سئل عن بيع الرطب بالتمر ، فقال ( أينقص الرطب إذا بيع ؟ قالوا : نعم . قال : فلا إذا )<sup>(٢)</sup> .

(١) إذا كان في خصوص الأشخاص فيحتاج إلى دليل خصوص ، أما في عموم الأحوال فلا يحتاج إلى دليل ، ومثال ذلك أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله : إنا نركب البحر ، ونحمل معنا القليل من الماء ، فإن توضأنا به عطشنا ، أفنتوضأ من ماء البحر ؟ فهو يسأل عن حالة معينة وهي ركوب البحر ، ولكن الجواب يشمل كل الأحوال وليس الحال المذكورة فقط .

(٢) عن زيد بن أبي عياش قال : سئل سعد بن أبي وقاص ﷺ عن البيضاء بالسُّلت ، فكرهه وقال : سمعت النبي ﷺ يسأل عن الرطب بالتمر ، فقال : ينقص إذا بيع ؟ قالوا : نعم ، قال : فلا إذا . أخرج مالك في الموطأ ، كتاب البيوع ، باب : ما يكره من بيع التمر . (٢٢٤/٢) رقم (٣٥٤) . وأحمد في المسند ، مسند أبي إسحاق سعد بن أبي وقاص ﷺ . (٤٨٣/١) رقم (١٥٤٤) . وأبو داود في كتاب البيوع ، باب : التمر بالتمر . (٢٥١/٣) رقم (٣٣٥٩) . وابن ماجه في كتاب التجارات ، باب : بيع الرطب بالتمر . (٧٦١/٢) رقم (٢٢٦٤) . والترمذي في كتاب البيوع ، باب : ما جاء في النهي عن المحاقلة والمزابنة . (٥٢٨/٣) رقم (١٢٢٥) وقال : هذا حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم . وأخرجه النسائي في المجتبى ، في كتاب البيوع ، باب : اشتراء التمر بالرطب . (٢٦٨/٧) رقم (٤٥٤٥) .

والحاكم في المستدرک ، كتاب البيوع . (٤٥/٢) رقم (٢٢٦٦) .

والبيضاء : هو الشعير كما في رواية ، وقيل هو الحنطة ، والسلت بضم السين وسكون اللام : ضرب من الشعير لا قشر له يكون بالحجاز .

انظر : تحفة الأحوذى لمحمد المياركفوري (٣٤٩/٤-٣٥٠)

### الصفة الثالث : في معنى العام والخاص

وأما في خصوصه فكما لو سأله سائل وقال : توضأت بماء البحر<sup>(١)</sup> ، فقال له : يجزئك . فهذا وأمثاله وإن ترك فيه الاستفصال مع تعارض الأحوال لا يدل على التعميم في حق الغير كما قاله الشافعي ؛ إذ اللفظ لا عموم له ، ولعل<sup>(٢)</sup> الحكم على ذلك الشخص كان<sup>(٣)</sup> لمعنى يختص به<sup>(٤)</sup> ، كتخصيص أبي بردة<sup>(٥)</sup> في الأضحية بجذعة من المعز ، وقوله له<sup>(٦)</sup> ( تجزئك ولا تجزئ أحداً بعدك )<sup>(٧)</sup> .

= وانظر الاستدلال بالدليل في : المعتمد (٢٨٠/١) ، الإشارة (٢٠٨) ، المحصول لابن العربي (٧٩) ،  
المحصول (١٢٤-١٢١/٣) شرح تنقيح الفصول (٢١٦) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٤٨/٢) ،  
التقرير والتحبير (٢٩٦/١) .

(١) " البحر " ساقطة من : م .

(٢) " لعل " ساقطة من : ب . وبدلها " وأما " .

(٣) في ب : " فإن كان " .

(٤) قال الشيخ عبد الرزاق عفيفي : " اللفظ وإن لم يكن من صيغ العموم ، إلا أن الأصل في بيانه ﷺ وتشريعه العموم حتى يثبت دليل الخصوص ، كما في قوله لأبي بردة : ولن تجزئ عن أحد بعدك . وكما في تخصيصه خزيمه بقبول شهادته وحده . " هامش الإحكام (٢٣٧/٢) .

(٥) أبو بردة : مشهور بكنيته ، واختلف في اسمه واسم أبيه ، ولكنه على الصحيح هاني بن نيار بن عمرو ، وهو خال البراء بن عازب ﷺ ، شهد العقبة وبدراً والمشاهد كلها ، وكان أحد الرماة الموصوفين بها ، توفي سنة (٤١هـ) وقيل غير ذلك .

الاستيعاب (١٦٠٩-١٦٠٨/٤) ، أسد الغابة (٣٤-٣٣/٦) ، سير أعلام النبلاء (٣٦-٣٥/٢) ،  
الإصابة (٤١٠/٦) .

(٦) " له " ساقطة من : ب .

(٧) عن البراء بن عازب ﷺ قال : ضحى خال لي يقال له أبو بردة قبل الصلاة ، فقال رسول الله ﷺ : شاتك شاة لحم ، فقال يا رسول الله : إن عندي داجناً جذعاً من المعز ، قال : اذبحها ولن تصلح لغيرك ، ثم قال : من ذبح قبل الصلاة فإنما يذبح لنفسه ، ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين .

أخرجه البخاري في كتاب الأضاحي ، باب : قول النبي ﷺ لأبي بردة ضح بالجدع من المعز ولن تجزئ أحداً بعدك . (٢١١٢/٥) رقم (٥٢٣٦) .  
و مسلم في كتاب الأضاحي ، باب : وقتها . (١٥٥٢/٣) رقم (١٩٦١) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وتخصيصه خزيمة<sup>(١)</sup> بقبول شهادته وحده<sup>(٢)</sup> ، وبتقدير تعميم المعنى الجالب للحكم ، فالحكم في حق غيره إن ثبت فبالعلة المتعدية لا بالنص<sup>(٣)</sup> .<sup>(٤)</sup>

(١) هو أبو عمارة خزيمة بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة الأنصاري ، من السابقين إلى الإسلام ، شهد بدمراً وما بعدها ، وكان من كبار جيش علي ؑ ، وقتل معه يوم صفين سنة (٣٧هـ) .  
الاستيعاب (٤٤٨/٢) ، أسد الغابة (١٦٤/٢-١٦٥) ، سير أعلام النبلاء (٤٨٥/٢-٤٨٧) ، الإصابة (٢٣٩/٢-٢٤٠) .

(٢) عن عمارة بن خزيمة أن عمه حدثه وهو من أصحاب النبي ﷺ ، أن النبي ﷺ ابتاع فرساً من أعرابي فاستتبعه النبي ﷺ ليقضيه ثمن فرسه ، فأسرع رسول الله ﷺ المشي وأبطأ الأعرابي ، فطفق رجال يعترضون الأعرابي فيساومونه بالفرس ولا يشعرون أن النبي ﷺ ابتاعه ، فنادى الأعرابي رسول الله ﷺ فقال : إن كنت مبتاعاً هذا الفرس وإلا بعته ، فقام النبي ﷺ حين سمع نداء الأعرابي فقال : أو ليس قد ابتعته منك ؟ فقال الأعرابي : لا والله ما بعته ، فقال النبي ﷺ : بلى قد ابتعته منك ، فطفق الأعرابي يقول : هلم شهيداً ، فقال خزيمة بن ثابت : أنا أشهد أنك قد ابتعته ، فأقبل النبي ﷺ على خزيمة فقال : بم تشهد ؟ فقال : بتصديقك يا رسول الله ، فجعل رسول الله ﷺ شهادة خزيمة بشهادة رجلين .

أخرجه أبو داود في كتاب الأقضية ، باب : إذ علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم به . (٣٠٨/٣) رقم (٣٦٠٧) .

والنسائي في كتاب البيوع ، باب : التسهيل في ترك الإشهاد على البيع . (٣٠١/٧) رقم (٤٦٤٧) والحاكم في المستدرک ، في ذكر مناقب خزيمة بن ثابت ؑ . (٤٤٨/٣) رقم (٥٦٩٥) وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ، ورجاله باتفاق الشيخين ثقات ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .  
وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الشهادات ، باب ك الأمر بالإشهاد . (١٤٥/١) رقم (٢٠٣٠٢) .

ويشهد لهذا الحديث ما في البخاري من أن زيد بن ثابت قال : لما نسخنا الصحف في المصاحف ، فقدت آية من سورة الأحزاب كنت كثيراً اسمع رسول الله ﷺ يقرأها ، لم أجدها عند أحد إلا مع خزيمة الأنصاري الذي جعل رسول الله ﷺ شهادته شهادة رجلين . أخرجه البخاري في كتاب التفسير ، باب : قوله تعالى { فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا } . (١٧٩٥/٤) رقم (٤٥٠٦) .

(٣) في م : " بالنعت " .

(٤) العدة (٥٩٦/٢) ، البرهان (١٣٤/١) ، المستصفى (٣٤،٣٦/٢) ، التقرير والتحبير (٢٩٦/١) ، فواتح الرحموت (٢٩١/١) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

و<sup>(١)</sup> أما إن كان الجواب مستقلاً بنفسه دون السؤال : فيما أن يكون مساوياً للسؤال ،  
أو أعم منه ، أو أخص .<sup>(٢)</sup>

فإن كان مساوياً له : فالحكم في عمومه وخصوصه عند كون السؤال عاماً أو خاصاً  
فكما<sup>(٣)</sup> لو لم يكن مستقلاً.

ومثاله عند كون السؤال خاصاً : سؤال الأعرابي عن وطئه في نهار رمضان ، وقوله ﷺ  
( اعتق رقبة<sup>(٤)</sup> )<sup>(٥)</sup>

ومثاله عند كون السؤال عاماً : ما روي عن النبي ﷺ أنه سئل فقيل له ( إنا نركب

---

(١) " و " ساقطة من : م .

(٢) المحصول (١٢٢/٣-١٢٥) .

هذه ثلاثة أقسام ، وذكر صفي الدين الهندي قسماً رابعاً وهو : " أن يكون الجواب أعم من السؤال من  
وجه دون وجه ، نحو ما إذا سئل هل على من أفطر بالجماع في نهار رمضان كفارة ؟ فيقول في  
جوابه : على من أفطر في نهار رمضان الكفارة إذا تعمد الإفطار ، لا إذا ما أفطر ناسياً ، فالسؤال  
خاص بالجماع عام في الناسي والمتعمد ، والجواب خاص بالمتعمد عام في الجامع وغيره .

وحكم هذا القسم على رأي من يرى أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ظاهر ، وأما على رأي  
المخصصين فيحتمل أن يختص بالسبب أيضاً . " نهاية الوصول (١٧٥٥/٥) .

(٣) في ب : " وكما " .

(٤) من قوله : " ومثاله عند كون السؤال خاصاً " إلى هنا ساقطة من : ب .

(٥) عن أبي هريرة ﷺ قال : بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ إذ جاءه رجل فقال يا رسول الله :  
هلكت ، قال : مالك ؟ قال : وقعت على امرأتي وأنا صائم ، فقال رسول الله ﷺ : هل تجد رقبة  
تعتقها ؟ قال : لا ( الحديث ) .

أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب : إذا جامع في نهار رمضان ولم يكن له شيء فتصدق  
عليه فليكفر . (٦٨٤/٢) رقم (١٨٣٤) .

ومسلم في كتاب الصيام ، باب : تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم ، ووجوب  
الكفارة الكبرى فيه . (٧٨١/٢) رقم (١١١١) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

البحر<sup>(١)</sup> على أرماث<sup>(٢)</sup> لنا ، وليس معنا من الماء العذب ما يكفيننا ، أفتتوضأ بماء<sup>(٣)</sup> البحر ؟ فقال ﷺ ( البحر هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته<sup>(٤)</sup> ) .

وأما إن كان الجواب أخص من السؤال فالجواب يكون خاصاً ، ولا يجوز تعدية الحكم من محل التنصيص إلى غيره إلا بدليل خارج عن اللفظ ؛ إذ اللفظ لا عموم له كما سبق

(١) في ع و ط : " في البحر " .

(٢) في ب : " أرماث " . ومعناها على كلا اللفظين : خشب يضم بعضه إلى بعض ، ثم يشد ، ثم يركب في الماء ويسمى الطواف ، وهو فَعَلَ ، بمعنى مفعول ، من رمث الشيء إذا لمته وأصلحته .  
النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٢/٢٦١) ، لسان العرب لابن منظور (٢/١٥٦) ، مادة : رمث .

(٣) في ب : " من ماء " .

(٤) " الحل ميتته " ساقطة من : ع و ب .

عن أبي هريرة ﷺ قال : سألت رجلاً رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله : إنا نركب البحر ، ونحمل معنا القليل من الماء ، فإن توضأنا به عطشنا ، أفتتوضأ من ماء البحر ؟ فقال رسول الله ﷺ : هو الطهور ماؤه الحل ميتته .

أخرجه مالك في الموطأ ، كتاب الطهارة ، باب : الطهور للوضوء . (٢٢/١) رقم (٤٢) .

وأحمد في المسند ، مسند أبي هريرة ﷺ . ٢٨/٠٣ رقم (٧٢٣٢) .

وأبو داود في كتاب الطهارة ، باب : الوضوء بماء البحر . (٢١/١) رقم (٨٣) .

وابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها ، باب : الوضوء بماء البحر . (١٣٦/١) رقم (٣٨٦) .

والترمذي في كتاب الطهارة ، باب : ما جاء في ماء البحر أنه طهور . (١٠١/١) رقم (٦٩) .

وقال : هذا حديث حسن صحيح .

والنسائي في المجتبى ، كتاب الطهارة ، باب : ماء البحر . (٥٠/١) رقم (٥٩) .

والحاكم في المستدرک ، كتاب الطهارة . (٢٣٧/١) رقم (٤٩١) .

والبيهقي في السنن الصغرى ، كتاب الطهارة ، باب : ما تكون به الطهارة من الماء . (١٥١/١) رقم

(١٩٧) .

وانظر المثال في : المعتمد (١/٢٨٠-٢٨١) ، المستصفى (٢/٣٦) ، المحصول (٣/١٢٤) ، فواتح

الرحموت (١/٢٩١) ، شرح تنقيح الفصول (٢١٦) .



### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

تقريره ، بل في<sup>(١)</sup> هذه الصورة الحكم بالخصوص أولى من القول به فيما إذا كان السؤال خاصاً والجواب مساوياً له ؛ من<sup>(٢)</sup> حيث إنه ههنا عدل عن مطابقة سؤال السائل \* بالجواب مع دعو<sup>(٣)</sup> الحاجة إليه ، بخلاف تلك الصورة فإنه طابق بجوابه سؤال السائل .<sup>(٤)</sup>

وأما إن كان الجواب أعم من السؤال : فإما أن يكون أعم من السؤال في ذلك الحكم لا غير ، كسؤاله ﷺ عن ماء بثر بضاعة فقال ( خلق الله<sup>(٥)</sup> الماء طهوراً لا ينجسه شيء<sup>(٦)</sup> ) إلا ما غير طعمه أو ريحه أو لونه<sup>(٧)</sup> .

(١) في ع و ط و م : " وفي " بزيادة الواو ، وسقوطها أولى كما في : ب .

(٢) " من " ساقطة من : م .

\* نهاية صفحة ( ١١٧ / ب ) من : م .

(٣) في م و ب : " دعوى " .

(٤) وشرط له في المعتمد ( ٢٨٠ / ١ ) و المحصول ( ١٢٤ / ٣ ) و نهاية الوصول ( ١٧٤٢ / ٥ ) ثلاثة شروط :

١ - أن يكون فيما خرج عن الجواب تنبيه على ما لم يخرج منه . ٢ - أن يكون السائل من أهل

الاجتهاد . ٣ - أن لا تفوت المصلحة باشتغال السائل بالاجتهاد .

العدة ( ٦٠٤ / ٢ ) ، فواتح الرحموت ( ٢٩١ / ١ ) . ومثال هذا القسم كما في نهاية الوصول ، أن

يقول : من جامع في ثمار رمضان فعليه ما على المظاهر . في جواب من سأله عمن أفطر في ثمار

رمضان .

(٥) " الله " ساقطة من : ع .

(٦) " شيء " ساقطة من : ع و م و ب .

(٧) قال الزركشي في المعتمر ( ١٤٩ ) : " لم يرد هذا الاستثناء في بثر بضاعة ، وإنما هذا مركب من

حديثين " .

وأورد الأول ، وهو عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال : قيل يا رسول الله : أتوضأ من بثر بضاعة ،

وهي بثر يلقي فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن ؟ فقال رسول الله ﷺ : إن الماء طهور لا ينجسه

شيء .

ثم أورد الثاني ، وهو عن أبي أمامة ﷺ عن النبي ﷺ قال : إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على

ريحه وطعمه ولونه . "

أو أنه<sup>(١)</sup> أعم من السؤال في غير<sup>(٢)</sup> ذلك الحكم ، كسؤاله ﷺ عن التوضيء<sup>(٣)</sup> بماء<sup>(٤)</sup> البحر ، فقال ( هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته )<sup>(٥)</sup>.

= والحديث الأول ، أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة ، باب : ماجاء في بئر بضاعة (١٧/١) رقم (٦٦).

والترمذي في كتاب الطهارة ، باب : ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء . (٩٥-٩٦) رقم (٦٦) وقال : هذا حديث حسن ، وقد جود أبو أسامة هذا الحديث ، فلم يرو حديث أبي سعيد في بئر بضاعة أحسن مما روى أبو أسامة ، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي سعيد ، وفي الباب عن ابن عباس وعائشة رضي الله عنهم .

والنسائي في المجتبى ، كتاب الطهارة ، باب : ذكر بئر بضاعة . (١٧٤/١) رقم (٣٢٦) .

والدارقطني في كتاب الطهارة ، باب : الماء المتغير . (٢٩/١) رقم (١٠) .

والبيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الطهارة ، باب : التطهير بماء البئر . (٤/١) رقم (٧) .  
والحديث الثاني أخرجه :

ابن ماجة في كتاب الطهارة ، باب : الحيض . (١٧٤/١) رقم (٥٢١) .

والدارقطني في كتاب الطهارة ، باب : الماء المتغير (٢٨/١) رقم (١) .

وقال ابن كثير في تحفة الطالب (٢١٦-٢١٨) عن نص الحديث الذي أورده الآمدي : " هذا الحديث بهذا اللفظ لم أره في شيء من الكتب ، وإنما الذي رواه ابن ماجة عن أبي أمامة ثم ذكر الحديث وقال : قال أبو عبد الله الشافعي : هذا الحديث لا يثبت أهل الحديث مثله ، وقال أبو حاتم الرازي : الصحيح أنه مرسل ، وقال الدارقطني : لم يرفعه غير رشد بن سعد ، ثم قال ابن كثير : وكان أي رشد - رجلاً صالحاً ضعيف الحديث عند الأكثرين " .

(١) " أو أنه " ساقطة من : ب .

(٢) " غير " ساقطة من : م .

(٣) " التوضيء " ساقطة من : م .

(٤) " في م : " ماء " .

(٥) المحصول (١٢٢/٣-١٢٣) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٤٩/٢) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

فإن كان من القسم الثاني : فلا خلاف في عمومه في حل ميته ؛ لأنه عام مبتدأ به لا في معرض الجواب ، إذ هو غير \* مسؤول عنه ، وكل عام ورد مبتدأ بطريق الاستقلال فلا خلاف في عمومه عند القائلين بالعموم .<sup>(١)</sup>

وأما إن كان من القسم الأول : فمذهب أبي حنيفة والجم الغفير أنه عام ، وأنه<sup>(٢)</sup> لا يسقط عمومه \* بالسبب الذي ورد عليه .<sup>(٣)</sup> والمنقول عن الشافعي<sup>(٤)</sup> ،

\* نهاية صفحة ( ١٢٦ / أ ) من : ب .

(١) المعتمد ( ٢٨١ / ١ ) ، البرهان ( ١٣٥ / ١ ) ، المستصفى ( ٣٤ / ٢ ) ، المحصول ( ١٢٤ / ٣ ) ، لباب المحصول ( ٥٦٠ / ٢ ) .

(٢) " أنه " ساقطة من : ب .

\* نهاية صفحة ( ٢٣٧ ) من : ع .

(٣) وإليه ذهب الشافعي في الصحيح ، وأحمد و أكثر أصحابهما ، وإليه ذهب معظم الأصوليين كما قاله الزركشي في سلاسل الذهب ( ٢٧٠ ) .

وانظر : المعتمد ( ٢٨١ / ١ ) ، العدة ( ٦٠٧ / ٢ ) ، البرهان ( ١٣٤ / ١ ) ، أصول السرخسي ( ٢٨٣ / ١ ) ، المحصول ( ١٢٥ / ٣ ) ، بديع النظام ( ٤٦٤ / ٢ ) ، التقرير والتحجير ( ٢٩٦ / ١ ) ، تيسير التحرير ( ٢٦٤ / ١ ) ، فواتح الرحموت ( ٢٩٢ / ١ ) .

(٤) هذه النسبة بناءً على قول إمام الحرمين في البرهان ( ١٣٤ / ١ ) : " إنه الذي صح عندنا من مذهب الشافعي . " ولكن كثيراً من الأصوليين حرروا المسألة ، ونقلوا هذه النسبة للشافعي ومنهم : الإسنوي ، والزركشي ، وابن السبكي ، وصفي الدين الهندي وغيرهم ، ونقل نفيه عنه بعض الحنفية كما في التقرير والتحجير ( ٢٩٦ / ١ ) و فواتح الرحموت ( ٢٩٢ / ١ ) .

وقد نقل الزركشي في سلاسل الذهب ( ٢٧١ ) كلام الرازي في المناقب في المنسوب إلى الشافعي " أنه وهم ممن نقله ، وأن سببه أنه قال في قوله : الولد للفراش ، رداً على الحنفية في قولهم : إن الأمة لا تصير فراشاً بالوطء قال - : كيف والأمة محل السبب ؟ ففهموا منه أنه يقصر اللفظ العام على سببه ، وليس كذلك ، بل مراده أن محل السبب لا يجوز إخراجهم ، فكيف أخرجتموه ؟ وما نقل عنه في قوله ﷺ : ( لا قطع في ثمر ولا كثر ) أنه خرج على عادة أهل المدينة في ثمارهم ، وأنها لم تكن في مواضع محوطة . "

ومالك<sup>(١)</sup>، والمزني<sup>(٢)</sup>، وأبي ثور خلافة<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا يكون الحكم فيما إذا ورد العام على سبب خاص لا تعلق له بالسؤال كما روي عنه ﷺ ( أنه مر بشاة ميمونة وهي ميتة فقال ﷺ : أيما إهاب دبغ فقد طهر )<sup>(٤)</sup>.

= وقال الإسنوي في هذا النقل عن الشافعي كما في نهاية السؤل (١/٥٤٠) : " مردود ، فإن الشافعي ﷺ قد نص على أن السبب لا أثر له ، فقال في الأم في باب ما يقع به الطلاق ما نصه : ولا يصنع السبب شيئاً ، إنما تصنعه الألفاظ ؛ لأن السبب قد يكون ويحدث الكلام على غير السبب ، ولا يكون مبتدأ الكلام الذي له حكم فيقع ، فإذا لم يصنع السبب بنفسه شيئاً لم يصنعه بما بعده ، ولم يمنع ما بعده أن يصنع ماله حكم إذا قيل . - ثم قال الإسنوي - : فهذا نص بين دافع لما قاله ، ولا سيما قوله : ولم يمنع ما بعده " .

(١) نقل الباجي في الإشارة (٢٠٦-٢٠٧) والقرافي في شرح تنقيح الفصول (٢١٦) روايتين عن الإمام مالك رحمه الله ، وأن أكثر أصحابه يقول : العبرة بعموم اللفظ . المحصول لابن العربي (٧٩) ، التبصرة (١٤٥) ، الوصول إلى الأصول (١/٢٢٧) .

(٢) أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني ، صاحب الإمام الشافعي ، كان زاهداً عالماً مجتهداً ، وهو إمام الشافعيين وأعرفهم بطرقه وفتاويه وما ينقل عنه ، وقال عنه الشافعي : المزني ناصر مذهبي وكان الشافعي من شيوخه وكذلك نعيم بن حماد ، ومن تلاميذه : ابن خزيمة ، والطحاوي ، وابن أبي حاتم ، وله مصنفات عدة منها : الجامع الكبير ، والمنثور . (١٧٥هـ-٢٦٤هـ) .

وفيات الأعيان (١/٢٢٠-٢٢٢) ، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٢/٩٣-١٠٩) ، طبقات الشافعية للإسنوي (١/٣٤-٣٦) .

(٣) وذهب إليه أبو بكر القفال والدقاق . التبصرة (١٤٥) ، البرهان (١/١٣٤) ، المحصول (٣/١٢٥) نهاية الوصول (٥/١٧٤٥) ، شرح مختصر ابن الحاجب (٢/١٤٩) .

(٤) عن ابن عباس ﷺ عن النبي ﷺ قال : أيما إهاب دبغ فقد طهر .

أخرجه بهذا اللفظ أحمد في المسند ، مسند ابن عباس ﷺ . (١/٣٦٢) رقم (١٨٩٨) .

وابن ماجة في كتاب اللباس ، باب : لبس جلود الميتة إذا دبغت . (٢/١١٩٣) رقم (٣٦٠٩) .

والترمذي في كتاب اللباس ، باب : ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت . (٤/٢٢١) رقم (١٧٢٨) .

والنسائي في المحتى ، كتاب الفرع والعترة ، باب : جلود الميتة . (٧/١٧٣) رقم (٤٢٤١) .

وأخرجه مالك و مسلم بلفظ ( إذا دبغ الإهاب فقد طهر ) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

والمختار : إنما هو القول بالتعميم إلى أن يدل الدليل على التخصيص .<sup>(١)</sup>

ودليله أنه لو عري اللفظ الوارد عن السبب كان عاماً ، وليس ذلك إلا لاقتضائه للعموم\* بلفظه لا لعدم السبب ، فإن عدم السبب لا مدخل له في الدلالات اللفظية ، ودلالة العموم لفظية ، وإذا كانت دلالاته على العموم مستفادة من لفظه ، فاللفظ وارد مع وجود السبب حسب وروده مع عدم السبب ، فكان مقتضياً للعموم ، ووجود السبب لو كان لكان مانعاً من اقتضائه للعموم ، وهو ممتنع ؛ لثلاثة أوجه :

الأول : أن الأصل عدم المانعية ، فمدعيها يحتاج إلى البيان .

الثاني : أنه لو كان مانعاً من الاقتضاء للعموم لكان تصريح الشارع بوجوب العمل<sup>(٢)</sup> بعمومه مع وجود السبب : إما إثبات حكم العموم مع انتفاء العموم ، أو إبطال الدليل المخصص ، وهو خلاف الأصل .

الثالث : أن أكثر العمومات وردت على أسباب خاصة ، فأية السرقة نزلت في سرقة الجنب أو رداء صفوان<sup>(٣)</sup> .

---

= مالك في الموطأ ، كتاب الصيد ، باب : ما جاء في جلود الميتة . (٤٩٨/٢) رقم (١١١) .

كتاب الطهارة ، باب : طهارة جلود الميتة بالدباغ . (٢٧٧/١) رقم (٣٦٦) .

وانظر الاستدلال في : المنحول (٢٢٤) ، فواتح الرحموت (٢٩٢/١) .

(١) منتهى السؤل (ق ٢٩/٢) .

\* نهاية صفحة (١٠٧/ب) من : ط .

(٢) في ع و ب : " العموم " .

(٣) أما في سرقة الجنب ، فعن ابن عمر ؓ أن رسول الله ﷺ قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم .

أخرجه البخاري في كتاب الحدود ، باب : قول الله تعالى ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما )

(٢٤٩٣/٦) رقم (٦٤١١) .

= ومسلم في كتاب الحدود ، باب : حد السرقة ونصابها . (١٣١٣/٣) رقم (١٦٨٦) .

= - وأما رداء صفوان ، فعن صفوان بن أمية ؓ قال : كنت نائماً في المسجد على خميصه لي ثمن ثلاثين درهماً ، فجاء رجل فاختملسها مني ، فأخذ الرجل فأتي به رسول الله ﷺ فأمر به ليقطع ، قال : فأتيته فقلت له : أنقطعه من أجل ثلاثين درهماً ، أنا أبيعه وأنسته ثمنها ، قال : فهلا كان هذا قبل أن تأتيني به

أخرجه أحمد في المسند ، مسند المكين مسند صفوان بن أمية ؓ - (٢٨١/٥) رقم (١٥٣٨٤) .

وأبو داود في كتاب الحدود ، باب : من سرق من حرز . (١٣٨/٤) رقم (٤٣٩٤) .

والنسائي في المجتبى في قطع السارق ، باب : ما يكون حرزاً أو ما لا يكون . (٦٩/٨) رقم (٤٨٨) .

والبيهقي في السنن الكبرى ، كتاب السرقة ، باب : ما يكون حرزاً أو ما لا يكون . (٢٦٥/٨) رقم (١٦٩٩٢) .

- وصفوان : هو صفوان بن أمية بن خلف بن وهب القرشي الجمحي المكي ، كان أحد أشرف قريش في الجاهلية ، أسلم بعد الفتح وشهد حنيناً وهو مشرك ، وكان من المؤلفة قلوبهم ، ومن حسن إسلامه منهم ، كناه النبي ﷺ أبا وهب ، اختلف في وفاته ، فقيل : توفي في مقتل عثمان ، وقيل : في أول خلافة معاوية سنة (٤٢هـ) بمكة .

معرفة الصحابة (١٤٩٨/٣) ، الاستيعاب (٧٢٢-٧١٨/٢) .

(١) عن سلمة بن صخر ؓ قال : كنت امرأة أصيب من النساء ما لا يصيب غيري ، فلما دخل شهر رمضان خفت أن أصيب امرأتى شيئاً يتابع بي حتى أصبح ، فظاهرت منها حتى ينسلخ شهر رمضان ، فبينما هي تخدمني ذات ليلة إذ تكشف لي منها شيء ، فلم ألبث أن نزوت عليها ، فلما أصبحت خرجت إلى قومي فأخبرهم الخبر فقلت : امشوا معي إلى رسول الله ﷺ فقالوا : لا والله ، فانطلقت إلى النبي ﷺ فأخبرته فقال : أنت بذاك يا سلمة ، قلت أنا بذاك يا رسول الله ، مرتين ، وأنا صابر لأمر الله فاحكم في ما أراك الله . قال : حرر رقبة ، قلت : والذي بعثك بالحق ما أملك رقبة غيرها ، وضربت صفحة رقبتي ، قال : فصم شهرين متتابعين ، قلت : وهل أصبت ما أصبت إلا من الصيام ؟ قال : فأطعم وسقاً من تمر بين ستين مسكيناً ، قلت : والذي بعثك بالحق لقد بتنا وحشين مالنا طعام ، قال : فانطلق إلى صاحب صدقة بني زريق فليدفعها إليك ، فأطعم ستين مسكيناً وسقاً من تمر ، وكل أنت وعيالك بقيتها ، فرجعت إلى قومي فقلت : وجدت عنكم =

وآية اللعان نزلت في حق هلال بن أمية<sup>(١)</sup> إلى غير ذلك ، والصحابة عموماً أحكام هذه

= الضيق وسوء الرأي ، ووجدت عند النبي ﷺ السعة وحسن الرأي ، وقد أمرني أو أمر لي بصدقتكم .

أخرجه أحمد في المسند ، حديث سلمة بن صخر الزرقني ﷺ . (٨١٧/٧) رقم (٢٤١٠٠) .  
وأبو داود في كتاب الطلاق ، باب : في الظهار . (٢٦٦/٢) رقم (٢٢١٣، ٢٢١٤) من قصة سلمة وأوس بن الصامت مع خولة بنت مالك .

وابن ماجة في كتاب الطلاق ، باب : الظهار . (٦٦٥/١) رقم (٢٠٦٢) .  
والترمذي في كتاب الطلاق ، باب : ما جاء في كفارة الظهار . (٥٠٣/٣) رقم (١٢٠٠) وقال :  
هذا حديث حسن .

والحاكم في المستدرک ، كتاب الطلاق . (٢٢١/٢) رقم (٢٨١٥) . قال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .  
قلت : ويقال له سلمان بن صخر كما في الترمذي .

قال ابن كثير في تحفة الطالب (٢٢٤-٢٢٧) عن هذا الحديث : وإسناده جيد قد روي من طريقين وليس فيه ذكر نزول الآية ، وإنما سبب نزول الآية حديث خولة بنت مالك بن ثعلبة قالت : ظاهر مني زوجي أوس بن الصامت ، فجئت رسول الله ﷺ أشكوا إليه ورسول الله ﷺ يجادلني فيه ويقول : اتقي الله فإنه ابن عمك ، فما برحت حتى نزل القرآن ( قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها وتشتكي إلى الله ) الحديث .

ورواه الإمام أحمد ولفظه عن خويلة قالت : في والله وفي أوس بن الصامت أنزل الله صدر سورة المجادلة الحديث .

قلت : وبهذا يتبين أن سبب النزول كان في قصة خولة بنت ثعلبة مع أوس بن الصامت ، لا كما ذكره المؤلف ، والله أعلم .

- وسلمة هو : سلمة بن صخر بن سلمان بن الصمة الخزرجي البياضي ؛ لأنه حالفهم ، وقيل اسمه سلمان ، وقد كان أحد البكائين ، ولم أقف على تاريخ وفاته .

الاستيعاب (٦٤١/٢) ، الإصابة (١٢٦/٣-١٢٧) .

(١) عن ابن عباس ﷺ أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سحماء ، فقال النبي ﷺ :  
البينة أو حد في ظهرك ، قال : يا رسول الله : إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق يلتمس =

### الصف الثالث : في معنى العام والخاص

الآيات من غير نكير ، فدل على أن السبب غير مسقط للعموم<sup>(١)</sup> ، ولو كان مسقطاً للعموم<sup>(٢)</sup> لكان إجماع الأمة على التعميم خلاف الدليل ، ولم يقل أحد بذلك<sup>(٣)</sup> .<sup>(٤)</sup>

فإن قيل : ما ذكرتموه معارض بما يدل على اختصاص العموم بالسبب ، وبيانه من ستة أوجه :

الأول : أنه لو لم يكن المراد بيان حكم السبب لا غير ، بل بيان القاعدة العامة لما أخرج البيان إلى حالة وقوع تلك الواقعة ، واللازم ممتنع ، وإذا كان المقصود إنما هو بيان حكم السبب الخاص وجب الاقتصار عليه .<sup>(٥)</sup>

---

= بينة !؟ فجعل النبي ﷺ يقول : البينة وإلا حد في ظهرك ، فقال هلال : والذي بعثك بالحق إني لصادق ، فليترن الله ما يرى ظهري من الحد ، فنزل جبريل وأنزل الله عليه {وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ} فقرأ حتى بلغ {إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ} الحديث .  
أخرجه البخاري في كتاب التفسير ، باب : ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين . (١٧٧٢/٤) رقم (٤٤٧٠) .

ومسلم في كتاب اللعان . (١٣٣/٢-١٣٤) رقم (١٤٩٤ ، ١٤٩٦) .  
- وهلال هو : هلال بن أمية بن عامر بن قيس الأنصاري ، أسلم قديماً ، وشهد بدرأ وما بعدها ، وكان أحد الثلاثة الذين تخلفوا عن تبوك ثم تاب الله عليهم ، وهو الذي قذف امرأته بشريك بن سحماء ، ولم أقف على تاريخ وفاته .

معرفة الصحابة (٢٧٤٩/٥) ، الاستيعاب (١٥٤٢/٤) ، أسد الغابة (٤٢٢/٥-٤٢٣) .

(١) " للعموم " ساقطة من : م .

(٢) " للعموم " ساقطة من : ع .

(٣) في م : " به أحد " .

(٤) العدة (٦٠٩/٢) ، التبصرة (١٤٦) ، أصول السرخسي (٢٨٣/١) ، المستصفى (٣٧/٢) ،  
المحصل (١٢٥/٣) ، تيسير التحرير (٢٦٤/١) .

(٥) المعتمد (٢٨٢/١) ، التبصرة (١٤٧) ، المستصفى (٣٨/٢) ، الوصول إلى الأصول (٢٢٩/١) ،  
المحصل (١٢٦/٣) .



### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

الثاني: أنه لو كان الخطاب عاماً لكان جواباً وابتداءً، وقصد الجواب والابتداء متنافيان.<sup>(١)</sup>

الثالث : أنه لو كان الخطاب مع السبب عاماً لجاز إخراج السبب عن العموم بالاجتهاد كما في غيره من الصور الداخلة تحت العموم ؛ ضرورة تساوي نسبة<sup>(٢)</sup> العموم إلى الكل ، وهو خلاف الإجماع .<sup>(٣)</sup>

الرابع : أنه لو لم يكن للسبب مدخل في التأثير لما نقله الراوي ؛ لعدم فائدته .<sup>(٤)</sup>

الخامس : أنه لو قال القائل لغيره : تغد عندي ، فقال : لا والله لا تغديت ، فإنه\* وإن كان جواباً<sup>(٥)</sup> عاماً فمقصود على سببه ، حتى إنه لا يحث بغدائه عند غيره ، ولولا أن السبب يقتضي التخصيص لما كان كذلك .<sup>(٦)</sup>

السادس : أنه إذا كان السؤال خاصاً فلو كان الجواب عاماً لم يكن مطابقاً للسؤال ، والأصل المطابقة ؛ لكون الزيادة عديمة التأثير فيما تعلق به غرض السائل .<sup>(٧)</sup>

---

(١) المعتمد (٢٨٣/١) .

(٢) في م : " سبب " .

(٣) المستصفى (٣٧/٢) ، نهاية الوصول (١٧٤٩/٥) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٥٨/٢) ، تيسير التحرير (٢٦٤/١) .

(٤) المستصفى (٣٧/٢) ، لباب الحصول (٥٦٤/٢) ، نهاية الوصول (١٧٥٤/٥) ، نهاية السؤل (٥٣٩/١) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٥٩/٢-١٦٠) .

\* نهاية صفحة (١٨/أ) من : م .

(٥) في ط و ب : " جوابه " .

(٦) نهاية الوصول (١٧٥٢/٥) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٦٠/٢) .

(٧) المعتمد (٢٨٣/١) ، العدة (٦١١/٢) ، الوصول إلى الأصول (٢٣٠/١) ، نهاية الوصول (١٧٥٣/٥) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٦٠/٢) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

والجواب عن المعارضة الأولى : أنها مبنية على وجوب رعاية الغرض والحكمة في أفعال الله تعالى<sup>(١)</sup> ، وهو غير مسلم<sup>(٢)</sup> ، وإن كان ذلك مسلماً لكن لا مانع من اختصاص إظهار الحكم عند وجود السبب لحكمة استأثر<sup>(٣)</sup> الرب تعالى بالعلم بها دون غيره ، ثم يلزم مما ذكره أن تكون العمومات الواردة على الأسباب<sup>(٤)</sup> الخاصة مما ذكرناه مختصة بأسبابها وهو خلاف الإجماع<sup>(٥)</sup>.

وعن الثانية : أنه إن أريد بالتنافي بين الجواب\* والابتداء امتناع ذكره لحكم<sup>(٦)</sup> السبب مع<sup>(٧)</sup> غيره ، فهو محل النزاع ، وإن أرادوا غير ذلك فلا بد من تصويره<sup>(٨)</sup>.

وعن الثالثة : أنه لا خلاف في كون الخطاب ورد بياناً لحكم السبب فكان<sup>(٩)</sup> مقطوعاً به فيه ، فلذلك امتنع تخصيصه بالاجتهاد ، بخلاف غيره فإن تناوله له<sup>(١٠)</sup> ظني وهو ظاهر فيه

(١) " تعالى " ساقطة من : م .

(٢) رد الشيخ عبد الرزاق عفيفي على الآمدي هنا بقوله : " رعاية مصالح العباد في أفعال الله وتشريعه ، وبناء الأحكام عليها معلوم من الدين باستقراء النصوص ، وهو مقتضى حكمة الله ورحمته التي وسعت كل شيء ، فكان ذلك واجباً في حكمته ، وإن قلنا : إنه واجب عليه فهو سبحانه الذي كتبه على نفسه فضلاً منه ، وإحساناً إلى عباده ، ورحمة منه بهم . " هامش الإحكام (٢/٢٤٠) .

(٣) في ب : " استأثرها " .

(٤) في م : " أسباب " .

(٥) المعتمد (١/٢٨٢-٢٨٣) ، المستصفى (٢/٣٨) ، الوصول إلى الأصول (١/٢٢٩-٢٣٠) ، المحصول (٣/١٢٦) .

\* نهاية صفحة (١٢٦/ب) من : ب .

(٦) في ع : " بحكم " .

(٧) في ب : " وجب مع " .

(٨) المعتمد (١/٢٨٢) .

(٩) في ب : " وكان " .

(١٠) " له " ساقطة من : م .

فلذلك جاز إخراجه عن عموم اللفظ<sup>(١)</sup> بالاجتهاد .

وما نقل عن أبي حنيفة من أنه كان يجوز إخراج السبب عن عموم اللفظ بالاجتهاد ، حتى إنه أخرج الأمة المستفرشة عن عموم قوله عليه السلام ( الولد للفراش )<sup>(٢)</sup> ولم يلحق ولدها بمولاهما مع وروده في وليد زمعة\*<sup>(٣)</sup> ، وقد قال عبد الله بن زمعة : هو أخي وابن وليدة أبي ، ولد على فراشه . فلعله فعل ذلك لعدم اطلاعه على ورود الخبر على ذلك السبب .<sup>(٤)</sup>

(١) " عن عموم اللفظ " ساقطة من : ط و م .

(٢) عن عائشة ؓ قالت : كان عتبة عهد إلى أخيه سعد أن ابن وليدة زمعة مني فاقبضه إليك ، فلما كان عام الفتح أخذه سعد ، فقال : ابن أخي عهد إليّ فيه ، فقام عبد بن زمعة فقال : أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه ، فتساوقا إلى النبي ﷺ فقال سعد يا رسول الله : ابن أخي قد عهد إليّ فيه ، فقال عبد بن زمعة : أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه ، فقال النبي ﷺ : هو لك يا عبد بن زمعة ، الولد للفراش وللعاشر الحجر ، ثم قال لسودة بنت زمعة : احتجي منه لما رأى من شبهه بعتبة ، فما رآها حتى لقي الله .

أخرجه البخاري في كتاب الفرائض ، باب : الولد للفراش حرة أو أمة . (٢٤٨١/٦) رقم (٦٣٦٨) .

ومسلم في كتاب الرضاع ، باب : الولد للفراش وتوقي الشبهات . (١٠٨٠/٢) رقم (١٤٥٧) .

\* نهاية صفحة (٢٣٨) من : ع .

(٣) في ط و م : " بن زمعة " . وعبد بن زمعة هو : عبد بن زمعة بن قيس القرشي ، كان شريفاً من سادات الصحابة ، وهو أخو سودة بنت زمعة أم المؤمنين لأبيها ، وأمه عاتكة بنت الأحنف ، وأخوه عبد الرحمن الذي تخاصم فيه مع سعد بن أبي وقاص ، وقد قتل مع عثمان يوم الدار .

الاستيعاب (٩١٠-٩١٢) ، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٣١٠/١) ، أسد الغابة (٢٤٨/٣)

(٤) البرهان (١٣٦/١) ، المستصفى (٣٧/٢) ، نهاية الوصول (١٧٤٩/٥) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٥٨-١٥٩) ، تيسير التحرير (٢٦٥/١) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وعن الرابعة : أن فائدة نقل السبب امتناع إخراجِه عن<sup>(١)</sup> العموم بطريق الاجتهاد ،  
ومعرفة أسباب التنزيل .<sup>(٢)</sup>

وعن الخامسة : أن الموجب للتخصيص بالسبب في الصورة المستشهد بها عادة أهل  
العرف بعضهم مع بعض ، ولا كذلك في الأسباب الخاصة بالنسبة إلى خطاب الشارع  
بالأحكام الشرعية .<sup>(٣)</sup>

وعن السادسة : إن أرادوا بمطابقة الجواب للسؤال الكشف عنه وبيان حكمه فقد  
وجد ، وإن أرادوا\* بذلك أن لا يكون بياناً لغير ما سئل عنه فلا نسلم أنه الأصل .  
ويدل على ذلك أن النبي ﷺ لما سئل عن التوضؤ بماء البحر فقال ( هو الطهور مأؤه الحل  
ميتته ) تعرض لحل الميتة ولم يكن مسؤولاً عنها ، ولو كان الاقتصار على<sup>(٤)</sup> نفس المسؤول  
عنه هو الأصل لكان بيان النبي ﷺ لحل الميتة على خلاف الأصل وهو بعيد .<sup>(٥)</sup>

(١) في م : " من " .

(٢) المستصفي (٣٧/٢) ، لباب المحصول (٥٦٤/٢) ، نهاية الوصول (١٧٥٤/٥) ، شرح مختصر ابن  
الحاجب (١٦٠/٢) ، نهاية السؤل (٥٤٠/١) .

(٣) المعتمد (٢٨١/١) ، نهاية الوصول (١٧٥٣/٥) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٦٠/٢) .

\* نهاية صفحة (١٠٨/أ) من : ط .

(٤) في ط : " عن " .

(٥) المعتمد (٢٨٣/١) ، العدة (٦١١/٢) ، الوصول إلى الأصول (٢٣٠-٢٣١/١) ، نهاية الوصول  
(١٧٥٣/٥) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٦٠-١٦١/٢) .

• والذي أراه راجحاً : أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ؛ لأن الحجة في لفظ الشرع ، فإذا  
ورد وهو مشتمل على صيغة من صيغ العموم ، جعلنا الحكم عاماً بسبب كان أو بغيره ، وإن ورد  
بلفظ خاص خصصنا ذلك الحكم ، فالمعتبر هو اللفظ . والله أعلم .

• ومن فروع المسألة : جواز بيع العرايا ، هل هو على العموم أو عند الحاجة ؟ وجهان . القواعد  
والفوائد الأصولية (٣٣٣) . والموافق للترجيح جوازه عموماً عند الحاجة ، فيلا حظ السبب مع  
عموم الحالة .

### المسألة السابعة

[ هل للفظ المشترك عموم (١) ؟ ]

اختلف العلماء في اللفظة الواحدة<sup>(٢)</sup> ، من متكلم واحد ، في وقت واحد ، إذا كانت مشتركة بين معنيين كالقراء للطهر والحيض ، أو حقيقة في أحدهما مجازاً في الآخر كالنكاح المطلق على العقد والوطء ، ولم تكن الفائدة فيهما واحدة ، هل يجوز أن يريد بها كلا المعنيين معاً أو<sup>(٣)</sup> لا ؟

فذهب الشافعي ، والقاضي أبو بكر<sup>(٤)</sup> ، وجماعة من<sup>(٥)</sup> أصحابنا<sup>(٦)</sup> ، وجماعة من مشايخ المعتزلة كالجبائي والقاضي عبد الجبار وغيرهم<sup>(٧)</sup> إلى جوازه ، بشرط أن لا يمتنع الجمع بينهما

(١) اشتهرت هذه المسألة بالشافعية ، كما قاله ابن السبكي في رفع الحاجب (٣/١٣٥) .

(٢) في ع و ب : " اللفظ الواحد " .

(٣) في ب : " أم " .

(٤) التقريب (١/٤٢٣) وإطلاق النسبة إلى القاضي غير دقيقة ، قال إمام الحرمين في البرهان (١/١٢١) :

" وعظم نكير القاضي على من يرى الحمل على الحقيقة والمجاز جميعاً ، وقال في تحقيق إنكاره : اللفظة إنما تكون حقيقة إذا انطبقت على معنى وضعت له في أصل اللسان ، وإنما تصير مجازاً إذا تجوز بها عن مقتضى الوضع ، وتخيل الجمع بين الحقيقة والمجاز كمحاولة الجمع بين التقيضين " . وقال الغزالي كما في المنحول (٢٢٠) بعد أن أورد نحو هذا النقل عن القاضي : " وهذا اعتراض على اللفظ فإنه لا يجمع بينهما في محل واحد ولكنه يقول : يعم مفهومين في محلين " .

(٥) في م : " و " .

(٦) قواطع الأدلة (٢/١٠١) ، التبصرة (١٨٤) ، شرح اللمع (١/١٢٧) ، المستصفى (٢/٤٢) ، الحصول

(١/٢٦٨) ، شرح تنقيح الفصول (١١٤) ، نهاية السؤل (١/٢٦١) ، سلاسل الذهب (١٧٥) ،

الإلهام (١/٢٥٥) .

(٧) المعتمد (١/٣٠١) ، وإليه ذهب مالك وأكثر أصحابه كما في شرح تنقيح الفصول (١١٤) =

وذلك كاستعمال صيغة افعل في الأمر بالشيء والتهديد عليه .<sup>(١)</sup>

غير أن مذهب الشافعي أنه مهما تجرد ذلك اللفظ عن القرينة الصارفة له إلى أحد معنييه وجب حمله على المعنيين ، ولا كذلك عند من جوز ذلك من مشايخ المعتزلة .

وذهب جماعة من أصحابنا<sup>(٢)</sup> ، وجماعة من المعتزلة كأبي\* هاشم ، وأبي عبد الله البصري وغيرهما إلى المنع من جواز ذلك مطلقاً .<sup>(٣)</sup>

وفصل أبو الحسين البصري والغزالي فقالا : يجوز ذلك بالنظر إلى الإرادة دون اللغة .<sup>(٤)</sup>

---

= والمحصل لابن العربي (٧٦) ، تقريب الوصول (١٣٠) ، وأكثر الحنابلة كما في العدة (٧٠٣/٢) ، والمسودة (٣٧٠/١) ، وشرح الكوكب المنير (١٨٩/٣) ، واختاره الآمدي كما في منتهى السؤل (٢٩/٢ق) .

(١) صرح بهذا الشرط البيضاوي كما في الإجماع (١٦٦/١) .

(٢) شرح اللمع (١٢٧/١) ، التبصرة (١٨٥) ، المستصفى (٤٢/٢) ، الوصول إلى الأصول (١٣١/١) ، الإجماع (٢٥٥/١) ، سلاسل الذهب (١٧٥) .

\* نهاية صفحة (١١٨/ب) من : م .

(٣) وهو مذهب أصحاب أبي حنيفة ، واختاره الرازي ، وابن رشيقي المالكي ، ونسب للقاضي أبي يعلى ، وأبي الخطاب ، وابن القيم . انظر بالإضافة للمراجع السابقة : أصول السرخسي (١٨٨/١) ، المحصول (٢٦٨-٢٦٩) ، لباب المحصول (٥٧٢/٢) ، تيسير التحرير (٢٣٥/١) ، شرح الكوكب المنير (١٩٢/٣) ، فواتح الرحموت (١٩٠/١) .

(٤) قال أبو الحسين البصري : " وعندنا أن الاسم المشترك بين حقيقتين أو مجازين ، أو أحدهما حقيقة والآخر مجازاً ، يجوز في الإمكان أن يراد به ولا يجوز في اللغة . " المعتمد (٣٠١/١) ، المستصفى (٤٢/٢) المنحول (٢٢٠) . قلت : وهذا لا يسلم ، فهل يجوز أن يريد الله تعالى باللفظ معنيين مختلفين في تكليف العباد ؟! فالكلام في الشرع لا في العرف أو اللغة .

وعلى هذا النحو من الخلاف في اللفظ المفرد ، اختلفوا في جمعه كالأقراء<sup>(١)</sup> التي هي جمع قرء ، هل يجوز حملة على الحيض والأطهار<sup>(٢)</sup> معاً ؟ وسواء كان إثباتاً كما لو قيل للمرأة : اعتدي بالأقراء ، أو نفياً كما لو قيل لها : لا تعتدي بالأقراء ؛ وذلك لأن<sup>(٣)</sup> جمع الاسم يفيد جمع ما اقتضاه الاسم ، فإن كان الاسم متناولاً لمعنيه كان الجمع كذلك ، وإن كان<sup>(٤)</sup> لا يفيد سوى أحد المعنيين فكذلك أيضاً جمعه .

والحجاج فيه متفرع على الحجاج في المفرد ، وربما قال بالتعميم في<sup>(٥)</sup> طرف<sup>(٦)</sup> النفي كان فرداً أو جمعاً بعض من قال بنفيه في طرف<sup>(٧)</sup> الإثبات .  
ولهذا قال أبو الحسين البصري : وفيه بعض الاشتباه\* إذ يجوز أن يقال بنفي الاعتداد بالحيض والطهر معاً<sup>(٨)</sup> .

والحق أن النفي لما اقتضاه الإثبات<sup>(٩)</sup> ، فإن كان مقتضى الإثبات الجمع فكذلك النفي ، وإن كان مقتضاه أحد الأمرين فكذلك النفي .

(١) في م : " على الأقراء " .

(٢) في م : " الطهر " .

(٣) في م : " أن " .

(٤) " كان " ساقطة من : م .

(٥) في م : " من " .

(٦) في ب : " طرق " .

(٧) في ب : " طرق " .

\* نهاية صفحة ( ١٢٧ / أ ) من : ب .

(٨) المعتمد ( ٣٠٤ / ١ ) - ٣٠٥ .

(٩) العبارة فيها ركائة ، والأولى : والحق أن النفي يقتضي ما اقتضاه الإثبات . والمراد : في لفظ الجمع إذا كان مشتركاً بين معنيين ، هل يجوز أن يراد به كلا المعنيين أو لا ؟ .

وإذ أتينا على بيان اختلاف المذاهب بالتفصيل ، فلنعد إلى طرف<sup>(١)</sup> الحجاج .  
وقد احتج القائلون بجواز التعميم : أما في إمكان إرادة الأمرين باللفظ الواحد : فهو أنا لو قدرنا عدم التكلم بلفظ القرء لم يمنع الجمع بين إرادة الاعتداد بالحيز وإرادة الاعتداد بالطهر<sup>(٢)</sup> فوجود اللفظ لا يحيل ما كان جائزاً ، وكذلك الكلام في إرادة الجمع بين الحقيقة والجاز .<sup>(٣)</sup>  
وأما بالنظر عند الوقوع لغة : فقوله تعالى {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ} <sup>(٤)</sup> والصلاة من الله الرحمة<sup>(٥)</sup> ، ومن الملائكة الدعاء والاستغفار<sup>(٦)</sup> ، وهما معنيان مختلفان ، وقد أريدا بلفظ واحد .

وأيضاً قوله تعالى {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ} <sup>(٧)</sup> إلى آخر الآية<sup>(٨)</sup> ، وسجود الناس غير سجود غير الناس وقد أريدا بلفظ واحد .<sup>(٩)</sup>

واحتجوا أيضاً بأن سيبويه قال : قول القائل لغيره : الويل لك ، خبر ودعاء\* ، فقد جعله مع اتحاد مفيداً لكلا الأمرين .<sup>(١٠)</sup>

(١) في ب : " طرق " .

(٢) في ط : " بالطهور " .

(٣) المعتمد (٣٠١/١) .

(٤) سورة الأحزاب : آية " ٥٦ " .

(٥) في م : " رحمة " .

(٦) في م : " دعاء واستغفار " .

(٧) " والنجوم " ساقطة من : ع و ب .

(٨) سورة الحج : آية " ١٨ " .

(٩) قوله : " إلى آخر الآية " ساقطة من : م .

(١٠) المستقصى (٤٣/٢) ، المحصول (٢٧١/١) ، لباب المحصول (٥٧٣/٢) ، نهاية السؤل (٢٦٦-٢٦٧)

\* نهاية صفحة (٢٣٩) من : ع .

(١١) كتاب سيبويه (٣١٨/١) ، المعتمد (٣٠٦/١) ، المحصول (٢٧٢/١) .



اعترض النافون : أما على إمكان إرادة الجمع بين المسميين ، فهو أن المتكلم إذا استعمل الكلمة الواحدة في حقيقتها ومجازها معاً كان مريداً لاستعمالها فيما وضعت له ، ومريداً بها للعدول عما وضعت له<sup>(١)</sup> ، وهو محال .

وأيضاً فإن المستعمل للكلمة فيما هي مجاز فيه لا بد وأن يضمن فيها كاف التشبيه ، والمستعمل لها في حقيقتها لا يضمن فيها ذلك ، والجمع بين الإضمار وعدمه في الكلمة الواحدة محال<sup>(٢)</sup> . هذا ما يخص الاسم المجازي<sup>(٣)</sup> .

و<sup>(٤)</sup> أما ما يخص الاسم المشترك : فهو أن اللفظ المشترك موضوع في اللغة لأحد أمرين مختلفين على سبيل البديل ، ولا يلزم من ذلك أن يكون موضوعاً لهما على الجمع ؛ إذ المغايرة بين المجموع وبين كل واحد من أفراده واقعة بالضرورة ، والمساواة بينهما<sup>(٥)</sup> في جميع الأحكام غير لازمة ، وعلى هذا فلا يلزم من كون\* كل واحد من المفردين مسمى باسم تسمية المجموع به ، وعند ذلك فالواضع إذا وضع لفظاً لأحد مفهومين على سبيل البديل ، فإن لم يكن قد وضعه لمجموعهما ، فاستعماله في المجموع استعمال<sup>(٦)</sup> للفظ<sup>(٧)</sup> في غير ما وضع له ، وهو ممتنع . وإن كان قد وضعه له فإما : أن يستعمل اللفظ لإفادة المجموع وحده ، أو لإفادته مع إفادة الأفراد .

(١) قوله : " ومريداً بها للعدول عما وضعت له " ساقطة من : ع .

(٢) " محال " ساقطة من : م .

(٣) قواطع الأدلة (١٠٢/٢-١٠٣) ، المعتمد (٣٠٢/١) ، المحصول (٢٧٢/١) .

(٤) " و " ساقطة من : م .

(٥) في ب : " لهما " .

\* نهاية صفحة (١٠٨/ب) من : ط .

(٦) قوله : " في المجموع استعمال " ساقطة من : م .

(٧) في ع و ب : " اللفظ " .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

فإن كان الأول : لم يكن اللفظ مفيداً إلا لأحد مفهوماته ؛ لأن الواضع إن كان قد وضعه بإزاء أمور ثلاثة على البدل وأحدها ذلك المجموع ، فاستعمال اللفظ فيه وحده لا يكون استعمالاً للفظ في جميع مفهوماته .

وإن استعمله في إفادة المجموع والأفراد على الجمع فهو محال ؛ لأن إفادة المجموع معناه أن الاكتفاء لا يحصل\* إلا به ، وإفادته للمفرد معناه أنه يحصل الاكتفاء بكل واحد منهما<sup>(١)</sup> ، وهو جمع بين النقيضين ، وهو محال ، فلا يكون اللفظ المشترك من حيث هو مشترك ممكن الاستعمال في إفادة مفهوماته جملة .<sup>(٢)</sup>

وأما على<sup>(٣)</sup> دليل الوقوع لغة ، أما النص الأول : فقد قال الغزالي فيه : إن لفظ الصلاة المطلق على صلاة الله تعالى<sup>(٤)</sup> والملائكة إنما هو باعتبار اشتراكهما في معنى العناية بأمر الرسول ﷺ إظهاراً لشرفه وحرمة ، فهو\*<sup>(٥)</sup> لفظ متواطئ لا مشترك ، وكذلك لفظ السجود في الآية الأخرى ، فإن مسماه إنما هو القدر المشترك من معنى الخضوع لله تعالى والدخول تحت تسخير وإرادته .<sup>(٦)</sup>

\* نهاية صفحة ( ١١٩ / أ ) من : م .

(١) في ع و م : " منها " .

(٢) المحصول ( ٢٧٠ / ١ - ٢٧١ ) ، نهاية السؤل ( ٢٧٠ / ١ ) ، الإجماع ( ٢٦٢ / ١ ) .

(٣) " على " ساقطة من : م . ومعنى الكلام : وأما اعتراض النافون على دليل الوقوع لغة إلخ .

(٤) " تعالى " ساقطة من : ع و ب .

\* نهاية صفحة ( ١٢٧ / ب ) من : ب .

(٥) في م : " وهو " .

(٦) المستصفي ( ٤٣ / ٢ ) ، نهاية السؤل ( ٢٦٧ / ١ - ٢٦٨ ) ، وأجاب ابن رشيق المالكي في لباب المحصول

( ٥٧٣ / ٢ ) : " بأن " يصلون " جمع أفعال ، ولفظ الجمع يتناول مسميات متعددة من جهة واحدة ،

ووجه اتحاد الجهة هاهنا التساوي في اسم الصلاة ، كلفظ الكافرين ، فإنه يتناول كل كافر ، وإن كان

قد يكفر زيد مثلاً بالإشراك بالله ، وعمرو بتكذيب الرسل ، وهذا بخلاف اللفظ المشترك فإنه إنما

يتناول أحد مسمياته على البدل ، فكيف يحمل على العموم ؟ "

وقال أبو هاشم : وإن سلم اختلاف المسمى وإرادتهما بلفظ واحد ، فلا يبعد أن يقال : إن ذلك من قبيل ما نقلته الشريعة من الأسماء اللغوية إلى غير معانيها في اللغة .

وأما<sup>(١)</sup> قول سيويه : فإنه وإن دل على أن العرب وضعت قوله : الويل لك ، للخير والدعاء معاً<sup>(٢)</sup> ، فليس فيه ما يدل على أن كل<sup>(٣)</sup> الألفاظ المشتركة أو الألفاظ التي هي حقيقة في شيء ومجاز في شيء موضوع للجمع ، كيف وأن قول سيويه لا يدل على كون<sup>(٤)</sup> ذلك القول مستعملاً في الخير والدعاء معاً ، بل جاز أن يكون موضوعاً للخير وهو مستعمل في الدعاء مجازاً لا معاً<sup>(٥)</sup> .

أجاب المثبتون عن الاعتراض الأول على الإمكان : بمنع أن المستعمل للفظ في حقيقتها ومجازها مرید لاستعمالها فيما وضعت له ومرید للعدول بها عما وضعت له ، بل هو مرید لما وضعت له حقيقة ، ولما لم توضع له حقيقة .

وعن الثاني : أن إضمار التشبيه وعدمه في الكلمة الواحدة إنما يمتنع بالنسبة إلى شيء واحد ، و<sup>(٦)</sup> أما بالنسبة إلى شيئين فلا ، كيف وأن ذلك لا يطرد في كل المجازات<sup>(٧)</sup> .<sup>(٨)</sup>

وعن الثالث : أنه مبني على أن الاسم المشترك موضوع لأحد مسمياته على سبيل البديل حقيقة ، وليس كذلك عند الشافعي والقاضي أبي بكر ، بل هو حقيقة في المجموع كسائر

---

(١) في ط و م و ب : " فأما " .

(٢) " معاً " ساقطة من : م .

(٣) " كل " ساقطة من : ع .

(٤) في م : " أن " .

(٥) المعتمد (٣٠٦/١) . إذن هناك جمع بين الحقيقة والمجاز على تسليم القول به .

(٦) " و " ساقطة من : م .

(٧) في م : " مجاز " .

(٨) المعتمد (٣٠٢/١) .

الألفاظ العامة ، ولهذا فإنه إذا تجرد عن القرينة عندهما وجب حملهما على الجميع ، وإنما فارق باقي الألفاظ العامة من جهة تناوله لأشياء لا تشترك في معنى واحد يصلح أن يكون مدلولاً للفظ بخلاف باقي العمومات ، فنسبة<sup>(١)</sup> اللفظ المشترك في دلالاته إلى جملة مدلولاته وإلى أفراد<sup>(٢)</sup>ه كنسبة غيره\* من الألفاظ العامة إلى مدلولاته جملة وأفراداً .

وعلى هذا فقد بطل كل ما قيل من التقسيم المبني على أن اللفظ المشترك موضوع لأحد مسمياته على طريق البدل حقيقة ؛ ضرورة كونه مبنياً عليه ، وإنما هو لازم على مشايخ المعتزلة المعتقدين كون اللفظ المشترك موضوعاً لأحد مسمياته حقيقة على طريق البدل .

فإن قيل : وإن كان اللفظ المشترك حقيقة في الجمع ، فلا خفاء بجواز استعماله في آحاد مدلولاته عند ظهور القرينة عند الشافعي والقاضي أبي بكر ، و<sup>(٣)</sup> سواء كان ذلك حقيقة أو مجازاً ، وعند ذلك فاستعماله في المجموع وإن كان على وجه لا يدخل فيه الأفراد : فإن كان اللفظ حقيقة في الأفراد فاللفظ يكون مشتركاً ولم يدخل فيه جميع مسمياته ، وإن كان مجازاً فلم تدخل فيه الحقيقة والمجاز معاً ، وهو خلاف مذهبكم ، وإن كان على وجه يدخل فيه الأفراد فهو محال ؛ لأن إفادته للمجموع معناه أن الاكتفاء لا يحصل إلا به ، وإفادته للأفراد معناه أنه يحصل الإكتفاء بكل واحد منها ، وهو جمع بين النقيضين كما سبق .

قلنا : استعماله في الأفراد متى يكون معناه الاكتفاء بها ، إذا كانت داخلة في المجموع أو إذا لم تكن داخلة فيه<sup>(٤)</sup> ؟ الأول : ممنوع ، بل معنى استعماله فيها أنه لا بد منها ، والثاني\* : مسلم ، ولا يلزم منه التناقض على كلا التقديرين ، أما على تقدير العمل باللفظ في آحاد أفراد مع

(١) في ب : " ونسبة " .

(٢) في ع و ب : " أفرادها " .

\* نهاية صفحة (٢٤٠) من : ع .

(٣) " و " ساقطة من : م .

(٤) في م : " في المجموع " .

\* نهاية صفحة (١٠٩/أ) من : ط .

الاقتصار عند ظهور القرينة ؛ فلأن الجملة غير مشترطة<sup>(١)</sup> في الاكتفاء ، وأما عند كون الأفراد\* داخلية في مسمى الجملة ؛ فلأنها لا بد منها ، لا بمعنى أنه مكتفى<sup>(٢)</sup> بها .

فإن قيل : وإذا كانت الأفراد داخلية في مسمى الجملة فليس\* للفظ عليها دلالة لا بجهة الحقيقة ولا بجهة التجوز<sup>(٣)</sup> ، بل بطريق الملازمة الذهنية ، وليست دلالة لفظية ليلزم ما قيل . قلنا : لا نسلم خروجها عن الدلالة اللفظية وذلك أنه لا خفاء بدخول الأفراد في الجملة ، فتكون مفهومة من اللفظ الدال على الجملة ، فله عليها دلالة ، وهي إما أن تكون بجهة الحقيقة أو التجوز لما سبق .

و<sup>(٤)</sup> عن الاعتراض<sup>(٥)</sup> الأول على النصوص : أنه<sup>(٦)</sup> لو كان مسمى الصلاة هو القدر المشترك من الاعتناء ، ومسمى السجود القدر المشترك من الخضوع والانقياد لا طرد الاسم باطرادهما ، وليس كذلك ، فإنه لا يسمى كل اعتناء بأمر " صلاة " ولا كل خضوع وانقياد " سجوداً " وإن كان المسمى باسم الصلاة اعتناء خاصاً ، وبالسجود خضوعاً خاصاً فلا بد من تصويره وبيان الاشتراك فيه .

فإن قيل : يجب اعتقاده ؛ نفيًا للتجوز والاشتراك عن اللفظ .

---

(١) في م : " مشتركة " .

\* نهاية صفحة ( ١٢٨ / أ ) من : ب .

(٢) في ع : " مكتفياً " .

\* نهاية صفحة ( ١١٩ / ب ) من : م .

(٣) في م : " المجاز " .

(٤) " و " ساقطة من : ب .

(٥) في م : " الاعتراضات " .

(٦) في ب : " بأنه " .

فهو مبني على أن التجوز والاشتراك على خلاف الأصل<sup>(١)</sup> ، وإنما يكون كذلك أن لو تعذر الجمع ، وهو محل النزاع .

وعن اعتراض أبي هاشم : أنه مبني على تحقيق الأسماء الشرعية ونقلها من موضوعاتها في اللغة ، وهو باطل على ما سبق من مذهب القاضي أبي بكر .

وعن الاعتراض على قول سيويه :

أما الأول ؛ فلأنه إنما يلزم أن لو كان الاستدلال بقول سيويه على أن كل لفظ مشترك أو مجاز يجب أن يكون موضوعاً لجموع مسمياته ، وليس كذلك ، بل إنما قصد به بيان الوقوع لا غير .

وأما الثاني ؛ فلأنه لا انفكاك في قوله : الويل لك ، عن الخير والدعاء واللفظ واحد ، ولا<sup>(٢)</sup> معنى لاستعماله فيهما سوى فهمهما منه عند إطلاقه .<sup>(٣)</sup>

(١) "الأصل" ساقطة من : ب .

(٢) "واحد ، ولا" ساقطة من : م ، وبدلها "الواحد لا" .

(٣) وفي المسألة مذاهب أخرى :

١- يصح إطلاقه على معنييه أو معانيه بقرينة متصلة .

٢- صحة استعماله في معنييه في النفي دون الإثبات ؛ لأن النكرة في سياق النفي تعم .

٣- صحة استعماله في الجمع والمثنى دون المفرد .

٤- صحة استعماله إن تعلق أحد المعنيين بالآخر نحو "أو لامستم النساء" فإن كلاً من اللمس باليد والوطف لازم للآخر .

شرح اللمع (١٢٧/١) ، نهاية السؤل (٢٧٢/١) ، الإجماع (٢٦٣/١) ، شرح الكوكب المنير (١٩١/٣) .

• والذي أراه راجحاً : جملة على جميع معانيه بشرط الإمكان ، وعدم وجود قرينة مرجحة لأحد المعاني ، والله أعلم .

### المسألة الثامنة

[ نفي المساواة بين الشيئين هل هو عام ؟ ]

نفي المساواة بين الشيئين كما في قوله تعالى { لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ }<sup>(١)</sup> يقتضي نفي المساواة<sup>(٢)</sup> في جميع الأمور عند أصحابنا القائلين بالعموم<sup>(٣)</sup> ، خلافاً لأبي حنيفة<sup>(٤)</sup> فإنه قال : إذا وقع التفاوت ولو من وجه واحد فقد وفّى بالعمل بدلالة اللفظ .<sup>(٥)</sup>

حجة أصحابنا : أنه إذا قال القائل : لا مساواة بين زيد وعمرو ، فالنفي<sup>(٦)</sup> داخل على مسمى المساواة ، فلو وجدت المساواة من وجه لما كان مسمى المساواة منتفياً ، وهو خلاف مقتضى اللفظ .

فإن قيل : الاستواء ينقسم إلى الاستواء من كل وجه وإلى الاستواء من بعض الوجوه ، ولهذا يصدق قول القائل : استوى زيد وعمرو عند<sup>(٧)</sup> تحقق كل واحد من الأمرين ، والاستواء مطلقاً أعم من الاستواء من كل وجه ومن وجه دون وجه ، والنفي إنما دخل على الاستواء

(١) سورة الحشر : آية "٢٠" .

(٢) في ع و ب : " الاستواء " .

(٣) المعتمد (٢٣٢/١) ، الوصول إلى الأصول (٣١٢/١) ، المحصول (٣٧٧/٢-٣٧٨) ، منتهى السؤل (ق٢/٣١) ، المسودة (٢٦٧/١) ، شرح العضد (١٩٥) .

(٤) أصول السرخسي (١٥٧/١) ، كشف الأسرار (١٥٢/٢) ، تيسير التحرير (٢٥٠/١) ، فواتح الرحموت (٢٩٠/١) .

(٥) وقال به أبو الحسين البصري ، وهو مذهب المعتزلة ، واختاره الغزالي ، والرازي ، والبيضاوي .

المعتمد (٢٣٢/١) ، المستصفى (٤٥/٢) ، المحصول (٣٧٧/٢) ، نهاية السؤل (٤٦٣/١) .

(٦) في ب : " فالنفي " .

(٧) في ب : " وعند " .

الأعم ، فلا يكون مشعراً بأحد القسمين الخاصين .<sup>(١)</sup>

وأيضاً فإنه لا يكفي في \* إطلاق لفظ المساواة الاستواء من بعض الوجوه ، وإلا لوجب إطلاق لفظ المتساويين على جميع الأشياء ؛ لأنه ما من شيئين إلا ولا بد من استوائهما في أمر ما<sup>(٢)</sup> ، ولو في نفي ما سواهما عنهما ، ولو صدق ذلك وجب<sup>(٣)</sup> أن يكذب عليه غير المساوي ؛ لتناقضهما عرفاً ، ولهذا فإن من قال : هذا مساو لهذا ، فمن أراد تكذيبه قال : لا يساويه ، والمتناقضان لا يصدقان معاً ، ويلزم من ذلك أن لا يصدق على شيئين أنهما غير متساويين ، وذلك باطل ، فعلم أنه لا بد في اعتبار المساواة من التساوي من كل وجه ، وعند ذلك فيكفي في نفي المساواة نفي الاستواء من بعض الوجوه ؛ لأن نقيض الكلّي \* الموجب جزئي سالب ، فثبت أن نفي المساواة لا يقتضي نفي المساواة من كل وجه .<sup>(٤)</sup>

وأيضاً فإنه لو كان نفي المساواة يقتضي نفي المساواة من كل وجه ، لما صدق نفي المساواة حقيقة على شيئين أصلاً ؛ لأن ما من شيئين إلا وقد استويا في أمر ما كما سبق ، وهو على خلاف الأصل ، إذ الأصل في الإطلاق إنما هو الحقيقة دون المجاز .<sup>(٥)</sup>

(١) الوصول إلى الأصول (٢١٣/١-٢١٤) ، الحصول (٣٧٧/٢) ، نهاية الوصول (١٣٦٨/٤) ، شرح العنود (١٩٤-١٩٥) ، نهاية السؤل (٤٦٣/١) .

\* نهاية صفحة (٢٤١) من : ع .

(٢) " ما " ساقطة من : م .

(٣) في م : " لوجب " .

\* نهاية صفحة (١٢٨/ب) من : ب .

(٤) المعتمد (٢٣٢/١) ، شرح تنقيح الفصول (١٨٦) ، نهاية الوصول (١٣٦٧/٤) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٧٢/٢) .

(٥) وانظر في أدلتهم : الحصول (٣٧٧/٢) ، نهاية الوصول (١٣٦٨/٤) ، كشف الأسرار (١٥٢/٢) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٧٢/٢) .



والجواب عن الأول : أن ذكر الأعم متى لا يكون مشعراً بالأخص ؟ إذا كان ذلك<sup>(١)</sup> في طرف الإثبات أو النفي ؟ الأول : مسلم ، والثاني : ممنوع ، ولهذا فإنه لو قال القائل : ما رأيت حيواناً\* وكان قد رأى إنساناً أو غيره من أنواع الحيوان<sup>(٢)</sup> فإنه يعد كاذباً .<sup>(٣)</sup>

وعن الثاني : لا نسلم أنه لا يكفي في إطلاق\* لفظ المساواة التساوي من بعض الوجوه .

قولهم : لو كفى ذلك لوجب إطلاق لفظ المتساويين على جميع الأشياء لما قرر ، مسلم .

قولهم : يلزم من ذلك أن يكذب عليه غير المساوي ، وهو باطل بما قرر .

فهو مقابل بمثله ، وهو أن يقال : لا يكفي في إطلاق نفي المساواة نفي المساواة من بعض الوجوه ، وإلا لوجب إطلاق نفي المساواة على كل شيئين ؛ لأن<sup>(٤)</sup> ما من شيئين إلا وقد تفاوتتا من وجه ؛ ضرورة تعيينهما ، ولو صدق ذلك لوجب أن يكذب عليه المساوي ؛ لتناقضهما عرفاً ولهذا فإن من قال : هذا غير مساو لهذا ، فمن أراد تكذيبه قال : إنه مساو له ، والمتناقضان لا يصدقان معاً ، ويلزم من ذلك أن لا يصدق على شيئين أنهما متساويان ، وذلك باطل ، فإنه ما من شيئين إلا ولا بد من استوائهما ولو في نفي ما سواهما عنهما ، فعلم أنه لا بد في اعتبار نفي المساواة من نفي المساواة<sup>(٥)</sup> من كل وجه<sup>(٦)</sup> ، وعند ذلك فيكفي في إثبات المساواة ، المساواة<sup>(٧)</sup>

(١) " ذلك " ساقطة من : م .

\* نهاية صفحة ( ١٠٩ / ب ) من : ط .

(٢) في ع و ب : " الحيوانات " .

(٣) شرح العضد ( ١٩٥ ) ، نهاية السؤل ( ٤٦٤ / ١ ) .

\* نهاية صفحة ( ١٢٠ / أ ) من : م .

(٤) في م و ب : " لأنه " .

(٥) " من نفي المساواة " ساقطة من : ب .

(٦) في ع : " واحد " .

(٧) " المساواة " ساقطة من : ب .

من بعض الوجوه ؛ لأن نقيض الكلي السالب جزئي موجب .  
وفيه إبطال ما ذكر من عدم الاكتفاء في إطلاق لفظ المساواة بالمساواة من وجهه ، وإذا تقابل  
الأمران سلم لنا ما ذكرناه أولاً <sup>(١)</sup> .

وعن الثالث : لا نسلم صدق نفي المساواة مطلقاً على ما وقع التساوي بينهما من وجه .

قولهم : الأصل في الإطلاق الحقيقة .

قلنا : إلا أن يدل الدليل على مخالفته ، ودليله ما ذكرناه <sup>(٢)</sup> .

وفي معنى نفي المساواة قوله تعالى { وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا } <sup>(٣)</sup> .

(١) نهاية الوصول (١٣٦٧/٤) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٧٢/٢) ، شرح العضد (١٩٥) .

(٢) نهاية الوصول (١٣٦٨/٤) . قال ابن الحاجب بعد أن دفع مذهب الخصم بالمعارضة : " والتحقيق أن

العموم مستفاد من النفي لا من كونه نقيض قضية جزئية " . شرح مختصر ابن الحاجب (١٧٣/٢) .

• والذي أراه راجحاً : نفي المساواة بينهما فيما ذكر ، ففي الآية الأولى نفي المساواة بين أصحاب النار  
وأصحاب الجنة في أعمال النار وأعمال الجنة ، وهكذا في كل لفظ ينفي المساواة إنما يؤخذ معنى

المساواة مما ذكر ، والله أعلم .

(٣) سورة النساء : آية " ١٤١ " .

### المسألة التاسعة

#### [ هل للمقتضى عموم ؟ ]

المُقْتَضَى<sup>(١)</sup> : وهو ما أضمر ضرورة صدق المتكلم ، لا عموم له<sup>(٢)</sup> ، وذلك كما في قوله ﷺ ( رفع عن أمتي الخطأ ، والنسيان ، وما استكرهوا عليه )<sup>(٣)</sup> فإنه أخبر عن رفع الخطأ والنسيان ، ويتعذر حمله على حقيقته ؛ لإفضائه إلى الكذب في كلام الرسول ﷺ ضرورة تحقق الخطأ

- (١) ذهب عامة الأصوليون إلى أن ما يضمن في الكلام لتصحيحه ثلاثة أقسام :
- ما أضمر لضرورة صدق المتكلم نحو ( رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ) .
  - ما أضمر لصحة الكلام عقلاً نحو {وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ} .
  - ما أضمر لصحة الكلام شرعاً ، كقولك لغيرك : اعتق عبدك عني بألف .
- انظر في التعريف والأقسام : أصول السرخسي (٢٦٠/١) ، كشف الأسرار (١٢٠/١) ، مختصر التحرير لابن النجار (١٧٣) .

- (٢) إليه ذهب جمهور المتكلمين ، وعامة الحنفية ، وبعض الشافعية وبعض الحنابلة .
- وذهب أحمد وأكثر أصحابه ، والمالكية ، إلى أنه يعم .
- العدة (٥١٧/٢) ، أصول السرخسي (٢٦٠/١) ، المستصفى (٣٨/٢) ، ميزان الأصول (٥٧٥/١) ، المحصول (٣٨٣/٢) ، كشف الأسرار (١٢٠/١) ، شرح العضد (١٩٦) ، التقرير والتحرير (٢٧٧/١) ، شرح الكوكب المنير (١٩٧/٣) ، فواتح الرحموت (٢٩٨/١) .
- (٣) عن أبي ذر الغفاري ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه . وفي رواية : إن الله وضع عن أمتي . وروي أيضاً من حديث ابن عباس ﷺ .
- أخرجه ابن ماجه في كتاب الطلاق ، باب : طلاق المكره والناسي . رقم (٢٠٤٣) .
- وابن حبان ، باب فضل الأمة ، ذكر الأخبار عما وضع الله بفضله عن هذه الأمة . (٢٠٢/١٦) رقم (٧٢١٩) .

والحاكم في المستدرک ، كتاب الطلاق . (٢١٦/٢) رقم (٢٨٠١) . وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه .

وأخرجه الدارقطني في كتاب النذور . (١٧٠/٤) رقم (٣٣) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

والنسيان في حق الأمة ، فلا بد من إضمار حكم يمكن نفيه من الأحكام الدنيوية أو الأخروية ؛ ضرورة صدقه في كلامه ﷺ <sup>(١)</sup>، وإذا كانت أحكام الخطأ والنسيان متعددة فيمتنع إضمار الجميع؛ إذ الإضمار على خلاف الأصل ، والمقصود حاصل بإضمار البعض فوجب الاكتفاء به ؛ ضرورة تقليل مخالفة الأصل <sup>(٢)</sup>.

فإن قيل : ما ذكرتموه إنما يصح أن لو لم يكن لفظ الرفع دالاً على رفع جميع أحكام الخطأ والنسيان ، وليس كذلك .

وبيانه أن <sup>(٣)</sup> قوله ﷺ ( رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ) يدل على أن <sup>(٤)</sup> رفعهما مستلزماً <sup>(٥)</sup> لرفع

---

=والبيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الطلاق ، باب : ما جاء في طلاق المكره . (٣٥٦/٧) رقم (١٤٨٧١).

واللفظ الذي أورده الآمدي قال السخاوي فيه كما في المقاصد الحسنة (٢٢٩-٢٣٠) : " وقع بهذا اللفظ في كتب كثيرين من الفقهاء والأصوليين ، وقال غير واحد من مخرجيه : إنه لم يظفر به وأورد طرق الحديث ثم قال ومجموع هذه الطرق يظهر أن للحديث أصلاً ، لا سيما وأصل الباب حديث أبي هريرة في الصحيح ( إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به نفسها ما لم تعمل به أو تكلم به ) وقال النووي في الروضة وفي الأربعين : إنه حسن .

وقال ابن كثير في تحفة الطالب (٢٣٢-٢٣٤) بعد أن أورده من طريق ابن عباس : " إسناده جيد . وقال : قد روي هذا الحديث أيضاً من حديث ابن عمرو عتبة بن عامر ، لكن قال أبو حاتم : هذه منكرة ، كأنها موضوعة " .

(١) في م : " كلام النبي ﷺ " .

(٢) انظر في أدلتهم : العدة (٥١٧/٢) ، أصول السرخسي (٢٦٠/١-٢٦١) ، المستصفى (٣٨/٢) ، المحصول (٣٨٣/٢) ، نهاية الوصول (١٣٧٠/٤) ، شرح العضد (١٩٦) ، التقرير والتحجير (٢٧٧/١) ، فواتح الرحموت (٢٩٨/١) .

(٣) " أن " ساقطة من : ب .

(٤) " أن " ساقطة من : ع و ب .

(٥) في جميع النسخ " مستلزماً " بالنصب ، والصحيح " مستلزم " بالرفع .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

أحكامهما ، فإذا تعذر العمل به في نفي الحقيقة ، تعين العمل به\* في نفي الأحكام .  
سلمنا أنه لا دلالة له<sup>(١)</sup> عليها وضعاً ، ولكن لم قلتم بأنه لا يدل عليها بعرف الاستعمال ؟  
ولهذا\* يقال : ليس للبلد سلطان ، وليس له ناظر ولا مدبر ، والمراد به نفي الصفات .  
سلمنا أنه لا يدل عليها بعرف الاستعمال ، غير أن اللفظ دال على رفع الخطأ والنسيان ، فإذا  
تعذر ذلك وجب إضمار جميع الأحكام ؛ لوجهين :

الأول : أنه يجعل وجود الخطأ والنسيان كعدمه .

والثاني : أنه لا يخلو إما أن يقال : بإضمار الكل أو البعض ، أو لا بإضمار شيء أصلاً ،  
والقول بعدم الإضمار خلاف الإجماع ، وليس إضمار البعض أولى من البعض ؛ ضرورة  
تساوي نسبة اللفظ إلى الكل ، فلم يبق سوى إضمار الجميع .<sup>(٢)</sup>

والجواب عن الأول : أن اللفظ إنما يستلزم نفي الأحكام بواسطة نفي حقيقة الخطأ  
والنسيان ، فإذا لم يكن الخطأ والنسيان متنفياً<sup>(٣)</sup> فلا يكون مستلزماً لنفي الأحكام .

وعن الثاني : أن الأصل إنما هو العمل بالوضع الأصلي وعدم العرف الطارئ ، فمن ادعاه  
يحتاج إلى بيانه .

---

\* نهاية صفحة (٢٤٢) من : ع .

(١) "له" ساقطة من : ع و ب .

\* نهاية صفحة (١٢٩/أ) من : ب .

(٢) "و" ساقطة من : ع .

(٣) "و" ساقطة من : ع .

(٤) المحصول (٣٨٣/٢) ، نهاية الوصول (١٣٧١/٤-١٣٧٢) ، تيسير التحرير (٢٤٢/١) ، فواتح

الرحموت (٢٩٨/١) .

(٥) في ب : "منفياً" .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وما ذكروه من الاستشهاد بالصور : فلا نسلم صحة حملها على جميع الصفات ، وإلا لما كان السلطان موجوداً ، ولا عالماً ، ولا قادراً ونحو ذلك من الصفات ، وهو محال .<sup>(١)</sup>

وعن الثالث : قولهم : إضمار جميع الأحكام يكون أقرب إلى المقصود من نفي الحقيقة\* .  
قلنا\* : إلا أنه يلزم منه تكثير مخالفة الدليل المقتضي للأحكام ، وهو وجود الخطأ والنسيان .

قولهم : ليس إضمار البعض أولى من البعض : إنما يصح أن لو قلنا بإضمار حكم معين ،  
وليس كذلك ، بل بإضمار حكم ما ، والتعيين إلى الشارع .

فإن قيل : فيلزم من ذلك الإجمال في مراد الشارع ، وهو على خلاف الأصل .  
قلنا : لو قيل بإضمار الكل لزم منه زيادة الإضمار وتكثير مخالفة الدليل كما سبق ، وكل واحد  
منهم على خلاف الأصل .

ثم ما ذكرناه من الأصول : إما أن تكون راجحة على ما ذكروه ، أو مساوية له ، أو  
مرجوحة ، فإن كانت راجحة لزم العمل بها ، وإن كانت مساوية له<sup>(٢)</sup> فهو كاف لنا في هذا  
المقام في نفي زيادة الإضمار ، وهما تقديران ، وما ذكروه إنما يمكن التمسك به على<sup>(٣)</sup> تقدير<sup>(٤)</sup>

---

(١) قال ابن النجار : " ولا وجه لمنع الآمدي العرف في نحو : ليس للبلد سلطان ، وكلام الآمدي وغيره في  
التحريم المضاف إلى العين ، ونحو : لا صلاة إلا بطهور ، يخالف ما ذكروه هنا وقالوا فيه بزيادة  
الإضمار ، وأنه أولى . " شرح الكوكب المنير (٢٠٢/٣) .

\* نهاية صفحة ( ١١٠ / أ ) من : ط .

\* نهاية صفحة ( ١٢٠ / ب ) من : م .

(٢) " له " ساقطة من : ع و م و ب .

(٣) " على " ساقطة من : ط .

(٤) في ط : " بتقدير " .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

كونه راجحاً ، ولا يخفى أن ما يتم التمسك به على تقديرين أرجح مما لا يتم<sup>(١)</sup> التمسك به إلا على تقدير واحد .<sup>(٢)</sup>

(١) في م : " يمكن " .

(٢) والذي أرى رجحانه : أن المقتضي قد يكون له عموم وقد لا يكون ، وذلك يرجع إلى الدليل الذي ورد في كل حالة ، ويدل على ذلك مثلاً القتل الخطأ ، فإنه تجب فيه الكفارة بالنص ولا إثم عليه ، وبالتالي فقله : (رفع عن أمي الخ) لا عموم له فيكون المرفوع حكماً واحداً وهو الإثم المقتضي للعقوبة الأخروية دون الحكم الديني ، وهو الكفارة .  
وفيمن أظن ناسياً رفع عنه الإثم المقتضي للعقوبة الأخروية ، وكذلك الحكم الديني وهو القضاء أو الكفارة ، وعلى هذا فيحدد المراد بالمرفوع أو المقتضى حسب الدليل الذي ورد فيه ، والله أعلم .

### المسألة العاشرة

[ الفعل المتعدي هل يجري مجرى العموم بالنسبة إلى مفعولاته ؟ ]

الفعل المتعدي إلى مفعول كقوله : والله لا آكل ، أو إن أكلت فأنت طالق ، هل يجري مجرى العموم بالنسبة إلى مفعولاته أم لا ؟<sup>(١)</sup>

اختلفوا فيه : فأثبتته أصحابنا والقاضي أبو يوسف<sup>(٢)</sup> ، ونفاه أبو حنيفة<sup>(٣)</sup> . وتظهر فائدة الخلاف في أنه : لو نوى به مأكولاً معيناً قبل عند أصحابنا ، حتى إنه لا يحنث بأكل غيره بناء على عموم لفظه<sup>(٤)</sup> وقبول العام للتخصيص ببعض مدلولاته ، ولا يقبل عند أبي حنيفة تخصيصه به<sup>(٥)</sup> ؛ لأن التخصيص من توابع العموم ولا عموم .

(١) وعلى هذا فالخلاف في المسألة كما هو واضح من الترجمة في الفعل المتعدي إلى مفعولاته في سياق النفي أو الشرط ، وأما في سياق الإثبات فلا . وهذا ما نبه إليه الأصفهاني في الكاشف (٣٦٦/٤) .

(٢) وهو قول الشافعي ، وإليه ذهب المالكية والحنابلة . المستصفى (٣٩/٢) ، المحصول (٣٨٣/٢) ، شرح تنقيح الفصول (١٨٤) ، نهاية الوصول (١٣٧٣/٤) ، شرح العضد (١٩٧) ، نهاية السؤل (٤٦٤/١) ، تيسير التحرير (٢٤٦/١) ، شرح الكوكب المنير (٢٠٣/٣) .

- وأبو يوسف هو : القاضي يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري ، صاحب أبي حنيفة ، وأول من نشر مذهبه ، وأول من دعي قاضي القضاة ، روى الحديث وكان ثقة في النقل ، من تلاميذه : أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ومحمد بن الحسن ، ومن مصنفاته : الخراج ، والآثار . (١١٣هـ) — ١٨٢هـ .

تاريخ بغداد (٢٤٢/١٤) ، وفيات الأعيان (٣٣٥-٣٢٤/٥) ، الجواهر المضية (٦١٣-٦١١/٣) ، تاج التراجم (٣١٧-٣١٥) .

(٣) وبقية أصحابه ، واختاره الرازي كما في المحصول (٣٨٣/٢) ، الإهراج (١١٧/٢) ، نهاية السؤل (١٦٤/١) ، تيسير التحرير (٢٤٦/٢) ، فواتح الرحموت (٢٨٦/١) .

(٤) في ع و م " لفظه له " والأولى إسقاط " له " كما في : ب .

(٥) " به " ساقطة من : م .



حجة أصحابنا : أما في طرف النفي وذلك عند<sup>(١)</sup> ما إذا قال : والله لا أكلت ، أن قوله " أكلت " فعل<sup>(٢)</sup> يتعدى إلى المأكول ويدل عليه بوضعه وصيغته ، فإذا قال : لا أكلت ، فهو ناف لحقيقة الأكل من حيث هو أكل ، ويلزم من ذلك نفيه بالنسبة إلى كل مأكول ، وإلا لما كان نافياً لحقيقة الأكل من حيث هو أكل ، وهو خلاف دلالة لفظه ، وإذا كان لفظه دالاً على نفي حقيقة الأكل بالنسبة إلى كل مأكول ، فقد ثبت عموم لفظه بالنسبة إلى كل مأكول ، فكان قابلاً للتخصيص .

وأما في طرف الإثبات<sup>(٣)</sup> : وهو ما إذا قال : إن أكلت فأنت طالق ، فلا يخفى أن وقوع الأكل المطلق يستدعي مأكولاً مطلقاً ؛ لكونه متعدياً إليه ، والمطلق\* ما كان شائعاً في جنس المقيدات الداخلة تحته ، فكان صالحاً لتفسيره وتقييده بأي منها كان ، ولهذا لو<sup>(٤)</sup> قال الشارع : أعتق رقبة . صح تقييدها بالرقبة المؤمنة ، ولو لم يكن للمطلق على المقيد دلالة لما صح تفسيره به .<sup>(٥)</sup>

(١) " عند " ساقطة من : ب .

(٢) في م : " افعل " .

(٣) الأولى أن تكون العبارة " وأما في سياق الشرط " فقد نبه الأصفهاني إلى هذا بعد أن أورد ترجمة الآمدي السابقة للمسألة قال : " والعبارة الصحيحة عبارة ابن الحاجب ، فإنه قال : الفعل المتعدي في سياق النفي والشرط ، مثل قوله : لا أكلت ، أو إن أكلت ، مقتصرأ عليه . " الكاشف (٤/٣٦٦-٣٦٧)

\* نهاية صفحة (١٢٩/ب) من : ب .

(٤) " لو " ساقطة من : ب .

(٥) المستصفي (٢/٣٩) ، المحصول (٢/٣٨٥) ، شرح العضد (١٩٧) .

فإن قيل : يلزم على ما\* ذكرتموه الزمان والمكان ، فإن حقيقة الأكل لا تتم نفيًا ولا إثباتاً إلا بالنسبة إليهما ، ومع ذلك لو نوى بلفظه مكاناً معيناً أو زماناً معيناً فإنه لا يقبل .<sup>(١)</sup>  
قلنا : لا نسلم ذلك ، وإن سلمنا فالفرق حاصل ؛ وذلك<sup>(٢)</sup> لأن الفعل وهو قوله "أكلت"<sup>(٣)</sup> غير متعد إلى الزمان والمكان ، بل هو من ضرورات الفعل ، فلم يكن اللفظ<sup>(٤)</sup> دالاً عليه بوضعه ،  
فلذلك لم يقبل تخصيص لفظه به ؛ لأن التخصيص عبارة عن حمل اللفظ على بعض مدلولاته لا على<sup>(٥)</sup> غير مدلولاته ، بخلاف المأكول على ما سبق .

فإن قيل : إذا قال : إن أكلت فأنت طالق ، فالأكل الذي هو مدلول لفظه كلي مطلق ،  
والمطلق لا إشعار له بالمخصص فلا يصح تفسيره به .<sup>(٦)</sup>  
قلنا : المحلوف عليه ليس هو المفهوم من الأكل الكلي الذي لا وجود له إلا في الأذهان ،  
وإلا لما حث بالأكل الخاص ؛ إذ هو غير المحلوف<sup>(٧)</sup> عليه ، وهو خلاف الإجماع ، فلم يبق إلا  
أن يكون المراد به أكلاً مقيداً من جملة الأكلات المقيدة التي يمكن وقوعها في الأعيان أياً<sup>(٨)</sup> منها  
كان ، وإذا كان لفظه لا إشعار له بغير المقيد صح تفسيره به ، كما إذا قال : أعتق رقبة .  
وفسره بالرقبة المؤمنة كما سبق .<sup>(٩)</sup>

\* نهاية صفحة (٢٤٣) من : ع .

(١) المستصفي (٣٩/٢) ، المحصول (٣٨٥/٢) ، شرح العضد (١٩٧) ، نهاية السؤل (٤٦٥/١) .

(٢) من قوله : " لا نسلم ذلك " إلى هنا ساقطة من : ع و م و ب . ومثبتة في ط .

(٣) "أكلت" ساقطة من : ع .

(٤) في ع و ب : " الفعل " .

(٥) "على" ساقطة من : ع و ط و ب .

(٦) المراجع السابقة .

(٧) في ع : " محلوف " .

(٨) في م و ب : " أي " .

(٩) انظر في المناقشة نفس المواضع في المراجع السابقة .

- والذي أراه راجحاً : أن الفعل إذا كان متعدياً في سياق نفي أو شرط ، ولم يذكر مفعوله فهو للعموم ؛  
وذلك لأن الفعل من باب النكرة ، والنكرة في سياق النفي والشرط تعم ، والنكرة في سياق النفي ،  
وأدوات الشرط من صيغ العموم ، والله أعلم .

المسألة الحادية عشرة

[ هل للفعل عموم ؟ ]

الفعل وإن انقسم إلى أقسام وجهات<sup>(١)</sup> ، فالواقع منه لا يقع إلا على وجه واحد منها ، فلا يكون عاماً لجميعها بحيث يحمل وقوعه على جميع جهاته .

وذلك كما روي عنه ﷺ \* أنه صلى داخل الكعبة<sup>(٢)</sup> ، فصلاته الواقعة\* يحتمل<sup>(٣)</sup> أنها كانت فرضاً ، ويحتمل<sup>(٤)</sup> أنها كانت نفلاً ، ولا يتصور وقوعها فرضاً نفلاً<sup>(٥)</sup> ، فيمتنع الاستدلال بذلك على جواز الفرض والنفل في داخل الكعبة جميعاً ؛ إذ لا عموم للفعل الواقع بالنسبة إليهما ، فلا<sup>(٦)</sup> يمكن تعيين أحد القسمين إلا بدليل .

(١) في ب : " وجهان " .

\* نهاية صفحة ( ١٢١/أ ) من : م .

(٢) عن مجاهد قال : أتى ابن عمر ﷺ فقبل له هذا رسول الله ﷺ دخل الكعبة ، فقال ابن عمر : فأقبلت والنبي ﷺ قد خرج ، وأجد بلالاً قائماً بين البابين ، فسألت بلالاً فقلت : أصلى النبي ﷺ في الكعبة ؟ قال : نعم ، ركعتين بين السارين اللتين على يساره إذا دخلت ، ثم خرج فصلى في وجه الكعبة ركعتين .

أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب : قوله تعالى ( واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ) . ( ١٥٥/١ ) رقم ( ٣٨٨ ) .

ومسلم في كتاب الحج ، باب : استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره ، والصلاة فيها والدعاء في نواحيها كلها . ( ٩٦٦/٢ ) رقم ( ١٣٢٩ ) بالفاظ مقاربة لرواية البخاري .

\* نهاية صفحة ( ١١٠/ب ) من : ط .

(٣) في ع و ط و ب : " احتمل " .

(٤) في ع و ط و ب : " احتمل " .

(٥) " فرضاً نفلاً " هكذا في جميع النسخ ، والأولى " فرضاً ونفلاً " .

(٦) في م : " ولا " .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وأما ما روي عنه ﷺ أنه صلى بعد غيبوبة الشفق<sup>(١)</sup> ، فالشفق اسم مشترك بين الحمرة والبياض ، فصلاته يحتمل<sup>(٢)</sup> أنهما وقعت بعد الحمرة ، ويحتمل<sup>(٣)</sup> أنهما وقعت بعد البياض ، فلا يمكن حمل ذلك على وقوع فعل الصلاة بعدهما على رأي من لا يرى حمل اللفظ المشترك على جميع محامله ، وإنما يمكن ذلك على رأي من يرى ذلك كما سبق تحقيقه ، فإن قول الراوي : صلى بعد غيبوبة<sup>(٤)</sup> الشفق ، ينزل منزلة قوله : صلى بعد الشفقين .<sup>(٥)</sup>

(١) عن ابن عباس ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : أمني جبريل عليه السلام عند البيت مرتين فذكر الحديث وقال فيه وصلى بي العشاء حين غاب الشفق .

أخرجه أحمد في المسند ، مسند عبد الله بن العباس ﷺ . (٨٤٠/١) رقم (٣٠٨١) .

وأبو داود في كتاب الصلاة ، باب : المواقيت . (١٠٧/١) رقم (٣٩٣) .

وابن ماجه في كتاب الصلاة ، أبواب مواقيت الصلاة . (٢١٩/١) رقم (٦٦٧) .

والترمذي في كتاب الصلاة ، باب : ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي ﷺ . (٢٧٨/١) رقم (١٤٩) وقال : حديث حسن صحيح .

والنسائي في المجتبى ، كتاب المواقيت ، باب : أول وقت العشاء . (٢٦٣/١) رقم (٥٢٦) .

والحاكم في المستدرک ، كتاب الصلاة . (٣٠٦/١) رقم (٦٩٣) . وقال : حديث صحيح ، ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، في جماع أبواب المواقيت . (٣٦٤/١) رقم (١٥٨٣)

(٢) في ع و ط و ب : " احتمل " .

(٣) في ع و ط و ب : " احتمل " .

(٤) " غيبوبة " ساقطة من : ع و ط و ب .

(٥) التقريب (٩٠/٣-٩٤) ، المعتمد (١٩٠/١) ، المستصفى (٣٩/٢) ، المحصول (٣٩٧/٢-٤٠١) ،

لباب المحصول (٥٦٦/٢) ، نهاية الوصول (١٤٣١-١٤٣٢) ، شرح العضد (١٩٨) ، تيسير

التحرير (٢٤٧/٢) ، فواتح الرحموت (٢٩٦/١) .

ومنهم من قال : يفيد التكرار في " كان " خاصة . المعتمد (١٩٣/١) ، المحصول (٣٩٩/٢) ، شرح

تنقيح الفصول (١٨٨) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وفي هذا المعنى أيضاً قول الراوي : كان النبي ﷺ يجمع بين الصلاتين في السفر<sup>(١)</sup> ، فإنه يحتمل وقوع ذلك في وقت الأولى ، ويحتمل وقوعه في وقت الثانية ، وليس في نفس وقوع الفعل ما يدل على وقوعه فيهما بل في أحدهما ، والتعيين<sup>(٢)</sup> متوقف على الدليل .

وأما وقوع ذلك منه ﷺ متكرراً على وجه يعم سفر النسك وغيره فليس أيضاً في نفس وقوع الفعل ما يدل عليه ، بل إن كان ولا بد فاستفادة ذلك إنما هي من قول الراوي : كان يجمع بين الصلاتين ، ولهذا فإنه إذا قيل : كان فلان يكرم الضيف ، يفهم منه التكرار دون القصور على المرة الواحدة .<sup>(٣)</sup>

وعلى هذا أيضاً يجب أن يعلم أن ما فعله النبي ﷺ واجباً كان عليه أو جائزاً له ، لا عموم له بالإضافة إلى غيره ، بل هو خاص في حقه إلا أن يدل دليل من خارج على المساواة بينه وبين\*

---

(١) عن أنس ﷺ قال ( كان النبي ﷺ إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجمع بينهما ) هذا لفظ مسلم .

وفي البخاري عن أنس ﷺ ( أن رسول الله ﷺ كان يجمع بين هاتين الصلاتين في السفر ) يعني المغرب والعشاء .

أخرجه البخاري في أبواب التقصير ، باب ك هل يؤذن أو يقيم إذا جمع بين المغرب والعشاء .  
(٣٧٤/١) رقم (١٠٥٩) .

ومسلم في كتاب صلاة المسافر وقصرها ، باب : جواز الجمع بين الصلاتين في السفر . (٤٨٩/١)  
رقم (٧٠٤) .

(٢) في م : " والتعيين " .

(٣) قواطع الأدلة (٣٢٤/١) ، المعتمد (١٩٢/١) ، اللمع (٧٣) ، الوصول إلى الأصول (٣٢٢/١) ونسبه

لجماعة من المحققين ، المحصول (٣٩٧/٢-٣٩٨) ، نهاية الوصول (١٤٣٢/٤) ، شرح العضد (١٩٨)

\* نهاية صفحة (١٣٠/أ) من : ب .

غيره في ذلك الفعل ، كما لو صلى وقال ( صلوا كما رأيتموني أصلي )<sup>(١)</sup> أو غير ذلك .<sup>(٢)</sup>

فإن قيل : فقد أجمعت الأمة على تعميم سجود السهو في كل سهو ، بما روي عنه ﷺ أنه سهى في الصلاة فسجد<sup>(٣)</sup> ، وكذلك اتفقوا على تعميم ما نقل عن عائشة أنها قالت : كنت

(١) من حديث مالك ﷺ عن النبي ﷺ وفيه : وصلوا كما رأيتموني أصلي ، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم .

أخرجه البخاري في كتاب الأذان والإقامة ، باب : الأذان للمسافرين . (٢٦٦/١) رقم (٦٠٥) .

(٢) المستصفى (٤٠/٢) ، لباب المحصول (٥٦٧/٢) ، نهاية الوصول (١٤٣٥/٤) ، شرح العضد (١٩٨) ، تيسير التحرير (٢٤٨/١) .

وقد علق الشيخ عبد الرزاق عفيفي هنا قائلاً : " أفعاله ﷺ وإن كانت في ذاتها لا عموم لها إلا أن صدورها عنه بصفته رسولاً مشرعاً يدل على أنها شريعة عامة لأمته ، وأن هذا هو الأصل فيها ، إلا ما دل الدليل على أنه خاص به ، ويؤيد ذلك قوله تعالى { لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ } ، وقوله { فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا } إلى غير ذلك من الأدلة الكثيرة كتاباً ، وسنة ، وإجماعاً ، وعليه لا حاجة إلى دليل خاص في كل فعل يدل على مساواة أمته له في ذلك الفعل . " هامش الإحكام (٢٥٣/٢) .

(٣) عن عمران بن حصين ﷺ أن النبي ﷺ صلى بهم فسهى فسجد سجدين ثم تشهد ثم سلم .

أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب : سجدي السهو فيهما تشهد وتسليم . (٢٧٣/١) رقم (١٠٣٩)

والترمذي في كتاب الصلاة ، باب : ما جاء في التشهد في سجدي السهو . (٢٤٠/٢) رقم (٣٩٥) . وقال : حديث حسن غريب صحيح .

وأخرجه الحاكم في المستدرک ، في كتاب السهو . (٤٧٠/١) رقم (١٢٠٨) . وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب : من قال يتشهد بعد سجدي السهو ثم يسلم . (٣٥٥/٢) رقم (٣٧١٣) .

وأخرجه النسائي في المجتبى بلفظ مقارب في كتاب السهو ، باب : السلام بعد سجدي السهو . (٦٦/٣) رقم (١٣٣٠) .

أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ وهو في الصلاة<sup>(١)</sup> في حق كل أحد ، حتى إن الشافعي استدل بذلك على طهارة مني الآدمي ، واستدل به أبو حنيفة على جواز الاقتصار على fark في حق غير النبي ﷺ مع حكمه بنجاسته<sup>(٢)</sup> ، وكذلك إجماعهم على وجوب الغسل من التقاء الختانين بقول عائشة رضي الله عنها : فعلته أنا ورسول الله ﷺ واغتسلنا .<sup>(٣)</sup>

وأيضاً فإن النبي ﷺ كان إذا سئل عن حكم أجاب بما يخصه ، وأحال معرفة ذلك على فعل نفسه .

(١) عن عائشة رضي الله عنها قالت : كنت أغسل الجنابة من ثوب النبي ﷺ فيخرج إلى الصلاة وإن بقع الماء في ثوبه .

وفي مسلم : ولقد رأيتني أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فركاً فيصلي فيه .  
أخرجه البخاري في كتاب الوضوء ، باب : غسل المني وفركه وغسل ما يصيب من المرأة . (٩١/١) رقم (٢٢٨-٢٧٧) .

ومسلم في كتاب الطهارة ، باب : حكم المني . (٢٧٨/١) رقم (٢٨٨) .

(٢) الوصول إلى الأصول (٣٢٣-٣٢٦) ، تيسير التحرير (٢٤٨/١) .

(٣) عن عائشة رضي الله عنها قالت : إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل ، فعلته أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلنا .

أخرجه أحمد في المسند ، مسند عائشة رضي الله عنها . (٩٥/٨) رقم (٢٤٨٩٥) ، (٢٥٣٠٢) .  
وابن ماجه في كتاب الطهارة ، باب : ماجاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان . (١٩٩/١) رقم (٦٠٨) والترمذي في كتاب الطهارة ، باب : ما جاء إذا التقى الختانان وجب الغسل . (١٨١/١) رقم (١٠٨) وقال : حديث عائشة حديث حسن صحيح .

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى ، أبواب الغسل ، باب : وجوب الغسل إذا التقى الختانان . (١٠٨/١) رقم (١٩٦) .

وأصله في مسلم في كتاب الحيض ، باب : نسخ الماء من الماء ، عن عائشة رضي الله عنها أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن الرجل يجامع امرأته ثم يكسل ، فقال رسول الله ﷺ : إني لأفعل ذلك وأنا وهذه ثم نغتسل . (٢٧٢/١) رقم (٣٥٠) .

فمن ذلك لما سألته أم سلمة عن \* الاغتسال قال ( أما أنا فأفيض الماء على رأسي )<sup>(١)</sup> .  
ومن ذلك أنه لما سئل عن قبلة الصائم قال ( أنا أفعل ذلك )<sup>(٢)</sup> ولولا أن للفعل عموماً لما  
كان كذلك .<sup>(٣)</sup>

قلنا : أما تعميم سجود السهو ، فإنه<sup>(٤)</sup> إنما كان لعموم العلة ، وهي السهو من حيث إنه  
رتب السجود على السهو بقاء التعقيب ، وهو دليل العلية كما يأتي ذكره ، لا لعموم الفعل .  
وكذلك الحكم في قوله : زنا ما عزر فرجم<sup>(٥)</sup> ، وفي قوله : رضخ يهودي رأس جارية فرضخ

---

\* نهاية صفحة (٢٤٤) من : ع .

(١) عن جبير بن مطعم ؓ قال : تماروا في الغسل عند رسول الله ﷺ فقال بعض القوم : أما أنا فإني أغسل  
رأسي كذا وكذا ، فقال رسول الله ﷺ أما أنا فإني أفيض على رأسي ثلاث أكف ، وأشار يديه  
كليهما .

أخرجه البخاري في كتاب الغسل ، باب : من أفاض على رأسه ثلاثاً . (١٠١/١) رقم (٢٥١) .  
ومسلم في كتاب الطهارة ، باب : استحباب إفاضة الماء على الرأس وغيره ثلاثاً . (٢٥٩/١) رقم  
(٣٢٧)

(٢) لم أجده بهذا اللفظ الذي أورده المؤلف ، وإنما الموجود ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت : إن  
كان رسول الله ﷺ ليقبل بعض أزواجه وهو صائم .

أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب : القبلة للصائم . (٦٨٠/٢) رقم (١٨٢٧) .  
ومسلم في كتاب الصيام ، باب : بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته .  
(٧٧٦/٢) رقم (١١٠٦) .

(٣) شرح العضد (١٩٨) .

(٤) " فإنه " ساقطة من : ع و ط .

(٥) روى قصة ما عزر ؓ ورمي النبي ﷺ له جماعة من الصحابة كما في الصحيحين وغيرهما .  
ومن ذلك ما رواه ابن عباس ؓ قال : لما أتى ما عزر بن مالك النبي ﷺ قال له : لعلك قبلت ، أو  
غمزت ، أو نظرت ، قال : لا يا رسول الله ، قال : أنكثها ؟ لا يكني ، قال فعند ذلك أمر برجمه . =



رسول الله ﷺ رأسه<sup>(١)</sup>.<sup>(٢)</sup>

وأما العمل بخبر عائشة في فرك المني ، ووجوب الغسل من التقاء الختانين ، وإفاضة الماء على الرأس ، وقبله الصائم ، فكل ذلك مستند إلى القياس لا إلى عموم الفعل ؛ لتعذره كما سبق<sup>(٣)</sup>.

= أخرجه البخاري في كتاب المحاريب ، باب : هل يقول الإمام للمقر : لعلك لمست أو غمرت ..  
(٢٥٠٢/٦) رقم (٦٤٣٨) .

ومسلم في كتاب الحدود ، باب : من اعترف على نفسه بالزنا . (١٣٢٠/٣) رقم (١٦٩٤) .  
- وما عز هو : ماعز بن مالك الأسلمي ، معدود في المدنيين ، كتب له الرسول ﷺ كتاباً بإسلام قومه ،  
يقال : اسمه غريب ، وما عز لقب ، وفي حديث جابر ﷺ أن ماعزاً لما رجم قال فيه النبي ﷺ : لقد رأيته  
يتضحضح في أهمار الجنة .

الاستيعاب (١٣٤٥/٣) ، أسد الغابة (٩-٨/٥) ، الإصابة (٥٢٢-٥٢١/٥) .

(١) عن أنس ﷺ أن يهودياً رضّ رأس جارية بين حجرين ، فقيل : من فعل هذا بك أفلان ؟ أفلان ؟ حتى  
سمي اليهودي فأومت برأسها ، فأخذ اليهودي فاعترف فأمر به النبي ﷺ فرضّ رأسه بين حجرين .  
ولفظ مسلم : فرضخ رأسه بين حجرين .

أخرجه البخاري في كتاب الخصومات ، باب : ما يذكر في الأشخاص والملازمة بين المسلم واليهودي  
(٨٥٠/٢) رقم (٢٢٨٢) .

ومسلم في كتاب القسامة ، باب : ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من المحددات والمستثقات .  
(١٢٩٩/٣) رقم (١٦٧٢) .

(٢) المعتمد (١٩٣/١) ، الوصول إلى الأصول (٣٢٤/١) ، نهاية الوصول (١٤٣٧/٤) ، تيسير التحرير  
(٢٤٩/١) .

(٣) الوصول إلى الأصول (٣٢٦/١) ، نهاية الوصول (١٤٣٧/٤) ، شرح العضد (١٩٨) .

ويجاب هنا أيضاً بكلام الشيخ عبد الرزاق عفيفي السابق في هامش (٢) ، ص (٣٩٩) .  
ويمكن أن يجاب هنا أيضاً بأنه كيف يقال بالقياس ! وهو باطل مع وجود دليل من السنة ؟ فالصحيح  
أن كل ذلك ثابت بالسنة ، وجواب النبي ﷺ على السائل في كل ذلك يدل عليه .

### المسألة الثانية عشرة

[ حكاية النهي ونحوه عن رسول الله ﷺ هل يفيد العموم ؟ ]

قول الضحائي : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغر<sup>(١)</sup> ، وقوله : قضى رسول الله ﷺ بالشفعة للجار<sup>(٢)</sup> ، ونحوه . اختلفوا في تعميمه لكل غرر وكل جار .

والذي عليه معول أكثر الأصوليين أنه لا عموم له<sup>(٣)</sup> ؛ لأنه حكاية الراوي ، ولعله رأى النبي

(١) عن أبي هريرة ﷺ قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصاة ، وعن بيع الغرر . أخرجه مسلم في كتاب البيوع ، باب : بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر . (١١٥٣/٣) رقم (١٥١٣) .

(٢) عن جابر بن عبد الله ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : الجار أحق بشفعة جاره ينتظره بها وإن كان غائباً ، إذا كان طريقها واحداً .

أخرجه أبو داود في كتاب البيوع ، باب : في الشفعة . (٢٨٦/٣) رقم (٣٥١٨) . وابن ماجة في كتاب الشفعة ، باب : الشفعة . (٨٣٣/٢) رقم (٢٤٩٤) . وقال ابن كثير في تحفة الطالب (٢٣٨) في اللفظ الذي أورده المؤلف : " لم أر هذا اللفظ في شيء من الكتب الستة " .

قلت : ويشهد لهذا ما جاء في البخاري عن جابر ﷺ قال : قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة .

أخرجه البخاري في كتاب الشفعة ، باب : الشفعة فيما لم يقسم . (٧٨٧/٢) رقم (٢١٣٨) . وفي مسلم عن جابر ﷺ قال : قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة لم تقسم ، ربعة أو حائط ، لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه ، فإن شاء أخذ وإن شاء ترك ، فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به .

أخرجه مسلم في كتاب البيوع ، باب : الشفعة . (١٢٢٩/٣) رقم (١٦٠٨) .

(٣) وهذا عند الشافعية . التقريب (٢٣٣/٣) ، البرهان (١٢٣/١) ، المستصفى (٤٠/٢) ، الوصول إلى الأصول (٣٢٧/١) ، لباب المحصول (٥٦٩/٢) .

وذهب الحنفية إلى أنه يعم ، كما في بديع النظام (٤٦٨/٢) ، تيسير التحرير (٢٤٩/١) ، فواتح الرحموت (٢٩٧/١) ، وكذلك المالكية كما في شرح تنقيح الفصول (١٨٩) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٨٨/٢) ، وكذلك الحنابلة كما في روضة الناظر (٦٩٨/٢) ، المسودة (٢٥٨/١) ، شرح الكوكب المنير (٢٣٤-٢٣٠/٣) .

❦ قد نهي عن فعل خاص لا عموم له فيه غرر ، وقضى لجار مخصوص\* بالشفعة ، فنقل صيغة العموم ؛ لظنه عموم الحكم ، ويحتمل أنه سمع صيغة ظنها عامة وليست عامة ، ويحتمل أنه سمع صيغة عامة ، وإذا تعارضت الاحتمالات لم يثبت العموم ، والاحتجاج إنما<sup>(١)</sup> هو بالمحكي لا بنفس الحكاية .<sup>(٢)</sup>

ولقائل أن يقول : وإن كانت هذه الاحتمالات منقذة ، غير أن الصحابي الراوي من أهل العدالة والمعرفة باللغة ، فالظاهر أنه لم ينقل صيغة العموم إلا وقد سمع صيغة لا يشك<sup>(٣)</sup> في عمومها ؛ لما هو مشتمل عليه من الداعي الديني والعقلي ، المانع له\* من إيقاع الناس في ورطة الالتباس واتباع ما لا يجوز اتباعه ، وبتقدير أن لا يكون قاطعاً بالعموم ، فلا يكون نقله للعموم إلا وقد ظهر له العموم ، والغالب إصابته فيما ظنه ظاهراً ، فكان صدقه فيما نقله غالباً على الظن ، ومهما ظن صدق الراوي فيما نقله عن النبي ﷺ وجب اتباعه .<sup>(٤)</sup>

\* نهاية صفحة ( ١٢١ / ب ) من : م .

(١) في ع و م : " فإنما " .

(٢) المستصفى ( ٤٠ / ٢ - ٤١ ) ، المحصول ( ٣٩٣ / ٢ - ٣٩٥ ) ، شرح تنقيح الفصول ( ١٨٩ ) ، نهاية الوصول ( ١٤٢٧ / ٤ ) .

(٣) في ط و ب : " يتشكك " .

\* نهاية صفحة ( ١١١ / أ ) من : ط .

(٤) الوصول إلى الأصول ( ٣٢٨ / ١ ) ، شرح تنقيح الفصول ( ١٨٩ ) ، شرح مختصر ابن الحاجب ( ١٨٩ / ٢ ) ، تيسير التحرير ( ٢٤٩ / ١ ) .

● واختيار الآمدي صحة الاحتجاج به في العموم ، حيث قال في منتهى السؤل ( ٣٣ / ٢ ) : " والحق صحة الاحتجاج به في العموم " .

والذي أراه راجحاً هنا : القول فيه بالعموم ؛ وذلك لأن الصحابة والتابعين كانوا يرجعون إلى هذه الألفاظ ، ويحتجون بها في عموم الصور التي تحصل في أوقاتهم ، ومنه خبر ابن عمر ( كنا نخابر أربعين سنة ، حتى أخبرنا رافع أن النبي ﷺ نهي عن المخابرة ) ونحو ذلك كثير ؛ ولما قاله الآمدي في المتن ، والله أعلم .

المسألة الثالثة عشرة

[ الحكم في واقعة مخصوصة إذا ذكرت علته هل يفيد العموم ؟ ]

مذهب الشافعي أنه إذا حكم النبي ﷺ بحكم في واقعة خاصة وذكر علته : أنه يعم من وجدت في حقه تلك العلة<sup>(١)</sup> ، خلافاً للقاضي أبي بكر .<sup>(٢)</sup>  
وذلك كقوله ﷺ في حق أعرابي محرم وقصت به ناقته ( لا تخمروا رأسه ، ولا تقربوه طيباً ؛ فإنه يحشر يوم القيامة مليئاً )<sup>(٣)</sup> .  
وكقوله ﷺ في قتلى أحد ( زملوهم بكلومهم ودمائهم ؛ فإنهم يحشرون \* يوم القيامة وأوداجهم تشخب دماً )<sup>(٤)</sup> .

(١) وهو قول الجمهور . التقريب (٢٣٦/٣) ، المستصفى (٤١/٢) ، الوصول إلى الأصول (٢٧٢/١) ،  
نهاية الوصول (١٤٤٢/٤) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٩١/٢) ، تيسير التحرير (٢٥٩/١) ،  
شرح الكوكب المنير (١٥٧/٣) .

(٢) وإليه مال الغزالي كما في المستصفى (٤١/٢) ، وابن رشيقي المالكي كما في لباب المحصول  
(٥٧٠/٢) ، نهاية الوصول (١٤٤٣/٤) ، بالإضافة للمراجع السابقة .

(٣) عن ابن عباس ؓ قال : بينما رجل واقف بعرفة إذ وقع عن راحلته فوقصته أو قال : فأوقصته ،  
فقال النبي ﷺ : اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبين ، ولا تحنطوه ، ولا تخمروا رأسه فإنه يبعث  
يوم القيامة مليئاً .

أخرجه البخاري في كتاب الجنائز ، باب : المحرم يموت بعرفة . (٦٥٦/٢) رقم (١٧٥١) .

ومسلم في كتاب الحج ، باب : ما يفعل بالحرم إذا مات . (٨٦٥/٢) رقم (١٢٠٦) .

\* نهاية صفحة (١٣٠/ب) من : ب .

(٤) لم أجده في كتب الحديث بهذا اللفظ ، وإنما الذي وجدته ما روي عن عبد الله بن ثعلبة ؓ أن النبي  
ﷺ أشرف على قتلى أحد ، فقال : إني أشهد على هؤلاء ، زملوهم بكلومهم ودمائهم .

أخرجه أحمد في المسند ، حديث عبد الله بن ثعلبة ؓ . (٨٠٦/٧) رقم (٢٤٠٥٧) .

وعن أنس ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : عسقلان أحد العروسين ، يبعث منها يوم القيامة سبعون  
ألفاً لا حساب عليهم ، ويبعث منها خمسون ألفاً شهداء وفوداً إلى الله عز وجل ، وبها صفوف  
الشهداء رؤوسهم مقطعة في أيديهم تنج أوداجهم دماً الحديث .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وكما لو قال الشارع : حرمت المسكر ؛ لكونه حلواً ، عم التحريم كل حلو .

والحق في ذلك : أنه إن ادعي عموم الحكم نظراً إلى الصيغة الواردة فهو باطل قطعاً ، كيف وإنه لو كان التنصيص على إثبات الحكم المعلن يقتضي بعمومه الحكم في كل محل وجدت فيه العلة لكان<sup>(١)</sup> للوكيل إذا<sup>(٢)</sup> قال له الموكل : اعتق عبدي سالماً لكونه أسود ، أن يعتق كل عبد أسود له<sup>(٣)</sup> ، كما لو قال : اعتق<sup>(٤)</sup> عبيدي السودان ، وليس كذلك بالإجماع.<sup>(٥)</sup>

وإن قيل بالعموم نظراً إلى الاشتراك في العلة فهو الحق ، ولا يلزم من التعميم في الحكم بالعلة المشتركة شراً مثله فيما إذا قال لوكيله : اعتق عبدي سالماً لكونه أسود ، إذ الوكيل إنما يتصرف بأمر الموكل لا بالقياس على ما أمره به .

وعلى هذا فالفائدة في ذكر العلة معرفة كون الحكم معللاً ، لا أن يكون اللفظ الدال على الحكم عاماً لغير محل التنصيص .

---

= أخرجه أحمد في المسند ، مسند أنس ؓ . (٥٧٩/٤) رقم (١٣٣٨٩) .

وفي رواية عن عبد الله بن ثعلبة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ لقتلى أحد : زملوهم بدمائهم ، فإنه ليس كلم يكلم في الله إلا يأتي يوم القيامة يدمي ، لونه لون الدم ، ويرجه ريح المسك .

أخرجه النسائي في كتاب الجنائز ، باب : مواراة الشهيد في دمه . (٧٨/٤) رقم (٢٠٠٢) .  
والبيهقي في السنن الصغرى ، جماع أبواب الشهداء ومن يصلى عليه ويغسل ، باب : المسلمون يقتلهم المشركون في المعترك فلا يغسل القتلى ولا يصلى عليهم ، ويدفنون بكلومهم ودمائهم .

(١١/٤) رقم (٦٥٩٠) .

(١) في ب : " كان " .

(٢) في ب : " إن " .

(٣) " له " ساقطة من : م .

(٤) " اعتق " ساقطة من : ع .

(٥) الوصول إلى الأصول (٢٧٣/١) ، منتهى السؤل (ق ٣٣/٢-٣٤) ، شرح مختصر ابن الحاجب

(١٩٣/٢) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وما يقوله القاضي أبو بكر من أنه يحتمل أن يكون النبي ﷺ علل ذلك في حق الأعرابي بما علمه من موته مسلماً ، مخلصاً في عبادته ، محشوراً مليئاً ، وقصت به ناقته<sup>(١)</sup> ، لا لمجرد<sup>(٢)</sup> إحرامه ، وفي قتلى أحد بعلو<sup>(٣)</sup> درجتهم في الجهاد ، وتحقيق شهادتهم ، لا لمجرد<sup>(٤)</sup> الجهاد ، وفي تحريم المسكر لكونه<sup>(٥)</sup> حلواً مسكراً ، وذلك كله غير معلوم في حق الغير .<sup>(٦)</sup>

وإن كان ما ذكره<sup>(٧)</sup> منقداً غير أنه\* على خلاف ما ظهر من تعليقه عليه السلام بمجرد الإحرام والجهاد ، وترك ما ظهر من التعليل لمجرد<sup>(٨)</sup> الاحتمال ممتنع .

(١) " وقصت به ناقته " ساقطة من : م .

(٢) في ع و م : " بمجرد " .

(٣) في ب : " لعلو " .

(٤) في ع و م : " بمجرد " .

(٥) في ع : " بكونه " .

(٦) التقريب (٢٣٦/٣) ، المستصفى (٤١/٢) ، الوصول إلى الأصول (٢٧٣/١) .

(٧) أي القاضي أبو بكر ، ومن قال بقوله كالغزالي .

\* نهاية صفحة (٢٤٥) من : ع .

(٨) في ب : " بمجرد " .

### المسألة الرابعة عشرة

#### [ في عموم مفهوم الموافقة ]

اختلفوا في دلالة المفهوم تفريعاً على القول به ، هل لها عموم أو<sup>(١)</sup> لا ؟

وكشف الغطاء عن ذلك أن نقول : المفهوم ينقسم إلى :

مفهوم الموافقة : وهو ما كان حكم المسكوت عنه موافقاً لحكم المنطوق .

وإلى مفهوم المخالفة : وهو ما كان حكم<sup>(٢)</sup> المسكوت عنه مخالفاً لحكم المنطوق ، كما يأتي تحقيقه .<sup>(٣)</sup>

فإن كان من قبيل مفهوم الموافقة ، كما في تحريم ضرب الوالدين من تنصيبه على تحريم التأفيف لهما فحكم التحريم ، و<sup>(٤)</sup> إن كان شاملاً للصورتين لكن مع اختلاف جهة الدلالة فثبوته في صورة النطق بالمنطوق ، وفي صورة السكوت بالمفهوم ، فلا المنطوق عام بالنسبة إلى الصورتين ولا المفهوم من غير خلاف .

وإنما الخلاف في عموم المفهوم بالنسبة إلى صور السكوت ، ولا شك أن حاصل النزاع فيه آيل إلى اللفظ ، فإن من قال بكونه عاماً بالنسبة إليها<sup>(٥)</sup> ، إنما يريد به ثبوت الحكم به في جميعها<sup>(٦)</sup> لا بالدلالة اللفظية\* ، وذلك مما لا خلاف فيه بين القائلين بالمفهوم .<sup>(٧)</sup>

(١) في ط و م و ب : " أم " .

(٢) في م : " الحكم " .

(٣) عند الحديث عن المنطوق والمفهوم . انظر (٦٦/٣) من كتاب الإحكام للآمدي .

(٤) " و " ساقطة من : ب .

(٥) في م : " إليهما " .

(٦) في م : " جميعهما " .

\* نهاية صفحة ( ١٢٢ / أ ) من : م .

(٧) المستصفى (٤٢/٢) ، المحصول (٤٠١/٢) ، شرح تنقيح الفصول (١٩١) ، نهاية الوصول

(٤/١٤٤٥) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٩٥/٢) ، شرح الكوكب المنير (٣/٢١٠-٢١٢) ،

فوائح الرحموت (٣٠٢/١) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

ومن نفى المفهوم<sup>(١)</sup> كالغزالي<sup>(٢)</sup> ، فلم يرد به أن الحكم لم يثبت به في جميع صور السكوت ؛ إذ هو خلاف الفرض ، وإنما أراد نفي ثبوته مستنداً إلى الدلالة اللفظية ، وذلك مما لا يخالف فيه القائل بعموم المفهوم .

وأما مفهوم المخالفة، كما في نفي الزكاة عن المعلوفة من تنصيبه ﷺ على وجوب الزكاة في الغنم السائمة<sup>(٣)</sup> ، فلا شك أيضاً بأن اللفظ فيه غير عام بمنطوقه للصورتين ولا بمفهومه ، وإنما النزاع في عمومه بالنسبة إلى جميع صور السكوت<sup>(٤)</sup> ، وحاصل النزاع أيضاً فيه آيل إلى اللفظ كما سبق في مفهوم الموافقة .

---

(١) في ع و م و ب : " العموم " . والمثبت من : ط ، وهو الصحيح ؛ إذ هو رأي الغزالي في مفهوم الصفة كما في المستصفى (٧٥/٢) .

(٢) وإليه ذهب بعض الحنابلة كابن عقيل والمقدسي ، وابن دقيق العيد من الشافعية . انظر بالإضافة للمراجع السابقة : الواضح لابن عقيل (٢٦٣/٣) ، شرح الكوكب المنير (٢١٠/٣) ، جمع الجوامع مع حاشية البناني (٤١٦/١) .

قال القرافي : " الظاهر من حال الغزالي في هذه المسألة أنه إنما خالف في التسمية ، وأن لفظ العموم موضوع في الاصطلاح ، كما كان الشمول فيه من جهة اللفظ نطقاً ، لا من جهة المفهوم ، وأما عموم النفي في المسكوت فهو قائل به ؛ لأنه من القائلين بأن المفهوم حجة " .  
شرح تنقيح الفصول (١٩١-١٩٢) .

(٣) عن عبد الله بن أنس ، أن أنساً ﷺ حدثه أن أبا بكر ﷺ كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين : بسم الله الرحمن الرحيم ، هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين - وذكر حديثاً طويلاً في الصدقات ، وقال في صدقة الغنم - : وفي صدقة الغنم في سائماتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة .

أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ، باب : زكاة الغنم . (٥٢٧/٢) رقم (١٣٨٦) .

(٤) المستصفى (٤٢/٢) ، منتهى السؤل (ق ٣٤/٢) .



المسألة الخامسة عشرة

[ الاختلاف في العطف على العام هل يوجب العموم في المعطوف ؟ ]

العطف على العام ، هل يوجب العموم في المعطوف<sup>(١)</sup> ؟ اختلفوا فيه : فمنع أصحابنا من ذلك<sup>(٢)</sup> ، وأوجه أصحاب أبي \* حنيفة<sup>(٣)</sup> .  
ومثاله استدلال أصحابنا على أن<sup>(٤)</sup> المسلم لا يقتل بالذمي ، بقوله ﷺ ( لا يقتل مسلم بكافر )<sup>(٥)</sup> وهو عام \* بالنسبة إلى كل كافر حربياً كان أو ذمياً .

(١) قال ابن السبكي في رفع الحاجب (١٧٩/٣) عن هذه الترجمة التي أوردتها الآمدي : " وهذه ترجمة تتجاوز المقصود ؛ لانطباقها على صور لا خلاف فيها ، والمقصود بالمسألة إنما هو إحدى الجملتين إذا عطف على الأخرى وكانت الثانية تقتضي إضماراً لتستقيم ، كقوله : ولا ذو عهد في عهده ، على ما يدعيه الحنفيون فإنها لا تستقيم عندهم بدون إضمار ، فهل يضمن ما تقدم ذكره ؟ إن كان عاماً اقتضى العطف عليه تقدير العام ، وكان العطف على العام يقتضي العموم لذلك ، أو يضمن ما يستقيم به الكلام فقط ؛ لأن ما وراءه تقدير لا حاجة إليه ؟  
قالت الحنفية بالأول ، وقال أصحابنا بالثاني . "

(٢) قال الآمدي في منتهى السؤل (ق ٣٤/٢) : " والحق ، نفيه على ما اختاره أصحابنا . "  
المعتمد (٢٨٥/١) ، المستصفى (٤٢/٢) ، الوصول إلى الأصول (٢٧٧/١) ، المحصول (٣٨٨/٢) ،  
نهاية السؤل (٥٤٦/١) ، وبه قال الحنابلة كما في التمهيد (١٧٢/٢) ، المسودة (٣٢٣/١) .  
\* نهاية صفحة ( ١٣١ / أ ) من : ب .

(٣) المراجع السابقة بالإضافة إلى : بديع النظام (٤٧٠/٢) ، تيسير التحرير (٢٦١/١) ، فواتح  
الرحموت (٣٠٤/١) ، واختاره ابن الحاجب كما في شرح مختصر ابن الحاجب (١٩٦/٢) .  
وفي المسألة قول ثالث بالتوقف ، حكاه الشوكاني في إرشاد الفحول (٣٤٤/١) ولم ينسبه لأحد ،  
وفي الإهراج (١٩٥/٢) نسبه لبعض المتكلمين .  
(٤) " أن " ساقطة من : م .

(٥) من حديث علي بن أبي طالب ﷺ حين سأله أبو جحيفة ، هل عندكم شيء مما ليس في القرآن ،  
فقال : والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن ، إلا فهماً يعطى رجل في كتابه وما  
في هذه الصحيفة ، قلت وما في الصحيفة ؟ قال : العقل ، وفكاك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم  
بكافر .

أخرجه البخاري في كتاب الديات ، باب : لا يقتل المسلم بالكافر . (٢٥٣٤/٦) رقم (٦٥١٧) .  
\* نهاية صفحة ( ١١١ / ب ) من : ط .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

فقال أصحاب أبي حنيفة : لو كان ذلك عاماً للذمي<sup>(١)</sup> لكان المعطوف عليه<sup>(٢)</sup> كذلك ، وهو قوله : ولا ذو عهد في عهده<sup>(٣)</sup> ؛ ضرورة الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم وصفته ، وليس كذلك ، فإن الكافر الذي لا يقتل به المعاهد ، إنما هو الكافر الحربي دون الذمي<sup>(٤)</sup> .

احتج أصحابنا بثلاثة أمور :

الأول : أن المعطوف لا يستقل بنفسه في إفادة حكمه ، واللفظ الدال على حكم<sup>(٥)</sup> المعطوف عليه لا دلالة له على حكم المعطوف بصريحه ، وإنما أضمر<sup>(٦)</sup> حكم المعطوف عليه في المعطوف ؛ ضرورة الإفادة وحذراً من التعطيل ، والإضمار على خلاف الأصل ، فيجب الاختصار فيه على ما تندفع به الضرورة ، وهو التشريك في أصل الحكم دون تفصيله من صفة العموم وغيره ؛ قليلاً لمخالفة الدليل<sup>(٧)</sup> .

(١) " للذمي " ساقطة من : م .

(٢) في جميع النسخ : " المعطوف عليه " والصواب " المعطوف " ؛ ليتسق الكلام .

(٣) عن ابن عباس ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده .

أخرجه أبو داود في الدييات ، باب : إيقاد المسلم بالكافر . (١٨٠/٤) رقم (٤٥٣٠) .

وابن ماجة في كتاب الدييات ، باب : لا يقتل مسلم بكافر . (٨٨٨/٢) رقم (٢٦٦٠) .

والنسائي في كتاب القسامة ، باب : سقوط القود من المسلم بالكافر . (٢٤/٨) رقم (٤٧٤٥) .

(٤) ينبغي التنبيه هنا إلى أن صنيع الأمدي يظهر بوضوح أن المثال عكس الآراء .

وهذا المثال هو المشهور في هذه المسألة ، والجمهور على أنه عام في الحربي والذمي ؛ لأنه نكرة في

سياق النفي . والحنفية قالوا : بل هو خاص ، والمراد به الحربي ، بقريضة عطف الخاص عليه وهو "

ولا ذو عهد في عهده " فيكون معناه " ولا ذو عهد في عهده بكافر " قالوا : والكافر الذي لا

يقتل به ذو العهد هو الحربي فقط بالإجماع ؛ لأن المعاهد يقتل بالمعاهد ، فيجب أن يكون الكافر

الذي لا يقتل به المسلم هو الحربي ؛ تسوية بين المعطوف والمعطوف عليه . إرشاد الفحول

(٣٤٤/١) .

(٥) " حكم " ساقطة من : م .

(٦) في م : " يضمن " .

(٧) المستصفى (٤٢/٢) ، الوصول إلى الأصول (٢٨٠/١) ، المحصول (٣٨٨/٢) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

الثاني : أنه قد ورد عطف الخاص على العام في قوله تعالى {وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ} <sup>(١)</sup> فإنه عام في الرجعية والبائن، وقوله {وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ} <sup>(٢)</sup> خاص. وورد عطف الواجب على المندوب في قوله تعالى {فَكَاتِبُوهُمْ} <sup>(٣)</sup> فإنه للنسب ، وقوله {وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ} <sup>(٤)</sup> للإيجاب .

وورد عطف الواجب على المباح في قوله تعالى {كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ} <sup>(٥)</sup> فإنه للإباحة ، وقوله <sup>(٦)</sup> {وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ} <sup>(٧)</sup> للإيجاب ، ولو كان الأصل هو الاشتراك في أصل الحكم وتفصيله لكان العطف في جميع هذه المواضع على خلاف الأصل وهو ممتنع . <sup>(٨)</sup>

الثالث : هو أن <sup>(٩)</sup> الاشتراك في أصل الحكم متيقن وفي صفته محتمل ، فجعل العطف أصلاً في المتيقن دون المحتمل أولى . <sup>(١٠)</sup>

(١) سورة البقرة : آية "٢٢٨" .

(٢) سورة البقرة : آية "٢٢٨" .

(٣) سورة النور : "٣٣" .

(٤) "الذي آتاكم" ساقطة من : ط و م و ب .

(٥) سورة النور : "٣٣" .

(٦) سورة الأنعام : آية "١٤١" .

(٧) " فإنه للإباحة ، وقوله " ساقطة من : م .

(٨) " يوم حصاده " ساقطة من : ع و ب .

(٩) سورة الأنعام : آية "١٤١" .

(١٠) قواطع الأدلة (٤٢٧/١) ، نهاية الوصول (١٧٠٣/٤) ، شرح مختصر ابن الحاجب (١٩٨/٢) -

١٩٩ ، شرح العضد (٢٠٠) .

(١١) " أن " ساقطة من : ب .

(١٢) انظر في الأدلة بالإضافة لما سبق : المعتمد (٢٨٥/١-٢٨٧) ، شرح تنقيح الفصول (١٩١) ،

نهاية الوصول (١٧٠٤/٤) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

فإن قيل : ما ذكرتموه معارض بما يدل على وجوب التشريك بينهما في أصل الحكم وتفصيله\* ، وبيانه من وجهين :

الأول : أن حرف العطف يوجب جعل المعطوف والمعطوف عليه في حكم جملة واحدة ، فالحكم على أحدهما يكون حكماً على الآخر .

الثاني : أن المعطوف إذا لم يكن مستقلاً بنفسه فلا بد من إضمار حكم المعطوف عليه فيه ؛ لتحقيق الإفادة ، وعند ذلك لا يخلو : إما أن يقال بإضمار كل ما ثبت للمعطوف عليه للمعطوف<sup>(١)</sup> أو بعضه .

لا جائز أن يقال بالثاني ؛ لأن الإضمار إما لبعض معين أو غير معين ، القول بالتعيين ممتنع ؛ إذ هو غير واقع من نفس العطف ، كيف وأنه ليس البعض أولى من البعض الآخر ، والقول بعدم التعيين موجب للإبهام والإجمال في الكلام ، وهو خلاف الأصل ، فلم يبق سوى القسم الأول ، وهو المطلوب .

قلنا جواب الأول : إن العطف يوجب جعل المعطوف والمعطوف عليه في حكم جملة واحدة فيما فيه العطف أو في غيره ؟ الأول : مسلم ، والثاني : ممنوع ، فلم قلت إن ما زاد على أصل الحكم معتبر في العطف ؟ إذ هو محل \* النزاع .

وجواب الثاني : أن نقول بالتشريك في أصل الحكم المذكور دون صفته ، وهو مدلول اللفظ من غير إبهام ولا إجمال<sup>(٢)</sup> .

\* نهاية صفحة (٢٤٦) من : ع .

(١) " للمعطوف " ساقطة من : ب .

\* نهاية صفحة (١٢٢/ب) من : م .

(٢) انظر هذه الأدلة ومناقشتها في نفس المواضع من المراجع السابقة إضافة إلى نهاية الوصول (١٧٠٤-١٧٠٥) ، فواتح الرحموت (٣٠٤/١) .

• قال الشوكاني : " وقد أطال أهل الأصول الكلام في هذه المسألة ، وليس هناك ما يقتضي التطويل " إرشاد الفحول (٣٤٥/١) .

ولكن الواقع أن هذه المسألة يترتب عليها أحكام فقهية ، وبالتالي فالذي أراه راجحاً أن العموم قد يستفاد من لفظ المعطوف ، أو من كون الجملة منفية والمعطوف والمعطوف عليه نكرة ، فيرجع في كل حالة إلى أدلتها ، والله أعلم .

### المسألة السادسة عشرة

#### [ الخطاب الخاص بالنبي ﷺ هل يتناول الأمة ؟ ]

إذا ورد خطاب خاص بالنبي ﷺ كقوله تعالى { يَا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ قُمْ لَيْلٍ }<sup>(١)</sup> { يَا أَيُّهَا }<sup>(٢)</sup> { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ }<sup>(٣)</sup> { لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَجْبُطَنَّ عَمَلُكَ }<sup>(٤)</sup> لا يعم الأمة ذلك الخطاب عند أصحابنا<sup>(٥)</sup> ، خلافاً لأبي حنيفة<sup>(٦)</sup> وأحمد بن حنبل<sup>(٧)</sup> وأصحابهما في قولهم : إنه يكون خطاباً للأمة ، إلا ما دل الدليل\* فيه على الفرق .

(١) سورة المزمل : آية "١" .

(٢) سورة المدثر : آية "١، ٢" .

(٣) سورة الأحزاب : آية "١" .

(٤) سورة الزمر : "٦٥" .

(٥) وهو قول الجمهور من الأصوليين من شافعية ، وحنابلة ، ومعتزلة . التقريب (١٨١/٢) ، قواطع الأدلة (٤٧٦/١) ، العدة (٣١٨/١) ، اللمع (٦١) ، البرهان (١٣٢/١) ، المستصفى (٤٤/٢) ، التمهيد (٢٧٦/١) ، المحصول (٣٧٩/٢) ، منتهى السؤل (ق ٣٤-٣٥) ، نهاية السؤل (٤٦٦/١/٤) ، شرح مختصر ابن الحاجب (٢٠١/٢) ، جمع الجوامع مع حاشية البناي (٤٢٦/١) .

(٦) بديع النظام (٤٧٠/٢) ، تيسير التحرير (٢٥١/١) ، فواتح الرحموت (٢٧٩/١) .

(٧) العدة (٣١٨/١) ، المسودة (١٣٤/١) ، شرح الكوكب المنير (٢١٨/٣) .

ومال إلى هذا إمام الحرمين ، وابن السمعاني ، ولكن على تفصيل عندهم ، حيث قالوا : إن رجعنا إلى صورة اللفظ فلا ارتياب أنه مختص بالرسول ﷺ ، ثم يقال بعد ذلك : ما ظهرت فيه خصائص الرسول ﷺ كالنكاح و الغنائم ، فإذا ورد خطاب مختص به ﷺ فهو مختص به ، فأما ما لم يظهر فيه خصائصه وورد خطاب من الله ﷻ يختص به فينبغي أن يكون للعموم ؛ لأنه قدوة الأمة . البرهان (١٣٢/١) ، قواطع الأدلة (٤٨٠/١) .

وقد أوضح شارح الكوكب المنير (٢١٩/٣) " أن القائلين بالعموم لا يجعلونه مقتضى الصيغة لغة بل للعرف في مثله ، لكنهم لا يجعلونه داخلاً بدليل آخر كما صنع أصحاب المذهب الآخر ، وإلا لكان محل النزاع حينئذ ، فيتحد القولان .

\* نهاية صفحة (١٣١/ب) من : ب .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

دليلنا في ذلك : أن الخطاب الوارد نحو الواحد موضوع في أصل اللغة لذلك الواحد ، فلا يكون متناولاً لغيره بوضعه ، ولهذا فإن السيد إذا أمر بعض عبيده بخطاب يخصه لا يكون أمراً للباقين ، وكذلك في النهي ، والأخبار ، وسائر أنواع الخطاب .

كيف وأنه<sup>(١)</sup> من المحتمل أن يكون الأمر للواحد المعين مصلحة له ، وهو مفسدة في حق غيره وذلك كما في أمر الطبيب لبعض الناس بشرب بعض الأدوية ، فإنه لا يكون ذلك<sup>(٢)</sup> أمراً لغيره ؛ لاحتمال التفاوت بين الناس في الأمزجة والأحوال المقتضية لذلك الأمر ، ولهذا خص النبي ﷺ بأحكام لم يشاركه فيها أحد من أمته من الواجبات ، والمحظورات ، والمباحات ، ومع امتناع اتحاد الخطاب وجواز الاختلاف في الحكمة والمقصود يمتنع التشريك في الحكم ، اللهم إلا أن يقوم دليل من خارج يدل على الاشتراك\* في العلة<sup>(٣)</sup> الداعية إلى ذلك الحكم ، فالاشتراك في الحكم يكون مستنداً إلى نفس القياس لا إلى نفس الخطاب الخاص بمحل التنصيص أو دليل آخر .<sup>(٤)</sup>

فإن قيل : نحن لا ننكر أن الخطاب الخاص بالواحد لا يكون خطاباً لغيره مطلقاً ، بل المدعى أن من<sup>(٥)</sup> كان مقدماً على قوم ، وقد عقدت له الولاية والإمارة عليهم ، وجعل له منصب الاقتداء به ، فإنه إذا قيل له : اركب<sup>(٦)</sup> لمناجزة العدو ، وشن الغارة عليه وعلى بلاده ، فإن أهل اللغة يعدون ذلك أمراً لأتباعه وأصحابه ، وكذلك إذا أخبر عنه بأنه قد فتح البلد الفلاني وكسر العدو ، فإنه يكون إخباراً عن أتباعه أيضاً ، والنبي ﷺ ممن قد ثبت كونه

(١) في م : " أن " .

(٢) " ذلك " ساقطة من : م .

\* نهاية صفحة ( ١١٢ / أ ) من : ط .

(٣) في ب : " اللغة " .

(٤) قواطع الأدلة ( ١ / ٤٨٠ ) ، العدة ( ١ / ٣٢٩ - ٣٣٠ ) ، شرح مختصر ابن الحاجب ( ٢ / ٢٠٢ ) .

وهذا قياس باطل كما تقدم .

(٥) " من " ساقطة من : ب .

(٦) في م : " اخرج " .

### الصفحة الثالث : في معنى العام والخاص

قدوة للأمة ومتبعاً لهم ، فأمره ونهيهِ يكون أمراً ونهياً لأُمته ، إلا ما دل الدليل فيه على الفرق .<sup>(١)</sup>

ويدل على صحة ما ذكرناه قوله تعالى { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ }<sup>(٢)</sup> ولم يقل : إذا طَلَّقْتَ النساءَ<sup>(٣)</sup> فطلِّقهن ، وذلك يدل على أن خطابه خطاب لأُمته .<sup>(٤)</sup>

وأيضاً قوله تعالى { فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا }<sup>(٥)</sup> أخبره أنه إنما أباحه ذلك ليكون ذلك مباحاً للأمة<sup>(٦)</sup> ، ولو كانت الإباحة خاصة<sup>(٧)</sup> به لما انتفى الحرج عن الأمة\* .<sup>(٨)</sup>

وأيضاً فإنه قد ورد الخطاب بتخصيصه عليه السلام بأحكام دون أُمته ، كقوله تعالى { وَأَمْرًا مُؤَمَّنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ } إلى قوله { خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ }<sup>(٩)</sup> .  
وكقوله تعالى { وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ }<sup>(١٠)</sup> ولو لم يكن الخطاب المطلق له خطاباً لأُمته بل خاصاً به لما احتيج إلى بيان<sup>(١١)</sup> التخصيص به<sup>(١٢)</sup> هاهنا .<sup>(١٣)</sup>

(١) شرح مختصر ابن الحاجب (٢/٢٠٣) ، تيسير التحرير (١/٢٥١) .

(٢) سورة الطلاق : "١" .

(٣) " النساء " ساقطة من : م .

(٤) العدة (١/٣٢٥) ، شرح مختصر ابن الحاجب (٢/٢٠٤) .

(٥) سورة الأحزاب : آية "٣٧" .

(٦) في م : " لأُمته " .

(٧) في ع : " كان الأمر خاصاً " . وفي ب : " كان ذلك خاصاً " .

\* نهاية صفحة (٢٤٧) من : ع .

(٨) العدة (١/٣٢٤) ، شرح مختصر ابن الحاجب (٢/٢٠٤) .

(٩) سورة الأحزاب : آية "٥٠" .

(١٠) سورة الإسراء : آية "٧٩" .

(١١) " بيان " ساقطة من : ع .

(١٢) في ب : " فيه " .

(١٣) قواطع الأدلة (١/٤٧٧) ، البرهان (١/١٣٢) ، العدة (١/٣٢٥) ، شرح مختصر ابن الحاجب

(٢/٢٠٤) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وما ذكرتموه من احتمال التفاوت في المصلحة والمفسدة فغير قادح مع ظهور المشاركة في الخطاب كما تقرر ، ولهذا جاز تكليف الكل مع هذا الاحتمال ؛ لظهور الخطاب العام ، وجاز تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع عند<sup>(١)</sup> ظن الاشتراك في الداعي مع احتمال التفاوت بين الأصل والفرع في المصلحة والمفسدة .<sup>(٢)</sup>

والجواب : نحن<sup>(٣)</sup> لا نسلم أن أمر المقدم يكون أمراً لأتباعه لغة ، ولهذا فإنه يصح أن يقال : أمر المقدم ولم يأمر الأتباع ، وأنه لو حلف أنه لم يأمر الأتباع لم يحث بالإجماع ، ولو كان\* أمره للمقدم أمراً لأتباعه لحث ، نعم غايته أنه يفهم عند أمر المقدم بالركوب وشن الغارة لزوم توقف مقصود الأمر على اتباع أصحابه له، فكان ذلك من باب الاستلزام\* لا من باب دلالة اللفظ مطابقة ولا ضمناً ، ولا يلزم مثله في خطاب النبي ﷺ بشيء من العبادات ، أو بتحريم شيء من الأفعال ، أو بإباحتها من حيث<sup>(٤)</sup> إنه لا يتوقف المقصود من ذلك على مشاركة الأمة له في ذلك .

وقوله تعالى { إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ } فخطاب عام مع الكل على وجه يدخل فيه النبي ﷺ وغيره من الأمة ، وتخصيص النبي ﷺ في أول الآية بالنداء<sup>(٥)</sup> جرى<sup>(٦)</sup> مجرى التشريف والتكريم له<sup>(٧)</sup> ، كيف وأن في الآية ما يدل على أن خطاب النبي ﷺ لا يكون خطاباً للأمة ، فإنه لو كان كذلك لما احتيج إلى قوله { إِذَا<sup>(٨)</sup> طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ } لأن قوله : إذا طلقت النساء

(١) في ب : " فعند " .

(٢) المراجع السابقة .

(٣) " نحن " ساقطة من : ع و ب .

\* نهاية صفحة ( ١٢٣ / أ ) من : م .

\* نهاية صفحة ( ١٣٢ / أ ) من : ب .

(٤) " إباحتها من حيث " ساقطة من : ب . وبدلها " باجتهاد بحيث " .

(٥) في م : " بالذكر " .

(٦) في ب : " أجري " .

(٧) التقريب ( ١٨٢ / ٢ ) .

(٨) " إذا " ساقطة من : ب .



فطلقهن ، كاف في خطاب الأمة مع اتساقه مع أول الآية .

وقوله تعالى { فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا } لا حجة فيه على المقصود . وقوله { لَكِي لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ } ليس فيه ما يدل على أن<sup>(١)</sup> نفي الحرج عن المؤمنين في أزواج أدعيائهم مدلول لقوله زوجناكها ، بل غايته أن رفع الحرج عن النبي ﷺ كان لمقصود رفع الحرج عن المؤمنين ، وذلك حاصل بقياسهم عليه بواسطة دفع الحاجة وحصول المصلحة<sup>(٢)</sup> ، وعموم الخطاب غير متعين لذلك .

وما ذكروه من الآيات الدالة على خصوصية النبي ﷺ بما ذكروه : لا يدل على أن مطلق الخطاب له عام لأئمة ، بل إنما كان ذلك ؛ لقطع إلحاق غيره به في تلك الأحكام بطريق القياس ، ولو لم يرد التخصيص لأمكن الإلحاق بطريق القياس<sup>(٣)</sup> .

(١) " أن " ساقطة من : م .

(٢) القياس هنا فاسد كما تقدم .

(٣) التقريب (١٨٣/٢) .

- خلاصة وترجيح : الذي يظهر لي أن هذه المسألة لا ينبغي أن تعد من مسائل الخلاف ، فالخطاب الموجه إلى النبي ﷺ كما سبق لا يكون عاماً له ولأئمة بحسب الوضع اللغوي ؛ لأنه خطاب مخصوص بواحد معين فلا يكون متناولاً لغيره بوضعه ، بل بحسب التأسي ( لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ) ، وعلى هذا فالأمة داخلة فيما أمر به ﷺ بحسب التأسي ما لم يدل دليل على الخصوص ، والله أعلم .

### المسألة السابعة عشرة

#### [ الخطاب الخاص بواحد هل يتناول الباقيين ؟ ]

اختلفوا في خطاب النبي ﷺ لأحد من أمته ، هل هو خطاب للباقيين أم لا ؟  
فنفاه أصحابنا<sup>(١)</sup> ، وأثبتته الحنابلة وجماعة من الناس .<sup>(٢)</sup>  
ودليلنا في ذلك<sup>(٣)</sup> ما سبق في المسألة التي قبلها .<sup>(٤)</sup>

(١) وهو مذهب الجمهور من الحنفية والشافعية . قواطع الأدلة (٤٨١/١) ، اللمع (٦٢) ، البرهان (١٣٣/١) ، بديع النظام (٤٧٢/٢) ، شرح مختصر ابن الحاجب (٢٠٦/٢) ، جمع الجوامع مع حاشية البناني (٤٢٩/١) ، فواتح الرحموت (٢٧٨/١) .

(٢) العدة (٣١٨/١) ، البرهان (١٣٣/١) ، شرح الكوكب المنير (٢٢٣/٣) ، وإليه ذهب بعض الشافعية كابن السمعاني في قواطع الأدلة (٤٨١/١) .

- وأوجز إمام الحرمين القول في المسألة ، فإن وقع النظر في مقتضى اللفظ فلا شك أنه للتخصيص ، وإن وقع فيما استمر الشرع عليه فلا شك أن خطاب رسول الله ﷺ وإن كان مختصاً بآحاد الأمة فإن الكافة يلزمون به ، ثم قال : فلا معنى لعد هذه المسألة من المختلفات والشقان جميعاً متفق عليهما . البرهان (١٣٣/١) .

(٣) " ذلك " ساقطة من : م .

(٤) من أن الخطاب الوارد نحو الواحد موضوع في أصل اللغة لذلك الواحد فلا يكون متناولاً لغيره بوضعه . راجع ص (٤١٥) من هذا البحث .

واستدل صفي الدين الهندي بقوله : " لو عم فعمومه إما حقيقة أو مجازاً ، فإن كان الأول فإما أن يكون من جهة وضع اللغة ، وهو باطل ؛ إذ المسألة مفروضة فيما إذا كان الخطاب خاصاً بالواحد بالوضع اللغوي ، أو من جهة وضع الشارع بأن نقله إلى العموم ، وهو أيضاً باطل ؛ إذ النقل خلاف الأصل .

وإن كان الثاني فحمله على العموم يتوقف على وجود قرينة دالة على إرادته ، وعند ذلك لا يبقى نزاع فيه ، فإننا نقول أيضاً بتعميمه إذ ذاك على وجه التجوز . " نهاية الوصول (٤/١٤٠٦-١٤٠٧) .

وكلامه هذا لا يسلم ؛ فهل يدخل أحد من الأمة في الأوامر مجازاً ؟ ويكون له أن لا يفعل باعتبار صحة نفيه ؟!

فإن قيل : ما ذكرتموه معارض بالنص ، والإجماع ، والمعنى :  
 أما النص : فقوله تعالى \* {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ} <sup>(١)</sup> وقوله ﷺ ( بعثت إلى الناس  
 كافة ، وبعثت إلى الأحمر والأسود ) <sup>(٢)</sup> .  
 وقوله ( حكمي على الواحد حكمي على الجماعة ) <sup>(٣)</sup> .

\* نهاية صفحة ( ١١٢ / ب ) من : ط .

(١) سورة سبأ : آية " ٢٨ " .

(٢) عن جابر بن عبد الله ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي ، كان كل  
 نبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى كل أحمر وأسود الحديث . هذا لفظ مسلم .  
 ولفظ البخاري : وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة .  
 أخرجه البخاري في كتاب التيمم . ( ١٢٨ / ١ ) رقم ( ٣٢٨ ) .

ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة . ( ٣٧٠ / ١ ) رقم ( ٥٢١ ) .

(٣) قال ابن كثير في تحفة الطالب ( ٢٤٥ ) عن هذا الحديث : " لم أر بهذا قط سنداً ، وسألت عنه  
 شيخنا الحافظ جمال الدين أبا الحجاج ، وشيخنا الحافظ أبا عبد الله الذهبي مراراً فلم يعرفاه  
 بالكلية " .

وقال الزركشي في المعبر ( ١٥٧ ) : لا يعرف بهذا اللفظ ، لكن معناه ثابت ، ثم أورد حديث أميمة  
 بنت رقيقة كما سيأتي بيانه .

وقال السخاوي في المقاصد الحسنة ( ١٩٢ ١٩٣ ) : " ليس له أصل كما قاله العراقي في تحريجه ،  
 وسئل عنه المزي والذهبي فأنكراه ثم أورد حديث أميمة وقال وهو من الأحاديث التي ألزم  
 الدارقطني الشيخين بإخراجها ؛ لثبوتها على شرطهما " . وذكر نحوه الغماري في كتابه الابتهاج  
 بتخريج أحاديث المنهاج ( ١١٠ ) .

- أما ثبوت معناه فكما في حديث أميمة بنت رقيقة رضي الله عنها أنها قالت : أتيت رسول الله ﷺ في  
 نسوة بايعنه على الإسلام فقلن يا رسول الله : نبايعك على أن لا نشرك بالله شيئاً ، ولا نسرق ،  
 ولا ننزي ، ولا نقتل أولادنا ، ولا نأتي بيهتان نفتريه بين أيدينا وأرجلنا ، ولا نعصيك في معروف ،  
 فقال رسول الله ﷺ : فيما استطعتن وأطقتن ، قالت فقلن : الله ورسوله أرحم بنا من أنفسنا ، هلم  
 نبايعك يا رسول الله ، فقال رسول الله ﷺ : إني لا أصافح النساء ، إنما قولي لمائة امرأة كقولي  
 لامرأة واحدة ، أو مثل قولي لامرأة واحدة .

وفي رواية : ما قولي لامرأة واحدة إلا كقولي لمائة امرأة .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وأما الإجماع : فاتفق الصحابة على رجوعهم فيما سئلوا عنه من أحكام الحوادث إلى ما حكم به النبي عليه السلام على آحاد الأمة ، فمن ذلك رجوعهم في حد الزنا إلى ما حكم به على ماعز<sup>(١)</sup> ، ورجوعهم في المفوضة إلى قصة بروع بنت واشق<sup>(٢)</sup> ، ورجوعهم

---

= أخرجه مالك في الموطأ ، كتاب البيعة ، باب : ما جاء في البيعة . (٩٨٢/٢) رقم (٨٨٨) .  
والترمذي في أبواب السير ، باب : ما جاء في بيعة النساء . (١٥١/٠٤) رقم (١٥٩٧) . وقال :  
هذا حديث حسن صحيح .

وأخرجه النسائي في المجتبى ، كتاب البيعة ، باب : بيعة النساء . (١٤٩/٧) رقم (٤١٨١) .

(١) سبق تخريجه ص (٤٠١) .

(٢) عن علقمة عن ابن مسعود ؓ أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً ولم يدخل بها حتى مات ، فقال ابن مسعود : لها مثل صداق نساءها لا وكس ولا شطط ، وعليها العدة ولها الميراث فقام معقل بن سنان الأشجعي فقال : قضى رسول الله ﷺ في بروع بنت واشق امرأة منا مثل الذي قضيت ففرح بها ابن مسعود .

أخرجه أبو داود في كتاب النكاح ، باب : فيمن تزوج ولم يسم صداقاً حتى مات . (٢٣٧/٢) رقم (٢١١٤) .

وابن ماجه في كتاب النكاح ، باب : الرجل يتزوج فلا يفرض لها فيموت على ذلك . (٦٠٩/١) رقم (١٨٩١) .

والترمذي في كتاب النكاح ، باب : ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها (٤٥٠/٣) رقم (١١٤٥) .

والنسائي في السنن الكبرى ، أبواب الصداق ، إباحة التزوج بغير صداق . (٣١٦/٣) رقم (٥٥١٥)

وابن حبان في صحيحه ، باب : الصداق ، ذكر وصف الحكم في المتوفى عنها زوجها حيث لم يفرض لها صداق في العقد ولم يدخل . (٤٠٨/٩) رقم (٤٠٩٨) .

والحاكم في المستدرک ، كتاب النكاح . (١٩٦/٢) رقم (٢٧٣٧) وقال : حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الصداق ، باب : أحد الزوجين يموت ولم يفرض لها صداقاً ولم يدخل بها . (٢٤٤/٧) رقم (١٤١٨٨) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

في ضرب الجزية على المجوس إلى ضربه عليه السلام الجزية<sup>(١)</sup> على مجوس هجر<sup>(٢)</sup> ، ولولا أن حكمه على الواحد حكم على الجماعة لما كان كذلك .

وأما المعنى : فهو أن النبي ﷺ خص<sup>(٣)</sup> بعض الصحابة بأحكام دون غيره ، فمن ذلك قوله ﷺ لأبي بردة في التضحية بعناق ( تجزئك ولا تجزئ أحداً بعدك )<sup>(٤)</sup> .

= وبروع هي : بروع بنت واشق الكلاية الأشجعية ، زوج هلال بن مرة الأشجعي ، مات عنها زوجها هلال ولم يفرض لها صداقاً ، فقضى لها رسول الله ﷺ بمثل صداق نسائها ، وروى حديثها كما سبق أبو سنان معقل بن سنان ، وجراح الأشجعي ، وناس من أشجع ، وشهدوا بذلك عند ابن مسعود ﷺ .

الاستيعاب (١٧٩٥/٤) ، الإصابة (٤٩/٨) .

(١) في م و ب : " للجزية " .

(٢) عن بحالة بن عيدة قال : لم يكن عمر ﷺ أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر .

أخرجه البخاري في أبواب الجزية والموادعة ، باب : الجزية والموادعة مع أهل الذمة والحرب . (١١٥١/٣) رقم (٢٩٨٧) .

- والمجوس : قوم يعبدون النور والظلمة ، والشمس والقمر ، ويزعمون أصليين اثنين مدبرين قديمين ، يقتسمان الخير والشر ، والنفع والضرر ، والضلال والفساد ، ويسمون أحدهما النور والآخر الظلمة ، ومسائل المجوس كلها تدور على قاعدتين ، الأولى : بيان سبب امتزاج النور بالظلمة . والثانية : بيان سبب خلاص النور من الظلمة . وجعلوا الامتزاج مبدأ ، والخلاص معاداً . وهم في بلاد فارس وما حولها ، وقد قضى الإسلام على هذه النحلة ظاهراً ، ولكن بقيت لها آثار في بعض الطوائف .

الملل والنحل للشهرستاني (٢٧٤/١) وما بعدها ) .

- وهجر : بلدة عظيمة هي قاعدة بلاد البحرين ، وقيل : ناحية البحرين كلها هجر .

شرح النووي على صحيح مسلم (٦٩/٣) ، معجم البلدان لياقوت الحموي (٣٩٣/٥) .

(٣) في ع و م : " خصص " .

\* نهاية صفحة (٢٤٨) من : ع .

(٤) سبق تخريجه ص (٣٥٨) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وقوله لأبي بكرة<sup>(١)</sup> لما دخل الصف راعياً ( زادك الله حرصاً ولا تعد )<sup>(٢)</sup> .

وقوله لأعرابي زوجه بما معه من القرآن ( هذا لك ، وليس لأحد بعدك )<sup>(٣)</sup> .  
وتخصيصه لخزيمة بقبول شهادته وحده<sup>(٤)</sup> .

وتخصيصه لعبد الرحمن بن عوف بلبس الحرير<sup>(٥)</sup> ، ولولا أن الحكم بإطلاقه على الواحد حكم على الأمة لما احتاج إلى التنصيص بالتخصيص .<sup>(٦)</sup>

(١) أبو بكرة الثقفي الطائفي ، مولى النبي ﷺ واسمه نافع بن الحارث وقيل نافع بن مسروح ، تدلى في حصار الطائف ببكرة فاشتهر بأبي بكرة ، وفرَّ إلى النبي ﷺ وأسلم على يده وأعلمه أنه عبد فأعتقه، وقد كان من فضلاء الصحابة ، سكن البصرة وروى جملة من الأحاديث ، مات في خلافة معاوية سنة ٥٢ هـ —

الإصابة في تميز الصحابة (٣٦٩/٦) ، سير أعلام النبلاء (١٠-٥/٣) .

(٢) عن أبي بكرة ﷺ أنه انتهى إلى النبي ﷺ وهو راعع فرقع قبل أن يصل إلى الصف ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : زادك الله حرصاً ولا تعد .

أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب : إذا ركع دون الصف . (٢٧١/١) رقم (٧٥٠) .  
وعدَّ هذا الحديث مما اختص به النبي ﷺ هذا الصحابي خطأ ؛ إذ ليس فيه تخصيص .

(٣) هذا جزء من حديث طويل يرويه سهل بن سعد ﷺ وفيه : فقال النبي ﷺ : أمعك من القرآن شيء؟ قال : نعم ، سورة كذا وسورة كذا لسور سماها ، فقال : زوجناكها بما معك من القرآن .  
أخرجه البخاري في كتاب النكاح ، باب : السلطان ولي . (١٩٧٣/٥) رقم (٤٨٤٢) .  
ومسلم في كتاب النكاح ، باب : الصداق وجواز كونه تعليم قرآن ، وخاتم حديد ونحو ذلك .  
(١٠٤٠/٢) رقم (١٤٢٥) . قلت : ولم أجد في ذلك تخصيص الأعرابي بهذا دون غيره .

(٤) سبق تخريجه ص (٣٥٩) .

(٥) عن أنس ﷺ أن النبي ﷺ رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في قميص من حرير ، من حكة كانت بهما .

أخرجه البخاري في كتاب الجهاد ، باب : الحرير في الحرب . (١٠٦٩/٣) رقم (٢٧٦٢) ،  
(٢٧٦٣) .

ومسلم في كتاب اللباس ، باب : إباحة لبس الحرير للرجل إذا كانت به حكة أو نحوها .  
(١٦٤٦/٣) رقم (٢٠٧٦) . قلت : وهذا الحديث ليس فيه دليل خصوص أيضاً ، بل العلة صريحة فيه وهي قوله : من حكة ، فيعم كل من وجدت فيه العلة .

(٦) انظر الأدلة السابقة في : العدة (٣٣١/١-٣٣٥) ، شرح مختصر ابن الحاجب (٢٠٨/٢-٢٠٩) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

والجواب عن<sup>(١)</sup> الآية ، وعن قوله : بعثت إلى الناس كافة ، وإلى الأحمر والأسود : أنه وإن كان مبعوثاً إلى الناس كافة ، فبمعنى أنه يعرف كل واحد ما يختص به من الأحكام ، كأحكام المريض والصحيح ، والمقيم والمسافر\* ، والحر والعبد ، والحائض والطاهر وغير ذلك ، ولا يلزم من ذلك اشتراك الكل فيما أثبت<sup>(٢)</sup> للبعض منهم<sup>(٣)</sup>.

وعن قوله : حكمي على الواحد حكمي على الجماعة ، أنه يجب تأويله على أن المراد به أنه حكم<sup>(٤)</sup> على الجماعة من جهة المعنى والقياس<sup>(٥)</sup> ، لا من جهة\* اللفظ ؛ لثلاثة أوجه : الأول : أن الحكم هو الخطاب ، وقد بينا في المسألة المتقدمة أن خطاب الواحد ليس هو بعينه خطاباً للباقيين .

الثاني : أنه لو كان بعينه خطاباً للباقيين لزم منه التخصيص بإخراج من لم يكن موافقاً لذلك الواحد في السبب الموجب للحكم عليه .

الثالث : أنه لو كان خطابه المطلق للواحد خطاباً للجماعة لما احتاج إلى قوله : حكمي على الواحد حكمي على الجماعة ، أو كانت فائدته التأكيد ، والأصل في الدلالات اللفظية إنما هو التأسيس ، ثم وإن كان حكمه على الواحد حكماً على الجماعة فلا يلزم إطراده في حكمه للواحد أن يكون حكماً للجماعة ، فإنه فرق بين حكمه للواحد وحكمه عليه ، والخلاف واقع في الكل<sup>(٦)</sup>.

(١) في ب : " على " .

\* نهاية صفحة ( ١٢٣ / ب ) من : م .

(٢) في م : " ثبت " .

(٣) العدة ( ٣٣٢ / ١ - ٣٣٤ ) ، شرح مختصر ابن الحاجب ( ٢ / ٢١٠ ) .

(٤) في ب : " حكمي " .

(٥) ولماذا نلجأ للقياس وأمامنا النص ؟! خصوصاً وأن الآمدي يسلم بدخول الباقي مع المخاطب في الحكم .

\* نهاية صفحة ( ١٣٢ / ب ) من : ب .

(٦) وأجاب عنه في العدة ( ٣٣٢ / ١ ) بأنه من أخبار الآحاد ، ورد هذا الجواب ، بأنه يجوز الاحتجاج به في مثل ذلك . وانظر شرح مختصر ابن الحاجب ( ٢ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ) ، نهاية الوصول ( ٤ / ١٤٠٨ - ١٤٠٩ ) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وأما ما ذكره من رجوع الصحابة في أحكام الوقائع إلى حكمه على الآحاد فلا يخلو :  
إما أن يقال بذلك مع معرفتهم بالتساوي في السبب الموجب أو لا مع معرفتهم بذلك ،  
الثاني : خلاف الإجماع ، وإن كان الأول : فمستند التشريك في الحكم إنما كان الاشتراك<sup>(١)</sup>  
في السبب لا في الخطاب .<sup>(٢)</sup>

وأما المعنى : فقد سبق الجواب عنه<sup>(٣)</sup> في المسألة المتقدمة .

---

(١) في م : " للاشتراك " .

(٢) شرح مختصر ابن الحاجب (٢/٢١٠) ، نهاية الوصول (٤/١٤١٤) .

(٣) أي أن فائدته الإلحاق بالقياس عليه .

- والذي أرى رجحانه : أنه خطاب للكل إذا لم يقم دليل الخصوص بالمخاطب ، وهذا هو الأصل في منصب الرسول ﷺ خصوصاً أنه ليس مأموراً بالبيان لكل واحد من الأمة بعينه ، بل لو بين للبعض كفى ، وعليه ومن سمع التبليغ ، والله أعلم .



المسألة الثامنة عشرة (١)

[ أقسام اللفظ بالنسبة إلى الدلالة على المذكر والمؤنث ]

اتفق العلماء على أن كل واحد من المذكر والمؤنث لا يدخل في الجمع الخاص بالآخر<sup>(٢)</sup> كالرجال والنساء ، وعلى دخولهما في الجمع الذي لم تظهر<sup>(٣)</sup> فيه علامة تذكير ولا تأنيث كالناس .<sup>(٤)</sup>

وإنما وقع الخلاف بينهم في الجمع الذي ظهرت فيه علامة التذكير كالمسلمين والمؤمنين ، هل هو ظاهر في دخول الإناث فيه أم لا<sup>(٥)</sup> ؟

فذهبت الشافعية<sup>(٦)</sup> ، والأشاعرة<sup>(٧)</sup> ، والجمع الكثير من الحنفية<sup>(٨)</sup> ، والمعتزلة<sup>(٩)</sup> إلى نفيه .

(١) أقسام اللفظ بالنسبة إلى الدلالة على المذكر والمؤنث أربعة ، ثلاثة ذكرها المؤلف في هذه المسألة ، والرابع في المسألة التي قبلها . ونص بعض الأصوليين على هذه الأقسام كما في نهاية الوصول (١٣٩٠-١٣٩٢) ، فواتح الرحموت (٢٦٨/١) ، تلقيح الفهوم (٣٨٣) .

(٢) في ب : " الآخر " .

(٣) في ع و ب : " يظهر " .

(٤) انظر هذين القسمين في : المعتمد (٢٣٣/١) ، المحصول (٣٨٠-٣٨١/٢) ، تيسير التحرير (٢٣١/١)

(٥) " أم لا " ساقطة من : م .

(٦) هذه النسبة ليست على إطلاقها ، فالواقع أنه قول أكثر الشافعية لا كلهم ، وهو الأصح عندهم

(٧) التقريب (١٧٦/٢) ، التبصرة (٧٧) ، البرهان (١٢٨/١) ، المستصفى (٤٤/٢) ، المنحول (٢١٤) ، الوصول إلى الأصول (٢١٣/١) ، المحصول (٣٨١/٢) ، تلقيح الفهوم (٣٨٣) .

(٨) بديع النظام (٤٧٤/٢) ، التقرير والتحبير (٢٦٩/١) ، تيسير التحرير (٢٣١/١) ، فواتح الرحموت (٢٦٩/١) .

(٩) المغني لعبد الجبار (١١٧/١٧) ، المعتمد (٢٣٣/١) ، وهو اختيار الآمدي حيث قال في منتهى السؤل (ق ٣٦/٢) بعد أن نقله : " وهو المختار " .

وذهبت الخنابلة<sup>(١)</sup> ، وابن داود<sup>(٢)</sup> ، وشذوذ من الناس إلى إثباته .<sup>(٣)</sup>

احتج النافون بالكتاب ، والسنة ، والمعقول :

أما الكتاب : فقوله تعالى { إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ }<sup>(٤)</sup> عطف جمع التأنيث على جمع المسلمين والمؤمنين ، ولو كان داخلاً فيه<sup>(٥)</sup> لما حسن عطفه عليه ؛ لعدم فائدته .<sup>(٦)</sup>

وأما السنة : فما روي عن أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت : يا رسول الله إن النساء قلن ما نرى الله ذكر إلا<sup>(٧)</sup> الرجال ، فأنزل الله { إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ } الآية<sup>(٨)</sup> ، ولو

(١) هذه النسبة ليست على إطلاقها بل هذه رواية اختارها أبو يعلى ، وابن قدامة وعليها أكثر الخنابلة ، وفي رواية عن أحمد اختارها أبو الخطاب والطوفي أنه قال بالنفي .

العدة (٣٥٠/٢) ، التمهيد (٢٩١/١) ، روضة الناظر (٧٠٢/٢) ، المسودة (١٥٩/١) ، شرح الكوكب المنير (٢٣٥/٣) .

(٢) الإحكام لابن حزم (٤٥٣/٣) ، ونسبه له الشيرازي في التبصرة (٧٧) ، اللمع (٦١) ، وابن تيمية في المسودة (١٥٩/١) .

(٣) وهو قول بعض الحنفية كابن الهمام ، وبعض المالكية كابن خويز منداد ، والقاضي عبد الوهاب . تيسير التحرير (٢٣١/١) ، فواتح الرحموت (٢٦٩/١) ، إحكام الفصول (٢٥٠/١) ، الحصول لابن العربي (٧٥) ، شرح تنقيح الفصول (١٩٨) ، تقريب الوصول (١٤٨) .

(٤) سورة الأحزاب : آية "٣٥" .

(٥) في م : " فيها " . وهي ساقطة من : ب .

(٦) التقريب (١٧٧/٢) ، نهاية الوصول (١٣٩٤/٤) ، شرح العضد (٢٠٤) ، تيسير التحرير (٢٣١/١) ، تلقيح الفهوم (٣٨٤) .

(٧) " إلا " ساقطة من : م .

(٨) عن أم سلمة رضي الله عنها قالت للنبي ﷺ : يا نبي الله ، مالي أسمع الرجال يذكرون في القرآن والنساء لا يذكرن ، فأنزل الله عز وجل { إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ } الآية أخرجه أحمد في المسند ، حديث أم سلمة زوج النبي ﷺ . (٦٠٤/٨) رقم (٢٧١١٠) . والترمذي في أبواب التفسير ، باب : ومن سورة الأحزاب . (٣٥٤/٥) رقم (٣٢١١) .

وقال : هذا حديث حسن غريب .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

كن قد دخلن في جمع التذكير لكن مذكورات<sup>(١)</sup>، وامتنع<sup>(٢)</sup> صحة السؤال والتقريب عليه<sup>(٣)</sup>.<sup>(٤)</sup>

وأيضاً ما روي عن النبي ﷺ أنه قال ( ويل للذين يمسون فروجهم ثم يصلون ولا يتوضؤون ، فقالت عائشة : هذا للرجال فما للنساء ؟ )<sup>(٥)</sup> ولولا\*<sup>(٦)</sup> خروجهن من جمع الذكور<sup>(٧)</sup> لما صح السؤال ولا التقرير من النبي ﷺ عليه<sup>(٨)</sup>.<sup>(٩)</sup>

= وأخرجه النسائي في السنن الكبرى في تفسير سورة الأحزاب ، قوله تعالى ( إن المسلمين والمسلمات ) . ( ٤٣١/٦ ) رقم ( ١١٤٠٤ ) .

والحاكم في المستدرک في کتاب التفسير ، تفسير سورة الأحزاب . ( ٤٥١/٢ ) رقم ( ٣٥٦٠ ) . وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

(١) في ط : " مذكورين " .

(٢) في ع : " امتنعت " .

(٣) " عليه " ساقطة من : ب .

(٤) انظر بالإضافة للمراجع السابقة : العدة ( ٣٥٦/٢ ) ، التبصرة ( ٧٧ ) ، الوصول إلى الأصول ( ٢١٣/١ )

(٥) عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال : ويل للذين يمسون فروجهم ثم يصلون ولا يتوضؤون ، قالت عائشة : بأبي وأمي هذا للرجال ، أفأريت النساء ؟ قال : إذا مست إحداكن فرجها فلتتوضأ للصلاة .

أخرجه الدارقطني في كتاب الطهارة ، باب : ماروي في لمس القبل والدبر والذكر ، والحكم في ذلك . ( ١٤٧/١ ) رقم ( ٩ ) . وقال الدارقطني : عبد الرحمن العمري أحد رجال السند ضعيف .

\* نهاية صفحة ( ١٣٣/أ ) من : ط .

(٦) في م : " فلولا " .

(٧) في ع و ط و ب : " الجمع المذكور " .

(٨) " عليه " ساقطة من : ع و ب . وفي م كتبت " ولا التقرير عليه من النبي ﷺ " .

(٩) التبصرة ( ٧٨ ) ، نهاية الوصول ( ١٣٩٦/٤ ) ، تلقيح الفهوم ( ٣٨٦ ) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وأما المعقول : فهو أن الجمع تضعيف الواحد ، فقولنا : قام ، لا يتناول المؤنث بالإجماع ، فالجمع الذي هو تضعيفه كقولنا<sup>(١)</sup> : قاموا . لا يكون متناولاً له .<sup>(٢)</sup>

فإن قيل : أما الآية فالعطف فيها لا يدل على عدم دخول الإناث في جمع التذكير .

قولكم : لا فائدة فيه .

ليس كذلك ؛ إذ المقصود منه<sup>(٣)</sup> إنما\* هو الإتيان بلفظ يخصهن<sup>(٤)</sup> تأكيداً ، فلا يكون عرياً عن الفائدة .

وأما سؤال أم سلمة وعائشة ، فلم يكن لعدم دخول النساء في جمع الذكور<sup>(٥)</sup> ، بل لعدم تخصيصهن بلفظ صريح فيهن كما ورد في الذكور<sup>(٦)</sup> .<sup>(٧)</sup>

وأما قولكم : إن الجمع تضعيف الواحد .

فمسلم<sup>(٨)</sup> ، ولكن لم قلت بامتناع دخول المؤنث فيه ، مع أنه محل النزاع ؟<sup>(٩)</sup> والذي يدل على دخول المؤنث في جمع التذكير<sup>(١٠)</sup> ثلاثة أمور :

---

(١) في م : " كقوله " .

(٢) المعتمد (٢٣٣/١) المحصول (٣٨١/٢) ، تلقيح الفهوم (٣٨٦) .

(٣) " منه " ساقطة من : ب .

\* نهاية صفحة (٢٤٩) من : ع .

(٤) في م : " مخصص " .

(٥) في ب : " التذكير " .

(٦) في ع و ط و ب : " المذكر " .

(٧) العدة (٣٥٧/٢) ، التبصرة (٧٨) ، الوصول إلى الأصول (٢١٤/١) .

(٨) في ع : " مسلم " .

(٩) العدة (٣٥٧/٢) .

(١٠) في م : " المذكر " .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

الأول: أن المؤلف من عادة العرب أنه إذا اجتمع التذكير والتأنيث غلبوا جانب التذكير ، ولهذا فإنه يقال \* للنساء إذا تمحضن : ادخلن ، وإن كان معهن رجل<sup>(١)</sup> قيل : ادخلوا ، قال الله تعالى لآدم وحواء وإبليس {قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعاً} <sup>(٢)</sup> . كما ألف منهم تغليب جمع من يعقل إذا كان \* معه من لا يعقل ، ومنه قوله تعالى {وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ} <sup>(٣)</sup> . بل أبلغ من ذلك أنهم إذا وصفوا من<sup>(٤)</sup> لا يعقل بصفة من يعقل غلبوا فيه من يعقل ، ومنه قوله تعالى {أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ} <sup>(٥)</sup> جمعهم جمع من يعقل<sup>(٦)</sup> ؛ لوصفهم بالسجود الذي هو صفة<sup>(٧)</sup> من يعقل . وكتغليبهم الكثرة على القلة ، حتى إنهم يصفون بالكرم والبخل جمعاً أكثرهم متصف بالكرم أو البخل . وكتغليبهم في التثنية أحد الاسمين على الآخر ، كقولهم : الأسودان للتمر والماء ، والعمران لأبي بكر وعمر ، والقمران للشمس والقمر<sup>(٨)</sup> .<sup>(٩)</sup>

\* نهاية صفحة ( ١٢٤ / أ ) من : م .

(١) في م : " رجلاً " .

(٢) سورة البقرة : آية " ٣٨ " .

\* نهاية صفحة ( ١٣٣ / أ ) من : ب .

(٣) سورة النور : آية " ٤٥ " .

(٤) في جميع النسخ : " من " ، والأولى " ما " ؛ لأنها لما لا يعقل .

(٥) سورة يوسف : آية " ٤ " .

(٦) من قوله : " غلبوا فيه من يعقل ، ومنه قوله تعالى " إلى هنا ساقطة من : م .

(٧) " صفة " ساقطة من : ع .

(٨) في م : " والقمران للشمس والقمر ، والعمران لأبي بكر وعمر " .

(٩) المعتمد ( ٢٣٣ / ١ ) ، العدة ( ٣٥٣ / ٢ ) ، التبصرة ( ٧٩ ) ، البرهان ( ١٢٨ / ١ ) ، المستصفى

( ٤٤ / ٢ ) ، الوصول إلى الأصول ( ٢١٤ / ١ ) ، المحصول ( ٣٨٢ / ٢ ) ، نهاية الوصول ( ١٣٩٨ / ٤ ) ،

شرح العضد ( ٢٠٤ ) ، تلقيح الفهوم ( ٣٨٦ - ٣٨٧ ) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

الثاني : أنه يستهجن من العربي أن يقول لأهل حلة أو قرية<sup>(١)</sup> : أنتم آمنون ، ونسأؤكم آمناً ؛ لحصول الأمن للنساء بقوله : أنتم آمنون ، ولولا<sup>(٢)</sup> دخولهن في قوله : أنتم آمنون ، لما كان كذلك .

وكذلك لا يحسن منه أن يقول لجماعة فيهم رجال ونساء : قوموا وقمن ، بل لو قال : قوموا ، كان ذلك كافياً في الأمر للنساء بالقيام<sup>(٣)</sup> ولولا دخولهن في جمع التذكير لما كان كذلك<sup>(٤)</sup> .

الثالث : هو أن أكثر أوامر الشرع بخطاب<sup>(٥)</sup> المذكر ، مع انعقاد الإجماع على أن النساء يشاركن الرجال في أحكام تلك الأوامر ، ولو لم يدخلن في ذلك الخطاب لما كان كذلك<sup>(٦)</sup> .

والجواب : قولهم في الآية : فائدة التخصيص بلفظ يخصهن : التأكيد<sup>(٧)</sup> . قلنا : لو اعتقدنا عدم دخولهن في جمع التذكير كانت فائدة تخصيصهن بالذكر التأسيس ، ولا يخفى أن فائدة التأسيس أولى في كلام الشارع .

قولهم : سؤال أم سلمة وعائشة رضي الله عنهن ، إنما كان لعدم تخصيص النساء بلفظ يخصهن ، لا لعدم دخول النساء في جمع التذكير . ليس كذلك ؛ أما سؤال أم سلمة فهو صريح في عدم الذكر مطلقاً ، لا في عدم ذكر ما<sup>(٨)</sup>

(١) في ب : " قرية أو حلة " .

(٢) في م : " ولا " .

(٣) في م : " بالقيام للنساء " .

(٤) العدة (٣٥٤/٢) ، نهاية الوصول (١٣٩٩/٤) ، تلقيح الفهوم (٣٩٢) .

(٥) في م : " بالخطاب " .

(٦) العدة (٣٥٥/٢) ، التبصرة (٧٨) ، نهاية الوصول (١٣٩٨/٤) ، شرح العضد (٢٠٤) ، تيسير

التحرير (٢٣٢/١) ، تلقيح الفهوم (٣٨٧) .

(٧) في م : " يخصهن للتأكيد " . بدل : " يخصهن ، التأكيد " .

(٨) " ما " ساقطة من : ب .

يخصهن ، حيث قالت : ما نرى الله ذكر إلا الرجال ، ولو ذكر النساء ولو بطريق الضمن<sup>(١)</sup> لما صح هذا الإخبار على إطلاقه .

وأما حديث عائشة ؛ فلأنما قالت : هذا للرجال ، ولو كان الحكم عاماً لما صح منها تخصيص ذلك بالرجال .<sup>(٢)</sup>

قولهم : المؤلف من عادة العرب تغليب جانب التذكير . مسلم ، ونحن لا ننازع في أن العربي<sup>(٣)</sup> إذا أراد أن يعبر عن جمع فيهم ذكور وإناث أنه يغلب جانب التذكير ، ويعبر بلفظ التذكير ويكون ذلك من باب التجوز ، وإنما النزاع في أن جمع التذكير إذا أطلق ، هل يكون ظاهراً<sup>(٤)</sup> في دخول المؤنث فيه ومستلزماً له أم لا ؟ وليس فيما قيل ما يدل على ذلك ، وهذا كما أنه يصح التجوز بلفظ الأسد عن الإنسان ، ولا يلزم أن يكون ظاهراً فيه مهما أطلق .<sup>(٥)</sup>

فإن قيل : إذا صح دخول المؤنث في جمع المذكر<sup>(٦)</sup> ، فالأصل أن يكون مشعراً به حقيقة لا تجوزاً .

قلنا : ولو كان جمع التذكير حقيقة للذكور والإناث ، مع انعقاد الإجماع على أنه حقيقة في تمحض الذكور كان اللفظ مشتركاً ، وهو على<sup>(٨)</sup> خلاف الأصل .

(١) " الضمن " هكذا في جميع النسخ ، والأولى " التضمن " .

(٢) التبصرة (٧٨) ، الوصول إلى الأصول (٢١٤/١) .

(٣) في ب : " اللغوي " .

(٤) " ظاهراً " ساقطة من : ط ، وبدلها " حقيقة " .

(٥) " و " ساقطة من : م .

(٦) التقريب (١٧٧/٢) ، المعتمد (٢٣٣/١) ، التبصرة (٧٩) ، المستصفى (٤٤/٢) ، الوصول إلى

الأصول (٢١٥/١) ، المحصول (٣٨٢/٢) .

(٧) في ب : " التذكير " .

(٨) " على " ساقطة من : ع و ب .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

فإن قيل : ولو كان مجازاً لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد ؛ لدخول المسمى\* الحقيقي فيه وهم الذكور ، وهو ممتنع .

قلنا : ليس كذلك ، فإنه لا يكون حقيقة في الذكور إلا مع الاختصار ، وأما إذا كان جزءاً من المذكور فلا . كيف وأنا لا نسلم امتناع الجمع\* بين الحقيقة والمجاز كما سبق تقريره .<sup>(١)</sup>

وأما الوجه الثاني : فإنما استهجن من العربي أن يقول : أنتم آمنون ، ونساؤكم آمانات ؛ لأن تأمين الرجال يستلزم الأمن من جميع المخاوف المتعلقة بأنفسهم ، وأموالهم ، ونسائهم فلو لم تكن النساء آمانات لما حصل أمن الرجال مطلقاً ، وهو تناقض .  
أما أن ذلك يدل على ظهور دخول النساء في الخطاب فلا ، وبه يظهر لزوم أمن النساء من الاختصار على قوله للرجال : أنتم آمنون .<sup>(٢)</sup>

وأما\* الوجه الثالث : فغير لازم ، وذلك أن النساء وإن شاركن الرجال في كثير من أحكام خطاب التذكير ، فيفارقن\*<sup>(٣)</sup> للرجال في كثير من الأحكام الثابتة بخطاب التذكير ، كأحكام الجهاد في قوله تعالى { وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ }<sup>(٤)</sup> وأحكام الجمعة في قوله تعالى { إِذَا تُؤْدِي لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ }<sup>(٥)</sup> إلى غير ذلك من الأحكام ، ولو كان جمع التذكير مقتضياً لدخول الإناث فيه ، لكان خروجهن عن هذه

\* نهاية صفحة (١٣٣/ب) من : ط .

\* نهاية صفحة (٢٥٠) من : ع .

(١) شرح العضد (٢٠٤) ، تلقيح الفهوم (٣٨٧) .

(٢) نهاية الوصول (١٣٩٩/٤) ، تلقيح الفهوم (٣٩٢) .

\* نهاية صفحة (١٢٤/ب) من : م .

\* نهاية صفحة (١٣٣/ب) من : ب .

(٣) " فيفارقن " هكذا في جميع النسخ ، والأولى " فمفارقات " أو " فيفارقن الرجال " .

(٤) سورة الحج : آية "٧٨" .

(٥) سورة الجمعة : "٩" .



الأوامر على خلاف الدليل ، وهو ممتنع ، فحيث وقع الاشتراك تارة والافتراق تارة ، علم أن ذلك إنما هو مستند إلى دليل خارج لا إلى نفس اقتضاء اللفظ لذلك .<sup>(١)</sup>

(١) التبصرة (٧٨) ، نهاية الوصول (١٣٩٨/٤) ، شرح العضد (٢٠٤) ، تيسير التحرير (٢٣٣/١) ، تلقيح الفهوم (٣٨٧-٣٨٩) وقال فيه عن هذا الجواب : " وفيه نظر ، وذلك أنه يمكن أن يجاب عن هذه المواضع بأن الأدلة قد دلت على خروجهن منها بما يخصهن في كل موضع خرجن منه وسرد الأدلة ومنها ( الجمعة واجبة إلا على امرأة أو عبد أو مسافر ) وقال في جهادهن : ( جهاد لا قتال فيه ، الحج والعمرة ) فهذه الأدلة تقتضي دخولهن في عمومات الخطاب ، وإن كان بلفظ التذكير ؛ إذ لو لم يكن كذلك لما احتاج خروجهن إلى دليل ، وهذا أقوى ما يتمسك به القائلون بدخولهن مع أنهم لم يقرروه بهذه الطريقة . " (٣٩١-٣٩٢) .

• والذي أراه : أن الكلام ليس في المدلول اللغوي الصرف ، وإنما فيما يثبت به شرعاً ، ولهذا فالراجع أن النساء يدخلن في خطاب الرجال ، إلا إذا قامت قرينة أو دليل على خروجهن كما سبق ، والله أعلم .

المسألة التاسعة عشرة (١)

[ اللفظ العام إذا لم تظهر فيه علامة تذكير ولا تأنيث هل يعمهما ؟ ]

إذا ورد لفظ عام لم تظهر<sup>(٢)</sup> فيه علامة تذكير ولا تأنيث سوى لفظ الجمع مثل " من " في الشرط والجزاء ، هل يعم المذكر والمؤنث ؟ اختلفوا فيه : فأثبتته الأكثرون<sup>(٣)</sup> ، ونفاه الأقلون<sup>(٤)</sup> .

والمختار تفريراً على القول بالعموم<sup>(٥)</sup> : دخول المؤنث فيه<sup>(٦)</sup> .  
ودليله : أنه لو قال القائل لعبده : من دخل داري فأكرمه ، فإن العبد يلام<sup>(٧)</sup> بإخراج الداخل من المؤنثات عن الإكرام ، ويلام السيد بلوم العبد بإكرامهن .

(١) كتب في هامش النسخة ع بجانب هذه المسألة ما نصه : " مطلب من يعم المذكر والمؤنث " .

(٢) في ع و ب : " يظهر " .

(٣) البرهان (١٢٨/١) وجاء فيه : " وذهب إلى هذا أهل التحقيق من أرباب اللسان والأصول " ، الوصول إلى الأصول (٢١٦/١) ، المحصول (٣٨٠/٢) ، بديع النظام (٤٧٥/٢) ، المسودة (٢٦٢/١) شرح العضد (٢٠٤) .

(٤) وهم بعض الحنفية . كما نسبهم لهم إمام الحرمين في البرهان (١٢٨/١) ، و صفي الدين الهندي في نهاية الوصول (١٣٩١/٤) ، والصحيح عندهم كالجماهير . انظر : ميزان الأصول (٤٠٨/١) .

(٥) علق الشيخ عبد الرزاق عفيفي على اختيار الآمدي هنا بقوله : " إنما قال : تفريراً على القول بالعموم ؛ لأنه اختار في المسألة الثانية من مسائل العموم صحة الاحتجاج بصيغ العموم في الخصوص ، والتوقف فيما زاد على ذلك ، ولا أدري كيف يبيّن اختياره هنا على ما رده في المسألة الثانية ، وكيف يحتج لاختياره العموم هنا بما رده في تلك المسألة على من احتج به لعموم " من " الشرطية ، أرى مصدر ذلك الحيرة والولع بالجدل ، والتأليف للتأليف لا عن عقيدة أو اقتناع ، ولا لإثبات حق أو إقناع " .

هامش الإحكام (٢٧٠/٢) .

(٦) منتهى السؤل (ق ٣٧/٢) .

(٧) في ب : " لا يلام " .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وكذلك الحكم في النذر والوصية ، والأصل في كل ما فهم من اللفظ أن يكون حقيقة فيه لا مجازاً<sup>(١)</sup>.

فإن قيل : التعميم فيما ذكرتموه إنما فهم من قرينة الحال ، وهي ما جرت به العادة من مقابلة الداخل إلى دار الإنسان و<sup>(٢)</sup>الخلول في منزله بالإكرام ، فكان ذلك من باب المجاز لا أنه من مقتضيات اللفظ حقيقة .

قلنا : هذا<sup>(٣)</sup> باطل بما لو قال : من دخل داري فأهنه ، فإنه يفهم منه العموم وإن كان على<sup>(٤)</sup> خلاف القرينة المذكورة ، وكذا لو قال له<sup>(٥)</sup> : من قال لك : ألف ، فقل له : ب ، فإنه لا قرينة أصلاً ، والعموم مفهوم منه ، فدل على كونه حقيقة فيه<sup>(٦)</sup> .<sup>(٧)</sup>

---

(١) البرهان (١/١٢٩) ، الوصول إلى الأصول (١/٢١٧) ، المحصول (٢/٣٨٠-٣٨١) .

(٢) " و " ساقطة من : ب .

(٣) في ب : " هو " .

(٤) " على " ساقطة من : ع .

(٥) " له " ساقطة من : م .

(٦) " فيه " ساقطة من : ب .

(٧) والذي أراه راجحاً : أنها تعم المذكر والمؤنث ؛ لأنه قد علم أن " من " في الشرط والجزاء من صيغ العموم كما سبق ، والله أعلم .

### المسألة العشرون

[ هل يدخل العبد تحت الخطاب بالألفاظ العامة المطلقة ؟ ]

اختلفوا في دخول العبد تحت خطاب التكليف<sup>(١)</sup> بالألفاظ العامة المطلقة ، كلفظ الناس والمؤمنين : فأثبتته الأكثرون<sup>(٢)</sup> ، ونفاه الأقلون إلا بقرينة ودليل يخصه .<sup>(٣)</sup>

ومنهم من قال بدخوله في العمومات المثبتة<sup>(٤)</sup> لحقوق الله دون حقوق الآدميين ، وهو منسوب إلى أبي بكر الرازي من أصحاب أبي حنيفة .<sup>(٥)</sup>

والمختار : إنما هو الدخول ؛ وذلك لأن الخطاب إذا كان بلفظ الناس أو<sup>(٦)</sup> المؤمنين ، فهو خطاب لكل من هو من الناس والمؤمنين ، والعبد من الناس والمؤمنين حقيقة ، فكان داخلاً في عمومات الخطاب بوضعه لغة إلا أن يدل دليل على إخراج منه .<sup>(٧)</sup>

(١) في ع و ب : " التكليف " .

(٢) وإليه ذهب الأئمة الأربعة وأكثر أتباعهم . المغني للقاضي عبد الجبار (٧١٧/١٧) ، المعتمد (٢٧٨/١) ، العدة (٣٤٨/٢) ، التبصرة (٧٥) ، البرهان (١٢٧/١) ، المستصفى (٤٣/٢-٤٤) ، المنحول (٢١٥) ، المحصول لابن العربي (٧٦) ، شرح تنقيح الفصول (١٩٦) ، بدیع النظام (٤٧٥/٢) .

(٣) وهم بعض المالكية وبعض الشافعية . وقد ضعفه إمام الحرمين في البرهان (١٢٧/١) بقوله : " وذهب بعض الضعفاء إلى أن المطلق من الألفاظ يختص بالأحرار " . ، التقريب (١٧٣/٢) ، شرح تنقيح الفصول (١٩٦) ، شرح العضد (٢٠٥) ، نشر البنود لسيد عبد الله الشنقيطي (٢١٨/١) ، بالإضافة للمراجع السابقة .

(٤) في م : " المبنية " .

(٥) تيسير التحرير (٢٥٣/١) ، فواتح الرحموت (٢٧٣/١) .

(٦) في م : " و " .

(٧) العدة (٣٥٠/٢) ، التبصرة (٧٥) ، البرهان (١٢٧/١) ، شرح العضد (٢٠٥) ، تلقيح الفهوم (٣٩٣) =

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

فإن قيل : العبد من حيث هو عبد مال لسيده ، ولذلك<sup>(١)</sup> يتمكن من التصرف فيه حسب تصرفه في سائر الأموال ، وإذا كان مالاً كان بمنزلة البهائم ، فلا يكون داخلاً تحت عموم خطاب الشارع .

سلمنا أنه ليس كالبهائم ، إلا أن أفعاله التي تتعلق بها التكليف<sup>(٢)</sup> ويحصل بها الامتثال مملوكة لسيده ، ويجب صرفها إلى منفعه بخطاب الشرع<sup>(٣)</sup> ، فلا يكون الخطاب متعلقاً بصرفها إلى غير منافع السيد ؛ لما فيه من التناقض<sup>(٤)</sup> .

سلمنا عدم التناقض غير أن الإجماع منعقد على إخراج العبيد عن مطلق الخطاب العام كالجهاد<sup>(٥)</sup> ، والحج ، والعمرة ، والجمعة ، والعمومات الواردة<sup>(٦)</sup> بصحة التبرع ، والإقرار بالحقوق البدنية والمالية ، ولو كان داخلاً تحت عمومات\*<sup>(٧)</sup> الخطاب بمطلقه لكان خروجه عنها في هذه الصور<sup>(٨)</sup> على خلاف الدليل<sup>(٩)</sup> .

= وعلق الشيخ عبد الرزاق عفيفي على اختيار الآمدي هنا بقوله : " اختياره هنا دخول العبيد في عموم الخطاب بمقتضى الوضع لغة يتفق مع مذهب من قال : إن للعموم صيغاً تدل على حقيقته ، ويتناقض مع قوله بالوقف في المسألة الثانية ، وأن تلك الصيغ صالحة لأن يراد بها العموم ، وليست موضوعة في لغة العرب لإفادته حقيقة ، فاللهم جنبنا العثرة ، وأمنا من الحيرة ، ولا تجعلنا ممن أنسيتهم أنفسهم . "

هامش الأحكام (٢/٢٧٠) .

(١) في ب : " وذلك " .

(٢) في ب : " التكليف " .

(٣) في م : " الشارع " .

(٤) التبصرة (٧٦) ، البرهان (١/١٢٧) ، نهاية الوصول (٤/١٤٠١) ، شرح العضد (٢٠٥) .

(٥) في ع و م : " بالجهاد " .

(٦) " الواردة " ساقطة من : م .

\* نهاية صفحة (٢٥١) من : ع .

(٧) في ع : " عموم " .

(٨) " في هذه الصور " ساقطة من : م . في هذا الموضع ، وكتبت بعد نهاية الجملة .

(٩) العدة (٢/٣٥٠) ، التبصرة (٧٥) ، نهاية الوصول (٤/١٤٠٤) ، شرح العضد (٢٠٥) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

سلمنا\* إمكان دخوله تحت مطلق الخطاب لغة إلا أن الرق مقتض لإخراجه عن عمومات الخطاب بطريق التخصيص ، وبيانه أنه صالح لذلك\* من حيث إنه مكلف بشغل جميع أوقاته بخدمة سيده بخطاب الشرع ، وحق السيد مقدم على حق الله تعالى لوجهين :  
الأول : أن السيد متمكن من منع العبد من التطوع بالنوافل مع أنها<sup>(١)</sup> حق الله<sup>(٢)</sup> تعالى ، ولولا أن حق السيد مرجح لما كان كذلك .

الثاني : أن حق الله تعالى\*<sup>(٣)</sup> مبني على المسامحة والمساهلة ؛ لأنه لا يتضرر بفوات حقوقه ولا ينتفع بحصولها ، وحق الآدمي مبني على المشاحة<sup>(٤)</sup> والمضايقة ؛ لأنه ينتفع بحصوله ويتضرر بفواته .<sup>(٥)</sup>

والجواب عن السؤال الأول : أن كون العبد مالا مملوكا لا يخرج عنه جنس المكلفين إلى جنس البهائم ، وإلا لما توجه نحوه<sup>(٦)</sup> التكليف بالخطاب الخاص بالصلاة والصوم ونحوه ، وهو خلاف الإجماع .<sup>(٧)</sup>

\* نهاية صفحة ( ١١٤ / أ ) من : ط .

\* نهاية صفحة ( ١٣٤ / أ ) من : ب .

(١) في م : " أنه " .

(٢) في ع : " لله " .

\* نهاية صفحة ( ١٢٥ / أ ) من : م .

(٣) " تعالى " ساقطة من : ط و ب .

(٤) في ع و ب : " الشح " .

(٥) المعتمد ( ٢٧٨ / ١ ) ، تلقيح الفهوم ( ٣٩٣ ) ، نهاية الوصول ( ١٤٠٢ / ٤ ) ، فواتح الرحموت ( ٢٧٣ / ١ ) -

( ٢٧٤ ) .

(٦) في ع و م : " نحو " .

(٧) تلقيح الفهوم ( ٣٩٣ ) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

وعن السؤال الثاني : لا نسلم أن السيد مالك لصرف منافع العبد إليه في جميع الأوقات حتى في وقت تضايق وقت العبادة بالمأمور بها بل في غيره ، وعلى هذا فلا تناقض .<sup>(١)</sup>

وعن الثالث : أن ذلك لا يدل على إخراج العبد عن كون العمومات متناولة له لغة ؛ لما بيناه ، بل غايته أنه خص بدليل ، والتخصيص غير مانع من العموم لغة ، ولا يخفى أن القول بالتخصيص أولى من القول برفع العموم لغة مع تحققه ، وصار كما في تخصيص المريض ، والحائض ، والمسافر عن العمومات الواردة بالصوم ، والصلاة ، والجمعة ، والجهد .<sup>(٢)</sup>

وعن الرابع : بمنع تعلق حق السيد بمنافعه المصروفة إلى العبادات بالمأمور بها عند ضيق أوقاتها<sup>(٣)</sup> كما سبق ، والرق وإن اقتضى ذلك لمناسبته واعتباره فلا يقع في مقابلة الدلالة النصية على العبادة في ذلك الوقت ؛ لقوة دلالة النصوص على دلالة ما الحجة به مستندة<sup>(٤)</sup> إليها ، والنصوص وإن كانت متناولة للعبد بعمومها إلا أنها متناولة للعبادة في وقتها المعين بخصوصها ، والرق وإن كان مقتضياً لحق السيد بخصوصه إلا أن اقتضائه لذلك الحق في وقت العبادة بعمومه فيتقابلان ويسلم الترجيح بالتخصيص كما سبق .<sup>(٥)</sup>

قولهم : حق الآدمي مرجح على حق الله تعالى . لا نسلم ذلك مطلقاً ، ولهذا فإن حق الله تعالى<sup>(٦)</sup> مرجح<sup>(٧)</sup> على حق السيد فيما وجب على العبد بالخطاب<sup>(٨)</sup> الخاص به إجماعاً ، وبه يندفع ما ذكره من الترجيح الأول .<sup>(٩)</sup>

(١) التبصرة (٧٦) ، شرح العضد (٢٠٥) ، تلقيح الفهوم (٣٩٣) .

(٢) العدة (٣٥٠/٢) ، التبصرة (٧٦) ، نهاية الوصول (١٤٠٥/٤) ، شرح العضد (٢٠٥) .

(٣) في م : " وقتها " .

(٤) في ب : " مسندة " .

(٥) المعتمد (٢٧٨/١) ، شرح مختصر ابن الحاجب (٢٢٠/٢) .

(٦) " تعالى " ساقطة من : ب .

(٧) في ط : " مترجح " ، وفي ب : " يترجح " .

(٨) في ب : " الخطاب " .

(٩) العدة (٣٥١/٢) ، نهاية الوصول (١٤٠٣/٤) ، تلقيح الفهوم (٣٩٣) .

قولهم في الترجيح الثاني : إن السيد يتمكن<sup>(١)</sup> من منع العبد من التنفل .  
قلنا : وإن أوجب ذلك ترجح جانب حق السيد على حقوق الله تعالى<sup>(٢)</sup> في النوافل ، فغير  
موجب لترجيحه عليه في الفرائض .<sup>(٣)</sup>

---

(١) في م : " متمكن " .

(٢) " تعالى " ساقطة من : ط .

(٣) والذي أرى رجحانه أن العبيد يدخلون في الخطاب العام ولا يخرجون إلا بدليل ، والله أعلم .

• ومن فروع المسألة :

١- صلاة الجمعة هل تجب على العبد أو لا ؟ على وجهين . وعلى الراجح تجب ، لو لم يكن هناك دليل

وهو ما سبق ص (٤٦٩) .

٢- عورة الأمة هل هي كالحرّة ؟ على وجهين . وعلى الراجح أنها كالحرّة .



المسألة الحادية والعشرون<sup>(١)</sup>

[ خطاب الأمة هل يشمل النبي ﷺ ؟ ]

ورود<sup>(٢)</sup> الخطاب على لسان الرسول ﷺ بقوله {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا} <sup>(٣)</sup> {يَا أَيُّهَا النَّاسُ} <sup>(٤)</sup> {يَا عِبَادِي} <sup>(٥)</sup> يدخل الرسول في عمومهم عندنا وعند أكثر العلماء <sup>(٦)</sup> ، خلافاً لطائفة من الفقهاء والمتكلمين . <sup>(٧)</sup>

ومنهم من قال : كل خطاب ورد مطلقاً ولم يكن الرسول مأموراً في أوله بأمر الأمة به كهذه الآيات فهو داخل فيه ، وإن كان مأموراً في صدر الخطاب بالأمر كقوله تعالى {قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ} <sup>(٨)</sup> فهو غير داخل فيه ، وإليه ذهب أبو بكر الصيرفي <sup>(٩)</sup>

(١) في ط : " وعشرون " .

(٢) في ب : " ورد " .

(٣) سورة آل عمران : آية " ١٠٢ " .

(٤) سورة البقرة : آية " ٢١ " .

(٥) سورة العنكبوت : آية " ٥٦ " .

(٦) قوله " وعند أكثر العلماء " ساقطة من : ب .

وهذا هو مذهب جمهور الأصوليين . التقريب (١٧١/٢) ، العدة (٣٣٩/١) ، البرهان (١٣١/١) ،

المستصفى (٤٤/٢) ، الوصول إلى الأصول (٢٢٤/١) ، المحصول (١٣٣/٣) ، شرح تنقيح الفصول

(١٩٧) ، بديع النظام (٤٧٦/٢) ، شرح مختصر ابن الحاجب (٢٢١/٢) ، تيسير التحرير (٢٥٤/١)

(٧) لم أجد في كتب الأصول التي بين يدي من صرح بأسماء القائلين بهذا القول . وانظر حكاية هذا القول

في المراجع السابقة .

(٨) سورة الأعراف : آية " ١٥٨ " .

(٩) أبو بكر محمد بن عبد الله الصيرفي ، الفقيه الأصولي الشافعي ، أحد أصحاب الوجوه ، قال عنه أبو

بكر القفال : كان أعلم الناس بالأصول بعد الشافعي ، من شيوخه : ابن سريج ، وأحمد بن منصور

الرمادي ، له مصنفات منها : شرح الرسالة للشافعي ، والبيان في دلائل الأعلام في الأصول .

ت (٣٣٠هـ) . بمصر .

وفيات الأعيان (٤٧/٤-٤٨) ، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (١٨٦/٣) ، طبقات الشافعية

للإسنوي (١٢٢/٢) ، شذرات الذهب (٣٢٥/٢) .

والحليمي<sup>(١)</sup> من أصحاب الشافعي .<sup>(٢)</sup>

حجة من قال : يدخل في العموم ، وهو المختار حجتان :

الأولى : أن هذه الصيغ عامة لكل إنسان ، وكل مؤمن ، وكل عبد ، والنيبي ﷺ سيد الناس ، والمؤمنين ، والعباد ، والنبوة غير مخرجة له عن إطلاق هذه الأسماء عليه ، فلا تكون مخرجة له عن هذه العمومات .<sup>(٣)</sup>

الحجة الثانية : أنه ﷺ كان إذا أمر الصحابة بأمر وتخلف عنه\* ولم يفعله ، فإنهم كانوا يسألونه ما بالك لم تفعله ؟ ولو لم يعقلوا دخوله فيما أمرهم به لما سألوه عن ذلك .  
وذلك<sup>(٤)</sup> كما روي<sup>(٥)</sup> عنه ﷺ أنه أمر أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة ولم يفسخ ، فقالوا له : أمرتنا بالفسخ ولم تفسخ ، ولم ينكر عليهم ما فهموه من دخوله في ذلك الأمر ، بل عدل إلى الاعتذار وهو قوله : إني قلدت هدياً . وروي عنه أنه قال ( لو\* استقبلت من أمري ما

(١) أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد الحليمي الجرجاني ، فقيه شافعي ، أحد أئمة الدهر وشيخ الشافعيين بما وراء النهر ، من شيوخه أبو بكر القفال ، ومن تلاميذه الحاكم النيسابوري ، ومن مصنفاته المنهاج في شعب الإيمان . (٣٣٨هـ - ٤٠٣هـ) .

وفيات الأعيان (١١٦/٢ - ١١٧) ، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣٣٣/٤ - ٣٤٣) ، طبقات الشافعية للإسنوي (٤٠٤/١ - ٤٠٥) ، شذرات الذهب (١٦٧/٣ - ١٦٨) .

(٢) انظر بالإضافة لما سبق : شرح تنقيح الفصول (١٩٧) ، نهاية الوصول (١٣٨٦/٤) ، شرح مختصر ابن الحاجب (٢٢١/٢) ، سلاسل الذهب (٢٣٤) ، تيسير التحرير (٢٥٥/١) .

(٣) البرهان (١٣١/١) ، الوصول إلى الأصول (٢٢٤/١) ، نهاية الوصول (١٣٨٧/٤) ، شرح مختصر ابن الحاجب (٢٢٢/٢) .

\* نهاية صفحة (١٣٤/ب) من : ب .

(٤) " ذلك " ساقطة من : م .

(٥) في ب : " يروى " .

\* نهاية صفحة (١٢٥/ب) من : م .

استدبرت\* لما سقت الهدي وجعلتها عمرة<sup>(١)</sup>.

فإن قيل : يمنع<sup>(٢)</sup> أن يكون النبي ﷺ داخلاً تحت عموم هذه الأوامر ثلاثة أوجه :<sup>(٣)</sup>  
الأول : أنه إذا كان النبي ﷺ آمراً<sup>(٤)</sup> لأمة بهذه الأوامر ، فلو كان مأموراً بها ، لزم من ذلك  
أن يكون بخطاب واحد آمراً ومأموراً ، وهو ممتنع ؛ و<sup>(٥)</sup>لأنه يلزم أن يكون آمراً لنفسه ، وأمر  
الإنسان لنفسه ممتنع ؛ لوجهين :

الأول : أن الأمر طلب الأعلى من الأدنى ، والواحد لا يكون أعلى من نفسه وأدنى منها .  
الثاني : أنه وقع الاتفاق على أن أمر الإنسان لنفسه على الخصوص ممتنع ، فكذلك أمره لنفسه  
على العموم<sup>(٦)</sup>.

الثاني من الوجوه الثلاثة : أنه يلزم من ذلك أن يكون بخطاب واحد مبلغاً ومبلغاً إليه ، وهو  
محال<sup>(٧)</sup>.

\* نهاية صفحة ( ١١٤ / ب ) من : ط .

(١) عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت  
الهدي ولحلت مع الناس حين حلوا ( ولفظ مسلم ) ما سقت الهدي وجعلتها عمرة ( .  
أخرجه البخاري في كتاب التمني ، باب : قول النبي ﷺ : لو استقبلت من أمري ما استدبرت .  
( ٢٦٤٢ / ٦ ) رقم ( ٦٨٠٢ ) .  
ومسلم في كتاب الحج ، باب : حجة النبي ﷺ . ( ٨٨٦ / ٢ - ٨٩٢ ) رقم ( ١٢١٨ ) .  
وانظر الحجة في : العدة ( ٣٤٤ / ١ ) ، نهاية الوصول ( ١٣٨٧ / ٤ ) ، شرح مختصر ابن الحاجب  
( ٢٢٢ / ٢ ) .

(٢) في ب : " يمتنع " .

(٣) في ط : " الأمور لوجه ثلاثة " ، وفي ب : " الأمور لوجه ثلاثة " بدل : " الأوامر ، ثلاثة أوجه " .

(٤) في ب : " أمر " .

(٥) " و " ساقطة من : م .

(٦) العدة ( ٣٤٦ / ١ ) ، شرح مختصر ابن الحاجب ( ٢٢٣ / ٢ ) .

(٧) الوصول إلى الأصول ( ٢٢٥ / ١ ) ، نهاية الوصول ( ١٣٨٩ / ٤ ) ، شرح مختصر ابن الحاجب ( ٢٢٣ / ٢ ) ،

تيسير التحرير ( ١٥٥ / ١ ) .

### الصف الثالث : في معنى العام والخاص

الثالث : أن النبي ﷺ قد اختص بأحكام لم تشاركه فيها الأمة ، كوجوب ركعتي الفجر<sup>(١)</sup> ، والضحي، والأضحى<sup>(٢)</sup>، وتحريم الزكاة عليه<sup>(٣)</sup>، وأبيح له النكاح بغير ولي، ولا مهر ، ولا شهود<sup>(٤)</sup>

(١) قال ابن السبكي في رفع الحاجب (٢١٧/٣-٢١٨) في نقده لابن الحاجب حين أورد ركعتي الفجر من خصائص النبي ﷺ : "واعلم أن المصنف تبع الآمدي في التمسك بركعتي الفجر ، ولا نعلم أحداً عداها من الخصائص ، وروي في حديث ضعيف عن وضاح بن يحيى عن مندل بن علي وهما ضعيفان عن يحيى بن سعيد عن عكرمة عن ابن عباس ﷺ أنه ﷺ قال : ثلاث هن علي فرائض وهن لكم تطوع : الوتر ، وركعتا الفجر ، وصلاة الضحي ."

قلت : والحديث لم أجده بهذا الإسناد ، والذي وجدته في سنن الدارقطني من حديث الحسين بن إسماعيل قال : ثنا محمد بن خلف ثنا شجاع بن الوليد ثنا خباب عن عكرمة عن ابن عباس ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : ثلاث هن علي فرائض وهن لكم تطوع : النحر ، والوتر ، وركعتا الفجر . وبنفس اللفظ في مستدرك الحاكم إلا أن سنده عن أحمد بن يونس الضبي ثنا شجاع بن الوليد ثنا يحيى بن أبي حية عن عكرمة عن عبد الله بن عباس ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : ثم ذكر الحديث . سنن الدارقطني ، كتاب الوتر ، باب : صفة الوتر وأنه ليس بفرض . (٢١/٢) رقم (١) .

والحاكم في كتاب الوتر . (٤٤١/١) رقم (١١١٧) .

قال الذهبي في تلخيص المستدرك : ما تكلم الحاكم عليه ، وهو غريب منكر ، ويحيى ضعفه النسائي والدارقطني

(٢) سبق بيان ما يدل عليهما في الهامش السابق .

(٣) قال ﷺ : إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس ، وإنما لا تحل لمحمد ولا لآل محمد . أخرجه مسلم في كتاب الزكاة ، باب : ترك استعمال آل النبي ﷺ على الصدقة . (٧٥٤/٢) رقم (١٠٧٢) .

وورد نحوه في باب : تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ وعلى آله .

(٤) يدل عليه قوله تعالى ﴿وَأَمْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِن وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ سورة الأحزاب : آية "٥٠" .

وكذلك حديث زينب بنت جحش أنها كانت تفخر على أزواج النبي ﷺ وتقول : زوجكن أهاليكن ، وزوجني الله تعالى من فوق سبع سموات .

أخرجه البخاري في كتاب التوحيد ، باب : وكان عرشه على الماء . (٢٦٩٩/٦) رقم (٦٩٨٤) .

والصفي من المغنم ونحوه من الخصائص<sup>(١)</sup> ، وذلك يدل على مزيته وانفراده عن الأمة في الأحكام التكليفية ، فلا يكون داخلاً تحت الخطاب المتناول لهم<sup>(٢)</sup>.

قلنا جواب الأول : أن ما ذكره مبني على كون الرسول آمراً ، وليس كذلك ، بل هو مبلغ لأمر الله ، وفرق بين الأمر والمبلغ للأمر<sup>(٣)</sup> ، ولهذا أعاد صيغ الأوامر له بالتبليغ كقوله تعالى<sup>(٤)</sup> {قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ} <sup>(٥)</sup> {وَأَتْلُ مَا أُوحِيَ} <sup>(٦)</sup> ونحوه<sup>(٧)</sup>.  
و<sup>(٨)</sup> جواب الثاني : أنه مبلغ للأمة بما ورد على لسانه ، وليس مبلغاً لنفسه بذلك الخطاب بل بما سمعه<sup>(٩)</sup> من جبريل عليه السلام<sup>(١٠)</sup>.

وجواب الثالث : أن اختصاصه ببعض الأحكام غير موجب لخروجه عن عمومات<sup>(١١)</sup> الخطاب ، ولهذا فإن الحائض<sup>(١٢)</sup> ، والمريض ، والمسافر ، والمرأة كل واحد قد اختص بأحكام لا

---

(١) الصفي من المغنم : أن يختار فيأخذ ما يشاء عبداً أو أمة أو سلاحاً أو نحو ذلك قبل القسمة .

انظر هذا وبقة الخصائص في : الفصول في السيرة لابن كثير (٣٣٩) .

(٢) البرهان (١٣١/١) ، المستصفي (٤٤/٢) ، الوصول إلى الأصول (٢٢٥/١) ، شرح مختصر ابن الحاجب (٢٢٤/٢) .

(٣) " للأمر " ساقطة من : م .

(٤) " تعالى " ساقطة من : ع و ب .

(٥) سورة الجن : آية " ١ " .

(٦) سورة الكهف : آية " ٢٧ " .

(٧) العدة (٣٤٦/١) ، الوصول إلى الأصول (٢٢٦/١) ، شرح مختصر ابن الحاجب (٢٢٣/٢) .

(٨) " و " ساقطة من : ع و ب .

(٩) في م : " يسمعه " .

(١٠) نهاية الوصول (١٣٨٩/٤) ، تيسير التحرير (٢٥٥/١) .

(١١) في ب : " عموم " .

(١٢) كتب أمام هذه الكلمة في الهامش في ط ما نصه : " في نسخة المصنف " الحائضة " بالهاء " .

يشاركه غيره فيها ، ولم يخرج بذلك عن الدخول في عمومات الخطاب .  
والله أعلم بالصواب<sup>(١)</sup> .<sup>(٢)</sup>

(١) " والله أعلم بالصواب " ساقطة من : ط و م و ب .

(٢) التقريب (١٧٩/١) ، البرهان (١٣١/١) ، المستصفى (٤٤/٢) ، الوصول إلى الأصول (٢٢٦/١) ،  
شرح مختصر ابن الحاجب (٢٢٥/٢) .

• وفي المسألة قول رابع : أنه يعمه خطاب القرآن دون خطاب السنة . شرح الكوكب المنير (٢٤٧/٣) ،  
إرشاد الفحول (٣٢٣/١) .

• والذي أراه راجحاً دخول النبي ﷺ في عموم هذه الخطابات ، ولا يخرج عنها إلا بدليل ؛ إذ خصائصه  
ﷺ لا تثبت إلا بالأدلة ، والله أعلم .

وفائدة الخلاف في هذه المسألة دقيقة ، أشار إليها الزركشي في البحر ، فيما إذا ورد العموم وجاء فعل  
النبي ﷺ بخلافه . فإن قلنا : إنه داخل في خطابه كان فعله نسخاً ، وإن قلنا : ليس بداخل لم يخص فعله  
العموم ، وبقي على شموله في ذلك . البحر المحيط (٣٤٣/٢) .

ويجدر التنبيه هنا إلى أن البعض جعل التوسع في مثل هذه المسألة مما لا يحمد ، فقد قال ابن السبكي :  
" والأحسن ألا يوسع الكلام في خروج النبي ﷺ من الخطاب العام ، أو دخول أمته في الخطاب المختص  
به ؛ لأنه قلما تمس الحاجة إليه " . رفع الحاجب (٢١٨/٣) .

قلت : والواقع أن الحاجة تمس إلى معرفتها ؛ حتى لا تتأسى الأمة بشيء اختص به النبي ﷺ فيما لا  
يجوز فيه ذلك ، والله أعلم .

### المسألة الثانية والعشرون<sup>(١)</sup>

[ خطاب المشافهة هل هو خاص بالموجودين أو يتناول من بعدهم ؟ ]

الخطاب الوارد شفاهاً في زمن النبي ﷺ ، والأوامر العامة كقوله تعالى {يَا أَيُّهَا النَّاسُ} <sup>(٢)</sup>  
{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا} <sup>(٣)</sup> ونحوه ، هل يخص الموجودين في زمنه ، أو هو عام لهم ولمن بعدهم ؟ <sup>(٤)</sup>  
اختلفوا فيه : فذهب أكثر أصحابنا ، وأصحاب أبي حنيفة ، والمعتزلة إلى اختصاصه  
بالموجودين في زمن رسول الله ﷺ ، ولا يثبت حكمه في حق من بعدهم إلا بدليل آخر <sup>(٥)</sup> .

وذهبت الحنابلة <sup>(٦)</sup> ، وطائفة من السالفين <sup>(٧)</sup> والفقهاء إلى تناول ذلك لمن وجد بعد عصر

(١) في ط : " وعشرون " .

- والنزاع في هذه المسألة بسبب النزاع في مسألة كلام الله ، والذي ينكر المعتزلة أنه صفة من صفاته ،  
وأنه قديم النوع ، حادث الآحاد . قال ابن برهان : " وهذه المسألة إنما رسمت لإثبات كلام الله تعالى ،  
فإن الله تعالى متكلم بكلام قديم أزلي ، أمر بأمر قديم وليس هناك مأمور ، والمعتزلة تنكر ذلك " .  
الوصول إلى الأصول (١٧٦/١) .

(٢) سورة البقرة : آية "٢١" .

(٣) سورة آل عمران : آية "١٠٢" .

(٤) الخطاب الوارد شفاهاً في عصر النبي ﷺ كما سبق يسمى خطاب المواجهة ، لا خلاف في شموله لمن  
بعدهم من المعدومين حال صدوره ، لكن هل هو باللفظ أو بدليل آخر من إجماع أو قياس ؟ البحر  
المحيط (٣٣٨/٢) .

(٥) قواطع الأدلة (٢٢٣/١) ، العدة (٣٨٦/٢) ، المستصفى (٤٤/٢) ، الحصول (٣٨٩/٢) ، روضة  
الناظر (٦٤٤/٢) ، شرح تنقيح الفصول (١٨٨) ، بدیع النظام (٤٧٧/٢) ، شرح مختصر ابن  
الحاجب (٢٢٦/٢) ، تيسير التحرير (٢٥٥/١) ، فواتح الرحموت (٢٧٦/١) .

(٦) العدة (٣٨٦/٢) ، روضة الناظر (٦٤٤/٢) ، المسودة (١٥٧/١) ، شرح الكوكب المنير (٢٤٩/٣)

(٧) في ط و م : " السلفيين " .

النبي ﷺ . (١)

حجة النافين من وجهين :

الأول : أن المخاطبة شفاهاً بقوله تعالى {يَا أَيُّهَا النَّاسُ} ، {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا} تستدعي (٣) كون المخاطب موجوداً ، أهلاً للخطاب ، إنساناً ، مؤمناً ، ومن لم يكن موجوداً في (٤) وقت الخطاب ، لم يكن متصفاً بشيء من هذه الصفات فلا يكون الخطاب متناولاً له . (٥)

الثاني : أن خطاب المجنون والصبي (٦) الذي لا يميز ممتنع ، حتى إن من شافهه بالخطاب يستهجن (٧) كلامه ، ويسفه (٨) في رأيه ، مع أن حالهما لوجودهما ، واتصافهما بصفة الإنسانية ، وأصل الفهم ، وقبولهما للتأديب بالضرب وغيره ، أقرب إلى الخطاب\* لهما ممن لا وجود له أصلاً (٩) . (١٠)

(١) البرهان (٩١/١) ، المنحول (١٩٢) ، شرح مختصر ابن الحاجب (٢٢٦/٢) ، وذهب إليه جماعة من الحنفية كأبي اليسر كما في تيسير التحرير (٢٥٦/١) ، فواتح الرحموت (٢٧٦/١) ، وبعض المالكية كالباقلاني كما في التقريب (٢٩٨/٢) ، وبعض الشافعية كابن برهان كما في الوصول إلى الأصول (١٧٦/١) .

(٢) " تعالى " ساقطة من : م .

(٣) في ب : " يستدعي " .

(٤) " في " ساقطة من : ع .

(٥) العدة (٣٩١/٢) ، الوصول إلى الأصول (١٧٧/١) ، المحصول (١٨٩/٢) ، روضة الناظر (٦٤٤/٢) ،

شرح مختصر ابن الحاجب (٢٢٦/٢) .

(٦) في ط : " الصبي والمجنون " .

(٧) في ع و ب : " استهجن " .

(٨) في ع و ب : " سفه " .

\* نهاية صفحة (١٣٥/أ) من : ب .

(٩) " أصلاً " ساقطة من : ع .

(١٠) انظر في الأدلة ومناقشتها المراجع السابقة .



احتج الخصوم بالكتاب ، والسنة ، وإجماع الأمة ، والمعقول :  
أما الكتاب : فقوله تعالى { وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ } <sup>(١)</sup> .

وأما السنة <sup>(٢)</sup> : فقوله <sup>(٣)</sup> ( بعثت إلى الأحمر والأسود ) <sup>(٤)</sup> ولو لم يكن خطابه متناولاً لمن بعده لم يكن رسولاً إليه ولا مبلغاً إليه شرع الله تعالى ، وهو خلاف الإجماع .  
وأيضاً قوله ( حكمي على الواحد حكمي على الجماعة ) <sup>(٥)</sup> ولفظ الجماعة يستغرق <sup>(٦)</sup> كل من بعده ، فلو لم يكن حكمه على من في زمانه حكماً على غيرهم كان على خلاف هذا <sup>(٧)</sup> الظاهر <sup>(٨)</sup> .

وأما الإجماع : فهو أن الصحابة ومن بعدهم من التابعين وإلى زماننا هذا ما زالوا يحتجون في المسائل الشرعية\* على من وجد بعد النبي ﷺ بالآيات والأخبار الواردة على لسان النبي ﷺ ولولا <sup>(٩)</sup> عموم تلك الدلائل اللفظية لمن وجد بعد ذلك لما <sup>(١٠)</sup> كان التمسك بما صحيحاً ، وكان

(١) سورة سبأ : آية " ٢٨ " .

(٢) " وأما السنة " ساقطة من : ط و ب .

(٣) في ط و ب : " وقوله " .

(٤) سبق تخريجه ص ( ٤٢٠ ) .

(٥) سبق تخريجه ص ( ٤٢٠ ) .

(٦) في م : " مستغرق " .

(٧) " هذا " ساقطة من : ط و ع .

(٨) انظر أدلتهم من الكتاب والسنة في : المستصفى ( ٤٥ / ٢ ) ، المحصول ( ٣٨٩ / ٢ ) ، شرح مختصر ابن

الحاجب ( ٢٢٧ / ٢ ) ، تلقيح الفهوم ( ٣٩٧ ) .

\* نهاية صفحة ( ١٢٦ / أ ) من : م .

(٩) في ب : " ولو " .

(١٠) من بداية كلمة " لما " حتى قوله " لا يعلم " من صفحة ( ٤٦١ ) في الصف الرابع ساقطة من : م .

الاسترواح إليها خطأ وهو بعيد عن أهل الإجماع .<sup>(١)</sup>

وأما المعقول : فهو أن النبي ﷺ كان إذا أراد التخصيص ببعض الأمة نص عليه ، كما ذكرناه في مسألة خطاب النبي ﷺ للواحد ، هل هو خطاب للباقيين ؟ ولولا\* أن الخطاب المطلق العام يكون خطاباً لكل لما احتاج إلى التخصيص .<sup>(٢)</sup>

والجواب عن النصوص الدالة على كون النبي ﷺ مبعوثاً إلى الناس كافة : أنها إنما تلزم أن لو توقف مفهوم الرسالة والبعثة إلى كل الناس على المخاطبة لكل<sup>(٣)</sup> بالأحكام الشرعية شفاهاً ، وليس كذلك ، بل ذلك يتحقق بتعريف البعض بالمشافهة<sup>(٤)</sup> ، وتعريف البعض بنصب الدلائل والأمارات ، وقياس بعض الوقائع على بعض .<sup>(٥)</sup>

ويدل على ذلك : أن أكثر الأحكام الشرعية لم يثبت بالخطاب شفاهاً ؛ لقلّة النصوص وندرتها ، وكثرة الوقائع ، وما لزم من ذلك أن لا يكون النبي ﷺ رسولاً ولا مبلغاً بالنسبة إلى الأحكام التي لم تثبت بالخطاب شفاهاً .<sup>(٦)</sup>

(١) العدة (٣٨٧/٢) ، روضة الناظر (٦٤٥/٢) ، نهاية الوصول (١٤١٩/٤) ، شرح مختصر ابن الحاجب (٢٢٧/٢) ، تلقيح الفهوم (٣٩٧) .

\* نهاية صفحة (١١٥/أ) من : ط .

(٢) المستصفى (٤٥/٢) ، المحصول (٣٩١/٢) ، نهاية الوصول (١٤١٩/٤) تلقيح الفهوم (٣٩٧) .

(٣) في ب : " للكلام " .

(٤) " بتعريف البعض بالمشافهة " في ب : كتبت هذه العبارة مرتين .

(٥) علق الشيخ عبد الرزاق عفيفي هنا قائلاً : " لم يدع المستدل أن المعدوم مشافه بالخطاب ، إنما ادعى أن الخطاب متناول له عند أهليته للتكليف وانطباق اللقب المنادى به عليه ، واستدل على ذلك بما هو واضح في إثباته ، فلم يكن ما أجيب به ملائماً للدليل . هامش الإحكام (٢٧٦/٢) .

(٦) المستصفى (٤٥/٢) ، تلقيح الفهوم (٣٩٧) ، وأجاب صفى الدين الهندي عن الاستدلال بالنصوص بعد أن أوردها بأنه ضعيف " لأن لفظ الناس ، والأحمر ، والأسود ، والجماعة يختص أيضاً بالموجودين وقت النزول ؛ إذ المعدوم لا يوصف بالأحمر والأسود والجماعة ، فلا يتناول من يوجد بعد نزول =

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

فإن قيل : والدلائل التي يمكن الاحتجاج بها في الأحكام الشرعية على من وجد بعد النبي ﷺ غير الخطاب مما<sup>(١)</sup> ذكرتموه إنما يعلم كونها حجة بالدلائل الخطائية ، فإذا كان الخطاب الموجود في زمن النبي ﷺ لا يتناول من بعده فقد تعذر الاحتجاج به عليه .  
قلنا : أمكن معرفة كونها حجة بالنقل عن النبي ﷺ أنه حكم بكونها حجة على من بعده ، أو بالإجماع المنقول عن الصحابة على ذلك .<sup>(٢)</sup>

وأما قوله صلى الله عليه وسلم حكمي على الواحد حكمي على الجماعة : فالكلام في اختصاصه بالموجودين في زمنه كالكلام في الأول .<sup>(٣)</sup>

وأما انعقاد الإجماع على صحة الاستدلال بالآيات والأخبار الواردة على لسانه ﷺ على من وجد بعده ، وهو أشبه حجج الخصوم ، فجوابه : أنا بينا امتناع المخاطبة لمن ليس بموجود بما لا مرأى فيه ، وعند ذلك فيجب اعتقاد استناد أهل الإجماع إلى النصوص<sup>(٤)</sup> من جهة معقولها لا من جهة ألفاظها جمعاً بين الأدلة .<sup>(٥)</sup>

---

= الخطاب ، ولو صح اندراج من يوجد بعد نزول الخطاب تحت هذه النصوص لصح اندراجهم تحت قوله { يَا أَيُّهَا النَّاسُ } و { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا } إذ ليس فيها إلا زيادة التأكيد . " نهاية الوصول (٤/١٤١٧-١٤١٨) .

(١) في ع و م : " فيما " .

(٢) المستصفى (٢/٤٥) .

(٣) المستصفى (٢/٤٥) ، المحصول (٢/٣٩٣) .

(٤) في ب : " بالنصوص " .

(٥) العدة (٢/٣٨٨) ، نهاية الوصول (٤/١٤١٩) ، شرح مختصر ابن الحاجب (٢/٢٢٧) ، تلقيح الفهوم (٣٩٧) .

وأما ما ذكروه من المعنى ، فقد سبق جوابه في مسألة خطاب النبي للواحد من الأمة .<sup>(١)</sup>

(١) لم يسبق في المسألة التي أشار إليها ، بل أحال فيها أيضاً إلى المسألة التي قبلها ، وخلاصته أن فائدته الإلحاق بالقياس عليه .

جاء في نهاية الوصول (١٤٢٠/٤) : "أنا لا نقول باختصاص الحكم بالحاضرين ، بل نقول باختصاص الخطاب لهم ، وفرق بين اختصاص الخطاب و اختصاص الحكم ، فإن الخطاب قد يكون خاصاً وما تضمنه من الحكم عاماً من حيث المعنى ؛ لقرينة تدل على عمومته ، ولعموم علته ."

• البحث في هذه المسألة لغوي ، والخلاف فيها لفظي ، وإن كان الراجح أن الخطاب يتناول من يأتي بعد زمن النبي ﷺ إذا كان عاقلاً بالغاً ؛ لقوله تعالى {لَا تُذِرْكُم بِهِ وَمَنْ بَلَغَ} سورة الأنعام : آية "١٩" ، والله أعلم .

المسألة الثالثة والعشرون<sup>(١)</sup>

[ هل يدخل المتكلم في عموم خطابه ؟ ]

اختلفوا في المخاطب ، هل يمكن دخوله في عموم خطابه لغة أو<sup>(٢)</sup> لا ؟  
والمختار دخوله<sup>(٣)</sup> ، وعليه اعتماد الأكثرين<sup>(٤)</sup> ، وسواء كان خطابه العام أمراً ، أو نهياً ، أو  
خبراً .

(١) في ع و ط : " وعشرون " .

(٢) في ع و ط و ب : " أم " .

(٣) قال الشيخ عبد الرزاق عفيفي : " ما اختاره في هذه المسألة واستدل عليه ، يؤيد مذهب خصمه في أن  
للعوم صيغاً ، وينقض ما اختاره من التوقف في صيغ العموم ، ويقضي على أدلته ومناقشته هناك " .  
هامش الإحكام (٢/٢٧٨) .

(٤) من الشافعية والحنابلة ، والصحيح من مذهب الشافعي أنه لا يدخل إلا بدليل كما نقله في البحر المحيط  
(٣٤٦/٢) من حكاية الأستاذ أبي منصور . وللإمام أحمد رواية أخرى أنه لا يدخل إلا بدليل ، وقيل  
لا يدخل مطلقاً . قواطع الأدلة (١/٢٢٠) ، التبصرة (٧٣) ، البرهان (١/١٣٠) ، المستصفى  
(٤٦/٢) ، المنحول (٢١٥) ، التمهيد (١/٢٧٠) ، الوصول إلى الأصول (١/١٨٠) ، الحصول  
(١٣٢/٣) ، روضة الناظر (٢/٧١٤) ، بديع النظام (٢/٤٧٨) ، المسودة (١/١٣٦-١٣٨) ، شرح  
مختصر ابن الحاجب (٢/٢٢٩) ، شرح الكوكب المنير (٣/٢٥٣) ، تيسير التحرير (١/٢٥٧) .

- وفصل أبو الحسين البصري كما في المعتمد (١/١٣٧-١٣٨) فإن كان المخاطب لنا بالأمر من غيره  
نظر في خطابه : فإن كان يتناوله دخل فيه وإلا لم يدخل ، الأول مثل " إن فلاناً يأمرنا بكذا " والثاني  
مثل " إن فلاناً يأمركم بكذا " ، وإن نقل كلام غيره ولم يذكر عن نفسه شيئاً نحو {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي  
أَوْلَادِكُمْ} فإن هذا يتناول الكل ، وإن كان المخاطب بالأمر هو الأمر فلا يدخل تحت الأمر ( قلت :  
بالنسبة لله تعالى نعم ، أما بالنسبة للنبي ﷺ فقد يدخل فيما يأمر به كالأمر بالتقوى )

وقال في دخول المخبر تحت الخبر : " إن كان المراد أن يكون مخبراً لنفسه فلا ، وإن كان المراد أنه  
يكون مخبراً عن نفسه فجائز " اهـ .

وقول الآمدي : " وعليه اعتماد الأكثرين " . يتوجه عليه نقد الزركشي في البحر (٢/٣٤٧) حيث قال  
فيمن نقله عن الأكثرين : " وقد عجت من نقل هؤلاء الفحول ؛ لأنهم إنما تعرضوا للأمر لا للخبر  
والفرق بينهما واضح " .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

أما الخبر : فكما في قوله تعالى {وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} <sup>(١)</sup> فإن اللفظ بعمومه لغة <sup>(٢)</sup> يقتضي كون كل شيء معلوماً\* لله تعالى ، وذاته وصفاته أشياء ، فكانت داخلة تحت عموم الخطاب. <sup>(٣)</sup>

والأمر : فكما <sup>(٤)</sup> لو قال السيد لعبده : من أحسن إليك فأكرمه ، فإن خطابه لغة يقتضي إكرام كل من أحسن إلى العبد ، فإذا أحسن السيد إليه صدق عليه أنه من جملة المحسنين إلى العبد <sup>(٥)</sup> ، فكان إكرامه على العبد لازماً بمقتضى عموم خطاب السيد .

وكذلك في النهي كما إذا قال له : من أحسن إليك فلا تسئ إليه ، وهذا في الوضوح غير محتاج إلى الإطناب فيه .

فإن قيل : ما ذكرتموه يمتنع العمل به ؛ للنص والمعنى :  
أما النص : فقوله تعالى {اللَّهُ <sup>(٦)</sup> خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ} <sup>(٧)</sup> وذاته وصفاته أشياء ، وهو غير خالق لها ، ولو كان داخلاً في عموم خبره لكان خالقاً لها ، وهو محال . <sup>(٨)</sup>

(١) سورة الحديد : آية "٣" .

(٢) " لغة " ساقطة من : م .

\* نهاية صفحة ( ١٣٥ / ب ) من : ب .

(٣) المستصفى (٤٦/٢) ، المنحول (٢١٥) ، المحصول (١٣٢/٣) ، شرح مختصر ابن الحاجب (٢٢٩/٢)

(٤) " فكما " هكذا في النسخ ، والأولى " كما " بدون الفاء ؛ لأنه لم يسبقها " أما " .

(٥) " إلى العبد " ساقطة من : م .

(٦) " الله " ساقطة من : ب .

(٧) سورة الزمر : "٦٢" .

(٨) البرهان (١٣٠/١) ، المنحول (٢١٥) ، روضة الناظر (٧١٤/٢) ، شرح مختصر ابن الحاجب

(٢٣٠/٢)

المسألة الرابعة والعشرون<sup>(١)</sup>

[ قوله تعالى ( خذ من أموالهم صدقة ) هل يقتضي الأخذ من كل أنواع المال ؟ ]  
اختلف العلماء في قوله تعالى { خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً }<sup>(٢)</sup> ، هل يقتضي أخذ الصدقة من كل نوع من أنواع مال كل مالك ، أو أخذ صدقة واحدة من نوع واحد ؟  
والأول مذهب الأكثرين<sup>(٣)</sup> ، والثاني مذهب الكرخي<sup>(٤)</sup> .

احتج القائلون بتعميم كل نوع : بأنه تعالى أضاف الصدقة<sup>(٥)</sup> إلى جميع الأموال بقوله { مِنْ أَمْوَالِهِمْ } والجمع المضاف من ألفاظ العموم\* على ما عرف من مذهب أربابه ، فنزل ذلك منزلة قوله : خذ من كل نوع من أموالهم صدقة ، فكانت الصدقة متعددة بتعدد أنواع الأموال<sup>(٦)</sup> .

(١) في ع و ط : " وعشرون " .

(٢) سورة التوبة : " ١٠٣ " .

(٣) وقد نص عليه الشافعي في الرسالة (١٥٠) فقرة (٥٢٠) ، الوصول إلى الأصول (٣٠٤/١) ، شرح مختصر ابن الحاجب (٢٣٠/٢) ، جمع الجوامع مع حاشية البناني (٤٢٩/١) ، شرح الكوكب المنير (٢٥٦)

(٤) بديع النظام (٤٧٩/٢) ، تيسير التحرير (٢٥٧/١) ، فواتح الرحموت (٢٨١/١) ، واختاره ابن الحاجب كما في شرح مختصر ابن الحاجب (٢٣٠/٢) .

وأورد الشوكاني اختلاف النقل فيما نسب للكرخي حيث قال : " وقد اختلف النقل عن الكرخي ، فنقل عنه ابن برهان ما تقدم ، ونقل عنه أبو بكر الرازي أنه ذهب إلى أنه يقتضي عموم وجوب الأخذ في سائر أصناف الأموال . " إرشاد الفحول (٣١٧/١) . وما نقله الرازي هو الأولى ؛ للاتفاق في المذهب .

(٥) ساقطة من : ب .

\* نهاية صفحة ( ١١٥ / ب ) من : ط .

(٦) الوصول إلى الأصول (٣٠٥/١) ، شرح مختصر ابن الحاجب (٢٣٢/٢) ، بالإضافة للمراجع السابقة

وللنابي أن يقول : المأمور به صدقة منكورة مضافة إلى جملة الأموال ، فمهما أخذ من نوع واحد منها<sup>(١)</sup> من المالك صدقة ، صدق قول القائل : أخذ من أمواله صدقة ؛ لأن المال الواحد جزء من جملة الأموال ، فإذا أخذت الصدقة من جزء المال صدق أخذها<sup>(٢)</sup> من المال .  
ولهذا وقع الإجماع على أن كل درهم ودينار من دراهم المالك ودنانيره موصوف بأنه من ماله ، ومع ذلك فإنه لا يجب أخذ الصدقة من خصوص كل دينار ودرهم<sup>(٣)</sup> له<sup>(٤)</sup> ، والأصل أن يكون ذلك<sup>(٥)</sup> لعدم دلالة اللفظ عليه لا للمعارض .  
وبالجملة فالمسألة محتملة ، ومأخذ الكرخي دقيق<sup>(٦)</sup> .

(١) " منها " ساقطة من : ع و ط و ب .

(٢) في ب : " أحدها " .

(٣) في ع : " درهم ودينار " .

(٤) الوصول إلى الأصول (٣٠٥/١) ، شرح مختصر ابن الحاجب (٢٣٠/٢) .

(٥) في ب : " ذلك العدد لعدم " .

(٦) وقد توقف الآمدي في هذه المسألة .

• والحق المذهب الأول ؛ لبيان النبي ﷺ ذلك في أصناف المال ، والله أعلم .



المسألة الخامسة والعشرون<sup>(١)</sup>

[ المدح أو الذم هل يخرج الصيغة عن عمومها ؟ ]

اللفظ العام إذا قصد به المخاطب الذم أو المدح كقوله تعالى {إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ} <sup>(٢)</sup> وكقوله تعالى <sup>(٣)</sup> {وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ} <sup>(٤)</sup> نقل عن <sup>(٥)</sup> الشافعي أنه منع من عمومه ، حتى إنه منع من التمسك به في وجوب زكاة الحلي <sup>(٦)</sup> ، مصيراً منه إلى أن العموم لم يقع مقصوداً في الكلام ، وإنما سيق لقصد الذم والمدح مبالغة في الحث على الفعل أو الزجر عنه . <sup>(٧)</sup>

(١) في ع و ط : " وعشرون " .

(٢) سورة الانفطار: " ١٣، ١٤ " .

(٣) " تعالى " ساقطة من : م .

(٤) سورة التوبة : " ٣٤ " .

(٥) " عن " ساقطة من : م .

(٦) اختلف العلماء في زكاة الحلي : فذهب الإمامان مالك وأحمد إلى أنه لا زكاة فيه ، وهو قول الإمام الشافعي في القلم .

وذهب الإمام أبو حنيفة إلى وجوب الزكاة فيه . واختاره الشافعي في الجديد بعد الاستخارة .

بدائع الصنائع للكاساني (١٧/٢) ، البحر الرائق لزين بن إبراهيم (٢٤٣/٢) ، المدونة الكبرى

(٢٤٥-٢٤٦) ، حاشية الدسوقي (٤٦٠/١) ، مواهب الجليل لمحمد المغربي (٢٩٩/٢) ، مغني

المحتاج للشريبي (٣٩٠-٣٩١) ، الأم للشافعي (٤٠-٤٢) ، المجموع للنووي (٢٥-٢٩) ،

المغني لابن قدامة (٣٢٢-٣٢٤) ، الفروع لابن مفلح (٣٤٩-٣٥١) ، الإنصاف للماوردي

(١٣٩-١٤١) ، كشاف القناع (٢٣٤/٢) .

(٧) انظر نسبة هذا القول للشافعي في : الوصول إلى الأصول (٣٠٨/١) ، المحصول (١٣٥/٣) ، شرح

مختصر ابن الحاجب (٢٣٣/٢) ، جمع الجوامع مع حاشية البناني (٤٢٢/١) ، تيسير التحرير

(٢٥٧/١) ، إرشاد الفحول (٣٣٢/١) .

### الصنف الثالث : في معنى العام والخاص

ونخالفه \* الأكثرون<sup>(١)</sup> ، وهو الحق ، من حيث إن قصد الذم أو المدح وإن كان مطلوباً للمتكلم ، فلا يمنع ذلك من قصد العموم معه ؛ إذ لا منافاة بين الأمرين ، وقد أتى بالصيغة الدالة على العموم ، فكان الجمع بين المقصودين أولى من العمل بأحدهما وتعطيل الآخر<sup>(٢)</sup>.

---

= وقد رد ابن السبكي هذه النسبة عن الشافعي فقال : " وهو ضعيف في المذهب ، نقله الجلابي عن القفال ، والثابت عن الشافعي الصحيح من مذهبه العموم . " رفع الحاجب (٢٢٣/٣-٢٢٤) .  
وروي القول بعدم عمومه أيضاً عن بعض الحنفية ومنهم الكرخي ، وبعض المالكية . انظر المراجع السابقة

\* نهاية صفحة (١٣٦/أ) من : ب .

(١) وهو مذهب جمهور الأصوليين . المعتمد (٢٧٩/١) ، التبصرة (١٩٣) ، التمهيد (١٦٠/٢) ، الوصول إلى الأصول (٣٠٨/١) ، المحصول (١٣٥/٣) ، بديع النظام (٤٨٠/٢) ، شرح الكوكب المنير (٢٥٤/٣) .

(٢) المعتمد (٢٧٩/١) ، التبصرة (١٩٤) ، شرح اللمع (٣٤٠/١) ، الوصول إلى الأصول (٣٠٩/١) ، المحصول (١٣٥/٣-١٣٦) ، شرح مختصر ابن الحاجب (٢٣٣/٢) .